



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صابريين  
الربما

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# العروة الوثقى

كتاب الصلاة

الجزء الأول

بإيتام

الشيخ محمد بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره)

كاتب:

محمد السند

نشرت فى الطباعة:

صحفى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

# الفهرس

٥	الفهرس
٢٨	سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الأول
٢٨	اشاره
٢٨	اشاره
٣٠	مقدمه المحقق
٣٢	مقدمه المؤلف
٣٤	كتاب الطهاره
٣٤	اشاره
٣٦	معنى الطهاره
٣٨	الباب الاول: فى المياہ
٣٨	اشاره
٤٠	فصل فى الماء المطلق
٤٠	حقيقه الماء المطلق
٤٠	حقيقه الماء المضاف
٤٢	أقسام الماء المطلق
٤٢	طهاره و مطهره الماء المطلق
٤٢	اشاره
٤٢	تأسيس العموم الفوقانى
٤٣	معنى الطهور
٤٣	اشاره
٤٥	مناقشات فى مفاد الآيتين
٤٥	الاشكال الأول
٤٦	الاشكال الثانى
٤٦	الاشكال الثالث

٤٧	الاشكال الرابع
٥١	فصل في الماء المضاف
٥١	أحكام الماء المضاف
٥١	اشاره
٥١	المقام الأول:عدم مطهريته للحدث.
٥١	ادله عدم مطهريته للحدث
٥٣	أدله مطهريته للحدث
٥٣	الاول:روايه يونس عن أبي الحسن(عليه السلام)
٥٦	الثاني:ذيل صحيح عبد الله بن المغيرة-
٥٦	الثالث:قاعده الميسور
٥٧	المقام الثاني:عدم مطهريته للخبث.
٥٧	اشاره
٥٨	فالبحت يقع في جهتين:
٥٨	الاولى:في كليه سرايه النجاسه
٥٩	الجهه الثانيه:في تقييد الغسل بالماء
٥٩	ادله عدم مطهريته للخبث
٥٩	أولاً:بما ورد مقيداً بالماء في موارد متعدده
٦٠	ثانياً:ما تقدم في عدم رفعه للحدث
٦٠	ثالثاً:ما ذكره المحقق في المعتبر من أن التطهير به يستلزم ملاقاته للنجاسه
٦١	الرابع:استصحاب النجاسه
٦٢	أدله مطهريته للخبث
٦٣	انفعاله بالملاقاه
٦٣	و يدل على انفعال المائع ماء مضافا كان أو غيره
٦٣	أولاً:اطلاق النهى عن استعمال الآنيه المستخدمه للخمر و نحوه من
٦٥	ثانياً:اطلاقات دليل نجاسه سؤر الكافر و الكلب و الخنزير
٦٦	ثالثاً:روايات تنجس القدر و نحوه،

٧١	رساله
٧١	الاقوال فى المسأله
٧١	الاول:ما هو مشهور الفقهاء و عليه معاهد الاجماع،
٧٢	الثانى:انفعاله حتى لو كان كثيرا
٧٢	الثالث:التفصيل بين القليل و الكثير،
٧٣	دليل القول الاول
٧٣	أولاً:التمسك بإطلاق بعض الروايات
٧٤	الروايه الاولى
٧٥	الروايه الثانيه
٧٥	الروايه الثالثه
٧٦	الروايه الرابعه
٧٩	الروايه الخامسه
٨٠	الروايه السادسه
٨٠	ثانياً:التمسك بالاجماع
٨١	دليل القول الثانى
٨٢	دليل القول الثالث
٨٢	أولاً:بما رواه ثقه الاسلام الكلينى فى الصحيح عن سعيد الاعرج
٨٥	و ثانياً:بما فى صحيحه على بن جعفر
٨٥	الأول:من ناحيه السند
٨٦	الثانى:من ناحيه المتن من جهه الموضوع
٨٧	الثالث:من جهه المحمول،
٨٨	الرابع:ما قد يقال من اختلال المتن او تهافته
٨٨	الخامس:ما قد يحتمل من زياده لفظه الزيت،
٨٨	السادس:ما احتمله صاحب الوسائل من حمل الروايه على الضروره،
٨٩	السابع:ما قد يقال من الحمل على التقيه
٩٠	الثامن:ما قد يقال من أن دلالة الروايه معارضه للعديد من الروايات المعترضه

٩١	الفرق بين التفصيلين
٩٣	ملحق في تحقيق في حال الكتب المشهوره
٩٦	قاعده السرايه
٩٨	المطلق المصعد
٩٨	المضاف المصعد
٩٩	حكم المتنجس المصعد
١٠٠	الشك في الاطلاق و الاضافه
١٠٠	الشك في الشبهه الموضوعيه
١٠٢	الشك في الشبهه الحكميه
١٠٢	دليل عدم جريان استصحاب الحاله السابقه فيها
١٠٢	لان الشك ليس في الموجود الخارجى بل في وضع اللفظه
١٠٣	و استدل على المنع أيضا:
١٠٨	طرق تطهير المضاف
١٠٨	الاولى: التطهير بالاستهلاك
١١٠	الثانيه: طرق أخرى لتطهير المضاف
١١٣	اختلاط الكر بالمضاف
١١٣	فالفرض الاول:تتحقق الطهاره بعد فرض الاستهلاك للمتنجس أولا.
١١٤	و الفرض الثاني:فمع البناء على انفعال الكر من المضاف
١١٤	و الفرض الثالث:قد أشكل الحكم بالطهاره
١١٥	انحصار الماء فى المضاف
١١٥	الماء المتغير
١٢١	التغير باللون
١٢١	التغير بالملاقاه
١٢٣	التغير بأوصاف النجس
١٢٩	الاعتبار بالتغيير الحسى
١٣٢	التغير بغير الاوصاف الثلاثه



- ١٣٣ ..... التغيير بالنجس بغير أوصافه .....
- ١٣٤ ..... العبره بزوال الوصف مطلقا .....
- ١٣٥ ..... تغيير بعض الماء .....
- ١٣٥ ..... دليل اشتراط الامتزاج .....
- ١٣٦ ..... دليل عدم اشتراط الامتزاج .....
- ١٤٠ ..... أدله اخرى فى المقام .....
- ١٤١ ..... تغيير الماء بوقوع جزء من الميته .....
- ١٤٢ ..... الشك فى التغيير و عدمه .....
- ١٤٤ ..... المتغير بالطاهر و النجس .....
- ١٤٥ ..... زوال تغيير الماء بذاته .....
- ١٤٦ ..... جواب اشكال الطوليه .....
- ١٥٠ ..... فصل: فى الماء الجارى .....
- ١٥٠ ..... اشاره .....
- ١٥١ ..... اعتصام الجارى القليل .....
- ١٥١ ..... اشاره .....
- ١٥٢ ..... أدله اعتصام الجارى .....
- ١٥٢ ..... الاولى:ما ورد فى روايات الحمام: .....
- ١٥٤ ..... الثانيه:ما ورد فى روايات المطر بما هو: .....
- ١٥٤ ..... الثالثه:ما ورد فى خصوص الجارى متعاضدا: .....
- ١٥٤ ..... الرابعه:ما ورد فى عدده روايات من نفى البأس عن البول فى الجارى ، .....
- ١٥٥ ..... الخامسه:ما ورد فى ماء البئر،من صحيح ابن بزيح المتقدم عن الرضا(عليه السلام) .....
- ١٥٧ ..... نجاسه الجارى المتغير .....
- ١٥٧ ..... عدم اعتبار الدفع و الفوران .....
- ١٥٨ ..... الجارى من غير ماده .....
- ١٥٨ ..... الشك فى الماده .....
- ١٥٨ ..... اشاره .....

- ١٥٨ ..... تحقيق في استصحاب العدم الأزلي
- ١٥٩ ..... اشكال المحقق النائيني «قدس سزه»
- ١٦٠ ..... اشكال المحقق العراقي «قدس سزه»
- ١٦٠ ..... اشكال المحقق الاصفهاني «قدس سزه»
- ١٦١ ..... اشكال آخر للمحقق النائيني «قدس سزه»
- ١٦٣ ..... ترميم اشكال المحقق النائيني «قدس سزه»
- ١٦٤ ..... اعتبار الاتصال بالماده
- ١٦٥ ..... اعتبار دوام النبع
- ١٦٦ ..... الراكد المتصل بالجارى
- ١٦٧ ..... تغير بعض الجارى
- ١٦٩ ..... فصل:الماء الراكد
- ١٦٩ ..... قاعده:انفعال الماء القليل بالنجس
- ١٦٩ ..... اشاره
- ١٧٠ ..... روايات انفعال الماء القليل
- ١٧٠ ..... الأولى:مفهوم روايات الكر اذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شىء .
- ١٧٠ ..... الثانية:روايات أسنار الاعيان النجسه كالكلب و الخنزير و الكفار ،
- ١٧٠ ..... الثالثه:روايات النهى عن استعمال الأواني المستعمله للخمر و نحوه
- ١٧١ ..... الرابعه:الروايات الصحاح و الموثقات النهايه عن الوضوء من الماء القليل
- ١٧٢ ..... الخامسه:الروايات الصحاح و غيرها النهايه عن الشرب و الوضوء معا
- ١٧٢ ..... السادسه:ما ورد من تعليل اعتصام ماء البئر أو الحمام لان له ماده،
- ١٧٢ ..... السابعه:مقتضى أدله النجاسات فى الاعيان المخصوصه هو تنجيسها
- ١٧٢ ..... الثامنه:ما ورد بألسنه متعدده متفرقه كتطهير الأرض لباطن القدم
- ١٧٣ ..... روايات عدم الانفعال
- ١٧٣ ..... اشاره
- ١٧٣ ..... الاولى:حسنه محمد بن ميسر
- ١٧٤ ..... الثانيه:روايه أبى مريم الانصارى

- الثالثة:صحيحه محمد بن مسلم ..... ١٧٤
- الرابعة:صحيح زراره عن أبي عبد الله(عليه السلام) ..... ١٧٤
- الخامسة:صحيح علي بن جعفر عن اخيه(عليه السلام)، ..... ١٧٥
- السادسة:مصحيح زراره عن أبي جعفر(عليه السلام) ..... ١٧٦
- السابعة:خبر زراره ..... ١٧٦
- الثامنة:ما عن قرب الاسناد و المسائل عن علي بن جعفر(عليه السلام) ..... ١٧٧
- التاسعة:خبر الأحول انه قال لأبي عبد الله(عليه السلام) ..... ١٧٧
- العاشره:مصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله(عليه السلام) ..... ١٧٨
- أجوبه استحكام التعارض بين الروايات ..... ١٧٩
- اشاره ..... ١٧٩
- الاول:ما في المستمسك ان جماهير الاصحاب اعرضوا عن روايات الطهاره ..... ١٧٩
- الثاني:تنظير المقام بما ورد في البئر لو لا ذهاب المعظم الى القول بالنجاسه، ..... ١٨٠
- الثالث:أن المقام من تقابل الحجه مع اللاحجه ..... ١٨٠
- الرابع:لو فرض تساقطهما فتصل التوبه الى مطلقات طهاره الماء ..... ١٨٠
- أدله انفعال القليل بالمتنجس ..... ١٨٢
- اشاره ..... ١٨٢
- الاول أولا:مفهوم أخبار الكر، ..... ١٨٢
- و يدفع كل ذلك: ..... ١٨٣
- الثاني:ما تقدم في أدله الانفعال من روايات النهي عن استعمال الاواني ..... ١٨٥
- الثالث:ما تقدم أيضا في أدله الانفعال من الروايات الناهيه عن الوضوء من ..... ١٨٦
- أدله عدم الانفعال بالمتنجس ..... ١٨٧
- الاولى كموثقه أبي بصير عنهم عليهم السلام ..... ١٨٧
- الروايه الثانيه ..... ١٨٩
- الروايه الثالثه ..... ١٩٠
- الروايه الرابعه ..... ١٩١
- انفعال القليل بالدم اليسير ..... ١٩١

- ١٩٢ ..... الاعتبار بوحده الكم
- ١٩٤ ..... لا فرق بين الوارد و المورد
- ١٩٥ ..... رساله فى الكر
- ١٩٥ ..... وزن الكر
- ١٩٩ ..... حجم الكر
- ١٩٩ ..... و ما ورد من الروايات:
- ٢٠١ ..... المستظهر من الروايات
- ٢٠٢ ..... المتعين من الاستظهارات
- ٢٠٢ ..... الجبهه الأولى: بحث رجالى فى السند
- ٢٠٤ ..... الجبهه الثانيه:الاصل فى الكر الوزن
- ٢٠٧ ..... مفاد روايات الحجم
- ٢٠٨ ..... التوفيق بين الروايات
- ٢١٢ ..... شواهد على المختار
- ٢١٤ ..... تحديد الكر بالوزن
- ٢١٤ ..... اذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال
- ٢١٤ ..... اذا لم يتساو سطوح القليل
- ٢١٤ ..... اذا جمد بعض ماء الحوض
- ٢١٧ ..... تحقيق فى الفرق بين الشك فى الكريه و الاتصال بالماده
- ٢٢١ ..... تحقيق فى أصله عدم مجهولى التاريخ
- ٢٢٢ ..... أما الصوره الأولى: الجهل بتاريخهما
- ٢٢٢ ..... قيل فى حلّ التعارض وجوه:
- ٢٢٢ ..... الوجه الاول
- ٢٢٢ ..... الوجه الثانى
- ٢٢٤ ..... الوجه الثالث
- ٢٢٨ ..... وجه عدم جريان الاصل فى المجهولين و فى المعلوم
- ٢٣٠ ..... الصوره الثانيه و الصوره الثالثه

- ٢٣٠ ..... القليل المسبوق بالكريه
- ٢٣١ ..... الشك في تقدم الملاقاه
- ٢٣٢ ..... حدوث الكريه و الملاقاه معا
- ٢٣٣ ..... العلم الاجمالي بالكريه
- ٢٣٥ ..... القليل النجس المتمم كرا
- ٢٣٩ ..... فصل:ماء المطر
- ٢٣٩ ..... اعتصام ماء المطر
- ٢٤١ ..... العبره بصدق المطر
- ٢٤٢ ..... الماء المجتمع من المطر
- ٢٤٣ ..... كيفيه التطهير بالمطر
- ٢٤٥ ..... تطهير الماء المتنجس بالمطر
- ٢٤٦ ..... تطهير الارض بالمطر
- ٢٥٠ ..... فصل:ماء الحمام
- ٢٥٠ ..... ماء الحمام كالجارى
- ٢٥٠ ..... اشاره
- ٢٥٠ ..... و ما ورد من الروايات فى المقام:
- ٢٥١ ..... و عمدته الاستظهار يدور بين احتمالين:
- ٢٥٤ ..... فصل:ماء البئر
- ٢٥٤ ..... ماء البئر كالجارى
- ٢٥٤ ..... اشاره
- ٢٥٦ ..... الروايات الداله على الاعتصام
- ٢٥٦ ..... اشاره
- ٢٥٦ ..... الطائفة الاولى:
- ٢٥٧ ..... الثانيه:ما رواه الشيخ فى الصحيح عن معاويه بن عمار
- ٢٥٨ ..... الثالثه:صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر(عليه السلام)
- ٢٥٨ ..... الرابعه:صحيح محمد بن مسلم

- ٢٥٩ ..... الروايات الداله على النجاسه -
- ٢٥٩ ..... اشاره
- ٢٥٩ ..... الاولى: ما تواتر روايات الأمر بالنزح بمجرد الملاقاه.
- ٢٥٩ ..... الثانيه: صدر صحيحه ابن بزيع المتقدمه، -
- ٢٥٩ ..... الثالثه: ما رواه الكليني في صحيح عن الفضلاء -
- ٢٥٩ ..... الرابعه: صحيح علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) -
- ٢٦٠ ..... الخامسه: صحيح عبد الله بن أبي يعفور و عنبسه بن مصعب
- ٢٦٠ ..... السادسه: صحيح أبي بصير
- ٢٦٠ ..... السابعه: صحيح علي بن جعفر
- ٢٦٠ ..... الثامنه: موثق عمار
- ٢٦١ ..... الجمع بين الطائفتين من الروايات
- ٢٦١ ..... اشاره
- ٢٦١ ..... الوجه الاول: أن يحمل توظيف النزح بمجرد الملاقاه على النجاسه الظاهريه
- ٢٦٢ ..... الوجه الثاني: الحمل على الاستحباب
- ٢٦٤ ..... الوجه الثالث: حمل ما دل على النجاسه على التقيه
- ٢٦٥ ..... الوجه الرابع: طرح أدله الطهاره
- ٢٦٦ ..... استحباب النزح
- ٢٦٦ ..... اذا لم يكن له ماده نابعه
- ٢٦٧ ..... ماء البئر المتصل بالماده اذا تنجس بالتغيير
- ٢٦٧ ..... الماء الراكد النجس يطهر بالاتصال
- ٢٦٧ ..... لا فرق بين انحاء الاتصال
- ٢٦٨ ..... الكوز المملو من الماء النجس اذا غمس في الحوض
- ٢٦٨ ..... الماء المتغير اذا القى عليه الكر فزال تغييره به
- ٢٦٩ ..... طرق ثبوت النجاسه
- ٢٦٩ ..... حجيه البيئه
- ٢٦٩ ..... اشاره

- و يدل على حجيتها: ..... ٢٦٩
- أولاً: قوله-صلى الله عليه و آله و سلم-«إنما أفضى بينكم بالبينات ..... ٢٦٩
- ثانياً: معتبره مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله (عليه السلام) ..... ٢٧١
- ثالثاً: ما ذكره في المعبر من ثبوت الأحكام بخبر العدلين عند التنازع ..... ٢٧٣
- رابعاً: الإجماع المنقول و المحصل ..... ٢٧٥
- خامساً: ما دل على حجيه خبر العدل في الموضوعات ..... ٢٧٥
- حجيه خبر الواحد في الموضوعات ..... ٢٧٦
- الأول: قيام السيره ..... ٢٧٦
- الثاني: بعض ما دل على حجيه خبر الواحد في الأحكام ..... ٢٧٦
- الثالث: ما ورد في متفرقات الأبواب و الموارد ..... ٢٧٦
- حجيه إخبار ذى اليد ..... ٢٨١
- إشاره ..... ٢٨١
- أولاً: ما ورد مستفيضاً من اعتبار سوق المسلمين و ارضهم ..... ٢٨١
- ثانياً: ما ورد مستفيضاً من نفوذ اقرار صاحب اليد لغيره بالعين ، ..... ٢٨٢
- ثالثاً: ما ورد من اعتبار قول ذى اليد في ذهاب ثلثي العصير . ..... ٢٨٣
- رابعاً: معتبره عبد الله بن بكير ..... ٢٨٤
- خامساً: روايه اسماعيل بن عيسى: ..... ٢٨٤
- سادساً: ما ورد في متفرقات الابواب ..... ٢٨٥
- سابعاً: ما ورد من الأمر باعلام البائع للمشتري بنجاسه الدهن ..... ٢٨٦
- عدم ثبوت النجاسه بالظن ..... ٢٨٦
- تعارض البيئتين ..... ٢٨٧
- إشاره ..... ٢٨٧
- أولاً: هو التساقط فيما كان مستند كل منهما الوجدان ..... ٢٨٧
- ثانياً: تقدّم ما كان مستندها الوجدان على المستنده الى التعبد، ..... ٢٨٧
- فيما لو لم يحرز التعارض بينهما ..... ٢٩٠
- ثم اذا تردد مستند البيئه بين الوجدان و التعبد ففيه صور: ..... ٢٩٠

- ٢٩٠ ..... اشارة
- ٢٩١ ..... الاولى:الشك فى وجدانيه المستند،
- ٢٩١ ..... الثانيه:لو احرز وجدانيه احدى البينتين و فرض التردد فى مستند الاخرى
- ٢٩١ ..... الثالثه:لو احرز تعبيديه احدهما و ترددت الاخرى بين ذلك،
- ٢٩٢ ..... الرابعه:أما لو كانت كليتهما مردده،
- ٢٩٢ ..... الترجيح بين البيّنات
- ٢٩٤ ..... طرق ثبوت الكريه
- ٢٩٥ ..... حرمة شرب النجس .
- ٢٩٦ ..... سقى المسكر للحيوانات
- ٢٩٧ ..... سقى الاطفال الماء النجس
- ٢٩٧ ..... حرمة التسبب لفعل الحرام .
- ٢٩٧ ..... اشارة
- ٢٩٧ ..... أولاً:بما ورد من الأمر بالاعلام فى بيع الدهن المتنجس :
- ٣٠٠ ..... ثانياً:بالملازمه بين جعل حرمة الفعل مباشره و حرمة التسبب،
- ٣٠٢ ..... جواز التسبب لفعل الحرام
- ٣٠٣ ..... جواز بيع الدهن المتنجس مع الاعلام
- ٣٠٤ ..... فصل:الماء المستعمل
- ٣٠٤ ..... الماء المستعمل فى الوضوء
- ٣٠٦ ..... طهاره الماء المستعمل فى الحدث الاكبر
- ٣٠٧ ..... مطهره المستعمل فى الحدث الاكبر
- ٣٠٧ ..... اشارة
- ٣٠٨ ..... و عمده ما يستدل لعدم المطهره من الحدث:
- ٣٠٨ ..... أولاً:
- ٣١٣ ..... ثانياً:
- ٣١٥ ..... ثالثاً:
- ٣١٨ ..... الماء المستعمل فى الاستنجاء



- الماء المستعمل في رفع الخبث ..... ٣٢٣
- إشاره ..... ٣٢٣
- أدله النجاسه ..... ٣٢٤
- عموم ما تقدم من أدله انفعال القليل، ..... ٣٢٤
- و خصوص بعض الادله ..... ٣٢٤
- أدله الطهاره ..... ٣٢٨
- أولاً:بمنع الدليل على الانفعال الشامل للغساله، ..... ٣٢٨
- ثانياً:ما عن الشيخ في المبسوط في خصوص الغسله الأخيره ..... ٣٢٨
- ثالثاً:ما عن الشيخ في الخلاف في غساله الاناء ..... ٣٣٠
- رابعاً:بما ورد من متفرقات الروايات في الموارد المتعدده: ..... ٣٣١
- منها:ما في خبر محمد بن النعمان المتقدم ..... ٣٣١
- و منها:ما ورد من الأمر بالرش و النضح على مظنون النجاسه ، ..... ٣٣٢
- و منها:ما ورد من نفى البأس عما ينتضح من قطرات من غساله الجنب في ..... ٣٣٢
- و منها:ما ورد من الأمر بالصب للماء على الثوب من بول الصبي ..... ٣٣٣
- و منها:اطلاق أخبار التطهير من البول الملاقي للبدن ..... ٣٣٣
- و منها:صحيحه ابن مسلم ..... ٣٣٣
- و منها:ما رواه العامه عن أبي هريره ..... ٣٣٥
- و منها:مصحح عمر بن يزيد ..... ٣٣٥
- القطرات المنتضحه في الاناء ..... ٣٣٦
- شرائط طهاره ماء الاستنجاء ..... ٣٣٧
- لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد ..... ٣٣٩
- إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء،ثم أعرض ..... ٣٣٩
- لا فرق بين الغسله الأولى و الثانيه ..... ٣٣٩
- إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى ..... ٣٣٩
- الشك في ماء الاستنجاء ..... ٣٤٠
- إذا اغتسل في كر لا يصدق عليه غساله الحدث ..... ٣٤١

- ٣٤٢ ..... اذا شك في وصول نجاسه من الخارج
- ٣٤٢ ..... ما تخلف بعد العصر
- ٣٤٣ ..... طهاره اليد بالتبع
- ٣٤٤ ..... لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا
- ٣٤٥ ..... عدم اعتبار التعدد في الملاقى
- ٣٤٨ ..... غسله الغسله الاحتياطييه
- ٣٤٨ ..... فصل:في الماء المشكوك
- ٣٤٨ ..... طهاره الماء المشكوك نجاسته
- ٣٥١ ..... المشكوك اطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق
- ٣٥٢ ..... قاعده:الاصل في الاموال الاحتياط
- ٣٥٢ ..... اشاره
- ٣٥٣ ..... أدله عدم جريان الحل أو البراءه
- ٣٥٣ ..... الاول:ما هو محرر في الكثير من الكلمات في نظير المقام في بحث
- ٣٥٣ ..... الثاني:أنه من القريب جدا في مفاد الاصل المزبور اختصاصه بموارد الشك
- ٣٥٤ ..... الثالث:أن اصله الحل و البراءه عند الشاك في مطلق التصرفات المجرده تنافى الحل و البراءه عند الغير
- ٣٥٥ ..... الرابع:و تقرب أصاله الحرمة في الاموال
- ٣٥٥ ..... الخامس:عموم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه
- ٣٥٥ ..... السادس:التقريب في عموم لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
- ٣٥٥ ..... السابع:روايه محمد بن زيد الطبرى
- ٣٥٧ ..... الشبهه المحصوره
- ٣٥٨ ..... الشبهه غير المحصوره
- ٣٥٩ ..... المشكوك اضافته و اطلاقه
- ٣٥٩ ..... اشاره
- ٣٥٩ ..... الأول:مقتضى الاستصحاب العدمى الازلى للمائيه فى المانع،
- ٣٦٠ ..... الثاني:استصحاب عدم وجدان الماء
- ٣٦٠ ..... الثالث:أن منجزيه العلم الاجمالى تستلزم الدور

- ٣٦٢ ..... الرابع:انحلال العلم الاجمالي حكما -
- ٣٦٢ ..... الدوران بين الاضافه و النجاسه -
- ٣٦٣ ..... المشكوك نجاسته أو غصبيته -
- ٣٦٤ ..... وجه في تنجيز العلم الاجمالي في التدريجيات -
- ٣٦٧ ..... ملاقى الشبهه المحصوره -
- ٣٦٧ ..... اشاره -
- ٣٦٧ ..... وجه في عدم تنجز العلم الاجمالي في الملاقى -
- ٣٦٨ ..... الاول:صحته تنجيز المتنجز نظير قيام الامارات التعبدية المتعدده على مفاد -
- ٣٦٨ ..... الثانى:الطويله بين الملاقى و الملاقى-بالفتح-و نحوهما، -
- ٣٦٨ ..... و استشكل فى الطويله: -
- ٣٦٨ ..... أولا:بأنها بين الأصل الجارى فى الملاقى-بالفتح- -
- ٣٦٩ ..... ثانيا:بأن سقوط الأصل فى الطرف الآخر بالمعارضه مع الأصل المسببى لا -
- ٣٦٩ ..... ثالثا:بأن الارتكازات العرفيه لا توافق نفي المعارضه بين الأصل المسببى -
- ٣٧٠ ..... رابعا:بأنه لا طويله بين أصلى الطهاره فى الملاقى بالفتح و الكسر -
- ٣٧١ ..... خامسا:بأن الطويله من أحكام الرتبه و أدله اعتبار الأصول ناظره الى الاعمال -
- ٣٧٢ ..... معنى الرتبه فى الاحكام -
- ٣٧٢ ..... سادسا:ما أشكله المحقق العراقى «قدس سرّه» أيضا: -
- ٣٧٤ ..... الانحصار فى المشتبهين -
- ٣٧٤ ..... اشاره -
- ٣٧٥ ..... اشكال صاحب الكفايه -
- ٣٧٧ ..... عدم تماميه ما اشكل به صاحب الكفايه -
- ٣٨٠ ..... اذا كان إناءان أحدهما المعين نجس،و الآخر طاهر، فأريق أحدهما -
- ٣٨١ ..... التردد فى متعلق الاذن -
- ٣٨٢ ..... تحقيق فى جريان قاعده الفراغ مع الغفله حين العمل -
- ٣٨٢ ..... اشاره -
- ٣٨٣ ..... منع جريان قاعده الفراغ -

- الامر الأول ..... ٣٨٣
- الاولى:من كون القاعده امضائيه لا تأسيسيه، ..... ٣٨٣
- الثانيه:و من التعليل الوارد فى موثق بكير بن أعين ..... ٣٨٣
- الامر الثانى ..... ٣٨٥
- الاولى:حيث أن الامارات-لفظيه كانت أو فعليه-ليست مولده و مخترعه ..... ٣٨٥
- الثانيه:و منه يظهر أن التعليل فى الروايتين هو بلحاظ الاذكريه الخزانيه فى ..... ٣٨٧
- الثالثه:مصصح الحسين بن أبى العلاء ..... ٣٨٧
- الرابعه:ثم انه يلزم القائلين بعدم الجريان فى موارد العلم بالغفله مع احتمال ..... ٣٨٨
- الخامسه:و يؤيد العموم ما ذكره المحقق الهمدانى فى مصباحه ..... ٣٨٨
- الامر الثالث تنجيز العلم الاجمالى بنجاسه أحد الماءين لبطلان الوضوء ..... ٣٨٩
- التصرف بالمشتببه بالغصبيه ..... ٣٩١
- فصل:الأسأر ..... ٣٩٣
- حقيقه السؤر ..... ٣٩٣
- سؤر نجس العين ..... ٣٩٣
- سؤر حرام اللحم ..... ٣٩٥
- سؤر المسوخ ..... ٣٩٦
- سؤر الجلال ..... ٣٩٦
- سؤر المؤمن ..... ٣٩٦
- سؤر الهره ..... ٣٩٧
- سؤر مكروه اللحم ..... ٣٩٧
- سؤر الحائض المتهمه ..... ٣٩٧
- الباب الثانى:فى النجاسات ..... ٣٩٩
- اشاره ..... ٣٩٩
- فصل فى النجاسات ..... ٤٠١
- نجاسه البول و الغائط ..... ٤٠١
- بول ما لا نفس له و غائطه ..... ٤٠٥

- ٤٠٧ ..... ذرق الطيور المحرمه و بولها
- ٤٠٧ ..... اشاره
- ٤١١ ..... ذرق الخفاش و بوله
- ٤١١ ..... فى نجاسه ذرق الخفاش و بوله روايتان
- ٤١٣ ..... حقيقه الخفاش
- ٤١٥ ..... نجاسه بول غير المأكول و غائطه مطلقا
- ٤١٨ ..... بول مأكول اللحم و غائطه
- ٤١٨ ..... اشاره
- ٤١٩ ..... روايات النجاسه
- ٤٢١ ..... التحقيق فى مفاد الروايات
- ٤٢٣ ..... روايات الطهاره
- ٤٢٣ ..... الاولى: ما رواه الكليني فى الصحيح عن أبى الاغر النخاس
- ٤٢٣ ..... الثانيه: الحسن - كالصحيح - عن بكير عن زراره عن احدهما (عليه السلام)
- ٤٢٥ ..... ملاقيه الغائط فى الباطن
- ٤٢٥ ..... ملاقيه الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه
- ٤٢٦ ..... فروض و صور الملاقاه
- ٤٢٧ ..... أما الأولى: فيدل على عدم الانفعال بالخصوص
- ٤٢٧ ..... أما الثانية: فيدل على عدم بالخصوص ما ورد من طهاره بصاق شارب
- ٤٢٧ ..... و أما الثالثه: فقد يستدل عليه بالخصوص
- ٤٣١ ..... قاعده
- ٤٣١ ..... اشاره
- ٤٣١ ..... بيع الابوال الطاهره
- ٤٣٣ ..... بيع الابوال النجسه
- ٤٣٣ ..... أدله عدم الجواز
- ٤٣٥ ..... عدم تماميه أدله المنع
- ٤٣٥ ..... أما الاجماع: فيخشد دعوى قيامه على كل من الوجهين

- ٤٣٦ ..... فيظهر من مجموع هذه الكلمات:
- ٤٣٧ ..... حق الاختصاص في الاعيان النجسه
- ٤٣٨ ..... أما الآيات:
- ٤٣٩ ..... أما الروايات:
- ٤٣٩ ..... فعموم روايه تحف العقول-
- ٤٣٩ ..... و أما النبوى
- ٤٤٠ ..... و أما:الروايات الخاصه فى العذره:
- ٤٤١ ..... الانتفاع بالبول و الغائط
- ٤٤٢ ..... الشك فى حليه الحيوان
- ٤٤٢ ..... اشاره
- ٤٤٢ ..... الشك فى الشبهه الحكميه
- ٤٤٤ ..... قاعده:أصله عدم التذكيه
- ٤٤٥ ..... الشك فى الشبهه الحكميه
- ٤٤٩ ..... الشك فى الشبهه الموضوعيه
- ٤٤٩ ..... فهنا ثلاث جهات:
- ٤٤٩ ..... الجبهه الأولى:أما اعتبار قابليه المحل للتذكيه
- ٤٥٤ ..... الجبهه الثانيه:و أما ماهيه التذكيه
- ٤٥٤ ..... الجبهه الثالثه:فى بيان العموم أو الاطلاق
- ٤٥٨ ..... تذكيه الحيوان البحرى ذات النفس
- ٤٤٢ ..... الشك فى كونه ذا نفس
- ٤٤٢ ..... الشك فى الحليه و الحرمة
- ٤٤٣ ..... حكم دم الحية
- ٤٤٣ ..... نجاسه المنى
- ٤٤٧ ..... المذى و الودى و الودى
- ٤٤٨ ..... نجاسه الميتة
- ٤٤٨ ..... اشاره

- ٤٦٩ ..... أدله نجاسه الميتة
- ٤٧١ ..... نجاسه ميتة ما له نفس مطلقا
- ٤٧٣ ..... نجاسه الاجزاء المبانه من الميتة
- ٤٧٤ ..... طهاره ما لا تحله الحياه
- ٤٧٤ ..... اشاره
- ٤٧٥ ..... الروايه الاولى
- ٤٧٦ ..... الروايه الثانيه
- ٤٧٦ ..... الروايه الثالثه
- ٤٧٦ ..... الروايه الرابعه
- ٤٧٦ ..... الروايه الخامسه
- ٤٨٠ ..... البيضه من الميتة
- ٤٨١ ..... عدم اعتبار الجز و النتف
- ٤٨٢ ..... حكم الانفحه من الميتة
- ٤٨٦ ..... استثناء اللبن فى الضرع
- ٤٨٧ ..... لا استثناء فى ميتة نجس العين
- ٤٨٩ ..... الاجزاء المبانه من الحي
- ٤٩٢ ..... استثناء الاجزاء الصغار
- ٤٩٣ ..... حكم فأره المسك
- ٤٩٣ ..... اشاره
- ٤٩٤ ..... أقسام و أنواع المسك
- ٤٩٤ ..... الأول:الدم الذى يطرحه الحيوان عن طريق الحيض و البواسير فوق
- ٤٩٤ ..... الثانى:التبتي و هو السره المتكونه من اجتماع الدم حوالى السره،
- ٤٩٥ ..... الثالث:الصينى و هو الدم المتجمع فى السره بعد صيد الحيوان
- ٤٩٥ ..... الرابع:الهندي و هو الدم الخارج بذيح الحيوان المخلوط بالكبد و الروث
- ٤٩٧ ..... روايات طهاره الفأره
- ٤٩٧ ..... فالاولى:صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى(عليه السلام)

- الثانيه:صحيحه عبد الله بن جعفر(الحميري) ..... ٤٩٨
- الثالثه:صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله(عليه السلام) ..... ٥٠٠
- طهاره مسك الفأره ..... ٥٠١
- الفأره المبانه من الميته ..... ٥٠١
- اماريه يد المسلم ..... ٥٠٢
- ميتته ما لا نفس له ..... ٥٠٣
- اشاره ..... ٥٠٣
- ميتته الوزغ و العقرب ..... ٥٠٤
- قاعده:الميتته و عدم المذكي ..... ٥٠٧
- الاقوال فى المسأله ..... ٥٠٧
- ثمره الاقوال ..... ٥٠٧
- أما المقام الاول: تحديد لمعنى الميتته ..... ٥٠٨
- الاستدلال للقول الثالث ..... ٥٠٨
- أما القول الثانى:فقد يقرب بكون ماده العنوان هى التى فى لفظه الموتان ..... ٥١٢
- المقام الثانى: تحديد الميتته فى الظاهر ..... ٥١٣
- وجه القول الاول ..... ٥١٤
- وجه القول الثانى ..... ٥١٨
- وجه القول الثالث ..... ٥٢١
- الاول:هو ما ورد من طوائف الروايات ..... ٥٢١
- الطائفة الاولى:ما دل على أن ما بيان من أجزاء الحيوان الحى ميتته ..... ٥٢١
- الطائفة الثانية:ما دل على أن الأجزاء المقطوعه من الصيد بالجماله هو ..... ٥٢٢
- الطائفة الثالثه:ما دل على أن ما ذبحه المحرم من الصيد هو ميتته ..... ٥٢٣
- الفرق بين الحكومه و التنزيل ..... ٥٢٤
- الثانى:الحكم بأن كل ما اختلفت شرائطه فهو ميتته عند الجميع ..... ٥٢٧
- الثالث:ما تقدم من روايات القول الثانى ..... ٥٢٨
- قاعده:سوق المسلمين و أرضهم ..... ٥٣٠



- ٥٣٠ ..... اشارة
- ٥٣١ ..... الطائفه الأولى
- ٥٣٢ ..... الطائفه الثانيه
- ٥٣٥ ..... الطائفه الثالثه
- ٥٣٩ ..... محصل مفاد الطوائف الثلاث
- ٥٤٣ ..... و ينبغي التنبيه على أمور:
- ٥٤٣ ..... الاول: عموميه اماريه سوق المسلمين
- ٥٤٥ ..... الثاني:الظاهر أن إماريه السوق و الصنع فى أرض الاسلام و نحوه من
- ٥٤٦ ..... الثالث: اماريه سوق الكفار
- ٥٤٨ ..... الرابع:قد ظهر حال سبق يد و سوق الكافر على مثلهما
- ٥٤٩ ..... الخامس: ما يوجد فى أرض الاسلام
- ٥٥٠ ..... ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد فى أرضهم
- ٥٥٠ ..... عدم مطهريه الدبغ
- ٥٥٢ ..... مطهريه الغسل للمسلم الميت
- ٥٥٣ ..... نجاسه الجنين الميت
- ٥٥٣ ..... اشارة
- ٥٥٣ ..... و استدل على نجاسته:
- ٥٥٣ ..... أولاً:بما ورد من أن ذكاه الجنين ذكاه أمه
- ٥٥٤ ..... ثانياً:بانه جزء مبان من الحى،
- ٥٥٤ ..... ثالثاً:بصدق الميته عليه
- ٥٥٥ ..... ملاقاه الميت بلا رطوبه
- ٥٥٥ ..... اشارة
- ٥٥٥ ..... أما فى ميته الأدمى
- ٥٥٦ ..... و أما فى ميته غير الأدمى
- ٥٥٨ ..... يشترط فى نجاسه الميته خروج الروح من جميع جسده
- ٥٥٨ ..... تتحقق النجاسه بخروج الروح

- ٥٦٠ ..... نجاسه المضغه
- ٥٦١ ..... العضو المبان
- ٥٦١ ..... حكم الجند
- ٥٦٢ ..... إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم
- ٥٦٣ ..... العظم المشكوك طهارته
- ٥٦٣ ..... الجلد المطروح إن لم يعلم انه من الحيوان الذي له نفس
- ٥٦٣ ..... حكم بيع الميتة و الانتفاع بها
- ٥٦٣ ..... الجبهة الأولى في قاعده حرمه بيع الاعيان النجسه
- ٥٦٣ ..... ادعى عليه الاجماع
- ٥٦٣ ..... الشهره المحصله
- ٥٦٤ ..... و ثالثه الى الروايات الخاصه الوارده فى المقام:
- ٥٦٤ ..... الأولى:موثقه السكونى عن أبى عبد الله(عليه السلام)
- ٥٦٤ ..... الثانيه:صحيحه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر(عليه السلام)
- ٥٦٤ ..... الثالثه:روايه البزنطى صاحب الرضا(عليه السلام)
- ٥٦٤ ..... الرابعه:مفهوم صحيح الحلبى
- ٥٦٥ ..... الخامسه:روايه تحف العقول
- ٥٦٩ ..... أما الجبهة الثانيه:و هى جواز الانتفاع
- ٥٦٩ ..... قاعده حرمه الانتفاع بالاعيان النجسه،
- ٥٦٩ ..... و اخرى بالروايات الخاصه:
- ٥٦٩ ..... الأولى:روايه على بن أبى المغيره
- ٥٦٩ ..... الثانيه:موثقه سماعه
- ٥٦٩ ..... الثالثه:صحيحه على بن جعفر
- ٥٧١ ..... الرابعه:روايه الفتح بن يزيد الجرجانى عن أبى الحسن(عليه السلام)
- ٥٧١ ..... الخامسه:صحيحه الكاهلى-بطريق الصدوق-الوارده فى أليات الغنم
- ٥٧١ ..... السادسه:روايه تحف العقول
- ٥٧١ ..... و فى المقابل هناك روايات اخرى مفادها الجواز:

الاولى:صحيحه على بن جعفر ..... ٥٧١

الثانيه:زوايه البزنطى ..... ٥٧٢

الثالثه:زوايتا الصيقل المتقدمتان، ..... ٥٧٢

الرابعه:موثقه سماعه المتقدمه ..... ٥٧٢

الخامسه:حسنه الحسين بن زراره عن أبى عبد الله(عليه السلام) ..... ٥٧٢

السادسه:مصححه الحسن بن على الوشاء ..... ٥٧٢

الفهرست ..... ٥٧٦

تعريف مركز ..... ٥٩٩

پدیدآوران: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم (نویسنده)، سند، محمد (نویسنده)

عنوان های دیگر: العروه الوثقی. برگزیده. کتاب الطهاره. شرح کتاب الطهاره

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الطهاره) الجزء الأول / تالیف محمد سند

ناشر: صحفی

مکان نشر: قم - ایران

تعداد جلد: ۶ ج

سال نشر: ۱۴۱۵ ق

یادداشت: عربی

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۳۸۴ ۲۳۵۹ ۴۰۴۰۵-۵-۱۸۳ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۶۶۲۸

ص: ۱

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الأول

تأليف محمد سند

ص: ٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين، و اللعنه الدائمه على اعدائهم اعداء الدين.

و بعد:

هذا الكتاب عبارته عن مجموعه من الأبحاث في شرح كتاب الطهاره من العروه الوثقى حررها سماحه الأستاذ الحجة المحقق الشيخ محمد سند البحراني، و قد ألقاها على شكل محاضرات و دروس منتظمة استغرقت عامين دراسيين ١٤-١٤١٥ هجرى قمرى.

و قد احتوى على قواعد و مسائل هامة فيها تحقيق دقيق و ابداع بكر منها:

رساله فى اعتصام الكرم من المضاف.

تحقيق فى حال الكتب المشهوره.

تحقيق فى استصحاب العدم الازلى.

ص: ٣

قاعده فى انفعال القليل.

رساله فى الكر.

تحقيق فى أصاله عدم مجهولى التاريخ.

قاعده فى أصاله الاحتياط فى الاموال.

تحقيق فى أصاله الفراغ مع الغفله.

قاعده فى جواز بيع الاعيان النجسه.

قاعده فى أصاله عدم التذكيه.

قاعده فى الميته و عدم المذكى.

قاعده فى سوق المسلمين و أرضهم.

و غيرها من الابحاث و المسائل المهمه المتعرض لها فى غضون الكتاب.

و قد اجازنى الشيخ الاستاذ شرف تنظيم و اعداد هذا الكتاب للطبع و اخراجه بهذه الحله الماثله بين يدي القارئ الكريم.

نسأل الله سبحانه و تعالى ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، و ان يتقبله بقبول حسن.

و الحمد لله رب العالمين

احمد الماحوزى

٢٦ شوال لعام ١٤١٥

ص:٤

## مقدمه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد و آله المنتجبين و عجل اللهم فرجهم و صبحهم الابليج.

و بعد:

فهذه مقتطفات دونتها بصوره التعليق و الشرح لمتن المرحوم الفقيه السيد كاظم اليزدي-قدس سره-مما كنت أبحثه مع عدده من الاخوه طلاب العلم و الفضيله،عسى أن يكون موضع فائده و قبول لدى اهل النقد و التحقيق.

ص: ٥





إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ



**معنى الطهاره**

التى هى فى اللغه النقاء و النزاهه و النظافه، فى مقابل النجاسه و القذاره و الدنس و اللوث، و هى كذلك فى الشرع و المتشرعه، غايه الامر وقع التعبد و الجعل فى المصاديق و الموارد و الاسباب.

و تطلق على موارد و مراتب عديده: الخبيثه و الحديثه و الخلقيه و القلبيه و غيرها، و ما فى مفتاح الكرامه من تخصيصها فى الكلمات بالحديثه فهو بناء منهم على النقل و انها اسم للوضوء و اخويه، و هو ممنوع كما يأتى إن شاء الله تعالى فى محله، مع أن بعض ما نقل من التعاريف يمكن شموله و اعميته، و الامر سهل بعد استعمالها فى الروايات فى الاعم.

و هى وصف وجودى كمالى و ان وقع تعريفها بعدم مقابلها.



اشاره

وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا الماء المطلق

الماء المضاف

الماء الجارى

الماء الراكد

رساله فى الكر

ماء المطر

ماء الحمام

ماء البئر

الماء المستعمل

الماء المشكوك

الأسنار

ص: ١١



فصل فى المياه الماء اما مطلق (١) و إما مضاف (٢) كالمعتصر من الأجسام أو الممتزج بغيره، مما يخرج عن صدق اسم الماء،

## فصل فى الماء المطلق

### حقيقه الماء المطلق

و هو المائع المعروف المركب فى الكيمياء الحديثه من جزئى الهيدروجين و جزء الاكسجين غير المخالط بعنصر أو مركب آخر، و أخذ الإطلاق عنوانا لإطلاق لفظ الماء عليه من دون تقييد، و إن صنف الى أقسام يضاف إليها لبيان أمزجته و طبائعه كماء البحر و ماء العيون و الأنهار و الآبار.

### حقيقه الماء المضاف

أى المقيد بعنوان ما بحيث لا يصح استعمال لفظه الماء فيه بدون العنوان المضاف إليه، كما فى المائعات التى لا تحتوى على العنصرين السابقين، مثل ما فى بعض المعتصر من الأجسام، أو المحتوى عليهما و لكن ممزوجا بعناصر او مركبات اخرى فى خلقته الأصلية، كما فى بعض المعتصر من الفواكه و الثمار، أو



بالعارض من الاختلاط كماء الورد.

و من ذلك يعلم أن استعمال لفظه الماء فى القسمين الأخيرين من باب الحقيقه اللغويه و العقليه، غايه الأمر حيث امتزجت قيدت بالممتزج معها غير المعدم لماهيتها الأصلية، نعم لا يترتب عليها آثار المطلق، و الفارق بينهما مع المطلق المتقدم هو امتزاج الطبيعه مع غيرها الغالب القاهر.

و أمّا استعمالها فى القسم الأول فقليل بالمجازيه كما هو المعروف، بينما ذهب المحقق الطهرانى (١) الى الحقيقه، بتقريب انها مستعمله فى ما وضعت، بتشبيه المائع المعتصر فى نسبه مع المعتصر منه بالماء فى نسبه مع بقيه الأجسام، كما يقال هذا رأس القوم و عينهم و قلب الجيش و نحو ذلك، فإنها من باب الحقيقه غايه الأمر أضيفت تلك الموارد لبيان التشابه فى النسبه.

و يمكن توجيه كلامه بالمجاز السكاكى العقلى فى المصداق، و أن جهه الادعاء التشابه فى النسبه و إلا فما ذكره هو المذكور فى معنى الاستعاره التخلييه، و ما استشهد به و غلّط على ضوئه إرادته المعانى المخالفه من لفظه الماء هو الذى استدل به السكاكى على مسلكه.

ثم انه ليس من الغلط فى الاستعمال اطلاق لفظه الماء فى هذه الموارد من دون تقييد بشىء و صحته مجازا لوجه شبه يستحسنه الذوق و الطبع، فالفارق بين المطلق المتقدم و القسم الثالث من المضاف هو فى الحقيقه و المجاز اللغوى أو العقلى.

ص: ١٤

١-١) ودائع النبوه ج ٥/١.

و المطلق أقسام(١):الجارى،و النابع غير الجارى،و البثر،و المطر، و الكثر،و القليل،و كل واحد منها مع عدم ملاقاه النجاسه طاهر مطهر(٢)من الحدث و الخبث،

ثم انه لا- اختصاص للماء المضاف فى الأحكام المغايره لأحكام المطلق،بل يعم كل المائعات التى لها الفاظ اخرى موضوعه كالنفط و المعادن السائله،نعم اختص بعض المضاف بالخلاف فى التطهير به.

### أقسام الماء المطلق

و قسم الى جار و محقون و ماء بثر كما فى الشرائع،أو تبديل المحقون الى واقف كما فى القواعد،و أضاف إليها فى المتن اقسام المحقون و المطر، لااختصاص كل بأحكام مغايره للمترتبه على الآخر.

و من هنا أضيف ماء الحمام حيث اختص بتقوى السافل و العالى بالآخر على القول بلزوم تساوى السطوح فى اعتصام الماءين،و عليه يلزمه اضافة الماء المستعمل لرفع الخبث و الحدث،و حيث أن التقسيم لجهه انتظام البحث ينبغى كونه بلحاظ ما هو العمده منها و إلحاق البقيه.

### طهاره و مطهره الماء المطلق

#### اشاره

و ثبوت الوصفان له فى جمله من أقسامه بلا خلاف،و انما يقع البحث عن العموم الدال عليهما فى مطلق الماء كى يكون مرجعا فوقانيا.

### تأسيس العموم الفوقانى

و قد استدل عليه:

ص:١٥

أولاً: بقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (١).

بتقريب استفاده المطهريه من (طهور)، إما كونه صفة مبالغه أو اسم آله و هو دال على طهارته بالمطابقه فى الاول و بالالتزام فى الثانى.

## معنى الطهور

## إشارة

و تحقيق الحال فى الدلالة: أن معنى (طهور) كما قيل على عدة معان:

الاول: الطاهر، كما حكاه فى الكشاف عن سيبويه كقوله تعالى وَ سَيَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا، لكن فى الروايه أنه يطهرهم عن ما سوى الله تعالى، و هذا فى المقام غير محتمل بعد انسباق التأثير من الكلمه و من سوقه فى معرض الامتنان، و لقرائن أخرى آتية.

الثانى: المبالغه، ذكره فى الكشاف، و لعله مراد من ذكر فى معناه الطاهر المطهر لغيره كصاحب القاموس و المقاييس و احمد بن يحيى و غيرهم، حيث انه ليس مشتقا من التفعيل.

و لا ريب ان المبالغه تقع على الشده كما تقع على التكرار فى الاستعمال، و تلازم الشده التأثير لا الاعتصام فى المناسبات العرفيه للماء، و كونها فى المقام اعتباريه لا يمنع من ارادتها حيث انها حينئذ بلحاظ الآثار على وزان التكوينييه و لكنهم ذكروا أن صيغ المبالغه لا- تصاغ إلا- من الثلاثى المتعدى فى القياس ما عدا (فعل)، إلا ان يكون الحال فى (طهور) على السماع كضحوك و عبوس.

الثالث: المصدر حكاه فى النهايه عن سيبويه كتوضا وضوء، فهو بمعنى

ص: ١٦

التطهر ولا يناسب الوصف به في المقام لانه يحتاج الى التأويل و التقدير أى المتطهر به.

الرابع: اسم لما يتطهر به، حكاه أيضا في الكشاف و النهايه عن سيبويه، و هو و ان لم يكن قياسيا إلا- أن له نظائر كالوضوء و السحور و النشوق و الفطور، و هو المراد قريبا من قوله (صلى الله عليه و آله) «جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا» (١)، و قوله (عليه السلام) «طهور إناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب...» (٢).

و يحتمل فيه المصدريه و قوله «التراب طهور المسلم» (٣)، و قوله «النوره طهور» (٤)، و هو الا- ثبت لغه و وضعه من بين المعانى المتقدمه، إلا أن التوصيف به فى الآيه محتاج الى تأويل أو تقدير، حيث انه اسم عين بتضمين الانزال لمعنى الجعل أو تقدير هو أو كونه بدلا.

و هذا قريب حيث أن سياق الامتنان بأصل الماء أيضا بقريته الآيه اللاحقه المذكور فيها إحياء الارض به، فيكون الامتنان متعدّ ب(طهور) بدلا.

و يشهد لاستفاده التعدى أيضا قوله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ كُمْ بِهِ (٥)، بل هى بالاستقلال داله على المطلوب.

ص: ١٧

- ١- ١) الوسائل: أبواب التيمم باب ٧ حديث ٣.
- ٢- ٢) المستدرک: أبواب النجاسات باب ٤٣ حديث ٣.
- ٣- ٣) المستدرک: أبواب التيمم باب ٥ حديث ٣.
- ٤- ٤) الوسائل: أبواب آداب الحمام باب ٢٨ حديث ١.
- ٥- ٥) الانفال ١١/.

و يثار عده من الاشكالات على دلالة الآيتين من ناحيه الموضوع أو المحمول:

### الاشكال الأول

كون الماء نكره في سياق الاثبات فلا اطلاق بل هما مختصتان بماء المطر.

لا يقال: ان التنوين هو للتمكين العارض للاسماء المعربه دون التنكير العارض للمبنيه فليس المراد إلا الماهيه (١).

لانا نقول: المراد من النكره في أدب المعانى هو مقابل المعرفه و المعرف بال و إلا فغالبا النكره معربه و تنوينها للتمكين.

و فيه: أن سوق الآيه الاولى الامتنانى و تعقبها بذكر إحياء البلاد الميتة و سقى المخلوقات من الانعام و الناس شاهد العموم، و التقييد من السماء فى الاولى لنته صلاحيته للإحياء و السقى، و إلا فالاستفاده فى الاحياء و السقى الكثير من الماء النازل لا تختص بحين النزول بل منه حين يتخذ اشكالا مختلفه من الانهار و العيون و الآبار.

و منه يعلم أن الامتنان بأمرين كما تقدم بأصل الماء و بطهوريته، و أن التقييد من السماء للامتنان الاول دون الثانى، إذ المناسب للثانى فى الامتنان التعميم فلا يكون التقييد بلحاظه.

و أما التقييد فى الآيه الثانیه فواضح أن الاستفاده من الماء للتطهير ليس حين

ص: ١٨

النزول، و أن وجه التقييد هو أن مورد نزول الآيه واقعہ بدر و لم يكن في جانب المسلمين بثر و لا غدیر فمنّ الله عليهم بالماء بوسيله المطر، بل ان طهوريه الماء كانت مجعولا قبل الآيه حيث أن المسلمين كانوا قد اغتمّوا لعدم الماء بعد ما احتلم أكثرهم.

## الإشكال الثاني

أن نسبة الطهور في الآيه الاولى الى الماء نسبة ناقصه تخصيصيه لا نسبه تامه كى يجرى فيها الاطلاق (١).

و فيه: انه ليس كل النسب الناقصه تخصيصيه كما في الاضافه البيانيه و الاوصاف الذاتيه و بدل الذات و تمييز الذات و قد تقدم تقريب بدليه (طهور) عن الماء، و أن (طهور) امتنان ثان مستقل حتى لو كان صفه للماء، المناسب لعموميته مع قرينه ما تعقبه.

## الإشكال الثالث

انه لم يثبت لدينا حين نزول الآيتين تشريع الطهاره الشرعيه أو الاعتبار المتشرعى لها فلعل الآيتين ناظرتان للطهاره عن الاقدار العرفيه سيّما و أن الاولى في مقام ذكر النعم احتجاجا على الكافر بشيء يدعن به (٢).

و فيه: أما الآيه الثانيه فظاهر انها بالمعنى الشرعى حيث أن مورد النزول للغسل من الجنابه و التطهير من الخبث، و أما الأولى فالاستعمال بالمعنى العرفى نحو امضاء له، اذ ليس كل ما في باب الطهارات و النجاسات تأسيسيا بل الكثير منه

ص: ١٩

١- ١) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/٢٥.

٢- ٢) التنقيح ج ٢/٢١.

امضائي كما في الاستنجاء (١) بالماء عن الغائط الذي احدثه الانصار فنزل قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، و كان الاستنجاء من البول بالماء متقادما، و لذا اعتمد في الباب على الاطلاق المقامي في كيفية التطهير للمتنجسات في موارد عديده.

و يشير الى ذلك صحيحه داود بن فرقد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كان بنو اسرائيل اذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، و قد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الأرض و جعل لكم الماء طهورا، فانظروا كيف تكونون» (٢)، حيث الظاهر من الجعل فيها هو ما تضمنه الخطاب القرآني.

و يشير كذلك قوله تعالى وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ و ان فسر في الروايه بالتشمير أو التقصير، إلا انه بالكنايه و مناسبه التعبير هو ان الثياب بالتشمير و نحوه تكون أبعد عن القداره و النجاسه فتكون ارشادا الى نجاسه الاعيان و سرايتها الى الثياب بالملاقاه.

## الاشكال الرابع

انه لا- يمكن التمسك بإطلاق الطهوريه لفردى النجاسه الحديثه و الخبيثه، لأن المحمول في الخطاب و الإطلاق انما يجرى في الموضوع و القدر المتيقن من المحمول حينئذ هو صرف الوجود (٣).

و فيه: إن إرادته كلتا الطهارتين من الآيه الثانيه ظاهر، حيث أن الحديثه مورد

ص: ٢٠

١- (١) الوسائل: أبواب احكام الخلوه باب ٣٤.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ٤.

٣- (٣) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/٣٢.

النزول و كذلك الخبيثه.

و احتمال: تشريع الحديثه قبل الخبيثه بعد الاذعان بأن الحديثه منذ صدر الشريعه، اذ لا صلاه إلا بطهور (١).

ممنوع: بأن القذاره البدنيه أقرب للاذهان من الحديثه فهى متقدمه فى التلقى و الاعتياد على الاخرى، مضافا الى اطلاق الطهور فى الشرطيه للصلاه.

و منه يظهر أن شمول (طهور) فى الآيه الاولى للخبيثه أسبق ظهورا من الحديثه، مع أن الكلام حول ذلك أشبه بالتمسك بالإطلاق فى متعلق الطهاره لا فى ما يتطهر به.

ثانيا: قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ و... و... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٢).

الدال ذيلها على أن التطهير فى الصدر بالماء، بل هو ناص على العموم حيث قيد التيمم بانتفاء مطلق الماء، و لا اختصاص فى دلاله الآيه على المطهره من الحدث بل من الخبث أيضا بالفحوى و بالاقتضاء، حيث قد ذكر فيها المجيء من الغائط، و لا ريب فى تشريع نجاسته حين نزول الآيه التى هى من المائده.

و قد يتمسك بالإطلاق المقامى فى الآيه بل فى كل الاوامر بال غسل -بالفتح و الضم- بل فى ما دل على نجاسه الاعيان المعدوده، حيث أن فى كل هذه المقامات التطهير موكول الى العرف و هو جارى على استعمال الماء.

لكن قد يشكل عليه بأن لا مجرى له فى ما كان مقتضى الاصل العقلى

ص: ٢١

١- (١) التنقيح ج ٢٢/٢.

٢- (٢) المائده: ٦.



الاشتغال كما التزم به بعض مشايخنا (قدس الله روحه) (١)، فالمتعين حينئذ القدر المتيقن، و على آيه حال فهو غير مجد في ما يشك في مطهرته عرفا من اقسام المياه و حالاته.

ثالثا: طوائف من الروايات.

كصحيح الفاضلين عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (٢).

و معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): الماء يطهر و لا يطهر» (٣).

و صحيح ابن فرقد المتقدم بمنه الله تعالى علينا بجعل الماء طهورا بخلاف بنى اسرائيل.

و كذلك قاعده الطهاره الوارده في خصوص الماء انه ظاهر حتى يعلم انه قدر (٤)، سواء جعلت الطهاره فيها واقعيه أو ظاهريه، إذ على الثانيه تدل على طهاره ذات الماء أيضا بالافتضاء لكون الحكم طريقي، و سواء جعلت في الشبهه الحكميه و الموضوعيه معا أو في خصوص الثانيه ما دام الشك فيها مخصوص بالقذاره العرضيه، حيث يدل على الطهاره الذاتيه للماء.

نعم لو قيل بشمولها للشك في القذاره الذاتيه فقد يقال حينئذ (٥) أنها داله

ص: ٢٢

---

١- ١) المحقق الميرزا الشيخ هاشم الآملي قدس سره.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ١.

٣- ٣) المصدر: حديث ٦.

٤- ٤) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١.

٥- ٥) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/٤٣.

على انقسام الماء الى طاهر و نجس بالذات، سواء اختصت بالموضوعيه أم شملت الحكميه.

و لكنه مدفوع أيضا بأنها داله على عموم طهاره اقسام المياه ما لم يرد دليل على النجاسه، و هذا نافع فى المقام بعد عدم ورود دليل على الخلاف.

و كذا ما ورد فى أبواب تطهير المنتجسات بالماء و رفع الحدث به لكنها فى الغالب لا اطلاق فيها، حيث أن جهه البيان فيها أمر آخر.

و كذا ما دل على اعتصام الكر (١)، أو ماله ماده (٢)، فانه ظاهر فى أن الطبيعه طاهره و التقييد بالكريه أو الاتصال بالماده لعدم انفعاله بملاقاه النجس، و هكذا التقريب فيما دل على اعتصام مطلق الماء ما لم يتغير (٣).

و تخصيصه بما دل على انفعال القليل و عدم اعتصامه، غير مضرّ حيث ان الدلاله الالتزاميه بالتقريب المزبور للمدلول المطابقى تتم بلحاظ الكثير بمفرده.

ثم إن العموم المستخلص من الآيات و الروايات لا- تعرض فيه لبيان كيفيه التطهير و الغسل، و لا- لما يقبل التطهير و لا- لنوع النجاسه، بل هو فى صدد بيان ما يتطهر به و هو الماء و ان كان يستلزم ذلك قدرا متيقنا من الكيفيه و القابل، و لا يقاس المقام بالتمسك بعموم صحه المعاملات (المسبب) الملازمه لإطلاق صحه السبب بالتقريبات المذكوره عند المتأخرين حيث أنها متعرضه للصحه الفعلية بخلاف المقام فانها للمطهره الشأنيه كما عرفت.

ص: ٢٣

١-١) المصدر: باب ١ حديث ١.

٢-٢) المصدر: حديث ٢.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ١.

(مسأله: ١) الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر (١) لكنه غير مطهر (٢)، لا من الحدث، ولا من الخبث، ولو في حاله و ليس في قوله (عليه السلام): «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» في موثق عمار دلالة عامه على قابليه كل جسم للتطهير بدون الارتكاز العرفي الجارى في التطهير، و معه فهو نحو امضاء له نظير الاطلاقات المقاميه، حيث أنه في خصوص ما كانت النجاسه من الماء المتنجس.

## فصل في الماء المضاف

### أحكام الماء المضاف

#### إشاره

لعموم قاعده الطهاره للشبهه الحكميه كما في موثق عمار (١)، حيث قد وقع العموم فيها في سياق السؤال عن موارد من الشبهات الحكميه الواقع الشك في طهارتها كبول البقر و كيفيه تطهير الاواني من اصناف النجاسات و حكم الخنفساء من جهه الطهاره.

و منه يظهر أن الشك في القاعده شامل لكل من الطهاره الذاتيه أو العرضيه، هذا مع تناول ما دل على طهاره أصله له فيما كان معتصرا من جسم أو ممتزجا معه، و هو أيضا مقتضى الامضاء للطهاره العرفيه، المستفاد من الاطلاق المقامى، بعد أن كان مقتضى الاصل عند الشك التفريغ سواء في الشرب و الاكل أو في الملاقات للبدن و الثياب.

فهنا مقامان:

### المقام الأول: عدم مطهرته للحدث.

#### أدله عدم مطهرته للحدث

إجماعا محكيا إلا الصدوق فانه سَوَّغ رفعه بماء الورد على تأمل في النسبه،

ص: ٢٤

الاضطرار.

و ابن أبي عقيل بمطلق الماء المضاف بالامتزاج عند الضروره.

و استدل بالآيه الكريمه فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً (١) الحاصره لرفعه بالماء المطلق بقريته موضوع التيمم فيها، وكذا الروايات المتعرضه لموضوع التيمم، نعم لا- تعرض لها لفرض انتفاء كلا الطهورين، الا ان يقال انها في سياق حصر الطهور فيها بقريته سبر القسمه.

و كذا ما ورد في كيفية الغسل و الوضوء من التقييد بالماء المطلق و ان احتمل انه غالبى بعد عدم اطلاق دافع في البين.

و يشير الى التقييد المزبور حسنه أبى بصير عن أبى عبد اللّٰه (عليه السلام) فى الرجل يكون معه اللبن أ يتوضأ منها للصلاه؟ قال: «لا، انما هو الماء و الصعيد» (٢)، و هو مفاد صحيح عبد الله بن المغيره عن بعض الصادقين (٣).

و كذا ظهور ما دل على طهوريه الماء من الآيه و الروايه فى اختصاصه بذلك بقريته الامتان.

و دعوى: كفايه ذكر ما هو اكثر وجودا و شيوعا (٤).

فيها: أن ذكر ما هو جامع لكل الافراد أوقع فى الامتان، مع انه لا ندره فى مطلق المضاف، إذ كان متعارفا للتنظيف بماء السدر و غيره من أوراق الاشجار و بعض انواع الطين المذاب بكثافه فى الماء و بالاحجار كما فى الاستنجاء و قد

ص: ٢٥

١- ١) المائده ٦.

٢- ٢) الوسائل أبواب الماء المضاف باب ١ حديث ١.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ١ حديث ٢.

٤- ٤) التنقيح ج ٢/٢٩.

أمضى، بل و بمطلق الازاله و القلع بالاشياء فيمكن التعبير ب(المزيل طهور) أو الإزاله طهاره أو كل مائع أو سائل طهور.

و ما يقال: أن ذلك المضاف مشتمل على الماء فلا ينافى الامتان (١).

فلازمه ترتب الطهوريه و بقيه آثار الماء المطلق على قسم المضاف المحتوى على جزئى طبيعه الماء.

و لا- ينافى الاختصاص المزبور جعل طهوريه التراب أو الشمس للثوابت أو المشى على الارض لباطن القدم و غيرهما، اذ غايته الاستثناء و التخصيص للحصر، و جعل البدل.

هذا مع أن مقتضى القاعده عند الشك فى ارتفاع الحدث و حصول الطهاره هو الاستصحاب فى الأول و الاشتغال فى الثانى على الاصح من عموم الاصل المزبور للشبهه الحكيميه و كون الطهاره مسببا عن الوضوء كما يأتى.

### أدله مطهريته للحدث

و فى قبال ذلك يستدل على مطهريه المضاف بأمر:

### الاول: روايه يونس عن أبى الحسن (عليه السلام)

قال: قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد، و يتوضأ به للصلاه، قال: «لا بأس بذلك» (٢)، الداله على خصوص ماء الورد.

و اشكل أولاً: بضعف السند بسهل بن زياد.

ص: ٢٤

---

١- ١) الجواهر ١/.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٣ حديث ١.

و يدفع أولاً باعتماد الكليني (قدس سرّه) عليه كثيراً.

و ما يقال: إنما هو للتأييد بقريته أتيانه لها بعد روايات مماثلة في المضمون.

ضعيف: حيث أنه في مواضع كثيرة لم يورد روايات مماثلة كما في المقام، و كذا الصدوق و الشيخ.

و ثانياً: يرجع التضعيف الى روايته، و لذا وصفه الفضل بن شاذان بالحمق.

و ثالثاً: بنقل عدده من الاجلاء عنه و كونه صاحب كتاب و توثيق الشيخ المتأخر بظن قوى عن تضعيفه سيّما و انه لم يعثر على طعن فيه في مورد من التهذيبين، مع طعنه في المضمون كما في المقام، حيث قال الخبر شاذ شديد الشذوذ و ان تكرر في الكتب و الاصول فانما أصله يونس عن أبي الحسن و لم يروه غيره، كل ذلك يجعل الأمر فيه سهل و لا تسقط روايه من رأس.

و اشكل ثانياً: بأن ماء الورد ليس من المضاف لأنه ليس هو المعتصر من الورد اذ ذاك عزيز الوجود، بل المصعد بالغلين بعد وضع الورد فيه، و هو ليس بمضاف بل من المطلق بشهادة ان لو فرض بحرا منه فهل يستراب في اطلاقه (1).

و فيه: انه من المضاف عرفاً حيث يقيدوه به، بعد تغير رائحته و طعمه و بعض خواصه كماء الزعفران، و ما ذكروا من عدم تنجس الماء المطلق بتغير أحد أوصافه بوصف المتنجس لا يراد منه بقاؤه على اطلاقه و ان امتزج بكميه كبيره.

و لا يحتمل الالتزام بجواز الوضوء و الغسل بما هو الموجود من ماء الورد في العصر الحاضر.

ص: ٢٧

نعم المغشوش منه بالماء المطلق بكثره-كالذى فى بعض الاسواق-الذى تضعف درجه تركيزه قد يكون من المطلق المتغير بعض صفاته.

و حملة فى التهذيب على استعماله للتطيب للصلاه، اذ الوضوء يطلق على استعمال الماء لمطلق التنظيف، و هو و ان كان محتملا لكن عطف الوضوء على الغسل مع التقييد للصلاه ظاهر فى رفع الحدث.

و احتمال: اجمال ماء الورد فى تلك الازمان حتى ان الشيخ ردده بين الماء المجاور الى الواقع فيه الورد و بين المعتصر منه (١).

مردود: بأن منشأ السؤال فى الروايه كونه من المضاف و الشيخ اتى بلفظ (قد) للاحتمال لا أنه فى زمانه لم يكن من المضاف و إلا لم يتصدى لتوجيه دلالته، و هو الذى يظهر من بعض الروايات (٢) التى وقع السؤال فيها عن حليه الجلاب الذى هو معرب (كل آب) الفارسيه ماء الورد الذى يطبخ مع شىء من السكر و الافاويه.

و الاقوى أن ظاهر الروايه بقريته ذكر الغسل فيها المحتاج الى كميته كبيره من الماء أن المراد ليس المضاف منه، بل المراد الممزوج معه بحيث لا يخرج عن الاطلاق تطيبا للصلاه كما ذكره الشيخ، كما و لا استبعاد فى منشئته للسؤال.

و لو بنى على الاجمال فلا يقوى على تخصيص ما تقدم من الآيه و الروايات الحاصره للرفع بالماء، لا أنه يكون مطلقا نسبه من وجه مع الآيه (٣)، اذ على الاطلاق يكون ظاهرا مختصا بالمضاف، و نسبه الخصوص المطلق لانسباق ذلك

ص: ٢٨

١-١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ٢/٨٠.

٢-٢) الوسائل: أبواب الاشربه المحرمه باب ٢٩.

٣-٣) التنقيح ج ٢/٣٤.

**الثانى: ذيل صحيح عبد الله بن المغيرة -**

المتقدم- عن بعض الصادقين: قال:

«...فإن لم يقدر على الماء و كان نبيذاً فإنى سمعت حريزا يذكر فى حديث أن النبى (صلى الله عليه و آله) قد توضأ بنبيذ و لم يقدر على الماء» (١).

و الظاهر منه بقربه صدره الحاصر للوضوء بالماء و التيمم و النافى للوضوء باللبن أن النبيذ هو ماء الشرب المطلق الذى فى خبر الكلبي النسابه الذى ينبذ فيه التمر لازاله العكر منه، مع أن الظاهر من (سمعت) هو سماع عبد الله بن المغيرة و ان كان (بعض الصادقين) ظاهر فى أحدهم عليهم السلام تبعا للتعبير فى الآيه الأمره بالكون معهم، و هو ممن روى عن أبى الحسن الاول (عليه السلام) و الكنايه عنه متعارفه عند الرواه، فتكون روايه حريز مرسله.

و نكته التقييد بعدم القدره على الماء أن النبيذ و ان كان ماء مطلقا إلا ان الاولويه فى استعماله للشرب لا للتنظيف.

**الثالث: قاعده الميسور**

كما ذكره المحقق الهمداني فى المقام، و هى لو تمت مدر كيا و لو بمفاد رفع الاضطرار على تقريب مذكور فى محله فى المركبات و كان الشرط هو الوضوء لا المسبب فإن المضاف ليس القدر الباقي من الواجب، بل هو مباين نظير ما استشكل فى جريانها فى غسل الميت عند تعذر السدر و الكافور، بناء على ان الواجب فيه ماء السدر و ماء الكافور لا الماء و السدر.

نعم لو اغمض عن ذلك فلا تعارض (٢) مع اطلاق ما دل على التيمم من الآيه

ص: ٢٩

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٢ حديث ١.

٢- ٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٧٥.



و الروايه لأن الفرض أن المضاف هو القدر المتبقى من الواجب الطولى و الميسور منه نظير رفع الحرج لقييد المباشره فى مسح الوضوء المقدم على التيمم فى حسنه عبد الاعلى مولى آل سام، و نظير تقدم قيام و ركوع الراكع خلقه على الجلوس فى الصلاه.

## المقام الثانى: عدم مطهرته للخبث.

### اشاره

عند أكثر اصحابنا كما فى الخلاف، و ذهب المرتضى فى الناصريات (١) الى الجواز مستدلا بالاجماع و اطلاقات الغسل و عدم صحه الانصراف بالغلبه، و ان تطهير الثوب ليس هو بأكثر من ازاله النجاسه عنه و قد زالت بغسله بغير الماء مشاهده لان الثوب لا يلحقه عباده، و حكى عن المفيد فى المسائل الخلافيه نسبه الى الروايه عنهم (عليه السلام)، و عن الاسكافى جواز ازاله الدم بالبصاق حكاه فى المفاتيح.

و اختاره من المتأخرين الفيض قائلًا: جوز السيد تطهير الاجسام الصقيه بالمسح بحيث يزول العين لزوال العله، و لا- يخلو من قوه، اذ غايه ما يستفاد من الشرع و جوب اجتناب أعيان النجاسه أما و جوب غسلها عن كل جسم فلا، فكل ما علم زوال النجاسه عنه حكم بتطهيره الا- ما خرج بالدليل، حيث اقتضى فيه اشتراط الماء كالثوب و البدن و من هنا يظهر طهاره البواطن كلها بزوال العين، و كذا اعضاء الحيوان المتنجه.

و الظاهر من عبارته انكار الكليه فى سرايه النجاسه لا من رأس و أن السرايه يقتصر فيها على موارد قام الدليل عليها كالثوب و البدن بخلاف بقيه المنقولات

ص: ٣٠

و الثوابت، و جعل ذلك هو الوجه فى الحكم بطهاره البواطن و اعضاء الحيوان المتنجسه بزوال عين النجس، مع ذهابه الى التنجس حال وجود عين النجاسه.

و هذا بخلاف ما يظهر من بعض كلمات السيد المرتضى المتقدمه من أن الطهاره من الخبث ليست إلا ازاله عين النجاسه.

### فالبحت يقع فى جهتين:

الاولى: فى كليه سرايه النجاسه الى الاجسام بملاقاه عين النجاسه.

الثانيه: فى تقييد مطلق الغسل بالماء دون بقيه المائعات.

### الاولى: فى كليه سرايه النجاسه

أما الاولى: فإن اطلاق ما دل على غسل الاوانى و بمرات متعدده و الفرش و الطنفسه و الفرو و الجلود و لحم المرق المتنجس و العجين لصوره ما إذا زالت عين النجاسه بغير الغسل بل فى بعضها التنصيص على ذلك دال على السرايه، و كذا الأمر بغسل الموضع القذر من مطلق الثوابت اذا جف بغير الشمس و لو كانت قذارته من متنجس كماء قدر، مضافا الى ما ورد من الامر بغسل الثوب و البدن بمجرد الملاقاه و ان لم يكن اثرا محسوسا من عين النجاسه.

كل ذلك يعزز امضاء الفهم العرفى لمعنى القذاره و لاعتبار النجاسه لأعيان مخصوصه من تأثيرها فيما تلاقيه بالانفعال مع الرطوبه المسريه، و بذلك يتم العموم لأدله نجاسه تلك الاعيان و لمثل موثق عمار (1) الوارد فى خصوص الماء المتنجس بالفأره «يغسل كل ما أصابه ذلك الماء».

ص: ٣١

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٤ حديث ١.

بل ان ارتكاز التأثير من تلك الاعيان حتى في صوره الجفاف أو بقاء بعض آثارها كاللون و الرائحة، موجود لدى الرواه في اسئلتهم إلا أن الشارع لم يرتب عليه احكاما لزوميه في هذه السعه من دائره التأثير.

و أما البواطن و جسم الحيوان و موضع النجو، ففي الأول و الأخير وردت نصوص مخصصه بها، و كذا الثاني، مثل ما دل على طهاره سؤر الطيور اذا لم يكن على موضع مباشرتها نجاسه، مع العلم في كثير من الموارد بمباشرتها للنجاسه بذلك الموضع، كما أن مقتضى الاصل بقاء النجاسه بناء على الاذعان بالتنجس و لو عند وجود عين النجاسه.

### الجهه الثانيه: في تقييد الغسل بالماء

أما الجهه الثانيه: فقد استدل على التقييد بالماء مقابل اطلاقات الغسل:

#### ادله عدم مطهرته للخبث

#### أولا: بما ورد مقيدا بالماء في موارد متعدده

كحصر تطهير مخرج البول بالماء، و ما ورد في غسل الأواني و الثياب، ففي بعضها «ان وجد ماء غسله، و ان لم يجد ماء صلى فيه» (١) و «عن رجل يكون في فلاحه من الأرض و ليس عليه إلا ثوب واحد و أجنب فيه و ليس عنده ماء كيف يصنع؟ قال: يتيمم و يصلى عريانا» (٢)، مضافا الى الانصراف في المطلقات الى الماء حيث أن التنقيه و التنظيف في الاعتياد الجارى هو بالماء.

و فيه: انه قد يكون التقييد من باب غلبه وجود الماء فلا يقوى على تقييد المطلقات مع أن المضاف المتعارف استعماله في التنظيف هو ما يخلط من

ص: ٣٢

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٤٥ ح ٥.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٤٦ ح ١.

المطلق مع انواع اوراق الاشجار و الطين و غيرها،ففرض انتفائه فرض لانتفاء المضاف أيضا، كما ورد في غسل الميت بناء على كونه بماء السدر و ماء الكافور و كما في غسل الأواني بالطين من نجاسه الكلب.

و من ذلك تندفع دعوى حصر الاعتیاد فی المطلق مؤيدا بأن الاستنجا بالاحجار امضائی كما يظهر من الروایات، مع أن التقييد فی موارد محتاج الى دعوى عدم الفصل أو عدم الخصوصیه ليتم التقييد به فی جميع الموارد، و أيضا الحصر فی بعضها إضافی.

### **ثانيا: ما تقدم في عدم رفعه للحدث**

من انه مقتضى الامتنان بجعله طهورا في الآيه و الروايه المتقدمه، و دعوى ندره استعمال غيره، قد عرفت حالها كالحال في دعوى صحه الامتنان به لوجوده في المضاف.

### **ثالثا: ما ذكره المحقق في المعتبر من أن التطهير به يستلزم ملاقاته للنجاسه**

فتوجب نجاسته

و لا- يطهر بما هو متنجس، و لا- ينقض بالماء للاجماع على التطهير به و لضروره الحاجه مع امكان منع وجود دليل على انفعال الماء.

و فيه: انه سيأتى في بحث الغساله حلّ التعارض بين اطلاق دليل انفعال القليل و اطلاق دليل انفعال الاشياء بالمتنجس و اطلاق دليل الامر بالغسل به، بقصور الاطلاق الثانى عن موارد الغسل و التطهير و انصرافه لنكته المناسبه العرفيه، و هى أن الماء المطهر يحمل القذاره من المحل المتنجس فيسبب طهاره المحل و قذاره نفسه من دون تأثيره مره اخرى في المحل بنفس القذاره التى حملها منه، فهو حامل لها و طارد لها عن المحل.

فينفس النكته يجاب عن التعارض-مع اطلاق دليل عدم التطهير بالنجس- انه بالنجس الذى يحمل نجاسه سابقه مغايره لقذاره المحل،لا الذى تنجس بقذاره المحل لحملها و طردها عن المحل.

و بذلك يكون مقتضى القاعده سلامه اطلاق دليل انفعال القليل فى الغساله، و هذا الحل بعينه يتأتى فى التطهير بالمضاف كما هو واقع فى غسل الميت و غسل الآنيه بالطين.

#### الرابع: استصحاب النجاسه

بناء على التردد بين انصراف المطلقات و تقيدها و بين كون التقييد بالماء غاليبا،و قد تقدم جريانه بمجرد الاذعان بالتنجس حين وجود النجاسه.

نعم لو منع منه فى الشبهات الحكميه لجرت قاعده الطهاره سواء كانت الغايه فيها(قذر)بنحو التوصيف أو الفعل،إذ لا يمنع من جريانها على الثانى دعوى حصول الغايه حيث انه فى موارد اليقين السابق و الشك اللاحق يعلم بحدوث القذاره و لو سابقا (1)؛إذ لو منع ذلك لمنع على الأول أيضا حيث أنه فى المورد المزبور يعلم أيضا بتحقق التوصيف سابقا.

و الحل ان ظاهر الغايه مختص بالقذاره فى زمن الشك بقريته ورود القاعده كوظيفه عمليه تسهيليه مع اطلاق الشئ المشكوك افراديا و أحواليا و ظهور الغايه (حتى يعلم)فى التعقب و وحده متعلقها مع متعلق الشك ذاتا و زمنا.

و لك أن تقول أن ظاهر العلم المأخوذ غايه هو الرافع للحيه لاتحاد متعلقه

ص: ٣٤

زمنًا أو تأخره عن زمن متعلق الشك، لا العلم السابق غير الراجع للحيره لتعقبه بالشك، و من ذلك يعلم ما فى منع صاحب الجواهر (١) من عموم القاعده لما علم حالته السابقه.

### أدله مطهريته للخبث

ثم انه قد يستدل على المطهرية مضافا الى الاطلاقات بموثقه غياث عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لا- يغسل بالبصاق (بالبزاق) غير الدم» (٢)، و بطريق آخر «لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق».

و الصورة الاولى هى ما ذكره فى الكافى بقوله: روى بناء على اطلاق الدم، لكنها مع دلالتها على عدم مطهريته لغير الدم ظاهره فى ازاله دم جوف الفم، و الذى يطهر بمجرد الازاله، بل لا يكون نجسا الا بعد خروجه من الفم.

و بصحيحه حكم بن حكيم بن اخى خلاد انه سأل أبى عبد الله (عليه السلام) فقال له:

أبول فلا- أصيب الماء و قد أصاب يدي شىء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فأمسح به وجهي، أو بعض جسدي، أو يصيب ثوبي قال: لا بأس به (٣).

و مثلها صحيح العيص بتقريب أنهما مع روايه غياث تدل على أن الغرض من التطهير هو الازاله و هى كما تحصل بالمدكور فيهما تحصل بالمائعات، مؤيدا بالامر بتطهير الثياب فى الآيه الذى هو كناية عن التقصير أى ازاله النجاسات.

ص: ٣٥

١-١ (١) الجواهر ج ١٩٤/٦.

١-٢ (٢) الوسائل: أبواب المضاف باب ٤ حديث ١.

١-٣ (٣) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٦ حديث ١.

و ان لاقى نجسا تنجس (١) و ان كان كثيرا، بل و ان كان مقدار ألف كر، و فيها: أنها غير داله على خصوص ذلك بل تحتل عدم تنجيس المتنجس، و ان كان رفع تنجسه هو نفسه بالغسل لا- بالأزالة، مع احتمالها و لو ضعيفا عدم العلم باصابه العرق الموضع المتنجس أو عدم اصابته الوجه و الجسد، و لو فرض الاخذ بظاهرها البدوى فهي محموله على التقيه لكونها فتوى العامه بعد معارضه مع ما دل على لزوم الماء فى التطهير من البول.

### انفعاله بالملاقاه

اجماعا محكيا من عدّه إلا- انه فى النهايه و المقنعه فى باب الأ-طعمه فى مسأله القدر المغلى فيه اللحم و اريق فيه الدم قليلا الذهاب الى عدم انفعال المرق اذا احالت النار الدم، و يظهر من النكت التمايل إليه تبعاً للروايه.

### و يدل على انفعال المائع ماء مضافا كان أو غيره

مما لم يكن ماء مطلقا:

### أولا: اطلاق النهى عن استعمال الآنيه المستخدمه للخمر و نحوه من

النجاسات،

الشامل لاستعمالها فى تناول المضاف.

مثل صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن آنيه أهل الذمه و المجوس، فقال: «لا تأكلوا فى آنيهم و لا من طعامهم الذى يطبخون و لا من آنيهم التى يشربون فيها الخمر» (١).

و صحيحه ابن مسلم الاخرى عن احدهما (عليه السلام) (فى حديث) قال: سألته عن الظروف، فقال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن الدباء و المزفت و زدتم انتم الحنتم يعنى الغضار، و المزفت يعنى الزفت الذى يكون فى الزق و يصبب فى الخوابى

ص: ٣٦

فانه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسه، و لو بمقدار رأس إبرة في أحد ليكون أجود للخمر» (١)، و مثلها مصحح أبي الربيع الشامي و غيرها.

و كذا اطلاق الأمر بغسل الاناء المتنجس كي يجوز استعماله للمطلق و المضاف، مثل موثق عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (في حديث) قال:

«اغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات» (٢)، و غيرها.

و هذه الاطلاقات داله على انفعاله بالمتنجس الثاني أي بالمتنجس بالواسطه فضلا عن عين النجس لكنها في مورد القليل.

بل و يمكن تحصيل الدلاله على انفعاله و لو بوسائط عديده، لما في مثل موثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الكوز و الاناء يكون قدرا، كيف يغسل؟، حيث اخذ عنوان القذر بلا تقييد فإذا تم دليل على تقذر الاناء بوسائط متعدده دلت الموثقه حينئذ على انفعال المضاف بتلك الوسائط مع زياده وساطه الاناء.

و مثلها في الدلاله بالخصوص موثق عمار الآخر عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح ان يكون فيه خل أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس»، و قال: في قدح أو اناء يشرب فيه الخمر، قال:

«تغسله ثلاث مرات»، و سئل أ يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: «لا يجزيه حتى يدلكه بيده و يغسله ثلاث مرات» (٣)، نعم ذيله دال بالإطلاق و معاضد لاستفاده الشمول للمضاف من المطلقات السابقه.

ص: ٣٧

- 
- ١-١) المصدر: باب ٥٢ حديث ١.
  - ١-٢) المصدر: باب ٥٣ حديث ١.
  - ٣-٣) الوسائل: أبواب الاشرية المحرمه باب ٣٠ حديث ١.



## ثانياً: إطلاقات دليل نجاسه سؤر الكافر و الكلب و الخنزير

و غيرها من الاعيان النجسه الشامله للمضاف، و دعوى الانصراف الى الماء، ليست كاسره للظهور الاطلاقى سيما و انه ورد فى الاسئار الطاهره ذكر مطلق الطعام فى مقابل الشراب.

نعم هى فى مورد الملاقاه بعين النجس، و هل تعم الكثير؟ قيل بدلاله موثق عمار السابق فى الماء المتنجس بالفأره الميته «يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» على تنجس كل ملاق له جسماً أو مائعا، مضافاً أو مطلقاً، كثيراً أو قليلاً.

و بموثق أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه و يشرب، و لا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه» (١)، و بالمطلقات الوارده.

و دعوى: عدم كونها فى مقام البيان من جهه المشروب منه بل من جهه الشارب (٢).

مدفوعه: برجوعه مآلاً الى اقسام الشرب، مع دلاله الموثق على كونها فى مقام البيان من تلك الجهه، لكن دعوى احتفافها بقرائن حاله أو مقالیه على كون موردها القليل قريبه جدا.

و أما الموثق الاول فهو فى مورد الملاقى للجسم، حيث انه الذى يقبل الغسل، نعم استفاده التنجيس منه اجمالاً للمائعات بمعونه الارتكاز العرفى فى القذارات

١-١) الوسائل: أبواب الاسئار باب ١ حديث ٧.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ١/١٠٣.

فى محله،الا أن القدر المتيقن منه القليل.

و اما الموثق الثانى فدلالته تامه،و لا يخصصها تقييد الفضل للسنور بالتوضؤ منه،و كما لا يחדش فيها تقييد المستثنى بالاستقاء- لتردده بين الكنايه عن مطلق الكثره فيكون المستثنى شاملا للمضاف أو كنايه عن اطلاق الماء فيبقى فى المستثنى منه-لما عرفت من أعميه السؤر و ذكر التوضؤ لبيان ترتب آثار الطهاره و لذا عطف بالشرب،و قد ورد فى خصوص السنور فضل سؤره من الطعام فى قبال الشراب.

و لأن التقييد بالاستقاء بعد ذكر ما يدل على الكثره ظاهر فى تعدد القيد،أى ان كلا من المائيه و الكثره دخيل فى الاستثناء،اذ لو أريد مطلق الكثير أ كان ماء مطلقا أو مضافا لكان التعبير بعنوان يؤدى معنى الكثره فقط لا المائيه مع الكثره.

نعم يحتمل أن التقييد هو لأجل الارشاد لاستهلاك عين النجاسه أى لعاب الكلب،فالتقييد هو بما يزيد على الاكرار لأجل استهلاك عين النجاسه لا للتفصيل فى الانفعال بالملاقاه (١).

### ثالثا:روايات تنجس القدر و نحوه،

مثل صحيحه زراره عن أبى جعفر(عليه السلام) قال:«اذا وقعت الفأره فى السمن فماتت فإن كان جامدا فألقها و ما يليها،و كل ما بقى،و ان كان ذائبا فلا تأكله،و استصبح به،و الزيت مثل ذلك» (٢).

ص: ٣٩

١-١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ١/١٠٣،و سيأتى بسط للحدشه و جوابها فى رساله اعتصام الكر من المضاف فلاحظ.

٢-٢) الوسائل:أبواب الماء المضاف،باب ٥ حديث ٢.

و معتبره السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان عليا (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت و اذا فى القدر فأره، قال: «يهرق مرقها و يغسل اللحم، و يؤكل» (١)، و قد يتأمل فى دلالتها لاحتمال اشتغال المرق على اجزاء عين النجاسه.

و مثلهما صحيح معاويه بن وهب (٢)، الا ان فيه زياده (أو عسل)، و كذا صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره و الدابه تقع فى الطعام و الشراب فتموت فيه، فقال: «ان كان سمنا أو عسلا أو زيتا فانه ربما يكون بعض هذا فان كان الشتاء فانزع ما حوله و كله، و ان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به، و ان كان بردا فاطرح الذى كان عليه، و لا تترك طعامك من أجل دابه ماتت عليه» (٣).

و السؤال فيه عن مطلق الطعام و الشراب و ان كان الجواب مئلا بالثلاثه المزبوره فهى ناصه على التعميم، و غيرها من الروايات المعتبره الداله على انفعاله و شرطيه الميعان و السيوله فى ذلك كى تحصل السرايه.

و قد يقرب شمولها للكثير بترك الاستفصال.

و فيه: ان ذلك فى موارد اجمال السؤال لا- المقام الظاهر فى القليل بالانصراف، نعم فى صحيحته (٤) سعيد الاعرج و على بن جعفر نفى البأس عن الطبخ من اللحم فى القدر تقع فيه اوقيه دم اذا طبخ لأن النار تأكل الدم.

ص: ٤٠

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المضاف، باب ٥ حديث ٣.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٣ حديث ١.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٣ حديث ٣.

٤- ٤) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٤ حديث ٢.

و مثلهما روايه زكريا بن آدم (١)، و هي التي استند إليهما المحقق في (النكت) لعدم انفعال المضاف بالدم القليل اذا أحالته النار.

و كذا صحيح سعيد الاعرج الاخر في نفى البأس عن وقوع الفأره و الكلب الحيين في الزيت و السمن (٢).

و في صحيح على بن جعفر الآخر قال: و سألته عن فأره أو كلب شربا من زيت أو سمن، قال: «ان كان جرّه أو نحوها فلا تأكله و لكن ينتفع به كسراج أو نحوه، و ان كان أكثر فلا بأس بأكله الا ان يكون صاحبه موسرا يحتمل ان يهريق فلا ينتفع به في شيء» (٣)، و رواه الحميري في قرب الاسناد، و اخرج في البحار (٤) منه و من كتاب المسائل مع زياده لفظ (اللبن) معطوفا عليهما.

و الظاهر من الثلاث الاول هو الدم الطاهر و إلا لما كان معنى محصل لتطهيره بإحاله النار بعد تنجيسه للمضاف، و أكل النار له الذي هو عباره عن حالته و استهلاكه في المضاف مناسب لنفس موضوع حرمة أكل الدم الذي هو خبث و ان كان طاهرا كما ذكره العلامة.

و أما الرابع فمع عدم وجود لفظه (الكلب) في التهذيب و إن كانت في متن الروايه في الكافي، فهو و ان كان يحتمل التقيه بعد كون فتوى مالك في الكلب الحي الطهاره، و لكنه قابل للحمل على التفصيل في صحيحه على بن جعفر

ص: ٤١

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٨ حديث ح ٨.

٢-٢) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٥ حديث ١.

٣-٣) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٥ حديث ٣.

٤-٤) البحار ج ٨٠ ص ٥٨.

(الآخيره)بين القليل و الكثير لتفصيلها بين الجرّه و الاكثر.

و الجرّه فى بعض الروايات تسع ألف رطل كما فى صحيحه على بن جعفر (1)، و موثقه سعيد الاعرج (2) بناء على قراءه (تسع مائه) اسم عدد لا الفعل اذ هو المناسب لفرض الروايه و تكون مقيده للمطلقات السابقه على فرض شمولها للكثير، و حمل صاحب الوسائل لها على الضروره أو الجامد خلاف الظاهر منها.

و أما تضمنها النهى عن سؤر الفأره فمحمول على الكراهه نظير ما ورد فى روايات اخرى بقرينه ورود الجواز، و استثناء الذيل باليسار فهو لرجحان التجنب و تقييده باليسار لتحقيق المكنه على امثاله.

و لم أر من تعرض لها فى مغان المسائل ما عدا صاحب البحار و علق عليها بقوله «و أما تجويز الاكل مع كثره الدهن فلم أر قائلاً به فى الكلب، و حملة على الجامد بعيد جداً، لا سيما فى الآخيره إلا أن يحمل اللبن على الماست و يمكن تخصيصه بالفأره، انتهى.

و يشير بالآخيره الى لفظه اللبن المعطوفه على السمن و الزيت فى كل من نسختى قرب الاسناد و كتاب المسائل لعلى بن جعفر عنده، و كما هو كذلك فى النسختين الموجودتين الآن.

و التخصيص بالفأره كما ترى تصرف فى الدلاله من دون موجب معتبر، مع

ص: ٤٢

---

١ - ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١٦٤٨، فى الحديث الاول فى الهامش الحب بدل الجرّه و هى أيضاً الجرّه الضخمه كما فى لسان العرب.

٢ - ٢) المصدر السابق حديث ٦.

أن صحیحه سعید الاعرج المتقدمه معاضده و ان كانت مطلقه لحملها على التفصیل، و هی مرویه فی الکافی و هی موافقه للاعتبار حیث أن المائعات الأخرى أكثر كثافه من الماء المطلق فهی أولى بالاعتصام مع اکثره، هذا فضلا عن لا یرى انفعال الماء القلیل.

و لذا یضعف الاستدلال على انفعال المضاف بالاولویه من الانفعال الثابت للماء المطلق القلیل، و حملها على التقیه خلاف التفصیل الذی فیها و بدون شاهد من معارضه و نحوها.

و ایما كان فالاطلاقات السابقه على القول بشمولها للکثیر لا تتناول الاحواض و المخازن الضخمه جدا فی المصانع العصریه و آبار النفط و نحوها، بعد عدم صدق الملاقات لكل المجموع و ان بنى على انفعال المجاور بعد عدم تحقق السرایه فی مثله.

و دعوى: التنقیح أن التردید فی تحديد مقدار الانفعال قاض بانفعال الكل.

مدفوعه: بالاعتصار على القدر المتیقن بعد وضوح تغایر المجاور منه مع البعید.

و لا یخفى الفرق بین البناء على عدم انفعال مطلق الکثیر و بین تخصیص ذلك بالکثیر المفرط من باب التعدد، كما ان الاعتصام المدلول علیه بصحیحه على بن جعفر المتقدمه هو فی خصوص الملاقاه، و أما التغیر بأوصاف النجس فباق تحت الاطلاقات السابقه الداله على الانفعال و تحت ما دل على نجاسه الاعیان المعینة الدال على اجتناب المتغیر بأوصافها و قذاراتها.

و کیفیه تطهیره على هذا القول الآتى لاحقا فی المسائل مع قول العلامه بتطهیره هو بالاتصال بالکر من الماء على ما حکاه عنه فی الذکری.

ثم ان المقدار المستفاد من الأدله هو انفعال المضاف بین النجس و المتنجس الاول و یأتى تتمه الکلام فی تنجیس المتنجس.

فى اعتصام الكر من المضاف

(١)

## الاقوال فى المسأله

### الاول: ما هو مشهور الفقهاء و عليه معاهد الاجماع،

من انفعاله سواء كان كثيرا أو قليلا بل حتى لو كان بمقدار ألف كر كما فى بعض العبائر.

ص: ٤٤

---

١- ١) و هى تقرير: لما أفاده الشيخ الاستاذ فى بحث درسه، من إقامه الدليل على عدم انفعال الماء المضاف الكثير، أعنى به الكر من المضاف. اذ انفعال المضاف الملاقى للنجاسه مهما كان حجمه قد ادعى عليه الاجماع، و مخالفته بحاجه الى حجه و دليل، إلا أن الصحيح أن هذه المسأله ليست إجماعيه فقد ذهب كل من الشيخ المفيد فى المقنع، و الشيخ الطوسى فى النهايه فى كتاب الاطعمه و الاشربه فى مسأله القدر المغلى فيه اللحم اذا أريق فيه الدم النجس القليل إلى عدم انفعاله اذا أحالته النار، و يظهر من المحقق الحلى فى النكت

## **الثانى:انفعاله حتى لو كان كثيرا**

لكن لا بحيث يكون بحجم آبار النفط و بحيره من الماء المضاف،و هو المحكى عن السيد أبى الحسن الاصفهانى فى بحثه كما فى انوار الوسائل ج ١/٣٢٧،و ذهب إليه السيد الحكيم-قدّس سرّه-و تبعه جماعه من متأخري العصر.

## **الثالث:التفصيل بين القليل و الكثير،**

فلا ينفعل إذا كان كثيرا-بمقدار كر-فما

ص:٤٥



## دليل القول الاول

### أولا: التمسك بإطلاق بعض الروايات

تمسك المشهور بروايات عديده، و قبل الدخول في ذكر تصوير دلالتها، قد يقرب الاطلاق فيها بيان عام جار و معاضد لدالتها على الاطلاق أو العموم، و هو ترك الاستفصال فيها و هذا يكفي للتمسك بالإطلاق، و إلا يكون من موارد الاغراء بالجهل.

و فيه: أن ترك الاستفصال إنما يتأتى في المورد الذي يجمل السائل مورد سؤاله بلا دلالة لفظيه أو حاله على دخول مورده في أحد شقوق طبيعه الكليه، فحينئذ تكون الاجابه منه عليه السلام بلا استفصال و استفسار من السائل على تعيين مورده تكون تلك الاجابه عين الاطلاق، اذ لو كان لاحد الشقوق دخل لكان على الامام عليه السلام ان يستفصل من السائل كي لا تندرج الشقوق الخارجه عن موضوع الحكم فيه، فحيث ترك الاستفصال يدل على كون الحكم و المحمول على كلى الطبيعه.

و هذه الضابطه لا- تتأتى في ما نحن فيه إذ مورد استله الرواه محتفه بقرائن إما لفظيه او حاله داله على قله المضاف الذي وقع السؤال عن حكمه، فليس السؤال مجمل حينئذ في المورد كي تكون الاجابه المطلقه محموله على كلى الطبيعه و انما هي محموله على المورد المقيد بالقله.

ص: ٤٦

و الروايات التي تمسك بها المشهور هي:

## الروايه الاولى

موثقه عمار الساباطى أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إنائه فأره، وقد توضأ من ذلك الاناء مرارا، أو أغتسل منه، أو غسل ثيابه، وقد كانت الفأره متسلخه، فقال: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الاناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه، و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا- يمس من ذلك الماء شيئا، و ليس عليه شيء لانه لا يعلم متى سقطت فيه، ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها» (١).

و تقريب الاستدلال: أن نجاسه الملقى -و هو البدن أو الثياب- من آثار نجاسه الملقى -و هو الماء الذى لاقى الفأره المتسلخه- و حيث دلت بعمومها على وجوب غسل كل ما لاقاه متنجس فنجاسه الملقى بنفسها تقتضى نجاسه كل ما لاقاه كثيرا كان الملقى أم قليلا ماء كان أو مضافا، و الخروج عن ذلك يحتاج الى دليل (٢).

و يرد عليه: أن الملقى فى مفروض الروايه هو الجسم حيث أنه هو الذى يقبل الغسل، نعم استفاده التنجيس منه إجمالا للمائعات بمعونه الارتكاز العرفى فى محله، الا أن القدر المتيقن منه القليل.

ص: ٤٧

---

١- (١) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ٤ حديث ١.

٢- (٢) التنقيح ج ٥١/٢.

## الروايه الثانيه

صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «اذ وقعت الفأره في السمن فماتت، فإن كان جامدا فألقها و ما يليها، و كل ما بقى، و ان كان ذائبا فلا تأكله، و استصبح به، و الزيت مثل ذلك» (١).

و وجه الدلاله: حيث نقطع من قوله عليه السلام (و الزيت مثل ذلك) أن الحكم المذكور- أي نجاسه ملاقى النجس- ليس مما يختص بالسمن أو الزيت و انما هو مستند الى ميعانهما و ذوبانهما، فكل مائع له ذوبان يحكم بنجاسته اذا لاقى نجسا، بلا فرق فى ذلك بين كثرته و قلته، و السمن و الزيت و ان كانا خارجين من المضاف، إلا- انا نقطع بعدم خصوصيه لهما فى الحكم، و انه مستند الى ذوبان الملاقى و ميعانه مضافا كان أم لم يكن، و على الاول قليلا كان أو كثيرا (٢).

و فيه: ما تقدم فى صدر الاستدلال من الاشكال على تقرير الاطلاق بترك الاستفصال من أن الروايه منصرفه عن المضاف الكثير، بقريته الانيه المقدره فى فرض السائل.

## الروايه الثالثه

معتبره السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام، أن عليا عليه السلام سئل عن قدر طبخت و إذا فى القدر فأره قال: يهراق مرقها، و يغسل اللحم و يؤكل (٣).

ص: ٤٨

١- (١) الوسائل: ابواب الماء المضاف باب ٥ حديث ١.

٢- (٢) التنقيح ج ٥٢/٢.

٣- (٣) الوسائل: ابواب الماء المضاف باب ٥ حديث ٣.

بتقريب: أن الاطلاق من حيث كبر القدر و صغره و الاطلاق من حيث كثره المرق و عدمها دليل على انفعال الكثير من المضاف.

و ترك الاستفصال فى الروايه دال على شموله للمضاف الكثير مهما كان حجمه.

و يرد عليه: ما أوردناه على الروايه السابقه، كما يحتمل أيضا اشتغال المرق على أجزاء عين النجاسه.

و دعوى: أن العرب فى مضايفهم ربما يطبخون بعير فى القدر الواحد، و أن المرق بمقدار كر أو أكثر (١).

بحاجه: الى شواهد و دليل، نعم فى زمن نبى الله سليمان كانت هناك قدور راسيات تسع الكر و ما فوق، لكن هذا كان من مآثر و اختصاصات نبى الله سليمان عليه السلام.

### الروايه الرابعه

كما يمكن أن يستدل للمشهور أيضا بروايات الأسار.

كصحيحه ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال: ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه و يشرب، و لا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه، و هذه الروايه هى عمده الروايات التى استدل بها على نجاسه المضاف الكثير مطلقا (٢).

و تقريبها: أن الاستثناء لخصوص الماء الكثير دال على عموم المستثنى منه،

ص: ٤٩

---

١- ١) التنقيح ج ٥٣/٢.

٢- ٢) الوسائل: ابواب الاسار باب ١ حديث ٧.

فيشمل المضاف القليل و الكثير و الماء القليل.

و الخدشه: بأن السؤر لا يعم المائع الكثير فالاستثناء منقطع فلا دلالة فيه على العموم.

مجابه: بإمكان دعوى صدق السؤر على المائع الكثير الذى هو بحد الكر أو يزيد قليلا، و بدلاله الاستثناء المنقطع على العموم كما حقه السيد اليزدى فى حاشيته على المكاسب- تبعا لابن الناظم فى شرحه للألفيه- فى ذيل أدله اللزوم العامه عند قوله تعالى لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ حيث يثار إشكال انقطاع الاستثناء لكون الباطل عرفا أخص من مطلق المعامله فلا يكون فيها دلالة على العموم.

و نظير هذه الخدشه و دفعها، استظهار كون المورد فى المستثنى منه هو خصوص الماء لتقييد فضل السنور فى هذه الروايه بالتوضؤ منه (١).

وجه الدفع: أن عنوان الفضل أستعمل فى روايات الاستثار فى مطلق ما بشره الحيوان طعاما كان أو شرابا، كما يظهر ذلك للمتصفح للروايات، بل و فى خصوص فضل السنور أيضا.

مضافا الى أن ذكر التوضؤ معطوف عليه جواز الشرب و هو لا- يختص بالماء بل لمطلق المائع فذكر كل من التوضؤ و جواز الشرب من باب الكنايه عن الطهاره و بيان ترتيب مطلق آثار الطهاره، لا فى خصوص الماء بل فى كل مائع و آثارها فى كل مورد بحسبه.

ص: ٥٠

و كذا الخدشه:الثالثه بان التقييد بالاستقاء مجمل لإمكان كونه كناية عن مطلق الكثير و لو كان مضافا أو كناية عن اطلاق الماء،فعلى الاول تكون الروايه داله على اعتصام الكثير لأذن المستثنى حينئذ عنوان عام يشمله و على الثانى يكون المستثنى خصوص الماء الكثير،فيدل على انفعال المضاف (١).

فبذلك تصبح دلالة الروايه مجمله على انفعال المضاف الكثير.

وجه الاندفاع:أن التقييد بالاستقاء قيد ثانى بعد التقييد الاول و هو كبر الحوض،و الاصل فى التقييد التأسيس لا التأكيد،فحينئذ تكون الكثره مدلوله بكبر الحوض و الاستقاء دال على المائيه،مضافا الى تعارف استعمال عنوان الاستقاء لخصوص الماء.

نعم:قد يستظهر أن الروايه ليست فى مقام بيان الانفعال بالملاقات،بل فى مقام الارشاد الى كيفيه التخلص من عين النجاسه و هى لعب الكلب حيث انها لو كانت فى المقام الاول لما احتيج الى بيان كثره الماء بما يكون أكرارا عديده كما هو المستفاد من مجموع عنوان المستثنى.

فتكون نكته استثناء الاكرار الكثيره المكنى عنها بالاستقاء هو كونه من مصدر مائى بحجم كبير كى يستهلك لعب الكلب بهذه الكميه الكبيره لا لبيان موارد عدم الانفعال بالملاقات فلا تكون الروايه حينئذ فى مقام الدلاله على المطلوب.

وقد يقال:فى دفع هذه الخدشه أن فى روايات المقام الكر قد ورد التعبير ب (بول الدواب و ولوغ الكلاب)و مع ذلك كانت الاجابه فى تلك الروايات ب(اذا

ص:٥١

بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء) فلو كان بقاء لعاب الكلب موجبا للمحذور لما حكم بالطهاره و الاعتصام فى روايات الكر.

وفيه: ان تلك الروايات ليست فى مقام بيان المعالجه لعين النجاسه من حيث هى، و انما هى فى مقام بيان عدم انفعال الكر فى نفسه بالملاقات، فلو فرض أن لعاب الكلب موجود بأجزاء منتشرة فى الكر فذلك لا يوجب نجاسه الكر بمجرد ذلك ما لم يتغير فى الحكم الواقعى، و ان كان بحسب الوظيفه الظاهريه واجب اجتنابه فى ما اذا لم يمكن تمييز مواضع أجزاء عين النجاسه.

و كم له نظير فى روايات أدله الاحكام، حيث أنها قد تتعرض الى جهه و تكون الجهات الاخرى مسكوت عنها، فقد يسأل الراوى سؤال فيه عده شوق، و يجيب الامام عليه السلام على شق واحد من تلك المسأله اتكاء على قرائن حاله و مقاميه.

### الروايه الخامسه

زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير، قال: يهراق المرق، او يطعمه أهل الذمه، أو الكلب و اللحم اغسله و كله (١).

و فيها: أن الكثره هنا ليس بمعنى الكثره الشرعيه أى كر فما زاد، بل هى الكثره فى نظر السائل و فى الخساره التى ستحصل من جراء إراقه المرق، نظير ما قاله أحد الرواه للامام الباقر عليه السلام: الفأره أهون على من أن أترك طعامى من

ص: ٥٢

أجلها، فقال عليه السلام: إنك لم تستخفّ بالفأره، وإنما استخففت بدينك.

### الروايه السادسه

معتبره عمار الساباطى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمل و ما أشبه ذلك يموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه، قال: كل ما ليس له دم فلا بأس (١).

فدلت هذه الموثقه مفهوم ما أن وقوع الميته مما له نفس سائله فى شىء من المائعات يوجب نجاسته، وقد دلت بإطلاقها على عدم الفرق فى المائع بين المضاف و المطلق، و بين كثرته و قلتة.

و فيه: أن هذه الروايه تدل على نجاسه المضاف من حيث أصنافه، لا من حيث كثرته و قلتة، مع أنه أشبه بمفهوم اللقب.

فالمحصل: أن دعوى كون موارد الروايات هو القليل فى غالبها و انصراف غيرها الى القليل غير بعيدة.

### ثانيا: التمسك بالاجماع

و أما التمسك بالاجماع ففيه أنه مدركى مستند الى إطلاق هذه الروايات فلا وجه له، مع ما عرفت من مخالفه كل من الشيخين فى المقنع و النهايه، و تمايل المحقق الحلى فى نكته فى مسأله القدر المغلى فيه اللحم و أريق فيه الدم قليلا الذهاب إلى عدم انفعال المرق إذا احالت النار الدم.

فعمده دليل المشهور هو التمسك بإطلاق الروايات و ترك الاستفصال فيها،

ص: ٥٣



و فيه ما تقدم، مع أنه في المقام-لو سلم تماميه الاستدلال بالإطلاق-بعض الروايات المقيّده لهذا الاطلاق، والتي يمكن أن يستدل بها على عدم انفعال المضاف الكثير، سيأتي ذكرها إن شاء الله.

## دليل القول الثاني

أن الاطلاقات السابقه على القول بشمولها للكثير لا تتناول الاحواض و المخازن الضخمه جدا في المصانع العصريه و آبار النفط و نحوها، لعدم صدق الملاقات لكل المجموع و إنما يصدق عنوان الملاقى على البعض المجاور دون الأبعاض البعيده، فيراها العرف متعدده من حيث إسناد الملاقى، و بعدم تحقق السرايه في مثل هذا الحجم الكبير.

و دعوى: أن التريد في تحديد مقدار الانفعال قاض بانفعاله كله (1).

مدفوعه: بالاقصرار على القدر المتيقن بعد وضوح تغاير المجاور منه مع البعيد، و بعباره أخرى أنه لا ريب في عدم صدق الملاقى على الاطراف البعيده كما أنه لا- ريب في صدق الملاقى على الاطراف القريبه و المجاوره، و انما يقع الشك في درجات الاطراف المتوسطه التاليه للمجاور، و مع فرض الشك في صدق العنوان عليها يكون الدليل مجملا فتصل النوبه الى استصحاب الطهاره أو أصالتها.

و هذا الوجه متين فضلا عما سيأتي من متانه القول الثالث، بل هذا الوجه يتأتى في الماء المطلق الراكد و لو لم يكن دليل على اعتصام الكر منه، و لذا ذكر هذا الوجه غير واحد من المتقدمين كالشهيد في الذكرى في طهر الجارى و عدم

ص: ٥٤

نجاسته كما اذا كان فى جدول طوله فرسخ و لو لم يدل دليل بخصوصه على اعتصام الجارى، بل جعلوا- كالمحقق فى المعتبر- هذا الوجه أحد أدله اعتصام الجارى اجمالاً.

### دليل القول الثالث

مع ما تقدم من الخدشه فى الاطلاقات، يستدل له أيضاً:

### أولاً: بما رواه ثقة الاسلام الكلينى فى الصحيح عن سعيد الاعرج

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره و الكلب يقع فى السمن و الزيت ثم يخرج منه حيا، قال: لا بأس بأكله (1)، و رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد عن على بن النعمان عن سعيد الاعرج، إلا أنه أسقط لفظ الكلب.

و هى و إن كانت داله بالإطلاق على عدم انفعال المضاف حتى القليل منه إلا انها محموله على الكثير كما يأتى فى الصحيحه الآتية، فلا تحمل على التقيه لاجل كون ذلك فتوى مالك بالطهاره فى الكلب الحى.

قد يقال: ان صورته المتن الكامل للروايه فى التهذيب هكذا «عن سعيد الاعرج قال: سألته أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره تقع فى السمن و الزيت ثم تخرج منه حيا؟، فقال: لا بأس كله، و عن الفأره تموت فى السمن و العسل؟ فقال:

قال على عليه السلام: خذ ما حولها و كل بقيته، و عن الفأره تموت فى الزيت؟ فقال: لا تأكله و لكن اسرج به».

فمن ملاحظه صدر الروايه و ذيلها المتعرض للفأره فى فرض الحياه و فى

ص: ٥٥

---

(١-١) الوسائل: ابواب الاشربه المحرمه باب ٤٥ حديث ١.

فرض الموت يظهر جليا أن التفصيل في ملاقاته الزيت المائع-دون السمن و العسل الجامدين-بين الحياه و الموت في الفأره عباره عن التفصيل بين الملاقاه للشىء الطاهر و النجس،فلا يمكن اشتغالها حينئذ على لفظه الكلب كما فى نسخه الكافى،و إلا لتدافع الصدر و الذيل،و لذلك قال المجلسى «قدّس سرّه»فى المرآه«روى الشيخ فى التهذيب هذا الخبر و ليس فيه ذكر الكلب و لعله من سهو النساخ».

قلت:إن روايه التهذيب ليست روايه واحده،و انما هى أسئله متعدده من جمع الراوى عن سعيد الاعرج،و الشاهد على ذلك أن سعيد الاعرج صاحب كتاب كسماعه و على بن جعفر،جمع فيه أسئلته و رواياته عن المعصوم عليه السلام فيتابع العطف ب(عن)كنايه و إشعارا بالأسئله المختلفه فى المجالس المتعدده كما هو الحال فى روايات سماعه و على بن جعفر التى يظهر ذلك فيها بوضوح،هذا.

و من جهه أخرى:الفرق بين الصدر و الذيل ليس بما ذكر،إذ ليس فى الذيل فرض الملاقاه المجره فقط للميته،بل فرض موتانها داخل الزيت و بقاؤها مده كما هو متعارف فى حالات الاطلاع على سقوطها فى الزيت،و كما هو الحال فى فرض موتها على السمن و العسل،فهو يلزم نحو من التفسخ أو الامتزاج باجزائها و السوائل الخارجه منها.

فلو سلم بأن الفقرات هى روايه واحده و اشتمل الصدر على الكلب لم يكن تدافع إذ بين الملاقاه المجرده و الامتزاج بالعين النجسه فرق ظاهر.

و من جهه ثالثه:ان الوصف فى الصدر(حيا)أو الحال لا يناسب الاسناد إلى

الفأره المؤنث و لو لفظا،فهو يؤيد عطف الكلب على الفأره و اسناد الحال إليهما باعتبار الجنس الحيوانى.

فاستظهار:زياده لفظ الكلب من النساخ أو بعض الرواه لان اصاله عدم الزيادة و لو كانت أرجح من أصاله عدم النقيصه إلا انها غير سالمه فى المقام حيث أن نجاسه الكلب معهوده من الصدر الاول مع بعد وقوع الكلب فى سمن أو زيت بحيث يكون فى معرض الموت،فالمظنون وقوع الزيادة سيما مع افراد الضمير (فاعل يخرج) (1).

فى غير محله:بعد ما تقدم و بعد كون الراوى ممن يمتهن تجاره السمن المعتاد فيها الكميات ذات الاحجام الكبيره فى المخازن،و بعد عدم كون المفاد المطابقى للروايه طهاره الكلب بل هو عدم انفعال الزيت،مع ان سؤال الراوى عن انفعال المضاف يظهر منه مفروغيته من نجاسه الكلب.

هذا مع الالتفات الى أن سعيد الاعرج الراوى لها هو سعيد السمان و هو سعيد بن عبد الله المعروف صاحب الاصل و الكتاب الذى يرويه على بن النعمان و صفوان بن يحيى،فالراوى مع مكانته و صحبته له عليه السلام يمتهن تجاره السمن فالمسأله من موارد ابتلائه،و لذلك تعددت أسئلته فى رواياته.

و أيا كان فالاطلاقات السابقه على القول بشمولها للكثير لا تتناول الاحواض و المخازن الضخمه جدا فى المصانع العصريه و آبار النفط و نحوها بعد عدم صدق الملاقاه لكل المجموع و ان بنى على انفعال المجاور بعد عدم تحقق السرايه فى

ص: ٥٧

**و ثانيا: بما في صحيحه على بن جعفر**

قال: وسألته عن فأره أو كلب شربا من زيت او سمن قال: «إن كان جره أو نحوها فلا تأكله، و لكن ينتفع به كسراج أو نحوه، و إن كان أكثر فلا بأس بأكله إلا أن يكون صاحبه موسرا يحتمل أن يهريق فلا ينتفع به في شيء» (١).

و رواه الحميرى فى قرب الاسناد (٢)، و أخرجه فى البحار (٣) منه و من كتاب المسائل، مع زياده لفظه (اللبن) معطوفا عليها، كما أن نسختى قرب الاسناد و المسائل لعلى بن جعفر (٤) الموجوده حاليا مشتمله على زياده لفظ (اللبن).

و إسناد صاحب الوسائل الى الكتاب صحيح لا- غبار عليه و هو بتوسط إسناده الى الشيخ الطوسى و من ثم بأسانيد الشيخ المتعدده الى الكتاب كما ذكره فى خاتمه الوسائل.

و تقريب الاستدلال مجملا بها أنها تفصل بين القليل- و هو الجره- و الكثير- أكثر من الجره- فتدل على اعتصام المضاف الكثير. و يمكن أن يثار حول الروايه عدده اشكالات:

**الأول: من ناحيه السند**

ما ربما يقال أن الروايه معرض عنها، مضافا الى أنها ليست من روايات الكتب الاربعه (٥).

ص: ٥٨

١- ١) الوسائل: ابواب الاشربه و الاطعمه المحرمه باب ٤٥ حديث ٣.

٢- ٢) قرب الاسناد ٢٧٤.

٣- ٣) البحار ج ٨٠ ص ٥٨.

٤- ٤) كتاب على بن جعفر ص ١٣٣.

٥- ٥) راجع الملحق نهايه رساله.

وفيه: أننا لم نجد من تعرض لها في مظان المسائل عدا صاحب البحار حيث علق عليها بقوله: و أما تجويز الاكل مع كثره الدهن فلم أر قائل به في الكلب، و حمله على الجامد بعيد جدا لا سيما في الاخير إلا أن يحمل اللبن على الماست و يمكن تخصيصه بالفأره، انتهى.

و يشير بالـاخير الى لفظه اللبن المعطوفه على السمن و الزيت في كل من نسخه قرب الاسناد و كتاب المسائل لعلي بن جعفر عنده.

و التخصيص بالفأره كما ترى!! اذ هو من التصرف في الدلاله من دون موجب معتبر.

و كذا بعض متأخرى عصرنا في بحث نجاسه الكلب (1) مستظها منها و من صحيحه الاعرج دلالتها على طهاره الكلب، فطرحهما لذلك، لكن كون دلالتها على ذلك بمعزل عن الصحيح من مفادهما، سيما صحيحه علي بن جعفر لاشتمالها على التفصيل الناص على نجاسه الكلب.

هذا مع أن صحيحه سعيد الاعرج المتقدمه معاضده و ان كانت مطلقه لحملها على التفصيل و هي مرويه في الكافي، و هي موافقه للاعتبار، حيث أن المائعات الاخر أكثر كشافه من الماء المطلق فهي أولى بالاعتصام مع الكثره، و لذا يضعف الاستدلال على انفعال المضاف بالاولويه من الانفعال الثابت للماء المطلق.

### الثاني: من ناحيه المتن من جهه الموضوع

حيث أنها غير داله بصراحه على القليل في مقابل الكثير بمعنى الكر.

ص: ٥٩

وفيه: ان الجره هي على درجات متفاوتة في السعه بشهادة اللغويين.

ففي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن جره ماء فيها ألف رطل وقع فيه... الحديث (١)، و الكر ألف و مأتين رطل.

و لفظه الصحيحه في الوسائل إلا- أن في كتاب المسائل الموجود حاليا لفظه حب، و هو أيضا لغه كما في لسان العرب (٢) الجره الضخمه.

و أيضا في موثقه سعيد الاعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجره تسع مائه رطل من ماء... الحديث (٣)، بناء على قراءه (تسع مائه) اسم عدد لا صيغه فعل، اذ هو المناسب لفرض الروايه.

و كما في مرسله عبد الله بن المغيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء، و القلتان جرتان (٤).  
و القله في اللغه هي الجره الكبيره.

### الثالث: من جهه المحمول،

حيث أنها متضمنه للنهي عن سؤر الفأره، باستعمال واحد مسند الى الكلب.

وفيه: أنه محمول على الكراهه، نظير الروايات الاخرى الناهيه عن سؤر الفأره الوارده في أبواب الاسئار المحموله هي أيضا عليها بقرينه ما ورد من الجواز

ص: ٦٠

---

١- ١) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١٦.

٢- ٢) ماده حب.

٣- ٣) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٦.

٤- ٤) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ١٠ حديث ٨.

هناك، و تلك النواهي هي التي استفاد منها بعض القدماء نجاسه المسوخ.

و أما استعمال النهي في كل من الكراهه و الحرمة فهو ليس استعمالاً في أكثر من معنى، بل مستعمل في مطلق الزجر فمع الاذن ينتزع الكراهه و مع عدم الاذن تنتزع الحرمة، كما حرره الميرزا النائيني في مفاد الهيئه في بحث الاصول.

#### **الرابع: ما قد يقال من اختلال المتن او تهافته**

حيث ذيل بالاستثناء من نفى البأس في حاله اليسار و هو غير معهود في الاحكام الوضعيه سيما الطهاره و النجاسه، اذ أي دخل لليسار بالطهاره و النجاسه.

و فيه: أنه بمعنى رجحان التجنب لا ثبوت البأس بمعنى النجاسه، كما في مورد سؤر الفأره و التقييد باليسار لتحقيق المكنه و القدره على امتثاله.

#### **الخامس: ما قد يحتمل من زياده لفظه الزيت،**

فيدعى أن الروايه قد زيد فيها اللفظه و إلا فهي في خصوص السمن أو زياده لفظه الكلب، و لذا احتمل في البحار الاختصاص بالفأره، و كذا احتمل صاحب الوسائل الاختصاص بالجامد.

و فيه: إن رفع اليد عن المتن الواصل بسند صحيح- كتاب على بن جعفر- و معاضد بسند حسن- قرب الاسناد- مضافاً الى القطع بثبوت صوره المتن و السند في نسخ الكتابين كما يظهر مما مضى، و مع ورود ذلك في صحيحه سعيد الاعرج المرويه في الكافي كل ذلك لا يدعو مجالاً لتطرق أصل هذا الاحتمال، و إلا لجرى في مجمل المدارك الشرعيه.

#### **السادس: ما احتمله صاحب الوسائل من حمل الروايه على الضروره،**

و قد يؤيد بتفصيل الروايه بين اليسار و عدمه.



وفيه: إنه ينافى صريح الروايه بالتفصيل بين الجره و نحوها و بين ما هو أكثر، اذ لو كانت الاباحه للضروره لم يكن وجهه للتفصيل، مع أن اليسار مسند الى الاحتمال المالى، لا البدنى كى يكون تفصيل بين الاضرار كالذى فى الميتة و عدمه.

### السابع: ما قد يقال من الحمل على التقيه

كما مر نظيره فى صحيحه سعيد الاعرج حيث أن طهاره الكلب الحى هى فتوى مالك من فقهاء العامه.

بل حكى عن ابن حنبل فى المغنى (1) ثلاث روايات ثانيهن أنها كالماء لا ينجس منها ما بلغ القلتين إلا بالتغير، قال حرب سألت أحمد قلت: كلب ولغ فى سمن أو زيت قال: اذا كان فى آنيه كبيره مثل حب أو نحوه رجوت أن لا يكون به بأس و يؤكل، و ان كان فى آنيه صغيره فلا يعجبني، و ذلك لانه كثير فلم ينجس بالنجاسه من غير تغيير كالماء.

و يرد عليه: أن التفصيل فى النجاسه و عدمها بين القليل و الكثير أب عن ذلك حيث أنه صريح فى نجاسه الكلب، غايه الامر أن الكثير معتصم عن التنجس بملاقاته و إلا فنجاسته مفروغ عنها فى الروايه، فأين الموافقه مع فتوى العامه.

و أما فتوى ابن حنبل فمع أنه محكى عنه ثلاث روايات فى المغنى أو لاهن:

أنه ينجس بالنجاسه و ان كثر لان النبى صلى الله عليه و آله سئل عن فأره وقعت فى سمن قال: ان كان مائعا فلا تقربوه، و رواه فى مسنده، و ثالثهن: ما أصله الماء كالخل التمرى يدفع النجاسات لان الغالب فيه الماء و ما لا فلا.

ص: ٦٢

مع ذلك أن ابن حنبل لم يسد رأيه الفقهي في أوساط العامه في زمن الصادق و الكاظم عليهما السلام بل لم يشتهر رأيه بانتشار واسع الا من بعد مماته، بالإضافة الى أن فتوى أبي حنيفة كما في المبسوط (١) مطلقه.

و أما تشابه فرض السؤال فهو غير عزيز في المسائل الفقيهيه المطروحه من الرواه على الاثمه عليهم السلام، حيث كانت المسائل الفقيهيه موضع تداول و تناول بين الفريقين، و في موردنا ظاهر الحال أن التداول انتقل من الخاصه الى العامه.

هذا: مع أن مجرد الموافقه مع عدم المعارض ليس موجبا لحمل الروايه على التقيه، اذ النسبه بينها و بين أدله الانفعال-على تقدير وجود الاطلاق التام فيها إذ قد عرفت جهات النظر فيه سابقا-هي العموم و الخصوص المطلق و أما الاجماع فقد عرفت مخالفه الاعلام الثلاثه-رضوان الله تعالى عليهم-من المتقدمين في الكليه المزعومه، مع أنه واضح المدرك.

### **الثامن: ما قد يقال من أن دلاله الروايه معارضه للعديد من الروايات المعتبره**

الداله على اختصاص الطهوريه بالماء المفسره بتفريع عدم تنجسه إلا بالتغير المحمول على الكريه لأدله الكره، اذ مع ثبوت ذلك للمضاف لا وجه لاختصاص ذلك بالماء.

و يرد عليه: إن الطهور كما حققه الاستاذ في صدر هذا الكتاب (الطهاره) هو بمعنى اسم الآله في الاستعمال الشائع، كما يظهر للمتصفح في الروايات الوارده،

ص: ٦٣

---

١- (١) المبسوط للسرخسى ج ١ ص ٩٥، و الخلاف لشيخ الطائفه مسأله ١٩ باب الاطعمه.

لا- بمعنى المبالغه فى طهارته الذاتيه اللازم منه متفرعا دليل اعتصامه،بل لو سلم كونه بصيغه المبالغه لكان اللازم للمبالغه فى طهارته هو تأثيره فى تطهير الاشياء.

فالمثله فى اختصاص الماء بذلك دون المضاف و عليه فرع عدم التنجس إلا بالتغير أو القله تفرع الاولويه أى أنه اذا كان مطهرا لغيره فناسب ذلك عدم انفعاله بالاولويه إلا ما استثنى،و هذا المعنى كما هو ظاهر لا ينافى اعتصام الكثير من غيره اذ ليس بطهور و إنما اعتصام غيره بالكثرة المانع من انفعال الملاقاه،و هو ينسجم على أى حال مع وجود جهتين فى اعتصام الماء الكثير،الكثره و شده طهارته اللازمه لها تأثيره فى تطهير الاشياء.

و بالجملة:إن عدم تعرض جل الاصحاب عدا صاحب الوسائل و البحار،مع وضوح المدرك صدورا و دلالة وجهه يوجب عدم رفع اليد عن التفصيل،و لا استيحاش فى ذلك بعد ما عرفت من تعويل الاعلام الثلاثه فى مسأله القدر على بعض روايات القدر غير الظاهره كما عرفت فى مدعاهم،فكيف بمثل هذه الصحيحتين الصريحتين،مع أن عده من متأخرى العصر شكك فى وجود إطلاق دال على الانفعال فى الكثير.

و ليس ما نحن فيه بأغرب من ذهاب القدماء الى انفعال ماء البئر بالملاقاه، و ذهاب المتأخرين و من بعدهم الى عدم الانفعال.

### الفرق بين التفصيلين

لا يخفى الفرق بين البناء على عدم انفعال المطلق الكثير،و بين تخصيص عدم الانفعال من باب تعدد ما هو ملاقى مع الابعض الاخرى البعيده فى الحجم

الكبير الهائل-الذى ذهب إليه السيد الحكيم فى المستمسك و غيره-فى النقاط التاليه:

الاولى: أن عدم الانفعال على الثالث بمجرد الكر و أما الثانى بالاكراار العديده الضخمه.

الثانيه: أنه على القول الثالث لا ينفعل أى بعض من المضاف بخلاف القول الثانى فانه ينفعل البعض المجاور الملاقى.

الثالثه: يظهر الفرق فى الثمره و هى طريقه التطهير حيث أنه على الثالث يمكن تطهير المضاف القليل المتنجس باستهلاكه فى المضاف الكر الطاهر، بخلاف القول الثانى فانه لا بد من تطهيره باستهلاكه فى المضاف كبير الحجم الهائل بالمزج مرتين أو أكثر.

بيان ذلك: أن الاستهلاك إنما يكون مطهرا اذا القى المتنجس فى معتصم فعلى الثالث يتم ذلك فى كر واحد، أما على الثانى فحيث أنه لم يكن معتصما فيسبب إلقاءه فى الحجم الكبير تنجس ما هو مجاور لكن المجاور بدوره لا يذهب فى التنجيس الى بقيه الاطراف بعد عدم إطلاق شامل لذلك و فهم التعدد.

فإذا اجريت عمليه مزج ثانيه بتحريك تمزيجى للخليط من المطلق و المجاور فى بقيه الاطراف يحصل حينئذ التطهير، و لا يوجب ذلك تعدى النجاسه الى بقيه الاطراف-على القول بعدم تنجس المضاف بالمتنجس بوسائط عديده-حيث أن المتنجس بالمباشرة و بالوسائط الاولى قد استهلك كل منها فى الملاقى بوسائط، فحينئذ يكون التطهير على الثانى باستهلاكين أو بالمزج مرتين أو أكثر.

بل يمكن تصوير التطهير على القول الاول أيضا و على عدم الاطلاق في قاعده تنجيس المتنجس في المضاف،بالقاء المضاف المتنجس بعين النجس في مضاف كر فيستهلك فيه فيكون الكر حينئذ متنجس بالمتنجس،ثم يلقي ذلك المضاف الكر في مضاف أكثر منه(أكرار)فيطهر على القول بعدم ترامي تنجيس المتنجس في المضاف للواسطه الثانيه،و لو قيل بتنجيسها فيلقى مره أخرى ذلك المضاف الأكثر(الاکرار)في حجم أضخم منه.

و كذا يمكن التطهير على القول الثالث بالتميم كرا على القول بطهاره المتنجس المتمم كرا في الماء المطلق كما ذهب إليه السيد المرتضى علم الهدى.

و كذا باتصاله بالكر المضاف بحيث يعدّ مائعا واحدا،بناء على كون الاتصال بالكر مطهرا في الماء المطلق على القاعده لوحده المتصلين و عدم تبعض الماء الواحد في حكم الطهاره و النجاسه،و لاحتمال التعدى من الماء المطلق الى المضاف في التعليل الوارد في صحيحه ابن بزيع الداله على اعتصام ماء البئر لان له ماده اى لانه متصل بمعتصم.

ثم إن هناك طرق اخرى للتطهير لا تختص بالقول الثالث.

و الحمد لله رب العالمين

٦٦ ب

### ملحق في تحقيق في حال الكتب المشهوره

و هناك قول ينقل عن السيد البروجردى «قدّس سرّه» و هي: ان الكتب المشهوره- غير الكتب الاربعه-لا يمكن الاعتماد على الروايات الوارده في نسخها،و ذلك لان الطائفه اهتمت ببالغ الاهميه فقط بالكتب الاربعه قراءه و مداوله و إملاء و استنساخا.

و على ضوء هذه الشبهه يتفرع مطلب آخر و هو أن أسانيد الكتب التى يذكرها المحمدون الثلاثه-الفيض الكاشانى،و المجلسى،و الحر«قدّس سرّه»-و غيرهم فى جوامعهم الروائيه للكتب المشهوره هى عباره عن اجازات تبركيه لكى تتصل سلسله السند بالمعصومين عليهم السلام، كما هو شأن الاجازات فى اليوم الحاضر.

و حينئذ تكون الروايات المستخرجه فى جوامعهم من تلك النسخ لتلك الكتب لا يعوّل عليها بمفردها.

وفيه:

أولاً:أنا لو سلمنا بهذه الدعوه كبرى و نتيجه و اصلا و فرعا،فلا تضر بالمقام.

بيان ذلك:أن صحيحه على بن جعفر ليست واصله بطريق منفرد بل مستفيض عن تلك الكتب،حيث ان الروايه موجوده فى كتاب على بن جعفر و كذا فى كتاب قرب الاسناد،كما أن الروايه موجوده فى نسختى الكتابين اللتين عند كل من صاحب الوسائل و البحار كما تقدم ذكره،و أيضا الروايه موجوده فى ٦٦ ج نسختى الكتابين الحاضرتين،فثبتها فى الكتابين امر مستفيض

لا يدانيه ريب.

ثانيا: ان ما أفاده «قدّس سرّه» في التفرقة بين اجازة الكتاب بالقراءه و السماع و بين اجازة الكتاب بالمناوله، من حجه النقل بالطريق الاول دون النقل بالطريق الثاني، ممنوع و مردود كما هو محرر مفصلا في علمى الدرايه و الاصول.

نعم ذكروا هناك أن النقل بالطريق الاول أقوى حجه و ضبطا و تثبتا، لا أن الطريق الثاني ليس بحجه.

و اما طريق احراز كون الكتاب مشهورا فيتم بالطرق التاليه:

ألف: ملاحظه تكرر الكتاب في طبقات الاجازات و سلسلتها المعنعه، و ذلك من قبيل مراجعه اسماء الكتب المذكوره في اجازة مثل العلامه الحلى لابنى زهره و اجازة الشهيد الثاني و غيرهما من الاجازات المذكوره في مظانها.

باء: تتبع المدونات الفقهيه لاعلام الطائفة القدماء و المتأخرين و متأخرى المتأخرين، حيث انهم كثيرا ما يستخرجون الروايه من الكتب المشهوره دون الكتب الاربعه، و هذا شهاده بوجود النسخه لدى ذلك الفقيه.

كما هو الحال في العلامه الحلى حيث أودع في كتابه منتهى المطلب روايات عديده استخرجها من الكتاب المفقود «مدينه العلم» للشيخ الصدوق و عبر عن كثير منها بالصحيح، و كالشهيد الاول في الذكرى و كذا الشهيد الثاني في بعض كتبه امثال تسليه الفؤاد، و كذا أيضا صاحب المدارك و السيد هاشم البحراني في كثير من كتبه حيث ينقل الروايات من نفس الكتب الواصله إليه.

جيم: ملاحظه الخطوط و التوقيعات المتعدده على النسخ المختلفه الواصله إلينا، فانها تشير الى الايدى المتعاقبه المتناوله لها، و الى الحواضر و الحوزات العلميه التي تناقلتها، و يسعف في هذا المجال كثيرا الكتب المعجميه المتكفله ٦٦ د لحوال النسخ، كالذريعه للشيخ آغا بزرگ الطهراني و رياض العلماء للافندى و خاتمه المستدرک للمحدث النورى، و غيرها من الكتب المتكفله بهذا الحقل و المعاجم الصادره حول فهرست النسخ الموجوده في المكتبات المحفوظه بكميات هائله من النسخ الخطيّه.

ثالثا: أن الاجازات المذكوره في كتب المحمدين الثلاثة، ليست الا طرق مناوله تلك الكتب، بشهاده أنهم يميزون بين مجموعات الكتب المشهوره بعضها عن البعض الآخر، فيخصون بعضها الاول مثلا بمجموعه من الطرق و بعضها الآخر بمجموعه أخرى من الطرق و هكذا دواليك.

بل يميزون بعضها الثالث بطريق أو طريقين، و كذا يميزون بعض الكتب غير المشهوره بطريق غير طريق الكتب المشهوره.

و بالنظر الى خاتمه الوسائل و مفتتح كتاب اثبات الهداه للشيخ الحر العاملى و كذا طرق المجلسى فى البحار لمجموعات الكتب و غير ذلك، نجد شاهدا جليا واضحا على هذه الدعوه، و هى ان سلسله الاجازات هى طرق مناوله و ليست طرق اتصال تبركيه، و إلا لا وقع للتمييز المزبور.

إن قلت: ان الحر قد اجاز و استجاز من المجلسى، و كذا السيد هاشم البحراني، فهل هذا يعنى مناوله كل الآخر جميع الكتب، فهذه

دعوى مجازفه، و هذا شاهد على التبرك.

قلت: ان تكثر نسخ الكتب فى الحواضر العلميه كما هو معهود و متعارف انما يكون بالاستنساخ، و الكتب المشهوره كانت متكثره الوجود فى الحواضر و الحوزات العلميه، فكان استحصال جيل العلماء المتأخر على النسخ من الجيل المتقدم هو بالاستعاره و غيرها، و اذا ما حصل المستجيز على نسخه من احد ٦٦ هـ الكتب من المجيز فكان ديدنهم على المقابله بان يعير المجيز المستجيز ليقابل النسخين، و غير ذلك مما يطمئن بتوافق النسخين عموما.

و لذا نراهم يذكرون العدد المسلسل لمجموع احاديث كل كتاب و اول و اخر حديث فيه، و عدد فصوله و أبوابه، استحفاظا منهم على عدم تطرق التخليط او الزياده و النقصان، و غيرها من الطرق المذكوره فى علم الدرايه.

و اما اجازة المعاصرين لبعضهم البعض فلم نعهد منهم الاستجازه فى كل الكتب و الطرق بنحو لا يكون فيه مناوله او مطابقه لموارد الكتب المستجاز فيها، مع اننا نراهم يفرقون فى الاجازة بين المعاصر و بين شيخ الاجازة و الاستاذ فى النقل، و عليك بمراجعته صور تلك الاجازات.

ص: ٦٦

نعم اذا كان جاريا من العالى (١) الى السافل، و لاقى النجاسه لا

## قاعده السرايه

ألحق به فى عده من الكلمات الجارى من السفلى الى العلو بقوه كما فى الفواره، بل مطلق الجارى بدفع و لو من جهه الى اخرى موازيه، و الكلام فيه هو بعينه فيما لو كان ماء مطلقا.

و الوجه فيه عدم سرايه النجاسه لتعدددهما.

و توضيح ذلك: أن أدله الانفعال قد اخذ فيها بالإضافة الى الملاقاه قيد آخر و هو السرايه.

و لتفسير هذا القيد و التدليل عليه، هو أن الوجه فى سرايه النجاسه فى أبعاض الماء قيل للتعبد كما عن الشيخ الانصارى، أو لصدق الملاقى على المجموع كما ذكره فى الجواهر، أو لحصول الملاقاه بين اجزاء الماء فيما بينها مع الجزء الاول الملاقى للنجس، فنجاسه الأول بملاقاه عين النجاسه و نجاسه الثانى بملاقاته و الثالث بملاقاه الثانى و هلم جرا، أو لدخول الجزء الملاقى الأول الحامل للقداره فى الابعاض، أو لقضاء العرف بها مع وحده الأبعاض فى نظره.

و الصحيح اتلافها لتفسير السرايه، و إلا فكل منها منفردا منظور فيه، فالتعبد هو لأصل الانفعال، و أما اطلاق الأدله لافراد الملاقاه و عدمه فهو مبتنى على المناسبات العرفيه المحتفه بدلالاتها كالتعدى و رفع الخصوصيه، و كذا الحال فى عنوان الملاقى.

و أما السرايه الحكميه فى الوجه الثالث فيبتنى على فرض الاجزاء، مع ان الماء وحده متصله بالفعل لا تعدد فيها، مع أن لازمه جريانه فى مطلق الملاقاه



ينجس العالى منه، كما إذا صبّ الجلاب من إبريق على يد كافر فلا حتى فى المقام-فى صورته ملاقاه العالى للسافل النجس-، نعم لا ينتقض بالجامد لعدم الرطوبه بين اجزائه.

و أما السرايه الحقيقه فى الوجه الرابع كما فى القذارات العرفيه، فمع ما اشكل عليه بلزوم التراخى الزمانى فى النجاسه، لازمه عدم تنجيس الملاقى الجديد لبعض الماء المزبور لكون السرايه غير معلومه تفصيلا فى كل الأجزاء، بعد البناء على عدم الاجتناب عن الملاقى فى أطراف الشبهه المحصوره.

أما الوجه الخامس فهو ابهام بلا تحديد النكته و الضابطه التى يستند إليها العرف.

فالوجه فى السرايه تأليفها بعد الالتفات الى ما تقدم من أن التعبد فى باب الطهاره هو فى المصاديق، و أن كل يابس زكى، و شرط الانفعال الرطوبه، كما تقدم فى روايات المضاف التقييد بالدوبان و الميوعه.

و أن الانفعال لغلبه النجس و قاهرته كما هو المفهوم من تعليل طهاره ماء الاستنجاء، و هو أن الحكم بالانفعال فى المجموع تعبدى على وزان التقذر العرفى بملاقاه طرف منه، و وحده ذلك المجموع ليس بالاتصال فقط بل بنحو يكون مقهورا بتوسط السيوله، كما هو الحال فى موارد التقذر العرفى، اذ التقذر مطاوعه لتأثير النجس، و إلا ففى موارد التمتع لا وحده بلحاظ السرايه عندهم و ان كانت وحده بين الماءين بلحاظ الاعتصام و التقوى أو أمر آخر.

و كل ذلك تفسير للنكته العرفيه المأخوذه فى موضوع الانفعال مع الدليل عليها، و منه يظهر جليا عدم الوحده المائيه بلحاظ السرايه فى المقام و هو مطلق القليل الجارى بدفع من جهه الى اخرى، و عدم انفعال ما منه الدفع بملاقاه ما إليه

ينجس ما فى الابريق و ان كان متصلا بما فى يده.

(مسأله:٢)الماء المطلق لا يخرج(١)بالتصعيد عن اطلاقه نعم لو مزج معه غيره و صعد كماء الورد يصير مضافا.

(مسأله:٣)المضاف المصعد مضاف(٢).

الدفء لعدم شمول ما دل على الانفعال فى الموارد المتعدده للمقام لعدم رفع اليد عرفا عن خصوصيه الوحده المزبوره فى تلك الموارد.

و لو ادعى وجود إطلاق لفظى فى الانفعال من جهه الكيفيه لكان منصرفا عن موارد التعدد.

و هذا البيان أقرب مما ذكره المحقق الهمداني، من أن الأدله غير متعرضه لكيفيه الانفعال فهى موكوله للعرف بالإطلاق المقامى، اذ هو بحث عن إمضاء الجعل العرفى فى التنجيس، و لا- حاجه الى تكلفه اذ يكفى قصور الأدله عن موارد التعدد لما ذكرنا.

### المطلق المصعد

عمليه التبخير فكّ لجزئى الماء، فتبدل الصوره النوعيه من الماء الى غازى العنصرين، ثم بالتكثيف يتحدان مره اخرى و تتكوّن صوره نوعيه للماء، فالصوره الجديده مغايره فى الوجود مع السابقه كيميائيا و عرفا أيضا، و تكثيف الغازين ان لم يصاحب غازا آخر ينتج الماء المطلق كما هو مشاهد و ثابت علميا.

### المضاف المصعد

و لو كان الماء ممزوجا بغيره ثم حصلت عمليه التبخير فهى توجب أيضا فكّ العناصر المركبه و ترسيب المواد غير القابله للتبخير، و المياه المضافه تختلف

(مسأله:٤)المطلق أو المضاف النجس يطهر(١) بالتصعيد لاستحاله بخارا، ثم ماء.

فبعضها بالتبخير ثم التكثيف ينفصل الماء عن الرسوبات للاخرى أو الغازات الاخرى التي لا تقبل التكثيف معه مره أخرى الا تحت شرائط فيزيائيه و كيميائيه معينه، و بعضها تعود الاضافه بالتبخير و التكثيف اما الى الاولى بعينها أو الى اخرى مغايره، فلا تدخل فى ضابطه لاختلاف الخواص كما عرفت.

و منه يظهر الحال فى اطلاق الماتن «قدّس سرّه» فى المسأله اللاحقه.

### حكم المتنجس المصعد

قد عرفت ان الصوره النوعيه السابقه انعدمت و تحولت الماده الى الصوره الغازيه، فبالعود تاره أخرى الى الصوره المائيه و السائله، ليس هو عودا للصور السابقه بشخصها بل فرد جديد، و هذا كما هو علميا و فلسفيا فكذا عرفا، سيما و أن التصعيد نحو عمليه تنظيف و ازاله للرواسب و القاذورات فى العرف العصرى الحديث، بل و القديم أيضا.

ثم ان المقام من الاستحاله لكون الضابطه فيها تبدل الصوره النوعيه، بل التبدل الى البخار من الموارد التى لا نزاع فى حصول التطهير بها كما ذكره صاحب الجواهر ردا لاستدلال الوحيد «ره» على تطهير الاستحاله بمثال التبخير، لأن البخار و الهواء غير قابل لبقاء الحكم السابق، و محل النزاع فى الاستحاله انما هو فيما كان الصوره النوعيه المحال إليها قابله لتعلق و بقاء الحكم السابق.

نعم لا شهاده لعدم امكان انفعال البخار الطاهر بالنجس على حصول التطهير، اذ يمكن التفرقه بين عروض و طرو حكم جديد و تأثير مستجد و بين بقاء الحكم السابق.

(مسأله: ٥) إذا شك في مائع انه مضاف أو مطلق فإن علم حالته السابقه أخذ (١) بها، وإلا- فلا- يحكم عليه بالإطلاق و لا بالإضافة، لكن لا بان يقال: أن بخار المائع القدر قذر أيضا و ريح الشيء النتن نتن مثله و هو من توابع الشيء المحال منه، و أما البخار الطاهر فلا ينفعل لعدم تصور الملاقاه مع الرطوبه بنحو يتأثر بقذاره الملقى، و هذا بخلاف ما اذا كان أصله شيئا قذرا.

ثم ان الكلام هذا جارى فى الاعيان النجسه كالبول و الدم كما يأتى فى المطهرات، حيث أن الصوره الغازيه مغايره للصوره السائله بل الحال فى النجس أوضح من المتنجس، حيث اتضح أن الحكم فى الأول مرتب على الصوره النوعيه بخلاف الثانى، فانه قد يقال انه مرتب على ماده الجسميه بأيه صوره كانت، نعم اذا عادت الصوره السائله الى نوع النجس مره اخرى فقد حدث فرد جديد من النجس.

و من الفارق المزبور يتضح عدم جريان الاستصحاب فى النجس لو فرض الشك بخلاف المتنجس، كما فى الخشب المستحيل رمادا.

### **الشك فى الاطلاق و الاضافه**

الشك تاره فى الشبهه الموضوعيه و أخرى الحكيمه:

### **الشك فى الشبهه الموضوعيه**

اما الأولى: فالمعروف جريان استصحاب الاطلاق أو الاضافه السابقه، إلا أن بعض ساده مشايخنا- دام ظلهم- عدل عن ذلك فى الفتوى و ذهب الى عدم الحكم بإطلاقه و ان كانت حاله السابقه الاطلاق.

يرفع الحدث و الخبث، و ينجس بملاقاه النجاسه ان كان قليلا، و ان و وافقه في ذلك أحد أجله تلامذته (1) في الجملة، مستدلا على ذلك بمثل الماء الذى يلقى فيه كميته من الحليب بحيث لا يقطع باستهلاك أحدهما فى الآخر، بخلاف ما اذا القى فيه ماده كيميائيه يشك فى ايجابها اضافته بالخاصيه، و كذلك فى العكس كماء الرمان الذى يلقى فيه ماء لا يقطع باستهلاك احدهما فى الاخر.

و هذا أيضا بخلاف ماده الكيمياءويه الملقاه المغيره للخاصيه، حيث المغير الكمي الممتزج مع المائع السابق ليس للمجموع حاله سابقه تستصحب فلا يشار الى المجموع الحاضر انه كان سابقا كذا و الآن هو باق تعبدا، و اما اليقين بالحاله السابقه للمائع السابق فلا ينعف استصحاب بقاءه لانه مثبت بلحاظ المجموع الممتزج، حيث ان لازم بقاءه استهلاك الملقى فيه.

و فيه:

أولا: عدم الفرق بين المغير الكمي و الكيفي، بل الثانى قد يكون أقوى فى التغيير و أشد بحيث لا يمكن الاشاره الى الموجود انه عين الموضوع السابق و يشك فى وحدتهما فلا يتحقق أركان الاستصحاب.

و ثانيا: و هو العمده أن الشك فى الأمثله المزبوره ليست من الشبهه الموضوعيه بل المفهوميه الحكميه كالماء المختلط بالطين الذى مثلوا به للمفهومييه.

و وجه ذلك: أن ضابط الشك فى الأولى هو الخارج، و فى تحقق و انوجد

ص: ٧٢

كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقا، و الاصل الطهاره.

شئ أو انعدامه لأسباب فى الظرف الخارجى، فتلك الامثله يمكن اجراء التعديل عليها لتكون من الموضوعيه، بأن نكون على قطع بأن الحليب اذا القى منّ منه على الماء فهو موجب لاضافته، و لكننا شككنا بالمقدار الملقى فهذا شك فى تحقق إلقاء المنّ، و كذا الحال فى الماء الملقى على ماء الرمان.

### الشك فى الشبهه الحكيمه

و أما الثانيه: كما اذا حصل خلط مقدارين معينين معلومين من الماء و مائع آخر، و حصل لنا الشك فى اطلاق المزيج و اضافته لا بنحو يرجع الشك الى الجهل بالخصوصيات الخارجيه التى يمكن استعمالها بالتحليل الكيمايى فان ذلك يرجع الى الشبهه الموضوعيه، بل بنحو تعلم خواص المزيج إلا- أنه يجهل انطباق تعريف كل من الماء أو المضاف عليه فيكون من الشبهه المفهوميه.

و المعروف عدم جريان استصحاب الحاله السابقه فيها،

### دليل عدم جريان استصحاب الحاله السابقه فيها

### لان الشك ليس فى الموجود الخارجى بل فى وضع اللفظه

و تسميه الخارج، كما فى صدق الغروب على استتار القرص أو غيبوبه الشفق فذات ما هو موضوع الحكم و ما هو مسمى بالوجود الخارجى غير مشكوك، بل اما مقطوع الارتفاع أو مقطوع البقاء (1).

و فيه: أن هذا المقدار من الاشكال يمكن الاجابه عنه، بأن الشك يمكن تركيزه على الواقع الخارجى المشار إليه باللفظ بنحو الاجمال فيستصحب.

و صرف تفصيل الواقع بعنوان لا يعنى عدم اجماله بعنوان آخر، كما فى الحادثين المجهول تاريخ احدهما و المعلوم الآخر باجراء الاصل فى عدم المعلوم

ص: ٧٣

بالإضافة الى المجهول، فان المعلوم و ان كان معلوما فى نفسه و لكنه مجهول بالإضافة الى الآخر، و ان لم نبن على جريانه و لكن لوجه أخرى.

و كما فى استصحاب الكلى القسم الثانى فان الفرد القصير و الطويل و ان كانا معلومى الحال وجدانا و تعبدا و لكن الكلى بينهما فى نفسه غير معلوم الحال.

### و استدلال على المنع أيضا:

بأن اجراء الاصل فى الشك هاهنا من التمسك بعموم (لا تنقض) فى الشبهه المصادقيه للعموم، حيث أن على تقدير وضع اللفظه لمعنى استتار القرص فقد زال النهار و هو منتقض بنفسه و على الثانى فهو باق و مورد ل«لا تنقض» (1).

و فيه: أن ركاه الاستدلال تغنى عن اجابته مع تأتية فى كل الموارد للاصل، و بأن المقام كاستصحاب الفرد المردد، و فيه ان العمده فى منعه فى الفرد المردد هو المشبته أو عدم الاثر، حيث أن ابقاء المجمل لترتيب الاثر على الفرد المفصل مثبت و ابقاءه مجملا - لا - أثر له و ليس موضوعا للحكم، و ليس المقام كذلك اذ فى السابق كان مفصلا و طرأت عليه حاله شك فى ارتفاعه، فهو أشبه بالقسم الأول من الكلى أو الصوره المستثناه من القسم الثالث مثل درجات اللون الواحد.

و من الغريب الجمع بين الاشكال الأول و الثالث على الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه حيث أن مقتضى الثالث الاذعان بكون الشك فى الوجود الخارجى المجمل لا فى مجرد التسميه و الوضع، نعم فى خصوص المقام تقدم فى الشبهه الموضوعيه اختلال اركان الاستصحاب فى المغير الكمي أو الكيفى و ان منعنا ذلك.

ص: ٧٤

ثم لو بنى على عدم جريان الاستصحاب الموضوعى فى الشبهه المفهوميه أو لخصوص المقام،فتصل النوبه الى الأصل الحكمى الجارى فى آثاره فيما كان سابقا مطلقا من المطهريه من الحدث و الخبث و الاعتصام و غير ذلك بعد انحفاظ الموضوع بلحاظ باب الاستصحاب و ان لم يحرز الموضوع بلحاظ دليل الحكم.

و ربما يشكل:بانه من الاستصحاب التعليقى،بل من التعليق العقلى الذى لا يجرى فيه حتى عند القائل بجريانه فى التعليق الشرعى فى ظاهر الدليل.

و لكن:يحتمل قريبا ان الطهور عنوان مجعول بنفسه و التعليق ذاتى لمعناه كالضمان المقتضى اشتغال الذمه عند التلف،و مثل هذه المعانى و إن ترتب أثر فعلى آخر عند تنجز المعنى التعليقى فيها،إلا انها بنفسها مجعوله و معتبره كالمثال المزبور.

و تقريب:لغويه جعلها بعد كون الأثر الآخر مجعول عند تحقق المعلق عليه، نظير ما ذكر فى اعتبار السبب مع المسبب فى المعاملات.

ففيه:ما ذكرناه فى البيع من أن التقريب جار فى المسبب أيضا،فيقال بلغويته مع جعل الآثار المترتبه عليه من حليه التصرف فى العين المعاملية،و حينئذ يصار الى مختار الشيخ المحقق الانصارى من انتزاعيه الاحكام الوضعيه،لكنهم قد اجابوا عن اللغويه الأخيره بإجابات تتأتى بعينها فى اللغويه المذكوره فى اعتبار السبب و اعتبار المعنى التعليقى فى المقام و نظائره،فراجع.

و الغريب فى المقام ممن اشكل جريان الاصل فى الموضوع لكون الشبهه مفهوميه و الشك فيها ليس إلا فى مجرد التسميه أو كونه من الفرد المردد،لم



يشكل بذلك فى الأصل الحكمى إذ الحكم كالعرض للوجود الخارجى للموضوع، فمقتضاه الازعان بكون الشك فى الشبهه المفهوميه هو فى الوجود الخارجى لا التسميه و الوضع، و لو بنى على عدم جريان الأصل الحكمى فتصل النوبه الى استصحاب الحدث و الخبث.

و ما يقال: من أن لازم اجراء الأصل فيها يقضى ببطلان الصلاه و سدّ باب البراءه فى الوضوء و الغسل و التيمم عند الشك فى اجزائها و شرائطها بناء على كونها الشرط فى العبادات مع أن المحققين على جريانها، حيث أن البراءه لا تثبت كون الوضوء بحدّه الاقل كى يكون رافعا للحدث و تكون البراءه فيه حاكمه على استصحاب الحدث.

و وجه فساد الأصل المزبور أن الحدث بهذا المعنى لم يؤخذ مانعا للصلاه، و انما أخذ الوضوء شرطا فى الصلاه بحيث لا يتعقبه حدث فى الصلاه، هذا بالنسبه للصلاه و أما حرمة المكث فى المساجد فقد يقال بأن الاصل المزبور جار لتتقيحه موضوع الحرمة (١).

فغفله: حيث أنه بنى الاشكال على مبنيين متخالفين، أى أنه فى عين فرضه لاعتبار الحدث يفرض اعتبار الوضوء مع انه لا يجتمع القول بهما، حيث أن من يقول بالأول يقول باعتبار المسبب فى الطهاره دون شرطيه السبب و هو الوضوء، و انما هو محصل للمسبب سواء كانت الطهاره عدم الحدث و نقيضه أو أمرا وجوديا مضادا فلا تجرى البراءه بل الاشتغال فى المحصل.

ص: ٧٦

و من يقول بالثانى يقول باعتبار السبب، و ان الطهاره عنوان للطهارات الثلاثه و ليس ورائها اعتبار أمر آخر لا حدث و لا طهاره معنويه، غايه الأمر تشترط الصلاه بالوضوء و بعدم صدور أحد النواقض من البول و نحوه، فتجرى البراءه و لا تجرى أصاله بقاء الحدث لعدم افتراضه و اعتباره انما المعتبر الوضوء و النواقض، نعم يجرى استصحاب الأمر بالوضوء و لكن يسقط لامثال الاقل مع البراءه عن الزائد، و لذا أفسد الاصل المزبور فى كلامه باختيار القول الثانى.

و الغريب احتمالاه مع ذلك جريان الاصل المزبور بلحاظ حرمة المكث فى المساجد أى البناء على القول الأول، هذا مع انه ليس المقام من الشك فى الاقل و الاكثر فى الوضوء.

و ان قلنا بالقول الثانى بتقريب أن الوضوء هل قيد بمائع أصفى من المائع المشكوك أو بما يشمله؟ اذ معنى الماء دائر بين متباينين و ماهيتين نوعيتين لا- الدوران بين ذات مطلقه أو الذات المقيده بنحو الجنس أو الجنس مع الفصل أو بين النوع و الصنف، غايه الأمر أن بين المتباينات يتصور نسبه العموم و الخصوص المطلق بينهما فى الصدق على الافراد أى الاقل و الاكثر فى الصدق، كما فى الدوران بين اكرام الانسان و اكرام زيد، أو الحيوان و الانسان لا الحيوان و الحيوان الناطق.

و الوجه فى التباين مع انه بالتحليل العقلى أقل و أكثر هو أن اللحاظ الاستعمالى بنحو الدمج و لحاظ المتعددات تحليلا موحداه ابهاما فى صورته مفرده.

ثم انه تصل النوبه فى الشبهه الحكميه بناء على عدم جريان الأصل الموضوعى و الحكمى، و بناء على المعروف المشهور من انفعال المضاف الكثير، الى استصحاب الطهاره أو قاعدتها عند الملاقاه للنجس إلا ان يتم عموم موضوعه مطلق المائع ماء مطلقا كان أو مضافا دالا على الانفعال، يتمسك به فى الخارج عن القدر المتيقن من المخصص المجمل و هو الماء المطلق الكر.

ثم انه لا يجرى فى الشبهه المفهوميه-للمائع المشكوك الملاقى للنجس- ما تبناه الميرزا النائينى «قدس سرّه» من قاعده التمسك بالعموم الازامى اذا كان المخصص حكما ترخيصيا مرتبا على عنوان وجودى، حيث أنه فى مورد الشبهه المصدقيه للمخصص لا المفهوميه للمخصص.

هذا كله اذا علم الحاله السابقه، و إلا فإما يحصل العلم بالإضافه و الاطلاق و لا يدري المتأخر منهما أو لا يحصل علم أصلا.

ففى الصوره الأولى لا- أصل بقائى، اما للتعارض، أو لعدم الجريان، فتصل النوبه الى استصحاب الحدث و الخبث لا البراءه كما تقدم فى الشبهه الحكميه، و أما الانفعال عند الملاقاه فكما تقدم فيها أيضا.

و أما الصوره الثانيه فكذلك فى المطهريه، و أما الانفعال بعد البناء على انفعال المضاف الكثير فان بنى على القاعده المزبوره للميرزا فى العموم عند الشك فى الشبهه المصدقيه للخاص فهو، و لكن لم يثبت بناء محاورى على ذلك.

و ان بنى على الأصل العدمى الازلى لنفى المائيه بعد تماميه عموم موضوعه الاعم من المطلق و المضاف و إلا فالطهاره ابقاء أو قاعده.

(مسأله: ٦) المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مرّ، وبالاستهلاك (١)

### طرق تطهير المضاف

يقع البحث في جهتين:

الأولى: التطهير بالاستهلاك.

الثانية: ما يظهر من حصر الماتن تطهير المضاف بالطريقتين المذكورتين و هناك طرق اخرى محلا للنظر، كاتصاله بالكر و نحوه من الماء المعتصم، و انقلابه الى مائع آخر و لو بالعلاج أو بكر من ماء.

### الأولى: التطهير بالاستهلاك

أما الأولى: فقد ذكر الماتن في المطهرات أن الاستهلاك عبارة عن تفرق الاجزاء، و بذلك تغاير الاستحالة التي هي تبدل الذات النوعية، و من هنا يقع التساؤل عن تسيب ذلك للطهاره مع بقائها.

و دعوى: صغر الاجزاء الى حدّ غير قابله معه للحكم عليها (١).

يردها: ما تسالموا عليه في ردّ الشيخ من نجاسه ما لا يدرکه الطرف من الدم و تنجيسه.

نعم قد يفرق بين عين النجاسه و المتنجس في ذلك، و بين الاستهلاك في ماء معتصم و الملاقاه للقليل، و مع ذلك فلا يكون اذن الصغر وحده الموجب، فلربما يكون بالانضمام الى امتناع تعدد حكم الماء الواحد عرفا سيّما المختلط، أضف الى ذلك خروج المستهلك عن منصرف موضوع الدليل في الاطلاق البقائي، و لا مجال لأصالة البقاء بعد انمحائه في الحس و دلالة دليل اعتصام المطلق على طهاره

ص: ٧٩

فى الكر أو الجارى.

المجموع بالالتزام لعدم امكان التفكيك.

نعم قد يخذش فى المدلول الالتزامى اذا كانت ملازمته للدليل فى بعض موارد و افراده لا كلها، و يشهد لذلك ما تقدم من روايات (١) وقوع الدم فى قدر الطبخ المحمول على الدم الطاهر بشهاده التعليل (لان النار تأكل الدم)، و هو تعميم للاستهلاك لانعدام الحرمة لاستخباته.

و كذا ما استظهرناه من موثق أبى بصير (٢) المتقدم فى سؤر الكلب و بقاء لعابه فى الحوض الكبير الذى يستقى منه.

و كذا صحيح ابن مسلم فى الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب- و الدواب يشمل ما لا يؤكل و الولوغ فيه اللعاب و الثالث فيه اجزاء المنى- انه اذا كان قدر كر لم ينجسه شىء (٣).

و كذا ما دل على طهاره البئر و المياه بزوال التغير مع الاتصال بالماده حيث أن الغالب استهلاك اجزاء من النجاسه عند ذلك.

ثم ان الاستهلاك اشترط فيه الشيخ عدم تغير الكر بأوصاف المضاف المتنجس فضلا عن عين النجاسه، و كأنه لا لطلاق قوله (عليه السلام) «إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته» و لكن سيأتى أن أوصاف المتنجس غير مشموله، نعم الاوصاف التى تحدثها النجاسه و ان لم تكن من أوصافها لا يبعد شمولها.

ص: ٨٠

١- (١) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٤٤.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الاسثار باب ١ حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١.

و على أية حال من الاشتراط المزبور اشترط في بعض الكلمات- كالمحقق في المعتبر- الاستهلاك فيما يزيد على الكر، و كأنه لتفادي نقصان ما يبقى عن الكر من المجموع بعد اختلاط مقدار منه مع المضاف و تأثيره بالإضافه منه في الابتداء، كي لا ينجس.

ثم انه بناء على اعتصام الكر من المضاف لصحيحه على بن جعفر المتقدمه المقيده للاطلاقات على فرض تماميتها للكثير، يمكن تطهير المضاف القليل بإلقائه في اكرار من المضاف نفسه و استهلاكه فيه.

و كذا على من يذهب الى قصور الاطلاقات عن شمول القدر الضخم من المضاف كالمخازن النفطية في هذا اليوم، فانه يمكن القاؤه في هذا القدر و استهلاكه فيه باللقاء ثم مزج الخليط- من الملقى و المجاور- مع المجاور للمجموع الخليط و هلم جرا حتى يستهلك المتنجس بالواسطه و ينتهي الى المتنجس بالوسائط العديده الذي لا ينجس فباستهلاكه هو أيضا في الباقي يطهر، بعد كون الباقي طاهرا غير منفعل.

### **الثانيه: طرق أخرى لتطهير المضاف**

و أما الثانيه: اما الانقلاب فان كان الى صور نوعيه مباينه فمن تبدل الموضوع، و لكن الظرف يبقى على النجاسه فينجس المنقلب إليه، إلا- أن يدعى التبعية في الطهاره كما في تخليل الخمر و العصير و موارد استحاله الاعيان النجسه الى التراب أو الملح و نحوهما و يأتي الكلام فيها.

و ان كان الى صنف من النوع نفسه و درجه أخرى من افراده فان لم يكن

اطلاقاً للنجاسة فإصالة البقاء محكمه كما تقدم من التفرقة في الاستحالة بين النجس و المتنجس.

و أما الاتصال بالكر الذي حكاه في الذكرى عن العلامة و لعله مستظهاً كما في الجواهر من قوله «إذا اختلط مقدار الكر بالمضاف و سلبه الاطلاق تحصل الطهاره و تذهب الطهوريه» و يحتمل كلامه قويا المسأله الآتیه في المتن.

و يستدل بإطلاقات طهوريه الماء المتقدمه مؤيدا بمرسل العلامة في المختلف عند نقله استدلال ابن أبي عقيل لعدم انفعال القليل بالملاقاه قال: «و ذكر بعض علماء الشيعة: انه كان بالمدينه رجل يدخل الى أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام، و كان في طريقه ماء فيه العذره و الجيف، و كان يأمر الغلام بحمل كوزا من ماء يغسل رجليه إذا أصاب، فابصره يوماً أبو جعفر (عليه السلام) فقال: ان هذا لا يصيب شيئاً الا طهره فلا تعد منه غسلًا.» بتقريب انه حيث كانت خاصيته الطهوريه فلا ينفعل، و هو عام لأي شيء يصيبه الماء فيطهره.

و كذا مرسل الكاهلي عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: يسيل عليّ من ماء المطر أرى فيه التغير، و أرى فيه آثار القذر، فتقطر القطرات عليّ، و ينتضح عليّ منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا، قال: «ما بدأ بأس لا تغسله كل شيء يراه ماء المطر فقد طهره» (١).

و معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): الماء يطهر و لا يطهر» (٢).

ص: ٨٢

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق ب ٦ ح ٥.

٢-٢) المصدر: باب ١ حديث ٦.

لكن قد تقدم الحال فى الاطلاقات المزبوره و أنها غير داله على كفيهه التظهير و لا- ما يقبل التظهير، و كذا الحال فى معتبره السكونى، و لو وصلت النوبه الى الاطلاقات المقاميه، فيبين الاجسام الجامده الصلبه و المائعات افتراق فى الطريقه الجاريه لى العرف، حيث أن الأولى تزول عنها القذاره و لا تنفذ فى اعماقها و انما تباشر السطح الخارجى بخلاف المائعات.

و أما الروايه الأولى فمتوغله فى الارسال، و أما مرسل الكاهلى فهو صحيح الى الكاهلى و قد اعتمد عليه فى احكام ماء المطر و هو فى نسخه من الوافى كما عن شيخ الشريعه الاصفهانى «قدس سرّه» هكذا «يسيل على الماء المطر» و هو الذى تبه عليه صاحب المستدرک (1) يحذف من و خفض الماء و رفع المطر و انه فى بعض نسخ الكافى و نسخه صاحب الوافى.

و يؤيدها فرض التقاطر بعد ذلك من الراوى على بدنه لا السيلان، فيؤيد استفاده العموم للمائعات، و قد استدلوا بها على طهاره الماء المتنجس بتقاطر المطر عليه و استذكروا هناك نقض العموم المزبور بماء المضاف، الا انه خرّجه بعضهم بدعوى الاجماع.

و يمكن التظهير على القول باعتصام الكر من المضاف كما تقدم باتصاله به بناء على وحدته بالاتصال كما يأتى البحث فيه، و بناء على عدم تبعض الماء الواحد فى حكم الطهاره و النجاسه.

كما يمكن التظهير بالتميم كرا بناء على طهاره المتمم كرا و اعتصام الكر من

ص: ٨٣



(مسأله: ٧) إذا ألقى المضاف النجس في الكر فخرج (١) عن الاطلاق الى الاضافه تنجس ان صار مضافا قبل الاستهلاك و ان حصل الاستهلاك المضاف، بل قد يتعدى من الماء في صحيحه ابن بزيع الآتيه و نحوها مما دل على عاصميه ماده للقليل المتصل بها الى المضاف لاستفاده أن الوجه هو اعتصام ماده.

ثم ان دعوى: عدم السرايه فى المضاف فى التطهير و ان ثبتت فى التنجيس (١).

ممنوعه: بعد ما تقدم أن السرايه ليست تكوينيه محضه و لا- تعبيديه محضه، بل من عنوان الملاقي فى الادله للمائع الواحد مع ارتكاز تأثير الميعان و الاتصال فى السرايه، و هذا كما فى الماء المطلق بعينه فى المضاف سيما الحاصل من الامتراج.

### اختلاط الكر بالمضاف

تقدم أن الفرض ورد فى قول العلامة «إذا اختلط مقدار كر بالمضاف و سلبه الاطلاق تحصل الطهاره و تذهب الطهوريه»، و الفروض المحتمله عديده منها أن يخرج المطلق الى الاضافه بعد الاستهلاك أو قبل الاستهلاك أو معه، و هى متصوره بالتأمل فى السوائل المتداوله كما فى تصفيه المياه بالكولور و المحاليل الاخرى أو التركيبات الكيمياويه.

و أما حكمها بناء على انفعال المضاف الكر:

### فالفرض الاول: تحقق الطهاره بعد فرض الاستهلاك للمتنجس أولا.

و احتمال: خروج مثل هذا الاستهلاك عن ما تقدم الموجب للطهاره لعدم

ص: ٨٤

و الاضافه دفعه لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجهه، لكنه مشكل.

انعدامه من رأس (١).

ضعيف: اذ قد تقدم أن الاستهلاك تفرق الا-جزء في المعتصم لا الانعدام و انه الموجب لتطهيره، و ظهور آثار المتنجس لاحقا ليس تغيرا بأوصاف النجس.

### و الفرض الثاني: فمع البناء على انفعال الكر من المضاف

ينفعل بالمتنجس حيث أنه موجود لم يستهلك.

### و الفرض الثالث: قد أشكل الحكم بالطهاره

تاره بان تفرق اجزاء المضاف الملقى في الكر ليس دفعه واحده بل تدريجيا و هو يستلزم أولا استهلاك بعضه مع تبدل بعض المطلق الى المضاف ثم يحصل ذلك في البقيه فيلزم انفعال الناقص عن الكر بما بقى من المضاف (٢).

و أخرى بأن الزمان حيث كان متحدا فلا- يقطع بتطهير المضاف، اذ لا- بد فيه من المعتصم فيستصحب حكم النجاسه لاجزاء المضاف الملقى و ان كان الماء غالبا (٣).

و فيه: انه يمكن فرض مكث المضاف بعد القائه مده بنحو يطفو المضاف على سطح الماء بسمك رقيق جدا ثم يحصل كلا من التبدل الى مضاف ثاني و الاستهلاك للمضاف الأول فله وجه أو غير ذلك من الفروض الممكنه.

و أما الاشكال الثاني فله وجه على اشتراط الاستهلاك في المعتصم كما قويناه سابقا، و لكن لا- مجال لأصالة البقاء لتبدل الموضوع في النظر العرفي، و لا مجال

ص: ٨٥

١-١ (١) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/١٨٧.

١-٢ (٢) المصدر السابق ج ١/١٨٨.

١-٣ (٣) التنقيح ج ٢/٦٨.

(مسأله: ٨) إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي سعه الوقت يجب عليه أن يصبر حتى يصفوا و يصير الطين الى الاسفل، ثم يتوضأ على الاحوط (١) و في ضيق الوقت يتيم لصدق الوجدان مع السعه دون الضيق.

(مسأله: ٩) الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس اذا تغير بالنجاسه في أحد أوصافه الثلاثه (٢): من الطعم و الرائحه. للانفعال بالملاقات في الفرض، فالأصل الطهاره.

### انحصار الماء في المضاف

نظير ما اذا كان لديه ماء مطلق مع مضاف و لا يسدّ حاجته للتوضؤ الا بخلطهما فانه يجب عليه ذلك كما ذكره غير واحد من المتقدمين، لصدق القدره على الماء، و أما احتياط المصنف مع ذهابه في (مسأله: ٣) من احكام التيمم الى وجوب الصبر فهو كترديده في (المسأله: ٥) هناك بين الوجوب و الاحتياط مع اختياره للاول قبلها.

و اما توجيهه: باسناده الى وجوب الابقاء و الصبر (١).

ففيه: انه و ان علل في فروع التيمم بالوجدان و لكنه يبني على القدره في الموضوع كما هو ظاهر في ما ذكره من مسوغاته، و القدره في الفرض متحققه، و لذا افتى بالوجوب في مسأله الخلط المزبوره.

### الماء المتغير

و يدل عليه ما ورد من صحيح حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كلمة

ص: ٨٤

١-١) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/١٩٦.

غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب،فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب»(١)،لكن فى طريق الكلىنى عمن أخبره عن أبى عبد الله (عليه السلام)و اختصاصها بغير ماء المطر ظاهر.

و موثق سماعه عن أبى عبد الله(عليه السلام)قال:سألته عن الرجل يمرّ بالماء و فيه دابه ميته قد أنتت؟قال:«إذا كان التتن الغالب على الماء فلا يتوضأ و لا يشرب»(٢).

و مثله موثقه الآخر إلا ان فيه«يتوضأ من الناحيه التى ليس فيها الميتة»(٣).

و الخدشه:فى سندها بوقوع أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد فى طريق الشيخ فى التهذيب و الاستبصار و ان وقوع الحسين بن سعيد فى الطريق ليس بشاهد على استخراجها من كتبه(٤).

ضعيفه:اذ أن هذا الطريق الذى ذكره الشيخ هو بعينه الذى ذكره طريقا لكتب الحسين بن سعيد فى المشيخه،و وجه ذكره للطريق فى كتاب الطهاره هو بناؤه فى بدايه تأليفه على ذلك،ثم عدل عن ذلك الى ذكر صاحب الكتاب و سنده الى المعصوم(عليه السلام)دون الطريق الى صاحب الكتاب ايكالا له على المشيخه رعايه للاختصار،و على ذلك يكون الطريق صحيح للطرق التى ذكرها فى الفهرست.

هذا مع أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد من مشايخ الاجازه لعه من

ص:٨٧

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق حديث ٦.

٣- (٣) ب ٥ أبواب الماء المطلق ح ٥.

٤- (٤) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٢٠٤.

كبار الطائفة و قد وقع لهم فى طريق عده من مصنفات الاصحاب المهمه عن والده، كما هو الحال فى أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمى.

ثم ان الروايه كالسابقه فى الاختصاص، بغير ماء المطر ان لم نقل باختصاصها أيضا بالراكد دون الجارى.

لكن تعدد ما سيأتى من الروايات فى أقسام المياه مع تضمن بعضها للتعليل بالغلبه و القاهريه لطبيعه الماء من حيث هى و كون التغيير مطاوعه فى الانفعال للقذاره رافع للخصوصيه بل و ظاهر صحيح هشام بن سالم انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: «لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه» (١).

هو أن طهاره ماء المطر فى فرض السائل لغلبته على النجاسه التى هى مناط عدم التغيير فيوافق بقيه المياه و يأتى بقيه الكلام فى ماء المطر.

مؤيدا بالمرسل «الماء طهور لا ينجسه الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» أو «خلق الماء طهورا... الخ» (٢).

و مصحح حريز عن أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال: «ان تغيير الماء فلا تتوضأ منه، و ان لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، و كذلك الدم اذا سال فى الماء و أشباهه» (٣).

و الخدشه: فى سندها بياسين الضرير (٤).

ص: ٨٨

١- ١) أبواب الماء المطلق باب ٦ حديث ١.

٢- ٢) المستدرک: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٨، ١٠.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ٣.

٤- ٤) بحوث فى شرح العروه ج ١/٢٠٥.

مدفوعه:بتبديل الاسناد لحرير بما ذكر الشيخ فى الفهرست من الطرق و ذكر انها لجميع كتبه و رواياته و هذه الروايه منها و قد نقحنا صحه ذلك فى الابحاث الرجاليه (١).

و كذا الخدشه فى الدلاله لظهورها فى نجاسه ابوال الدواب و هى فتوى العامه فتصبح مجمله لاحتمالها سلب الاطلاق عن الماء كما ذكره صاحب الوسائل أو التنزيه (٢).

حيث أن الدواب شامله لكل ما يدبّ و إن استعمل فى خصوص المركوب، و قيل بالنقل إليه وضعا، مع أن الاحتمال الأول غير مضرّ بالاستدلال فعدم التوضؤ

ص: ٨٩

١- ١) بشواهد داله على إرادته ذلك من عبارته (جميع) من الشيخ فى التهذيب بل و الصدوق فى الفقيه: منها: ما ذكره فى ذيل روايه حذيفه بن منصور المتضمنه لعدم نقص شهر رمضان «ان كتاب حذيفه بن منصور رحمه الله عرى منه و الكتاب معروف مشهور، و لو كان هذا الحديث صحيحا لضمّنه كتابه (ج ٤ ص ١٦٩) فترى مع أن الراوى عن حذيفه هو ابن أبى عمير، لكن الشيخ يراجعها فى كتابه و يتّبه بعدم وجودها، هذا مع ان الشيخ لم يقل فى الفهرست فى طريقه الى حذيفه بن منصور أن الطريق أو الطرق الى جميع كتبه و رواياته بل قال «له كتاب رويناه... و ذكر طريقه» فكيف حال ديدن الشيخ اذا مع أصحاب النمط المعبر عنهم بجميع كتبهم و رواياتهم. منها ما ذكره الصدوق فى مرسل محمد بن قيس فى الوصى يمنع الوارث ماله بعد البلوغ فيزنى لعجزه عن التزويج أن ثلثي الاثم عليه «قال مصنف هذا الكتاب- رحمه الله- ما وجدت هذا الحديث الا فى كتاب محمد بن يعقوب و ما رويته الا فى كتاب محمد بن يعقوب، و ما رويته إلا من طريقه حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عصام الكلينى- رضى الله عنه- عن محمد بن يعقوب» فترى مع ان الحديث لا يتعلق بحكم و مع ذلك يتّبه على تفرد طريقه عن الكلينى. ٢- ٢) التنقيح ج ٧٦/٢.

من الابوال لسلب الاطلاق و للنجاسه من الدم و اشباهه حيث الكثره فى الاولى.

و مصحح العلاء بن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض يبالي فيها؟ قال: «لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول» (١).

و موقوف ابى بصير قال: سألته عن كر من ماء مررت به - وانا فى سفر - قد بال فيه حمار أو بغل أو انسان؟ قال: «لا تؤضاً منه، و لا تشرب منه» (٢).

و صحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام): «اذا كان الماء اكثر من راويه لم ينجسه شىء تفسخ فيه أو لم يتفسخ، إلا أن يجىء له ريح تغلب على ريح الماء».

و صحيح محمد بن اسماعيل عن الرضا (عليه السلام) قال: «ماء البئر واسع لا يفسده (لا ينجسه) شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له ماده» (٣).

و فى سند الروايه نحو اختلاف فى الكتب، ففى الكافى «قال كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام)»، و هو سند الروايه المتقدمه على هذه الروايه المعطوف سندها عليها و لذا ضعف المحقق الروايه فى المسائل المصريه (المسأله: الرابعه) و قال: و المكاتبه ضعيفه و الرجل مجهول.

إلا أن فى ذيل المتقدمه «فوق (عليه السلام) بخطه فى كتابى»، كما ان المتن ينتهى الى لفظه التغير مع تقيده ب(به) فى بعض النسخ.

ص: ٩٠

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٧.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٥.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٩.

و مثل ما فى الكافى الاسناد فى موضع من التهذيب (١)، إلا- أن المتن بصورته الكامله، و فى موضع آخر (٢) السند بلا واسطه و المتن كالكافى، و فى الاستبصار (٣) السند كذلك إلا- أن المتن كامل، و أيا ما كان فالاسناد معتبر فى نفسه إلا- أن تماميه الاستدلال بالروايه يبتنى على العمل بها فى مورد البئر مقابل ما يستدل به على النجاسه.

و مصحح شهاب بن عبد ربه قال اتيت أبا عبد الله (عليه السلام) أسأله الى ان قال- قال:

«جئت تسألنى عن الغدير يكون فى جانبه الجيفه، أتوضأ منه أو لا، قال: نعم، قال: توضأ من الجانب الآخر إلا أن يغلب الماء الريح فينتن، و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكرم مما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبه، قلت: فما التغير؟ قال:

الصفرة فتوضأ منه و كلما غلب (عليه) كثره الماء فهو طاهر» (٤).

و الخدشه: فى السند لوقوع احمد بن محمد بن يحيى فى طريق الشيخ الى كتاب الصفار الذى هو طريق صاحب الوسائل.

قد عرفت: وجه الاعتماد عليه فى موثق سماعه و صحيحه عبد الله بن سنان قال: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) و انا حاضر- عن غدير اتوه و فيه جيفه- فقال: «ان كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ» (٥).

و التعليل للطهاره فى خبر ابن سنان و ابن عبد ربه أو بمنزلته فى خبر زراره

ص: ٩١

١- ١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٤.

٢- ٢) التهذيب ج ١ ص ٤٠٩.

٣- ٣) الاستبصار ج ١ ص ٣٣.

٤- ٤) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١١.

٥- ٥) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ١١.



و اللون (١) بشرط أن يكون بملاقاه النجاسه (٢)، فلا- يتنجس اذا كان و ابن الفضيل بغلبه الماء من حيث طبيعته، فهو كالعموم الشامل لاقسامه.

### التغير باللون

كما في مصحح شهاب المتقدم، و العلاء بن الفضيل و حريز عن أبي بصير، لكون أبرز مظاهر تغير الماء بالدم هو باللون، و لا وجه لملاحظه النسبه بينها و بين الحاصر للتغير بالطعم و الريح بالاستثناء و غيره (١)، بعد اقتصار بعضها على الطعم و بعضها على الريح و بعضها على اللون، و خروجه مخرج التعداد التدريجي لكون التغير البارز في كل مورد هو أحدها.

و أما: الاستدلال عليه بتلازم التغير به مع التغير بهما (٢).

تغير مجدى: لكون التنجس مستندا حينئذ إليهما، مع فرض اقتصار الأدله عليهما، مع أن الثمره هو فيما انفرد عنهما، إلا أن يوجه بأن التلازم المزبور قرينه حاله على ارادته مما دل على التغير بهما.

### التغير بالملاقاه

كما هو مورد اكثر الأدله، نعم قد يترأى الاطلاق حيث لم يقيد التغير في صحيح ابن بزيع و ذيل مصحح شهاب و روايه حريز الاولى و النبوى المرسل (٣).

و فيه: ان صحيح ابن بزيع كما يظهر من الكافى هي مكاتبه واحده مع الروايه المتقدمه عليها و التى قد فرض فيها ورود عين النجاسه فى البئر، سيما و أن البئر يبعد فيه التأثير بالمجاوره إلا من مجاوره الكنيف و هو أيضا نحو ملاقاه بالترشح،

ص: ٩٢

١- ١) بحوث فى شرح العروه ج ١/٢٣٥.

٢- ٢) التنقيح ج ٢/٧٩.

٣- ٣) التنقيح ج ٢/٨٠.

بالمجاوره كما اذا وقعت ميته قريبا من الماء فصار جائفا، و أما ذيل المصحح فمع أن الفرض فى الصدر هو بالملاقاه التغير باللون لا يفرض إلا بالممازجه.

و أما خبر حرير ففرض تغير الطعم قرينه على وقوع الجيفه فى الماء كما فى بقيه الروايات التى ذكر فيها الفرض بعينه، و إلا فلا بد من تطاير اجزاء منها الى الماء و هو نحو ملاقاه أيضا.

و أما دعوى: تقييد التقدر فى الارتكاز العرفى بالملاقاه (١).

فمحل تأمل: إذ هم يستقذرون مطلق التغير بأوصاف القذاره و لو بسبب المجاوره، و لذا تراهم يستقذرون ملاقاه اليابس، إلا أن النص الشرعى ورد بكل يابس زكى، و لذا بنو على الانفعال و التنجس فى التغير باوصاف النجس بملاقاه المتنجس مع أنه لم يلاق النجس، و أى فرق بينهما كما ذكره فى الجواهر، بعد كون الحامل فى الاول الهواء أو الفضاء و فى الثانى المتنجس سيما و أن التغير باوصاف المتنجس غير منجس عندهم.

و حينئذ فقد يقال برفع اليد عن خصوصيه الموارد لا سيما و انها فى فرض السائل فى الروايات لا بنحو القيد فى الجواب كما فى اطلاق صحيح ابن بزيع.

لكن كون ذلك من خصوصيه التمثيل لا تقييد الموضوع ليس بنحو الظهور التام.

و بعباره اخرى: ان احتفاف الاطلاق بما يصلح للقرينه الحاليه أو اللفظيه فى السؤال المقابل للجواب مانع عن التمسك بالإطلاق، و هذا غير القدر المتيقن فى

ص: ٩٣

و أن يكون التغير بأوصاف النجاسه دون أوصاف المتنجس (١) فلو مقام التخاطب الذى بنى عليه صاحب الكفايه فى المنع عن الاطلاق كما لا يخفى.

نعم لو فرض تماميه الاطلاق كمصحح شهاب فلا يبعد الشمول للمجاوره بعد كونها سببا عرفا للتقذر فلا يقيد الاطلاق بالأدله التى أخذ فيه الملاقيه كمورد، هذا مع ما سيأتى فى (مسأله: ١٥) من اطلاق بعض الروايات الوارده فى الجيفه فى الماء لما كان التغير مستند الى مجموع الجزء الملاقى و المجاور فيما كانت الجيفه بعضها فى الماء و بعضها خارجا، و هو معاضد لاستفاده شمول الاطلاق - لو تم - لصوره المجاوره بانفرادها.

بل قد يدل على تنجيس المجاوره المغيره ما ورد فى روايات البثر المجاوره للكنيف، من أن المجاوره لا تنجسها الا أن تغير ماءها، و هو شامل لصوره عدم الرشح بنحو الرطوبه المسريه، كما فى حسنه محمد بن القاسم «يتوضأ منها و يغتسل مما لم يتغير الماء»، لا سيما التتن و الرائحه كما هو مشاهد محسوس فيما ينزّ من الجدران المجاوره للبالوعه.

و مثل ذلك مفاد صحيح الفضلاء الشارط لمقدار البعد بينهما و فيه «ان كان أقل من ذلك نجسها» كما قد يحصل بالتغير فى الطعم و ان لم يكن رشح منها، فهذه الروايات ان لم تكن فى خصوص ذلك فاطلاقها شامل.

### التغير بأوصاف النجس

ففى عدّه من الروايات فرض فيها التغير بوصف النجس كالنتن للجيفه و الطعم او اللون للبول و الدم، بل الملاقى فيها هو النجس دون المتنجس فضلا عن كون الوصف للثانى.

وقع دبس نجس فصار أحمر أو أصفر لا ينجس إلا إذا صيّر مضافاً (١)، و أما تصور الاطلاق في صحيح ابن بزيع و شهاب بن عبد ربه فقد عرفت الحال فيها في اشتراط الملاقاه، و كذلك الحال في دعوى تقييد التقذر بعين القذر في الارتكاز المتعارف، اذ انهم يرون أن خصوص هذا المائع المتنجس ملوّن و لو بالغير، و الفرض أن أوصافه غالبه على الماء فيوجب نحو سرايه لأثار النجس و ان لم تكن بارزه و لكنها غير منفكه عن المتنجس.

لكنك عرفت أنه ليس بحد الظهور المعتدّ به كي تلقى الخصوصيه في موارد الروايات، مضافا الى بعض القرائن كطيب الطعم المجعول غايه لزوال الانفعال و هو في قبال عين القذر و النجس كما ذكره الشيخ المحقق الانصارى.

و قد يقال: على ذلك يلزم عدم انفعال الماء القليل بالمتنجس لعدم شمول شىء «اذا بلغ الماء قدر كرفلم ينجسه شىء» للمتنجس و هو كما ترى فكذا في المقام لا بد من تعميم الشىء الى النجس و المتنجس (١).

و فيه: أن التعميم بلحاظهما ثابت، إنما الكلام في صنف التغير الحادث بهما و لا ريب انه من الاطلاق الاحوالى لا الافرادى، مع أنه فرق بين التأثير بالتغيّر و بالملاقاه، حيث أن التغيّر باوصاف المتنجس نحو من ملاقاه به، و الفرض انه لا- ينفعل بالملاقات به فتأمل، و سيأتى عدم انحصار دليل انفعال القليل بالمتنجس بمفهوم روايات الكر.

بناء على انفعال المضاف الكثير بمجرد الملاقاه، و لم يستهلك المضاف الواقع فيه حين تبدله الى الاضافه.

ص: ٩٥

نعم لا يعتبر (١) أن يكون بوقوع عين النجس فيه، بل لو وقع فيه تمسكا بالإطلاق في صحيح ابن بزيع و ذيل مصحح شهاب و خبر حريز الاول.

و قد يشكل: بأن الاطلاق متعرض لجهه انفعال الماء لا طريق التأثير من جهه المقتضى، كما التزموا بذلك فى أدله طهوريه الماء حيث انهم ذكروا أنها متعرضه لما يتطهر به لا لكيفيه التطهير و القابل لها (١).

و فيه: أن الفرق بين المقامين هو أن أدله المقام متعرضه للحكم الفعلى و هو التنجس، بخلاف أدله الطهوريه فانها لم تتعرض للطهاره الفعليه، و من ذلك لم يمكن مقايستها بالتمسك بأدله المعاملات الممضيه للمسببات لإمضاء الاسباب بعين هذا الفرق.

نعم قد عرفت أن موارد هذه الروايات الثلاثه هو فى ملاقاه عين النجاسه، و الغاء الخصوصيه من هذه الجهه المبحوث عنها فى المقام باعتبار المتنجس-مع دلالة الدليل-على اقتضاء النجاسه فى الجملة فى موارد أخرى سيمًا و أن تأثيره فى الفرض بأوصاف النجس الحامل لها غير بعيد.

مؤيدا بروايات مشعره بوجود الارتكاز المزبور فى المتنجس الملاقى للماء (٢)، مضافا الى دلالة المفهوم من التعليل فى صحيح هشام بن سالم انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن السطح يبال عليه فتصبيه السماء، فيكيف، فيصيب الثوب؟ فقال: «لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر منه» (٣).

ص: ٩٤

١-١) اقتراحى.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١٢، ١٥، ١٧، ١٦.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٦ حديث ١.

متنجس حامل لاوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضا، بتقريب أن «ييال عليه» للشأنيه و الوصف المستمر لا الوجود الفعلى للبول، لكن حيث يكثر البول عليه فالماء الذى يمرّ عليه ينتن و يتغير اذا كان بكميه قليله، و هو مفهوم التعليل و انه ينجس مع أن التغير بتوسط المتنجس لا- عين النجس، و لو أبيت عدم وجود البول فعلا- فلا- أقل من ترك الاستفصال الشامل للتغير باوصاف النجس بتوسط السطح المتنجس.

و مثله صحيح على بن جعفر مضيئا الى ذلك فرض الاغتسال من الجنابه فقال (عليه السلام): «اذا جرى فلا بأس به» (١)، و كذا خبر أبى بصير (٢) حيث فرض اصابه المطر للكنيف الخارج.

و قد استدلل: بأن أوصاف عين النجاسه اذا اتصف بها الماء بتوسط المتنجس فلا بد من انتقال أجزاء النجاسه و إلا لاستلزم انتقال العرض عن محله و هو محال (٣).

و فيه: عدم البناء فى باب الطهاره على الوجود بالدرك البرهانى العقلى، بل الحسى العرفى، و لذا تطهر الثياب و ان بقى لون الدم بعد غسلها كما هو منصوص.

كما انه قد استدلل فى المستمسك بالمتغير الممزوج بالماء الكثير الموجب لتغيره باوصاف النجاسه، بأنه إما يطهر المتغير بدون زوال التغير و هو خلاف الأدله، و إما يتبعض الماء الواحد مجموعا فى الحكم و هو خلاف الاجماع، أو ينجس الطاهر و هو المطلوب.

ص: ٩٧

١-١) المصدر حديث ٢.

٢-٢) المصدر حديث ٨.

٣-٣) كما عن البعض.

و أشكل عليه في التنقيح بأن المتغير إما يستهلك في الكثير أو العكس أو يبقى كل منهما، ففي الأولى يحكم بالطهارة لاطلاق أدله طهاره الكثير من دون لزوم طهاره المتغير بدون زوال التغير، إذ موضوعه انتفى بالاستهلاك و ان بقيت أوصاف التغير، و في الثانيه يحكم بنجاسه الجميع لا لانفعال الكثير بل هو منتف بالاستهلاك كما هو المفروض بل لأن المتغير لا زال باقيا.

و أما في الثالثه فيتعارض ما دل على طهاره الكثير مثل اطلاق اعتصام الكر مع ما دل على بقاء النجاسه ببقاء التغير، فيتساقطان فتصل النوبه الى أصاله الطهاره بعد تساقط أصاله البقاء في كل طرف.

لكن هذا الوجه بعث الى الالتفات الى وجه آخر في صحيحه ابن بزيع و هو عند قوله (عليه السلام) «فينزح حتى يذهب الريح و يطيب الطعم» حيث ان مقتضاه بقاء النجاسه حتى زوال التغير و هو يقتضى نجاسه ما يتجدد نبعه مع تغيره، حيث أن التطهير بالنزح هو باعتبار تجدد النبع الى أن يقل الماء المتغير السابق و يكثر النابع فيزول التغير، و نجاسه النابع قبل زوال التغير من الثانيه من الصور الثلاث المتقدمه.

أقول: لا وقع للتقسيم بعد ما عرفت في تطهير المضاف بالاستهلاك من أن الاستهلاك ليس بمجرد موجبه لانقطاع حكمه سيما و أن المفروض بقاء آثار الشئ و لو المكتسبه من عين النجس.

فالتعارض بين الدليلين ثابت في الصور الثلاث، لكنه لا يتساقط الدليلان حينئذ إذ كل من المستدل و المستشكل يبني - كما تقدم في بحث المضاف - على

وجود عموم دال على أن نجاسه الملاقى تقتضى نجاسه كل ما لاقاه كثيرا كان الملاقى أم قليلا ماء كان أو مضافا.

سيما و ان الاوصاف فيما نحن فيه أوصاف لعين النجاسه و انه نحو سرايه لها، فإما أن يكون هذا العموم مرجحا أو مرجعا، و النتيجة هي الحكم بالتنجيس على المجموع.

و من ذلك قد يقرر دليل نجاسه الاعيان المخصوصه و جهها مستقلا، بتقريب دلالة على نجاسه ملاقيه و لو بالواسطه المتغير باوصافه من باب سرايه قذارته له.

و أما الوجه الآخر فى صحيحه ابن بزيع فالتفاته ظريفه، إلا- أن جعل صوره التطهير فيها من الصوره الثانيه يفسد الاستدلال بالصحيحه، حيث ان التنجيس من باب استهلاك الكثير فى المتغير المتنجس الموجب لانتفاء الموضوع، بينما محل الكلام فى المقام هو بقاء الموضوع و تغيره بأوصاف النجاسه بتوسط متنجس حامل للاوصاف.

فالصحيح أن الصحيحه موردها، و صوره التطهير فيها كل الصور الثلاث، و لكن بالتعاقب و التدريج، حيث أنه فى بدء النزح تقع الصوره الثانيه لكثرة المتغير فى قبال النابع القليل، ثم فى اواسط النزح تقع الصوره الثالثه لتقارب قدر كل منهما و ان حصل امتزاج و فى اواخر النزح تقع الصوره الأولى، فمضافا الى تناقص قدر التغير بالنزح، تتناقص شدة أوصاف المتغير.

و يندفع بذلك ما يقال من أن النابع ينقطع اتصاله بالماده بحيلولة الماء المتغير



و أن يكون التغيير حسياً، فالتقديرى (١) لا يضر، فلو كان لون الماء أحمر أو أصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كذلك لم ينجس، النجس بسبب الامتزاج فيكون قليلاً و هو غير محل البحث (١)، حيث ان مع فرض الامتزاج لم يفرض اتصال خصوص المتغير و لا- يفرض بقاء النابع فى حاله انزال، و حينئذ تكون الصحيحه داله على نجاسه الصور الثلاثه الى أن يزول التغير، و دليلاً على المطلوب فى المقام.

## الاعتبار بالتغير الحسى

و ذهب العلامة و عدّه من المتأخرين الى اعتباره، بل حكى فى الجواهر اتفاقهم اذا كان عدم احساس التغير لمانع عن ادراك التغير كحمره الماء أو صفوته من صبغ ثم وقع فيه دم.

و صور المسأله انه تاره العدم المزبور لقصور فى مقتضى النجاسه كقله عين النجاسه أو كونها مسلوبه صفات طبيعتها، و اخرى لفقد شرائط التأثير كالحراة المعينه، و ثالثه لموانع اما عن حدوث التغير أو عن ادراكه حساً، و هى أيضاً إما لصفات ذاتيه كمروره المياه الزاجيه و صفه الكبريتيه أو عارضيه كمثال الصبغ.

و مع عدم حدوث التغير أياً ما كان منشأه فقد انتفى موضوع التنجس و الانفعال المأخوذ فى الأدله الظاهر فى الفعلية كبقية عناوين الموضوعات.

لكن قد يستظهر أن الموضوع فى الأدله هو غلبه النجس و قاهريته للماء، كما هو المحكى عن الجعفى و ابن بابويه، و كما هو مفهوم صحيح ابن سنان المتقدم و كذا ذيل مصحح شهاب و صحيح زراره و مصحح الفضيل و روايه حريز الأولى، و هى

ص: ١٠٠

و كذا اذا صبّ فيه بول كثير لا لون له بحيث لو كان له لون غيّره، و كذا لو كان جائفاً فوقع فيه ميتة كان تغيّره لو لم يكن جائفاً و هكذا، ففي هذه تتحقق و لو مع فقد شرائط تغيير اللون أو الريح أو الطعم أو وجود الموانع.

لكن الغلبه في عده من الروايات كالثلاث الاخيره ورد في غلبه الصفات غلبه اللون أو الريح، و مضافا الى أن التقييد بأحد الثلاث ظاهر في درجه من الغلبه للنجس على طبيعه الماء من جهه الكميّه أو الكيفيه.

و من هنا يخدم في الفرق بين الصفات المانعه الذاتيه و العارضيه فيما كانت الاخيره مانعه (1)، فمثل ملوحه الماء العارضه بالمزج أو تعكير صفائه بالطين لو كانا يمنعان عن حدوث التغيير بالدرجه الموجهه لأحد الثلاث، فهما كمروره المياه الزاجيه و صفره المياه الكبريتيه.

و من ذلك يظهر عدم صحه التقدير في ما كان النقص في المقتضى أو الشرط أو المانع عن حدوث التغيير، اذ التنجس انفعال و تأثير بدرجه خاصه كما اتضح، فمثل مسلوب الصفات من النجاسه لا اعتداد به، إلا اذا أوجب حصول خليط مزجي مع الماء الكثير كأن يكون بكميه وافرّه جداً، فضلاً عن ما إذا سلب الماء عن اطلاقه، فان المشار إليه من المجموع حينئذ ليس ماء مطلقاً، و هكذا الحال عند فقد الشرائط.

و أما المانع عن الادراك كمثال اتصاف الماء بنتن من ذاته أو بعارض ظاهر قبل وقوع النجاسه أو بلون موافق للنجاسه.

فقد يقال كما عليه غالب من تأخر أن التغيير موجود واقعا و ان لم يكن

ص: ١٠١

الصور ما لم يخرج عن صدق الاطلاق محكوم بالطهاره على الأقوى.

محسوسا، بل عن المصاييح أنه محسوس و لكن ضمن صفه الماء كالحمره، بل قد يوجب شدته و هو خارج عن الفرض، كما اذا ألقى مقدارا من الدم فى كر صاف أو جب تغيره، و ألقى نفس المقدار فى آخر مصبوغ بالحمره، لكن الشأن فى رجوع الموانع فى الامثله و الموارد الى المانعيه عن الادراك.

مضافا الى أن التغير المأخوذ موضوعا هو الذى بدرجه يصبح محسوسا مدركا، فالادراك يرجع مآلا الى درجه التأثير، لكن الانصاف أن التغير فى أكثر الادله و كذا غلبه الصفات مفروضان فى الروايات فى موارد التغير و المخالفه و من ثم ذكر فيها غلبه و قاهريه احدهما على الآخر.

و مع ذلك فيمكن فرض المخالفه حتى فى النجاسات الموافقه للماء فى الصفات، حيث أن الموافقه المدعاه مهما بلغت فانها فى المقدار اليسير من النجس الملاقى، و إلا اذا كثر فيوجب تغير الماء عاده.

و بعبارة أخرى: أن عين النجس فى طبيعه صفاته مغاير دائما للمياه، سيما و أن الصفات المفروضه للماء الموافقه للنجاسه اليسيره ليس بنحو يسلب الاطلاق عن الماء فهى اذن بدرجه خفيفه، فبكثره وقوع عين النجاسه كما أو كيفا يبدأ التغير فى الماء و التخالف فى الصفات و لو فى احدها غير الموافقه.

و يؤيد ذلك ترك الاستفصال فى الروايات مع أن فى كثير من فروضها الغدران و الماء النقيع الراكد الذى يهبّ و يدبّ فيه الحيوانات و يتغوط فيه الصغار، فبملاحظه مثل تلك الموارد مع اطلاق قوله (عليه السلام) فى صحيحه ابى خالد القمط «و ان لم يتغير ريحه أو طعمه فاشرب و توضأ»، و كذا اطلاق مفهوم غيرها مما اشترط التغير، يتضح الخدشه فى التقدير فى المانع الادراكى أيضا.

(مسأله: ١٠): لو تغير الماء بما عدا الاوصاف المذكوره من أوصاف النجاسه مثل الحراره و البروده و الرقه و الغلظه و الخفه و الثقل لم ينجس (١) ما لم يصر مضافا.

### التغير بغير الاوصاف الثلاثة

لم يحك خلاف في المقام، و ان كان ما تقدم حكايته عن الجعفي و ابن بابويه يوهم الخلاف من جعلهما عنوان الموضوع مطلق الغلبه، و ما يمكن التدليل به على التعدى هو الاطلاقات المتقدمه في اشتراط الملاقاه للنجاسه و التغير بأوصاف النجس.

و ما تقدم من الخدشه فيها ترد في المقام أيضا، حيث أن مواردها التغير بأحد الثلاث و رفع الخصوصيه ليس مستظها عرفا، مع أن التعميم هو جعل لمطلق الغلبه موضوعا، و الحال أن الغلبه مقيده بالصفات المزبوره في الروايات تنصيحا أو بقريته المقابله كما في مصحح شهاب، مضافا الى الحصر في صحيح ابن بزيع و صحيحه أبي خالد القمط (١).

و ملاحظه: النسبه بين المستثنى أو الشرطيه الاولى فيهما مع ما دل على التغير مطلقا-على فرض وجوده- و انها من وجه فيتساقطان (٢).

ليست بسديده: في كليه موارد الادله المفصّله الجاعله المدار وجهه التفصيل على عنوان أو جهه معينه، حيث أنها صريحه في جهه و أصل التفصيل و ظاهره في

ص: ١٠٣

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٤، و ما وقع في الكلمات من التعبير عنها بالروايه لعله غفله، و هذا سواء قلنا أن الكنيه لابي خالد القمط منصرفه عند الاطلاق الى يزيد الثقه أو تتردد مع كنكر، فان الثاني كذلك ثقه.

٢- (٢) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(مسأله: ۱۱) لا- يعتبر في تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه (۱) فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس، كما لو اصفر الماء مثلا- بوقوع الدم تنجس، وكذا لو حدث فيه بوقوع البول أو العذره رائحه اخرى غير رائحتهما، فالمناط تغير أحد الاوصاف المذكوره بسبب دائره النسبه لطرفي التفصيل.

و اللازم حينئذ ملاحظه الدلاله بين كل من جهتي التفصيل في أنفسهما لا النسبه بين طرفيهما، نظير ما ذكرناه في صلاه المسافر (۱) بين ما دل على صحه الاتمام موضع التقصير نسيانا و عدم الصحه عند عدمه، و ما دل على صحه الاتمام المزبور جهلا و عدمها عند عدمه، حيث ان جهه التفصيل صريحه الدلاله بينما اطلاق طرف كل منهما ظاهر الدلاله فيقدم الصريح، من دون ايقاع تعارض و ملاحظه النسبه بين الاطراف.

و فيما نحن فيه كذلك فان ملاحظه جهتي التفصيل النسبه بينهما العموم و الخصوص المطلق، و كل منهما في مقام بيان شىء واحد و هو الانفعال فيحمل المطلق على المقيد.

### التغير بالنجس بغير أوصافه

اذ قد يحدث من امتزاج بعض العناصر بالماء- كما هو مقرر في علم الكيمياء الحديثه- وصف جديد، و هو على كل حال نحو تأثير من النجاسه في أوصاف الماء، و يعدّ من آثارها، مع أن الامتزاج غالبا لا يبقى وصف النجس على ما هو عليه كما في الدم ينقلب صفره، و نص عليه في مصحح شهاب.

و كذا التّن و رائحه الجيفه فانها ليست رائحه أصليه للميته حين موتانها بل

ص: ۱۰۴

بسبب النجاسه و ان كان من غير سنخ وصف النجس.

(مسأله: ١٢) لا فرق بين زوال (١) الوصف الأصلي للماء أو العارضى، فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوقع فيه البول حتى صار أبيض فينجس، وكذا اذا زال طعمه العرضى أو ريحه العرضى.

عرضيه كما تحصل للذبيحه المذكاه، بل إن الميته المفروضه فى العديد من الروايات يختلف اجزاؤها و ابعاضها فى تغيير الماء، كما لو فرض تقطعها أو انفساخها فان امتزاج بعض السوائل الخارجه من جهازها الهضمى كالأحمضه و القلويات تكوّن لونا ثالثا و رابعا و كذا فى الطعم و الريح، بل ان بعض الاحماض أو القلويات كما تقدم ذكره يحدث وصفا جديدا عند امتزاجه بالماء.

و مع كل ذلك فلم يوجد استفعال فى الروايات عن ذلك، و كما فى التغيير ببعض أصناف المسكر الذى وقع السؤال عنه فى بعض روايات ماء المطر، فمن ذلك يظهر عدم وجود خصوصيه مقيده فى موارد الروايات مع رفع اليد عنها عرفا لو فرضت فى مقابل الالفاظ المطلقه الوارده.

### العبره بزوال الوصف مطلقا

ان كان المقصود عدم الفرق بين زوالهما مع حلول وصف جديد من أوصاف النجاسه بالمعنى الاعم المتقدم فى المسأله السابقه، فتام باعتبار أن التغيير بأوصاف النجاسه لا يفرق فيه بين انعدام الاوصاف المائيه الاصليه أو العرضيه.

و ان كان عدم الفرق مع عدم حلول وصف عرضى جديد بسبب النجاسه، بل مع عوده الصفات الأصلية للماء و زوال العرضيه، كصفاء اللون و عذوبه أو اعتدال الطعم بعد ما كان مرّاً، و ذهاب الريح الزفره للماء كما فى تصفيه المياه فى العصر الحاضر.

بل قد حكى وقوع الفرض المزبور فى بعض البلدان الغربيه، و ان تصفيتهم

(مسأله: ۱۳) لو تغير طرف من الحوض مثلا- تنجس، فإن كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع (۱)، و ان كان بقدر الكر بقى على الطهاره، و اذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع، و لو لم يحصل الامتزاج على الأقوى (۲).

للمياه على هذا المنوال، فليس ذلك مشمولاً للأدله، حيث أن التغير المأخوذ فيها و كذا الغلبه هو ما كان مطاوعه للنجاسه فى القذاره و الخبائثه، لا- مثل الفرض الذى هو فى الطرف المعاكس من زياده الطيبه و الطعم و غلبه طبيعه الماء على العوارض الطارئه.

### تغير بعض الماء

لانفعال القليل بالملاقاه كما يأتى.

و نسب اشتراطه الى المحقق فى المعبر و العلامه فى التذكره و الشهيد فى الذكري، و عدمه الى مشهور المتأخرين.

### دليل اشتراط الامتزاج

و عمدته ما استدلل للاول انه بدون الامتزاج يبقى كل منهما متميزا باقيا على حكمه، اما لاطلاق دليله أو للاصل بعد فرض انحفاظ موضوعه، و أما الامتزاج فهو موجب لاستهلاك المنتجس فى المعتصم، و دخوله تحت دليل طهارته.

و مقتضى استدلالهم للطهاره بالامتزاج عدم طهاره الاكرار المتغيره بإلقاء الكر الطاهر عليها، و عدم طهاره الجارى القليل بالامتزاج مع النابع القليل حتى يخرج مقدار الكر كما ذكره فى كشف اللثام.

ثم ان الشرط المزبور يتصور تاره بأخذه فى نحو ازاله التغير الذى هو موضوع

النجاسة فتكون الطهارة المتعقبه مشروطا وجودها بنحو خاص من اعدام موضوع ضدها كما فى الغسلات بعدد ما.

و أخرى بأخذه بنحو مطلق-أى و لو زال التغير بسبب آخر-فالامتزاج لا بد منه كى تتحقق الطهارة، ثم ان البحث جار فى المنفعل بالملاقاه أيضا، كما أنه لا ريب أن الامتزاج اوغل و أدخل لدى العرف فى التطهير.

### دليل عدم اشتراط الامتزاج

و أما ما استدل على الثانى فهو:

ما ورد فى ماء الحمام من اعتصامه و طهارته لـان له ماده، أى لاتصاله بها، مثل حسنه بكر بن حبيب (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له ماده» (٢).

و معتبره ابن يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت اخبرنى عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و الصبى و اليهودى و النصرانى و المجوسى؟ فقال: «ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٣).

و موق حنان قال: سمعت رجلا يقول لابى عبد الله (عليه السلام): انى أدخل الحمام فى السحر و فيه الجنب و غير ذلك، فأقوم فاغتسل فينتضح علىّ بعد ما افرغ من

ص: ١٠٧

---

١-١) هو بكر بن حبيب عدّه الشيخ من اصحاب الباقر و لم يطعن عليه بشىء و روى عنه منصور بن حازم و صفوان و ابن ابى عمير.

٢-٢) الوسائل: ابواب الماء المضاف باب ٧ حديث ٤.

٣-٣) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ٧ حديث ٧.



مائهم، قال: «أليس هو جار، قلت بلى، قال: لا بأس» (١).

و السؤال عن ماء الحمام-باعتبار مساوره الاصناف المذكوره له-وقع في اسئله عديده على انحاء و صور و موارد مختلفه، فتاره عن غسلتهم، و أخرى عن انتضاح الماء من جسدهم على البدن، و ثالثه من الارض الى الاناء، و رابعه من الماء الى الاناء كما في روايه الفضيل، و هو محمل للموثقه بعد فهم الراوى الجواب المقتضى لذلك، و مثله موثق داود بن سرحان «هو بمنزله الماء الجارى».

و تقريب الاستدلال بها ان تركيز السؤال من الرواه حول ماء الحمام نظرا لقلته و تغييره في بعض أوقاته عند كثره الواردين لإزاله القذارات مع ملاقاته في الغالب للأيدي المتقذره بالاستعمال، و على هذا يكون الحكم بطهارته لاتصاله بالماده شاملا للدفع و الرفع و أن المدار على ذلك دون قيد آخر من الامتزاج أو غيره، هذا و يأتي في صحيحه ابن بزيع بعض التأملات في ذلك.

و كذا ما ورد في البئر من اعتصامه و طهارته بالماده، كما في صحيحه ابن بزيع عن الرضا(عليه السلام) قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه:

فينزح(منه)حتى يذهب الريح، و يطيب طعمه لأن له ماده» (٢)، و قد تقدم الكلام في بحث التغير عن السند مع انه سيأتي عده روايات فيها الصحيح و الموثق بنفس اللسان، كما أن الاستدلال بها بناء على اعتمادها في البئر.

و التقريب فيها لا سيما بملاحظه ما مر في ماء الحمام من تعليل الحكم

ص: ١٠٨

١-١) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٩ حديث ٨.

٢-٢) .

بالماده، مضافا الى كون الاصل فى بياناتهم عليهم السلام هو التشريع، هو أن التعليل بالماده هو للحكم فى الصدر و الذيل فى الدفع و الرفع للنجاسه، إن لم نقل باشتمال الصدر على كليهما- كما هو قريب- فيكون استثناء التغير جهه تقييده فى الحكم بالنجاسه، أى ان ماء البئر ذو سعه حكميه فى طهارته و انها ثابتة قبل التغير و بعده إلا فى صورته الوجود الفعلى للتغير.

و الروايه صريحه فى كون الطهاره بزوال التغير، إما لكون طيب الطعم كناية عن الطهاره أو من جعله نهايه و غايه للنزح الذى هو كيفيه للتطهير، فالتعليل إما للرفع خاصه أو لهما معا كما هو الاقرب بجامع السعه الحكيمه.

لكن فى المقام تأمل و هو أن التعليل بالماده و ان كان بأمر ارتكازى لا تعبدى محض لكن الماده كما تصلح أن تكون كناية عن مطلق المعتصم و ان كان كرا واحدا كذلك هى صالحه للكنايه عن الاعتصام مع الوفور و الكثره و المدد- الذى هو أصل اشتقاق العنوان المزبور- الموجب لازاله التغير و تقويه البعض المنفعل و تطهيره كما فى قوله (عليه السلام) السابق «كماء النهر يطهر بعضه بعضا».

و كذا فى قوله (عليه السلام) المتقدم فى ماء الحمام «أ ليس هو جار»، و كذا مرسله الكاهلى «كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر»، التى قد يستدل بها لمطلق اتصال الماده، حيث ان رؤيته فى الغالب مع الامتزاج، و لا ريب أن الجريان فى ماء الحمام هو حرکه الماء الوافر من المخزن الى الحياض للصغار.

هذا مضافا الى أن الطهاره الحاصله هى بعد زوال التغير بالجريان بسبب النزح الذى يوجب نوع ماء جديد، و التعليل ناظر الى ذلك، فكل من المعلل و العله

منطوق على معنى الامتزاج بتجدد الماء الجديد، بل ان التعبير فى العله باللام الظاهره فى الاختصاص هنا يفيد معنى التزود من ماده لا- مجرد الاتصال بها، و الجريان و الامتزاج المزبور كما يناسب الطهاره بعد ارتفاع التغير كذلك يناسب الطهاره قبله أى عدم الانفعال بالملاقاه.

و أما شمول اطلاق الصحيحه فى ماء البئر الى الآبار الرشحيه و ذات العرق الضيقه، كما تشمل الجاريه ذات العروق الوسيهه (١) فهو لا- ينافى الامتزاج بالماء المتجدد، حيث أن الآبار المزبوره أيضا زوال التغير فيها ليس بمجرد النزح بل يتجدد النبع و لو بطيئا فيمتزج و يزيل التغير.

و كذا ما يقال من أن الماء فى آن زوال التغير متنجس كله لكونه متغيرا، و بمجرد زواله يحكم عليه بالطهاره بمفاد الصحيحه، مع انه لم يحصل امتزاج بعد زواله و انما امتزج الماء النابع المتجدد به قبل زوال التغير (٢).

حيث أن زوال التغير انما هو بغلبه و قاهره النابع على المتغير بعد ضعف تغيره بالنزح تدريجيا ففى ذلك الآن آخر دفعه من الماء النابع المتجدد تمتزج بالمتغير فتزيل تغيره فهو نحو من استهلاك المتغير فى النابع.

و مما تقدم ظهر عدم رفع اليد عن خصوصيه الامتزاج عرفا بعد دخله عندهم فى التطهير و بعد استفادته ذلك من عنوان ماده و الجارى و النزح.

و كل ما تقدم ليس هو المذهب الذى تقدم حكايته فى صدر الكلام عن

ص: ١١٠

---

١-١) كتاب الطهاره، آراء السيد العلامة الفانى قدس سره الشريف ج ١/١٠١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٢٢٩.

الفاضلين و الشهيد، حيث أنه مبتنى فى التطهير على الاستهلاك و وحده حكم الماء الواحد بالامتزاج فليس بتعبد خاص، بينما المستفاد من الروايات هو كفايه الامتزاج فى الجملة بالماء من المادة المعتصمه، و يظهر الفرق جليا بينهما فى تطهير الحجم الكبير من الماء المتغير بالامتزاج بالماء المعتصم.

و كذا فى نبع اليسير من الجارى الذى يمتزج مع المتغير، و فى عدم اشتراط الدفعه فى تطهير القليل المتنجس بالكر حيث يكفى امتزاج مقدار متصل بالكر به، و فى عدم اشتراط العلو المساواه فيه أيضا، و هو أيضا يغير القول بمطلق الاتصال. ثم ان بين الرفع و الدفع فرقا، لتقوى السافل بالعالى بمجرد الاتصال بخلاف التطهير فيحتاج الى الامتزاج.

### أدله اخرى فى المقام

و أيضا يدل على التطهير بنفس التقريب المتقدم فى صحيح ابن بزيع، صحيح ابى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يقع فى الآبار؟ فقال: «أما الفأره و أشباهها فينزع منها سبع دلاء الا أن يتغير الماء فينزع حتى يطيب» (١).

وجه الدلاله: هو جعل زوال التغير غايه للتطهير، و ليس إلا- لاعتصام المادة الموجب لاعتصام الخارج منها تدريجا قليلا متكاثرا بسبب النزع، و لمطهريتها للمتنجس الزائل عنه التغير، اذ الفرض انه لم يستهلك كله، و اشمال صدره على النزع بمجرد الملاقاه لا يضر لحمله على الندب كما يأتى فى ماء البئر.

و كذا صحيح زيد الشحام عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الفأره و السنور و الدجاجه

ص: ١١١

(مسأله: ١٤) اذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده فإن علم استناده الى ذلك النجس تنجس (١) وإلا فلا.

(مسأله: ١٥) اذا وقت الميته خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخلى و الخارجى تنجس (٢)، بخلاف ما اذا كان تمامها خارج الماء.

و الكلب و الطير قال: «فاذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء، فيكفيك خمس دلاء، و ان تغير الماء فخذ منه حتى تذهب الريح» (١)، و التقريب ما تقدم.

و مثلها موثق سماعه (٢)، و حسنه زراره (٣).

و يساعده الاطلاق فى مفهوم مصحح شهاب «كلما غلب عليه كثره الماء فهو طاهر» وغيره كصحيح ابن بزيغ، مضافا الى عدم الخصوصيه لقصر المده بعد صدق التقدر و الانفعال عرفا عليه، هذا فى صورته العلم، و أما الشكك فيأتى.

### تغير الماء بوقوع جزء من الميته

كما يقتضيه ترك الاستفصال فى روايات الجيفه المتقدمه و الغالب فيها اشتراك التأثير، هذا مضافا الى ما تقدم فى التغير بالمجاوره من قرب شمول الاطلاق- لو تم- لها فكيف بالاشتراك.

كما تقدم دلالة روايات مجاوره الكنيف للبر و انه بالتغير يحصل الانفعال- بالخصوص أو الاطلاق- على تأثير الريح و التنن الحاصل بالمجاوره فى النجاسه.

أما بناء المقام: على كون التغير و صفا فى عرض عنوان الملاقاه بخلاف ما

ص: ١١٢

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٧ حديث ٧.

٢- ٢) الوسائل: باب ١٧ حديث ٤.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٥ حديث ٣.

(مسأله: ١٦) اذا شك في التغير و عدمه أو في كونه للمجاوره أو بالملاقاه، أو كونه بالنجاسه أو بطاهر لم يحكم (١) بالنجاسه.

اذا كان وصفا طوليا أى الملاقى المغير، حيث أن فى الثانى يجب أن يكون التغير من جهه الملاقاه، و فى الأول يصدق عنوان المغير على الذات و ان كان بلحاظ مجموع جزئيه كما أن عنوان الملاقى صادق أيضا (١).

ففيه: أن الصحيح عكس الطويله أى المغير الملاقى كى يكون التغير من جهه الملاقاه، أى يقيد التغير بالملاقاه اذ لو كان عنوان المغير مأخوذ فى الملاقى أى الملاقى المغير لكان فى حكم أخذهما عرضا.

و مع ذلك فليست الطويله وحدها كافيه لاستفاده حصر التغير بالملاقاه، بل من اطلاق الاسناد الى الوصف الدال على الاستقلال بخلاف مطلق الوصف الشامل لمورد الانضمام، و كل ذلك محتاج الى مثونه قرائن داله عليها، مضافا الى أصل تقدير عنوان الملاقى.

### الشك فى التغير و عدمه

لجريان الاستصحاب الموضوعى العدمى فيها- بعد كون الموضوع و هو الماء حالته السابقه انتفاء المشكوك- لو بنى على التقييد فى موضوع النجاسه، و إلا- فيكفى انتفاء المشكوك فى نفسه فيحرز انتفاء أحد اجزاء الموضوع المركب، نعم الفرض الثانى فى المتن مبنى على عدم الانفعال بالمجاوره.

و أشكال فى المقام: على أصاله عدم التغير بالنجس فى الفرض الثالث بأن موضوع النجاسه تركيبى من التغير بالشىء و كونه نجسا و الملاقاه لا تقييدى من

ص: ١١٣

التغير بملاقاه النجس كى تجرى أصله عدم المقيد و عدم الحصفه، و على ذلك التغير بشىء محرز و كون الشىء نجسا محرز أيضا و هما جزءا الموضوع، فلا يجرى الاستصحاب العدمى فى أحدهما فتصل النوبه الى الاصول الحكيمه من استصحاب أو أصله الطهاره، نعم عند الشك فى مغيريه الملقى أو المجاور نستصحب عدم مغيريه الشىء (١).

و فيه: أن التقييده و الربط بين عنوانى الملاقاه و التغير- و ان لم يكن معتبرا كما مر- و لكن فى الموضوعات التركيبيه قد يكون التقييد من جهه أخرى كما فى ما نحن فيه، فان كلا من العنوانين نسبتته مع ذات الشىء النجس تقييده و ان لم يكن بينهما تقييد بل تركيب و فى عرض واحد أخذنا فى ذات الشىء.

و على نسقهما عنوان النجس و لذا يثبت باستصحابه- فيما شك فى بقاء العنوان المزبور- تنجس ملاقيه، لكن الكل مع ذات الشىء بنحو التقييد و لا- بد من احراز الثلاثه فى الشىء الواحد الشخصى، و لا- يكفى احراز كل منها فى شىء ما مردد بين ذوات متعدده، اذ قد لا يجتمع كل منها مع الآخر فى ذات، و هذا ليس بمعنى احراز عنوان الاجتماع، بل احراز التقييد بين كل منها و ذات الشخص الواحد.

و لذا تشبث بعد الاشكال المزبور بالاصول الحكيمه، و على ذلك يمكن اجراء أصله العدم فى التغير بالذات الشخصيه التى احرز نجاستها لا الذات بما هى مقيده بالنجاسه، و كم فرق بينهما، نظير استصحاب العدم فى مغيريه الشىء

ص: ١١٤

(مسأله: ۱۷) اذا وقع فى الماء دم و شىء طاهر فاحمر بالمجموع لم يحكم (۱) بنجاسته.

الذى احرز ملاقاته، الذى اذعن بجريانه.

### المتغير بالطاهر و النجس

فيما لم تستقل عين النجاسه بالتأثير فى درجه و لو نازله من التغير، حيث أن ظاهر الاسناد و اطلاقه هو الاستقلاليه، نعم هذا اذا لم يكن الشىء الآخر موجبا لزياده تأثير النجس نفسه بل كان بالانضمام يؤثر.

و قد تقدم فى التقديرى من التغير ما يشير الى ذلك من لزوم بلوغ النجس درجه من التأثير و الاستقلاليه بقرينه موارد الروايات فلاحظ.

و أما اذا أثر و لكن ضمن مجموع التغير المحسوس بحيث لو انفرد لاستقل بدرجه دون التغير المشهود فعلا، فهو لا ينافى استقلاليتيه فى التأثير بالمقدار المحقق لموضوع النجاسه.

و من الغريب: قياس المسأله مع (مسأله: ۱۵) من تأثير مجموع الملاقى و المجاور بتقريب أن التغير فيها أيضا لم يستقل به الملاقى (۱).

حيث: أن فى ذلك الفرض يستند التغير على أيه حال الى النجس، نعم الاسناد ليس إليه بما هو ملاقى فقط، حيث أن اشتراط استقلال الملاقاه فى التأثير يستفاد من اطلاق الاسناد الى عنوان الملاقى الذى هو مقدّر فى ظاهر الادله و هو محتاج الى مثونه متعدده، و اين هذا من المقام المسند فيه التغير الى مجموع النجس و الطاهر، و أخذ الاسناد الى النجس و ارد فى ألفاظ الظهور فى الروايات.

ص: ۱۱۵

۱- ۱) بعض المحشين لمتن العروه الوثقى «قدست اسرارهم»، و التنقيح ج ۸۲/۱.



(مسأله: ۱۸) الماء المتغير اذا ازال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر (۱)، نعم الجارى و النابع اذا زال تغيره بنفسه طهر،

## زوال تغير الماء بذاته

كما هو المحكى عن الاكثر الا يحيى بن سعيد فى الجامع و العلامه فى النهايه مترددا.

و هذا بخلاف مسأله تتميم الماء القليل المتنجس كرا بالطاهر أو النجس، فقد نسب الى الشهره القول بالطهاره فى التتميم بالطاهر، مع اشتراك المسأله فى بعض الادله، فقد استدل فى المقام بالمرسل عنه صلى الله عليه و آله «اذا كان الماء قدر كر لم يحمل خبثا» و هو عامى و ان حكى ابن ادريس نقله من المؤلف و المخالف، و كذا استناد المرتضى فى الرسيات و الشيخ فى بعض كتبه، الا أن المحقق فى المعبر رد تلك الدعوى بعدم العثور عليه فى كتب الحديث.

و كذلك خدش فى الدلاله بعدم ظهوره فى رفع النجاسه، و انصرافه الى الدفع، بل عدم امكان تكفل الانشاء الواحد لكل من الرفع و الدفع، حيث أن الاول يستلزم تقدير انفعال الماء فى الرتبته السابقه مع أن الانفعال هو مدلول مفهوم الثانى فيلزم توقف بعض المنطوق على مفهوم البعض الآخر للمنطوق و كذلك مفهوم البعض الاول للمنطوق فى التوقف (۱).

اقول: يمكن التعويض عن الروايه المزبوره بمتن الروايه المستفيضه «اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء» (۲)، نعم ورد بطرق معتبره اخرى بلفظ «لا ينجسه شىء»، حيث أن وجه الاستفاده من «لم يحمل خبثا» إن كان نفى مطلق الخبث المحمول و ان كان سابقا فيمكن اجراء الاطلاق فى لفظه «شىء» فى المتن

ص: ۱۱۶

۱- ۱) المستمسك ج ۱/ ۱۴۵.

۲- ۲) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ۹.

لاتصاله بالماده، وكذا البعض من الحوض اذا كان الباقي بقدر الكر المعروف.

و دعوى: ظهور «ينجسه» في الحدوث و الطروء، لا المضى (١).

يدفعها:

أولاً: مضافاً الى ظهور الروايه في مانعيه الكريه مطلقاً عن الانفعال في الملاقاه مطلقاً- أى سواء كانت الملاقاه سابقه زماناً على الكريه أو مقارنه أو متأخره- وليس هذا من سبق الحكم على الموضوع، اذا الحكم هو الطهاره و الاعتصام و هو متأخر رتبه و وجوداً عن الكريه، فهو غير السبب الممنوع الذى هو الملاقاه فلا- يضر تقدمه الزمانى كما فى الكشف فى البيع الفضولى على الانقلاب من وجه، و بذلك تعم مانعيه الكريه عن النجاسه رفعاً و دفعاً.

ثانياً: أن «ينجسه» مدخول «لم» فيكون المفاد بحكم الفعل الماضى المنفى، و ان كان وجه الاستفاده هو من كون اداه النفى «لم» يحمل «التي» هى لنفى الماضى لا سيما و ظهور الحمل بدخول الاداه المزبوره عليه فى القاء الخبائه و عدم حملها بقاء، فكذلك فى المتن المعروف لوجود «لم» فيه أيضاً و الحمل كناية عن التنجس، فيتساوقان فى المتين.

### جواب اشكال الطويله

أما اشكال الطويله فى الانشاء فقد اجيب عنها بأن دليل اعتصام الكر ليس فى صدد جعل انفعال القليل بل هو ناظر لأدله انفعاله، كالاستثناء منها و أن الطويله هى فى فعليه المجعول لا فى عالم الجعل، و لا مانع من الطويله فيها اذ هو شائع فى

ص: ١١٧

الأدلة أن يكون فرد في طول آخر من العنوان الواحد الكلى (١).

و لكن الاجابه غير تامه اذ من عمدته أدله انفعال القليل هو مفهوم شرطيه الكر كما بنى عليها، و أما الطويله بين الرفع و الدفع فليست هي بالذات موجبه للاشكال المزبور بل بين الرفع و انفعال القليل المدلول عليه بالمفهوم بتوسط بعض المنطوق الآخر، فتتوقف دلالة المنطوق في الجملة على المفهوم مع أن الثاني يتوقف على الأول أيضا بمقتضى المفهوميه.

و الصحيح: أن الطويله المزبوره لا وقع لها في المنطوق، حيث أن مدلوله بالذات ليس عنوان الرفع و الدفع بل عنوان الاعتصام و الطهاره، و لانزم ذلك في موارد النجاسه السابقه هو الرفع و في موارد اللاحقه هو الدفع، فكل من العنوانين هو مدلول التزامى للمنطوق و في رتبه المفهوم، و هذه ضابطه كليه في الدلاله، من أنها تدل على الحكم بالذات منطوقا و على عدم الحكم المضاد له سواء بقاء أو حدوثا بالمدلول الالتزامى.

ثم انه قد يؤيد هذه الاستفاده من شرطيه الكريه بالمتن المستفيض ما ورد في مصحح شهاب المتقدم «و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكر مما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبه قلت: ما التغير؟ قال: الصفره، فتوضأ منه، و كل ما غلب عليه كثره الماء فهو طاهر» (٢)، حيث اطلق فيه غلبه كثره الماء لموارد الدفع و الرفع.

و مصحح زراره قال و قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كان الماء أكثر من راويه لم ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يتفسخ، إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح

١-١) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١/٥٠٤.

٢-٢) الوسائل: ابواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١١.

بتقريب أن اطلاق عدم التغير فيهما-و كذا في غيرهما من روايات اعتصام الماء أو نصوص الكر إذا لم يتغير أو إذا غلبت كثره الماء-دال على الرفع أيضا بالتقريب المتقدم في شرطيه الكر.

هذا و لكن دعوى ظهور الشرطيه المزبوره في الملاقاه غير المتقدمه زمنا بل المصادفه لوجود الكريه غير بعيده، و نكته التعبير ب«لم»النافيه للماضى هو باعتبار مورد السؤال، حيث فرض فيه وقوع ملاقاه الماء للنجاسات في السابق، فجاء الجواب بصوره النفي للماضى بعد فرض أن الماء المسئول عنه قدر كره، و لذا جعل الماء في الروايه مدخولا ل«كان».

و هكذا الحال في أدله اعتصام مطلق الماء أو الكر ما لم يتغير و ما غلب الماء على النجس، فإنها ظاهره في عدم التغير الطارئ لا عدم التغير السابق، مع الاعتضاد بمناسبات الارتكاز المغروسه من بقاء النفره و التقذر من الماء في فرض مسأله المقام الموجهه على أقل التقادير لانصراف تلك الاطلاقات الى التغير الطارئ.

هذا كله في العموم الافرادى و في الملاقاه السابقه على الكريه كما في القليل المتنجس المتمم كرا.

و أما:التمسك بعموم اعتصام الكر أزمانا لما بعد زوال التغير حيث أن

ص: ١١٩

فقد يشكّل: بأن العموم المزبور لا اعتصام و عدم الانفعال بالملاقاه لا فى قبال التغير فلا يصح التمسك به فى المقام، هذا مضافا الى أن التمسك به بلحاظ العموم الازمانى مع منع الاجمال فى أدله التغير المخصصه.

و استدل أيضا بذيل صحيح ابن بزيع «حتى يذهب الريح و يطيب الطعم» باستظهار التعليل من «حتى» فتدل على مداريه ذهاب التغير فى الطهاره، و لكنك عرفت فى اشتراط الامتراج فى التطهير (مسأله: ١٣) أن المدار على التعليل بالماده الممدّه للماء الزائل عنه التغير، لا أن التعليل بأن الماء الزائل عنه التغير هو ماده و معتصم بطبعه و بأن الموضوع للنجاسه هو المتغير و قد انعدم.

و أجيب: بأن ألسنه أدله الانفعال بعضها وارد بصيغه الشرط للحكم لا الوصف للموضوع كروايه حريز المتقدمه «فاذا تغير الماء و تغير الطعم»، و مصحح أبى بصير «ان تغير الماء فلا- تتوضأ منه» فحينئذ يكون من حالات الموضوع لا مقوماته و ظاهر فى أخذه بنحو الحدوث.

مؤيدا ذلك بشمول أدله التغير لكل من الكثير القليل و هو ظاهر فى الثانى كشرط حدوث فتأمل، فانه قد يقال بالفرق بينهما لانفعال الثانى بمجرد الملاقاه، كما يؤيده أخذ الامتراج بالماده فيما سبق شرطا فى التطهير.

ثم انه لو وصلت النوبه الى الشك فقد يتمسك بمطلقات طهاره الماء و طهوريته، و لكنه عموم فوقانى مخصص بعمومات الانفعال، كموتق عمار «عن

ص: ١٢٠

فصل الماء الجارى و هو (١) النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها ماء شرب منه باز أو صقر، أو عقاب، فقال: «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا- أن ترى فى منقاره دما، فإن رأيت فى منقاره دما فلا توضأ منه ولا تشرب» (١)، و فى الذيل عن الدجاجة كذلك.

و أما عمومات طهاره الماء إلا- أن يتغير، فالفرض سرايه اجمال المخصص المتصل لها، و أما الاصول فالتغير بلحاظ موضوع الاستصحاب لا- ريب فى كونه من الحالات،- و لو بنى على عدم جريانه فى الشبهه الحكيمه- فتصل النوبه لقاعده الطهاره و قد عرفت ضعف الخدشه فى شمولها لموارد العلم بالحاله السابقه فى مطهره المضاف من الخبث.

## فصل: فى الماء الجارى

### اشاره

أو المتدافع فى انحدار أو استواء، و قد عمم الشهيد الثانى العنوان لمطلق النابع غير البئر سال و جرى أو لا، كما فى العيون الواقف ماؤها، لامتلاء الاطراف المنخفضه حولها من دون قناه مشقوقه فى اطرافها، و لعله لكون كل من النبع و الجرى شأنيا و فى فرض اخذ الماء منها يصبح فعليا، و هو قريب للبئر من جهه.

مؤيدا بما ورد فى ماء الحمام من أنه بمنزله الجارى، حيث أن الجرى فيه يتحقق بالاخذ من الحياض الصغار فيجرى بديله من المادة و المخزن.

ص: ١٢١

كالقنوات لا ينجس (١) بملاقاه النجس و كذا وقع التعميم فى مياه القنوات الناشئه من ذوبان الثلوج، و صدق العنوان واضح و ان لم يصدق النع، حيث أن ظاهر من أخذه فى التعريف هو الاشاره للماده التى ينشأ منها التدافع و السيلان و الفوران، و إلا فما ينبع من الارض هو بصوره الراكد تحت الارض فى الاعماق الجوفيه و الذى يوجب حركته عوامل منها القاعده الارتوازيه.

و من ذلك يقرب التعميم للماء الجارى فى الانابيب المستعمله فى شبكات المياه الحديثه، سيما اذا قلنا بالتعميم لما يخرج بالشرح، و يكون تدافعه ببطء بل يتصور البطء فى النابع المتعدى أيضا.

مؤيدا بصدق العنوان على العيون النابعه الجاريه فى بعض الفصول دون اخرى، فكذلك فيما يجرى فى الانابيب حال فتح الماء منها و جريانه.

و أهميه صدق العنوان لأخذه فى موضوع سقوط تعدد الغسل فى المتنجس بالبول اذا غسل فيه، أو من جهه الاعتصام، و لكن الثانى كما تقدم هو المطلق ذى الماده، و الاول هو لمطلق الكثير أيضا كما سيأتى فى المطهرات، بل لو منعنا سقوط التعدد فى الراكد فلا يمنع السقوط فى موارد التعميم المزبوره كما سيتضح عند البحث عنه.

## اعتصام الجارى القليل

### اشاره

اجماعا فى الكثير و الاكثر فى القليل عدا علامه فى عده من كتبه، و تبعه المقداد فى تنقيحه فاشترط الكريه، و ان كان ينافيه ما التزمه فى كيفيه تطهيره بمجرد زوال التغير و تدافع الماء عليه من الماده من دون تقييد بالكريه فإن ذلك يخالف حكم القليل.

و استدلل على اعتصامه بطوائف من الروايات:

**الاولى: ما ورد فى روايات الحمام:**

كصحيحه داود بن سرحان قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى ماء الحمام؟ قال: «هو بمنزله الجارى» (١).

بعد وضوح أن السؤال حول طهارته بملاقاه القذارات الحاصله من استعماله لصغر الاحواض، و الذى كثر تكرره فى الروايات الاخرى، و أن التنزيل فيه للقليل المتصل بالماده، و أن ذلك يعصمه من الانفعال كما هو الحال فى الجارى.

مضافا الى ان المنزل عليه هو جنس الجارى مطلقا، بل ان التنزيل بالجارى القليل اوقع فى التنزيل و التدليل فى الإجابة.

و احتمال: أن التنزيل هو لا بلحاظ الاعتصام بل بلحاظ وحده الماء و ان اختلفت السطوح (٢).

غير مضر: حيث أن الوحده أيضا لبيان الاعتصام.

و دعوى: انصراف الجارى الى الكثير لكون المعهود فى البلاد العربية (٣).

فيه: منع ذلك بالعيان المشاهد.

كما أن احتمال: أن التقوى فى ماء الحمام هو بالماده العاليه مكانا، بخلاف

ص: ١٢٣

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ١.

٢- (٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٣٣٧.

٣- (٣) التنقيح ج ٢/١٢١.



الجارى فان التقوى غالبا بالماده التى تحت الارض موجب لاختصاص التنزيل من جهه وحده الماء و عدم اضرار اختلاف السطوح لا من جهه الطهاره (١).

مدفوع: بما مرّ من أن الوحده أيضا لتحقيق الاعتصام بالماده و التقوى بها، و أما التقوى فمناطه المدد و التسلط و هو حاصل فى النابع أكثر منه فى ماده الحمام.

و معتبره ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: أخبرنى عن ماء الحمام، يغتسل منه الجنب، و الصبى، و اليهودى و النصرانى، و المجوسى، فقال:

«ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٢).

و الشائع فى استعمال النهر على مطلق الشق فى الارض لجريان الماء الصغير منه أو الكبير، و جهه التشبيه ان ماء الحمام حيث يتجدد عليه من الماده فيزيل التغير الحادث فهو بمثابة ماء النهر حيث بتجدد المتدافق يزول التغير الحاصل فى بعضه.

و الاطلاق فى العنوان شامل للقليل، بل مرّ أن القليل منه أدخل فى جهه التنزيل للتدليل فى الاجابه، و فى الروايه دلالة على الاعتصام و الطهاره دفعا و رفعا.

و مثلها ما تومى إليه موثقه حنان عند ما سئل عن ماء الحمام حيث فيه الجنب قال (عليه السلام): أليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس (٣).

ص: ١٢٤

١- ١) بحوث فى شرح العروه ج ١/٣٣٧.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ٧.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٩ حديث ٨.

و كذا روايه بكر بن حبيب عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له ماده» (١)، و يأتى وجه التقريب فيها فى ذيل صحيحه ابن بزيع الآتيه.

### الثانيه: ما ورد فى روايات المطر بما هو:

(٢)

كموثقه حنان السابقيه فى الايماء من أخذ عنوان الجريان فى اعتصامه بعد كون ما فى السماء مادته.

### الثالثه: ما ورد فى خصوص الجارى متعاضدا:

(٣)

كحسنه الجعفریات عنهم (عليهم السلام) قال «الماء الجارى لا ينجسه شىء» و رواه الراوندى فى نوادره و القاضى النعمان فى دعائمه، و قريب منه ما فى فقه الرضا الذى هو متون روايات، و بالاسناد المتقدم فى الجعفریات (عليه السلام) عنه قال «الماء الجارى يمر بالجيف و العذره و الدم يتوضأ منه و يشرب منه، ليس ينجسه شىء» و كذا فى النوادر و الدعائم الا انه اطلق الماء فى الأول.

### الرابعه: ما ورد فى عده روايات من نفى البأس عن البول فى الجارى ،

(٤)

سيما موثق سماعه الذى وقع صوره السؤال فيه عن الماء الجارى نفسه يبال فيه، و هذه الروايات و ان كانت فى صدد نفى الكراهه بمعنى الخفه عن فعل البول فى الجارى بخلاف الراكد و ان كان كرا.

إلا أن لها بالدلاله الالتزاميه مفادا بدرجه الاشعار و الايماء و هو عدم انفعال

ص: ١٢٥

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٦ حديث ٩، ٢.

٣-٣) مستدرک الوسائل أبواب الماء المطلق باب ٥، و البحار ج ٨٠/ ص ٢٠.

٤-٤) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٦.

الجارى، وأقوائيه اعتصامه على الراكد و ان كان كثيرا، و منشأ الملازمه ظهور الكراهه فى نشوها من جهه افساد الماء و بقاء عين النجاسه.

نظير ما ورد فى ماء البئر من النهى عن الوقوع فيها للجنب اذا لم يجد دلوا لكى لا يفسد على القوم ماءهم (١).

و نظير هذا الاشعار فى صحيح محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: «اغسله فى المرن مرتين، فان غسلته فى ماء جار فمره واحده» (٢)، حيث يظهر منه قوه طهوريته و لذا سقط التعدد.

### الخامسه: ما ورد فى ماء البئر، من صحيح ابن بزيع المتقدم عن الرضا (عليه السلام)

«قال ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لأن له ماده» (٣).

حيث أن التعليل كما تقدم فى (مسأله: ١٣) هو للرفع و الدفع معا، و الحكم بطهارته ما عدا حصول التغير و أن السعه حكميه لا السعه الخارجيه اذ قد يكون قليلا.

و لحاظ: السعه الخارجيه بلحاظ الرطوبات المتصله من ماده فمع الغاء خصوصيه الحفره للبئر يعم الموارد الأخرى، فهى للتنبيه على كثرته بالاتصال بالماده (٤).

ص: ١٢٤

- ١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٢٢.
- ٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢ حديث ١.
- ٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٦.
- ٤-٤) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١ ٣٤٠.

غير ظاهر:الدلاله بمفرده لو لا التعليل بالماده،و مع ضم التعليل إليه لا يكون ظاهرا في السعه الخارجيه،لأن التعليل لا بد أن يشمل الرفع في السذيل فيكون تعبديا بجهه ارتكازيه لا ارشاديا لموضوع تكويني،بل لازم جعل مدار الطهاره في الدفع و الرفع معا هو الكثره مطلقا هو الحكم بطهاره الكر بمجرد زوال تغيره فافهم.

ثم انه من مجموع ما مرّ في أدله الاعتصام يظهر أن عنوان الجارى له موضوعيه في الآثار و لو بلحاظ خصوص الرفع للنجاسه بسبب التغير و انه مساوق للمادى أى ما له ماده كما ورد تعليل اعتصام ماء الحمام تاره بان له ماده و اخرى بتنزيله على الجارى،و كذا من اشتراط الجريان في اعتصام ماء المطر،حيث أن كلا منها له ماء متجدد متدافع و لو بالقوه يمتزج بالسابق و هو الموجب لافتراقه عن الراكد في الحكم المزبور.

و من ذلك يعلم اشتراك المادى مع الجارى في سقوط التعدد في صحيح ابن مسلم المشار إليه آنفا.

فمن الغريب:الاستناد في اعتصام الجارى القليل الى صحيح ابن بزيع السابق مع التفرقه بينهما في سقوط التعدد،و كذا الاستناد في اعتصام الجارى الكثير الى عموم الكر مع التفرقه المزبوره بينهما أيضا (١).

ثم انه قد تلحظ المعارضه بين عموم أدله انفعال القليل-سواء مفهوم شرطيه الكر في الاعتصام و غيره-و عموم التعليل في صحيح ابن بزيع-لو فرض انحصار

ص:١٢٧

ما لم يتغير (١)، سواء كان كرا أو أقل، و سواء كان بالفوران أو الرشح (٢) الدليل به في الجارى القليل بعد كون النسبه من وجه، و لكن التقديم للتعليل بالماده بعد قوه ظهوره في العليه للاعتصام المغاير لعنوان الكثره، و لذا ورد في كل من ماء الحمام و البئر.

و قد تقدم انه لو ورد تفصيلان في دليلين كل يجعل المدار على جهه و كانت النسبه بين اطرافهما من وجه، فانه لا توقع المعارضه بينهما، بل يؤخذ بكل من الجهتين بنحو الاستقلال لنصوصيتهما أو اقوائيه ظهورهما في المداريه و المحوريه للحكم المترتب من اطلاق الاطراف، نظير ما ذكرناه في (المسأله ١٠) فلاحظ.

### نجاسه الجارى المتغير

كما تقدم في بحث التغير لإطلاق ما ورد كموثقتى سماعه، مع المساواه لما ورد في ماء المطر الذى هو كالمخاص، و لذا لا تلحظ النسبه بين ما دل على اعتصامه و أدله التغير، مضافا الى ما قدمنا من ضابطه قوه الظهور في جهات التفصيل في الأدله.

### عدم اعتبار الدفع و الفوران

و الذى هو على درجات شده و ضعف، و لا ريب في تعارف الرشح المتوسط في الآبار، الوارد فيها التعليل بالاتصال بالماده، و ما حكاه في الحدائق عن والده (قدهما) من استشكاله في شمول التعليل لكيفيه التطهير للآبار الرشحيه و انصرافه عنها، شاهد على الشمول لا الانصراف بعد الاذعان بوجود مثل تلك الآبار بنحو متعارف في بعض البلدان، مضافا الى صدق الجارى عليه، نعم ما كان بدرجه من الضعف بنحو النزير في رطوبه الجدران فمحل للتأمل.

و مثله كل (١) نابع و ان كان واقفا

(مسأله:١) الجارى على الارض من غير ماده نابعه أو راشحه اذا لم يكن كرا ينجس (٢) بالملاقاه، نعم اذا كان جاريا من الاعلى الى الأسفل لا ينجس اعلاه بملاقاه الأسفل للنجاسه، و ان كان قليلا.

(مسأله:٢) اذا شك (٣) فى أن له ماده أم لا- و كان قليلا ينجس فى الاعتصام لعموم المدرك و هو التعليل بالماده، و أما بقيه آثار الجارى فقد تقدمت الاشاره إليها فى تعريف الجارى.

### الجارى من غير ماده

بعد كون العنوان المأخوذ فى الادله كصفه مشبهه ثابتة الموجب لظهوره فى ذى الماده، مضافا الى قرينه تنزيل ماء الحمام به من جهه اتصاله بالماده كما تقدم و ما ورد من تطهير بعضه بعضا كذلك فى الدلاله على ذلك، و أما التدافع فقد مرّ فى المضاف وجه عدم سرايه النجاسه فيه.

### الشك فى الماده

#### اشاره

و هو يفرض تاره مع العلم بالحاله السابقه من الواجديه و الاتصال بالماده، أو عدمهما، و ثالثه عدم العلم السابق، و رابعه العلم بتوارد الحالتين السابقتين و الشك فى المتأخر منهما.

أما الفرضين الأولين فظاهر بقاء الحاله السابقه، و أما الفرض الرابع فلا يمكن احراز البقاء، إما للتعارض بين الاصلين أو لعدم جريانهما كما هو الصحيح فى مجهولى التاريخ فتصل النوبه الى أصاله الطهاره.

### تحقيق فى استصحاب العدم الأزلى

و أما الفرض الثالث فحيث لا يقين بحاله سابقه-على الشك-للقليل بعد

وجوده، فيتوسل باليقين بعدم الوصف و القيد حيث كان الموضوع و هو القليل معدوما أيضا، و هو ما اصطلح عليه بالعدم الازلي، و تاره نجرى الاصل بلحاظ ليس التامه و اخرى بلحاظ ليس الناقصه.

أما جريان الاصل فى الاول فواضح، اذ ماديه القليل من الحوادث على فرض وقوعها فذات و حصه الوصف لم تكن فيستصحب عدمه.

و قد نفى المحقق العراقى «قدس سرّه» الخلاف بين الاعلام فى جريانه بهذا اللحاظ، إلا أن الشأن فى أن التخصيص يكسب العموم عنوانا عدميا بنحو ليس التامه أم لا، بل بنحو ليس الناقصه أو بنحو التوصيف موجب معدوله، و بعبارة اخرى بنحو العطف أو التوصيف أى المرأه مثلا فى كل امرأه تحيض الى الخمسين إلا القرشيه.

فحاصل التخصيص للعام هل هو (المرأه و عدم قرشيتها) و هو النحو الاول، أو (المرأه و عدم كونها قرشيه) و هو النحو الثانى، أو (المرأه غير القرشيه) و هو النحو الثالث، و انما تبين هذه العنوانين بالقضايا مع انها مفرده لبيان عقد الوضع و الموضوع، كما انه واضح أن اللىسيه و العدم فى التامه بالإضافة الى الوصف الخاص، لا الوصف المطلق.

و أما جريان الاصل فى الثانى فيقرب بأن السالبه المحصله صادقه و لو بانتفاء الموضوع كما هى صادقه عند انتفاء المحمول خاصه، إلا انه استشكل كل من المحقق النائينى (قدس سرّه) ثبوتا و الاصفهانى (قدس سرّه) اثباتا فى التقريب.

### اشكال المحقق النائينى «قدس سرّه»

أما الأول فيتغاير العدم السابق مع العدم اللاحق البقائى حيث أن نقيض كل

شئ بديله، فالعدم السابق نقيض الوجود السابق، و العدم اللاحق للوصف هو نقيض الوجود اللاحق، فما هو متيقن غير ما هو مشكوك، و ما هو مشكوك لا يقين سابق له.

### اشكال المحقق العراقي «قدس سرّه»

و قريب من هذا الاشكال ما ذكره المحقق العراقي من الاشكال، من كون العدم السابق يغير اللاحق في الرتبة فليس بمتحد به ذاتا، حيث أن اللاحق متأخر رتبة عن وجود الموضوع و السابق متقدم.

و فيه: ان ما ذكره و ان كان متينا فلسفيا و لكن ليس مدار باب الاستصحاب على المداهة العقلية، و إلا لا نسدّ بابه حتى في ابقاء الوجود السابق اذ هو نقيض العدم السابق و يغير الوجود اللاحق نقيض العدم اللاحق، و كذا لا اختلاف في الرتبة اذ رتبة العرض مطلقا متأخره عن الموضوع في طرف الوجود و العدم.

### اشكال المحقق الاصفهاني «قدس سرّه»

و أما الثاني فبأن ظاهر بعض موارد الادله هو السالبة بانتفاء المحمول، و ان كان السالبة المحصله أعم، كما في قوله (عليه السلام) «من اشترط شرطا مخالفا لكتاب الله عز و جل فلا يجوز»، حيث أن المفهوم تابع للمنطوق سعه و ضيقا و المنطوق هو مع فرض الموضوع، فالسالبة في المفهوم هي بانتفاء المحمول و لا حاله سابقه متيقنه للوصف عند وجود الموضوع (1).

و فيه: أن الصحيح في مقدار العنوان الذي ينتجه التخصيص و يكسبه للعام

ص: ١٣١

---

١- ١) حاشيته على المكاسب بحث الخيارات في الشرط المخالف للكتاب و السنه.



هو ليس التامه لا الناقصه.

و الوجه فى ذلك أن التخصيص ليس إلا اخراج عنوان الخاص كما ذكره الآخوند، لا أنه أخذ شىء معين فى العام، غايه ما فى الباب حيث أن ذلك يعنى عدم بقاء موضوع العام على عمومه و شموليته، و الا لاقتضى ترتب حكم العام على الخاص الخارج منه فيدل على أخذ عدم الخاص لبا فى موضوعه و المقدار المتيقن اخذه بحكم العقل هو ليس التامه-أى صرف عدمه- و هو عدم الحصه من الوصف.

و بعبارة أخرى: ان مقدار ما يرتفع به التهافت أو مقدار ما يدل خروج الخاص عليه هو ذلك لا أكثر.

هذا مع انه لو سلمنا ان ناتج التخصيص هو ليس الناقصه فلا- منشأ لظهورها فى السالبه بانتفاء المحمول بعد كون أخذ تلك القضييه بدلاله الاقتضاء لرفع التهافت أو التنافى الحاصل بمطلق عدم الخاص.

و لسك أن تقول: أن خروج الخاص دال على كون عنوانه كالمانع من ترتب الحكم على العنوان العام، و أن العنوان العام كالمقتضى، لا أنه كاشف عن أخذ شرط فى موضوع العام.

### **اشكال آخر للمحقق النائينى «قدس سرّه»**

و بذلك يندفع اشكال الميرزا النائينى (قدس سرّه) الأخر، و الذى رتب له مقدمات ثلاث و عمدتها كون مقتضى التخصيص هو أخذ عدم نعتا فى موضوع العام، حيث أن لحاظ الشارع للموضوع عند انشائه للحكم اما يلحظه مطلقا و لازمه

ص: ١٣٢

التهافت مع التخصيص، أو مقيدا و هو المطلوب، أو بنحو الاهمال و هو محال فى الثبوت، و اذا تم التقييد فى الانقسامات الاولى للموضوع فلا تصل النوبه الى المرتبه المتأخره الثانويه.

وجه الاندفاع: حيث أن التخصيص لا- يكشف عن شرط فى موضوع العام كما ذكرنا، بل ممانعه عنوان الخاص لترتب حكم العام، فليس العنوان الذى يكسبه التخصيص من نحو الاوصاف و الشرائط كى يبحث فى كونه من الاوصاف الاولى أو الثانويه، بل ان أخذ عدم الخاص و صفا تأويل و تحوير لمقتضى نتيجه التخصيص، اذ لا بد من أخذ عنوان معدول وجودى كعنوان (غير كذا) و نحوه، اذ لا معنى للعدم الرابط و الربط العدمى.

و لك أن تقول حيث يحصل اخراج الخاص بكل من السلب المحصل و العنوان المعدول حيث لا- يلزم اهمال الواقع بكل منهما، اقتصر على السلب المحصل و بنحو ليس التامه بعد كونه من قبيل المانع لا الشرط.

و لذا عبر فى الكفايه «أن الباقي تحت العام بعد تخصيصه... لما كان غير معنون بعنوان خاص بل بكل عنوان لم يكن بعنوان الخاص» و يحتمل ارادته أن التخصيص اخراج افرادى لا عنوانى من قبيل انعدام الافراد، أو ان ظهور العام الاستعمالى لا ينقلب بعد التخصيص بالمنفصل أو ما هو كالمنفصل كالاستثناء.

غايه الأمر يضيق ظهوره فى المدلول الجدى و الحجيه و هو ليس بأكثر من أخذ عدم الخاص بمقدار يرتفع به التصادم و بمقدار يحصل به تقديم حجيه الخاص على حجيه العام.

و لعل ذلك مآل توجيه المحقق الاصفهاني في حاشيته على المكاسب للعبارة المزبوره، و تفسيرها أنه حيث يحرز أنه ليس من مصاديق حجيه الخاص و هو من مصاديق الظهور الاستعمالي للعام فيكون حجه فيه بعد احراز عدم مصداقيته لحجيه الخاص، فكل ما ليس من مصاديق الخاص هو من مصاديق العام بما هو حجه.

### ترميم اشكال المحقق النائيني «قدس سره»

و أما ترميم: سيدنا الاستاذ (دام ظلّه) لاستدلال الميرزا، بأن الجزء الاول في التركيب حيث انه ليس بمطلق اذ ليس هو تمام الموضوع بل للجزء الثاني دخاله على فرض التركيب فيكون الجزء الاول عباره عن الحصه من طبعي الجزء الاول لا المطلق الا-عم من المقترن مع وجود الجزء الثاني و غير المقترن، و حيث يكون الجزء الاول هو الحصه فيلغو أخذ الجزء الثاني اذ بتقيد الجزء الاول يحصل الغرض من ضيق الموضوع.

ففيه: أن اللانزم على ذلك هو كون الموضوعات طرا نعتيه تقييده حتى ما كانت من جوهرين أو عرضين أو جوهر و عرض جوهر آخر بعين البيان المتقدم.

و الحل هو: أن البيان المزبور نظير ما ذكره المحقق الايرواني في رسالته في اللباس المشكوك مقدمه لاستدلاله من كون الموضوع و عقد الموضوع سواء لوحظ بنحو التركيب و الصورتين المتعددتين المتقارنتين أو بنحو الصوره الواحده الحصه، فكل من اللحاظين يشيران الى واقع مخصوص، إلا انه «قد» رتب على ذلك جريان الاصل لكونه محرزا للواقع نفسه الذي يحرزه الاصل فيما لو جرى

(مسأله: ٣) يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله (١) بالماده، فلو كانت الماده من فوق ترشح و تتقاطر فان كان دون الكر ينجس، نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسه لا ينجس.

في التقييد و النعتيه فيما لو كانت الحاله النعتيه السابقه متيقنه.

لكن كالا- التصويرين محل نظر حيث أن تلازم الموضوع مع أمور و أشياء لا يعنى أخذها دخيله في ترتب الحكم الشرعى، فلو كان ماله الدخل في الحكم و الملا-ك هو ذات الجزئين، فليس يعنى ذلك دخاله ذات الثانى بنحو الشرط و التقييد الحاصل للجزء الاول بالثانى و ان كان ملازما لذات الجزئين بل دخالته بنحو الجزء.

كما انه لو كان ماله الدخل هو الجزء الاول و تقيده بالثانى دون ذات الثانى، فليس ذلك يعنى أيضا دخاله ذات الجزء الثانى في الحكم و الملا-ك بنحو دخاله الجزء بل بنحو دخاله الشرط، و من هنا يتضح ان ارجاع الموضوع المركب الى المقييد كما قرّبه الاستاذ أو العكس كما قرّبه المحقق الايروانى ليس في محله.

### اعتبار الاتصال بالماده

اما على كون وجه اعتصامه التعليل في صحيح ابن بزيع المتقدم فواضح حيث ان (له) ماده ظاهر في الفعلية لا الشأنيه غير المنافيه مع الانقطاعات المتخلله، و أما على كون وجهه عنوان الخاص الوارد في الأدله فقد عرفت انه ليس مطلق الماء الذى يجرى، بل ما كان له مدد يسعفه على الجريان.

و أما طهاره موضع الترشح فالاتصاله بالماده، و لكنك عرفت أن مطلق الرشح يتأمل في ايجابه للاعتصام فضلا عن صدق الجارى عليه فيما كان ضعيفا جدا، فما ذكره الماتن في ملاقاته محل الرشح ليس على اطلاقه.

(مسأله: ٤) يعتبر في المادة الدوام (١)، فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض، و يترشح اذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى.

## اعتبار دوام النبع

كما اشترطه الشهيد في الدروس بلفظ دوام النبع بعد منعه لشرطيه الكريه فيه، وقد أجمل مراده من الدوام، حيث أن إرادته التأيد من النبع لا دخل لها بصدق الجارى و الماديه فيما تحققت فتره ما، أو إرادته عدم الانقطاع المتخلل فهو ليس بشرط وراء العنوان نفسه، و ان احتمله المحقق الثاني «قدّس سرّه» و ان كان ينبغي التنبيه عليه لوجود مثل ذلك في التابع و ذى المادة الرشى.

أو إرادته المادة الطبيعیه الأصلية في مقابل الجعليه كما هو ظاهر المتن فهو كالا احتمال السابق، أو إرادته النبع الفعلى كالانهار أو الاقتضائى كما في العيون الواقفه و التى تنبع بالاخذ منها مقابل العيون التى لا تنبع إلا بتكرار الحفر كما في، بعض الاراضى -و قد حكاها في الحدائق عن البعض -لا- مجال لها لعدم اندراج النابع الاقتضائى في الجارى عند الشهيد كما يلاحظ من كلماته في الذكرى من كيفيه طهر الجارى و من غير ذلك.

و الظاهر من الشرط المزبور حيث أن عنوان الجارى عنده (قدّس سرّه) مختص بأحكام في كيفيه التطهير و الاعتصام في قبال الراكد، و البئر و ان كان ماديا، هو تحقيق العنوان الخاص في قبال مطلق الجريان و في قبال اشتراط العلامه للكريه فيه أى كون اعتصامه من جهه الكريه.

و الغريب: من التفرقه بين المادة الطبيعیه و الجعليه، بدعوى انصراف المادة في صحيح ابن بزيع الى الأولى و عدم شمولها للثانيه فلا تكون عاصمه، مع الالتزام في مفاد الصحيح بأن عاصميه المادة لكونها معتصمه، كما هو مقتضى

(مسأله: ٥) لو انقطع الاتصال بالماده كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان (١) حكمه حكم الراكد، فان أزيل الطين لحقه حكم الجارى، و ان لم يخرج من الماده شيء فاللازم مجرد الاتصال.

(مسأله: ٦) الراكد المتصل بالجارى كالجارى (٢) فالحوض المتصل عرفيه التعليل فيتعدى الى مطلق الاتصال بالمعتصم من الكرو غيره (١).

فان التفرقه و الالتزام المزبورين متهافتان، و هذا مؤيد لما ذكرنا فى مفاد الصحيح سابقا، من كون الماده من المدد و الاستمداد لا أن المراد منها خصوص الاعتصام.

ثم انه اتضح من كل ذلك وجه عدم الحاق أمثله المتن بعنوان الجارى فى بعض الأدله السابقه المأخوذ فيها بعنوانه إلا فى مثال مياه الانابيب الجاربه فى الشبكات الحديثه كما قربنا صدقه عليه، نعم الأدله الاخرى كصحيح ابن بزيع يتم اللاحاق اذا كان المجتمع من الماء بنحو يتحقق المدد و الامداد لما يجرى و يترشح.

سواء ما كان الجارى بعنوانه مأخوذا فى الأدله، أو لكونه ماديا فانه لا يندرج فيهما فى الفرض، نعم بعد الازاله تتحقق الماديه، و أما العنوان الأول فلا بد من النبع و لو اقتضاء.

### الراكد المتصل بالجارى

من جهه الاتصال بالماده، و أما من صدق العنوان الخاص فيتم فى اطراف النهر لا فى الحوض المتصل بالنهر، و الغريب كما نبهنا عليه سابقا من عدم إحاق

ص: ١٣٧

بالنهر، بساقيه يلحقه حكمه، وكذا اطراف النهر، وان كان مأوها واقفا.

(مسأله: ٧) العيون التي تنبع في الشتاء مثلا و تنقطع في الصيف يلحقها (١) الحكم في زمان نبعها.

(مسأله: ٨) اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالماده لا ينجس بالملاقات و ان كان قليلا و الطرف الآخر (٢) الراكد المتصل بالجارى بالجارى في احكامه (١)، كسقوط التعدد في غسل الثوب المتنجس بالبول لعدم صدق عنوانه عليه، مع أن دليل اعتصامه هو الماديه في صحيح ابن بزيع، أ فلا يكون ذلك قرينه على تعميم موضوع دليل سقوط التعدد.

بل يصدق الموضوع كما تصدق الماديه أيضا خلافا لاستظهار الشهيد الثاني «قدس سرّه» من كلام الدروس في اشتراط دوام النبع.

### تغير بعض الجارى

أما الطرف الأول فلا اتصاله بالماده و صدق الجارى عليه، و أما الطرف الاخر اذا لم يتغير تمام قطر البعض المتوسط فكذلك.

و أما اذا تغير تمامه بحيث صار عازلا للطرف الاخر القليل عن الأول فلا يصدق اتصاله بالماده حكما، و ان اتصل تكويننا بتوسط المتغير، و ذلك لما في اطلاق صحيح ابن بزيع الحكم بالنجاسه على ماء البئر إذا لم يزل التغير لصوره وجود التغير في بعض الماء و بعضه الآخر غير المتغير معزول عن الماده، مضافا الى أن نكته الاتصال للتقوى، و الفرض أن الاتصال بتوسط المتغير و هو ينافى التقوى، فلا يكون معتصما بالماده.

ص: ١٣٨

حكمه حكمه الراكذ ان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير، وإلا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط، لاتصال ما عداه بالماده.

و أما عنوان الجارى فصادق على الطرف الآخر، وقد عرفت تماميه الدليل على عاصميته بعنوانه، و لذلك تأمل صاحب الجواهر فى نجاسته، لكن حيث أن صدق العنوان ليس لمجرد الجريان و لذا لا يصدق على الماء القليل اذا اريق فى ساقيه من خشب و جرى، بل مضافا الى ذلك هو مدد الماده الموجب للجريان.

ص: ١٣٩



## فصل:الماء الراكد

### قاعده:انفعال الماء القليل بالنجس

#### اشاره

اجماعا كما عبر الكثير أو المشهور كما عبر بعض، واستثنوا الحسن بن أبي عقيل من المتقدمين و الفيض الكاشاني و الشيخ الفتونى و السيد عبد الله الشوشترى من متأخرى المتأخرين، لكن استظهر فى المقاييس ذلك أيضا من الكلينى فى الكافى و الصدوق فى كتبه الفقيه و المقنع و الهداياه، حيث أورد كل منهما كلا من روايات النجاسه و بعض روايات الطهاره، بل بعض ما أورده فى الفقيه و فى الآخرين بصوره الفتوى.

و أما العامه فحكى فى الخلاف عن الحسن البصرى و ابراهيم النخعى و مالك القول بالطهاره، و حكى فى التذكره و مفتاح الكرامه ذلك عن داود و سعيد بن المسيب و ابى هريره و الاوزاعى و الثورى و ابن أبى ليلى و عكرمه و جابر بن زيد و حذيفه، و فى المغنى و البدايه ذلك عن بعضهم و أما الباقي منهم فذهبوا الى النجاسه.

و روايات كل جانب فيها الصريح و الظاهر و المتوسط بينهما، غير أن ما دل

على الأول أكثر استفاضه، و هي على طوائف:

## روايات انفعال الماء القليل

**الأولى: مفهوم روايات الكر اذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء .**

(١)

و فيه نصوصيه على انفعال و تنجس القليل، سواء بنى على عموم المفهوم أو على جزئيه لإثبات عنوان التنجيس بانتفاء الشرط و بعد كون مورد المنطوق و لو بالقرينه المنفصله هو الملاقاه، و الخدشه فى المفهوم يأتى دفعها فى الانفعال بالمتنجس.

**الثانيه: روايات أسرار الاعيان النجسه كالكلب و الخنزير و الكفار ،**

(٢)

و هي على حد الظهور فى الانفعال، إلا- ان ما ورد فى الكلب من النهى عن سؤره مؤكدا مشددا معللا- بانه رجس نجس اقوى ظهورا، و هذا سواء التى منها بلسان النهى عن تناول السؤر أو الأمر بغسل الاناء الذى تناول منه، حيث أن تنجس الاناء بتوسط الماء المتنجس و إلا لاقتصر فى الأمر بغسله على الموضوع الخاص من الاناء الملاقى للكلب أو الخنزير.

نعم قد يتأمل فى الدلاله من جهه اشتمال السؤر على اللعاب و هو عين النجاسه فتكون الدلاله على ما نحن فيه بالإطلاق.

**الثالثه: روايات النهى عن استعمال الأوانى المستعمله للخمر و نحوه**

من النجاسات قبل غسلها أو الأمره بالغسل قبل استعمالها (٣)، و التى تقدمت فى بحث

ص: ١٤١

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الاسرار باب ٣، ١.

٣- (٣) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٧٢، ٥٣، ٥٢، ٥١، و ابواب الاشربه المحرمه باب ٦.

انفعال المضاف، حيث أن النهى شامل لكل من استعمالها فى المطلق و المضاف، بل إن موثق عمار المتقدم ثمه نصّ فيه على كل منهما، ووجه تقريب دلالتها أن النهى عن الاستعمال قبل الغسل أو الأمر بالغسل قبل الاستعمال انما هو لانفعال ما يستعمل بها بملاقاتها.

و هذه الطائفة داله على انفعال القليل بالمتنجس كما تقدم فى المضاف، بل و لو بوسائط لمثل موثق عمار الآخر (1) عن الاناء القذر كيف يغسل، فبقدر و بمدى ما يدل الدليل على تنجس الاناء بوسائط تدل الموثقه على تنجيسه هو أيضا للقليل باستعماله و ملاقاته له.

نعم دلالة هذه الطائفة على حد الظهور القابل للحمل البعيد على الاستحباب.

#### **الرابعه: الروايات الصحاح و الموثقات الناهيه عن الوضوء من الماء القليل**

الذى اصابه قدر،

أو لاقى اليد القذره (2) بإصابه البول أو المنى لها، بل المصرح فى بعضها بإهراق الماء و التيمم أى على تحقق موضوعه و هو فقدان الماء الطاهر و إن لم يهرقه.

و هذه الطائفة اقوى ظهورا من السابقه لكون احتمال التأويل فيها ضعيف غايته، و ان لم تصل الى درجه النصوصيه القطعيه كحمل الأمر بالاراقه على الاستصحاب، و من باب ايجاد موضوع التيمم، أو بحملها على عدم طهوريته لرفع الحدث كالمستعمل فى رفع الخبث على القول بطهارته مطلقا و عدم

ص: ١٤٢

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥٣ حديث ١.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨.

طهوريته، أو في خصوص ماء الاستنجاء، و كما في عرق الجنب من الحرام على القول بطهارته و حمل النهي الوارد فيه على مانعيته عن الصلاة.

كما انها داله على انفعاله بالمتنجس، كملاقاه اليد التي اصابها قدر بول أو جنبه، كما في موثق سماعه (١) وغيره، حيث ان الغالب في الأول عدم بقاءه فيكون انفعاله باليد المتنجسه.

#### **الخامسه: الروايات الصحاح و غيرها الناهيه عن الشرب و الوضوء معا**

كموثقى عمار (٢) و صحيح على بن جعفر (٣) و موثقه سيد الاعرج (٤) و غيرها، و هذه الطائفه أكثر بعدا عن التأويل من سابقتها.

#### **السادسه: ما ورد من تغليل اعتصام ماء البئر أو الحمام لان له ماده،**

أو ما أخذ العنوان الخاص كالجاري و المطر أو الكثير في موضوع الانفعال، الدال على عدم ممانعه طبيعه الماء من حيث هي عن الانفعال بالملاقاه.

#### **السابعه: مقتضى أدله النجاسات في الاعيان المخصوصه هو تنجيسها**

لملاقيها برطوبه مسريه اجمالا،

و ان كان كثيرا منها ورد في تنجس الجوامد بها لدلالته بطريق الأولويه على انفعال المائعات القليله.

#### **الثامنه: ما ورد بألسنه متعدده متفرقه كتطهير الأرض لباطن القدم**

ص: ١٤٣

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب الأستار باب ٤ حديث ٢،٣.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١٦.

٤-٤) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٨.

المتنجس (١) بالماء المتصاب من الخنزير، وان ما يبل الميل من النيذ ينجس حبا من ماء (٢)، و غير ذلك.

## روايات عدم الانفعال

### اشاره

و أما ما دل على عدم انفعاله فعمدته روايات:

### الاولى: حسنه محمد بن ميسر

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق، و يريد أن يغتسل منه و ليس معه انا يغرف به و يدها قدرتان قال: «يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل، هذا، مما قال الله عز و جل ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٣)، و التوضؤ فيها ظاهر في المعنى اللغوى من التنظيف.

نعم الراوى عن محمد بن ميسر هو ابن مسكان الجليل الذى روى عن أبى بصير فى الصحيح عنه عليه السلام قال: ان كانت يده قدره فأهرقه و ان كان لم يصبها قدر فليغتسل منه هذا مما قال الله تعالى: «ما جعل عليكم فى الدين من حرج» (٤).

فجعل الحرج من جهه رفع المانعيه عن الماء القليل الملقى لبدن الجنب كالمستعمل و بقاء طهوريته، فان لم تكن الروايتان واحده فالاجابه واحده على أيه حال عن سؤال متحد عن ملاقه الماء لبدن الجنب و للبدن القدره، و التعليل واحد

ص: ١٤٤

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات ٣٢ حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٨ حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٥، ١١.

٤- (٤) المصدر السابق حديث ١١.

فلا يبعد السقط في ذكر الشق الثاني في روايه ابن ميسره، وان التعليل له لا للشق الاول المذكور، لا سيما و أن فيها الأمر بتنظيف اليد قبل الاعتراف للاغتسال و هو ظاهر في انفعال الماء.

### الثانيه: روايه أبي مريم الانصارى

قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في حائط له فحضرت الصلاة فتزح دلوا للوضوء من ركبي له فخرج عليه قطعه عذره يابسه فأكفأ رأسه و توضأ بالباقي (١).

و العذره تطلق على البعره و نحوها كما في صحيحه لابن بزيع (٢) في روايات البثر، اذ القليل الملاقي للخبث و لو سلم طهارته فلا تسلم طهوريته كالمستعمل في رفع الخبث.

### الثالثه: صحيحه محمد بن مسلم

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول قال: «اغسله في المركز مرتين» (٣)، حيث أن القليل لو كان ينفعل لكان موجبا لانفعال المركز و لكان المصبوب منه في الغسله الثانيه متفعلا بالمركز فلا يطهر به الثوب.

لكن يدفع بأن التسليم بانفعال المركز و انفعال القليل لا يقضى بعدم مطهره المصبوب ثانيا للثوب و للمركز معا.

### الرابعه: صحيح زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام)

قال: سألته عن الحبل يكون من

ص: ١٤٥

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١٢.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٢١.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢ حديث ١.

شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس» (١).

و الظاهر انها هي حسنه الحسين بن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) و أبي يسأله عن اللبن من الميتة و البيضة من الميتة و انفحة الميتة، فقال: كل هذا ذكي قال: فقلت له: فشعر الخنزير يعمل حبلا و يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها، قال: لا بأس به.

و زاد فيه على بن عقبه و على بن الحسن بن رباط قال: الشعر و الصوف كله ذكي، و في روايه صفوان عن الحسين بن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: و الشعر و الصوف و الوبر و الريش و كل نابت لا يكون ميتا» (٢).

اقول: فظاهر من مساق الروايه انها في صدد طهاره الشعر و انها من مصاديق كليه طهاره ما لا تحله الحياه (الشعر و الصوف كله ذكي) لا أن المفروض فيها نجاسته و السؤال واقع عن انفعال ماء الدلو أو عدمه، بل العكس اذ هو يستعلم حكم شعر الخنزير من انفعال الماء و عدمه و الانفعال مفروغ عنه لو كان الشعر نجسا.

فتكون داله على ما ذهب إليه السيد المرتضى من طهاره اجزاء ما لا تحله الحياه من الاعيان النجسه و الكلام فيه الى محله.

#### الخامسه: صحيح على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام)،

انه سأل عن اليهودى و النصرانى يدخل يده فى الماء أ يتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا إلا ان يضطر إليه» (٣)،

ص: ١٤٦

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٢.

٢-٢) فروع الكافى ج ٦ ص ٢٥٨، و الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٣.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات باب ١٤ حديث ٩.

و هو ليس بنص في القليل و ان كان ظاهراً فيه، مع كونه من مداليل بحث حكم الكتابي.

### السادسه: مصحح زراره عن أبي جعفر (عليه السلام)

قال: قلت له راويه من ماء سقطت فيها فأره أو جرد أو صعوه ميتة، قال: «إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صبيها، و إن كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طريه، و كذلك الجره و حب الماء و القربه و أشباه ذلك من أوعيه الماء، قال: و قال أبو جعفر (عليه السلام): إذا كان الماء أكثر من راويه لم ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» (١).

و تقريب الدلاله فيها أن التفسخ كناية عن التغير فالقليل لا ينفعل إلا به، و أما اعتصام الكثير و ان تفسخ فيه فلعدم تغيره به لكثرتة إلا- أن يقوى التفسخ فيغيره، لكن ذلك يتهافت مع الشرطيه في ذيل الخبر اذ المفهوم منها هو انفعال القليل بالملاقاه، و الراجع للتهافت هو بحمل الاشاره في «كذلك» على التشريع في الحكم الأول لا الثاني من حكمي الراويه، مع حمل الراويه على الكر و التعبير بالاكثر من راويه متعارف لدخول الحدّ فما فوق في الحكم.

### السابعه: خبر زراره

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به الماء؟ قال: «لا بأس» (٢)، و نفى البأس ليس نصاً في الطهاره لاحتمال أن السؤال عن جواز الانتفاع بالجلد نظير السؤال في صحيحه المتقدم عن شعر

ص: ١٤٧

١- ١) رواه الكليني و الشيخ بطريقه، باب ٣ أبواب الماء المطلق ح ١٨ الا أن الكليني اقتصر على الذيل «إذا كان...».

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ١٦.



### الثامن: ما عن قرب الاسناد و المسائل عن علي بن جعفر (عليه السلام)

قال: و سألته عن جنب أصابت يده من جنبه فمسحه بخرقه ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء؟ قال: «ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل و ان لم يجد غيره اجزأه» (١).

و هو و ان تقرب دلالة على التنزه في صورته عدم الانحصار لكنه خلاف المستفاد من عدم الاجزاء، نعم يمكن تقريب دلالة انه مفصل في الطهوريه لا- الطهاره، و مع ذلك فالروايه لها صدر دال على انفعال القليل بلسان النهي عن التوضؤ إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كر، هذا مضافا الى الروايات (٢) العديده الوارده في خصوص الفرض المعارضه لها.

### التاسع: خبر الأحول انه قال لأبي عبد الله (عليه السلام)

في حديث- الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به؟ فقال: لا- بأس: فسكت فقال: أو تدرى لم صار لا- بأس به؟ قال: قلت: لا- و الله، فقال: ان الماء أكثر من القدر» (٣)، حيث ان التعليل يعمم لمطلق القليل غير ماء الاستنجاء، مؤيدا بثبوت الحكم في ماء الاستنجاء، بل في صحيحته الاخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له:

استنجى ثم يقع ثوبي فيه و أنا جنب؟ فقال: لا بأس به» (٤) ظهورا و إيماء الى طهاره القليل الملقى للمنى أيضا.

ص: ١٤٨

١-١) البحار ج ٨٠ ص ١٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ١٣ حديث ٢.

٤-٤) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ١٣ حديث ٤.

وفيه: انه سيأتي في ماء الاستنجاء أن نفى البأس راجع الى الثوب و أن الاقوى نجاسته و العفو عن ملاقيه، و أما صحيحه الآخر فلا ظهور له في الاستنجاء من المنى بل السؤال من جهه كونه ماء مستعملا بملاقات بدن الجنب، و لذا أتى بالواو للجمله الحاليه و لو سلم ظهوره فسيأتي في البحث عنه المعارض له في المنى.

نعم يبقى سؤال الفرق بين ماء الاستنجاء و غيره على القول بطهارته حيث انه ان كان لخصوصه مع أدله الانفعال فبعض ما ورد في عدم الانفعال هو من موارد خاصه أيضا مع أنه لم يؤخذ في الحكم عنوانه الخاص، لكنك سمعت أن الصحيح نجاسته و العفو عن ملاقيه بعد أن كان منشأ للعسر و الحرج و لذلك اختص بذلك.

### العاشره: مصحح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)

قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه... الحديث (1).

حيث أن عطف الماء المستعمل في رفع الحدث على الغساله من الخبث فيه دلالة على كون القليل طاهرا، غاية الأمر أنه ليس بطهور و إلا فلو كانت نجسه لما كان لتوهم طهوريتها مجال.

و من ذلك يتوجه الاستدلال بالغساله بناء على طهارتها مع انها من القليل، حيث انها لو كانت نجسه لما ازال القليل خبثا إذ بمجرد الملاقاه ينفع الماء، و لا

ص: ١٤٩

فرق بين الوارد و المورود فى أدله الانفعال، فالماء يكون نجسا قبل انفصاله عن المحل بل قبل ملاقاته للمحل بالنسبه الى الاجزاء اللاحقه غير الأولى، و يؤيد ذلك ما ورد فى ماء الاستنجاء.

و فيه: ان غايه ذلك هو الالتزام بطهاره الغساله لما ذكر لا مطلق القليل، مع أنه يمكن الالتزام بنجاستها غايه الأمر هى نظير ماء الاستنجاء فى العفو عما يلاقيها، و أما ازالتها للخبث فلحمل قذاره المحل كما فى التنظيف فى القذارات التكوينية.

و استدل أيضا بغير ذلك مما هو مطلق قابل للتقييد بأدله الانفعال، مثل ما ورد فى العديد من الروايات (1) أن الماء طاهر طهور ما لم يتغير، أو لا- ينجسه شىء ما لم يتغير، أو بما هو خاص لكنه غير ظاهر فى عدم الانفعال أو لا يأبى التأويل و الحمل فى مقابل أدله الانفعال.

فظهر ان ما استدل به على الطهاره و عدم الانفعال إما غير ظاهر فى ذلك مع التدبر و التروى و إن كان ظاهرا بدوا، بل قد يتخيل منه الصراحه أو مضطرب المتن و نسخه فضلا عن ضعف السند و قله العدد فى قبال أدله الانفعال، فيتحصل أن الشهره بأقسامها فى طرف أدله الانفعال.

## أجوبه استحكام التعارض بين الروايات

### اشاره

ثم ان فى المقام اجوبه على فرض استحكام التعارض:

### الاول: ما فى المستمسك ان جماهير الاصحاب اعرضوا عن روايات الطهاره

و عدم الانفعال،

و ليست هى إلا كورود غيرها فى مسائل اخرى مما علم الخلل

ص: ١٥٠

---

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ و غيره.

فيها إما في الجبهه أو النقل أو غير ذلك.

و هذا الوجه تام ان استند الى استقراء للطبقات الأولى من الفقهاء و عصر الرواه الكاشف عن سيره التشريعيه الخاصه بالمذهب، أو كان منشأه استفاضه و تواتر أحد المتعارضين مع كون الطرف الآخر آحاد الروايات، و نظير المقام مسأله ذبح اهل الكتاب، و يبقى سؤال الفرق مع نجاسه أهل الكتاب التي بنى فيها في الفتوى على الطهاره، مع انه لم ينقل فيها لأحد خلاف صريح.

### **الثاني:تنظير المقام بما ورد في البئر لو لا ذهاب المعظم الى القول بالنجاسه،**

بالجمع بينها بالحمل على مراتب الطهاره و القذاره أي الحمل على الاستحباب أو الكراهه، نظير ما قيل في تحديد الكراهه للمعتاد غيره و عدمه، أو بحمل النهي عن خصوص الوضوء و الغسل أي سلب الطهوريه (١).

و لكنك عرفت مما تقدم في طوائف الروايات أن بعضها ناص على النجاسه لا يقبل التأويل.

### **الثالث:أن المقام من تقابل الحجه مع اللاججه**

حيث أن التواتر الاجمالي يسقط اعتبار الآخر عن الحجيه (٢)، و هذا الوجه يرجع الى الاول بعد فرض صراحه الطرفين و استحكام التعارض.

### **الرابع:لو فرض تساقطهما فتصل النوبه الى مطلقات طهاره الماء**

ما لم يتغير، و مطلقات الانفعال كموثق عمار المتقدم و غيره، و النسبه بينهما التباين لكن تخصص أدله الانفعال بمنطوق أدله الكر فتقلب النسبه الى العموم و الخصوص

ص: ١٥١

١-١) جامع المدارك ج ٧/١.

٢-٢) التنقيح ج ١٦٥/٢.

المطلق فتختص أدله الانفعال بالقليل و تخصص مطلقات الطهاره (١).

و لكن هذا الوجه منظور فيه حيث أن القول بانقلاب النسبه- كما هو الصحيح- يعتمد على قرينه الخاص للعام بلحاظ المراد الجدى و ان الخاص المنفصل كالمتصل فى الدلاله على المراد الجدى.

و على هذا يكون العام المخصص بخاص كمنطوق الكر فى المقام يقابل الخاصين الآخرين و هما أدله انفعال القليل و أدله عدم انفعاله و فى رتبهما فىكون بمثابة أحد الخاصين و هو أدله انفعال القليل فى قبال الخاص الآخر و هو أدله عدم انفعال القليل، لا أن العام المخصص مرجع فوقانى بعد تساقط الخاصين.

و يشهد لذلك أنه لو فرض فى المقام عدم ما يدل على انفعال القليل و هو أحد الخاصين المتعارضين، و أن ما لدينا هو أدله عدم انفعاله و مطلقات الانفعال و منطوق أدله الكر و اعتصامه، فانه تقع المعارضه فى رتبه واحده بين الخاص أى أدله عدم انفعاله و مطلقات الانفعال المخصّصه بمنطوق الكر حيث أن مطلقات الانفعال لا تحمل على الكثير.

و من ذلك نستخلص قاعده و هى أن العمومات الفوقانيه اذا كانت النسبه بينها منقلبه فهى لا تصلح مرجعا فوقانيا بعد تعارض الأدله الخاصه، اذ هى تكون طرفا للتعارض أيضا.

فالصحيح فى مقتضى القاعده عند التساقط فى المقام هو الرجوع الى مطلقات طهاره الماء ما لم يتغير.

ص: ١٥٢

## أدله انفعال القليل بالمتنجس

### إشاره

النجس و المتنجس فى الجملة و يشمله اطلاقاات الاجماعاات المنقوله، و خالف فى خصوص المتنجس من متأخرى الاعصار المحقق الخراسانى و هو المحكى عن تلميذه المحقق الاصفهانى فى البحث، و أما مطلق المتنجس فسيأتى عند البحث عن قاعده تنجيس مطلق المتنجس.

و يدل على ذلك:

### الاول أولا: مفهوم أخبار الكر،

حيث أن الشيء فى المنطوق مطلق شامل للنجس و المتنجس.

إلا انه: اشكل جماعه على التمسك به بان نقيض السالبه الكليه موجبه جزئيه لا الموجبه الكليه و القدر المتيقن منه عين النجس، و أن الشرطيه من تعليق العموم على الشرط، أى تعليق العموم المسلوب لا السلب العام كى يكون المفهوم كليا، فالمفهوم حاصله اذا لم يبلغ قدر كر ينجسه شىء و هو صادق على البعض، فهو على حد قول القائل «اذا جاءك زيد فلا تكرم احدا» أو «حيث ما تراه تجده مشغولا» و أن (اذا) من أدوات الاهمال و الظرفيه لا التعليق.

و ربما يقال: ان الاطلاق اذا كان واردا على الجزاء المعلق فى الرتبه المتأخره كما فى الاطلاق المستفاد من مقدمات الحكمه، فيكون للمفهوم حينئذ كليه لأن المفهوم يدل على انتفاء ذات الشىء لا- انتفاء المطلق، أى انتفاء الجامع بين المطلق و المقيد فيساق كليه بخلاف ما اذا كان التعليق واردا على الاطلاق فى الجزاء كما فى الاطلاق المستفاد من الدوال اللفظيه فالمفهوم قضيه جزئيه حينئذ لكونه انتفاء المطلق، و حيث أن منطوق اخبار الكر الاطلاق مستفاد من وقوع

النكره فى سياق النفى فالتعليق وارد عليه فالمفهوم من النحو الثانى (١).

### و يدفع كل ذلك:

بأن ليس النقيض المنطقى هو النقيض العرفى للقضية الشرطيه دائما، و بتعبير أدق القضية الشرطيه قد تكون منحلّه الى شرطيات فيكون المفهوم المتحصل هو من المتحصل من المفاهيم المنحلّه، و قد لا تنحل، و الضابط هو أن العموم قد يلحظ اسما فيكون هو المعلق و يكون هناك تعليق واحد فى القضية.

و قد يلحظ آليا فيكون المعلق هو الافراد فتكون هى المعلقه و يكون هناك تعليقات لكل فرد فرد أى عموم فى التعليق، و هو ما عبر عنه شيخنا المحقق الانصارى فى طهارته «من كون الشرط تاره للحكم بوصف العموم و اخرى لافراد الحكم».

و حيث أن الشرطيه هاهنا هى بلحاظ افراد الحكم اذ الكريه عله لعدم تنجس الماء من كل فرد فرد من النجاسات، سيما و أن الاطلاق ليس مستفادا من الادوات الموضوعه للعموم بل من نفي النكره الانحلاليه.

و تحصيل المفهوم بصياغه قالب الجمله المستقله ليس بصواب، اذ هو تبعى الوجود للمنطوق أى أنه عين جمله المنطوق و عين حدودها إلا انه يخالفه فى السلب و الايجاب، لا فى سور القضية فاذا كان كليا كان هو سور المفهوم أيضا، غايه الأمر أن الكليه ان كانت ملحوظه اسما فى المنطوق كانت ملحوظه كذلك فى المفهوم فيكون بقوه القضية الجزئيه، و إن آليا فآليا فى المفهوم.

ص: ١٥٤

و الكليه فى النحو الاول تكون قيدا بخلاف النحو الثانى فى المقام حيث أن الكليه ليست قيدا فى السلب و لا المسلوب و انما هى آله لانحلال النفى لكل فرد فرد من الاشياء.

و أما:ان(اذا)من ادوات الاهمال و الظرفيه لتحقق الجزاء فى فرض تحقق الشرط كما فصله المحقق التقى فى حاشيته على المعالم بين ادوات الشرط.

ففيه:أن ادوات الشرط و ان انقسمت الى ما هو موضوع لغه للتعليق ك(إن) و نحوها،و ما هو موضوع لغيره كالظرف و الاسم الموصول و غيره،إلا ان الثانى قد يضمن التعليق و الشرطيه كما هو مستعمل كثيرا فتفيد فائده التعليق حينئذ على مثل «من أتى المسجد أكرم».

و نظير هذا الاشكال أن الشرطيه مسوقه لتحقيق الموضوع و هو نظير ما ذكر فى آيه النبأ و دفعه ظاهر.

و أما النقص بالامثله المزبوره فلا- يتم لوجود القرينه المقاميه على عدم إرادته الكليه،مع أن الصحيح فى المثال الأول هو كليه المفهوم و هو ارتفاع النهى عن اكرام كل الافراد و ليس المفهوم الامر باكرام الكل،و الشرط فى المثال الثانى ليس شرطا حقيقه،و انما هو كنايه عن الاشتغال الدائم.

و أما:التفصيل بين ورود التعليق على الاطلاق أو العكس.

ففرض:محض و ممنوع،حيث أن التعليق دائم الورد على جمله الجزاء بما لها من الحدّ و السور،أى ان التعليق فى القضييه المركبه دائم العروض على العموم فى الجزاء(القضييه الثانيه التالى)،و انما المدار على لحاظ العموم و السور اسميا



كقيد أو آليا ليكون في قوه جمل جزائيه منحلّه متعدده ليتعدد التعليق، فالصحيح شمول المفهوم لكل من النجس و المتنجس كالمنطوق.

و يشهد لذلك وقوع نفس المنطوق في الجواب عن اسئله الموارد المتعدده التي منها ما هو شامل بإطلاقه للمتنجس، كما في السؤال عن الماء في الركي (١) انه اذا كان كرا لم ينجسه شيء، إذ انفعال مائها لمعرضيته لملاقاه المتنجس و النجس، كما في السؤال عن الجنب يدخل اصبعه في الركوه و هي قدره انه يهريقه (٢)، المحمول على ما دون الكر و كما في صحيح ابن مسلم الوارد في اغتسال الجنب (٣) و أما السؤال عن دخول الدجاجه و الحمامه (٤) ففي اطلاقه للمتنجس نظر لا يخفى.

### الثاني: ما تقدم في أدله الانفعال من روايات النهي عن استعمال الاواني

المستعمله

للخمر و نحوه من النجاسات قبل غسلها أو الأمر بغسلها قبل استعمالها، حيث أن الآنيه بنفسها ليست مما يستعمل في ما يشترط فيه الطهاره، بل بلحاظ انفعال ملاقيها من الماء و المائع، فتكون داله على انفعال القليل و لو بوسائط للكليه المستفاده من مثل موثق عمار المتقدم فراجع.

و أما: اشكال المحقق الهمداني «قدس سرّه» على دلالتها بأن مفادها هو حرمه استعمالها حال كونها متنجسه و لو بلحاظ تنفر الطبع من تناول ما فيها و هي قدره لا تأثيرها في نجاسه المائع المظروف الملاقي لها و لو بعد نقله الى مكان آخر، كما

ص: ١٥٦

١-١) الوسائل: باب ٩ أبواب الماء المطلق ح ٨.

٢-٢) الوسائل: باب ٨ أبواب الماء المطلق ح ١١.

٣-٣) المصدر: باب ٩ حديث ٥.

٤-٤) المستمسك ج ١/١٢٢.

فى أمر المولى عبده بغسل أوانيه الوسخه (١).

فتكلف:فى الاستظهار بعيد،سيما و أن غسلها يتم بإراقه الغساله،و قياس القذاره العرفيه على الشرعيه فى المقام ممنوع بعد الالتفات الى السرايه التى حكم الشارع بالانفعال بتوسطها فى موارد،مع أن القذاره العرفيه فى المقام أيضا مسريه فانهم يرون تقدر الطعام و لو بعد انفصاله عن الاناء الوسخ القذر.

### الثالث:ما تقدم أيضا فى أدله الانفعال من الروايات الناهيه عن الوضوء من

القليل

الذى لاقى اليد القدره (٢)،كموثق سماعه عن أبى بصير عنهم عليهم السلام قال:إذا ادخلت يدك فى الاناء قبل أن تغسلها فلا بأس إلا ان يكون أصابها قدر بول أو جنابه،فإن أدخلت يدك فى الماء و فيها شىء من ذلك فأهرق ذلك الماء.

و صحيح شهاب بن عبد ربه«لا بأس اذا لم يكن أصاب يده شىء»،و مثله موثقتى سماعه إلا ان المفروض فيهما أصاب اليد شىء من المنى فتكونان دالتين بالإطلاق على المتنجس ان لم يكن منصرفهما خصوص اليد من حيث هى متنجسه.

و فى صحيح ابن أبى نصر قال سألت أبا الحسن(عليه السلام)عن الرجل يدخل يده فى الاناء و هى قدره؟قال يكفى الاناء،و كذا صحيح ابى بصير الآخر و غيرها من الروايات.

ثم انه يستفاد من مثل صحيح ابن أبى نصر انه كلما كانت اليد متنجسه لا بد من غسلها فانها موجه لانفعال القليل،لكن ذلك تقدر لليد و قذاره.

ص:١٥٧

١-١) مصباح الفقيه ص ٥٧٨.

٢-٢) الوسائل:أبواب الماء المطلق باب ٨.

و دعوى:انصراف قذاره اليد لصوره ملاقاتها لعين النجس أو لا أقل لملاقاه المتنجس الأول (١)

مدفوعه:بأن منشأ المبدأ و هى القذاره هو حكم الشارع بالتنجس و نجاسه اليد و لزوم غسلها و تطهيرها،و هذا نظير ما تقدم فى الكليه فى الاوانى فى الدليل الثانى فلاحظ.

و يشير الى عموم معنى قذاره اليد صحيح زراره فى الوضوء البيانى عن أبى جعفر(عليه السلام):...فدعا بقعب فيه شىء من ماء،فوضعه بين يديه،ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال:هكذا،اذا كانت الكف طاهره،ثم غرف ملاءها ماء...الحديث (٢)،و هى على نسق دلالة الروايات السابقه الناهيه عن التوضؤ من القليل المغموس فيه بيد قدره.

و منه يتضح اندفاع احتمال أن الاشتراط فى الصحيح لعله لمكان عدم طهوريه المستعمل فى دفع الخبث و ان كان طاهرا،لا انه منفعل.

نعم الذى يتحصل من الدليل الثانى و الثالث هو انفعال الماء بالمتنجس و لو بالواسطه،و أما اطلاق المتنجس منجس له فسيأتى إن شاء الله تعالى.

ثم قد يستدل على عدم انفعال القليل بالمتنجس بمعارضه روايات أخرى لما تقدم.

### **أدله عدم الانفعال بالمتنجس**

#### **الاولى كموثقه أبى بصير عنهم عليهم السلام**

قال:اذا أدخلت يدك فى الاناء قبل ان

ص:١٥٨

١-١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ٤٠٥،١/٤٠٣.

٢-٢) الوسائل:أبواب الوضوء باب ١٥ ح ٢.

تغسلها فلا بأس الا ان يكون أصابها قدر بول أو جنباه،فان أدخلت يدك في الماء و فيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء» (١).

حيث قيد الانفعال بوجود القذر في اليد الظاهر في عين النجس و لو احتمل اطلاق القذر على المتنجس،فلا شك انه لا يطلق إلا على المتنجس بعين النجس دون الذى بالواسطة،فتكون داله على أية حال على عدم انفعال القليل بالمتنجس بالواسطة،مع ان الروايه ظاهره في الأول لفرض زوال بعض القذاره فيها و لا يكون ذلك إلا في العينه (٢).

و فيه:ان الظاهر من الاصابه و من اضافه القذر للبول هو وجهه تنجس اليد، سيما و أن البول ليس المعتاد بقائه فتره طويله،و استظهار العينه من التبويض في الزوال مصادرته على المطلوب،حيث أن فهم الزوال للبعض بعد استظهار التبويض من «من»و إلا اذا كانت نشويه فلا يفهم الزوال.

نعم قد يستظهر من «فيها»الظرفيه و هو يناسب العينه لا الحكميه،و لكنه يقابله ما تقدم من القرائن من عموم الاصابه لبقاء العين و عدمه و ظاهر الاضافه اللاميه لا البيانيه مع انه يصح استعمال الظرفيه للحكميه.

فحاصل المعنى حيثئذ«فيها قذاره من بول أو جنباه أى من اصابتها» فالمشار إليه الاصابه و«من»نشويه مع انه لو سلمنا كون الظهور للعينه و أنها شرط ذا مفهوم فان ذلك ينافى الصدر الذى يدل على البأس بتوسط الاستثناء بمطلق

ص: ١٥٩

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٤.

٢-٢) بحوث في شرح العروه الوثقى ج ١ ص ٤٠٦.

الإصابة، ولا شك ان المقدم المنطوق للصدر على المفهوم للذيل لأنه تابع له إذ الذيل منطوقه تفسير للصدر لمكان الفاء التفرعيه أو التفسيري.

فتكون الشرطيه فى الذيل على استظهار العينيه،هى لتحقيق الموضوع كأن ولد لك ولدا فاختنه،لا للمفهوم.

و يؤيده ما جاء من الشرطيه فى نظيراتها من الروايات.

كموثق سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ان اصاب الرجل جنبه فأدخل يده فى الاناء فلا بأس، اذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى» (١)، حيث أنا لو عملنا بإطلاق المنطوق لكان المفهوم اشتراط الانفعال باصابه المنى، مع ان هذا الشرط مسوق لتحقيق الموضوع كما هو واضح.

### الروايه الثانيه

صحيح زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير، يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء، قال: لا بأس» (٢)، حيث ان الظاهر من السؤال هو عن تقاطر القطرات من الجبل المبتل من ماء البئر عند شدّه و الاخذ بسحبه الى الأعلى، و القطرات متنجسه.

و نفى البأس عن الماء الذى فى الدلو دال على عدم انفعاله بها، و تعين هذا الاحتمال لكون الجبل عند الشد يفصل عن ماء البئر قبل الدلو فيظل الدلو مغمورا

ص: ١٦٠

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٩.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٢.

و على أية حال لو فرض اجمال السؤال و احتمال انه عن ملاقاته القليل فى الدلو لعين النجس، فعدم الاستفصال دال على اطلاق عدم الانفعال بكليهما، فيقيد فى خصوص عين النجس للأدلة الخاصه دون المتنفس، فتقلب نسبه مع مطلقات أدله الانفعال فيخصصها بعين النجس (١).

و فيه: انه تقدم فى بحث انفعال القليل انه متحد مع موثق الحسين بن زراره الحاكي لسؤال أبيه عن اجزاء الميته و ان ما لا تحل له الحياه طاهر فعطف بالسؤال عن شعر الخنزير، فنفى البأس هو عن حكم الشعر نفسه و انه طاهر لا عن انفعال القليل بعد فرض نجاسته، لدخوله تحت الكليه التى فى الروايه (كل شعر و صوف زكى)، و تحقيق تماميه مفادها موكول لبحث النجاسات.

هذا مع ان اخراج صورته ملاقاته عين الشعر عن مفروض الروايه - مع كونه محط نظر السائل أيضا حيث ان تساقط اجزاء من الشعر المفتول حبلا - متعارف، مع تعارف ملاقاته لماء الدلو عند الاخراج من فم البئر و محاوله إسكابه - بعيده جدا، و كذا التزام التخصيص على تقدير اطلاقها، اذ هو من تخصيص المورد، و لذا ذكرت فى أدله عدم انفعال القليل بملاقاه عين النجس.

### الروايه الثالثه

حسنه محمد بن ميسر التى تقدمت فى بحث الانفعال عن أبى عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل فى الطريق، و يريد أن يغتسل منه و ليس

ص: ١٦١

حتى برأس إبره (١) من الدم الذى لا يدركه الطرف، معه اناء يغرف به و يدها قذرتان قال: «يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عزّ و جل ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١)، لكن تقدم احتمال التصحيف فيها بقريته اتحاد الراوى عنه انه روى مضمون مماثل لكن نفى الحرج متعلق بعدم مانعيه الملاقى لبدن الجنب و بقاء طهارته.

#### الروايه الرابعه

كما يمكن ان يستدل أيضا بمصحح عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): اغتسل فى مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابه، فيقع فى الاناء ماء ينزو من الأرض، فقال: لا بأس به» (٢)، لكن فى كون الذى ينزو من الأرض لاقى موضع متنجس محل شك فى الفرض بعد افتراض اعتياد الاغتسال من الجنابه فيه.

#### انفعال القليل بالدم اليسير

خلافاً لما يظهر من الشيخ فى الاستبصار من حمل صحيح على بن جعفر (المتقدم فى بحث الانفعال) عن اخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل رعف فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناءه هل يصلح الوضوء منه؟ قال:

«ان لم يكن شىء يستبين فى الماء فلا- بأس و ان كان شيئاً بينا فلا توضأ منه» (٣) على ما لا يدركه الطرف، و كذا ذكر فى المبسوط ملحقاً به غيره من النجاسات و انها معفو عنه.

و قد ذهب عدّه من متأخري العصر الى أن الاجزاء المدركه عقلاً لا بالحسن

ص: ١٦٢

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ٥.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٩ حديث ٧.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١.

سواء كان مجتمعاً أو متفرقاً (١) مع اتصالها بالسواقي، فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء و اتصلت بالسواقي، و لم يكن المجموع كرا اذا لاقى أو بتوسط العين المسلحه لا اعتداد بها لعدم اندراجها فى موضوع الحكم بعد تقييده بالمقدار المعتد به لدى العرف.

و مثل له فى بعض الكلمات بالغبار المتولد من القذاره الجافه، و هو فى محله و ان كان فى المثال نظر، كما ورد فى بعض الروايات من عدم الاعتداد باللون بعد ذهاب العين، الذى هو ذهاب حسى لا عقلى.

و أما الروايه فالظاهر فى مفادها أنها متعرضه لحاله الشك فى الإصابه و الملاقاه للماء، كما هو الدارج فى استعمال ماده التبين و ان اسند الى الشىء إلا- انه نفى التبين كناية عن العدم لا- الوجود غير المدرك، و أما فرضه لاصابه الاناء فبلحاظ الاحساس و التخيل لا- القطع و الجزم باعتبار أن بدء اتجاه حركه المخاط من الانف محسوس الوجهه اجمالاً- حال الامتخاط و ان جهل المنتهى و موضع اصابته تفصيلاً.

### الاعتبار بوحده الكم

كما ذهب إليه الكثير أو الأكثر خلافاً لصاحب المعالم «قدس سرّه»، و منشأ النسبه إليه هو ما ذكره فى مسئله اشتراط اتحاد سطوح ابغاض الكر دليلاً إذ قال:

«من ان ظاهر اكثر الأخبار الكر الاجتماع فى الماء و صدق الوحده و الكثره عليه»، لكن فى النسبه نظر حيث انه فى مقام اشتراط اتحاد السطوح فى مثل صوره الغديرين و نحوه كمثال المتن.

و أيا ما كان فوجه الاكتفاء بالاتصال هو اطلاقات الكر و ان غايه ما يستفاد منها



النجس واحده منها تنجس المجموع، و ان كان بقدر الكر لا- ينجس، و ان كان متفرقا على الوجه المذكور، فلو كان ما فى كل حفرة دون الكر و كان المجموع كرا و لاقى واحده منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية.

هو اعتبار وحده الكم لا الوحده الظرفيه و المكانيه، و الاولى حاصله مع اتصال السطوح فهو ماء واحد بلحاظها.

إلا- انه قد يقال: بتهافت ما ذكره فى المقام مع ما ذكره فى تطهير القليل، من أن مقتضى القاعده عدم تطهره بالاتصال بالكثير، لتعدد الماء مع الاتصال فيتبعض الحكم فيهما و يتعدد.

و بعبارة أخرى: ان ادله اعتصام الكر لا تدل على اعتصام المتصل به المتميز موضوعا بل على اعتصام خصوص ما هو من ابعاض الكر، و جه التهافت أن القليل المتصل بالكر إن لم يكن من ابعاضه أى لم يكن له وحده به فلا فرق بين فى عدم اعتصامه به بين كونه طاهرا أو متنجسا، فالظاهر المتصل ينجس بملاقاه النجاسه، و ان كان من ابعاضه فلا بد من تطهر القليل المتنجس المتصل.

و رفع التهافت: على القول باشتراط الامتزاج فى التطهير و لو فى الجملة كما هو الصحيح واضح، حيث انهم حيث لم يذهبوا الى طهاره القليل المتنجس المتمم كرا، فكذا فيما هو من ابعاضه الزائده على قدر الكريه عدم فرض الوحده بالامتزاج و امكان تبعض الحكم فى الماء الواحد بالاتصال، ففى التطهير للابعاض المتصله مفقود شرط التطهر و هو الامتزاج و هذا بخلاف القليل الطاهر المتصل فينسحب عليه حكم اعتصام الكر للوحده الاتصاليه المحققه للوحده الكميّه.

فمحصل الفرق ان عاصميه الكر المستفاده من ادلته هى الدفعيه لا- الرافعيه، و هذا الفرق متأت أيضا على القول بكفايه مجرد الاتصال فى التطهير.

(مسأله: ١) لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا (١) على النجاسه أو مورودا.

## لا فرق بين الوارد و المورود

خلافًا للسيد المرتضى و ابن ادریس، و نسبة في السرائر للمعروف من الاصحاب استنادا الى امتناع التطهير لو بنى على الانفعال و هو أحد وجوه القول بطهاره الغساله.

و ربما استدل له بعدم الاطلاق في أدله الانفعال بعد كونها في الموارد الخاصه المفترض فيها موروديه القليل، و كذا مفهوم شرطيه الكر، فإنه لو بنى على الموجبه الكليه فيه فلا اطلاق احوالى في الافراد من جهه الوارديه و الموروديه (١).

و فيه: عدم امتناع التطهير لو قيل بنجاسه الغساله كما سيأتى، و خصوصيه موارد الادله مرفوع اليد عنها عرفا، حيث أن كيفيه التقدر و التنجس موكول إليه بالإطلاق المقامى كما هو الحال في عدم الفرق في القذارات العرفيه بعد حصول الاجتماع بين القذار أو المتقدر مع الماء و لو آنا ما، مع أن بعض ادله الانفعال المتقدمه كأوامر غسل الأواني مفروض فيها وارديه الماء فتدبر.

و أما منع الاطلاق الاحوالى في مفهوم اخبار الكر فمردود بما تقدم من ان المفهوم تابع للمنطوق في حدوده و في سور القضييه، و ليس له قضييه و جمله ملفوظه مستقلة، بل هي نفس جمله المنطوق بتغيير الكيف، و المفروض الاطلاق الاحوالى في المنطوق.

ثم انه قد يقال بتفصيل آخر و هو بين استقرار النجاسه و عدمه، استنادا

ص: ١٦٥

١- ١) ذكر في بعض الكلمات.

(مسأله: ٢) الكر بحسب الوزن الف و مائتا رطل بالعراقي (١)،

لمصحح عمر بن يزيد المتقدم (١) في انفعال القليل بالمتنجس المفروض فيه نزو الماء من الأرض التي يبال عليها و يغتسل من الجنابه فيها، و تقدم أن الفرض غير ظاهر في العلم بنجاسه الأرض بعد فرض الاغتسال فيها، فكون الماء لاقى موضعا متنجس محل شك في فرض السائل.

## رساله في الكر

(٢).

## وزن الكر

هو مذهب المشهور، و حكى في مفتاح الكرامه ذهاب الصدوقان و المرتضى الى انه بالمدنى، و احتمال تردد الخلاف و النافع و المعبر و المنتهى و التذكره و المذكرى، و يظهر من عباره الخلاف ان مذهب القميين و أصحاب الحديث بل الاكثر اسقاط الاعتبار بالوزن و حصره بالاشبار.

و ما ورد في المقام من الروايه فالصحيح الى ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكر من الماء الذى لا ينجسه شيء الف و مائتا رطل» (٣)، بطريق كل من الشيخ و الكليني (قدهما)، و رواه الصدوق (قدس سرّه) مرسلًا.

و روايته الاخرى باسناد الشيخ عن ابن أبي عمير قال: روى لى عن عبد الله

ص: ١٦٦

١-١) حكى ذلك عن الشيخ مرتضى آل يس «قدس سرّه».

٢-٢) هذه الرساله قد بحثت مرتين، الاولى كانت قبل الشروع فى البحث فى صلاه المسافر.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١١ حديث ١.

معنى ابن المغيرة يرفعه الى أبي عبد الله (عليه السلام) أن الكر ستمائه رطل (١).

و صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال: «إذا كان قدر كر لم ينجسه شيء، و الكر ستمائه رطل» (٢)، و يمكن استظهار مذهب المشهور بعده قرائن:

الأولى: رواه ابن أبي عمير لكل من الستمائه و الألف و المائتين و هو يومى للوحده و ليس إلا بحمل مقدار النصف على المكي و التمام على العراقي.

الثانية: كون الرطل المكي ضعف الرطل العراقي بمثابه القرينه الخارجيه على الجمع بين الروايات.

الثالثة: كون المتيقن من مقدار التمام كحد أقل هو العراقي و كحد أعلى هو المكي و المتيقن من مقدار النصف كحد أدنى هو العراقي أيضا و كحد أعلى هو المكي، فهناك حد مشترك بينهما يتفق عليه المقداران، و هذا بنفسه قرينه مؤلفه من مجموع الروايات، حيث ان كلا منها فى صدد تعيين المقدار الواحد المعين للكل.

و الخدشه: فى صلاحيه هذه القرينه للجمع حيث أنها تفتقر الى جريان أصاله الجبهه اذ لو كان احدهما صادرا تقيه و غير مراد جدا لما كان المراد الاستعمال فيها متحد.

و بعباره اخرى: أن أصاله الجدل لا تجرى لتحديد المراد الاستعمالى بل

ص: ١٦٧

١-١) المصدر: حديث ٢.

٢-٢) المصدر السابق: حديث ٣.

لتحديد المراد الجدى بعد الفراغ عن الاستعمالي، و هاهنا لا- قرينه لاتحاد المراد الاستعمالي إلا- بعد الفراغ عن اتحاد المراد الجدى، نعم التوسل بأن كلا من الروايات فيها مقتضى الحجيه، و لا إحراز للمانع و هو التنافى مع ترتب الاثر العملى بلحاظ الحد الاقل و الاكثر المتيقن منهما فيثبت المطلوب (١).

مدفوعه: بأن القرينه الاستعماليه لا تفتقر الى جريان أصاله الجدى، حيث أن المنشأ لهذه القرينه أما ما تقدم أو هو الاخذ بنصوصيه كل دليل فالتمام من المقدار نص فى كون الحد الاقل المحتمل منه هو الرطل العراقى و النصف من المقدار نص فى كون الحد الاكثر المتيقن منه هو المكى فيرفع اجمال كل بنصوصيه الآخر.

و لهذا جعل فى الجواهر أن التعيين للمشترك أولى من التخصيص، حيث أن فى الثانى تحديدا للمراد جدا و عملا بخلاف الظاهر دون الأول فانه فى مقام تحديد الظاهر.

و أما جعل ذلك من العمل بالمتيقن من كلا الروايتين بعد عدم احراز المانع من عموم الحجيه (٢).

ففيه: أن المتيقن فى كل منها له حد أقل و أكثر غير الآخر فكيف يتم العمل بلا منافاه، فان أريد التبويض فى العمل فى المشترك منهما فبلا وجه، بعد عدم كونه من التبويض فى الحجيه الانحلاليه.

الرابعه: قرينه المساحه الوارد تحديدها فى روايات الاشارة، فانه على كل

ص: ١٤٨

---

١- ١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٣٢٨.

٢- ٢) المصدر السابق.

الاقوال فيها لا- سيما مع التأليف الآتي بينها بنحو لا تكون متعارضه بل مشيره الى وحده وزنيه واحده،فيكون كل من روايات الوزن و روايات المساحه قرينه على الآخر،فهى لا تتناسب بالاعتبار و التجربه إلا مع مذهب المشهور فى الوزن.

الخامسه:صحيحه على بن جعفر قال:سألته عن جره ماء فيه الف رطل، وقع فيه أوقيه بول،هل يصلح شربه أو الوضوء منه،قال:لا يصلح» (١)،و مورد الروايه الانفعال بالملاقاه حيث أن الأوقيه جزء من اثنى عشر جزء من الرطل العراقى،فبناء على ان منصرف الرطل الى العراقى تكون الصحيحه قرينه على مذهب المشهور.

و يدل على انصراف الرطل الى العراقى مضافا الى كون الجره (٢)فرض اتساعها الى الف رطل يناسب العراقى دون المدنى أو المكى و إلا- لما كانت جره، أن فى خبر الكلبي النسابه حينما سأله(عليه السلام)عن الشن الذى ينبذ فيه التمر للشرب و الوضوء،قلت:و كم يسع الشن ماء فقال ما بين الاربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك فقلت بأى الارطال؟فقال:أرطال مكىال العراق» (٣).

و أما القاء المعارضه من وجه بينها و بين عموم ما دل على عدم انفعال الماء إلا- بالتغير حيث انها مطلقه من حيث التغير و عدمه،فلا يمكن اعتمادها كقرينه (٤).

ففيه:أن الفرض أن أوقيه البول نسبتها مع اثنى عشر الف أوقيه ماء ضعيفه لا

ص: ١٦٩

١-١) الوسائل:ابواب الماء المضاف باب ٨ حديث ١٦.

٢-٢) و ان كانت نسخه الكتاب المسائل الموجوده(حب)بدل الجره.

٣-٣) الوسائل:أبواب الماء المطلق باب ١٠ حديث ٦.

٤-٤) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٤٣٣.

و بالمساحة (١) ثلاثة و أربعون شبرا إلا ثمن شبرا،

توجب تغيره.

## حجم الكر

و هو المشهور، و ذهب ابن بابويه و القميون و السيدان المرتضى و ابن طاوس و العلامة في المختلف الى ان مقداره سبعة و عشرون شبرا و هو المحكى عن المحقق و الشهيد الثانيين و المقدس الأردبيلي، و ابن الجنيد الى انه نحو من مائه شبرا، و القطب الراوندى الى ما بلغ مجموع ابعاده عشره أشبار و نصف، و مال المحقق في المعتبر الى انه ست و ثلاثون لصحيحه اسماعيل بن جابر، و اختاره صاحب المدارك و جماعه آخريين، و يظهر من عباره الخلاف أن المفيد و المرتضى اسقطا التحديد بالمساحة من رأس.

## و ما ورد من الروايات:

الاولى: ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكر من الماء كم يكون قدره قال: «إذا كان الماء ثلاثة أشبار و نصفاً في مثله ثلاثة أشبار و نصف في عمقه في الارض فذلك الكر من الماء» (١).

الثانية: ما رواه الشيخ عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) «الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعتة» (٢).

الثالثة: ما رواه الشيخ عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي

ص: ١٧٠

١-١) الوسائل: المصدر السابق: حديث ١.

٢-٢) المصدر السابق: حديث ٤.

عن ابن سنان عن اسماعيل بن جابر عن الصادق (عليه السلام) سألت أبا عبد الله عن الماء الذي لا ينجسه شيء؟ فقال: كره، قلت: وما الكره؟ قال: ثلاثه أشبار في ثلاثه أشبار» (١)، ورواه الشيخ بطريقين آخرين صرح في أحدهما بعبد الله بن سنان و في الآخر بمحمد بن سنان.

الرابعه: ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح (الثوري) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء قلت: وكم الكره؟ قال: ثلاثه أشبار و نصف عمقها في ثلاثه أشبار و نصف عرضها» (٢)، و في هامش الاستبصار ان في بعض نسخه «ثلاثه أشبار و نصف طولها» لكن لم ترد في النسخه المخطوطه بخط والد الشيخ محمد بن المشهدى صاحب المزار المصححه على نسخه المصنف الشيخ الطوسى.

الخامسه: ما رواه الصدوق في المجالس قال روى أن الكره هو ما يكون ثلاثه أشبار طولاً في ثلاثه أشبار عرضاً في ثلاثه أشبار عمقاً.

و في المقنع أن الكره ذراعان و شبر في ذراعين و شبر، و روى انه نحو الحب و قدر القلتين الجرتين.

السادسه: ما رواه الكليني في المعتمد عن عبد الله بن مغيره عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الكره من الماء نحو حبي هذا و اشار الى حب من تلك الحباب التي تكون بالمدينه» (٣).

ص: ١٧١

١-١) المصدر السابق حديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٠ حديث ٥.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٠ ح ٧.



السابعه: ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن مغيره عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شىء و القلتان جرتان» (١).

## المستظهر من الروايات

وقد اختلفت وجوه الاستظهار من الروايات كما اختلف فى المعتمد منها و بالتالى الاقوال كما مر ذكرها و عمدته منا شىء الاستظهار ثلاثه.

الاول: بحمل روايتى اسماعيل بن جابر بعد اطراح روايه أبى بصير و الحسن بن صالح على المدور الاسطوانى، و ذلك لكون ذكر البعد الواحد يدل على وحده مقدار البعد فى المحيط بالنسبه الى الخطوط المختلفه الواصله بين نقاطه و هو يعين قطر الدائره، بخلاف المربع حيث أن الخطوط المتوسطه بين الاضلاع لا تساوى فيها.

مضافا الى ما ذكره الامين الأسترآبادى من أن الكره فى الاصل مدور الشكل الذى هو مكياى أهل العراق فىكون الحاصل سبعة و عشرين شبرا الناتج من حساب مساحه الاسطوانه و هو ضرب نصف القطر فى نصف المحيط فى العمق، و الفرض أن القطر ثلاثه أشبار، و المحيط ٧/٢٢ القطر، فنصفه ما يقرب من أربعة أشبار و نصف، يضرب فى نصف القطر شبر و نصف فى العمق أربعة أشبار.

ثم ان هذا الاستظهار يتأتى فى روايه أبى بصير أيضا.

الثانى: بحملهما على المربع لكون البعد بين نقاط الدائره أى سعه الاوتار

ص: ١٧٢

ليست متساويه مع القطر بخلاف المربع حيث أن اضلاعه متساويه،مضافا الى أن حساب الشكل الدائرى للسائل و العامه بعيد عن اذهانهم،فيكون الحاصل سته و ثلاثين شبرا الناتج من ضرب الطول فى العرض فى العمق.

الثالث: و وجه المشهور العمل بروايه أبى بصير المؤيده بروايه الحسن بن صالح لا سيما مع زياده أحدى النسخ المتقدمه مع حملها على المربع لما تقدم فى الوجه السابق،فيكون الحاصل ما فى المتن.

### المتعين من الاستظهارات

و الصحيح المعتمد: بعد الاعتماد على روايتى اسماعيل بن جابر و روايه أبى بصير و معاضدتها بروايه الحسن بن صالح الثورى،هو أن الاصل فى الكره هو الوزن و أن المساحه علامه عليه و طريق إليه و بذلك يزول التهافت و التناقى بين مداليل روايات المساحه.

ففى المقام جهتان:

### الجهه الأولى: بحث رجالى فى السند

فروايه أبى بصير بطريق الكلينى ليس فيه من يتوقف فيه إلا- عثمان بن عيسى و أبى بصير لا-شراكه،و هو ممنوع،اذ عثمان بن عيسى و ان كان واقفيا مشهورا بذلك،و لكن قد قيل بتوبته كما فى الكشى،و يؤيد ذلك روايته عن الرضا (1)

ص: ١٧٣

هذا مضافا الى ما ذكره الشيخ من عمل الطائفة برواياته، وكذلك القول الذى حكاه الكشى انه من أصحاب الاجماع، مضافا الى روايه الاجلاء عنه كالحسين بن سعيد الاهوازى و على بن مهزيار و محمد بن الحسين بن أبى الخطاب و ابراهيم بن هاشم و أحمد بن عيسى الاشعري و الذى روى عنه كتاب المياه.

و أما أبو بصير فمضافا الى كون الراوى عنه عبد الله بن مسكان، فالاقوى البناء على توثيق يحيى بن القاسم (بن ابى القاسم) الاسدى للقرائن الداله على كون الوقف هو وصف ليحيى بن القاسم الازدى الحذاء، و روايه اسماعيل بن جابر الاولى لا غبار فى سندها بل هي أصح ما فى الباب.

و اما الثالثه فإن قرائن الطبقات أى روايه البرقى محمد بن خالد و ان كانت تعطى انه محمد بن سنان لا عبد الله فيكون من سهو القلم، سيما و أن الراوى عنه متحد، و لكن ذكر الشيخ البهائى «قدس سرّه» فى ردّ ذلك ما ينفع فى مشرق الشمسين فراجع، لا سيما و أن اسماعيل بن جابر من أصحاب الباقر و محمد بن سنان من اصحاب الكاظم (عليه السلام) المتأخرين.

و لو فرض انه محمد بن سنان فالاقوى البناء على وثاقته، و أن التضعيف و رميه بالكذب من ابن شاذان انما كان للذى يرويه فى الفضائل و المعارف التى كانت تعدّ ذلك اليوم غلوا، و هذا منشأ تضعيف محمد بن أورمه من قبل القميين حتى همّوا بقتله و كذلك محمد بن على الصيرفى أبو سمينه، حيث قال الكشى انه

رمى بالغلو، و كذلك غيرهم.

و بعض من يتعاطى و يتناقل ذلك الصنف من الروايات ربما لا- يبالي عمن ينقل تلك الروايه التى يرى مضمونها فى ذلك المجال، كما وقع لمحمد بن سنان فى روايته عن زياد بن المنذر الجارودى السرحوبى، كما فى كثير من اسانيد تفسير على بن ابراهيم، و كذا عن عثمان النوا (١).

و هذا يفتح على أمثال ذلك الراوى باب الطعن بالتخليط لا سيّما مع تتابع فرق الغلاه فى تلك الاعصار كالخطايه و البيانيه و غيرهم، و كانت لدى أصحاب الائمه (عليه السلام) حساسيه خاصه تجاه من يجدونه يميل الى ذلك النمط من الروايات خوفا من أوله آخر الأمر الى الغلاه، نعم ربما من يتعاطى هذا النمط يشطّ فى بعض أحيانه ثم يعود الى صوابه.

و أما حسابان أن النجاشى ضعّفه فظاهر عبارته يقتضى غير ذلك، اذ عبارته (ضعيف جدا لا يعوّل عليه و لا يلتفت الى ما يتفرد به) تتمه لكلام أبى العباس ابن عقده، و يشير الى ذلك أيضا أن النجاشى بعد أن نقل عن بنان ان صفوان قال عنه انه همّ ان يطير غير مرّه فقصصناه حتى ثبت معنا قال: «و هذا يدل على اضطراب كان و زال» فالأولى القول بأن النجاشى مال الى توثيقه.

و أما الشيخ فى رجاله فانه و ان ذكره فى اصحاب الرضا (عليه السلام) و الجواد (عليه السلام) و قال فى الموضع الاول انه ضعيف، الا انه فى الفهرست ذكر مدرّك ذلك بأنه قد طعن عليه و ضعف.

ص: ١٧٥

١-١) الكافى ج ٢ ك ١ ب ١٠٩ حديث ٢٢.

هذا و قد روى الكشى فى ترجمه صفوان باسانيد متعدده فيها الصحيح ترضى أبى جعفر الثانى (عليه السلام) عليه و على صفوان بن يحيى بعد ما كان قد سخط عليهما فى فتره سابقه، حتى أن كلام الكشى فى ترجمه الفضل بن شاذان فى مقام دفع الطعون عن الفضل (١) يدل على مفروغيه صدور الترضى منه عليه السلام عنهما.

و الذى ينبه على ما ذكرناه أن الفضل بن شاذان مع ما قاله فيه قد اذن فى روايه احاديث محمد بن سنان عنه بعد موته، اذ ما الذى يفرق فى ذلك ان كان محمد بن سنان ضعيفا، و لكنه يدل على خوف الطعن من المعاصرين.

هذا و قد روى عنه الاجلاء امثال الحسن و الحسين الاهوازيين و أيوب بن نوح و محمد بن الحسين بن أبى الخطاب و يونس و أحمد بن ادريس و على بن أسباط و على بن الحكم و محمد بن اسماعيل بن بزيع و الحسن بن على بن يقطين و أحمد بن محمد بن عيسى و يعقوب بن يزيد، و غيرهم كثير بل و حتى صفوان (٢) و الفضل بن شاذان (٣).

و أما روايه الحسن بن صالح الثورى الزيدى البترى بل الظاهر انه زعيم الصالحيه احدى فرق الزيديه، فحيث ان الراوى عنه من اصحاب الاجماع و هو

ص: ١٧٦

---

١ - ١) حيث ورد فيه رقعته من أبى محمد عليه السلام بالمعاتبه، و وجه ذلك الكشى «بأنه تأديب للفضل حيث لم يكن معصوما عما عسى قد أتاه و قد علمت أن أبى الحسن الثانى و أبى جعفر (عليه السلام) ابنه بعد ما قد أقرّ أحدهما أو كلاهما - صفوان بن يحيى و محمد بن سنان و غيرهما و لم يرض عنهما - مدحهما و أبو محمد الفضل رحمه الله من قوم لم يعرض له بمكروه بعد العتاب».

٢ - ٢) التهذيب: ج ٧ حديث ٥٦٥.

٣ - ٣) ذكر ذلك الكشى.

الحسن بن محبوب السراذ، والمختار في مفاد قاعده الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم هو انهم قرينه على الصدور لا توثيق من يروون عنه، مع الاعتضاد بمعتبره أبي بصير، كان الخطب سهلا فيها.

## الجهه الثانيه: الاصل فى الكر الوزن

مفاد الروايات:

فوجه أن الوزن أصل و هو الموضوع الواقعى و أن الحدود المساحيه طريق إليه، هو أن الكر فى الأصل مكيال لأهل العراق، و المكيال كما هو واضح معروف فى باب المعايير، تقدير للوزن بالمساحه أى استبدال عن التقدير الوزنى بالتقدير المساحى، فيعتبرون الوزن لماده معينه ثم يرون حجمها فى ظرف مكيالى معين و بعد ذلك يدرج الكيل عوضا عن الوزن.

فالوزن أصل فى التقديرات المكيليه، و مما يدل على كون الكر معياره وزنيا ما ورد فى روايات البيع من فرض شراء طعام كل كزّ بكذا، و فى باب السلف ان الرجل يكون له على الآخر مائه كزّ، و فى باب الزكاه أن رجلا أصاب من ضيعته من الحنطه مائه كزّ، و ما ورد «عن رجل اشترى من رجل أرضا جربانا معلومه بمائه كزّ» و «أن لى نخلا.. و استثنى الكر من التمر».

و لذا نرى فى صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه يقدر الامام (عليه السلام) الكر بالوزن مع كون الفرض هو الماء الذى فى الغدير، قال: قلت له: الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب؟ قال: «إذا كان قدر كر لم ينجسه شىء و الكر ستمائه رطل».

ص: ١٧٧

هذا مع أن الماء الذى فى الغدير لا يمكن جعل الوزن علامه على كريتته اذ الوزن غير مقدور فى العاده، فكيف يكون استعمال كريتته به، فهو شاهد على كون الوزن أصلا و حدا للكر المساحى.

و يؤيد ذلك التعبير الوارد فى روايه ابى بصير، حيث فرض فى سؤاله الكر ثم أخذ يسأل عن قدره فى المساحه، و ليس فى استفهام أبى بصير غرابه مع كونه عراقيا مأنوسا بمعنى لفظ الكر، حيث أن القدر المساحى مجهول لديه، و هذا وجه اخبار الامام (عليه السلام) اسماعيل بن جابر الجعفى مع انه عراقى أيضا.

### مفاد روايات الحجم

ثم ان ظاهر روايتى أبى بصير و الحسن بن صالح هو فى المدور، أما الثانيه فلأن المفروض فيها الركى أى البئر و هى مستديره، و أما الاولى فحيث فرض التقدير للعمق فى الارض فهو ظاهر أن ذلك فى الغدران و نحوها و هى تقرب فى الشكل الى الدورى فى الغالب.

مضافا الى أن الوزن كما قدمنا هو الاصل فى التقدير فيتعين حملها على المدور، و إلا ففرض المربع الذى هو مسلك المشهور فيهما لازمه حصول التفاوت بينه و بين الوزن الكثير جدا، كما اعتبره غير واحد من الأعلام فى الحسن.

و لا يشكل بأن المستدير لا يعرف و لا يحصل المكسر من مجموعه إلا المطلع على حساب الهندسه مع أن هذه علامه هى لعامه الناس، و ذلك لأنه ليس المراد من اعطاء البعدين هو حساب النتيجة بل هو أخذ نفس هذين البعدين و الاستعلام بهما، فكل ماء بلغ عمقه كذا سعته كذا كان كرا، من دون توسط حساب نتيجته

المكسر، ولعل هذا سرّ تقدير الراوندى «قدّس سرّه» الكر بما بلغ مجموع أبعاده عشره و نصف ليشمل كل الاشكال من دون توسط حساب المكسر.

و أما روايتا اسماعيل بن جابر فلا- يبعد حملها على المربع، اذ هو المتبادر الاول من الاشكال، مضافا الى أن روايته بطريق ابن سنان (أى الثلاثه فى الثلاثه) لو حملت على المدور لكان التفاوت بينها و بين الوزن كثيرا حيث انه يبلغ ٢٠ شبرا مكعبا تقريبا.

ثم انه مع ذلك يبقى اختلاف بين الاولتين و الاخيرتين، حيث أن الاولتين يبلغ المكسر المدور منهما قرابه اثنين و ثلاثين شبرا و بضع الشبر، و بالمداقه ثلاثه و ثلاثون شبرا و بضع الشبر، و الاخيرتين يبلغ المكسر المربع منهما ستة و ثلاثون شبرا، هذا بالنسبه الى (ذراعان عمقه و ذراع و شبر سعتة) و سبعة و عشرين شبرا بالنسبه الى (ثلاثه أشبار فى ثلاثه أشبار) فبين سبعة و عشرين و ستة و ثلاثين تسعه أشبار فكيف التوفيق!؟

### التوفيق بين الروايات

و الحلّ هو أن المياه لما كانت مختلفه فى الثقل و الخفه و بالتالى تختلف فى الكثافه و المساحه الشاغله لمقدار وزنى واحد فى المياه المختلفه، مضافا الى أن موارد المياه التى وقعت الاسئله فيها ليست بمنظمه الحدود فى اشكالها، و من هنا كان التقدير بالمساحه تقريبا و علامه على الحد الواقعى و هو الوزن.

و الشاهد على ذلك ما حصل بالتجربه من أن الوزن المزبور فى المياه المختلفه يطابق الحدود المساحيه المزبوره المختلفه، حيث أن بعض الساده من



مشايخنا(قدس الله سره)اعتبر ببلده أصفهان مع جمع من الفضلاء بنحو الدقه الوزن مع المساحه فوجد أن ألفا و مأتى رطلا بالعراقى قريب من ثلاثه و ثلاثين شبرا.

و حكى عن البعض أنه اعتبر ماء فوجد أن ألفا من الرطل العراقى قريب من ثلاثين شبرا فاذا كان الألف رطل يساوى ثلاثين شبرا،فألف و مائتان يساوى ستة و ثلاثين شبرا.

و ذكر السيد الخوئى(دام ظله)أنه اعتبر الوزن مرات عديده فوجده مطابقا لسبعه و عشرين شبرا،و الظاهر ان ذلك حصل فى مدينه النجف على مشرفها أفضل الصلاه و التحيه.

و أيضا حكى فى الحدائق عن حواشى الامين الأسترآبادى على المدارك قوله:انه وزن ماء المدينه فكان يساوى ستة و ثلاثين شبرا تقريبا،و أيضا لازم ما فى مرآه العقول للمجلسى«قدس سرّه»أن وزنه يساوى ثلاثه و ثلاثين شبرا تقريبا،حيث ذكر انه قدّر الماء على مذهب المشهور بحسب المساحه فوجده بالوزن تقريبا ثلاثه و ثمانين منا و نصف منّ و ستة و خمسين مثقالا و ثمن مثقال بالمن الشاهى الجديد و المثاقيل الصيرفيه المعموله.

و فى المستمسك أن جماعه فيهم الأفاضل وزنوا ماء النجف الاشرف فى هذه الازمنه فكان يساوى سبعة و عشرين شبرا،لكن فى المهذب حكى عن بعض الاعاظم انه وزن ماء النجف الاشرف أيضا و كان ثمانيه و عشرين شبرا تقريبا،و لا ينافى ما تقدم لإمكان اختلاف الماء خفه و ثقلا بحسب فصول السنه و الاعوام.

و حكى فى رساله فى الكر- و الظاهر انها للوحيد البهبهانى «قدس سرّه»- عن بعض المحققين قوله أن الشبر المكعب وزنه يساوى ثلاثه و أربعين و ثلاثمائه و ألف مثقال صيرفى، و مقتضاه أن وزن الكر بالارطال العراقى يساوى أربعة و ثلاثين شبرا مكعبا، و يعلم ذلك بالاعتبار حيث أن الرطل العراقى ثلاثون و مائه درهم، و كل عشره دراهم سبعة مثاقيل شرعى، و المثقال الصيرفى مثقال شرعى و ثلث المثقال.

و من ذلك كله يظهر أن الاختلاف فى هذه التقادير المساحيه تجتمع على وزن واحد بلحاظ اختلاف المياه خفه و ثقلا، كثافه ورقه بحسب طبيعتها.

و منه يظهر أن لا- اعتبار بالتقدير المساحى فى نفسه إلا- اذا أوجب الاطمينان بوجود الوزن المعترف، و لذا اعترف غير واحد باختلاف النسبه بين التقدير الوزنى و المساحى لا سيّما اذا اخذ الثانى بمقدار السبعه و العشرين شبرا، فربما يزيد الوزن على المساحه، و أخرى ينعكس، فأخذوا بالبحث فى ذلك و ادراجه تحت بحث تضارب العلامات على الموضوع الواحد.

و انما الجأهم الى ذلك أخذ مقدار من المساحه ثابت مع مقدار ثابت من الوزن، بينما الصحيح كما عرفت مما تقدم هو ثبات الوزن دون المساحه بعد كونه الاصل و المساحه علامه عليه، فهى متغيره، و لا بأس بالقول بأنه سته و ثلاثين شبرا مكعبا كذلك.

و لا- استيحاش فى ذلك بل المقام نظير مقام تحديد مسافه القصر فى الصلاه حيث انه ورد التحديد فى الروايات بالبريدى و بمسيره يوم، و مع ذلك جعل

المشهور أن الأصل في الحد الواقعي للمسافه هو البريدان، و مسيره يوم علامه عليه فيما كان السير بالدواب، و إلا فليست هي بعلامه في الانحاء المختلفه من مراكز السفر.

و يمكن جعل ذلك المقام شاهدا آخر لما اخترناه في المقام، حيث أن الاصحاب لما رأوا أن الاصل في ابعاد الامكنه هو التقدير المساحي جعلوا التقدير الزمني علامه عليه، و كان ذلك قرينه لظهور الروايات في ذلك، و قد تقدم في صدر البحث أن المفيد و المرتضى قد اعتبرا الكر بالوزن دون المساحه.

و أما ما قيل: من أن المرتكز عند العرف أن الوزن الخاص لا يكون عاصما، و انما العاصم كثره الماء و سعه وجوده بحيث تكون الجبهه العاصمه عندهم هو الكم المتصل الخاص سواء كان كمّه المنفصل أى وزنه ألفا و مائتى رطل أو ألفا و خمسمائه رطل، و ثقل الماء و خفته ليسا دخيلين في الاعتصام و عدمه (1).

ففيه: أن الارتكاز المزبور و الاعتبار أوفق لما اخترناه، ببيان ذلك: أن الوزن المزبور في المياه الصافيه غير المختلطه بالمواد الخارجيه يكون مقدار المساحه كبيرا و أكثر حجما.

بخلافه في المياه المختلطه بالملح و نحوه، و المياه الاولى سريعه التغير و الفساد في زمان لا يتغير فيه المياه الثانيه، و بذلك يكون الحال في المياه مع وحده الوزن انها كلما ازدادت سرعه تغيرها ازداد مقدار مساحتها، و كلما قلّ قبولها للتغير قلّ مقدار مساحتها.

ص: ١٨٢

فبوحده الوزن تكون كثره الماء و سعه وجوده مختلفه باختلاف المياه،و هو أوفق في ضبط عاصميه تلك المياه المختلفه و في المناعه عن التغير،حيث انه قد تبين بالتجربه كما اسمعناك أن المياه المختلطه الثقيله أشد اعتصاما من المياه الصافيه الرقيقه الخفيفه،فلذا كان الوزن الواحد فيهما ملازما لقله الحجم في الاولى و كثرته في الثانيه،و هذا من المؤيدات لما اخترناه.

### شواهد على المختار

فتحصل مما ذكرناه شواهد على كون الكرمقدارا كيليا أصله و عياره الوحده الوزنيه،و أن التقدير بالحجم و المساحه علامه على ذلك الحدّ الوزني،و ليست بحدّ مقوم لاصل التقدير:

الأول: كون الكرمكيالا- و الأصل في الكيل التقدير الوزني لا-الحجمي،و ان كان هو تقدير مساحي و حجمي،و لذا تختلف مكاييل المواد المختلفه من الجوامد و المائعات في المتعارف المرسوم بلحاظ الوحده الوزنيه الواحده.

الثاني: لسان روايه الوزن و هي صحيحه محمد بن مسلم مع أن الفرض في سؤاله هو الغدير،أن الوزن هو أصل لماهيه الكرم و أنه يرجع الى وحده وزنيه، و هذا بخلاف لسان روايه المساحه كروايه أبي بصير ففرض فيها أن الكرم شيء و له مقدار مساحي معين فكانت المساحه من لوازمه و عوارضه.

الثالث: أن اختلاف المياه حجما و مساحه مع اتحاد الوزن كما اثبتته الاعتبار و التجربه،و بنحو ينطبق مع التحديدات المساحيه المختلفه الوارده في الروايات دليل على كون الحجم كاشفا عن الوزن المعين المخصوص،غايه الأمر المياه

تختلف فى حجمها بلحاظ الوزن المزبور، وهذا ليس مخصوص بماده الماء، بل فى السوائل و المائعات الاخرى كذلك، فلربما سائل معين كالحليب يختلف حجم المكيال فيه بلحاظ وحده ووزنيه معينه كالكيلو مثلا- لاختلاف انواعه من حيث الدسومه و الكثافه.

الرابع: أن وحدات المقادير فى الكم المتصل و المنفصل إما تكون وحده مساحيه كالشبر و الذراع و المتر و القدم و البوصه، و إما تكون وحده وزنيه كالرطل و الصاع و المد و الكيلوجرام، و أما أن تكون وحده زمانيه كالساعه و الدقيقه و السنه، و على أيه حال الوحده فى المقدار مطلقا لا تكون وحده لمقدارين من باب المشترك المعنوى، فكذلك الحال فى الكر، و قد عرفت أنه مكيال أى عيار فى أصله للائقال لا للأحجام.

الخامس: أن اسماعيل بن جابر الجعفى و أبى بصير و الحسن بن صالح الثورى ممن بين له الصادق عليه السلام مساحه الكر، هم من أهل العراق الذين لا يخفى عليهم (الكر).

فالاقتصار على بيان المساحه دون الوزن مما يدل على خفاء المساحه دون الوزن، و لا غرو بعد كونهم مأنوسين بأن الكر مكيال يرجع أصله لوحده وزنيه معهوده لديهم، و لكن يخفى عليهم مقدار حجمها من ماده الماء، و إلا لو كان الكر وحده مساحيه فى الاصل لما كان لبيانه (عليه السلام) محل و وجه حيث أن الكر من استعمالاتهم اليوميه.

و بخلاف ذلك بيانه (عليه السلام) لمحمد بن مسلم الثقفى الطائفى فى حقيقه الكر بالوزن حيث ان الكر مكيال أهل العراق فكان المناسب بيان حقيقته له حيثئذ.

فبالمن (١) الشاهي - و هو ألف و مائتان و ثمانون مثقالا - يصير أربعة و ستين منّا إلا عشرين مثقالا.

(مسأله: ٣) الكر بحقه الاسلامبول - و هي مائتان و ثمانون مثقالا - مائتا حقه و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه.

السادس: أن المياه المختلفه في الكثافه و الرقه تختلف في الاعتصام عن التغير فكلما ازدادت الكثافه ازداد الثقل و بالعكس، فحجم واحد من المياه تختلف مناعته و اعتصامه عن التغير و قابليته للانفعال بلحاظ المياه المتعدده، و هذا بخلاف الوزن الواحد فان الاحجام سوف تختلف و تتقارب قوه الاعتصام فكلما كان الماء أكثف كان حجمه بالوزن المزبور اقل من الرقيق.

فكان اللازم جعل مقدار وزني ثابت مع مقدار حجمي متعدد متغير بحسب اختلاف المياه، فما ورد في تحديد الكر من الروايات من وحده الوزن و تعدد الحجم آيه باهره من معدن العصمه (عليه السلام)، و من ثم لا حاجة لنا للبحث في النسبه بين التحديدتين بعد ما عرفت من كون الوزن أصل و الحجم علامه عليه و أن سته و ثلاثين شبرا أقصى الأحجام في العلاميه على الوزن المزبور و ان كان الماء رقيقا خفيفا يكبر حجمه على بقيه المياه بلحاظ الوزن المتحد.

### تحديد الكر بالوزن

تقديره بالاوزان المتداوله اليوم كالكيلو غرام، هو بتوسط مقابله المقدار المتقدم من الارطال العراقيه بالدرهم، إذ كل رطل منه يساوي مائه و ثلاثين درهما، ثم مقابله مع المثقال الشرعي ثم الصيرفي، و كل عشر دراهم تساوي خمسه مثاقيل صيرفيه و ربع المثقال، و الذي هو يساوي (٦،٤) غرام كما هو لدى الصاغه و ذكره غير واحد في نظائر المقام.

فيكون الحاصل بالدقه ثلاثمائة و سبعين و ستة كيلوات و سبعمائه و اربعين غراما، أى يقرب من (٣٧٧) كيلوا كما ذكره غير واحد، لكن ذكر بعض المحشيين «قدس سرّه» أنه ثلاثمائة و ثمانون كيلو غراما و ستة عشر غراما، و آخر ثلاثمائة و خمسه و سبعون كيلوا و ستمائه و أربه و عشرون غراما فليحظ.

و أما أن الرطل العراقى مائه و ثلاثون درهما و أن المدينى يزيد عليه بنصف و المكى بضعف، فقد دلت عليه روايه جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمدانى قال:

كتبت الى أبى الحسن (عليه السلام) على يدى أبى: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا فى الصاع: بعضهم يقول: الفطره بصاع المدينى و بعضهم يقول: بصاع العراقى، قال:

فكتب إليّ: «الصاع بسته أرتال بالمدينى و تسعه أرتال بالعراقى، قال: و اخبرنى انه يكون بالوزن ألفا و مائه و سبعين وزنه» (١).

و بمضمونه روايه أبيه (٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) إلا أن فيها أن الرطل المدينى مائه و خمسه و تسعون درهما، و بالمضمون أيضا روايه على بن بلال (٣)، و كذا مصحح أيوب بن نوح قال: كتبت الى أبى الحسن (عليه السلام) (الى أن يقول) و قد بعثت إليك العام عن كل رأس من عيالى بدرهم على قيمه تسعه أرتال بدرهم...

(و فى الجواب منه (عليه السلام) «... و اقبض ممن دفع لها و امسك عنم لم يدفع» (٤)، و أيوب بن نوح عراقى و المكاتبه إليه (عليه السلام) و هو فى سامراء.

نعم فى اللغه عن ابن الاعرابى كما فى اللسان أن الرطل اثنتا عشره أوقيه

ص: ١٨٦

١- ١) الوسائل: أبواب زكاه الفطره باب ٧ حديث ١.

٢- ٢) المصدر حديث ٤.

٣- ٣) المصدر: حديث ٢.

٤- ٤) الوسائل: أبواب زكاه الفطره باب ٩ حديث.

(مسأله:٤) إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه (١) حكم القليل.

«مسأله:٥) إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس (٢) العالى بملاقات السافل كالعكس نعم لو كان جاريا من الأعلى الى الأسفل لا ينجس العالى (٣) بملاقات السافل، من غير فرق بين العلو التسنيمى و التسريحى.

(مسأله:٦) إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقات و لا يعصمه (٤) ما جمد، بل اذا ذاب شيئا فشيئا ينجس أيضا، و كذا اذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقل من الكر فانه ينجس بالملاقات و الاوقيه أربعون درهما فالحاصل أربعمائه و ثمانون درهم، لكن فسرره فى التاج بالرطل الشامى، و فى المعجم الوسيط أن الرطل المصرى اثنتا عشره أوقيه كل اوقيه اثنا عشر درهما فالحاصل مائه و اربع و اربعون درهما، و فى المصباح أن الرطل البغدادي مائه درهم و ثمانيه و عشرون درهما و أربعه أسباع، و هو الذى حكاه فى الحدائق عن العلامة فى التحرير و المنتهى خاصة دون بقيه كتبه، و المعول على الأول المتسالم عليه بين الأصحاب فى الابواب المتعدده.

و الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على محمد و آله الطاهرين.

### **إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال**

و هذا ظاهر بعد ما عرفت أن الاصل فى تقدير الكر هو الوزن الذى هو ضبط تحقيقى فى المقدار.

### **إذا لم يتساو سطوح القليل**

كما لو كانا فى انبوب واقف مسدود الطرفين.

و قد مرّ وجه ذلك فى الماء المضاف.

### **إذا جمد بعض ماء الحوض**

اذ الجامد حكمه لدى الاعتبار الجارى لدى العرف العقلايى كبقية



و لا يعتصم بما بقى من الثلج.

(مسأله: ٧) الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقه فى حكم القليل على الأحوط (١)، و ان كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقات، الجوامد و يشهد لذلك ما ورد فى الدهن و العسل (١) انه ان كان جامدا فحكمه حكم بقيه الجوامد و ان كان مائعا كما فى الصيف فحكمه حكم المائعات، و وجه ذلك أن بالانجماد ينسد باب السرايه التى هى المدار فى الانفعال كما عرفت فى بحث المضاف، و من ذلك يظهر الحال فى بقيه شقوق المسأله.

### تحقيق فى الفرق بين الشك فى الكريه و الاتصال بالماده

قد يستدل بعموم الانفعال فى الشبهه المصدقيه للمخصص و هو الكر، أو لكون الترخيص فى المخصص مرتبا على عنوان وجودى فلا بد من احرازه كما عند الميرزا النائينى «قدس سرّه»، أو لقاعده المقتضى و المانع، أو استصحاب عدم الماء الكر فى الحوض، أو لاستصحاب عدم الازلى فى الكريه بالنسبه للماء المشكوك و فى الكل نظر.

أما الوجوه الثلاثه الأول فلما تقدم فى مسأله الشك فى اتصال القليل بالماده من عدم ثبوتها فى المحاوره و الظهورات، و أما استصحاب عدم الماء الكر فى الحوض فلانه مثبت بالإضافه الى الماء الموجود، لا ما يقال من كون استصحاب عدم الازلى انما يجرى فى ليس الناقصه دون التامه.

حيث أنا قدمنا فى الشك فى الاتصال بالماده أن الصحيح جريانه فى ليس التامه أيضا و هو المقدار الذى يكتسبه العموم من التخصيص، بل مثبتته من جهه أن عدم المتيقن السابق غير الازلى بخلو الحوض من الماء الكر هو مغاير للماء

ص: ١٨٨

الخاص المشكوك و مغاير لعدم كريتته السابقه أى ليس العدم المستصحب هو العدم للوصف الخاص و لو بنحو ليس التامه أى عدم كريتته الماء المشكوك.

و أما استصحاب العدم الازلى فهو و ان صححناه كبرويا كما تقدم فى المسأله المزبوره، إلا انه يرد عليه صغرويا فى المقام كما يرد على الوجوه الاربعه السابقه على فرض تماميتها كبرويا، أن فى المقام كما لدينا عموم الانفعال المخصص بمنفصل بالكر، كذلك لدينا عموم اعتصام الماء ما لم يتغير-الذى تقدم فى بحث التغير-المخصص بمنفصل بأدله انفعال القليل، و هذان العمومان فى رتبه واحده و هى الرتبه الثانيه و الرتبه الأولى عموم طهاره و طهوريه الماء و الرتبه الثالثه أدله اعتصام الكر و أدله انفعال الماء القليل.

و ما يقال: من أن عموم انفعال الماء اخص من عموم اعتصام الماء ما لم يتغير حيث أنه مخصص بما ليس له مادته، أو لنا أن نستعيض عن عمومات الانفعال التى هى مثل موثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا- أن ترى فى منقاره دما، فان رأيت فى منقاره دما فلا يتوضأ منه و لا تشرب، و سئل عن ماء شربت منه الدجاجه قال: ان كان فى منقارها قدر لم يتوضأ منه و لم يشرب» (١).

الشامل بإطلاقه للكر الواحد و ما دونه و مورد الملاقاه دون التغير، يمكن أن يعوض عنه بما هو اخص منه كصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ... و لا يشرب سؤر الكلب الا أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه» (٢) حيث أنه لا يشمل

ص: ١٨٩

١-١) من أبواب الاسئار باب ٤ حديث ١.

٢-٢) الوسائل: أبواب الاسئار باب ١ حديث ٧.

ذى المادة بنفس ظهوره بغض النظر عن التخصيص (١).

ففيه: انه و ان خصص عموم انفعال الماء بغير ذى المادة إلا- أن عموم اعتصام الماء ما لم يتغير أيضا مخصص بغير القليل بأدله الانفعال الخاصه بالقليل.

و بعبارة اخرى: أن عموم انفعال مطلق الماء مخصص بمخصصين باعتصام المتصل بالمادة و اعتصام الكر، و أن عموم اعتصام الماء ما لم يتغير مخصص بانفعال الماء القليل، و ليس دائره أحدهما أعم مطلقا من الآخر كى يكون عموم الانفعال إلا الكر هو المرجع لتأخر رتبته لمكان اخصيته المطلقة.

و أما التعويض بمصحح أبى بصير فقد عرفت فى بحث المضاف شموله للمضاف و المطلق فكيف يكون أخص موضوعا من عموم اعتصام الماء ما لم يتغير، مع أنه تقدم ثمه التأمل فى دلالة الروايه على الانفعال بالملاقاه، فتحصل أن الاستصحاب العدمى جار فى كل من القله و الكريه فيتعارضان.

نعم الاشكال: بعدم جريان الاصل فى عوارض الماهيه بمعنى العارضه لها عند الوجود سواء الدهنى أو الخارجى (٢).

مندفع: بما ذكر من عدم الفرق بين العوارض الوجوديه التى تعرض على الماهيه عند وجودها أو على وجودها، اذ كل وجود خارجى مسبوق بالعدم.

و ربما يشكل: بعدم جريان الاصل العدمى فى القله لعدم ترتب الاثر الشرعى حيث أن الاعتصام ليس بمجعول شرعى و انما يؤول الى عدم الانفعال على تقدير

ص: ١٩٠

١- (١) التنقيح ج ١/١٩٥، بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٣٥٣-٢٠٧.

٢- (٢) المستمسك ج ١/١٣٧.

نعم لا يجرى عليه حكم الكر(١)، فلا يطهر ما يحتاج تطهيره الى القاء الملاقاه و كفضيه تعليقيه (١).

وفيه: أن عدم الانفعال عباره اخرى عن الطهاره بقاء و هو حكم مجعول بعموم اعتصام الماء ما لم يتغير، مع انه قد تقدم تقريب مجعوليّه الاعتصام بنفسه كمعنى الضمان، و ليس فى البين تعليق حيث أن فرض العموم هو اعتصام الماء و طهارته فى مورد الملاقاه ما لم يتغير.

كما قد يشكل: بعدم الفرق بين المقام و مسأله الشك فى الاتصال بالماده حيث قد مرّ جريان الاصل العدمى و ترتب احكام القليل غير المادى عليه، كما اشكل بذلك غير واحد من الاعلام على الماتن سواء كان بناؤه «قدّس سرّه» على الاصل العدمى الازلى أو على التمسك بالعموم فى الشبهه المصداقيه للمخصص أو غير ذلك من الوجوه الاربعه المتقدمه.

وفيه: وضوح الفارق حيث أنه فى المسأله المزبوره القله متيقنه فالماء المشكوك فيها متيقن الخروج عن عموم اعتصام الماء ما لم يتغير و الذى هو من الرتبه الثانيه، بل الماء فى ذلك الفرض متيقن الدخول فى عموم انفعال القليل ما لم يكن متصلا بالماده و الذى هو من الرتبه الثالثه.

و لذلك فى الفرض المزبور لا يوجد إلا عموم واحد و له مخصص، بخلاف المقام كما عرفت، و حينئذ تصل النوبه الى أصاله الطهاره فى الماء عند الملاقاه، و كذا الحال فى توارد الحالتين من القله و الكثره مع الجهل.

أى بقيه احكامه كظهوريته الخاصه لعدم احراز الكريه بأصاله الطهاره، حيث أنها لازم بقاء الطهاره مع الملاقاه، فلو اشترط فى التطهير بالقليل للمتنجس

ص: ١٩١

الكر عليه، و لا يحكم بطهاره منتجس غسل فيه و ان علم حالته السابقه يجرى عليه حكم تلك الحاله.

(مسأله: ٨) الكر المسبوق بالقله اذا علم ملاقاته للنجاسه (١)، و لم كالثوب و الاناء و ورود الماء أو التعدد أو العصر و نحوه لزم مراعاته فيه، نعم ذلك اذا كان الاشرط بالدليل الخاص، و أما لو كان منشأه لزوم طهاره الماء المغسول فلا يعتبر مراعاته لفرض احراز طهارته عند الملاقاه الحاصله فى الغسل كما نبه عليه غير واحد.

و أما تطهير الماء المنتجس به فمع عدم استهلاك احدهما فى الآخر بل امتزاجهما، فاستصحاب الحاله السابقه لكل منهما متعارض.

و قد يقال: أن استصحاب الطهاره لا- يجرى للغويته مع استصحاب النجاسه اذ لا تترتب ثمره عمليه على الطهاره من التوضؤ أو الشرب و نحوه لاختلاطه مع الاجزاء النجسه.

و قد يدفع: بأن استصحاب الطهاره لازمه طهاره الماء المنتجس و هذا اللازم اعم من كون الطهاره واقعيه أو ظاهريه، اذا كانت قاعده عدم تبعض الماء الواحد بحسب الواقع و الظاهر، هذا مع انه لا مجرى لاصاله الطهاره فى موارد العلم بالحاله السابقه.

و الصحيح عدم جريان كل من الأصلين فى انفسهما بغض النظر عن التعارض و ذلك لما قدمناه فى بحث المضاف من تبدل الموضوع فى كل منهما، و من ذلك يكون المزيج مما لا حاله سابقه له فلا يشكل بعدم جريان أصاله الطهاره، مع أن الصحيح كما تقدم أيضا عمومها لموارد العلم بالحاله السابقه.

### تحقيق فى أصاله عدم مجهولى التاريخ

فصور المسأله ثلاث بعد كون الحاله السابقه للماء هى القله و طراً كل من

يعلم السابق من الملاقاه و الكريه إن جهل تاريخهما أو علم تاريخ الكريه و الملاقاه،إما مع الجهل بتاريخهما،أو العلم بتاريخ الكريه دون الملاقاه، أو العكس.

### أما الصورة الأولى: الجهل بتاريخهما

فتاره نبني على جريان الاصل العدمي في مجهولي التاريخ،و اخرى على عدم جريانه كما هو الصحيح و يأتي وجهه،أما على الأول فأصالة عدم الكريه الى زمان الملاقاه معارضة بأصالة عدم الملاقاه الى زمان الكريه.

إلا انه

### قيل في حلّ التعارض وجوه:

#### الوجه الاول

ما ذكره الميرزا النائيني «قدّس سرّه» في خصوص المقام،من أن أصالة عدم الملاقاه الى زمان الكريه لا يترتب عليها ثمره عمليه فلا تجرى،حيث أن الطهاره مترتبه على سبق الكريه للملاقاه أى حدوث الملاقاه بعد الكريه،فتجرى أصاله عدم الكريه الى زمان الملاقاه بدون معارض و تقتضى النجاسه.

و فيه:إن الاصل العدمي في الملاقاه الى زمان الكريه ينفي موضوع الانفعال و هو ثمره معتد بها في الأصل العملي كما هو محرر في محله،فينتفى حكم الانفعال،و لا حاجه الى اثبات موضوع الطهاره.

#### الوجه الثاني

ما ذكره السيد الخوئي قريبا مما تقدم عن استاذه(قدهما)و بنى عليه أخيرا في كليه موارد الجهل بالتاريخ من الطرفين أو من طرف في الموضوعات المركبه من ذوات الاجزاء أو الجزئين مثل الجهل بتاريخ الفسخ أو انقضاء الخيار،و مثل

ص: ١٩٣

حكم بطهارته، وان كان الأحوط التجنب، وان علم تاريخ الملاقاه حكم الرجوع و انقضاء العده فى المطلقه الرجعيه، و مثل العدول عن الاقامه و الصلاه أربع ركعات فى السفر، بأن الجارى من الاصلين هو خصوص المحرز لجزء الموضوع دون النافى بحسب الصوره، حيث انه ليس بناف فى الحقيقه و استدل لذلك بأمر.

أولاً: بأن استصحاب عدم الملاقاه الى زمان الكريه لا ينفى موضوع الانفعال، و كذا فى بقيه الامثله كأصالة عدم وقوع الفسخ حال الخيار أو الى انقضائه، لأن الموضوع تركيبى لا تقييدى، فما هو منفى بهذا الأصل هو الملاقاه المقيده بالقليل أو الفسخ المقيد بوقت الخيار و ليس هو الموضوع ذى الاثر، و التركيبى ذى الاثر لم ينف بل محرز باستصحاب عدم الكريه الى حين الملاقاه (1).

و فيه: أن أصالة عدم الملاقاه الى حين الكريه استصحاب لعدم الجزء فى الموضوع التركيبى اذا التعبير ب«الى حين الكريه أو حال الخيار» هو للاشاره الى واقع التقارن لا عنوانه كالتعبير بأصالة عدم الكريه الى حين الملاقاه و أى فرق بينهما.

ثانياً: بأن استصحاب عدم الملاقاه الى حين الكريه أو عدم الفسخ الى حين انقضاء الخيار و هلم جرا فى الامثله، هو نفى لكلى الملاقاه و كلى الفسخ و لا- يتعرض لشخص الملاقاه الواقعه و الفسخ الواقع، و لا- يرفع التحير تجاه الموجود الخارجى بخلاف استصحاب عدم الكريه الى حين الملاقاه و عدم الانقضاء الى حين الفسخ.

و فيه: لا حاجه ملزمه لتنتيخ الحال فى الموجود الخارجى كالملاقاه الواقعه

ص: ١٩٤

---

١- (١) التنتيخ ٣٥/٢ و مصباح الأصول ٢٠٤/٣- و مصباح الفقاهه ٧/ خيار الغبن.

أو الفسخ الواقع، بل اللازم تنقيحه هو موضوع الحكم نفيًا و اثباتًا، وهو يحرز نفيه بنفى مطلق الملاقاه الى حين الكريه، وان لم يرفع التحير فى الملاقاه الواقعه و الفسخ الواقع، فصحه و فساد خصوص الملاقاه و الفسخ و الصلاه الرباعيه و الرجوع و كذا بقيه الامثله شىء، و تحقق الانفعال من كلى الملاقاه مع القله فى الماء شىء آخر.

و كذا إنشاء الفسخ فى العقد فان عدم تنقيح الحال فيه لا يضر بتنقيح الحال فى بقاء العقد اذا أحرز عدم مطلق الفسخ الى انقضاء الخيار، و انما اللازم تنقيح الحال فى الموجود الخارجى اذا كان هو موضوع الحكم، و فى كلتا حالتيه دون الكلى كما فى استصحاب عدم كلى الكر فى الحوض، فانه لا يترتب عليه نفي الكريه عن شخص الماء الموجود فى الحوض فعلا و لا ينقح حاله و الحكم مترتب عليه، لا على كلى الماء فى الحوض.

هذا: و لو سلم لزوم ذلك لأضيف العدم المستصحب الى شخص الملاقاه الواقعه و الفسخ و الرجوع و الصلاه، فيقال كنا على يقين من عدمها فنجزّه الى حين الكريه و الانقضاء و العدول فتأمل.

ثالثًا: بأننا باستصحاب عدم الكريه الى حين الملاقاه و بقاء الخيار الى حين الفسخ و هكذا البقيه، يرتفع لدينا الشك فى وجود الموضوع اذ نحرز تحققه (١).

وفيه: انه ضروره بشرط المحمول و لكن الكلام فى جريانه، اذ لنا أن نعكس فنقول استصحاب عدم الملاقاه الى حين الكريه و هكذا البقيه يرفع لدينا الشك اذ به نحرز انتفاء الموضوع، و الاشكال بعدم رفع الشك فى الموجود الخارجى تقدم



عدم الحاجه الى رفعه.

و دعوى: أن الاصل الجارى فى الشك المتعلق بالموجود الخارجى بمنزله الحاكم الوارد على الجارى فى المتعلق بالكلى (١).

ممنوعه: بما قرر من عدم الحكومه أو الورود فى استصحاب القسم الثانى من الكلى.

رابعاً: بأن الموضوع مركب من جزئين فباحراز احدهما بالوجدان و الآخر بالتعبد لا يبقى لدينا شك، و إلا لم يجر الاستصحاب فى المركبات و الموضوعات و المتعلقات حتى مع عدم العلم بارتفاع أحد الحادثين، فلا تجوز الصلاه مع الطهاره المستصحبه لمعارضتها بأصله عدم تحققها فى زمان الطهاره مع أن المورد منصوص جريان الاستصحاب فيه.

و فيه: بعكس الدليل بأننا حين وجود القله حتى حدوث الكريه ليس لدينا شك فى بقاء القله و انما نشك فى بقاء عدم الملاقاه فنستصحب بقاءه فينتفى الموضوع، و سر ذلك أن واقع التقارن مشكوك، فكل حين الآخر مشكوك فنستصحب الحاله السابقه.

و أما النقض: بكلية موارد المركبات حتى مع عدم العلم بارتفاع الجزئين حتى فى المنصوص منها.

فيرده: أن وقت الصلاه معلوم و لا- يجرى الأصل فى معلوم التاريخ على الأصح، و أيضاً حين وقت الصلاه لا تجرى اصاله عدم الصلاه فى وقت الطهاره،

ص: ١٩٦

اذ وقت الطهاره لا- يعلم انقضاؤه بل يحتمل بقاؤها و يحرز بالأصل، بخلاف ما لو كان يعلم ارتفاع الطهاره، فعدم العلم بارتفاع الجزء يسوّغ احراز بقاءه ممتدا حتى وقوع الاخر، فليس وقت وجود الجزء محدودا كي ينفي وجود الآخر بالأصل، بل وجوده لا زال موجود بالأصل.

### الوجه الثالث

و مما ذكر لحلّ التعارض في كليه موارد الجهل بالتاريخ من طرفين أو طرف، أن الاستصحاب النافي لموضوع الحكم يكون دائما مثبتا فلا يجرى، فيكون الأصل المحرز لموضوع الحكم بلا معارض.

و ذلك لأن استصحاب عدم الملاقاه الى حين الكريه لا ينفي طبيعي جزء موضوع الانفعال و هو الملاقاه، و انما ينفي حصه منه و هي الملاقاه حاله ما قبل حدوث الكريه، و أما حصه الملاقاه حاله ما بعد حدوث الكريه فانقضاؤها وجداني، بمعنى انه لا أثر لها شرعا في الانفعال، و من المعلوم ان نفي صرف الوجود-بضم الانتفاء التبعدي مع الانتفاء الوجداني- يكون مثبتا، اذ لا يكفي لنفي الحكم نفي حصه من وجود الموضوع في قطعه طوليه زمانيه (1).

و بتقريب آخر: ان عدم تنجس الماء بالملاقاه مترتب على الملاقاه بعد حصول الكريه، و كذا عدم تحقق الاقامه و عدم تأثير الفسخ و بطلان الصلاه مترتب على وقوع الصلاه بعد العدول عن النيه و وقوع الفسخ بعد انقضاء الخيار و الصلاه بعد زوال الطهاره، و ظاهر أن أصاله عدم وقوع الملاقاه حال القله و عدم وقوع

ص: ١٩٧

الصلاه حال العزم و عدم الفسخ فى زمان الخيار و هلم البقيه لا يترتب عليها ما ذكر إلا بنحو مثبت،اذ لازم عدم وقوع الملاقاه حال القله الوقوع بعد الكريه.

و هذا بخلاف موارد الشك فى أصل الملاقاه مع العلم بعدم كريه الماء،فان الأصل العدمى جارى فى تمام الازمنه الى الوقت الحاضر نفى لصرف وجود الموضوع المركب رأسا لا حصه منه.

و فيه:مضافا الى ما تقدم على وجه الميرزا النائينى«قدّس سرّه»حيث انه يؤول إليه أيضا،انه لا حاجه فى نفى صرف الوجود الى ضم نفى الفرد الثانى الذى فى القطعه الزمانيه اللاحقه،اذ صرف الوجود اضافى بلحاظ القطعات الزمانيه المتعاقبه.

فنفى أفراد قطعه ما نفى لصرف الوجود فى تلك القطعه،اذ الشك فى تحقق صرف الوجود فى تلك القطعه و التعبد بعدمه بلحاظ تلك القطعه،و إلا- لتأتى الاشكال حتى فيما كان الشك فى أصل الملاقاه،اذ عند الشك فى صرف الوجود فى أصل الملاقاه أو أصل الفسخ أو أصل الرجوع فى العده،غايه ما تحرزه أصاله العدم عدمه فى حصه الوقت الماضى.

و أما حصه الوقت الحاضر الوجدانيه فلا بد من ضمها إليها كى ينتفى صرف الوجود فى الحصتين معا،و هو كما ترى،و لم يعهد من احد الأعلام التوقف فى جريانها فى الصوره المزبوره،و الحل ما ذكرنا،و اتضح أن الوجوه الثلاثه مرجعها متحد.

و ملخص الجواب عنه:أن الفرض من أصاله العدم المزبوره هو نفى

موضوع الحكم، مثل الانفعال و غيره، لا- احراز و اثبات موضوع الحكم المضاد كالطهاره و نحوها من المقابلات، مع انه قد يقال بأن المتحصل من العمومات المترتبه و المخصصات هو عموم طهاره الماء الشامل للقليل غير الملاقى للنجاسه و للكثير مطلقا ملاقى أولا إلا القليل الملاقى.

و بعبارة أخرى: أن عموم الماء طاهر ما لم يتغير إلا القليل الملاق من الرتبة الثانية موافق لدليل طهاره الكر في الرتبة الثالثة و لا يحمل عليه، فهو على سعه موضوعه مطلق الماء الذى ليس بقليل ملاق، فيكون الأصل العدمى المزبور محرزا لموضوع الطهاره فى نفس الوقت الذى يكون فيه نافيا لموضوع الانفعال.

فتحصل أن على القول بجريان الأصلين العدميين فى مجهولى التاريخ يتعارضان و يتساقطان، فتصل النوبه الى الأصول المتأخره كأصالة الطهاره فى المقام، كما هو الحال لو لم نقل بجريانهما كما هو الصحيح، وفاقا لما ذكره المحقق الخراسانى و العراقى (قدهما).

### وجه عدم جريان الاصل فى المجهولين و فى المعلوم

حيث أن دائره المستصحب أضيق من دائره الشك المراد احراز جزء الموضوع فى تمامها، حيث أن الشك فى واقع تقارن عدم الجزء الأول مع حدوث الجزء الثانى الذى هو عبارته عن عدم الجزء الأول الى حين حدوث الجزء الثانى.

إذ حدوث الثانى و هو الكريه فى المقام مردد بين الحدوث قبل الملاقاه و قبل تعلق العلم بوجودهما، و بين الحدوث حين تعلق العلم بوجودهما الذى هو

ظرف العلم بوجود الجزء الأول أيضا، فيكون دائره حدوث الجزء الثاني أوسع من دائره عدم الجزء الأول المستصحب، فلا يكون ابقاء لعدم الجزء الأول الى حين حدوث الجزء الثاني.

و هذا ما عبر عنه فى الكفايه بعدم اتصال زمان الشكك باليقين السابق، بل يحتمل تخلل اليقين بالخلاف بالمعنى المتقدم، والكلام بعينه فى أصله عدم الجزء الثاني الى حين حدوث الجزء الأول، أى واقع تقارن عدم الجزء الثاني مع حدوث الجزء الأول، وهو بعينه وجه عدم جريان أصله العلم فى معلوم التاريخ بالإضافه و الى حين حدوث مجهول التاريخ.

نعم: أصله عدم الجزء المجهول التاريخ جاريه الى حين حدوث الجزء المعلوم التاريخ، ولا يتوهم فيها تأتى الوجه السابق للمنع من الجريان، وذلك لأننا نقطع بكون دائره البقاء التعبدى لعدم المجهول أوسع من وجود معلوم التاريخ (الجزء الثاني)، حيث أن وجود المجهول لم يحرز وجدانا و لم يعلم بوجوده إلا بعد معلوم التاريخ و هو الناقض لا الوجود الواقعى للمجهول غير الواصل علمه.

و حينئذ تكون دائره التعبد بعدمه أوسع قطعا من وقت حدوث معلوم التاريخ، و هذا بخلاف دائره التعبد بعدم معلوم التاريخ بالإضافه الى حدوث مجهول التاريخ فانها ليست بوسع دائره التردد لحدوث وجود المجهول، اذ يحتمل حدوث وجود المجهول فى آن و حين العلم بوجود نفس المجهول، و العلم بوجوده متأخر عن العلم بحدوث معلوم التاريخ. و هذا سرّ التفصيل، و تفصيل الكلام فى محله.

و أما القليل المسبوق بالكريه الملاقى لها(١) فإن جهل التاريخان أو علم تاريخ الملاقاه حكم فيه بالطهاره مع الاحتياط المذكور و ان علم تاريخ

### الصوره الثانيه و الصوره الثالثه

و بذلك اتضح وجه الطهاره فى الصوره الثانيه لأصالة عدم الملاقاه المجهوله الى حين الكريه المعلومه، و وجه النجاسه فى الصوره الثالثه لأصالة عدم الكريه المجهوله اى حين الملاقاه المعلومه.

ثم انه قد اشكل فى جريان أصالة الطهاره فى الصوره الأولى حيث وصلت النوبه إليها، بما تقدم فى بحث المضاف من عدم شمولها لموارد العلم السابق و مرّ دفعه.

كذلك: ادعى انصراف أدلتها فى المنسبق العرفى الى الشك الابتدائى غير المسبوق بالعلم السابق و لازمه عدم شمولها لاطراف العلم الاجمالى و ان لم يكن تعارض (١).

و هو: كما ترى.

و التفصيل بشمولها لموارد الشك المقرون بالعلم الاجمالى دون التفصيلى السابق (٢)، تحكم.

### القليل المسبوق بالكريه

الصور فى المقام أيضا ثلاثه بعد كون الحاله السابقه المعلوم هى الكريه عكس ما تقدم، فاما فى مجهولى التاريخ فعلى جريان الأصل فيهما و التعارض أو عدم الجريان من رأس تصل النوبه الى أصالة الطهاره، و أما اذا علم تاريخ الملاقاه

ص: ٢٠١

١-١) مهذب الاحكام ج ٢٠٠/١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ٢٠٦/٢، ٢٠٧.

القله حكم بنجاسته.

(مسأله: ٩) اذا وجد نجاسه فى الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكريه أو بعدها يحكم بطهارته (١)، إلا اذا علم تاريخ الوقوع.

فاستصحاب الكريه المجهوله الى حين الملاقاه المعلومه تقتضى الطهاره و لا يجرى الأصل العدمى فى الملاقاه المعلومه التاريخ كما عرفت.

نعم على القول بجريانها تتعارض مع الأصل المتقدم فتصل النوبه الى أصاله الطهاره، مع أن أصاله عدم الملاقاه الى حين القله لا تحرز موضوع الانفعال و هو الملاقاه مع القله إلا- باللائم المثبت، و من ذلك يعلم الحال فى الصوره الثالثه و أن الحكم هو الطهاره خلافا للماتن حيث أن أصاله عدم الملاقاه المجهوله الى حين القله المعلومه لا يحرز موضوع الانفعال إلا باللائم المثبت كما تقدم فى الصوره الثانيه.

نعم لو كان لدينا عموم بهذا النحو «أن كل ملاقاه موجب لانفعال الماء إلا ملاقاه الكر» فيجرى الأصل العدمى الأزلى فى وصف الملاقاه أى عنوان الخاص فيحرز موضوع العموم، إلا- انه محض فرض حيث أن العموم هو فى الماء لا- الملاقاه بانفرادها تمام للموضوع و الاستثناء للماء الكر، فكل من القله و الملاقاه و ان كانا بنحو التركيب إلا ان كلا منهما مع الماء بنحو التقييد و بالأصل الأزلى لا يحرز وحده الماء العارض عليه القله مع الماء العارض عليه الملاقاه.

### الشك فى تقدم الملاقاه

فى الكلمات المتعدده فى ذيل المسأله انها مستدرکه و انها عين السابقه، اذ لو اريد حملها على فرض آخر و هو عدم العلم بالحاله السابقه لما كان للاستثناء معنى محصل، اذ لا يؤثر العلم بتاريخ الوقوع و عدمه ما دام لا يعلم الحاله السابقه

(مسأله: ١٠) اذا حدثت الكريه و الملاقيه فى آن واحد (١) حكم بطهارته، و ان كان الأحوط الاجتناب.

للماء، و الصحيح انها مغايره فى الفرض للمسأله السابقه و ان اتحدت معها فى الحكم.

و الفرض هو عدم العلم بالحاله السابقه و مع هذا يصح الاستثناء، و ذلك لان الفرض هو الشك فى كريه الماء قبل الوقوع و منذ وجود الماء أو أنها طارئه و بعد وقوع النجاسه، و هو مجرى لأصالة العدم الازلى و ان لم يكن مجرى لأصالة العدم النعتى السابق- الذى كان فى فرض المسأله السابقه- و مع وجوده فتأتى صورتين من صور المسأله السابقه و هى الجهل بالتاريخ فى الطرفين و لها حكم ما تقدم و صورته العلم بوقوع النجاسه و الملاقيه دون الكريه فيحكم بالنجاسه كما تقدم مفصلاً.

### حدوث الكريه و الملاقيه معا

لاطلاق أخبار شرطيه الكر و عدم تقييدها بالبعديه الزمانيه، و هو النسق الجارى فى القضايا من كون تقدم الموضوع على الحكم رتبيا لا- زمانيا، إلا أن تدل قرينه على أخذ التأخر الزمانى و هذا فى الواقع أخذ قيد آخر فى الموضوع، و التقدم حينئذ أيضا رتبى، و لكن أخذ التأخر الزمانى أو أخذ التأخر رتبى بمجرد ان كان يلحظ الى الحكم و هو عدم التنجيس و العاصميه، فان ذلك لا يوجب تقييد الملاقيه بالبعديه و اللحوق فى الاول و لا يوجب عدمه فى الثانى.

إذ كما تقدم فى (مسأله ١٨) من بحث التغير و يأتى فى مسأله تميم القليل المتنجس كراء، أن مانعيه الكريه عن الانفعال او شرطيتها للعاصميه مطلقه سواء كانت الملاقيه سابقه على الكريه أو مقارنه أو لاحقه، و ذلك لا يستلزم تقدم الحكم



(مسأله: ۱۱) اذا كان هناك ماء آن: أحدهما كره، والآخر قليل، و لم يعلم أن أيهما كره فوقعته نجاسه في أحدهما معينا أو غير معين، لم يحكم بالنجاسه (۱)، و ان كان الاحوط في صورته التعيين الاجتناب.

على موضوعه، اذ الحكم لا يتحقق إلا بعد الموضوع و لو ببعديه زمانيه.

إلا أن السبب الممنوع و هو الملاقاه متقدمه و رفع تأثيرها بقاء، فالكراهيه عاصمه حدودا و بقاء كما في الكشف في بيع الفضولي على الانقلاب، فالتقييد بالتأخر و التقدم الزماني المدعى يجب أن يلحظ بين الكراهيه و الملاقاه، لا بين الموضوع و الحكم، بل بين أجزاء الموضوع و بين الموضوع و قيود الحكم، فالانصراف المراد ادعاءه يجب بهذا النحو من القيد، و حينئذ يكون تلازم بين أخذ التقدم في الكراهيه على الملاقاه مع تأخر الملاقاه عن الكراهيه.

و لكن من الواضح انه ليس المراد أخذ التقدم المزبور قييدا بنحو الاسمي، كى لا- يكون للقضيه مفهوم لعدم الموضوع و هو الملاقاه المتأخره حينئذ فضلا عن الدلاله على حكم الكراهيه المقارنه، بل اشاريا للحصه من الكراهيه، فيتأتى المفهوم حينئذ و يعم المقارنه، لكن الصحيح منع الانصراف المزبور بل غايته عدم شمول الاطلاق للملاقاه السابقه كما مرّ و يأتي في تميم القليل كرا بمتنجس.

### العلم الاجمالي بالكراهيه

صور الشك تاره بالاقتران مع العلم بالحاله السابقه من الكراهيه، أو القله فتستصحب، فترتب الطهاره في الأول و النجاسه في الثانى من دون معارضه للأصل الآخر في الطرف الآخر لا سيما في الفرض الثانى.

و أما مع عدم العلم بالحاله السابقه و تعيين الطرف الملاقى، فمع جريان الأصل العدمى الازلى في الكراهيه تترتب النجاسه، و لكن تقدم الكلام مفصلا في

(المسأله ٧) عند الشك في الكريه مع عدم العلم بالحاله السابقه أنه معارض بالأصل العدمى الأزلى فى القله، حيث أنه لدينا عموم طهاره الماء ما لم يتغير المخصص بالقليل كما لدينا عموم انفعال الماء ما لم يكن كرا، فتصل النوبه الى أصاله الطهاره فى الملاقى أو اصاله عدم الملاقاه فى القليل.

و احتياط الماتن فى هذا الفرض كما تقدم منه فى (مسأله ٧)، و أما مع عدم تعين الطرف الملاقى فكما مرّ، إلا- أن من التزم بالنجاسه فى فرض التعين لم يلتزم بها فى فرض عدم التعين.

بدعوى: أن أصاله عدم الكريه فى الملاقى لا أثر لها بعد اجراء أصاله عدم الملاقاه فى القليل و طهاره الكر منهما لو حصلت له الملاقاه، كما هو الحال فى ما لو كان الكر متعينا و كذا القليل و الملاقاه مردده بينهما، حيث أن أصاله عدم كريه الملاقى فى الفرض الأخير لا- تثبت وقوع القطره على القليل، و لو سلمنا جريانه لعارض أصاله عدم وقوع القطره على القليل فتصل النوبه لأصاله الطهاره (١).

و فيه: أن اصاله عدم كريه الملاقى ليس المراد منها اثبات وقوع القطره على القليل بل اثبات قله الملاقى، و جعلها معارضه باصاله عدم وقوع القطره على القليل لازمه اجراء التعارض فى فرض التعين مع انه رفع لليد عن ما بنى عليه من عدم التعارض فى اثبات الموضوعات المركبه، هذا مع أن الحال فى صورته تعين الكر و القليل و تردد الملاقاه بينهما كالحال فى الصور السابقه.

و دعوى: أن أصاله عدم كريه الملاقى لا تجرى لعدم الشك فى واقع الملاقى

ص: ٢٠٥

(مسأله: ۱۲) اذا كان ماء ان أحدهما المعين نجس، فووقت نجاسه لم يعلم وقوعها فى النجس أو الطاهر. لم يحكم (۱) بنجاسه الطاهر.

(مسأله: ۱۳) اذا كان كر لم يعلم انه مطلق أو مضاف، فووقت فيه نجاسه لم يحكم بنجاسته (۲) و اذا كان کران أحدهما مطلق و الآخر مضاف، و علم وقوع النجاسه فى أحدهما، و لم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما (۳).

(مسأله: ۱۴) القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس، نجس (۴) إذ الكريه متعينه و كذا القله (۱).

مدفوعه: بأن هذا البيان بعينه يتأتى فى الصور السابقه، إذ أنا نعلم أن أحد الماءين كر و الآخر قليل، و الحل أن انطباق واقع الملاقى مع كل من المقدارين مشكوك فيسوغ جريان الأصل.

لعدم تشكّل علم اجمالى بالتكليف و ان علم اجمالاً بوقوع النجس، فيكون الشك فى طرف الطاهر كالشك البدوى فيجرى فيه الاصول المؤمنه.

أما على ما تقدم فى المضاف من قوه القول باعتصام الكر من المضاف فلا اثر للترديد بين الاطلاق و الاضافه، و أما على القول المشهور فيكون مجرى للاصل العدمى الازلى فى الاطلاق بناء على عموم انفعال المائع إلا الكر من المطلق.

كما فى مسأله الثانيه عشر.

### القليل النجس المتمم كرا

كما هو المشهور، و خالف جماعه منهم المرتضى و سلار و القاضى و ابن

ص: ۲۰۶

ادريس، وكذا الشيخ في المبسوط و ابن حمزه ان تَمَّ بطاهر، وقد تقدم في (المسألة ١٨) من بحث التغير شطر وافر من الكلام فلاحظ، و أن عمده ما استدل به للطهاره المرسل العامي «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا».

و تقدم أنه يمكن التعويض عنه بالمستفيض «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» بعد كون النفي بلم التي للماضي، و أن اعتبار الكريه كشرط و موضوع متقدم رتبه لا- ينافي التقدم الزماني للملاقاه، اذ الحكم بالطهاره متأخر عن الكريه و ان كان السبب الممنوع و هو الملاقاه متقدمه فتكون الكريه رافعه للنجاسه كما هي دافعه بمقتضى ترتب مطلق الطهاره على مطلق الكريه في قبال مطلق الملاقاه.

و تقدم جواب اشكال الطويله في الانشاء من عدم امكان تكفل الشرطيه منطوقا و مفهوما لكل من الطهاره في الابتداء و البقاء مع انفعال القليل.

لكنك عرفت أيضا انصراف الملاقاه للطاريه على الكريه و أن التعبير ب«لم» هو مع وجود «كان» الداخلة على «الماء قدر كر» فالكريه ماضويه أيضا، و وجه التعبير ب«لم» لمورد السؤال حيث فرض فيه ملاقاه سابقه على ظرف السؤال، و وجه الانصراف أن الكريه التي هي عاصمه سواء بمعنى المقتضى للطهاره أو المانع عن تأثير سبب الانفعال تفرض متقدمه أو مقارنة للملاقاه على وزن الموانع.

نعم قد يقال أن بالتميم بطاهر يكون حصول الملاقاه للنجس و حصول الكريه متقارنين فتشمله الشرطيه، إلا انه مع ذلك تكون الكريه متولده من وجود الملاقاه أي السبب الممنوع و الموازنه للموانع الخارجيه بمقتضى التعبير بالجملة الشرطيه منشأ للانصراف عنها، مضافا الى اقتضاء التقابل اللفظي بين الشرط

و موضوع الجزاء،التغاير بين وجود الكر و وجود الشىء الملاقى.

ثم انه:قد يستدل للنجاسه بما ورد من النهى عن غساله الحمام لانها من غساله الكتابى و الناصب و الجنب و نحوهم (١)،و هو شامل لصوره بلوغها كرا، و لكن ورد فيها ما يصلح للمعارضه (٢)،مع تضمن بعضها للتعليل بما يصلح للكراهه كالتعليل بتوريث الجذام،مع أن كون المجتمع يبلغ كرا مورد تأمل اذ لم يكن فى مورد مفروض الاسئله محل معد لتجمع الغساله.

و أيضا قد يعارض بين أدله انفعال القليل فى عمومها الافرادى بلحاظ الطاهر المتمم و الازمانى بلحاظ النجس المتمم،و أخبار الكر على فرض شمولها للمتمم و النسبه من وجه فيرجع حينئذ الى استصحاب النجاسه (٣).

وفيه:أن ظاهر أخبار الكر انها كالاستثناء من أدله الانفعال،فتكون فى صدد جعل المانع لمقتضى الانفعال،مع أن التمسك بها بلحاظ الظاهر من العموم الاحوالى الذى هو بالإطلاق لا الافرادى،و كذا الحال فى العموم الازمانى،بينما عموم الكر افرادى بأل الجنسيه التى هى بمنزله العموم اللفظى.

و أما المرجع على تقدير التعارض فلا يكون عمومات طهاره الماء ما لم يتغير،و لا عمومات انفعال الماء لكونهما فى رتبه واحده و النسبه بينهما من وجه فتصل النوبه الى العموم الفوقانى الأولى و هو طهاره الماء لا سيما فى الطاهر المتمم،و أما فى التتميم بنجس أيضا فقد يقال بعدم صلاحته للمرجعيه،حيث

ص:٢٠٨

١-١) الوسائل:أبواب الماء المضاف باب ١١.

٢-٢) الوسائل:أبواب الماء المضاف باب ٩.

٣-٣) محكى عن جماعه.

انه متعرض للطهاره الابتدائيه، بل الحال كذلك فى المتمم الطاهر، حيث أن طهاره النجس الممتزج معه من المدلول الالتزامى لبعض افراد ذلك العموم و ليس بحجّه كما هو محرر فى محله.

و أما الأصل العملى فقد تقدم أن الاستصحاب لا يجرى فى فرض الامتزاج لتبدل الموضوع و على فرض بقاءه فيتعارضان لعدم تبعض حكم الماء الواحد فى الحكم الظاهرى أيضا، لا انهما يجرىان و يلغو استصحاب الطهاره مع جريان استصحاب النجاسه [\(1\)](#)، فتصل النوبه الى أصله الطهاره هذا فى صوره التميم بطاهر.

ص: ٢٠٩

---

١-١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١/٥٠١.

## فصل: ماء المطر

### اعتصام ماء المطر

فى الاعتصام بلا خلاف محكى، و تدل عليه مثل صحيحه هشام بن الحكم عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى ميزابين سالاً، أحدهما بول، و الآخر ماء المطر، فاختلطاً، فأصاب ثوب رجل، لم يضره ذلك (١).

و صحيح هشام بن سالم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: «لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر منه».

و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن البيت يبال على ظهره، و يغتسل من الجنابه، ثم يصيبه المطر، أ يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاه؟ فقال: «إذا جرى فلا بأس به، قال: و سألته عن الرجل يمرّ فى ماء المطر و قد صبّ فيه خمر، فأصاب ثوبه، هل يصلّى فيه قبل أن يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه و لا رجله، و يصلّى فيه و لا بأس به».

و زاد فى طريق المحاسن و روى تلك الزيادة صاحب الوسائل عن كتاب على

ص: ٢١٠

و ان كان قليلا، سواء جرى من الميزاب أو على وجه الأرض أم لا- بن جعفر«و سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر، فيكف فيصيب الثياب، أ يصلى فيها قبل أن تغسل؟ قال: اذا جرى من ماء المطر فلا بأس» و مثل صدره صحيحه الآخر الا أن مورده في المكان فيه العذره.

و الصحيح الى الكاهلي (عبد الله بن يحيى) عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: أمر في الطريق فيسيل على الميزاب في أوقات أعلم ان الناس يتوضئون؟ قال: ليس به بأس لا تسأل عنه، قلت: و يسيل على من ماء المطر ارى فيه التغير و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا؟ قال: ما بذنا بأس لا تغسله كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر».

و في نسخه من الوافي كما عن شيخ الشريعة الاصفهاني (قدس سرّه) هكذا «يسيل على الماء المطر» بجزء الماء في موضع النصب على المفعوليه، و نسخه المطبوعه أيضا كذلك و يشهد لذلك بيان الفيض عقيب الحديث قال «و الغرض من السؤال الثاني أن المطر يسيل على الماء المتغير أحدهما بالقدر فيثب من الماء القطرات و ينتضح على»، و قد نبه على ذلك في المستدرک (1) بحذف «من» و خفض الماء و رفع المطر و انه في بعض نسخ الكافي و نسخه الوافي.

و استشكل في الحقائق في الإلحاق مطلقا بالجاري في الآثار و لو لم يجز، و لكنه اختار عدم الانفعال أيضا لو كان قليلا، و هذا يرجع الى قول الشيخ في الجملة، حيث اشترط الجريان من الميزاب في الإلحاق بالماء الجارى، و استدل بما أخذ الجريان شرطا في عدم البأس من الروايات المتقدمه، و عارضه في

ص: ٢١١



بل و ان كان قطرات بشرط (١) صدق المطر عليه، و اذا اجتمع فى مكان المعتبر بإطلاق التعليل فى صحيح هشام بن سالم «ما أصابه من الماء أكثر».

و قد يحمل الاطلاق المزبور على التقييد بالجريان كما ارتكبه فى الحدائق، كما انه قد يحتل فى الجريان الوارد فى لسان الروايات هو نزول المطر بقوه و غزاره، و هو ما عبر فى الكلمات فى المقام بالجريان بالقوه، كما اذا نزل على أرض رملية، و مال إليه المقدس الاردبيلي، لكن من اللائح الظاهر من موارد تلك الروايات أن الجريان فيها يصلح أن يكون كناية عن الغلبه و عن اشتراط عدم التغيير، حيث أن المبال و المغتسل لو فرض تقاطر الكميهِ اليسيره عليه لأوجب تغييرها.

و لذا علل فى صحيح هشام بن سالم بالكثرة التى هى الغلبه مع اتحادها موردا مع صحيح على بن جعفر (عليه السلام)، فليس النسبه بينها الاطلاق و التقييد، نعم قد يتوقف فى اطلاق الروايات فيقتصر فى اعتصامه على القدر المتيقن و هو الجرى بغزاره و لو بمعنى القوه لا الفعلية، و لكنه جمود على المورد بعد انفهام اعتصام طبيعته ما لم تتغير.

### **العبره بصدق المطر**

قد يكون اخذ الجريان فى بعض الكلمات هو لصدق العنوان أو لاعتصام القطرات الساقطه لاشتراط الاتصال بالماده المتقاطره، اذ القطرات اليسيره تكون منقطعه بعد نزولها و استقرارها كما ذكره فى المعالم، و اشكل عليه فى الحدائق و الجواهر بأن آن نزولها معتصمه فتوجب طهاره القليل النجس فى الاناء مثلا، لكن بنحو يصدق عليه المطر لا كنحو الرذاذ و الندى النازل.

و قد يقال أن مورد الأدله لا يتناول الخفيف الهائل، بل ان فرضه ملازم

مكان و غسل فيه النجس طهر و ان كان قليلا(١)،لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء(٢).

للاقتطاع عن المادة السمائية فيكون بحكم الراكد فتأمل.

نعم تظهر الثمره فى تناول الأدله له فى مثل الماء القليل أو الكثير المتنجس اذا تساقط عليه،أو سقوط القطرات القليله فقط من المطر الغزير على الماء المزبور و ان قيل بالفرق بينهما،إلا أن الصحيح عدم التطهير فى الصورة الثانيه أيضا،و ذلك لأن تطهير المتنجس بمجرد الاتصال أو بالامتزاج فى الجملة غير الكلى مع المعتصم قد عرفت مما تقدم فى بحث التغيير انه غير مطهر بمقتضى القاعده الأوليه بأدله اعتصام المعتصم.

نعم الامتزاج أو الاستهلاك الكلى بخلافهما،و من ثم احتيج الى دليل عليه مثل صحيح ابن بزيع فى البئر،و مفادها كما تقدم اعتبار الامتزاج فى الجملة،و هو القدر المتيقن من مفاد روايات المقام فى المطهره حتى الرؤيه فى مرسل الكاهلى،و هو لا يصدق على القطرات اليسيره،و أما العسر و الحرج فى موارد كما فى الطرق و الشوارع المفروضه فى كلام الفاضلين اللازمه من عدم تناول الأدله على هذا التفصيل فغير متحقق.

### الماء المجتمع من المطر

أما القله فى المجتمع أو الجارى من المطر فتتناوله الأدله كما عرفت، و أما عدم اشتراط الورود على المتنجس للغسل به فلما يأتى إن شاء الله تعالى فى بحث التطهير من قصور مدرکه عن شمول الغسل بالمعتصم.

لزوم الاتصال يفرض على انحاء فتاره فى القطرات النازله أن تتصل بما يتعقبها من قطرات،أو فى الماء الجارى من المطر أن تساقط عليه و ان تخللها

(مسأله:١)الثوب أو الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر(١)و لا يحتاج الى العصر أو التعدد و اذا وصل الى بعضه دون قطع و وصل،و ثالثه في الماء المجتمع منه أيضا الذى يتوقع السقوط عليه بين فترات متباعده أثناء مده نزول المطر،و رابعه في الماء منه المنقطع عنه التقاطر بتاتا.

فاما النحوان الاولان فلا ريب في شمول الأدله له،و أما الثالث فقد يقرب الشمول لصدق العنوان،و كذا الرابع ما دامت المده يسيره لا طويله يصرف الدليل عنها،و هذا ناشئ من استظهار الوصفيه من مجموع الاضافه و عنوان المطر من الأدله بينما الظاهر منها الحديثه و ان سلم ان عنوان المطر نقل عن أصله و هو الهوى السريع الى ما ينزل من السماء،حيث أن المفروض في مواردنا حصول التطهير حال و عند النزول لا بعده و بعد انقطاعه بمده،فلا اطلاق في الروايات كى يتمسك به،حتى مرسل الكاهلى اذ الظاهر من الرؤيه فيه الملاقاه حين النزول بقريته مورد السؤال.

### كيفية التطهير بالمطر

أما طهوريته اجمالا فلأنه القدر المتيقن من آيتى طهوريه الماء النازل من السماء،مضافا الى ما تقدم من صحيحه ابن سالم و على بن جعفر.

أما سقوط العصر فتاره يبنى على اعتباره فى الغسل لنجاسه الغساله المتبقيه الراسبه فى الثوب،و أخرى لتقوم مفهوم الغسل به،و ثالثه للتعبد (١)المستفاد من مقابله الصب مع الغسل فى البول الذى اصاب الجسد فى الأول و الثوب فى الثانى،

ص:٢١٤

---

١- (١) الوسائل:ابواب النجاسات باب ١ حديث ٤ و ٦ و ٧،و المستدرک:أبواب النجاسات ح ٣ و ١ حديث ٢٠١.

بعض طهر ما وصل إليه، هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسه، و إلا- فلا- يطهر فعلى الأول لا- يعم المقام بعد اعتصام الراسب فيه بالمتقاطر، و على الثانى فيعم المقام، إلا أن التحريك و الغمز و نحوهما من موازيات العصر عند العرف السائد المعتاد فى الغسل بالمعتصم و الكثير.

لكن تقوم الغسل بذلك ليس فى معناه اللغوى، بل فى محققه العرفى و مصداقه، و إلا- فهو يستعمل فى موارد الصب كغسل الاجسام الصلبه، و منشأ اعتبارهم كما هو بين هو اتساح و تقذر الماء الراسب فى الثوب و ان كان فى الماء الكثير و الجارى فيستخرج بالعصر و نظائره فيعود الوجه الثانى الى الأول، اللهم ان يقال أن التعبير بالغسل فى استعمال الشارع الشامل لموارد التطهير بالماء الكثير دال على أخذه بما له من معنى مرتكز فى الغسل بالكثير أيضا فتدبر، و أما على الثالث فمورد المقابله هى فى الماء القليل.

و أما سقوط التعدد فلما يأتى إن شاء الله تعالى، من عدم اعتباره فى مطلق المعتصم، حيث أن الظاهر من صحيح ابن مسلم حيث اشترط التعدد فى الغسل بالقليل فى صدر الحديث أن اسقاطه فى الماء الجارى من باب المثال المتفرع على انتفاء موضوع الاشتراط، و لذا أتى بالفاء للتفريع قبله، و قد يقال بلغويّه البحث عن سقوط التعدد فى ماء المطر لحصوله على أیه حال فتأمل.

هذا كله فى مثل الثوب و أما الفراش و نحوه، فالحال فيه أوضح كما فى اطلاق النص الوارد فيه.

هذا: و أما التمسك بالتعليل الوارد فى صحيح ابن سالم «بما أصابه من الماء أكثر» فى مقابل دليل العصر و التعدد لو تم لهما اطلاق، فمحل تأمل، لأنه فى مورده التعدد حاصل و ليس هو مما يقبل العصر و نحوه، نعم عموم مرسل

إلا اذا تقاطر عليه بعد زوال(١)عينها.

(مسأله:٢)الاناء المتروس بماء نجس كالحب و الشربه و نحوهما اذا تقاطر عليه طهر(٢)ماؤه و إنأؤه بالمقدار الذى فيه ماء و كذا ظهره و أطرافه ان وصل إليه المطر حال التقاطر،و لا يعتبر فيه الامتزاج بل و لا وصوله الى تمام سطحه الظاهر،و ان كان الاحوط ذلك.

الكاهلى دال عليه،حيث الظاهر منه أن الرؤيه و الملاقاه بمجردهما لماء المطر توجب الطهاره فلا تلحظ النسبه بينه و بين ما دل على الاشتراط.

كما هو الأقوى فى مطلق الغسله كما يأتى،نعم استمرارها بعد الزوال كاف أيضا،و أما العموم المرسل فيتأمل فى صدق رؤيته للثوب فى فرض اقتران انقطاعه مع زوال العين.

### تطهير الماء المتنجس بالمطر

كما تدل عليه صحيحتا على بن جعفر و ابن الحكم،حيث فرض فيه اختلاط البول و الخمر به و الذى يوجب تغير المجاور له فى البدء ثم زواله باستهلاك عين النجاسه حيث انها كميته يسيره بالنسبه إليه و ان فرض سيلان البول من الميزاب اذ كميته من الشخص الواحد لا تتجاوز ذلك،و على هذا يكون اطلاق نفى البأس عنه دالا على طهارته.

و قد يشكل:الاستدلال بهما بأن المورد حينئذ من الاستهلاك و الامتزاج مع أن النسبه بينهما و ما دل بإطلاقه على انفعال المتغير و بقاءه هى من وجه (١).

و فيه:أن المورد اعم من ذلك و يشمل صورته تساوى المتغير مع غير المتغير،

ص:٢١٦

(مسأله: ٣) الأرض النجسه تطهر (١) بوصول المطر إليها بشرط أن يكون من السماء، و لو ياعانه الريح، و أما لو وصل إليها بعد الوقوع على و النسبه غير ملحوظه بعد ظهور الروايات في خصوصيه ماء المطر، مؤيدا ذلك بمرسل الكاهلي و انه بمجرد الرؤيه يطهر، و التأمل في حصول الرؤيه مع تكاثر التقاطر عليه ليس في محله.

ثم انه قد يستدل بالتعليل في صحيح ابن بزيع بان له ماده المتقدم في بحث التغير، بتقريب أنه يعم كل ما يكون له ماده و مدد مائي معتصم، نعم المحصل من كل ما تقدم هو حصول طهاره المتنجس في صوره الامتزاج في الجملة و هو غير استهلاك الكل في ماء المطر كما لا يخفى، نظير ما تقدم في بحث التغير.

و أما طهاره الاناء بطهاره الماء فلأن العمده في اشتراط التعدد هو موقوف عمار (١)، و هو في مورد الغسل بالقليل للتعبير فيه بالصب و الافراغ فلا يقوى على تقييد اطلاق ما دل على طبيعي الغسل للآنيه المتحقق بالمره الواحده في ما كان الغسل بالمعتصم.

### تطهير الارض بالمطر

لطهوريه الماء مطلقا و خصوص طهوريه المطر كما في خصوص ما هو كالمورد في الصحاح المتقدمه و في عدده من الروايات الاخرى كالصحيح الى محمد بن اسماعيل عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن (عليه السلام) في طين المطر، أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثه أيام، الا أن يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر» (٢) فتدل على طهاره الطين من أى نجاسه سابقه.

ص: ٢١٧

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات ٥٣.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٦ حديث ٦، ٧.

محل آخر (١) كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر، نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل الى مكان مسقف بالجريان إليه طهر.

(مسأله:٤) الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر، وكذا (٢) اذا كان تحت السقف، و كان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض، بل و كذا لو أطارته الرياح حال تقاطره فوقه في الحوض، و كذا اذا جرى من ميزاب فوقه فيه.

(مسأله:٥) اذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا بل (٣) و كذا اذا وقع، على ورق الشجر ثم وقع على الأرض، نعم لو لاقى في الهواء شيئا كورق الشجر أو نحوه حال نزوله لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض، فمجرد المرور على الشيء لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الارض، فمجرد المرور على الشيء لا يضر.

و كمرسل الصدوق قال: سئل -يعنى الصادق (عليه السلام)- عن طين المطر يصيب الثوب، فيه البول، و العذره، و الدم؟ فقال: طين المطر لا ينجس» (١).

مع انقطاع التعاقب من القطرات بحيث يكون فى معزل عن الاتصال بالنازل لاحقا، و الا فهو ماء مطر و هو مآل استثناء المتن، خلافا للمحكى عن العلامة الطباطبائي «قدس سرّه»، نعم هذا من غير فرق بين الاستقرار فى الواسطه و عدمه و ان اوهم ذلك اشتراط الجريان.

كما هو مورد النصوص و كذا بقيه الأمثله و بعد صدق العنوان.

بشرط الانقطاع و عدم التعاقب كما تقدم.

ص: ٢١٨

(مسأله:٦) اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس اذا لم يكن معه عين النجاسه و لم يكن متغيرا(١).

(مسأله:٧) اذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر، و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون القطرات نجسه(٢)، و ان كان عين النجاسه موجوده على السطح، و وقع عليها، لكن بشرط أن يكون ذلك حال تقاطره من السماء، و أما اذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا، و كذا الحال اذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس.

(مسأله:٨) اذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا(٣)، اذا كان التقاطر حال نزوله من السماء، سواء كان السطح نجسا أم طاهرا.

(مسأله:٩) التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه اذا وصل الى اعماقه حتى صار طينا(٤).

(مسأله:١٠) الحصير النجس يطهر بالمطر، و كذا الفراش المفروش مع الاتصال و تعاقب التقاطر.

كما هو مورد صحيح ابن سالم و على بن جعفر الداليتين على الاعتصام، و كذا في صورته وجود عين النجاسه كما في صحيح ابن الحكم و على بن جعفر.

كل ذلك مع اتصال التقاطر في صورته الثانيه.

هذا الشرط مع فرض نجاسه سمك السقف كله، و إلا فلو كان مجرد سطحه نجسا فيطهر بوقوعه و مع طهارته لا ينفعل الماء و ان انقطع المطر بعد ذلك.

كما هو مورد الروايات المتقدمه، و بعد اتصال الراسب منه بالمتقاطر.



على الأرض، و إذا كانت الأرض التي تحتها أيضا نجسه تطهر (١) إذا وصل إليها، نعم إذا كان الحصى منفصلا عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المصير عليه إذا تقاطر منه عليها نظير ما مر من الاشكال فيما وقع على ورق الشجر و تقاطر منه على الأرض.

(مسألة: ١١) الاناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه، نعم إذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعفير (٢) لكن بعده إذا نزل عليه يطهر من غير حاجة الى التعدد.

في صورة الفرش يكون النافذ تحته الى الأرض مطهرا لاتصاله بالمتقاطر، نعم إذا كان بكثرة و جريان يكون بنفسه منطبق عليه ماء المطر، و أما في صورة انفعالهما فكما تقدم في التقاطر على واسطه ثم الوقوع على المكان النجس.

بعد ظهور التعفير و نحوه في الإزالة بنحو خاص مختلف عن التنظيف بالماء بخلاف اشتراط التعدد بالماء فان الحال فيه كما تقدم في التعدد في مطلق تنجس الأنية، مع أن التعدد في القليل هو القدر المتيقن الخارج من الاطلاقات للغسل الوارده في الولوغ.

## فصل: ماء الحمام

### ماء الحمام كالجارى

#### اشاره

بلا- خلاف محكى فى أصل التنزيل، نعم وقع الخلاف فى اشتراط كريبه ماده فى الخزانة المتصل بها الماء القليل فى الحياض الصغيره، أو كون المجموع من الماده و الحياض كرا بمعنى مجموع الحياض مع الخزانة أو كل حوض مع الخزانة، أو الأعم من ذلك و ان كان المجموع قليلا، و كون ذلك فى الدفع و الرفع سواء أو أن شروط الرفع أكثر.

#### و ما ورد من الروايات فى المقام:

صحيحه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الحمام يغتسل فيه الجنب، و غيره، اغتسل من مائه، قال: نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه، ثم جئت، فغسلت رجلى، و ما غسلتهما إلا بما لزق بهما من التراب» (١).

و صحيحه داود بن سرحان قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى ماء

ص: ٢٢١

الصغار فيه اذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاه، اذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر، من غير فرق بين تساوى سطحها الحمام؟ قال: هو بمنزله الماء الجارى» (١).

و مصحح ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: أخبرنى عن ماء الحمام، يغتسل منه الجنب و الصبى، و اليهودى و النصرانى، و المجوسى؟ فقال:

ان ماء الحمام كماء النهر، يطهر بعضه بعضه» (٢).

و رواه اسماعيل بن جابر عن أبى الحسن الأول (عليه السلام) قال: ابتدأنى فقال: ماء الحمام لا ينجسه شىء» (٣).

حسنه بكر بن حبيب عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له ماده» (٤) و نحوها من الروايات النافيه للباس عنه.

### و عمدته الاستظهار بدور بين احتمالين:

الأول: تنزيل ماء الحياض منزله الجارى لا الخصوصيه فيه بل لاشتماله على ماده فيطهر بعضه بعضا كالنهر الجارى، غايه ما فى الأمر التعبد بلحاظ تقوى ماء الحياض السافل بالماده العاليه المختلفه معه فى السطح.

الثانى: خصوصيه التعبد فى مائه الحمام لكونه معرضا لابتلاء العامه كماء الاستنجاء فناسب التسهيل فالحكم من تقوى السافل بالعالى و الاعتصام مخصوص به فيكون الحكم مطلقا غير مشروط و لا مقيد.

و يدعم الأول التعليل الوارد المفهوم من الشرطيه «اذا كان له ماده»، و التنزيل

ص: ٢٢٢

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ١.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ٧.

٣- ٣) المصدر: حديث ٨.

٤- ٤) المصدر: ٤.

مع الخزانة أو عدمه، و إذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال بالخزانة، بشرط كونها كرا، و ان كان أعلى و كان الاتصال بمثل المزملة، و يجرى هذا الحكم فى غير الحمام أيضا، فإذا كان فى المنع الأعلى مقدار الكر أو بالنهر و الجارى فى تطهير بعضه بعضا و الذى هو كناية عن وفره الماء فيه و كثرته مع كونه الغالب فى خزائن الحمامات العامه.

غايه الأمر أن انفصال و وصل الحياض بالماده مضافا الى تعدد السطح و الظرف موجب للتغاير عرفا فجاءت الروايات للتعبيد أو التنبيه ارشادا بوحده الماء بمعنى تقويته بالعالي مضافا الى ما مرّ فى بحث التغير من أن عنوان الماده لا يطلق إلا على الكثير ذى المدد. فلو نقص ما فى الخزانة و صار قليلا فلا اعتداد به.

و على هذا يحمل صحيح ابن مسلم الآخر عن احدهما (عليه السلام) قال: سألته عن ماء الحمام؟ فقال: ادخله بإزار، و لا تغتسل من ماء آخر، إلا ان يكون فيهم جنب أو يكثر أهله فلا يدرى فيهم جنب أم لا» (١).

ثم على هذا الوجه -على التعبدي منه- لا مجال لاستظهار تقوى السافل بالعالي مطلقا و ان لم يكن العالى معتصما بعد الاعتراف بكون مورد الروايات فى الخزانة الوافره بكثرة الماء.

نعم على التنبيه و الارشاد الى ما هو مقتضى القاعده من تقوى السافل بالعالي كما هو الصحيح -حيث أن اعتضاده به ان لم يكن أقوى مما هو متساوى فى السطح معه كما لو كان بينهما ساقيه، فمثله لمكان الضغط الحاصل بينهما- و هذا من غير فرق بين كون الماء فى حاله الراكد أو الجريان فالسافل قاهر و قوى بالعالي

ص: ٢٢٣

أزيد و كان تحته حوض صغير نجس و اتصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر، و كذا لو غسل فيه شىء نجس،فانه يطهر مع الاتصال المذكور.

من دون العكس كما تقدم فى بحث التغير،يكفى فى التقوى كون المجموع كرا.

و أما الثانى فقد يدعم بان المادة فى انتهاء الاستعمال فى الحمامات تقل عن الكريه و الاطلاقات شامله لها مضافا الى ظهور الخصوصيه فى عنوان الحمام لا من جهه البيوت الخاصه و الهيئه العمرانيه بل من جهه كثره الابتلاء به كماء الاستنجا،و التعليل وارد فى كلا المائين لكنه غير موجب لرفع اليد عنه خصوصيه العنوان لكونه حكمه.

لكن تنزيله منزله الجارى و النهر الذى يطهر بعضه بعضا يقضى بخلاف ذلك مضافا الى أن وجود المادة صالح للتعليل كما فى بقيه موارد الماء المعتصم بخلاف التعليل بزياده الماء على النجاسه فى ماء الاستنجا بعد كون مقتضى القاعده انفعال القليل مع انه سيأتى فى ماء الاستنجا انه معفو عنه لا أنه طاهر.

ثم انه على الأول مع البناء على التعبدية فى تقوى السافل بالعالى قد يعمم التقوى الى كل مراتب الاتصال بينهما حتى لمثل مقدار الخيط الدقيق بخلافه على الارشاديه،إلا أن يدعى الانصراف عن مثل ذلك.

كما ان مورد الروايات على التعبد هو تقوى السافل بالعالى الكثير،بخلافه على الارشاديه فان التقوى لمكان الدفع و لذا لو فرض الدفع من اسفل كما فى العيون لتحقق التقوى أيضا،و لذا لا يتحقق فى العكس فيكون قليلا حيث أن الاعتصام بين ابعاض الماء لمكان التعاضد لا لمجرد الاتصال كى يشمل اطلاقات الكر،و لذا لو فرض تساوى السطوح مع دقه الاتصال و التباعد لما تحقق موضوع الاعتصام.

فصل ماء البئر بمنزله الجارى (١)، لا ينجس إلا بالتغير، سواء كان بقدر الكر أو أقل، وإذا تغير، ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر، لأن له ماله، والحاصل أن البناء على التعديده فى روايات الحمام يغير البناء على الارشاديه فى العديد من الصور.

## فصل: ماء البئر

### ماء البئر كالجارى

#### اشاره

كما حكى اختياره عن ابن أبى عقيل و قوم من القدماء كما فى المسائل المصريه للمحقق، و اختاره العلامه و أكثر المتأخرين، و عن المفيد و المرتضى و الشيخ فى النهايه و سلار و ابن ادريس و جماعه كثيره من القدماء انه كالقليل، و عن البصروى و الجعفى التفصيل بين كونه بمقدار الكر و ما دونه كالمحقون و الراكذ، و ذهب الشيخ فى التهذيبين انه لا يغسل منها الثوب و لا تعاد منها الصلاه بملاقاه النجاسه، لكن لا يجوز استعمالها الا بعد النزح.

و أما العامه فقد ذكر السرخسى فى المبسوط (١) ان الحنفيه و عامه السلف من

ص: ٢٢٥

الصحابه و التابعين ذهبوا الى انها كالقليل و تطهر بالترج بعض الدلاء.

و حكى عن الشافعيه و عن تلميذى أبى حنيفه احتمالهما انها كالجارى، و اعترض عليهم بأنه قياس مقابل النصوص المأثوره، كما انه حكى عن بشر انه يطم رأس البئر و يحفر فى موضع آخر لانه و ان ترج ما فيها من الماء يبقى الطين و الحجاره نجسا و لا يمكن كبه ليغسل فيطم.

و قال: ان أبا حنيفه جعله على خمس درجات فى الجله و الفأره الصغيره عشر دلاء، و فى الفأره الكبيره عشرون دلوا، و فى الحمامه ثلاثون دلوا، و فى الدجاجه أربعون دلوا، و فى الشاه و الآدمى جميع الماء، و هذا لانه انما يتنجس من الماء ما جاوز النجاسه و الفأره تكون فى وجه الماء، فاذا ترج عشرون دلوا فالظاهر انه ترج جميع ما جاور الفأره فما بقى يبقى طاهرا، و الدجاجه تغوص فى الماء أكثر مما تغوص الفأره فيتضاعف النرج لهذا، و الشاه و الآدمى يغوص الى قعر الماء فيموت ثم يطفو فلهذا ترج جميع الماء، ثم ذكر تقديرات كثيره فى النرج للنجاسات تقارب ما ورد فى روايات النرج لدينا.

و ذكر فى الفقه على المذهب الاربعه ذهاب الحنفيه الى ذلك، و أن المالكيه اشترطوا التغير، و ان الشافعيه و الحنبليه جعلوه كالمحقون فى التفصيل بين الكثير و القليل، و لكن فى المغنى (1) «فأما ما يمكن نرجه اذا بلغ قلتين فلا يتنجس بشىء من النجاسات الا ببول الآدميين أو عذرتهم المائعه فان فيه روايتين عن أحمد أشهرهما أنه ينجس بذلك روى نحو هذا عن على و الحسن البصرى.

ص: ٢٢٤

اشاره

و طوائف الروايات الوارده فى الطهاره و الاعتصام متعدده:

الطائفه الاولى:

المكاتبه لابن بزيع، و هى كما فى الكافى قال: كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البثر تكون فى المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شىء من عذره كالبعر و نحوها ما الذى يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاه؟ فوقع (عليه السلام) بخطه فى كتابى: «ينزح دلاء منها» (١).

و بهذا الاسناد قال: «ماء البثر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير به»، و الاشكال فى السند كما تقدم فى بحث التغير من المحقق مدفوع كما مرّ، و زاد الشيخ فى التهذيب فى بعض مواضعه «إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزح منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لأن له ماده».

و قد يشكل فى الدلاله: بأن الإفساد ليس بمعنى النجاسه بل بمعنى السقوط عن الاستعمال و الفائده كما فى جواب المتأخرين لمعتبره ابن أبى يعفور الآتية فى أدله النجاسه.

و القرينه على ذلك هو صدر المكاتبه، و إن روى الذيل مفردا فى مواضع من التهذيبيين، حيث أنه مفترض فيه النجاسه بالملاقاه و الطهاره بالنزح، و ان المقصود دفع توهم ان طين و جدار البثر لا يطهر فلا بد من طمّها كما تقدم حكايته عن بشر من العامه، بأنه واسع من جهه ماده فبالنزح يحصل نحو من الجريان

ص: ٢٢٧



من الماده الى البئر فيطهر ماءها،و أن الاستثناء في التغير في مقابل النزح دلاء يسيره،حيث أن التغير يوجب النزح الى حد معين و هو زواله و ان أتى على ماء البئر كلها،فالتعليل لبيان ذلك (١).

وفيه: ما لا يخفى من التكلف و التقدير،حيث ان ظاهر الاستثناء هو من عدم الافساد لا من النزح اليسير فيحتاج الى التقدير،و مع ان موارد نزح الجميع متعدده عند القائلين بالنجاسه غير منحصره بالتغير،مع أن عدم الافساد على هذا التوجيه أيضا بمعنى عدم النجاسه،غايه الأمر أن الخصم يدعى التقدير المزبور المنافي للتوصيف بالسعه،و للتعليل بالماده الظاهر في تعليل الحكم لا بيان الموضوع تكويننا.

و التعليل لمطهرية النزح لو سلم يؤول الى عاصميه الماده أيضا لانه تنزيل له بمنزله الجارى،فالاتصال بها عاصم أيضا،و من ذلك يظهر أن الحكم بمطهرية النزح مستلزم لعاصميه ماده البئر،فمثل مضمون هذا الصحيح صحيح زيد الشحام و أبي بصير و موثق سماعه و حسنه زواره (٢)،فانها داله على أن مجرد زوال التغير مطهر بعد ظهور النزح في الطريقه للزوال بمفاد الغايه،البدال على الاعتصام.

### الثانيه: ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاويه بن عمار

(كما في الاستبصار) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا يغسل الثوب، و لا تعاد الصلاة مما

ص: ٢٢٨

١-١ ذكره الشيخ في التهذيب.

٢-٢ الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٧،١٥ حديث ٣،٤،١١،٧ على التوالي.

وقع فى البثر الا أن ينتن فان انتن غسل الثوب، و أعاد الصلاه و نرحت البثر» (١).

و الاشكال: فى سندها من جهه تردد حماد الراوى عن معاويه.

مندفع: بعد كون المروى عنه ابن عمار كما فى الاستبصار، و مثله موثق ابان بن عثمان (٢) و صحيح معاويه بن عمار الآخر (٣) و موثق أبى بصير (٤) و صحيح أبى اسامه و أبى يوسف (٥) و روايه أبى عيينه (٦) و روايه على بن حديد عن بعض أصحابنا (٧).

### الثالثه: صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)

قال: سألته عن بثر ماء وقع فيها زبيل (زنبيل) من عذره رطبه أو يابسه أو زبيل سرقين أ يصلح الوضوء منها؟ قال: لا بأس» (٨).

و الترديد فى المراد من العذره مع كونه خلاف الظاهر من الوضع اللغوى، مقابلتها مع السرقين قرينه على المعنى المتبادر.

و كذا حسنه محمد بن القاسم عن أبى الحسن (عليه السلام) -فيها- «ليس يكره من قرب و لا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء» (٩).

### الرابعه: صحيح محمد بن مسلم

انه سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن البثر يقع فيها الميته فقال: «ان كان لها ريح نرح منها عشرون دلوا» (١٠)، بناء على رجوع التعليق

ص: ٢٢٩

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٢ حديث ١٠.

٢-٢) المصدر السابق: حديث ١١.

٣-٣) المصدر: باب ١٤ حديث ح ٩.

٤-٤) المصدر: حديث ٥.

٥-٥) المصدر: ١٢.

٦-٦) المصدر: حديث ١٣.

٧-٧) المصدر: حديث ١٤.

٨-٨) المصدر: حديث ٨.

٩-٩) المصدر: حديث ٤.

١٠-١٠) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٢٢ حديث ١.

لأصل النزح أيضاً، ولا أقل من أن ابهام المفهوم دال على عدم توظيف مقدار في النزح.

## الروايات الداله على النجاسه

### اشاره

و فى قبال ذلك طوائف من الروايات داله على النجاسه.

**الاولى: ما تواتر روايات الأمر بالنزح بمجرد الملاقاه.**

**الثانيه: صدر صحيحه ابن بزيع المتقدمه،**

حيث أن سئل عن الذى يطهرها و الاجابه بالنزح دلاء تقرير لذلك و انه قبل النزح على النجاسه و عدم حليه الوضوء.

**الثالثه: ما رواه الكليني فى صحيحه عن الفضلاء**

كلهم قالوا: قلنا له بئر يتوضأ منها، يجرى البول قريبا منها، أ ينجسها؟ قال: فقال: «ان كانت البئر فى أعلى الوادى، و الوادى يجرى فيه البول من تحتها، فكان بينهما قدر ثلاثه أذرع، لم ينجس ذلك شىء، و ان كان أقل من ذلك نجسها قال: و ان كانت البئر فى أسفل الوادى و يمر الماء عليها، و كان بين البئر و بينه تسعه اذرع، لم ينجسها، و ما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ، منه. الحديث» (١)، و رواه الشيخ فى التهذيبين الا انه اسقط «و ان كان أقل من ذلك نجسها».

**الرابعه: صحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)**

قال:

سألته عن البئر تقع فيها الحمامه و الدجاجه و الفأره أو الكلب أو الهره؟ فقال:

ص: ٢٣٠

«يجزيك أن تنزح منها دلاء، فان ذلك يطهرها، ان شاء الله تعالى» (١).

#### الخامسة: صحيح عبد الله بن أبي يعفور و عنبسه بن مصعب

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أتيت البئر و انت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتميم بالصعيد فإن رب الماء رب الصعيد و لا تقع في البئر، و لا تفسد على القوم ماءهم» (٢).

#### السادسة: صحيح أبي بصير

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يقع في الآبار، فقال: «أما الفأره و أشباهها فينزح منها سبع دلاء الا أن يتغير الماء فينزح حتى يطيب، فان سقط فيها كلب فقدرت أن تنزح مائها فافعل، و كل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقر و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس..» (٣).

و مفهومها ثبوت البأس في ما له نفس سائله، مع دلالتها على اشتراك التغير و عدمه في أصل النزح الدال على النجاسه فيهما و هذا النمط من الدلاله متكرر في روايات النزح.

#### السابعة: صحيح علي بن جعفر

قال: و سألته (عليه السلام) عن رجل ذبح دجاجة أو حمامه فوقعت في بئر، هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال: «ينزح منها دلاء يسيره ثم يتوضأ منها» (٤).

#### الثامنة: موثق عمار

قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن البئر يقع فيها زبيل عذره

ص: ٢٣١

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٧ حديث ٢.

٢-٢) المصدر: باب ١٤ حديث ١٥.

٣-٣) المصدر: باب ١٧ حديث ١١.

٤-٤) المصدر: باب ٢١ حديث ١.

يابسه أو رطبه فقال: لا بأس اذا كان فيها ماء كثير» (١).

و مثله خبر الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام): اذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء، قلت: و كم الكر؟ قال: ثلاثه أشبار...» (٢)، فهما دالتان على انفعال القليل منها، و هو ما ذهب إليه البصروي و الجعفي.

مضافا الى ما ذكره المحقق في المسائل المصريه أن اتصال البئر بالماده لم يتحقق كيفيته فلعله رشحان يتخلل مسام الأرض فلا يكون كالجارى المتصل بالواقف، و لا يكفي مشاهدته في البئر جاريا لأن المتخلل في الأرض لا يعلم انه كذلك، فلعله يجتمع عند فم المخرج، على انه اذا حاذى المجارى وقف الجميع فتؤثر فيه النجاسه.

## الجمع بين الطائفتين من الروايات

### اشاره

هذا و للجمع بين المفادين وجوه بعد ملاحظه ثلاث نكات و هي: استفاضه ما دل على الطهاره كما قدمنا، و أن ما دل على النجاسه متواتر هو بدرجه الظهور لا الصراحه كما في الاوامر بالنزح و أما الصريح فمعدود من الروايات، بل ان المتواتر الظاهر غالبه في موارد التغير:

### الوجه الاول: أن يحمل توظيف النزح بمجرد الملاقاه على النجاسه الظاهريه

الكاشفه عن التغير، فلا تنافي ما دل على الاعتصام الذي هو في مورد العلم بعدم التغير، و لكنه

ص: ٢٣٢

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ٢٢.

٢- (٢) المصدر: باب ٩ حديث ٨.

ضعيف كما لا يخفى، نعم ما ورد من التقدير فى النزح فى موارد التغير قابل للحمل على الاماريّه لزوال التغير، لا سيّما و أن الشك يتصور فيه و ان كان الماء المستقى منه لا- يحمل صفات التغير، كما اذا كان البثر كبيرا أو أن طبقه التغير هي على السطح و لا يكون المستقى منه بل من أسفل منه.

### الوجه الثاني: الحمل على الاستحباب

ولا- ينافيه التعبير بأن النزح يطهرها فانه على معنى درجات الطهاره و النظافه كما يستعمل الطهور بمعنى النظافه، كما فى روايات آداب الحمام أن النوره طهور لا- بمعنى ثبوت الصفه المضاده، مع أن كثير من روايات النزح أعم موردا من مجرد الملاقاه بل تشمل التغير و كذا ثبوت البأس.

و أما صحيح الفضلاء الدال على التنجيس بعنوانه فلا بد من تأويله و التقدير فيه حتى من القائلين بالنجاسه إذ ليس عندهم مجرد القرب موجب النجاسه من دون ملاقاه، و يحملون التباعد على الاستحباب.

و أما صحيح ابن أبى يعفور فمع انه نظير ما ورد فى صحيح الحلبي و الحسين بن أبى العلاء (1) من جواز التيمم لمن يمرّ بالركيه و ليس معه دلو للجرج و المشقه اللازمه، و أن عطف افساد الماء حينئذ غير ظاهر فى النجاسه بل التلوّث و النفره الحاصله لا سيّما و أنها لم تحفر لمثل ذلك، أن المناسب حينئذ التنبيه على عدم صحه الغسل لنجاسه الماء.

و أما موثق عمار فظاهر أن أخذ الكثره هو لخصوص المورد لوقوع زبيل

ص: ٢٣٣

عذره و إلا لتغير قطاعا، و خبر الثورى مضافا الى ضعفه و احتمال التقيه فى المفهوم، أن الركى قد تطلق على المصانع المستحدثه فى تلك الآونه على هيئه الآبار، مع انه قدّر النزح فى موارد الملاقاه لغير النجاسه كالوزغ و العقرب و نحوهما.

و العمده ما تقدم من أن تطهير النزح لا يتحصل له معنى اذا لم تكن ماده عاصمه، سواء فى مورد تغير ماء البئر أو فى الملاقاه المجرده، حيث أن المقدار المنزوح المتغير أو الملقى قبل النزح كان مع الباقي جميعه متنجسا و بعد النزح بارتفاع التغير أو بمجىء مدد متجدد من ماده يطهر، مع أن فى موارد النزح بدلاء يسيره لا يتجدد من الماء مقدار الكر.

بل فى موارد النزح بكميات كبيره لا- يكون تجدد الكر و الا- كرار من ماده دفعا بل تدريجيا، و هو غير مطهر للماء المتنجس ليكون تطهيرا بالامتزاج بالمعتصم الكر فليس الا الاتصال بالماده، و لذا فإن القائلين بالنجاسه يحكمون ببقائها فى اثناء النزح قبل تماميه العدد، و النزح و ان اوجب تجدد الماء من ماده و الجريان إلا أن التعويل فى التطهير على ذلك يؤول الى كون الاتصال بها عاصما و إلا فالخارج التدريجى قليل متكاثر.

مضافا الى أن ما ورد من التعبير بالتطهير أو مفهوم البأس و عدم الصلاح و نحوها هى فى موارد التغير و لو اليسير، و على ذلك يحمل تفاوت التقدير فى النجاسه الواحده بل التفاوت الفاحش كما فى البول و الخمر و الفأره و الكلب و غيرها من جهه درجات التغير و النقاء، بل ان القائلين بالنجاسه قائلون بالاستحباب فى الزائد جمعا بين تفاوت الادله.

و يشهد لذلك صحيح زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الفأره و السنور و الدجاجه و الكلب و الطير قال: «فاذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء، فيكفيك خمس دلاء، و ان تغير الماء فخذ منه حتى تذهب الريح» (١)، فانه مضافا الى دلالة على المعنى المتقدم، موافق في التحديد للنزح لصحيح ابن بزيع الدال على الطهاره بمجرد زوال التغير لاعتصام بالماده.

و مثله صحيح أبي بصير المتقدم في أدله النجاسه حيث حدّ النزح فيه للتغير بالزوال، و مثله موثق سماعه (٢) و حسنه زراره (٣)، بل ان التدبر و السبر لروايات النزح المتواتره قاض بأن الكثير الاغلب منها وارد في موارد التغير لا مجرد الملاقاه، و قد عرفت أن التحديد في التغير في العديد منها بزواله فيحمل المقدر الزائد على الاستحباب أو الإماريه لزواله.

### الوجه الثالث: حمل ما دل على النجاسه على التقيه

و ان لم يكن المذاهب الاربعه مطبقه على ذلك بل خصوص أبي حنيفه كما عرفت، إلا أن الاربعه لم تكن هي المذاهب السائده في عصر الصدور، بل بالاشتراك و التوزع مع غيرهم و كان السلف منهم كما تقدم على النجاسه.

لكن ذلك لا يوجب حمل جميع روايات النزح على ذلك بل خصوص ما هو صريح في النجاسه بالملاقاه المجرده-على فرض وجوده-و أما ما هو ظاهر في

ص: ٢٣٥

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٧ حديث ٧.

٢-٢) المصدر: باب حديث ٤.

٣-٣) المصدر: باب ١٥ حديث ٣.



ذلك كما في الكثير منها فلا- يحمل على ذلك لعدم استحكام التعارض معه، وإلا لو فرض صراحتها أجمع فالترجيح لأدله النجاسة لتواترها و صيرورتها سنّه قطعيه فيطرح معارضها و هو مقدم في الترجيح على المخالفه للعامه بناء على الترتيب في المرجحات أو لكون المعارض للسنه فاقدا لشرائط الحجيه.

و أما دعوى: عدم حصول السنه القطعيه بهذا المقدار لوجود آحاد معارضه (1).

فضعيفه: وإلا لم يحصل قطع بالسنّه في العديد من المسائل الفقهيّه.

### الوجه الرابع: طرح أدله الطهاره

لمعارضتها المتواتر من السنّه فتسقط عن الحجيه، و على ذلك بنى الكثير من المتقدمين، لكنك عرفت أن سير الروايات قاض بأن أغلبها في موارد التغيير و الباقي ليس بذلك المقدار الذي يسقط معارضه عن الحجيه، بل على فرض التساوى تصل النوبه الى عموم انفعال القليل و عموم اعتصام الكر.

و لو فرض التسالم على عدم الفصل- مع انه تقدم ذهاب البصروي و الجعفي الى التفصيل- فعموم انفعال الماء الذي هو من الرتبه الثانيه معارض من وجه لعموم طهاره الماء ما لم يتغير، فتصل النوبه الى العموم الاولي الفوقاني طهاره الماء، هذا كله في الدفع و أما الرفع في موارد زوال التغيير فقد تقدم في بحث التغيير أن اللازم حصول الامتزاج في الجملة، و لا يكفي مجرد الاتصال و زوال التغيير من دون امتزاج.

ص: ٢٣٦

و نزع المقدرات فى صورته عدم التغير مستحب (١)، و أما اذا لم يكن له ماده نابعه فيعتبر (٢) فى عدم تنجسه الكريه و إن سمي بئرا، كالآبار التى يجتمع فيها ماء المطر و لا نبع لها.

## استحباب النزع

قد تقدم وجهه، و أما أن الاجمال فى التقدير فى التعبير بنزع دلاء قرينه على الصدور تقيه (١)، فممنوع إذ ليس من اجمال فى ذلك بل هو صادق على الثلاث فما فوق.

و مثله دعوى امتناع التقيه لتواتر أدله النزع إذ يكفى فى اداء التقيه عده منها دون ذلك بكثير (٢)، حيث أن نظير ذلك أو بنحو مستفيض ورد فى مسائل و موارد اخرى كذبيحه أهل الكتاب و سقوط القرص للغروب و نحوها، و هو بحسب استفحال الظرف و تجذر الحكم لدى العامه، مع أن اكثرها كما تقدم فى موارد التغير.

و كذا ما يستشهد للاستحباب من السكوت عن حكم الآلات فى النزع من حيث الطهاره و عن الماء المنزوح و غير ذلك من الفروع المهمه العديده المترتبه بناء على النجاسه (٣)، حيث أن هذه الفروع لا ريب فى مجيئها فى مورد التغير، و مع ذلك فليس فى الروايات تعرض لها، و مما يؤيد الاستحباب أيضا استحباب التباعد بينها و بين الكنيف، و اعتصام الكر من الماء فى المصانع التى بهيئه الآبار.

## اذا لم يكن له ماده نابعه

لكونه من المحقون الراكد حينئذ، ثم انه يؤدى المستحب من المقدر بالآلات الحديثه للشطف و السحب، و لا موضوعيه لتخلل الانقطاع الحاصل

ص: ٢٣٧

١-١ (١) التنقيح ج ٢/٢٩٧.

٢-٢ (٢) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ٢/٦٣.

٣-٣ (٣) الجواهر ج ١/١٩٩.

(مسأله: ١) ماء البئر المتصل بالماده اذا تنجس بالتغيير فطهره بزواله، و لو من قبل نفسه (١) فضلا عن نزول المطر (٢) عليه أو نزحه حتى يزول و لا يعتبر خروج ماء من الماده فى ذلك.

(مسأله: ٢) الماء الراكذ النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال (٣) بكر طاهر، أو بالجارى، أو النابع الغير الجارى، و ان لم يحصل الامتزاج، على الاقوى، و كذا بنزول المطر.

(مسأله: ٣) لا- فرق بين انحاء الاتصال فى حصول التطهير، فيطهر بمجردة، و ان كان الكر المطهر مثلا أعلى، و النجس أسفل (٤)، و على هذا فإذا القى الكر لا- يلزم نزول جميعه، فلو اتصل ثم انقطع كفى، نعم بالدلو، كما هو الحال فى موارد تقدير النزح لجميع البئر، و موارد التغيير المحدد بذهابه، و يشير الى ذلك روايه عمرو بن سعيد بن هلال فى تقدير النزح لوقوع الحمار و الجمل بمقدار كر من ماء.

### ماء البئر المتصل بالماده اذا تنجس بالتغيير

مع تجدد الماء من الماده و حصول الامتزاج كما تقدم وجه ذلك فى بحث التغيير.

و حصول الامتزاج لأنه معتصم فيكون ماده مطهره، و لما تقدم من صحيحى على بن جعفر و ابن الحكم.

### الماء الراكذ النجس يطهر بالاتصال

كما تقدم مفصلا فى بحث التغيير، إلا انه تقدم ان الاقوى اعتبار الامتزاج فى الجملة لا بالجملة

### لا فرق بين انحاء الاتصال

كما فى ماء الحياض الصغار فى الحمام و بعد كون تقوى السافل-الذى فى حال الهوى-بالعالى بمقتضى القاعده، و حيث لا بد من الامتزاج فى التطهير فلا بد أن يكون المطهر أكثر من كر كى يحصل امتزاج معتد به و العالى باق على كريتته، هذا فى الالتقاء تدريجا و أما لو كان الاتصال بنحو عدم الجريان و الركود

إذا كان الكر الطاهر أسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر(١) الفوقانى بهذا الاتصال.

(مسأله:٤)الكوز المملو من الماء النجس اذا غمس فى الحوض يطهر(٢)،و لا يلزم صب مائه و غسله.

(مسأله:٥)الماء المتغير اذا القى عليه الكر فزال تغيره به(٣) يطهر، و لا حاجه الى القاء كر آخر بعد زواله لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال اجزائه و عدم تغيره،فلو تغير بعضه قبل الزوال تغير النجس أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس فكذا لا بد من زيادته على الكر كى يحصل امتزاج بمقدار منه و يبقى الباقي كرا.

لعدم تقويّه بالسافل،و لعدم الامتزاج من الطاهر فى المتنجس.

### **الكوز المملو من الماء النجس اذا غمس فى الحوض**

أما الماء فيطهر لاتصاله بالمعتصم او امتزاجه فى الجملة، كما لو حرّك الكوز بنحو يخرج منه و يدخل فيه فى الجملة،و أما الكوز فبالنسبه الى السطح الخارجى فظاهر.

و أما السطح الداخلى فبعد طهاره الماء و اعتصامه يطهر و لا يلزم التعدد كما مرّ فى تطهير الآنيه فى ماء المطر، كما لا يلزم الافراغ بعد طهاره الغساله فى الفرض فيكون المدار فى التطهير بالمعتصم هو وصول الماء لا جريانه، إذ الجريان عرفا يتقوم به الغسل فى الموارد التى ينفعل و يتقدر الماء بالمغسول المتنجس، فيكون بجريانه قالع للقذاره من المحلّ بحمله لها عنه.

### **الماء المتغير اذا القى عليه الكر فزال تغيره به**

إذ لا- يلزم زوال التغير قبل الاتصال بالمعتصم،و الفرض بقاء المعتصم على حاله كما لو بقى اتصال عمود الماء الملقى الكر، فبعد الزوال يتحقق الاتصال أو الامتزاج فى الجملة بالمعتصم، فالمدار على بقاء المعتصم الملقى على حاله.

و لم يكف فى التطهير، و الأولى ازاله التغيير أولاً، ثم القاء الكر أو وصله به.

(مسأله: ٤) تثبت نجاسه الماء كغيره بالعلم (١)، و بالبينه (٢)،

### طرق ثبوت النجاسه

حيث لم يؤخذ فى موضوعها من الملاقاه أو التغيير طريق خاص، بل تمام موضوعها اجزاؤه الخارجيه، نعم ما يرد من نفي حجيتيه فى بعض الموارد كالوسواسى مثلاً، يرجع الى أخذ عدم الحصه الخاصه منه فى الموضوع، أو يرجع الى التصرف فى الحجيه كما صور ذلك فى محله.

### حجيه البينه

### اشاره

و عن القاضى و ظاهر عباره الكاتب و الشيخ عدم الاعتداد بها فى المقام، لكن سيأتى أنه ليس خلافهم فى حجيتها فى نفسها، بل فى قبال أصاله الطهاره المجعوله فى الباب.

### و يدل على حجيتها:

**أولاً: قوله - صلى الله عليه و آله و سلم - «انما أفضى بينكم بالبينات**

و الأيمان» ،

(١)

البدال على اعتبار البينه فى الرتبه السابقه للقضاء، فإخبار العدلين ثابت له وصف البينه سابقاً على اعتباره فى باب القضاء، و من ثم جعل مستنداً للقضاء.

و إطلاق البينه على الاخبار المزبور امضاء لها فى نفسها مطلقاً، إذ أن إخبار العدلين أحد معانى البينه المعروفه من الصدر الأول فى الاسلام كما يظهر بالتتابع،

ص: ٢٤٠

و يظهر ذلك من قوله تعالى وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ... الداله على ان المدعى يحتاج الى الاشهاد للأمر بذلك، و هو البيئه التى على المدعى التى فى قوله (صلى الله عليه و آله) «البيئه على من ادعى و اليمين على من ادعى عليه»، و كذا استشهداهما فى آيه الوصيه.

و كذلك أيضا من قصه ذى الشهادتين المعروفه و قصه امرؤ القيس المرويه (1) عند الخاصه و العامه و غيرهما من الوقائع فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله).

و أيضا روايه أبان بن عثمان عن اخبره عن أبى عبد الله (عليه السلام) ان داود (عليه السلام) لما طلب من الله تعالى أن يريه الحق كما هو عنده ثم تبين له عدم طاقته بذلك فاحى الله إليه أن أحكم بينهم بالبينات و أضفهم الى اسمى يحلفون به، كما روى أن نبيا من الأنبياء شكوا الى ربه القضاء فامر بأن يقضى بالبينات و الحلف (2).

فظاهر أن المعنى المزبور للبيئه كالصلاه و الصوم و نحوهما كانت ثابتة فى الشرائع السابقه و أنه أحد المعانى اللغويه للفظه، هذا مضافا الى كونها بعنوانها المزبور فى رتبته سابقه على القضاء فى جميع الموضوعات.

و أما: تقريب الوجه المزبور بأن البيئه هى ما به البيان و ما به يثبت الشىء فمفاد «انما أقضى بينكم بالبينات و الأيمان» أى بالايمان و الحجج و ما به يبين الشىء، و لذا لا تكون موثقه مسعده-الآتى البحث حول دلالتها-دليلا على حصر اعتبار الإخبار فى العدلين.

ص: ٢٤١

١-١) الوسائل: أبواب كيفيه الحكم باب ٣ حديث ٧، و البخارى كتاب الشهادات باب ١٩.

٢-٢) الوسائل: أبواب كيفيه الحكم باب ١.

ثم لما ثبت من الخارج أن الشارع كان يعتمد على اخبار العدلين في المخاصمات و في موارد القضاء بين الناس علمنا أن اخبار العدلين من مصاديق الحجة و ما به البيان و من ثم نحرز انه حجة على الاطلاق، إذ لا بد أن يكون حجة في مرتبه سابقه على القضاء كما يشعر به المقابله بين البيئات و الأيمان المختصه بباب القضاء (١).

فلازمه: عدم حجيتها على الاطلاق، حيث أن الاعتماد على اخبار العدلين في المخاصمات بناء على التقريب المذكور تنزيلي شرعى لبي و ليس للتنزيل لسان كى يؤخذ بإطلاقه، و لازمه أيضا القضاء بكل ما هو حجة شرعيه في غير باب القضاء حيث انه مما يثبت به الشيء.

### ثانيا: معتبره مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله (عليه السلام)

قال: سمعته يقول: «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة، و المملوك عندك لعله حرّ قد باع نفسه، أو خدع فيع قهرا، أو امرأه تحتك و هي أختك أو رضيعتك، و الاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئه» (٢).

و مسعده بن صدقه و ان وصف بالعامى فى رجال الشيخ فى اصحاب الامام الباقر (عليه السلام)، و بالبترى فى الكشى لكنه صاحب كتاب و لكل من الشيخ و النجاشى إليه طريق صحيح، مع قوه احتمال انه مشترك بين اثنين و ان العامى البترى الذى هو من أصحاب الباقر (عليه السلام) غير الذى هو من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما

ص: ٢٤٢

١- (١) التنقيح ج ٣١٧/٢.

٢- (٢) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٤ حديث ٤.

السلام، حيث أن النجاشى فى ترجمته ذكر الثانى و الشيخ كمر ترجمته فى الموضوعين و زاد فى الموضوع الثانى العيسى البصرى أبو محمد و لم يصفه بالعامى كما لم يذكر ذلك فى الفهرست.

مضافا الى أن الراوى عن صاحب الكتاب هو هارون بن مسلم الذى يروى عنه على بن ابراهيم القمى و سعد بن عبد الله المتوفى حدود ٣٠٠هـ، و قد تكرر فى عده أسانيد روايه مسعده بن صدقه بالواسطه عن أبى عبد الله (عليه السلام).

هذا و قد حكى عن المحقق الوحيد «قدس سرّه» عن جده المجلسى الأول «أن الذى يظهر من اخباره التى فى الكتب انه ثقة، لأن جميع ما يرويه فى غايه المتانته موافقه لما يرويه الثقات من الأصحاب، و لذا عملت الطائفة بما رواه و أمثاله من العامه، بل لو تتبعت وجدت أخباره أسدّ و أمتن من أخبار جميل بن دراج و حريز بن عبد الله» انتهى.

لكنك عرفت قوه احتمال ان العامى غير صاحب الكتاب و الروايات الكثيره، و من هنا يتضح دفع احتمال أن ذى الروايات المتينه هو الربعى الذى يروى عن أبى عبد الله و أبى الحسن عليهما السلام لا العامى، بل لم يذكر فى معاجم طبقات الرواه روايته عن الباقر (عليه السلام).

و أما تقريب دلالتها: فحيث قد جعلت قيام البيئه فى الموارد المذكوره رافعا للحليه الظاهريه المستفاده من قاعده اليد أو أصاله الصحه أو أصاله الحل على اختلاف التقريب لصدر الروايه، كما أن صريح الروايه فى الشك فى الموضوعات و قيام البيئه على الموضوع، و أيضا لازم رفع الحليه المزبوره بالبيئه تقدمها على



و عطف البينه على الاستبانة يفيد التغير، و هو كذلك حيث أن الاستبانة هو حصول العلم الوجداني بأسباب ما، و أما البينه فهي شهادة العدلين لانه احد معانيها كما تقدم التدليل عليه في الوجه الأول.

فمن الغريب ما يقال أن معنى اللفظه في الروايه هو مطلق ما به البيان و ما به يثبت الشيء (١)، مع ان لازمه الالتزام برافعيه خبر الواحد للحليه المستفاده من قاعده اليد و الاقرار و نحوهما، و هو كما ترى!

ثم ان قوله عليه السلام «و الأشياء كلها» بعد ذكر الأمثله عام مؤكد لسائر الموضوعات، مضافا الى الأولويه فإنه اذا اعتبرت فيما فيه أماره مخالفه، ففيما ليس فيه بطريق أولى.

### **ثالثا: ما ذكره في المعبر من ثبوت الأحكام بخبر العدلين عند التنازع**

(الشارع)، كما لو اشتراه و ادعى المشتري نجاسته قبل العقد فلو شهد شاهدان لساغ الرد و هو مبني على ثبوت العيب.

و كلامه يرجع الى تقريرين:

أحدهما: ثبوت الاحكام عند التنازع، و الآخر جواز رد المبيع الذي قامت البينه على نجاسته.

و أشكل على الأول: بأنه لا تلازم و لا أولويه بين كون الشيء حجه في باب القضاء و فصل الخصومه، و كون حجه في غير ذلك المقام، اذ ربما لخصوصيه

ص: ٢٤٤

أهميه الفصل و حسم التنازع اعتبر فيه، و يدل على ذلك اعتبار الحلف و اليمين فيه مع عدم اعتبار ذلك في غيره (١).

و فيه: ان استدلال المحقق مرجعه الى أن الاحكام و الآثار تترتب بتوسط البينه فهي مثبتة للموضوع، و اعتبرت في باب القضاء و هو باب التنازع بما هي مثبتة للموضوع فكيف في غيره.

و احتمال الفرق ممنوع بعد التمحض في الطريقيه، و هذا بخلاف الحلف و اليمين فإنه ليس معتبرا في القضاء كمثبت للأحكام، بل كقاطع لدعوى المدعى و الذى يرجع -بعد كون الاستحلاف حقا للمدعى على المنكر- الى إسقاط المدعى حقه في الدعوى بطلب اليمين من المنكر، كما ورد التعليل بذلك لإبطال يمين المنكر حق المدعى، من ناحيه القدره على تجديد اقامه البينه.

و كذلك الحال في اليمين المردوده الى المدعى اعتبرت مثبتة للدعوى لرجوعها الى اقرار المنكر بحق المدعى برده اليمين إليه، و من هنا تعدى في تقديم الإقرار على البينه في غير مورد التخاصم بتقديمه في باب القضاء.

و أما التقريب الثانى فهو تام في مسأله اثبات النجاسه بالبينه و التى كان كلامه «قدّس سرّه» فيها، نعم يمكن جعله وجها مستقلا بإرادته ما ورد في الموارد الخاصه بحيث يستظهر قويا رفع اليد عن الخصوصيه، مثل ما ورد في الجبن الذى يحتمل فيه الميته من قوله (عليه السلام) «حتى يجيئك شاهدان يشهدان أن فيه الميته» (٢)، و ما ورد

ص: ٢٤٥

---

١-١) المصدر السابق.

٢-٢) الوسائل: أبواب الأطمعه المحرّمه ب ح ٢.

فى ثبوت الهلال بهما (١)، و ما ورد فى ثبوت العدالة (٢)، و ما فى الآيات الكريمة من الموارد كالدين و الوصيه.

#### رابعاً: الاجماع المنقول و المحصل

كما ذكره فى الجواهر (٣) و الخلاف المنسوب الى الشيخ و القاضى و الكاتب غير مضر، فانه يظهر من الشيخ فى الخلاف قبولها فى ذلك.

و فى المذهب لابن براج قال «و من كان معه إثناء فشهد شاهدان بأن واحدا منهما طاهر لم يجب عليه القبول منهما، بل يعمل على الأصل الذى كان متيقنا بحصول الماء عليه» (٤)، و ظاهر من كلامه أن عدم حجيتها فى قبال الأصل لعدم اليقين بصدق الشاهدين فلا- يرفع اليد عن اليقين السابق كما فهم ذلك عده من الأصحاب، فهو ليس إنكاراً لحجيتها فى نفسها، و هو الظاهر ممن خالف فى قبولها فى باب النجاسات.

و قد أجب عنه فى السرائر (٥) بمعلومية الحكم بالبينه فى الشرع فيكون نقل من المعلوم الى المعلوم أى حجيتها تكون وارده على الاصل، و المتصفح فى متفرقات الابواب يظهر له ذلك بوضوح.

#### خامساً: ما دل على حجية خبر العدل فى الموضوعات

لكن الصحيح اختلاف آثار حجيته عن حجية البينه من حيث هى، اذ هى مقدمه على أغلب

ص: ٢٤٦

١- ١) الوسائل: أبواب أحكام شهر رمضان باب ٥، ٣.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الشهادات باب ٤١ حديث ١٣.

٣- ٣) الجواهر: ج ١٧٢/٦.

٤- ٤) المذهب: ج ٣٠/١.

٥- ٥) السرائر: ج ١/٨٦.

و بالعدل الواحد(١)على إشكال لا يترك فيه الاحتياط،

الامارات كما هو مقتضى الوجهين الأولين بخلاف خبر العدل.

### حجيه خبر الواحد فى الموضوعات

و يدل على اعتباره فى الموضوعات وجوه:

### الأول:قيام السيره

التي هي عمده أدله متأخرى العصر على اعتباره فى الأحكام،بل على مطلق خبر الثقة أو الموثوق به،و احتمال عدم تعدّيها لموضوعات الاحكام بل هي فى عادياتهم كما ترى،نعم لم يحرز الاخذ به فى قبال بقيه الامارات من اليد و الاقرار و البيئه و غيرها،و مما يدعم قيام السيره و تأصلها الواقعه المعروفه لنزول آيه النبأ و إن دلت الأدله فيما بعد على لزوم البيئه فى مثل تلك الموضوعات.

### الثانى:بعض ما دل على حجيه خبر الواحد فى الأحكام

مثل اطلاق مفهوم آيه النبأ كما حررناه فى الاصول،و نحوه بعض الأدله الأخرى.

### الثالث:ما ورد فى متفرقات الأبواب و الموارد

مما يستأنس رفع اليد عن خصوصيه مورده،مثل ما ورد فى ثبوت الوصيه بقول المسلم الصادق (١)،و ما جاء من انعزال الوكيل بإبلاغ الثقة إياه بالعزل مع اشتراط الأصحاب العلم فى ذلك (٢)،لما ورد فى مثل صحيحه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله(عليه السلام):

«فالوكاله ثابتة ابدًا حتى يعلمه بالخروج كما أعلمه بالدخول فيها» (٣).

و لا يخفى أن فيه تنزيل أخبار الثقة منزله العلم،و ما جاء فى الاعتماد على

ص: ٢٤٧

١-١) الوسائل:ابواب الوصيه باب ٩٧.

٢-٢) الوسائل:ابواب الوكاله باب ١.



و ما روى من عدم قبول قول أم الولد الصدوق في ارضاع الجارية، وقول أحد الورثة المرضى في اعتاق الميت لمملوكه، لا ينافيه حيث انه في الأول مورد التهمة مع مناسبة خصوصيه المورد، وفي الثاني لزوم البينه في مثل الموضوع المشترك الأثر كما سيأتى في تحديد دائره الخبر الواحد.

و قد يضاف أيضا ما ورد في جواز وطى الأمه اذا كان البائع ثقة مؤتمنا قد أخبر بالاستبراء (٢)، و ما ورد أيضا في خبر اللمعه في باب غسل الجنابه (٣)، و ما جاء من النهى عن اعلام المصلى بكون الدم فى ثوبه (٤)، و ما روى فى من تزوج جاريه فادعى آخر ثقة انها امرأته انه لا يقربها (٥)، و ما روى أيضا فى شراء الجبن من النهى عن سؤال البائع المسلم عنه (٦)، و تصديق البائع فى الكيل (٧)، و غيرها مثلها و ان كانت فى محل نظر و تأمل كما لا يخفى.

ثم انه قد اشكل على اعتباره: بان معتبره مسعده المتقدمه حصرت اثبات الواقع بالاستبانة و هى العلم أو قيام البينه، فحينئذ تكون مخصصه لاطلاق ما دل على اعتباره بالأحكام و رادعه للسيره عن الشمول للموضوعات (٨).

ص: ٢٤٨

- ١- ١) الوسائل: أبواب الأذان و الاقامه باب ٣-١٩-٢٦.
- ٢- ٢) الوسائل: نكاح العبيد باب ٧.
- ٣- ٣) الوسائل: أبواب الجنابه باب ٤١.
- ٤- ٤) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٤٧.
- ٥- ٥) الوسائل: أبواب عقد النكاح باب ٢٣.
- ٦- ٦) الوسائل: أبواب الأطمعه المباحه باب ٦١.
- ٧- ٧) الوسائل: أبواب عقد البيع و شروطه باب ٥.
- ٨- ٨) المستمسك ج ١/١٧٣.

و يدفعه: أن مورد الموثقه فى الموضوعات المفروض فىها وجود أمارات على الحليه و لا يرفع اليد عنها إلا بامارات أقوى منها، و هى العلم الوجدانى أو البينه، و من الواضح انه لا اعتبار لخبر الواحد فى قبال أمارات معارضه و ان كانت غير لفظيه، إذ النسبه بين دليلى الاعتبار فى كل منهما من وجه، فضلا عن السيره التى هى دليل لئبى يؤخذ بالقدر المتيقن منه.

و لعل ما ذكره العلامة (قدّس سرّه) فى النهايه (1) - من قبول خبر العدل كما تقبل روايته و الشهاده فى الأمور المتعلقة بالعباده كالروايه - يرجع الى ذلك، أى اختصاص حجيته فى غير مورد التعارض مع بقيه الامارات، حيث ان التخصيص بالعباده دون غيرها لغلبه وجود الامارات فى بقيه الابواب من الأموال و الاعراض، أو يرجع الى عدم اعتباره فيما كان الموضوع متعلقا بين طرفين فى الأثر لأحدهما على الآخر، و هو متين، حيث يقوى أن البناء العقلانى فيه على الأخذ بالبينه دون خبر الواحد.

و من هنا يظهر وجه الحصر فى ذيل الموثقه باختصاص التقدم بالعلم و البينه على بقيه الامارات، كما تكون الموثقه و بعض الوجوه المتقدمه على حجيه البينه داله على تقديمها على بقيه الامارات الا ما استثنى كالإقرار و حكم الحاكم، و لذا ترى ديدنهم فى الابواب على التقديم.

و أما رادعيه الموثقه للسيره فقد اتضح اختلاف مورديهما، على أن روايه واحده و لو كانت صحيحه لا تصلح لذلك كما حرر فى حجيه خبر الواحد مع

ص: ٢٤٩

الآيات الناهية عن الظن في علم الأصول، وأما الجواب عن الاشكال المزبور بأن معنى البينه في الروايه مطلق ما يثبت به الشئ فقد تقدم النظر فيه.

و أشكل: أيضا على اعتباره بلغويه اعتبار البينه حينئذ، إذ الخبر الأول حجه انضم الآخر أو لا (1).

و لكنك: عرفت اختلاف المورد بين خبر الواحد و البينه، مضافا الى اختلاف الآثار و الرتبة عند التعارض.

هذا و توهم: أن مفاد الموثقه لما كان أصله الحلية و لم يجعل رافعا لذلك الأصل العملى سوى ما فى الذيل، كان الاشكال الأول فى محله.

ففساد: و ذلك لما بين فى محله أن الأمثله التى فيها ليست مجرى لأصله الحل، غايه الامر انه لما كان مقتضى الامارات فى الأمثله هو الحلية الظاهرية حتى تقوم البينه على الخلاف جرى تمثيل الحلية فيها بالحليه المستفاده من أصله الحل، أى كما أنه فى تلك الموارد ليست الحلية واقعيه قطعيه و يحتمل فيها الخلاف.

و مع ذلك لا يرفع اليد عنها الا بالبينه و الاستبانة للخلاف كذلك فى الحلية التى هى مفاد الاصل لا يرفع اليد عنها، و كل الاشياء سواء كان الحلية فيها مفاد الأصل أو الاماره لا يرفع اليد عنها حتى يستبين الخلاف أو تقوم البينه.

ثم ان عدده من المحشين (قدس سرهم) قيدوا عبارته المتن بما اذا حصل الاطمينان الشخصى، و هو يساوق عدم حجيه خبر العدل فى الموضوعات لرجوعه الى

ص: ٢٥٠



و بقول ذى اليد(١) وان لم يكن عادلا.

حجيه الاطمينان الذى هو علم عادى عقلائى،و لكن فيه نحو اذعان و ارتكاز بحجيه خبر العدل حيث أن منشأ الاطمينان الشخصى دخيل فى الحجيه لدى العقلاء لا- سيما غير الحسى منه كما فى الاعتماد على الأخبار، كما أن جعل منشأ لحصوله منضبطا مرده الى اعتبار المنشأ نوعا.

و هذه نكته مهمه فى كبرى حجيه الاطمينان ينبغى الالتفات إليها،و ثمرتها تجدد توليد مصاديق الحجيه فيما يعتبره العقلاء منشأ للاطمينان مما وقع عليه تسالمهم من كونه مأمون الجانب فى الغالب من الوقوع فى الخطأ.

### حجيه إخبار ذى اليد

#### اشاره

كما هو المشهور عن الذخيره و اتفاقهم ظاهرا عن الحقائق،و لا ينبغى الشك فى قبول خبره بذلك و بالتطهير كالأباحه و الحظر و نحوهما من الأحكام المشترط فيها العلم عن كشف الغطاء،و تردد بعض متأخرى المتأخرين فيه أو فى مدركه.

و الصحيح هو تعميم كاشف الغطاء«قدّس سرّه»للاحكام المتعلقة بالعين،كما ذهب الى ذلك المحقق الهمداني«قدّس سرّه»من استقرار طريقه العقلاء القطعيه على استكشاف حال الاشياء و تمييز موضوعاتها بالرجوع الى من كان مستوليا عليها متصرفا فيها،و جعل البناء العقلائى المزبور منشأ و مدركا و دليلا على قاعده من ملك شيئا ملك الاقرار به لا العكس كما قد يتوهم (١).

و يدل على دعواهما:

### أولاً: ما ورد مستفيضا من اعتبار سوق المسلمين و ارضهم

فى الكشف عن

ص: ٢٥١

التذكية (١)، على ما هو الصحيح كما يأتي- إن شاء الله- من كون السوق و الأرض فردا من أفراد يد المسلم أو إماره على يده و استعماله، مع أنه بثبوت التذكية تثبت الطهاره و الحليه و غيرهما.

و وجه الدلاله: هو أن إماريه اليد المزبوره ليست من مخترعات الشارع من ناحيه الموضوع بل الشارع امضى حجيتها، كما انها ليست من مخترعات عرف المتشرعه بما هم متشرعه و إلا لكان من مخترعات الشرع، بل بما هم عقلاء تطبيقا للكبرى الارتكازيه المزبوره فى المورد، فما ورد من الروايات امضاء مع ترصيف و تهذيب لهذا البناء فى المورد.

### **ثانيا: ما ورد مستفيضا من نفوذ اقرار صاحب اليد لغيره بالعين ،**

(٢)

فانه من الاخبار لا الاقرار المصطلح اذ حدّ الثانى فى ما كان ضررا و هو مجرد عدم ملكيته للعين، و أما ثبوتها للغير فمتمحض فى حجيّه الاخبار ذى اليد.

و دعوى: انه من مقتضى مالكيه اليد، حيث ان لها مداليل التزاميه منحلّه و هى عدم ملكيه فرد فرد من مصاديق غير ذى اليد، و مدلول مطابقى و هو ملكيه ذى اليد، فبالاقرار لزيد يسقط المدلول المطابقى و خصوص المدلول الالتزامى فى مورد زيد دون بقيه مصاديق غير ذى اليد، فيكون زيد مدعيا بلا معارض، كما ان القاعده المزبوره انما هى فى خصوص الاثر التحميلي على المقرّ لا فى مثل الطهاره و النجاسه.

ص: ٢٥٢

- 
- ١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥٠، أبواب لباس المصلى ٣٨، ٥٥، أبواب الذبائح و الصيد ٢٩.
- ٢- ٢) أبواب كتاب الاقرار حيث فيه ثبوت المقرّ به للمقر له زائدا على نفيه عن المقرّ و كذاب ١٦ و ٢٦ أبواب الوصايا حيث تضمن نفوذ اقرار الوارث بوارث آخر و نحو ذلك.

ضعيفه:بما حرر في محله من عدم اقتضاء مالكيه اليد لذلك حيث انه بالاقرار تختل كاشفيه اليد عن الملكيه،و بالتالى يختل الكشف عن المدلول الالتزامى وجودا،و بذلك يندفع كونه من مقتضيات نفوذ تصرفات المالك ذى اليد باعتبار الاقرار المزبور نحو تصرف.

هذا فضلا عن سقوط حجيهِ المدلول الالتزامى فى مثل هذه الموارد مما كانت الدلاله عليه غير مستقله جدا فى اللب،مع أن دعوى زيد لا- تكون بلا- معارض و لو سلم بقاء المدلول الالتزامى فى بقيه مصاديق غير ذى اليد،اذ وجود إماره لدى أحد المتخاصمين لا تسقط دعوى الآخر و لا تسدّ باب الترافع لاقامه اليينه.

و أما تخصيص القاعده فى الاثر التحميلي الضررى،فممنوع بل هى فى غير الاثر المزبور كما تقدم اذ الضرر حدّ نفي ملكيه ذى اليد لا ثبوت ملكيه الغير،نعم قد يقال بتخصيصها بالاخبار الصادر ممن يقع الضرر عليه لا من مثل الوكيل و الولي.

### **ثالثا:ما ورد من اعتبار قول ذى اليد فى ذهاب ثلثى العصير .**

(١)

كصحيح معاويه بن عمار«عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتينى بالبختج و يقول:قد طبخ على الثلث.و أنا أعرفه انه يشربه على النصف،فاشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟فقال(عليه السلام):لا- تشربه،قلت:فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه انه يشربه على الثلث،و لا- يستحله على النصف يخبر ان عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقى ثلثه يشرب منه؟قال(عليه السلام):نعم»(٢).

ص:٢٥٣

١- ١) الوسائل: أبواب الاشربه المحرّمه باب ٧.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الاشربه المحرّمه ٧.

و صدره لا- ينافى ذلك بل دال على اشتراط عدم التهمه، و ليس فى ذيله اشتراط الوثوق إذ لم يقل نعرفه بكذا، بل نفى معرفه موجب التهمه، نعم فى عده منها حصر الاعتبار بالمسلم أو المؤمن العارف أو بما اذا كان العصير يخضب الدال على كثره غليانه.

لكن بقرينه مثل الصحيح المتقدم يكون ظهور الشروط و العناوين المزبوره فى أخذ الوثاقه، بل من القوه بمكان ظهور الصحيح المزبور فى مجرد نفى موجب التهمه، اذ نفى معرفه ديدنه العملى على غير مفاد اخباره كما نفى بناء الاعتقادى المخالف، و هو بمثابة أخذ عدم المظنه بالخلاف و هو القدر المتيقن من البناء العقلانى فى قول ذى اليد.

#### رابعاً: معتبره عبد الله بن بكير

قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اعار رجلاً ثوباً فصلى فيه، وهو لا يصلى فيه قال: لا يعلمه، قال: قلت: فإن اعلمه قال: يعيد» (١)، و الظاهر منها فرض الذيل فى عين المورد الذى هو فرض الصدر الى الاعلام حين الإعارة و الاعطاء لا- بعد الاستعمال، و لا يخفى نكته التعبير بالعلم و الاعلام عن الاخبار.

#### خامساً: روايه اسماعيل بن عيسى:

قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن جلود الفراء يشتريها الرجل فى سوق من اسواق الجبل، أيسأل عن ذكاته اذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و اذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (٢).

ص: ٢٥٤

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات ب ٤٧ ح ٣.

٢- (٢) المصدر: باب ٥٠ حديث ٧.

و موضع الاستشهاد صدره حيث أن الذيل من الطائفة الأولى المتقدمه، بتقريب أن الأمر بالسؤال فى فرض بيع المشركين للجلد فى السوق دال على حجيه الاخبار و إلا لكان لغوا، بل يمكن الاستظهار من الذيل كالصدر لا كالتائفة الأولى الوارده فى سوق المسلمين، لإرادته سوق الديلم أو المنطقه الغربيه الجليله من ايران أو جبل الرى من سوق الجبل و لم يكن الغلبه فيها للمسلمين.

و لا ينافيه ما فى بعض النسخ (الخيل) لأن سوقهم من أهل الجبل كما قيل، غايه الأمر يكون من حجيه فعل ذى اليد، و بطريق أولى حجيه قوله.

و التفرقه: بينه و المقام حيث لا يكتفى بالفعل (١).

ضعيفه: بعد رجوع الموردين الى البناء العقلانى الواحد.

و قد يخذش الاستدلال بها: بأن السؤال كناية عن الفحص لتحصيل العلم و بأنه فى مورد التذكيه لا الطهاره (٢).

وفيه: أن (السؤال) فى الجواب هو (السؤال) المفروض فى سؤال الراوى و هو الاستخبار من البائع و الذى هو الديدن العقلانى للاستعلام من ذى اليد كما مرّ فى معتبره ابن بكير.

### سادسا: ما ورد فى متفرقات الابواب

من طهاره ما يؤخذ من يد المسلم (٣)، مثل ما ورد فى الحجام انه مؤتمن على تطهير موضع الحجامه (٤).

ص: ٢٥٥

١-١) بحوث فى شرح العروه ج ١١٢/٢.

٢-٢) المستمسك ج ١٧٤/١، بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١١٢/٢.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ١.

٤-٤) المصدر: أبواب النجاسات باب ٥٦.

و لا تثبت بالظن المطلق (١) على الأقوى.

### سابعا: ما ورد من الأمر باعلام البائع للمشتري بنجاسه الدهن

كى يستصبح به، بتقريب ما تقدم فى معتبره ابن بكير.

و اشكل عليها: بأنه الأمر بالاعلام للخروج عن التدليس و الغش المحرم، أو لكون الغالب حصول الاطمينان من اخبار البائع برداءه المبيع و أن موردها من نمط الاقرار و هو غير المقام (١).

و يرد: أن جعل الغايه استصباح المشتري ظاهر فى مفروغيه اعتبار الاخبار، و انه ايجاد للعلم و اعلام، و حصول الاطمينان فى الغالب فى الديدن العقلائى من منشأ أماره ما هو معنى الإماريه النوعيه، و مورديه رداءه المبيع موجب لنفى حصول مظنه الخلاف و التهمه، و كونه من الاقرار المصطلح لا يخفى ضعفه ثم ان للبحث تتمه تأتي إن شاء الله تعالى فى فصل طرق ثبوت النجاسه.

### عدم ثبوت النجاسه بالظن

و عن ظاهر النهايه و صريح الحلبي اعتباره، و ما أبعد بين ما تقدم نسبه الى الشيخ من عدم اعتبار البيئه فى ذلك و بين الاعتقاد بالظن المطلق، و المحرر فى محله أن الشك فى الحجيه (الانشائيه) مساوق لعدمها (الفعلى)، و قد عرفت فى اعتبار خبر العدل أن البناء العقلائى على عدم معذريه الاطمينان الناشئ من أى سبب فكيف بالظن المطلق.

فلم يبق إلا- دعوى الدليل النقلى الخاص فى اعتباره كما ورد الأمر بغسل الثوب الذى استعاره آكل الخنزير و شارب الخمر كالتصرانى (٢)، و ما ورد فى

ص: ٢٥٦

١- (١) بحوث فى شرح العروه ج ١٠٧/٢.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات ٧٤.

(مسأله: ٧) إذا أخبر ذو اليد بنجاسته وقامت البيئه على الطهاره قدمت البيئه (١) و اذا تعارضت البيئات تساقطت (٢) اذا كانت بينه الطهاره اجتناب فراء أهل العراق (١)، لأنهم يستحلون الميتة بزعمهم تذكيتها بالدباغه، و هي ضعيفه بعد حمل الأمر على الاستحباب للمعارض، و كذا ما ورد في الفراء مع انه تقدم اشتراط اعتبار قول ذى اليد بعدم مظنه الخلاف و التهمه.

كما هو مقتضى الوجهين الأولين فى اعتبار البيئه التى هى شهاده لا مطلق اخبار العدلين غير الوجدانى، هذا فيما كان مستندها الوجدان و أما لو كان تعبديا فيلحظ حاله مع اخبار ذى اليد.

## تعارض البيتين

### اشاره

مجمل الكلام فى المقام:

### أولاً: هو التساقط فيما كان مستند كل منهما الوجدان

كما هو مقتضى القاعده فى تعارض الطرق، و كما أن بقاء الدلاله الالتزاميه و هى نفى الثالث بناء على اقتضاء القاعده فى تعارض الخبر.

### ثانياً: تقدم ما كان مستندها الوجدان على المستنده الى التعبد،

بل كل مستنده الى تعبد وارد أو حاكم تقدم على المستنده الى تعبد مورود أو محكوم، بعد كون البيئه طريقاً على ذلك التعبد. إلا- انه وقع الاشكال فى الأول بتأتى الترجيح فى تعارض الاخبار فى المقام، و يأتى الكلام فيه فى المسأله اللاحقه، و فى الثانى بأنه مبتن على جواز الشهاده

ص: ٢٥٧

مستنده الى العلم، و ان كانت مستنده الى الأصل تقدم بينه النجاسه.

اعتمادا على الاماره أو القاعده و الأصل.

و أجب: بجوازها للسيره المتشرعيه و بحمل ما ورد من أخذ العلم فى موضوع الشهاده من الآيات و الروايات على انه جزء الموضوع بنحو الطريقيه، و بروايه حفص بن غياث (١)الوارده فى الشهاده اعتمادا على اليد، و بروايه معاويه بن وهب (٢)المجوزه لها اعتمادا على الاستصحاب، و إلا لأشكل الأمر فى كثير من الموارد التى قامت السيره فيها على الشهاده اعتمادا على الاماره و الأصل (٣).

و دعوى: انها شهاده بالسبب المعلوم لا المسبب المتوقع على اصاله الصحه مثلا و الاصل يجريه المشهود عنده.

مخالفه: لخصر القضاء بالبينات و الايمان و لمفاد الصحيح المزبور، نعم الأصل التنزيلي و غير المحرز لا يقوم مقام العلم المأخوذ جزء الموضوع.

اقول: إن اخبار العدلين تاره فى مقام الترافع و النزاع و نحوه أو بلفظ أشهد بأن المال لفلان، فحينئذ يأتى الكلام عن الشهاده و ما يشترط فيها، و أما مقام الاخبار فى غير ذلك فليس هو من الشهاده فى شىء، نعم لا بد فيه أيضا أن يكون المستند العلم أو العلمى المحرز دون الوظائف العمليه، اذ لا جهه كشف فيها إلا أن يقيد المخبر به بالظاهر.

على انه فى مقام الشهادات لو بنى على لزوم العلم الوجدانى - كما هو الصحيح من غير تفصيل فى الشهاده بين مواردنا من الترافع و النزاع و غيره، لما هو الاصل فى معناها اللغوى معتصدا بظاهر الآيات و الروايات فى ذلك الباب و ان

ص: ٢٥٨

١-١) الوسائل: أبواب كيفيه الحكم باب ٢٠.

٢-٢) الوسائل: أبواب الشهاده باب ١٧.

٣-٣) المستمسك ج ١/١٧٧.



لم يكن ذلك الظهور فيها بمفرده دليلاً لإمكان احتمال كونه مأخوذاً جزءاً بنحو الطريقيه كما هو المنسب من عنوانه-لكن لبحث الترجيح أيضاً مجال، كما ترى المشهور مع بنائهم على ذلك، فإنهم بحثوا في تعارض البيئات و ترجيحها بلحاظ المفاد و المستند في باب القضاء.

و وجه ذلك هو أن الشاهد يسوغ له الاخبار عن الواقع مع التقييد بالطريق، فيقول: هذا مال فلان لأنى رأيت في يده يتصرف فيه، أو الشهاده و الاخبار عن الطريق نفسه فيقول: رأيت في يده، أو رأيت يشتره و لا أعلم أنه باعه.

و أما ما ورد في روايتى حفص و ابن وهب فمع انه معارض بروايه اخرى، فهما محمولتان على الاخبار لا- الشهاده في مقام التنازع، لكفايه ذلك في تقسيم التركة و نحوه و ان لم يكن بكاف لدى قضاء العامه، و أما الشهاده بالاستفاضه و اليد و نحو ذلك فليس بممتنع تخصيص الحصر في الاستفاضه كما في الاقرار، و أما اليد فلا- اعتداد بها و الا كان لصاحب اليد معارضه بينه المدعى بينه منشأها اليد، و أما موارد أصاله الصحه فالفرض أن النزاع في أصل الوقوع لا الصحه و الفساد.

فالحاصل: ان البيئه اعم مطلقاً من شهاده العدلين، و أعم من وجه من مطلق عنوان الشهاده، اذ قد يتحقق شهاده عدل مع يمين المدعى، و لك ان تقول أن الشهاده اخبار اعلائي عن مستند قوى بخلاف مطلق الاخبار المقوم للبيئه فيدخل فيه الاخبار الضعيف، كما أنه ظهر وجه الترجيح في الافراد المتعارضه بلحاظ مستنداها.

اذ هي تحرز المستند من أماره لفظيه أو فعليه أو أصل محرز فيلاحظ الترجيح و التقديم فيه من حكومه أو ورود أو غيرهما، فيكون التنافى في المستند فيعالج، ثم

ان لازم جواز الشهاده استناد للأصل من دون التقييد هو تقديمها على اليد مع انها مقدمه على الأصل المستنده إليه البينه.

و أيضا: أشكل على التقديم القسم الثانى المحقق العراقى فى كتاب القضاء بقوله: «فلا وجه لتقديم ما كان مستندها الوجدان على ما كان مستندها التصرف أو اليد أو الأصل بنحو الاطلاق، اذ من المعلوم ان دليل البينه بالنسبه الى كليهما على السويه بعد احتمال مطابقه احدهما للواقع.... لأن ما هو مقدم على الأصل انما هو البينه القائمه على المثبت به و المفروض أن المتشبه بالأصل ربما لا تكون البينه الاخرى فى حقه لعلمه بفسقها مثلا، و من كانت حجه عنده هو الحاكم الذى تكون البينات من حيث المطابقه عنده سيان، بخلاف ما اذا كانت البينه الاخرى حجه فى حق المتشبه لو فرض التفاته إليها، لإمكان دعوى انصراف دليل الحجه عن يئته حينئذ».

و فيه: ان الترجيح انما هو عند من قامت لديه البينتان، لا إحداهما عند الأخرى، و إلا لتأتى نفس الاشكال فى الترجيح بين الخبرين المتعارضين.

### فيما لو لم يحرز التعارض بينهما

هذا كله فيما لو احرز التعارض بينهما و إلا فيعمل بهما فى القدر المشترك فيما كان، كما لو قامت على الحاله السابقه من دون التقييد بزمان فانه و ان لم يكن لهما اثر بلحاظ الوقت الفعلى لتعارض الاستصحابين، إلا- أن الحاله الأسبق عليهما لا- يمكن استصحابها بعد العلم بتوارد الحالتين، بل قد عرفت أن فى التعارض ينفى الثالث بالدلاله الالتزاميه بناء على كونه مقتضى القاعده فى تعارض الطرق.

**ثم اذا تردد مستند البينه بين الوجدان و التعبد ففيه صور:**

### اشاره

ص: ٢٤٠

فمقتضى الظهور الاطلاقى الحمل على الوجدان، لا سيما اذا كان فى مقام الشهاده فانه معناها كما تقدم.

**الثانيه:لو احرز وجدانيه احدى البيتين و فرض التردد فى مستند الاخرى**

و عدم التعويل على الظهور الاولى المتقدم أو لوجود قرينه مجمله محتفه بالكلام، فقد يقال:أن المردده المستند يعلم بسقوطها إما للتعارض أو للحكومه بخلاف المحرزه وجدانيتها فإنه يشك فى سقوطها فيتمسك بإطلاق حجيتها (١)، نظير ما يذكر فى الدوران بين التعيين و التخيير فى الحجيه.

و يمكن الاشكال:فى ذلك بأن العلم بعدم شمول دليل الحجيه للمردده متوقف على فرض عدم الشمول للوجدانيه لاحتمال التعارض، فاذا انتفى هذا الاحتمال و الفرض لم يتولد لدينا العلم المزبور فتأمل.

**الثالثه:لو احرز تعبيه احدهما و ترددت الاخرى بين ذلك،**

فقد يقرب ما تقدم فى الصوره السابقه، لكن على العكس حيث العلم بالسقوط فى طرف المحرزه التعبيه و الشك فى المردده.

و اشكل عليه:بالفرق بينهما حيث أن مفاد المردده يشك فى كونه مفاد اطلاق دليل حجيه البيئه فى ما لو كانت وجدانيه، أو كونه مفاد دليل الاستصحاب مثلا الساقط بالمعارضه مع المفاد التعبدي للأولى، فيدور حال المردده بين الاطلاق الحجه و اللاحجه فلا يمكن احراز حجيته (٢).

و فيه:ان دخول مفاد المردده تحت اطلاق دليل البيئه لا ريب فيه، و انما

ص:٢٤١

١-١) بحوث فى شرح العروه ج ١٢٥/٢.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه ج ١٢٥/٢.

(مسأله: ٨) اذا شهد اثنان بأحد الأمرين، و شهد أربعة، يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنتين بالاثنتين، و بقاء الآخرين (١).

الشك و الدوران في كون مفاده بدليل البيئه منفردا أو بمعيه دليل الاستصحاب، لكون الدليل الأول يحرز صغرى الدليل الثانى، فيكون مفاد المردده علما تعبديا اجماليا بين الحاله السابقه و الفعلية و الطرف الأول ليس متعارض مع مفاد البيئه التعبدية بالذات كما عرفت بل بلحاظ استصحابهما، فاذا قيل بتنجز العلم الاجمالى الحادث بعد خروج بعض اطرافه عن مورد الابتلاء فكذلك الحكم فى المقام.

### **الرابعه: أما لو كانت كليهما مردده،**

فقد تقدم انه لا يحرز التعارض فيعمل بالقدر المشترك من توارد الحالتين.

هذا كله بناء على بقاء الترديد فى مستند البيئه و إلا فقد مرّ أن الظهور الاولى مقتضاه الوجدانيه.

### **الترجيح بين البيئات**

يحتمل إرادته الترجيح و ان اوهمت العبارة غير ذلك، فقد قال الماتن «قدّس سرّه» فى كتاب القضاء فى تعارض البيئات: الظاهر أن الأدله الداله على حجيه البيئه شامله لصوره التعارض، فالبيئتان حجتان متعارضتان لا انهما تتساقطان بالمعارضه، كما أن أدله حجيه خبر الواحد كذلك شامله لصور التعارض.

الى ان قال: لأن اعتبار البيئه ليس من باب السببيه و الموضوعيه كالاصول العمليه، بل من حيث الاماريه و الطريقيه و من باب الظن النوعى، فاذا كان أحد المتعارضين أرجح و أقرب الى احراز الواقع يجب تقديمه لبناء العقلاء بعد فرض الحجيه حتى حال المعارضه، مضافا الى امكان دعوى ان ذكر الأكثريه

و الأعدليه انما هو من باب المبال لمطلق المرجح، و أيضا فحوى الأخبار الوارده فى علاج الأخبار المتعارضه لعدم الفرق بين البينه و الخبر فى كون كل منهما من باب الطريقيه، و على هذا فيمكن التعدى الى سائر المرجحات (١)، انتهى.

لكن المحرر فى باب تعارض الخبرين أن الترجيح بمطلق المرجح و ما يوجب القرب للواقع و لقوه ظن الاصابه، ممنوع فضلا عن البينه، الا ان يكون بمقدار يوجب الوثوق و الاطمينان بمطابقه الراجح و مخالفه المرجوح.

و أما ما ورد فى باب القضاء من الترجيح بينهما فى التخاصم فى الاملاك (٢)، فقد يقرب دلالتة على ذلك مطلقا بعد ورود بعضه فى التخاصم فى النسب و الزوجيه و الدين و عموم بعض ما ورد من غير تقييد بمورد، و لذا عمم فى الكلمات فى دعاوى العقود أيضا.

و كون: الدعوى لا تفصل بالبينه الراجحه بل بالاستحلاف (٣).

ليس بمضر: بعد كون تعيين المنكر انما يتم بمطابقه قوله للاماره أو الاصل، و بعبارته اخرى ان عدم كون شىء ميزانا فى باب القضاء لا يعنى عدم حجيتة فى نفسه فى غير باب الخصومه، و لذا يعين به من يقدم قوله- يعنى به قول المنكر- اذ لو لم يكن حجه فى نفسه لما عين به.

ص: ٢٤٣

١- ١) ملحقات العروه ج ١٥١/٣.

٢- ٢) الوسائل: القضاء ابواب كيفيه الحكم باب ١٢.

٣- ٣) التنقيح ٣٢٨/٢، بحوث فى شرح العروه ١١٩/٢.

(مسأله: ٩) الكريه تثبت بالعلم و البيئه (١)، و فى ثبوتها بقول صاحب اليد وجه (٢)، و ان كان لا يخلو عن اشكال، كما أن فى اخبار العدل الواحد أيضا اشكالا.

و ما: فى بعضها من تعيين الحالف بالقرعه (١).

فهو: مطلق يقيد بما دل على القرعه عند تساوى البيئتين فى المزايا، بل ان القرعه فى صورته التساوى تدل على عدم التسايط.

و قد يستشكل فى التعدى عن باب القضاء مع كل ما تقدم تقريبه، بأن الترجيح ليس أمرا ارتكازيا كأصل حجه البيئه فلا ترفع اليد عن خصوصيه باب القضاء كما لا عموم فيه يشمل غير باب القضاء (٢).

و فيه: ان تعيين المنكر ليس بميزان قضائى بل بالامارات و الاصول العامه حجيتها فى الابواب، و بعد تعيين موضوعى باب القضاء المنكر و المدعى تجرى موازين ذلك الباب، و كذلك الحال فى المتداعيين.

بل ان اجراء الترجيح بين البيئتين فى تحديد موضوع باب القضاء أقوى شهادته على العموم لغير باب القضاء من اصل حجه البيئه التى تجرى كميزان فى طرف المحمول فى باب القضاء، كما مرّ تقريبه فى الوجه الثالث من ادله اعتبارها.

### طرق ثبوت الكريه

لاطلاق الوجوه المتقدمه لكافه موضوعات الابواب إلا ما خرج بالدليل، كما تقدم و كذا الحال فى خبر العدل.

بتقريب عموم البناء العقلائى المتقدم الممضى من الشارع، و هو الرجوع

ص: ٢٦٤

١- (١) التنقيح ٣٢٨/٢، بحوث فى شرح العروه ١١٩/٢.

٢- (٢) المستمسك ج ١/١٨٠.

(مسأله: ١٠) يحرم شرب الماء النجس (١) إلا في الضرورة، ويجوز في احكام و أحوال العين و الشيء الى ذى اليد.

و قد يستشكل: فى قيام السيره و البناء المزبور الفعلى فى المقام بعد ندره المياہ فى بيئه عصر الصدور، و السيره الارتكازيه الشأنيه غير مفيده بعد عدم تحققها فلا يكشف عدم الردع عن إمضاءها (١).

و فيه: ان البناء و السيره تاره تقوم على منشأ كلى وسيع، غايه الأمر هو متحقق و له تطبيق فى موارد معدوده بحسب الحاجات العقلائيه، فعدم الردع لا بد أن ينصب بلحاظ الأمر الكلى و التطبيقات الجزئيه، لأن النكته فى بنائهم هى الامر الكلى بالأصالة لا الجزئيات، و اخرى تقوم على منشأ أضيق صنفى فحينئذ لا يمكن تجريد الخصوصيه عن المقدار الممضى بعدم الردع.

نعم قد يقال: ان البناء المزبور و كذا ما تقدم من أدله الامضاء هى فى موارد التى لا يعرف حال الشيء إلا من قبل ذى اليد، أو يعرف بعسر و حرج، لا فى الموارد التى يمكن استعمال الحال كما فى الكريه.

### حرمه شرب النجس

كما فى النواهى الوارده عن شرب الماء المتغير (٢)، أو الملاقى للنجاسه (٣)، و الامر بإراقه المضاف المتنجس (٤)، و النهى عن استعمال اوانى

ص: ٢٤٥

١-١) التنقيح ج ٣٢٩/٢.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٨، و أبواب الأستار باب ٣، ١.

٤-٤) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٥.

الخمير (١)و الامر بغسل الاواني القذره كى يسوغ استعمالها (٢).

و هذه الطائفه شامله للمتنجس بالواسطه الثانيه و الثالثه كما تقدم فى انفعال المضاف و الماء المطلق القليل، نعم يسوغ فى الاضرار لعموم المستفيضة «كل شىء اضطر إليه ابن آدم فقد احله الله».

### سقى المسكر للحيوانات

كما فى روايه زكريا بن آدم قال سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطره خمير أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير قال: «يهرق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب... الحديث» (٣).

و روايه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن البهيمة البقره و غيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شربه أ يكره ذلك، قال: «نعم يكره ذلك» (٤)، الظاهر فى الكراهه لمقابلتها بما لا يحل، بل شامله لآعيان النجاسه كالخمير.

و عليه يحمل صحيح زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال:

لا بأس» (٥) و خبره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به الماء؟ قال لا بأس».

ص: ٢٦٦

١-١) ب ٥١-٥٢-٧٢ أبواب النجاسات و ب ٦ أبواب الاشربه المحرّمه.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥٣.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٨ حديث ٨.

٤-٤) ب ١٢ أبواب الاشربه المحرّمه ح ٥.

٥-٥) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٤ حديث ١٦، ٢.



بل (١) و للأطفال أيضا.

مضافا الى كونه مقتضى الأصل.

### سقى الاطفال الماء النجس

فصل الماتن فى فصل احكام النجاسات (مسألة ٣٣) بين ما كان من جهة نجاسه ايديهم و أبدانهم فجعله ظاهر الجواز، و بين ما كان من سبب سابق فقوى جوازه و ان كان الاحوط تركه، و فى فصل قضاء الصلاة (مسألة ٣٦) فصل بين ما يكون مضرا لهم و ما علم من الشارع إرادته عدم وجوده و بين المتنجسات و لبس الحرير و الذهب و نحوهما.

و فى اطعمه و اشربه مجمع البرهان بعد ما ذكر كراهه سقى الدواب المسكر قال «و لا يقاس عليه الاطفال فانهم و ان لم يكونوا مكلفين بالفعل، و لكن يصيرون مكلفين و يتعودون، و الناس مكلفون باجراء احكام المكلفين عليهم»، ثم استدل بما ورد من النهى عن سقى الاطفال المسكر (١).

و الاخرى تنقيح الحال فى سقى المتنجسات للمكلفين بالتسبيب فيلاحظ بعد ذلك شمول الأدله للاطفال أو قيام دليل مخصص فيهم.

### حرمة التسبب لفعل الحرام

#### اشاره

فقد استدل لعموم حرمة التسبب لفعل الحرام الواقعى من الغير و ان كان معذورا للجهل و نحوه:

**أولا: بما ورد من الأمر بالاعلام فى بيع الدهن المتنجس :**

(٢)

ص: ٢٦٧

١- (١) الوسائل: أبواب الاشربه المحرّمه باب ١٠.

٢- (٢) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٦.

ففى موثقه أبى بصير قال: سألت أبى عبد الله (عليه السلام) عن الفأره تقع فى السمن أو فى الزيت فتموت فيه، فقال: «ان كان جامدا فطرحها و ما حولها و يؤكل ما بقى و ان كان ذائبا فاسرج به و أعلمهم اذا بعته».

و موثقه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى جرد مات فى زيت ما تقول فى بيع ذلك؟ فقال: «بعه و بينه لمن اشتراه ليستصبح به».

و مصحح اسماعيل بن عبد الخالق عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سأله سعيد الأعرج السمان و انا حاضر عن الزيت و السمن و العسل تقع فيه الفأره فتموت كيف يصنع به؟ قال: «أما الزيت فلا تبعه الا لمن تبين له فيبتاع للسراج و أما الاكل فلا».

و انما يتم الاستدلال بها بعد نفي احتمال شرطيه البيع بذلك، و احتمال ارشاديه الاعلام، لا سيما و ان مصحح اسماعيل يظهر منه أن الاعلام كى يتم به قصد المنفعه المحلله من البيع، و إلا لكان المشتري قاصدا للمنفعه المحرمه فيكون أكل البائع للثمن أكلا للمال بالباطل.

و هذا على نمط ما ورد فى بيع لحم الميتة (1) ان جوازه مخصوص ببعه على من يستحلّه و نظير ما ورد فى بيع المغنيه، لا سيما اذا كانت مالىه السمن و المدهن الطاهر متفاوتة مع المتنجس المستعمل للاسراج كما هو الغالب، فان تبيان ذلك كى لا يحصل التقابل بين الثمن المرتفع و العين بلحاظ منفعه الأكل التى هى محرمه، أو انه للارشاد كى لا يحصل غش و تدليس محرم.

ص: ٢٤٨

لكن الصحيح مع ذلك دلالتها على الوجوب النفسى، بمعنى أن جواز التسليط بالبيع أو غيره مشروط بالاعلام كى لا يحصل تسبب للوقوع فى الفعل المحرم، وذلك لأن الأمر بالاعلام مطلق حتى لصوره كون القيمة معادله لقيمه الدهن المتنجس، حيث أن المعامله لا تكون حينئذ اكلا- للمال بالباطل، إذ المقابله فى الواقع فيها بين العين بلحاظ المنفعه المحلله و هى الاسراج و الثمن، وليس التقابل بهذا المعنى قصديا كى يحتاج الى اعلام الطرف كى يلحظه فى قصده و انشاءه.

فالمدار فى المقابله كون القيمة متناسبه و متعادله مع العين بلحاظ أيه منفعه فيها، لا أن التقابل المزبور قصدى، كى ترجع حقيقه البيع الى الإجاره، أو الى التمليك المطلق لبعض منافع العين دون اخرى، فاطلاق الامر للصوره المزبوره مع انتفاء الاكل للمال بالباطل و انتفاء التدليس و ظهور الأمر الاولى فى المولويه، ظاهر فى التخلص عن التسبب للحرام.

مضافا الى ان مصحح اسماعيل المزبور المقابله مع الجبهه المحلله المشروطه فى صحه البيع تستفاد من ذيل الاستثناء فى الروايه، و أما صدر الاستثناء و هو التقييد بالتبين فهو على ظهوره فى بقيه الروايات، و إلا فلا تفرع بين المقابله و التبين كما عرفت.

أضف الى ذلك ظهور (ليستصبح به) المدخول للام الغايه فى المطلوبيه زائدا على التبيان و الاعلام بل هو غايه لهما و هذا لا يتناسب مع الاحتمالين الآخريين، إذ المهم فى الاحتمالين المزبورين صحه البيع و انتفاء التدليس، و ظاهر أن الاستصباح ليس مطلوبا فى نفسه بل هو كنايه عن عدم ارتكاب الحرام الواقعى

و هو أكل النجس.

و كذا ظهور موثقه أبى بصير فى الاعلام و لو متأخرا عن البيع، و هو لا يتناسب مع الاحتمال الثانى كما لا يخفى حيث أن تعيين و معادله القيمه لا بد منها قبل البيع.

نعم المقدار المستفاد من الروايات عدم جواز التسيب لأكل و شرب الحرام و المتنجس بعين النجس أو بالواسطه بعد ما تقدم فى انفعال المضاف بلا خصوصيه للدهن و السمن و الزيت، و أما قاعده كليه فى حرمه التسيب للحرام الواقعى مطلقا، فبمقدار الاشعار لا الدلاله.

و يؤيد التعميم الأول ما ورد فى تخصيص بيع الميتة أو اللحم الحلال المخلوط بها بالمستحل لها (١)، و ما ورد من التخصيص كذلك فى بيع العجين النجس (٢).

### **ثانيا: بالملازمه بين جعل حرمه الفعل مباشره و حرمته بالتسيب،**

لا التلازم بين خصوص حرمه الفعل على المسبب مباشره و حرمته عليه بالتسيب للغير، و لا بين خصوص حرمه الفعل فى الواقع على المسبب له الجاهل بمباشرته و حرمته على المسبب.

إذ يتأتى الاشكال فى الأول بأن حرمه الفعل الصادر من نفس المكلف لا تلازم حرمه التسيب للصدور من الغير فيما اذا كان المكلف موردا للفعل كالشرب و هو غير فعل التسيب و اشراب الغير الجاهل، و فى الثانى أن حرمه

ص: ٢٧٠

١- (١) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٧.

٢- (٢) المصدر نفسه.

التسبب للفعل غير المنجز حرمة على المسبب له ممنوعه بعد معذوريه المسبب له.

بل التلازم المدعى هو أن جعل حرمة الفعل دال على وجود الملاك الملزم و الغرض المهم لدى الشارع، و أن المسبب له و ان كان معذورا لجهله و لكن الحرمة الواقعيه المجعوله فعليه بفعليه موضوعها.

فيلازم ذلك حرمة تسبب وقوع الفعل من المسبب له، بعد كونه تفويطا لغرض الشارع و ملاكه، و هذا مآل وجه الشيخ فى مكاسبه بقبح تفويت الغرض، و هذا تام فيما لم يكن العلم قيذا فى الحكم و فيما لم يتبدل عنوان الفعل المحرم.

ثم انه لا- يخفى الفرق بين دائره هذا الدليل و الدليل الأول فانه أعم يشمل مطلق التسليط و المعرضيه بخلاف الثانى فانه فى خصوص التسبب و الاسناد المستقل.

و استدل بوجوه اخرى غير ناهضه لكنها مؤيده:

كما ورد فى من أفتى بغير علم لحقه وزر من عمل بفتياه (١)، اذا فسر بمعنى الوزر الذى يتحملة العامل لو كان ملتفتا غير معذور و إلا لكان من باب من سنّ سنّه سيئه أو الاعانه على الأثم و هو غير المقام.

و ما ورد من أن من صلى بقوم فكان فى صلواتهم تقصير الا- كان عليه اوزارهم (٢)، بناء على تفسيره كما سبق فيما لو كانوا ملتفتين غير معذورين، و بما

ص: ٢٧١

١- (١) الوسائل: أبواب صفات القاضى باب ٤.

٢- (٢) الوسائل: أبواب صلاه الجماعة باب ٣٠، تحف العقول ٤١، البحار ج ١٨/١٣.

ورد من تشديد حرمة سقى الاطفال المسكر (١)، وهو لا ريب فيه فيما كان الفعل الحرام من هذه الدرجه من المبعوضيه.

ثم ان مقتضى الدليل الأول هو الاطلاق حتى للاطفال، بمعنى منع التسبب لصرفه فى أكلهم للمتنجس و ان كان المشتري عاقلا بالغاً يشتره لأجلهم، و أما الدليل الثانى فبناء على رفع خصوص المنجزيه و العقوبه من حديث رفع القلم و انه معنى الكلفه لا اصل الإراده التشريعيه و الرجحان.

فيعم المميز بنفس الدلاله الالتزاميه لا من باب الايقاع المحرم على الولي للطفل فى المفسده كى يتأمل فى درجه المفسده، و اما غير المميز فلا فضلاً عما لو بنى على رفع التشريع بحديث القلم، و لا يخفى مقدار الاشعار و التأييد من الوجه الأخير.

هذا بحسب القاعده و أما الادله الخاصه فباطلاق الأمر بإراقه الماء المتنجس فى الروايات، و اطلاق الأمر بإراقه المرق التى تقدمت بعض رواياته و التى استثنت اطعام خصوص أهل الذمه و الكلب دون ذكر للاطفال.

### جواز التسبب لفعل الحرام

و فى قبال ذلك استدلل للجواز (٢) بما ورد من استرضاع أهل الكتاب و المشركه و الناصبيه (٣)، و بالسيره القطعيه فى خصوص ما كان سبب النجاسه ايديهم و أبدانهم دون ما كان سببها سابقاً على تناولهم.

ص: ٢٧٢

١-١) الوسائل: أبواب الأشربه المحرمه باب ١٠.

٢-٢) المستمسك ج ١/٤٤٨.

٣-٣) الوسائل: أبواب احكام الأولاد باب ٧٦.

و يجوز بيعه مع الإعلام (١).

لكن قد يتأمل في الاسترضاع المزبور انه من ادخال ذات النجاسه فى الباطن و لا حكم لها، و بعبارة اخرى ان الحكم على ذوات النجاسات فى الباطن بالنجاسه منتف كما يأتى فى بحث النجاسات و أحكامها، و كذلك التنجس بالنجاسات فى البواطن، و فى المقام الفرض أن شرب الحليب الذى هو من فضلات نجس العين يتم عبر التقام الطفل للثدى فى باطن الفم، فاشبهه الخروج من الباطن الى باطن آخر لا الى الخارج، و اذا كانت الحرمة فى السقى و التسبب فى طول الحكم بالنجاسه فلا موضوع لها فى المقام حينئذ.

نعم من جهه الاستخبات و ان كانت الحرمة فى عرض النجاسه، لكنه منتفى فى الحليب بالنسبه الى الطفل، و لعله لذلك حمل التقييد للاسترضاع المزبور فى الشرائع و النافع و القواعد بالاضطرار، على استثناء الكراهه لا الحرمة.

اللهم إلا- أن يقال: أن الروايات الواردة فى الاسترضاع المزبور شامله لغير المصّ من الثدي و ان كان معنى الرضاع خاصا بالمصّ، هذا مع انه غايه ما يثبت بالاسترضاع تخصيص العموم المتصيد السابق فى مورد الرضاع، و لذلك استدل لجواز الرضاع المزبور بالروايات كتخصيص مع نجاسه اللبن فى عبائر الاصحاب.

### **جواز بيع الدهن المتنجس مع الاعلام**

كما تقدم فى بيع الدهن المتنجس مع الاعلام، بل المقام اولى بعد قبوله للتطهير، و وجدانه للمنفعه المحلله قبل و بعد التطهير.

## فصل: الماء المستعمل

### الماء المستعمل فى الوضوء

بلا خلاف بيننا، نعم فى المقنعه قال «و الافضل تحرى المياه الطاهره التى لم تستعمل فى اداء فريضه و لا سنه»، ثم أن مورد البحث أعم من المبيح و غيره و المستحب و الواجب، نعم خصوص وضوء المستحاضه-غير القليله-بناء على دخالته فى رفع الحدث الاكبر قد يقال بلحوقه فى الحكم للمستعمل فى الغسل الواجب لعموم الدليل على وجه يأتى.

و قد ذهب من العامه أبى حنيفه الى نجاسته (١)، و جماعه منهم الى عدم مطهريته مطلقا استظهارا من قوله (صلى الله عليه و آله): «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم و لا يغتسل فيه من جنبه».

و يدل على الأول مضافا الى العمومات الأوليه من دون مخصص، روايه

ص: ٢٧٤



زراره عن احدهما(عليه السلام)قال:كان النبي(صلى الله عليه و آله)اذا توضأ اخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضئون به»(١)،و ان  
احتمل خصوصيه المورد.

و كذا روايه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله(عليه السلام)قال:«و أما الماء الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى  
شئى نظيف،فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به»(٢).

و أما افضلديه التنزه التى فى المقنعه فقد استدلل له فى الحبل المتين بعموم ما فى وسط روايه محمد بن على بن جعفر عن أبى  
الحسن الرضا(عليه السلام)قال:«من اخذ من الحمام خزفه فحكَّ بها جسده فأصابه البرص فلا يلومن إلا نفسه،و من اغتسل من  
الماء الذى أغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه،قال محمد بن على:فقلت لأبى الحسن(عليه السلام):ان أهل المدينه  
يقولون أن فيه شفاء من العين، فقال:«كذبوا،يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزانى و الناصب الذى هو شرهما و كل خلق من خلق  
الله ثم يكون فيه شفاء من العين»(٣).

و لكن الظاهر من الصدر و الذيل كلاهما أن المورد هو ماء الغسل بل غساله الحمام لا سيما الصدر المشتمل على اصابه  
البرص،و كأن ما فى وسط الروايه أتى به للتعريض بالعامه المحكى قولهم فى الذيل،هذا مضافا الى عدم صدق الاغتسال على  
غسل الوضوء،نعم غير بعيد استفاده الكراهه فى مطلق غساله الأغسال.

ص: ٢٧٥

---

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٨.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ١١ حديث ٢.

و كذا المستعمل فى الاغسال المندوبه (١)، و اما المستعمل فى الحدث الأكبر فمع طهاره البدن لا اشكال فى طهارته (٢) و رفعه للخبث كالمستعمل فى الوضوء، و لما مرّ فيه، و ان أبدى احتمال الحاقه بالمستعمل فى غسل الجنابه لعموم الدليل على وجه آت لا سيّما عند من يقول بعدم جواز استعمال المستعمل فى رفع الحدث فى الوضوء و الغسل المسنون.

### طهاره الماء المستعمل فى الحدث الاكبر

لا خلاف فيه إلا ما يظهر من عباره ابن حمزه فى الوسيله من عدم جواز ازاله النجاسه به و هى تحتل نجاسته أو عدم طهوريته مطلقا، و يدل على الأول العمومات و الأصل.

و قد يستدل للثانى بروايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فقال: «الماء الذى يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه، لا يجوز أن يتوضأ منه و اشباهه» (١).

بتقريب أن قوله «لا- يجوز أن يتوضأ منه» هو المعنى العام للتنظيف و التطهير، كما هو مستعمل كثيرا فى الروايات أيضا، و ان استعمال كثيرا فى المعنى الخاص فيها، و يعضده عطف غسله الجنابه على غسله الخبث ليكون عدم جواز التوضؤ حكما لكليهما و الغساله من الخبث بناء على نجاستها لا يزال بها الخبث مره أخرى.

لكن يوهن الاستظهار المزبور استعمال التوضؤ فى ذيل الروايه كما يأتى نقله فى المعنى الخاص، مضافا الى أن عطف اشباهه على التوضؤ المصدر

ص: ٢٧٦

و الأقوى (١) جواز استعماله فى رفع الحدث أيضا و ان كان الاحوط مع المحصل من «أن يتوضأ» بناء على رجوع الضمير فى اشباهه الى المصدر المزبور لا الى الضمير المجرور بمن، دال على المعنى الخاص و إلا لما كان له اشباه لشموله كل الافراد.

هذا مضافا الى ضعف السند كما يأتى، و معارضه صحيح على بن جعفر الآتى الدال على طهوريته من الحدث فضلا عن الخبث و كذا غيره من الاخبار، بل و خصوص صحيح هشام بن سالم انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال له: أغتسل من الجنابه و غير ذلك فى الكنيف الذى يبال فيه و على نعل سنديه، فأغتسل و على النعل كما هى؟ فقال: «ان كان الماء الذى يسيل من جسدك يصيب اسفل قدميك، فلا تغسل أسفل قدميك» (١)، دال على طهوريته من الخبث، و مثله صحيح بكر بن كرب (٢).

### مطهره المستعمل فى الحدث الاكبر

#### اشاره

و هو المشهور بين المتأخرين خلافا للصدوقين و الشيخين و ابن حمزه و جماعه، و تردد فيه المحقق، و أما العامه فأبو حنيفه و ظاهر مذهب الشافعى و احدى الروايتين عن مالك و أحمد بن حنبل بل ظاهر مذهب الحنابله و الليث و الاوزاعى انه غير مطهر من الحدث و الخبث، نعم ذهب الحسن و عطاء و النخعى و الزهرى و مكحول و أهل الظاهر و ثانى الروايات عن مالك و أحمد و ثانى القول للشافعى انه مطهر (٣).

ص: ٢٧٧

١-١) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩ حديث ١٠.

٢-٢) الوسائل: أبواب الجنابه باب ٢٧ حديث ٣.

٣-٣) المغنى ج ١ ص ١٨.

## و عمدہ ما يستدل لعدم المطهرية من الحدث:

### أولاً:

ما رواه في التهذيب عن سعد بن عبد الله

عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل؟ فقال: الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه، لا يجوز أن يتوضأ منه، وأشباهه، وأما الماء الذي يتوضأ الرجل به، فيغسل به وجهه، ويده، في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به» (١).

حيث دلت على اشتراك كل من غسله الخبث مطلقاً و الحدث الأكبر في عدم رفع الحدث المطلق بها، و التعبير بالثوب و الجنابه من باب التمثيل، كما ان ذكر عدم جواز التوضي كناية عن عدم ارتفاع مطلق الحدث بهما، سواء رجع الضمير في «أشباهه» الى المصدر المؤول من «أن يتوضأ»، أو رجع الى المجرور في «منه»، و على الاحتمالين يحتمل التعميم لوضوء المستحاضه بناء على دخالته في رفع الحدث الأكبر و ان التمثيل لمطلق الرفع له، كما يحتمل الجمود على صورته الغسل لمطلق الاغسال و ان كانت مندوبه.

و قد تقدم احتمال «لا يجوز أن يتوضأ منه» لعدم جواز مطلق التنظيف و تقدم ضعفه، نعم يظهر من الماتن و غيره في ماء الاستنجاء أن عدم جواز الوضوء شامل للوضوء و الغسل المسنونين غير الرافعين للحدث، و هو وجيه.

ص: ٢٧٨

إلا انه وقع الكلام فى السند و الدلاله.

أما السند:ففى الحسن بن على انه المشترك بين المهمل و غيره،و أحمد بن هلال انه الضعيف الملعون و المذموم.

لكن الأقوى الاعتماد على روايه أحمد بن هلال حال استقامته كما ذكر الشيخ فى العده من اعتماد الطائفه كذلك،و الوجه فى ذلك أن اللعن و الذم الشديد الصادر منه عليه السلام،الظاهر منه انه صادر من الحجه(عج)و ان قال النجاشى و قد روى فيه ذموم من سيدنا ابى محمد العسكري(عليه السلام).

حيث انه يشير الى ما فى رجال الكشى من نسخه الوارده على القاسم بن العلاء الذى كان من وكلاء الناحيه الذين تردهم التوقيعات بتوسط العمرى و الحسين بن روح،لا سيّما و أن تلك نسخه تشتمل على ثلاث توقيعات صدرت فيه نتيجة لتردد رواه الاصحاب بالعراق،اذ لو كان الذم بل الذموم صدرت من عهد العسكري لما كان مجال للتوقف و التردد من الرواه فى عهد الحجه(عج).

مضافا الى أن بدء انحرافه كما يظهر مما رواه الشيخ فى الغيبه من توقفه عن محمد بن عثمان العمرى و افتراقه عن الشيعة،و مضافا الى اشارته(عليه السلام)فى التوقيع الثانى الى موته حيث قال«فصبرنا عليه حتى بتر الله عمره،و كنا قد عرفنا خبره قوما من موالىنا فى أيامه،لا- رحمه الله«بينما العسكري عليه السلام توفى قبل هلاك أحمد بن هلال العبرتائى،الذى مات سنه سبع و ستين و مائتين و ولادته سنه ثمانين و مائه.

ص: ٢٧٩

و يعضد ذلك ما ذكره في اكمال الدين عن ابن الوليد «أن الاصحاب لا يجوزون استعمال ما يتفرد بروايته»، حيث لم يسقطوا روايته من رأس، و ما استثناه ابن الغضائرى من ردّ روايته هو رواياته عن الحسن بن محبوب فى كتاب المشيخه و نوادر ابن أبى عمير، و قول النجاشى انه صالح الروايه يعرف منها و ينكر.

و قول سعد بن عبد الله انه رجع من التشيع الى النصب، الدال على سبق استقامته، و كذا قوله (عليه السلام) فى التوقيع انه لم يدع الله أن يجعل ايمانه مستقرا، و أن لا يزيغ قلبه.

ثم ان تمييز ذلك أى كون روايته حال الاستقامه هو بقرينه روايه الاصحاب عنه، اذ بعد انحرافه قاطعوه، لا سيما و ان المقام هو من رواياته عن الحسن بن محبوب الذى استثناه ابن الغضائرى.

نعم الحسن بن على الراوى عنه الظاهر منه هو الزيتونى المهمل كما استظهره صاحب المعراج لروايه سعد عنه مصرحا به، و لا أقل من اشتراكه، اللهم إلا أن يعتمد على قرينه استثناء ابن الغضائرى فى امثال المقام فتأمل.

و أما الدلاله: فالظاهر فيها انها ناظره لغساله الخبث فى الثوب و المنى فى الغسل من الجنابه و القرينه على ذلك عدّه أمور:

الأول: عموم الصدر المبتدأ من غير سؤال، و القاؤه كقاعده عامه تعريضا بالعامه القائلين بعدم مطهره الماء المستعمل، مضافا الى عدم مناسبه استثناء الاقسام العديده منه بعد ذلك للتعميم فى الصدر و ان لم يكن بحدّ الاستهجان.

الثانى: تقييد مطهره غساله الوضوء فى الذيل بنظافه الوجه و اليد المغسولين فى الوضوء، حيث أن الحكم نفيا و اثباتا لو كان حيثما أى لغساله الوضوء بما هى غساله من الحدث الاصغر، و لغساله الغسل من الجنابه بما هى غساله من الحدث الأكبر، لما احتاج الى التقييد فى غساله الوضوء، فحيث قيد المطهره فيها بذلك، كان نفى المطهره فى غساله الغسل من الجنابه مطلقه لمورد وجود المنى على البدن، بل ان التقابل من جهه الموضوع مشير الى أخذ ذلك فى غساله الجنابه.

الثالث: ما يظهر من العديد من روايات غسل الجنابه (١) من الأمر فى البدء بتنقيه الفرج ثم الاخذ فى الغسل من الجنابه، كون العاده جاريه فى فرض الروايات على اجتماع غساله الخبث و الحدث، و يظهر ذلك أيضا من صحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب، و يغتسل فيه الجنب؟ قال: «اذا كان قدر كر لم ينجسه شىء» (٢).

و يظهر ذلك بقوه من صحيح بكر بن كرب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل من الجنابه أ يغسل، رجليه بعد الغسل؟ فقال: «ان كان يغتسل فى مكان يسيل الماء على رجليه فلا عليه ان لا يغسلهما، و ان كان يغتسل فى مكان يستنقع رجلاه فى الماء فليغسلهما» (٣)، حيث أن غسل الرجلين فيه من الاستنقع

ص: ٢٨١

١-١) الوسائل: أبواب الجنابه باب ٢٦.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ٥.

٣-٣) الوسائل: أبواب الجنابه باب ٢٧ حديث ٣.

فى الماء المجتمع من الغساله لا من الاستنقاغ فى الطين.

الرابع: ما فى عده من الروايات من تقييد الوضوء بفضل الجنب بكونها مأمونه و تغسل يدها قبل أن تدخلها الاناء، كصحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله (عليه السلام) «و توضع من سؤر الجنب اذا كانت مأمونه و تغسل يدها قبل أن تدخلها الاناء» (١)، و موردها و ان كان فضل الماء الذى اغتسل منه الا انه يظهر منها ان غساله الجنب مشتمله فى الغالب على الخبث و كذا غيرها من الروايات الوارده فى الماء القليل ينتهى إليه الجنب.

الخامس: انغراس السؤال عن نجاسه غساله الجنابه فى اذهان الرواه إما لتوهم أن البدن يتنجس بالحدث، كما فى روايه ميمونه زوج النبى (صلى الله عليه و آله) (٢)، و صحيح زراره و بن مسلم (٣)، أو لاشتهار ذلك بين العامه و أنه غير مطهر فيتداول فى الانديه العلميه فيلتجئ الرواه لاستعلام حاله منهم عليهم السلام، كما فى صحيح ابى بصير (٤) فى الجنب يضع اصبعه فى القليل انه ان كانت قدره فليهرق و إلا فليغتسل منه، و علله (عليه السلام) بآيه نفى الحرج، و غيرها من الروايات المعلله لصحة الاغتسال من الماء المباشر من الجنب بنفى الحرج و نحوه.

و مثله صحيح الفضيل فى الماء الذى ينتضح فيه غساله الجنب معلله صحة استعماله بآيه نفى الحرج، أو لغلبه اختلاط الغسالتين الحديثيه و الخبيثه التى مرت

ص: ٢٨٢

١- ١) التهذيب ج ١/ ٢٢٢.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الجنابه باب ٣٢، أبواب النجاسات باب ٢٧.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الوضوء باب ٥٢.

٤- ٤) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١١.



الإشارة إليها.

و لذا جاءت طائفه من الروايات نافيه للباس عن القطرات الساقطه من غسله بدن الجنب فى الاناء، إلا انها مقيده بنذيل موثقه سماعه عن أبى عبد الله قال: «إذا اصاب الرجل جنبه، فأراد الغسل، فليفرغ على كفيه، فليغسلهما دون المرفق ثم يدخل يده فى إناءه، ثم يغسل فرجه ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملئ كفيه ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه ثم يفيض الماء على جسده كله، فما انتضح من ماءه فى إنائه بعد ما صنع ما وصفت لك، فلا بأس» (١).

و هى داله على ان محذور الغساله هو قذاره البدن، نعم المحصل من روايه عبد الله بن سنان و موثقه سماعه و غيرهما مما تقدم عدم طهوريه غسله الخبث.

### ثانيا:

صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليه السلام)

قال: سألته عن ماء الحمام؟ فقال:

«ادخله بإزاره، و لا تغتسل من ماء آخر إلا ان يكون فيهم جنب، أو يكثر أهله فلا يدري فيهم جنب أو لا» (٢).

و تقريب ذلك أن النهى عن الماء الآخر للإرشاد الى طهوريه مائه، فالاستثناء هو فى مورد سلب طهوريته بسبب اغتسال الجنب، و بالالتفات الى روايات الحمام يظهر أن المراد من ماء الحمام هو الحياض الصغار، و الماء الآخر هو ماء الخزانة و المنبع التى هى بمنزله الماده، نعم فى مورد الكثره المشكوكه الاجتناب

ص: ٢٨٣

١- ١) الوسائل: أبواب المضاف باب ٩ حديث ١، ٤.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧ حديث ٥.

عن ماء الحياض مبنى على الوظيفة الظاهرية و الاحتياط، و لا مانع من اتحاد سياقه مع المورد الأول المبني على الواقع.

هذا و لكن دلالته فى غير محل النزاع، حيث انه فى الغساله من الحدث الا-كبر، لا- فى ما باشره بدن الجنب بغير قصد رفع الحدث، و ان ظهر من بعض كلمات ابناء العامه انه محل للكلام بينهم أيضا.

و الوجه فى كون مورد الروايه ذلك أن الحياض الصغار يقوم عليها الناس فى الحمام، أى بجانبها، و لا يغتسلون فيها كما صرح بذلك فى بعض الروايات، فىكون ماء الحياض ليس من المستعمل فى رفع الحدث بل هو فضل ماء الجنب الذى اغتسل منه.

و قد تقدم انه يستحب التجنب عنه اذا لم يكن الجنب مأمونا بأن يظن اغترافه منه باليد القدره، و إلا لو أريد من فرض الروايه ان ماء الحمام يغتسل فيه الواردون له، فلا بد حينئذ من كونه كثيرا، و قد دلت النصوص العديده على عدم سلب طهوريه الكثير بالاستعمال فى رفع الاحداث كما فى صحيح ابن مسلم المتقدم و صحيح صفوان الجمال (١) و صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع (٢) و غيرها.

و على كل حال فلا بد من حمل الصحيح على استحباب التنزه لمعارضته بصحيحه الآخر الوارد فى نفس الفرض و قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره، اغتسل من ماءه؟ قال: «نعم، لا بأس أن يغتسل منه

ص: ٢٨٤

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١٢.

٢-٢) المصدر السابق: حديث ١٥.

الجنب، و لقد اغتسلت فيه ثم جئت، فغسلت رجلى، و ما غسلتهما الا بما لزق بهما من التراب» (١)، و ذيله كالصريح فى كون محط النظر فى الاسئلة من الرواه هو النجاسه.

فيخرج الصحيحان حينئذ كشاهد على ما ذكرنا فى روايه عبد الله بن سنان، نعم يستفاد من الصحيح الأول عدم طهوريه غسله الخبث كما لا يخفى، بل ان عموم لا تغتسل شامل للمسنون أيضا ان لم نقل لمطلق التنظيف عن القدر.

### ثالثا:

صحيحه ابن مسكان

قال حدثنى صاحب لى ثقة انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينتهى الى الماء القليل فى الطريق، فيريد أن يغتسل و ليس معه انا و الماء فى وهده، فان هو اغتسل رجع غسله فى الماء، كيف يصنع؟ قال: ينضح بكف بين يديه، و كفا من خلفه و كفا عن يمينه، و كفا عن شماله ثم يغتسل» (٢)، حيث يظهر منها تقريره عليه السلام لارتكاز السائل بوجود المحذور فى رجوع الغساله فى الماء الذى يراد تميم الاغتسال به، و ان ما ذكره له طريقا للتفصى عن ذلك.

لكن اشكل ابن ادريس «قدس سرّه» فى التقريب المزبور و فى أن جوابه (عليه السلام) تقريراً، حيث أن النضح إن اريد منه النضح على الارض فهو يوجب سرعه وصول الماء الى وهده الماء حيث ان الارض المتبلده اسرع لحركه الماء عليها من الجافه.

و تمم اشكاله بأنه لو أريد النضح على الجسد لكان أيضا اسرع لانفصال الماء

ص: ٢٨٥

١-١) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩ حديث ٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ١٠ حديث ٢.

عن الجسد و من ثم لوصوله الى الوهده ثانيه،فيكون الجواب ردعا لما ارتكز عند السائل،و بيانا لما ورد في عدده من الروايات (١)كصحيح الكاهلي و ما رواه في المعبر و السرائر و فقه الرضا،من الامر الندبي بالنضح عند قله الماء الراكد عند إرادته التوضؤ.

و لعل المراد النضح على الجسد و ان كان التعبير ب«عن»لا«على»نظير ما في موثقه زراره قال:سألت:أبا جعفر(عليه السلام)عن غسل الجنابه؟قال:«أفض على رأسك ثلاث أكف،و عن يمينك و عن يسارك،انما يكفيك مثل الدهن» (٢)،فان التعبير ب«عن»بمعنى «على».

لكن في صحيح ابن جعفر آيات أمر بالنضح لكل من الغسل أو الوضوء فهو معين له على الارض،و أيضا لو اريد على الجسد لكان الغسل للرأس ثلاثا أولا كما في موثق زراره المتقدم،و صحيح ابن جعفر آيات أنسب لعدم انفصال الماء بسرعه عن الجسد و رجوعه الى الوهده،فيتحصل من جوابه(عليه السلام)انه نحو اعراض عن ما ارتكز لدى السائل بسبب ما اشتهر لدى العامه من عدم طهوريه المستعمل فيكون تلويحا بالتقيه و تعريضا بعدم صحه ما ذهبوا إليه.

و على كل تقدير فان المحذور المرتكز لدى السائل ليس متعينا في عدم طهوريه الماء المستعمل،بل يحتمل كونه اجتماع الغسالتين الخبثيه و الحديثه.

مضافا الى معارضه صحيح على بن جعفر عن أبي الحسن الأول(عليه السلام)قال:

سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقه،أو مستنقع،أ يغتسل منه للجنابه أو

ص: ٢٨٦

١-١) أبواب الماء المستعمل باب ١٠.

٢-٢) الوسائل:ابواب الجنابه باب ٣١ حديث ٦.

يتوضأ منه للصلاه؟ اذا كان لا يجد غيره، و الماء لا يبلغ صاعا للجنابه، و لا مدا للوضوء، و هو متفرق فكيف يصنع، و هو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه؟

فقال: «ان كانت يده نظيفه فليأخذ كفا من الماء بيد واحده، فلينضحه خلفه، و كفا امامه، و كفا عن يمينه، و كفا عن شماله، فإن خشى أن لا يكفيه، غسل رأسه ثلاث مرات، ثم مسح جلده بيده، فإن ذلك يجزيه، و ان كان الوضوء، غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه، و ان كان متفرقا فقدر ان يجمعه و الا اغتسل من هذا، و من هذا، و ان كان في مكان واحد، و هو قليل، لا يكفيه لغسله. فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه، فان ذلك يجزيه» (١).

حيث انه في الذيل اطلق الاغتسال بالمستعمل و ان لم يكن مضطرا إليه، حيث انه بإمكان المكلف غسل رأسه ثلاثا كما في صدر الروايه و كما في موثق زراره المتقدم، المحمول الدهن فيه على الاقتصار على أقل قدر من الماء لتحقيق مسمى الغسل، ثم غسل جسده و لو مسح بمساعدته اليد لجريان الماء على جسده.

و لا يكون ذلك تدهينا أو صرف نداوه و بل للجسد من دون تحقق الاستيلاء للماء على الجسد، كي يستشكل فيه، اذ مقدار الماء المفروض اذا كان بقدر يحقق مسمى الغسل و لو بارجاع الغساله فيه، فهو بذلك القدر كاف لتحقيق مسمى الغسل بالطريقه الاولى التي في الصدر و في موثق زراره المتقدم.

ص: ٢٨٧

و أما الماء المستعمل فى الاستنجاء و لو من البول (١) فمع الشروط و احتمال: الفرق بين سلب طهوريه الماء المستعمل بين الذى استعمله و غيره، حيث أن فى الغسل لا- ريب فى اجراء الماء من اجزاء عضوه الى أخرى فيصدق عليه المستعمل فى الاثناء و لا تسلب عنه الطهوريه.

ممنوع: إذ الفرض انفصال الماء عن الجسد و بعده لا يفهم الخصوصيه و الفارق بين الذى استعمله و الآخرين.

رابعاً:

روايات النهى عن الاغتسال بغساله الحمام (١)، لا سيما بعد الحكم فى الروايات (٢) الاخرى بالطهاره.

وفيه: ان ما حكم بالطهاره على ما يسيل عند الشك أو لاتصاله بماء الحياض و الماده، بينما علل النهى عن مجتمع الغساله و بثر الحمام لاشتماله على غساله الناصب و قذاره بدن الجنب و اليهودى، فغايه مفاد النهى المزبور عدم مطلق طهوريه غساله الخبث كما فى الوجوه السابقه.

### الماء المستعمل فى الاستنجاء

إما لقرب شمول اللفظه فى التطهير منه بعد كونه (نجاً) بمعنى تغوط و الذى هو فى الأصل الموضع المطمئن من الارض الذى هو مكان قضاء الحاجه ثم اطلق على المستقذر الخارج للمجاوره، فيكون أعم، أو لكون استنجيت مأخوذاً من استنجيت الشجر اذا قطعته من أصله لأن الغسل يزيل الأثر.

ص: ٢٨٨

١- (١) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ١١.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٩ حديث ٣٨٩.

الآتيه طاهر(١) و يرفع الخبث أيضا لكن لا يجوز استعماله في رفع الحدث، و لا في الوضوء و الغسل المندوبين.

و أما بقرينه الملازمه الغالبه المستمره، بل في الصحيح للكاظمي (١) عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) أخذ عنوان الوضوء الذي هو مطلق غسل الطرفين، بل في روايات التخلي (٢) استعمال الاستنجاء من البول، ثم ان صاحب الحدائق «قدس سرّه» حكى عن بعض محدثي المتأخرين استظهار عموم الموضوع للاستنجاء من المنى، و استشعره هو لاحقا في كلامه لما في صحيح محمد بن النعمان الآتي.

حكى في الحدائق الاتفاق على عدم وجوب ازاله ماء الاستنجاء عن الثوب و البدن للمشروط بالطهاره، و لكن في الجواهر جعل عدم نجاسه الملاقي اجماعا، نعم الخلاف حاصل في كونه معفوا عنه مطلقا أو في خصوص التنجس به أو طاهرا غير مطهر مطلقا أو عن خصوص الحدث، بل عن الشيخ في الخلاف التفصيل بين الغسله الأولى فنجسه و الثانيه فطاهره.

و ما ورد في المقام (٣):

فصحيحه محمد بن النعمان قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخرج من الخلاء فأستنجي بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به؟ فقال: «لا بأس به» (٤)، و زاد في الفقيه «ليس عليك شيء»، و كذا خبره الآخر إلا انه فيه «فقال لا بأس: فسكت فقال: أو تدري لم صار لا بأس به؟ قال: قلت: لا و الله، فقال: ان

ص: ٢٨٩

١-١) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ١٣ حديث ٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب أحكام الخلوه باب ١٤، ٢٦.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ١٣ حديث ١، ٢، ٣، ٥.

٤-٤) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ١٣ حديث.

الماء أكثر من القدر»، و مثله صحيحه الثالث الا ان فيه «يقع ثوبى فيه و أنا جنب؟ فقال: «لا بأس به».

و الصحيح للكاهلى عن رجل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قلت: امرّ فى الطريق فيسيل على الميزاب فى أوقات أعلم ان الناس يتوضئون؟ قال: ليس به بأس لا تسأل عنه»، و قد تشكل دلالاته بظهور المورد فى المشكوك للنهى عن السؤال و الفحص.

و صحيح عبد الكريم بن عتبة الهاشمى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به أ ينجس ذلك ثوبه؟ قال: لا».

و مقتضى وحده السياق فى مرجع الضمير فى الروايه الاولى و الثالثه هو نفى البأس عن الماء نفسه، و أما الروايه الثانيه و الرابعه فظهور كالنص فى نفى البأس عن الماء نفسه أيضا و أما الخامسه فنفى للتنجيس خاصه.

هذا: و لكن حيث كان المسئول عنه هو تنجس الثوب بالوقوع و كأن فى ارتكاز السائل مفروغيه نجاسه الماء الملاقى للنجاسه، إلا انه يحتمل عدم التنجيس، فبتلك القرينه يكون السياق فى رجوع الضمير للثوب، و يشهد لذلك زياده متن الروايه على طريق الصدوق «ليس عليك شىء» أى ليس عليك تطهير الثوب، فلا اطلاق فى نفى البأس عن الماء فى المأكول و المشروب و الوضوء و غيرها كى يستفاد الطهاره.

و أما الروايه الثانيه فتبديل التعبير من الضمير الى الاسم الظاهر مشعر بالتغاير و رجوع الضمير الى الثوب، و أما الرابعه فالنهى عن السؤال ظاهر فى الشك فى انه



وضوء و غسله استنجاء، و أما الخامسة فتمركز السؤال عن التنجيس ظاهر في مفروغيه نجاسه ماء الاستنجاء الملاقي لعين النجاسه و هو شاهد لما استظهرناه من القرينه المقاميه في ما سبق من الروايات.

و أما دعوى: أن المستفاد الطهاره من نفى التنجيس و نفى البأس في بقيه المقامات فكذا في المقام (١).

مردوده: بأن المقام يفترق بارتكاز عموم نجاسه القليل الملاقي للنجاسه، غايه الأمر التشكيك في منجسيته باعتبار انه غسله مبتلى بها و حرج التخلص منها، بل حال الماء الرافع للقذارات العرفيه عند العرف كذلك فانه مع كونه قدرا إلا ان بعض درجاته غير موجب لتقدير الملاقي.

و دعوى: تشابه التعليل في المقام و ما مرّ في ماء المطر، فيكشف عن الطهاره (٢).

ممنوعه: حيث ان هناك بعد ما ثبت اعتصامه من الادله الاخرى كان التعليل بعدم المقهوريه هو للطهاره لعدم التغير، و أما التعليل في المقام بعدم المقهوريه فهو لعدم المنجسيه التي هي محط السؤال في روايات المقام.

و لعل ذلك مراد من جمع بين التعبير بالطهاره و انه معفو عنه، أى انه غير منجس لملاقيه و نحو ذلك من الآثار كجواز الصلاه فيه، لا- ثبوت أصل الطهاره ليترتب عليه الآثار الاخرى المأخوذ في موضوعها طهاره الماء، لذلك منع من استعماله في الوضوء و الاغسال المسنونه بعض من ذهب لطهارته مع انها غير

ص: ٢٩١

١-١) المحقق الهمداني و جماعه من الاعلام.

٢-٢) يظهر ذلك من الجواهر ج ١/٣٥٤.

رافعه للحدث، وكذا جواز شربه و رفع الخبث به مره أخرى.

ثم لو فرض الاجمال فى ظهور الروايات فلا شك فى كون العفو هو القدر المتيقن من دلالتها، اذ رفع اليد عن تنجس ملاقى ماء الاستنجاء لا بد منه إما للتخصيص أو التخصص فيما لو بنى على طهارته، بينما عموم انفعال الماء أو الاشياء من النجاسات على حاله من دون معارض، اذ لا جريان لأصالة العموم فى ملاقى الماء المزبور كما حرر فى الأصول بعد العلم بانتفاء حكم العام، بل ان العموم فى الماء مقدم رتبه.

هذا: واما التعميم للاستنجاء من المنى كما فى الروايه الثالثه بتقريب أن استنجاء الجنب هو لتنقيه فرجه من المنى أيضا، فمضافا الى احتمال السؤال فيها بالجمله الحاليه بالواو «و أنا جنب» لتوهم سقوط طهوريه الماء بمباشره بدن الجنب.

كما ورد ذلك السؤال بعينه بتصريح عن طهاره بدن الجنب و عرقه فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يبول و هو جنب ثم يستنجى فيصيب ثوبه جسده و هو رطب قال: لا بأس» (١)، هي معارضه بما تقدم فى موثقه سماعه (٢) من اشتراط ارتفاع البأس عن الماء المستعمل من الجنب، بتطهير بدنه.

ثم انه قد يشكل: على طهاره أو العفو عن ماء الاستنجاء فى قبال ما استدل بمعارضه روايه العيص الآتيه فى بحث الغساله، قال سألته عن الرجل أصابه قطره من طست فيه ماء وضوء، فقال: ان كان الوضوء من بول أو قدر، فليغسل ما

ص: ٢٩٢

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢٧ حديث ٢.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩ حديث ٤.

و أما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى (١) الوضوء و الغسل و فى طهارته و نجاسته خلاف (٢) و الاقوى أن ماء الغسله أصابه و ان كان وضوءه للصلاه فلا يضّرّه»، حيث ان الظاهر منها كون ماء الوضوء ماء استنجاء من البول و الغائط للتغوط فى الطست.

و فيه: لو سلم كون موردها ذلك فلا- معارضه لما تقدم، لما يأتى من كون القدر المتيقن من الأدله السابقه هو فى حاله عدم اجتماع غسله الاستنجاء مع اجزاء متميزه من النجاسه، أو فى حاله استهلاك تلك الاجزاء كما يشير الى ذلك التعليل بالكثيره، مع ان الروايه ليست فى خصوص ماء الاستنجاء كما يأتى.

و بموثقه سماعه المتقدمه أيضا حيث اشترطت فى عدم البأس من غسله الجنب نقاء البدن و الفرج و تنقيته، و تتضمن غسله الاستنجاء و مفهوم ثبوت البأس منها بعدم النقاء المتضمن للبأس فى ماء الاستنجاء، فهى على الطرف النقيض من مفاد صحيح ابن النعمان المتقدم «أستنجى و أنا جنب».

و فيه: ما عرفت من عدم شمول ماء الاستنجاء للاستنجاء من المنى.

## الماء المستعمل فى رفع الخبث

### اشاره

لما تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث الاكبر أن عمدته ما استدل به على عدم جواز رفع الحدث به مره أخرى انما هو دال على عدم الجواز فى المستعمل فى رفع الخبث فراجع، كما انه تقدم قوه عموم عدم الطهوريه للوضوء و الغسل المسنونين، بل نفى الطهوريه لرفع الخبث ثانيه و ان التزم بطهاره الغسلات من الخبث و يأتى لذلك تتمه.

النجاسه مطلقا اشهر الاقوال سيما بين المتأخرين و الطهاره مطلقا كما عن المرتضى و جلّ المتقدمين، و التفصيل بين الغسله المتعقبه بطهاره المحل

المزيلة للعين نجس، و في الغسله غير المزيله الاحوط الاجتناب.

فالطهاره و غيرها و المزيله فالنجاسه و غيرها كما في المتن.

ثم ان القائلين بالنجاسه ذهب بعضهم الى انها كالمحل قبل الغسله، و الآخر الى مجرد النجاسه، و ثالث الى انه غير منجس، و كذا القائلين بالطهاره فبعض الى عدم الطهوريه مطلقا، و آخر عدم رفع خصوص الحدث، الى غيرها من التفاصيل في الكلمات.

### أدله النجاسه

و يدل على النجاسه:

### عموم ما تقدم من أدله انفعال القليل،

كمفهوم شرطيه الكر على ما قربناه، بل ان من موارد ورود عموم الشرطيه هي في مورد غساله الخبث، كما في صحيحه محمد بن مسلم (1) المتقدمه في الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر حيث فرض فيها اغتسال الجنب الذي يلازم تنقيه الفرج.

و كذا بقيه الوجوه في ذلك البحث، بعد عدم تفرقه العرف بين مقام الغسل و غيره و الوارد و المورد، لكون موضوع الانفعال هو مطلق الملاقاه مع قبول الانتقار و التأثير، بل في تلك العمومات ما ورد في الاواني الدال على انفعال الماء بالآنيه، و لو كانت الآنيه المتنجسه بالواسطه مغسوله مرتين لاشراطه في جواز استعمالها في الشرب الغسل ثلاثا.

### و خصوص بعض الادله

مثل موثقه عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

سئل عن الكوز و الاناء يكون قدرا كيف يغسل، و كم مره يغسل: قال: «يغسل

ص: ٢٩٤

ثلاث مرات، يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك ثم يفرغ منه و قد طهر» (١).

و قريب من مضمونها موثقه الآخر (٢) الوارد فى دنّ الخمر كيف يغسل و انه لا يجزى صب الماء فيه بل لا بد من الدلك بيده و الغسل ثلاثا، و انه لا يستعمل للماء أو الخلّ أو الزيت إلا بعد تطهيره بالكيفيه المزبوره.

و تقريب الدلاله: أن الغساله لو كانت طاهره لما احتيج الى الافراغ و هما دالتان أيضا على انفعال الغساله من الآنيه المتنجسه و لو بالواسطه.

بل و لو كانت مغسوله مره أو مرتين ما دام الإناء لم يطهر، كما انهما دالتان على آيه حال على عدم طهوريه غساله الخبث لرفع الخبث مره اخرى و إلا لما أمر بافراغها.

و قد يشكل عليه: بان الافراغ هو لتحقيق التعدد فى الغسلات و لأن طهوريه ماء الغساله تذهب و ان بقيت طهارته. (٣)

و فيه: ان التعدد فى الغسل فى التطهير و التنظيف العرفى انما هو فى موارد قذاره الغساله فالتعدد ظاهر فى ذلك، و إلا ففى الموارد التى لا- تتقدر فيها الغساله تعقبها الطهاره و النظافه لديهم، فالامر بالتعدد فى مورد ما ظاهر فى الفهم العرفى بالالتزام فى نجاسه الغساله.

و يرشد الى ذلك أن النهى عن استعمال الظرف القدر أو الدن فى الروايه

ص: ٢٩٥

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥٣ حديث ١.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥١ حديث.

٣- (٣) الجواهر ج ١/٣٤٤.

الثانيه باق على حاله قبل تمام الغسلات و ليس إلا لانفعال المظروف المائع(ماء كان أو مضافا)الذى يوضع فى الاناء أو الدن،بل فى الروايه الثانيه التنصيص على عدم اجزاء صرف الصب أى عدم حصول الطهاره،و كذا الروايه الأولى انه بالثلاثه يطهر.

و بذلك يستدل بما ورد من الأمر بالتعدد فى موارد (١)أخرى،و كذا الأمر (٢)بالعصر فى بعض الموارد الأخر الذى هو صريح فى اخراج الغساله المنفعله-من حمل القذاره التى فى المعصور.

و مثل روايه العيص بن القاسم التى ذكرها الشيخ فى الخلاف (٣)بقوله:«وقد روى العيص بن القاسم قال:سألته عن الرجل أصابه قطره من طست فيه ماء وضوء،فقال:ان كان الوضوء من بول أو قدر،فليغسل ما أصابه،و ان كان وضوءه للصلاه فلا يضره»،و استشهد به فى المعتمر.

نعم اشكل فى الذكرى على السند بالقطع،لكن سند الشيخ فى الفهرست الى كتاب العيص صحيح و ان اشتمل على ابن أبى الجيد بعد كونه من مشايخ النجاشى الذى تعهد بالنقل فى كتابه عن الموثوق بهم.

و يقرب الوثوق بروايه الشيخ من كتابه سيما و انه عبّر ب«قد»للتحقيق للاستدلال على نجاسه الغساله الأولى و أردفها بروايات اخرى فى ماء الاستنجاء موجوده فى الكتب الاربعه للاستدلال على طهاره الغساله الاخير.

ص: ٢٩٤

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢،١.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣ حديث ١،المستدرک: أبواب النجاسات باب ٣ حديث ٢.

٣-٣) الخلاف ج ١ كتاب الطهاره مسأله ١٣٥-الطبعه الجديده.

و من البعيد بمكان انه لم يلحظها في كتابه، و هو الذى فى موضع من التهذيب فى روايات عدم نقصان شهر رمضان عن ثلاثين يوما أشكل على صحيحه ابن أبى عمير عن حذيفه بن منصور بقوله «ان كتاب حذيفه بن منصور رحمه الله عرى منه و الكتاب معروف مشهور، و لو كان هذا الحديث صحيحا عنه لضمنه كتابه» (١) فترى انه (قدس سرّه) لم يقنع بوجود الروايه فى كتاب ابن أبى عمير الذى استخرجها منه، بل تتبع المروى عنه فى كتابه، و اعتبر عدم وجودها فيه ضعفا فيها و ان كان صورته السند فى كتاب ابن أبى عمير صحيحا.

و لمثل هذا و غيره من الموارد التى عثرنا عليها اعتمدنا على تعبير الشيخ فى الفهرست لبعض المترجمين، أن له طريقا صحيحا لجميع رواياته و كتبه، فى تصحيح الروايه المنقوله عن ذلك المترجم و إن رواها الشيخ فى التهذيب بطريق ضعيف الى المترجم.

و قد اشكل: على الروايه بالاضمار أيضا (٢).

و هو ضعيف: بعد كون ديدن اصحاب الكتب الإضمار، اتكالا على رجوع الضمير الى الامام المذكور اسمه (عليه السلام) فى المقدمه أو فى ما قبلها من الروايات.

و على الدلاله: بأنها فى مورد الوضوء من البول و الغائط بأن كان التغوط فى الطست كما فى المرض فليس من محل الكلام، و يشير الى ذلك أيضا مقابلته مع غسله الوضوء للصلاه، حيث ان ذلك فى العاده بعد قضاء الحاجه (٣).

ص: ٢٩٧

١-١) التهذيب ج ١٦٩/٤.

٢-٢) الجواهر ج ٣٤٧/١.

٣-٣) المصدر السابق.

و فيه: ان عطف مطلق عنوان القدر على البول يفيد مطلق الغساله من الخبث، و إلا لو اريد خصوص الغساله المجتمعه مع النجاسه أو المزيله لكان الأولى التعبير ب«الغائط» بدل القدر، و المقابله مع وضوء الصلاه تصلح أيضا لاراده المقابله مع مطلق الغساله من الخبث و ليس الوضوء منحصر استعماله فى فعل الطهاره للصلاه و الاستنجاء.

بل هو شائع أيضا فى غسل اليد كما ذكر فى مجمع البحرين، كما فى الخبر «توضئوا مما غيرته النار» و«الوضوء قبل الطعام ينفى الفقر و الوضوء و بعد الطعام ينفى الهم» و«من غسل يده فقد توضأ» و«صاحب الرجل يشرب أول القوم و يتوضأ آخرهم».

مع انه لو اريد خصوص الاستنجاء لكان الاستنجاء من البول مطلقا فى الروايه أيضا من جهه جفاف البول و وجوده على العضو، المعاضد لكون الحكم من حيثه الوضوء أى حيثه الغساله الخبثيه لا من جهه الماء المجتمع مع القدر.

### **أدله الطهاره**

و استدلل للطهاره بوجوه:

### **أولا: بمنع الدليل على الانفعال الشامل للغساله،**

و عدم الاطلاق الأحوالى الشامل لكل الغسلات فى المتعدده.

و فيه: ما تقدم من إقامه كل من العموم الافرادى و الأحوالى، مضافا الى خصوص بعض الأدله.

### **ثانيا: ما عن الشيخ فى المبسوط فى خصوص الغسله الأخيره**

أو التى يعقبها

ص: ٢٩٨



طهاره المحل، من أن المنفصل و الباقي في الثوب من الماء متحدان في الحكم، و حيث أن المتخلف الباقي طاهر فالمنفصل مثله.

و كأن هذا الوجه يؤول أيضا الى أننا لو حكمنا بنجاسه الغساله و هى الماء المنفصل، لكان إما المتبقى في الثوب نجس و هو خلاف أدله التطهير لبقاء نجاسه الثوب بذلك أو لتنجسه به، و إما المنفصل نجس و المتبقى طاهر، و نجاسه المنفصل إما قبل الانفصال أو بعده.

و الانفصال المزبور إما الانفصال عن محل النجاسه أو عن الجسم المتنجس نحو البدن أو الثوب، و كل تلك الشقوق يلزم اما تبعض الحكم في الماء الواحد، أو سببه الانفصال للنجاسه و توسع رقعته النجاسه في الثوب مثلا و دائرته فيما لو بنى على النجاسه على ما عدا الشق الاخير.

و فيه: ان غايه هذا الوجه هو لزوم عدم منجسيه الغساله المزبوره و طهاره المتخلف بانفصال الغساله، أى سببه الانفصال لطهاره المتخلف كما ذكر، و لا بعد في الالتزام بكل منهما، اذ الأول مقتضى كل من أدله التطهير و حصول طهاره المغسول و أدله انفعال الماء و الغساله، و الثانى مقتضى التبعيه المستفاده من اطلاق أدله التطهير و حصول طهاره المحل، كما أن الدم المتخلف في الذبيحه يطهر بخروج الدم المسفوح بل و يطهر دم المذبح أيضا على قول.

و كل من الاستفادتين من الادله فى اللازم الأول و الثانى، موافقه لطريقه التنظيف و التطهير العرفى، حيث ان الغساله لديهم تتحمل قذاره المحل و تخرج بها عنه فتحصل بذلك الطهاره للمحل و للماء المتخلف فيه بالتبع، و يرون أن

للانفصال دخل فى الخروج بالقذاره عن المحل.

و لا- يستفاد من اللازمين المزبورين طهاره الغساله بالملازمه، اذ ارتكاز و دليل انفعال القليل مانع من الملازمه، مضافا الى القرينه العرفيه الحاليه فى مقام التنظيف المتقدمه للجمع بين الأدله.

فغايه الأمر أن عدم تنجيس الغساله لملاقيها، إما للتخصيص فى عموم منجسيه المتنجس لملاقيه أو للتخصص، بينما عموم انفعال الماء أو الاشياء بالملاقاه للمتنجس فى الرتبه السابقه على ملاقى الغساله، على حاله من دون أى معارض كما تقدم فى ماء الاستنجاء، و أصاله عموم منجسيه المتنجس لا تجرى فى ملاقى الغساله عند الشك فى تخصيصه فيه أو تخصصه عنه، كما حرر فى علم الأصول.

### **ثالثاً: ما عن الشيخ فى الخلاف فى غساله الاناء**

و ذكره السيد المرتضى فى استدلاله على اشتراط ورود الماء على المتنجس فى التطهير، من أن الماء لو كان يفعل فى عمليه التطهير و ملاقاته للمحل لما طهر المحل أبداً إلا بإلقاء الكر عليه أو التطهير فى الكثير، و هو خلاف أدله التطهير بالقليل.

و بعبارة أخرى: ان قاعده المتنجس لا يظهر كاشفه عن عدم التنجس القليل المغسول به، و هذا القاعده هى محصل معنى نجاسه و انفعال الماء القليل أى انه لا يرفع حدثاً و لا خبثاً.

و قد يدعى كما فى الجواهر استفاده ذلك من ظهور كون الماء طهوراً، حيث ان معناه الطاهر المطهر لغيره أى طهارته فى حال مطهريته فلا تخصيص للقاعده

بالمتنجس بنجاسه سابقه على التطهير.

مضافا الى ان القاعده المتصيده أعم، مع أن الماء بملاقاه أول اجزائه للمحل تنجس بقيه اجزائه قبل ملاقاتها للمحل، و هذا بناء على عدم اشتراط الورود فى التطهير واضح و على الورود أيضا كذلك، حيث أن العلو ليس بتلك المسافه البعيده فى أدانى عمود الماء المسكوب أو انه يجرى من طرف من الموضع المتنجس الى موضع آخر، فيلاحظ الموضع الثانى يكون متنجسا قبل التطهير.

و فيه: ان غايه ما يستفاد من تلك القاعده المتصيده هو لزوم طهاره و طهوريه الماء قبل التطهير، و كذا عند التطهير من جهه النجاسات الخارجيه الاخرى، و أما من جهه المحل المتنجس فلا اذ معنى التطهير بالقليل فى التنظيف العرفى هو تحمّل المغسول به قذاره المحل، كما هو الحال جليا فى القذاره العينيه.

فكما أن فى القذاره العينيه يسلب القليل المحل قذارته و يتحملها فيكسبه طهاره و يحصل العكس للقليل نفسه، فكذا فى الاعتباريه، من دون تصادم بين الأدله و القواعد المستفاده فى الباب.

و قد نقض بعض باحجار الاستنجا و تراب التعفير، و هو فى محله، بل و بالمستعمل فى الحدث الاكبر على المشهور من ذهاب طهوريته لرفع الحدث مره اخرى و بالغساله الخبثيه نفسها بالنسبه الى ذهاب طهوريتها فى رفع الحدث، و الخبث أيضا كما دلت عليه الوجوه المتقدمه.

**رابعا: بما ورد من متفرقات الروايات فى الموارد المتعدده:**

**منها: ما فى خبر محمد بن النعمان المتقدم**

من التعليل لعدم البأس بأن الماء

ص: ٣٠١

أكثر من القدر نظير التعبير في ماء المطر في صحيح هشام بن سالم: «ما أصابه من الماء أكثر منه».

و فيه: انه قد تقدم في المستعمل في الاستنجاء ان التعليل في الروايتين بمعنى استهلاك القدر في الماء و غلبه الثاني عليه، غاية الأمر هذه الغلبة جعلت عله في ماء الاستنجاء للعفو، و هذا يلتزم به في الجملة في الغسالة غير المزيهه كما عرفت في اجوبه الوجوه المتقدمه، و جعلت عله لبقاء الاعتصام لعدم التغير في ماء المطر بعد دلالة الدليل على اعتصامه في نفسه.

### و منها: ما ورد من الأمر بالرش و النضح على مظنون النجاسة ،

(١)

فان ذلك يؤدي الى زياده النجاسة لو أصاب الظن الواقع على القول بنجاسة الغسالة، و مثله ما ورد في تطهير الفرو و ما فيه من الحشو من البول بغسل ما أصاب منه و مسّ الجانب الآخر و انه ان لم يصب منه فلينضحه.

و فيه: انه مشترك الورود على القولين في الفرض المزبور لعدم تحقق الغسل، و من هنا كان هذا ندبا لرفع النفرة و الاستقذار، و إلا لو التزم بانه ادنى درجات الغسل فلا يرد على القول بالنجاسة حينئذ لما عرفت من عدم منجسيه الغسالة المتعقبه بالطهاره، و أما مسّ الجانب الآخر في الفرو فهو لعدم اسراء رطوبه البول إليه كي يغسل و انما يشفّ شيئاً ما فيندب مسّه.

### و منها: ما ورد من نفى البأس عما ينتضح من قطرات من غسالة الجنب في

إناءه ،

(٢)

فانه دال على طهاره الغسالة الخبيثه من المنى، أو من العضو المتنجس في

ص: ٣٠٢

١-١) الوسائل: أبواب مكان المصلى باب ١٣، أبواب النجاسات باب ٥.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩.

الغالب فى الجنب.

و فىه: ان تلك الروايات مقيده كما تقدم بموثقه سماعه (١)المشترطه فى نفى البأس المزبور تطهير البدن من القذارات قبل الغسل.

### و منها: ما ورد من الأمر بالصب للماء على الثوب من بول الصبى

من دون التقييد بالعصر (٢)، حيث يدل على طهاره الغساله و عدم لزوم اخراجها.

و فىه: مضافا الى معارضته بما دل على العصر فى موارد اخرى كما تقدم، انه قد قيد الصب فيه بالعصر كما فى صحيحه الحسين بن أبى العلاء (٣).

### و منها: اطلاق أخبار التطهير من البول الملقى للبدن

عن التقييد بالاعضاء السافله كما فى صحيح الحسين بن أبى العلاء «صب عليه الماء مرتين، فانما هو ماء» (٤).

و فىه: ان كان الاستشهاد للغساله غير المزيله فالاطلاق المزبور أعم، إذ غايه ما يدل عليه هو عدم منجسيه الغساله و العفو عن ذلك، و هذا نلتزم به كما عرفت فى جواب الوجه الثانى، و اما ان كان للغساله المزيله فهو مع انه مشترك الورد حيث ان غالب القائلين بالطهاره لا يدرجون الغساله المزيله فيها، أن يرفع اليد عن الاطلاق بتقييده بالصب بنحو لا يمرّ على غير موضع النجاسه فى الغسله المزيله أو يصب مرتين كذلك فى الموضع الآخر الممرور عليه.

### و منها: صحيحه ابن مسلم

عن الثوب يصيبه البول؟ قال (عليه السلام): «اغسله فى

ص: ٣٠٣

١-١) الوسائل: أبواب المضاف باب ٩ حديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣ حديث ٤، ٢.

٣-٣) المصدر: باب ٣ حديث ١.

٤-٤) المصدر: باب ١ حديث ٤.

و تقريب الدلاله على الطهاره، أن الغسل فى المكن الذى هو الاناء كالتست و نحوه مما لا يسع إلا القليل، سواء بوضع الثوب أولا- فى المكن ثم صب الماء عليه أو صب الماء أولا- ثم غمسه، فانه فى كلا الفرضين يلزم تنجس الثوب بالاناء الملاقى لماء الغساله، وهذا واضح فى الصوره الثانيه و أما الأولى فلبقاء بعض الماء تحت الثوب فى أسفل الاجانه و المكن منفصلا عن الثوب.

و دعوى انه ليس بانفصال عرفا، نحو تسامح و تكلف غير مفيد، بل تنجسه بالاناء الملاقى للماء الخارج بالغمس و نحوه، هذا و يضاف الى ذلك ان فى الصوره الثانيه يلزم التطهير بالمتنجس بنجاسه سابقه بمجرد أول الملاقاه قبل الغمس الكامل.

بل و فى الصوره الاولى كذلك أيضا، حيث ان الماء المصبوب يلاقى سطوح الثوب العليا أولا أو السطوح الجانيه ثم يتخلل الى السطوح الداخله، و يضاف أيضا أن تطهير الظرف المتنجس بالغسل ثلاثا و عند طهاره الثوب فى الثانيه يكون الظرف قد غسل مره فلو كانت غساله الظرف الأولى نجسه لنجست الثوب.

و فيه: أن غايه ما ذكر هو تنجس الثوب بالمتنجس بالواسطه بالبول فى الغسله الأولى، و هو لا يوجب التعدد فى الغسل كما يأتى فى احكام النجاسات، فحيث لا يزيد الثوب نجاسه، حيث انه يجب غسله مره اخرى.

و أما الحال فى الغساله الثانيه المتعقبه بالطهاره فقد عرفت فى أجوبه ما تقدم

أن غايه ما تدل عليه هو عدم منجسيه الغساله غير المزيله، و لا ضمير في الالتزام به مع القول بالنجاسه و انه نحو من العفو لحكمه الحرج، و هذه الغسله ثانيه بالنسبه للثوب و أولى و أخيره بالنسبه الى المكن فيطهران معا من دون منجسيه بين الطرفين، و لا تثليث في غسل الظروف إلا ما صدق عليه آنيه و اناء و هو الذى يستعمل فى شئون الأكل و الشرب لا كل ظرف لورود الدليل على التثليث كموثقه عمار (١)، و غيره على ذلك العنوان.

### و منها: ما رواه العامه عن أبي هريره

من أمر النبي صلى الله عليه و آله بتطهير المسجد من بول الأعرابي بصب الذنوب من الماء (٢) بتقريب انه القليل و التطهير به لا يلائم إلا طهاره الغساله و الا لكان من تنجيس المسجد لتوسع رقعه النجاسه.

و فيه: انه فى اللغه الدلو العظيمه و قد تسع الكر و لو سلم القله، فلا بد فى فرض الروايه من تقدير ذهاب عين النجاسه و إلا لكان الاشكال مشترك الورود على كلا القولين، و على التقدير المزبور تكون الغسله متعقبه بالطهاره، اذ لا حاجه للتعدد فى تطهير الثوابت من نجاسه ملاقيه البول، أو لا أقل من كونها غسله غير مزيله و قد عرفت عدم منجسيته.

### و منها: مصحح عمر بن يزيد

قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أغتسل فى مغتسل يبال فيه، و يغتسل من الجنابه، فيقع فى الاناء ما ينزو من الارض؟ فقال: لا بأس به (٣) فهو دال على طهاره ما ينزو على الارض المتنجسه و الذى هو غسله خبثيه.

و فيه: ما تقدم فى بحث انفعال القليل بالمتنجس بالواسطه أن الروايه فى

ص: ٣٠٥

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥١، ٥٣.

٢- (٢) البخارى ج ١/٤٥ و سنن البيهقى ج ٢/٤٢٨.

٣- (٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩ حديث ٧.

(مسأله: ١) لا اشكال فى القطرات (١) التى تقع فى الاناء عند الغسل، و لو قلنا بعدم جواز استعمال غساله الحدث الأكبر.

(مسأله: ٢) يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء أمور: (الأول): عدم فرض الشك، إذ تعاقب غساله الجنابه مع البول مفروض فراجع.

و منها: ما ورد من نفي البأس عن غساله الحمام (١)، كما فى مرسل أبى يحيى الواسطى و عن مائه الذى يسيل الى البئر كما فى صحيح ابن مسلم (٢).

و فيه: انه فى فرض الشك كما يلاحظ من تحليل روايات النهى عنها.

فتحصل:

ان الغساله الخيشيه المزيله نجسه منجسه و غيرها نجسه غير منجسه لا- سيما المتعقبه بالطهاره، و لو بنى على طهاره الغساله غير المزيله فلا شك فى عدم طهوريتها لرفع الخبث مره اخرى كما تقدم مفصلا.

### القطرات المتوضحه فى الاناء

كما هو مقتضى القاعده حيث انها مستهلكه أو بمنزلتها، مضافا الى ما تقدم من الروايات الداله على ذلك (٣)، كصحيح الفضيل و غيره، و ذكرنا ان ورودها مع كونها مقتضى القاعده شاهد على كونها بصدد نفي ما لدى العامه من نجاسته. (٤)

و أما لو زاد على ذلك بنسبه معينه مع ماء الاناء و قلنا بعدم طهوريته، فقد يقال أن المركب و التركيب منهما أى المزيج من المستعمل و غيره شىء ثالث.

ص: ٣٠٦

١- ١) الوسائل أبواب المضاف باب ٩.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٧.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المضاف و المستعمل باب ٩.

٤- ٤) التنقيح ج ٢/ ٣٨٠.



تغيره (١) في احد الأوصاف الثلاثة. (الثاني): عدم وصول نجاسه إليه من خارج. (الثالث): عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء. (الرابع): ان لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسه اخرى مثل وفيه: ان الصورة النوعيه لكلا الجزئين باقيه، و ان تغيرت الصورة الكمييه و هو لا يوجب ثالثا في النوع بل في الكم فكلا الجزئين باق على حاله، فعند استعمال الخليط في وضوء أو غسل جديد لا يحرز وصول غير المستعمل الى البشره فلا يحرز تماميتهما.

### شرايط طهاره ماء الاستنجاء

كما اشترط في اغلب الكلمات لعموم أدلته في سائر أقسام المياہ كما تقدم، حتى المعتصم القوى منها، مع عدم الاطلاق في رواياته إلا بترك الاستفصال و هو لا يقاوم الاطلاق الذى في قالب القضيه الحقيقيه، مع اشعار التعليل في خبر الاحول المتقدم بالاكثرية بكون موردها قاهرية الماء كما ورد نظيره في ماء المطر.

و ربما يقال: بالإطلاق فيها كما في صحيح عبد الكريم، و النسبه من وجه مع ادله التغير، بل و اعتياد تغيره في عمليه الاستنجاء لتلوث الموضع بالقذاره، مع ان التأمّل في الروايات قاض به حيث أن التعبير فيها بوقوع الثوب على الماء المزبور لا العكس، و هو لا يتحقق إلا بوقوع الثوب عليه و الماء على الارض و الغالب اجتماع مكان البدء و الانتهاء في التخلّى فيؤدى الى اجتماع الماء و القذاره في محل واحد، و هذا خلاف الشرط الخامس الذى لم يذكره إلا جماعه من الاصحاب كالكركى و الميسى و صاحب الروض و الفاضل.

و لذا ذكر في المجمع ان الأول غير ظاهر من النصوص و الخامس أبعد، بل

الدم، نعم الدم الذي يعدّ جزء من البول أو الغائط لا بأس به. (الخامس): ان لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث يتميز أما اذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به.

الظاهر انه لا- ينفك عن الا-جزاء، و لذا منع الا-كثر اشتراط سبق الماء على اليد، إذ لا يتم ازاله العين عن الموضوع عادة إلا باليد فتتنجس على كل حال، و لذا أيضا افترض في المتن اجتماع الدود و اجزاء الغذاء غير المنهضمه مع الماء.

و فيه: ان في صحيح الاحول «أخرج من الخلاء فأستنجى بالماء» و هو ظاهر في تغاير مكان التخلي و الاستنجاء، مضافا الى ان خبره الآخر فرض فيه أكثرية الماء و قاهرته، مع انه لو فرض اجتماع الماء مع القذاره و تغييره، فالغالب حينئذ حصول الملاقاه لعين اجزاء القذاره الصغار لا مجرد الماء فالظاهر من تلك روايات هو غير مورد التغير و غير مورد انتفاء الشروط المذكوره في المتن.

و لذلك تكرر السؤال فيها عن وقوع و اصابه الثوب للماء دون القذاره، و هو الظاهر أيضا من مرسل الكاهلي المتقدم بناء على وروده في المقام، و لذلك قيد الاكثر العفو عن الملاقاه للقذاره بما اذا حصلت في المحل و الموضوع، كما تقدم تفصيل الشيخ بين الغسله الأولى المزيله و الثانيه و انها الطاهره خاصه.

هذا مع انه تقدم أن الصحيح نجاسته و العفو عن ملاقيه، فاللازم ملاحظه نسبه الروايات مع أدله تنجيس المتنجس و التي فيها العموم الوضعي، كما وثقه عمار الوارده في الماء المتفسخ فيه الفأره «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (1).

و بذلك ظهر وجه الشرط الثاني و الثالث اذ مع انتفائهما هو من موضوع آخر، كما اذا تعدى التلوث الى الفخذ أو الورك، و كذا الحال في الرابع و لذلك لا ينفع

ص: ٣٠٨

(مسأله:٣) لا يشترط (١) في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد، و ان كان أحوط.

(مسأله:٤) اذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض، ثم عاد لا بأس (٢) إلا اذا عاد بعد مده يتنقى معها صدق التنجس بالاستنجاء فينتفى حينئذ حكمه.

(مسأله:٥) لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى و الثانيه (٣) في البول الذي يعتبر فيه التعدد.

(مسأله:٦) اذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى فمع الاعتياد (٤) كالطبيعى، و مع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في في تطهير الموضع لو خرج الدم الاستجمار بالحجر.

نعم قد يصيب الكليه أو الامعاء نحو من التزيف الداخلى بحيث يتلون الخارج من السيلين بحمره لا توجب خروج المجموع عن الاسم.

و أما اجتماع الدود و نحوه معه فلا يضر للأولويه الظاهره من العفو عن ملاقاه عين القذاره إذ تنجيسه بالواسطه.

### **لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد**

لما مرّ و لاعتياد ذلك بنحو يشمل اطلاق الروايات.

### **اذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض**

لدوران العفو في الروايات على العنوان، بل يشكل الحال في المستثنى منه اذا قام عن موضعه الى آخر و ان صدق العنوان لعدّ نجاسه اليد حينئذ من الخارجيه.

### **لا فرق بين الغسله الأولى و الثانيه**

اما على القول بطهاره الغساله المتعقبه بطهاره المحل فلطهارتها، و أما على القول بالنجاسه فليشمول الاستنجاء من البول لها.

### **اذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى**

إذ معه يكون غسله استنجاء في الاطلاق العرفى بخلاف المخرج

وجوب الاحتياط من غسلته.

(مسأله: ٧) إذا شك في ماء انه غسله الاستنجاء، أو غسله سائر النجاسات يحكم (١) عليه بالطهاره، و ان كان الاحوط الاجتناب.

الاتفاقي، و قد يتأمل في الأول أيضا و ان صدق العنوان، لانصرافه في الروايات الى الطبيعي، إلا أن يفهم عدم الخصوصية بعد كون الحكمه فيه التسهيل و نحوه، و لا يعمم الى الثاني لعدم صدق العنوان.

### الشك في ماء الاستنجاء

لقاعدتها أو لاستصحاب طهاره الماء على القول بطهاره ماء الاستنجاء أو طهاره الملاقى له على العفو، إلا- أن عموم نجاسه الملاقى للنجس أو منجسيه المتنجس مقدم بعد تنقيح موضوعه بالأصل العدمي الجارى في الماء، أى استصحاب عدم الاستنجاء بالماء لليقين به في السابق بعد كون موضوع الخاص بنحو التقييد في روايات الاستنجاء، و لا يضر العموم المزبور كونه متصيذا من الموارد المتعدده بعد كون تلك الموارد بمثابة القاء لذلك العموم.

و لو افترض أن موضوع الخاص مركب لجرى الاصل العدمي الازلى في عين القدر انه ليس من النجو، سواء كان الشك في اصل وقوع الاستعمال للاستنجاء، أو في كيفية الاستعمال انه من النجو أو الدم الموجودين، لرجوع الشك في الثاني الى كون الشيء الذي احرزت ملاقاه الماء له، نجوا أم لا.

و دعوى: أن الموضوع على التركيب لا- يجرى فيه الاصل لكونه اما يقينا نجو أو يقينا دم، و عنوان الملاقى ليس بموضوع على فرض التركيب فتصل النوبه الى الطهاره (١).

ص: ٣١٠

(مسأله: ٨) إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام، أو استنجى فيه لا يصدق (١) عليه غسله الحدث الأكبر أو غسله الاستنجاء أو الخبث.

(مسأله: ٩) إذا شك في وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط ضعيفه: إذ التركيب إنما هو بين عنوان الملاقاه و الغائط و الماء لا بين كل من الملاقاه مع الشيء، و الشيء مع الغائط، إذ الموضوع قد يكون مركبا بلحاظ الصفات بعضها مع بعض و مقيدا أيضا بلحاظ ذات الموصوف مع الصفات، و إلا فلم يفرض حصول الشك لجريان اصاله الطهاره اذا كانت كل اجزاء الموضوع متيقنه.

### إذا اغتسل في كر لا يصدق عليه غسله الحدث

بل الظاهر صدق عنوان الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به، بل عنوان الغساله أيضا و لو كان اكرار في حوض لكن لا على الكل و المجموع بل على الجانب المستعمل بعد عدم استهلاكه في غير المستعمل، نعم لو تعدد الغسل فيه مرات كثيره لصدق على المجموع أيضا.

إلا أن الصدق المزبور غير مانع من الاستعمال مره اخرى في رفع الحدث و الخبث بعد دلاله الأدله كصحيح محمد بن مسلم و غيره من الروايات (١) الوارده في الغدران تلغ فيها الكلاب و غير ذلك من القذارات و يستنجى منه و يغتسل فيها الجنب انه يتوضأ منها و يشرب.

بل و نوصيه خصوص صحيحى صفوان الجمال و ابن بزيع (٢)، بل ما رخص منها في التوضؤ اذا كان كرا مع فرض احتوائه لغساله الخبث، دال على الترخيص أيضا فيما لو احتوى على غسله الحدث الاكبر بالأولويه، و لعل تكرار

ص: ٣١١

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١٥، ١٢.

يبني (١) على العدم.

(مسأله: ١٠) سلب الطهاره أو الطهوريه عن الماء المستعمل فى رفع الحدث الاكبر أو الخبث استنجاؤه أو غيره انما يجرى فى الماء القليل، دون الكر فما زاد، كخزانه الحمام و نحوها.

(مسأله: ١١) المتخلف فى الثوب بعد العصر من الماء طاهر (٢)، فلو اخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغساله، وكذا ما بقى فى الاناء بعد اهراق الماتن للمسأله فى (المرقومه ١٠) للإشاره الى الخروج من المستعمل حكما على تقدير الدخول موضوعا.

بل ان الاظهر فى ادله المنع على فرض تماميتها فى غسله الحدث هو الاختصاص بالقليل للتعبير بالباء فى روايه ابن سنان المفيده للقله، واختصاص مورد بقيه ادله المنع بالقليل أيضا.

و النقص: بالغسل بالكر الملقى و بالقليل المرتمس فيه.

مدفوع: بعدم تعارف الكنايه عما يعم الكثير بذلك لا عدم صحه الاستعمال، و التعبير بالباء كناية لا يراد به فى الجذّ التعديه للفعل فقط.

### **اذا شك فى وصول نجاسه من الخارج**

لأصالته و لا- يتوهم أن الاصل عدم الاستنجاؤه المجرد فيحرز موضوع عموم ملائقى النجس و غسله الخبث، إذ ليس الاستنجاؤه مفصلا الى قسمين و انما يتحقق موضوع العام فى فرد آخر و هو نجاسه اخرى ليست بالنجو، فالشك فى تحقق فرد آخر غير الفرد المتيقن الاول (النجو).

### **ما تخلف بعد العصر**

لما تقدم فى بحث الغساله من انه مقتضى أدله التطهير، و أن انفصال الغساله عن المحل كما انه مطهر له هو مطهر للمتخلف، كما فى انفصال الدم

ص: ٣١٢

(مسأله: ١٢) تطهر اليد تبعا (١) بعد التطهير، فلا حاجة الى غسلها، وكذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب و نحوه.

المسفوح عن الذبيحه و عن دم المذبح، و كما فى انفصال مقدار من البثر عنها مطهر للباقي المتخلف، و أن ذلك مقتضى الجمع بين أدله التطهير و أدله انفعال القليل، و هو الديدن القائم فى العرف فى باب التطهير و التنظيف.

ان قلت: لم لا يقتصر على مقدار الضروره فى رفع اليد عن أدله انفعال القليل عند الجمع مع أدله التطهير فيرفع اليد عن منجسيه المتخلف للثوب لا عن نجاسته نفسه كما فى الغساله المتعقبه بالطهاره.

قلت: مقتضى أدله التطهير بالقليل قاضيه بطهاره المحل و الثوب و عدم حملة للقذاره و لا للمتقدر، إذ لا يخفى التنافى بين الحكم بطهاره الثوب مع الحكم بنجاسه الماء المتخلف و ان لم يكن منجسا للثوب و لا ينقض بما التزمناه فى ماء الاستنجاء، إذ اصابته للثوب ليس فى مقام تطهير الثوب بل للتسهيل و رفع مانعيته.

و كذا الحال فى المتبقى فى الآنيه و غيرها من الاشياء، نعم هو داخل تحت ما تقدم فى بحث غسله الحدث الاكبر و الخبث مما دل على عدم طهوريه المستعمل فى رفع الخبث لرفع الحدث و الخبث أيضا، كروايه ابن سنان لصدق (الاستعمال) عليه و غيرها من الروايات المتقدمه اذ لا- تخصّ بالغساله و ليس موضوع المستعمل بقييد التنجس، و لذا التزم بعدم الطهوريه من ذهب الى طهاره الغساله مطلقا، و غايه ما اقتضته أدله التطهير طهارته لا طهوريته.

### طهاره اليد بالتبع

عمده دليل التبعيه كما يأتى إن شاء الله تعالى فى المطهرات هو التلازم بين طهاره شىء قام عليها الدليل و شىء آخر كحليه و طهاره الخل المنقلب عن الخمر

(مسأله: ۱۳) لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفى فى طهارته، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر (۱)، و ان عدّ تمامه غسله واحده، و لو كان بمقدار ساعه، و لكن مراعاة الاحتياط أولى.

(مسأله: ۱۴) غسله ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلاً اذا لاقت الدال بالملازمه على طهاره الظرف أيضاً، اذ أن نجاسته كانت آتیه من الخمریه، فلا معنى لاحتمال انه متنجس غير منجس من دون لزوم طهارته.

إلا أن فى المقام لا منشأ للملازمه حيث ان من اليد و الظرف و نحوهما مواضع كالعالى منها لو قيل ببقاء نجاستها و طهاره الثوب غير الملاقى له فلا- محذور فيه، و منه مواضع تنغسل بغسل الثوب مع عدم حاجتها الى التعدد فطهارتها بوقوع التطهير عليها فى عرض وقوعه على الثوب المغسول.

و لا- يتوهم لزوم التبعيه فى الطهاره فى مثل الظرف و الممرن للزوم تطهيره ثلاثاً حيث انه قد غسل مره بالمرتين للثوب كما فى صحيح ابن مسلم، فلو لم يطهر تبعاً لأوجبت غسلته الأولى نجاسه الثوب، و ذلك لما تقدم فى بحث الغساله من عدم الدليل على التثليث فى مطلق الظروف فلاحظ.

و منه يظهر فرق آخر فى المقام مع موارد قاعده التبعيه حيث انه لو بنى على نجاسه اليد و آلات الغسل و احتياجها الى غسل اضافى بعد تطهير الثوب، فإن ذلك التفكيك لا يستلزم تنجيس الثوب إذ حكم الآلات حكم الغساله فى عدم المنجسيه و ان كانت نجسه.

### لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً

لكونه من غسل الطاهر و لا- تتناوله حيث أنه أدله نجاسه الغساله، إلا أن الشأن فى توقيت ذلك حيث أن صرف وجود الغسل كما يحصل بالفرد القصير



شيئا لا يعتبر فيها(١)التعدد و ان كان أحوط.

يوجد بالطويل و الوافر من الغسل،نعم ما خرج عن ذلك من الزائد يقينا.

### عدم اعتبار التعدد فى الملاقى

و يدل عليه عموما الاطلاق المقامى بعد تماميه مقدمتين،و هما ورود الاطلاقات فى طهوريه الماء كما نقحناها فى صدر بحث المياه و تقدم انها من جهه المقتضى و الفاعل للطهاره،و من جهه اخرى وردت الادله العديده بتنجس الاشياء بالملاقاه للنجاسات أو المتنجسات و اغلبها بلسان الأمر بالغسل،و تلك الأوامر و ان كان العديده منها فى غير مقام بيان كيفية الغسل بل بيان الانفعال أو المانع و نحوها.

و لكن من مجموع بيانات الفاعل للطهاره و القابل لها المنفعل بالنجاسه،مع بيانه لكيفية خاصه للغسل فى بعض الموارد،و اطلاقه الأمر بالغسل فى عده من الموارد الخاصه لملاقى أعيان النجاسات،يظهر أن الكيفية لعملية التطهير موكوله للنحو و النمط الجارى لدى العرف،و إلا- لورد التحديد لها و التقييد كما هو الشأن فى بعض الموارد كالأوانى و الملاقى للبول و لولوغ الكلب و الخنزير،و كما ورد التقييد فى الفاعل للطهاره و للقابل لها فى بعض الموارد.

و الخدشه:فى الاطلاق المزبور بأن الطهاره و النجاسه من الاحكام الوضعيه و ليس للعرف فيها تصرف،و اقتحامه فيهما كاعتبار نظره فى البيئونه فى الزواج بالمره دون الثلاث،مع انهم يكتفون بالازاله و لو بغير الماء فإذا قيدهم بالماء توقفوا فى كيفية اعماله فى الازاله،و أتى له فهم أن ازاله القذاره المعنويه الحاصله فى الثوب بسبب يد الكافر النقيه من القذاره الحسيه،هى بالماء مره،مع ان

القذارات الحسيه لها مراتب فى تعداد الغسلات المزيه لها (١).

مدفوعه: بأن الإيكال المزبور بالإطلاق المقامى ليس تحكيما للعرف بل امضاء له لطريقته فى كيفية الغسل كما هو الحال فى امضاء الشارع للعرف فى الفاعل للتطهير (الماء) و تقييده به دون غيره، و كما هو الحال فى القابل للتطهير امضاء و تقييدا، و كما هو الحال فى كيفية الغسل المستفاد من الاطلاق اللفظى فى العديد من موارد الملاقي لاعيان النجاسات.

ثم انه لا- يقيد هذا الاطلاق ما استدل به على التعدد فى مطلق الملاقي للنجس و المتنجس من التعدى، لما ورد فى البول أما لاستظهار عدم الخصوصيه سيما مع التعليل بان الأولى للازالة و الثانيه للنقاء أو للتعليل فى بعض ما ورد انه ماء و ان غيره كالمنى أشد منه فغيره بطريق أولى أو مثله.

و غايه الأمر الشك، فتصل النوبه للاستصحاب سيما على القول بعدم جريان الاطلاق المقامى عند كون مقتضى الوظيفه عند الشك الاشتغال كما ذهب إليه بعض مشايخنا (٢) تبعا لاستاذه المحقق العراقى «قدهما»، لاحتمال ان ترك التقييد للاعتماد على حكم العقل الوظيفى عند الشك.

وجه ذلك: أن التعدى ممنوع لاحتمال الخصوصيه إذ لا يعفى عنه فى الصلاه بخلاف الدم مع انه أشد منه فى كيفية الازاله، و منه يظهر مفاد التعليل بالماء و أشديه المنى منه من جهة الازاله لا النجاسه الحكميه، و قيل لذا ورد التعليل المزبور فى الصب مرتين لاصابته الجسد دون الثوب و نحوه الذى يرسب فيه،

ص: ٣١٤

١-١) دليل العروه ج ٢ ص ٣٥٤.

٢-٢) المحقق الشيخ الميرزا هاشم الآملى (قدس سرّه).

و التعليل بان الأولى لكذا...الخ ليس من الروايه كما يأتي إن شاء الله تعالى في المطهرات.

و أما منع جريان الاطلاق المقامى لما ذكر من الاحتمال فهو وارد أيضا على الاطلاق اللفظى، و الحل ان العمده هو احراز كون الشارع فى صدد البيان المقامى من مجموع خطابات لجهات الفعل و الموضوع أيضا فتدبر.

و يدل على الاكتفاء بالمره خصوصا روايه العيص المتقدمه فى بحث الغساله من الخبث، و فيها الأمر بمطلق الغسل للثوب الذى اصابته غساله البول، و قد عرفت تماميه السند.

و صحيح محمد بن مسلم (1)الوارد فى غسل الثوب من البول فى المركز مرتين، و وجه دلالتة أن المركز يكون من المتنجس بالواسطه بغساله المتنجس بالبول، و اكتفى فى طهاره المركز بالغسله الواحده و هى الثانيه للثوب، و بنفس التقريب تدل بقيه الروايات الوارده فى غسل الثوب مرتين مع العصر بلحاظ اليد و نحوها.

و موثقه عمار الوارده فى إناء الماء الذى تسلخت فيه الفأره حيث قال(عليه السلام):

«فعله أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (2)، بتقريب أن الأمر بالغسل و ان كان لبيان نجاسه الملاقي للماء الا انه أيضا لبيان كيفية الغسل، و هو و ان ورد فى المتنجس بالواسطه للفأره إلا انه من المقابله الحاصله بين كيفية غسل

ص: ٣١٧

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢ حديث ١.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٤.

(مسأله: ١٥) غسله الغسله الاحتياطيه استحبابا يستحب (١) الاجتناب عنها.

فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر (٢) إلا مع العلم بنجاسته سابقا،

الاناء التعدديه و الامر بالغسل المطلق لبقية المتنجسات من الثياب و غيرها يستشعر كفايه الغسل المطلق فى المتنجسات مطلقا.

### غساله الغسله الاحتياطيه

اذ على تقدير مصادفه الواقع تكون نجسه على القول بنجاسه الغساله، فحكمها حكم الشىء المراد غسله فى الواقع و فى الظاهر من جهه درجه الاحتمال.

### فصل: فى الماء المشكوك

### طهاره الماء المشكوك نجاسته

لخصوص قاعده الطهاره عند الشك الوارده فى الماء فى صحيحه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: الماء كله طاهر حتى يعلم انه قذر» (١)، سواء بنى على أن الصدر محمول على الطهاره الواقعيه لعنوان الماء أو على الظاهريه، حيث أن أخذ العلم غايه دال على ثبوت الظاهريه تقديرا فيما سبق أو تصريحاً.

ص: ٣١٨

---

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ٥.

نعم على الأول تكون (حتى) ظاهره في الاستصحاب للطهاره بخلاف الثاني، و حيث انه لم يقيد الطهاره الظاهريه المدلول عليها بمقابله العلم بالحاله السابقه، كان ظاهر الصحيحه في قاعده الطهاره لا الاستصحاب.

و يشهد لذلك عموم قاعده الطهاره الظاهريه في الاشياء، كما في موثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث وقع السؤال فيه عن كيفيه غسل الاناء و عن ماء شربت منه الدجاجه، قال: «ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه و لم تشرب و ان لم تعلم أن في منقارها قدرا توضأ و اشرب».

و عن كيفيه غسل الاناء من نجاسه الجرذ و عن البئر يقع فيها الكلب أو الفأره أو الخنزير، و عن بول البقر يشربه الرجل، قال: «ان كان محتاجا إليه يتداوى به شربه و كذلك بول الإبل و الغنم»، و عن الدقيق فيه خرقه الفأره، و عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما اشبه ذلك تموت في البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ فقال: «كل ما ليس له دم فلا بأس».

و عن العظايه تقع في اللبن؟ قال: «يحرم اللبن»، و قال: «ان فيها السم»، و قال: «كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر فاذا علمت فقد قدر و ما لم تعلم فليس عليك» (1)، و غيرها.

و صدر الروايه في خصوص الماء أيضا، لكن الذيل عام في كل الاشياء و ظاهر في الطهاره الظاهريه للاشياء بقريته «و ما لم تعلم فليس عليك» كون الحكم من جهه عدم العلم و الشك لا بجهه اليقين السابق.

ص: ٣١٩

---

١ - ١) التهذيب ٢٨٤/١، الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٧ حديث ٤، و غيرها من احاديث الباب، و باب ٤ من الابواب نفسها و أبواب نواقض الوضوء حديث ٧.

ثم ان ظاهر العموم فيها الشمول للشبهه الحكميه و الموضوعيه و للشك فى النجاسه الذاتيه و العرضيه و الابتدائيه أو الطاريه، علمت الحاله السابقه أم لا، كل ذلك للعموم المعتضد بالسياق فى الاسئله السابقه فى الروايه عن الاقسام المزبوره.  
و توهم: انها مجموع روايات.

مدفوع: بأنه خلاف ظاهر العطف سيمًا فى الفقرات الاخيره الذى هو من عطف القول، و كون الذيل كالقاعده العامه، المضروب به لجميع موارد الشك المتقدمه فى الاسئله السابقه و غيرها، إذ قد ذكر تطبيق القاعده فى صدرها.

و أما الاسئله المتوسطه فحيث كانت من الشبهه الحكميه فيبين عليه السلام الحكم الواقعى و لم يجب بالحكم الظاهرى المستند لاصاله الطهاره، ثم حيث تابعت الاسئله ذكر له الوظيفه الظاهريه فى الشبهتين معا.

و أما الاشكال: فى عمومها لموارد العلم بالحاله السابقه أو لموارد توارد الحالتين السابقتين، لاحتمال قراءه (قذر) بهيئه الفعل أو الصفه فعلى الأول تتحقق الغايه بمجرد الحدوث فى السابق لصدق الحدث حينئذ (1).

فضعيف: للنقض بتحققها أيضا على الثانى أيضا، و للحل بأن ظاهر الغايه مختص بالقذاره فى زمن الشك بقرينه التسهيل المضروب به القاعده من أجله مع عموم الشىء المشكوك افراديا و احواليا و ظهور الغايه فى التعقب مع وحده متعلق العلم و الشك زمنا، لأن العلم المأخوذ غايه ظاهر فى رفع الحيره و لا ترتفع إلا مع

ص: ٣٢٠

و المشكوك اطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق الا مع سبق اطلاقه (١) تعقب متعلق العلم عن متعلق الشك.

ثم انه لا مجال لتوهم لغويه أصاله الطهاره لجريان الاستصحاب للطهاره الأصلية الخلقية للاشياء إلا ما خرج بالدليل من الاعيان المخصوصه للنجاسات، و من ثم تحمل ادلتها على استصحابها.

و ذلك لقصور الاستصحاب فى العديد من الموارد كتوارد الحالتين على الشىء الواحد كما هو كثير فى المياه المشكوكه غير الباقية على حالتها السابقه، أو الحادثين مجهولى التاريخ أو مجهول تاريخ أحدهما على الاصح من عدم جريان الاستصحاب كما تقدم فى بحث الشك فى الكريه، أو موارد تعارض الاستصحاب الاخر، أو ما لو شك فى ماء مطلق متولد فى ظرف مشكوك مثل المستحيل من مضاف فى ظرف ما لا تجرى فيه الاصول.

بل يعارض الاشكال بلغويه الاستصحاب فى موارد أصاله الطهاره، حيث أن الاثر الشرعى مترتب على مجرد الشك من دون حاجه الى احراز تعبدى، اذ هو تحصيل للحاصل نظير ما ذكره الميرزا النائنى «قدّس سرّه» فى لغويه استصحاب عدم الامتثال مع قاعده الاشتغال.

### **المشكوك اطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق**

لاستصحاب بقائه بعد كون الموضوع للآثار تركيبيا و قد تقدم فى (مسأله ٥) من المضاف توهم عدم جريانه و تبين اندفاعه.

و المشكوك اباحته محكوم بالإباحه(١) إلا مع سبق ملكيه الغير أو كونه فى يد الغير المحتمل كونه له.

## قاعده: الاصل فى الاموال الاحتياط

### اشاره

أو الحرمة الظاهرية

قسم البحث فى الماء المشكوك ملكيته بينه و بين الغير الى حكم التصرفات المجرده و حكم التصرفات المتوقفه على الملك، فالجواز فى الأولى و العدم فى الثانية ما لم يكن هناك محرز لها، و لتتقيد البحث نمهد له بمقدمه فى الفرق بين الحليه المالكيه و المجرده.

ان الشك ليس فى حكم التصرف كالشرب و الغسل به الواقع عليه بعنوانه الأولى أى مائته فى قبال العناوين المحرمه كالخميره و المتنجس و نحوها، بل فى الاباحه المالكيه و السلطنه فى التصرفات المتفرعه عن المالكيه و فى ملك الانتفاع، فالتصرف المجرد فى المقام متوقف أيضا على الملك بعد فرض عدم اذن الغير فيما لو كان الشئ ملكه فى الواقع.

فالحليه التكليفيه المشكوكه فى المقام ليست الحليه المجرده عن الحليه الوضعيه، و لو احزرت الحليه المزبوره بأصالة الحل لأحرز جواز التصرفات المتوقفه على المثل الملك، سيما على القول برجوع قيديه الملك فى صحه تلك التصرفات الى سلطنه التصرف بالنقل أى الى نفوذ التصرفات.

و بعبارة أخرى: لا حاجه لاحراز الموضوع لنفوذ التصرفات، بعد كون مؤدى الاصاله المزبوره ثبوت النفوذ و الحكم اذ ليس ذلك من التمسك بالعموم

ص: ٣٢٢



فى الشبهه المصدقيه بل من جريان الاصل الحكمى.

و الذى يقرب لك ان الشك فى الحليه فى المقام ليست المجرده المترتبه على العنوان الأولى، هو بالتأمل فى الأمثله ذات الخطوره المالىه كالدار و الدابه و الآلات الغاليه، فهل يصار الى جواز التصرف المجرد فيها ما دام عمر تلك الاشياء عند الدوران بين ملكه لها و ملك الغير.

### **أدله عدم جريان الحل أو البراءه**

إذا اتضح ذلك فالصحيح عدم جريان أصله الحل أو البراءه خلافا لمشهور متأخرى العصر للوجه الآتیه:

### **الأول: ما هو محرر فى الكثير من الكلمات فى نظير المقام فى بحث**

الخمس فى المال المختلط بالحرام

(١)

هو القول بالقرعه أو التوزيع لقاعده العدل و الانصاف أو الصلح، فمع تنقيح الحال فى ملكيه الشىء المشكوك لا تصل النوبه لأصله الحل و لا للبراءه، إذ بجريان الاصل الموضوعى لا تصل النوبه الى الاصل الحكمى.

### **الثانى: أنه من القريب جدا فى مفاد الاصل المزبور اختصاصه بموارد الشك**

فى الحليه المجره

لا الحليه المالكیه، إذ دليل أصله الحل هو معتبره مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «كل شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته

ص: ٣٢٣

---

١ - ١) لاحظ المتن فى كتاب الخمس عند قوله (الخامس:...) من اقسام ما يجب فيه الخمس عند قوله (ان علم المالك و جهل المقدار...) مع التعليقات للاعلام، و كذا ذيل (مسأله ٣٠) من القسم نفسه.

و هو سرقة، أو المملوك عندك و لعله حر قد باع نفسه أو خدع فيبيع أو قهر أو امرأه تحتك و هي اختك أو رضيعتك، و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيه» (١).

و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كل شيء يكون منه حرام و حلال فهو لك حلال ابدا حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه» (٢).

و رواه عبد الله بن سليمان عند سؤاله أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن قال «ساخبرك عن الجبن و غيره كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٣).

و مفادها الحليه التكليفية المجردة المترتبة على العناوين الأولى للأشياء من حيث هي، أي الحليه الفعلية الظاهرية الطبيعية للأشياء.

و يدل على ذلك مضافا الى كونه مورد السؤال فيها أن في التنظير في الرواية الأولى تقابل بين أصاله الحل و بقيه الامارات في الامثله المذكوره بعدها من اليد و الاقرار و الشهرة و الاستفاضه في النسب، حيث جعلت الغايه في اصاله الحل العلم بالحرام الشامل للتبعدي، بينما حصرت غايه الجواز المستفاد من الامارات المزبوره الاستبانة و هي العلم الوجداني و البيه إذ مورد الشك في تلك الامارات ليست الحليه المجردة، و ان كان الاصل لولاها في موارد مقتضاه الفساد.

### **الثالث: أن اصاله الحل و البراءه عند الشاك في مطلق التصرفات المجرده تنافي الحل و البراءه عند الغير**

ص: ٣٢٤

١- (١) التهذيب ج ٧/٢٢٦.

٢- (٢) التهذيب ج ٧/٢٢٦.

٣- (٣) الكافي ٦/٣٣٩.

فيما لو فرض شكه أيضا، فلا بد من المصير الى تعيين الملك بالطرق المتقدمة.

#### الرابع: وتقرب أصله الحرمة في الاموال

بأن أصله عدم ملك الغير معارضه باصالة عدم الملك عند الشاك، وقد عرفت أن جواز التصرف المجرد مترتب في الواقع على الملك بعد فرض عدم اذن الغير على تقدير كون الشيء ملكه واقعا،

#### الخامس: عموم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه .

(١)

بتقريب عموم الموضوع غايه الأمر خرج منه مال النفس، فأصالة عدم الملك أى عدم المخصص يحرز موضوع العموم، ولا يعارض بأصالة عدم ملك الغير، لعدم ترتب الأثر عليه بالخصوص بحسب مفاد هذا الدليل، بل الحرمة و الأثر مترتب على مطلق مال المسلم من دون التقييد بالغير.

#### السادس: التقريب في عموم لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

على تقدير كون (بالباطل) من المحمول في العموم المزبور كأن يؤول معناه ب(فانه) باطل نحو ذلك.

#### السابع: روايه محمد بن زيد الطبرى

قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا(عليه السلام) يسأله الاذن فى الخمس فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب، و على الضيق الهمم، لا- يحل مال إلا من وجه أحله الله، ان الخمس عوننا على ديننا...» (٢)، و رواه المفيد فى المقنعه (٣) و الشيخ فى التهذيب لكن بعنوان (محمد بن يزيد) و ليس هو ابن

ص: ٣٢٥

١- (١) الوسائل: أبواب مكان المصلى باب ٣.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الانفال باب ٣ حديث ٢.

٣- (٣) المقنعه ٢٨٣.

جرير الكبير ثقته لاختلاف الطبقة، بل هو الكوفي الاصل الذى ذكره الشيخ فى رجاله من اصحاب الرضا.

و اشكل على دلالتها: بأن موضوع عدم الحل فيها مال الغير لا مطلق المال بقريته تطبيقه (عليه السلام) على الخمس فيكون المفاد نظير آيه لا تأكلوا من لزوم سبب محلل، و بأن أصاله الحل وجه من وجوه و أسباب الحل من الله، فيكون المستثنى متحققا، هذا إذا اريد الحليه الظاهريه من العموم، و ان اريد الواقعيه فلا بد من الاستعانه بأصاله عدم السبب المخصص، و معها لا حاجه للعموم المزبور (١).

و بأن استصحاب العدم لا يحرز موضوع العموم اذ قد يكون السبب المحلل عنوانا عدميا كعدم حيازه الغير (٢).

و فيه: ان التقييد بمال الغير خلاف الاطلاق و التطبيق لا شهاده فيه على ذلك، للانطباق مع الاطلاق أيضا، مع انه تقدم التقريب فى الآيه أيضا.

و أما الجمع بين أصاله الحل فى الشق الاول من التريد و أصاله عدم سبب الحل فى الشق الثانى، فتهافت حيث أن الأصل العدمى حاكم أو وارد على أصاله الحل، و إلا فحكم التصرف المجرد و المشكوك ان كان يستفاد من أصاله الحل فاستصحاب عموم الملك أو عدم السبب لا تترتب عليه الحرمة بناء على التفكيك المزعوم فى المقام بين الحكم التكليفى و تجرده عن الوضعى و ملك الانتفاع.

و أما الاشكال الاخير فهو خلاف الفرض من العلم بعدم بقاء الملك على الاباحه الاصليه و عدم فائده الحيازه الجديده فبضمها مع أصاله عدم حيازه الغير لا

ص: ٣٢٤

١-١) التنقيح ج ٣٩٩/١، دليل العروه ج ٣٠٣/١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه ٢/٢١٦.

(مسأله: ١) إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كإناء في عشره يجب (١) الاجتناب عن الجميع، و ان اشتبه في غير المحصور كواحد في ينتج الملك الجديد، نعم ذلك فيما كان في الشبهه البدويه في المباح الاصلى.

هذا كله عند الدوران بين ملكه و ملك الغير من غير فرق بين ان تكون حالته السابقه من المباحات الاصليه أو من ملك شخص ثالث سابق أو توارد عليه ملكيته و ملكيه غيره في زمانين مجهولين أو لم تكن له حاله سابقه، اذ قد عرفت عدم انتاج اصاله عدم حيازه الغير فى التملك بالحيازه الجديده بعد العلم بخروجه عن المباح الاصل فى الصوره الأولى.

نعم لا بأس بعموم آيه لا تأكلوا، و لا يحل مال امرئ، مع أصاله عدم الملك المنقحه للموضوع بناء على التقريب السابق فيهما من عموم موضوعهما فى كل الصور لا- خصوص الصوره الثانيه كما فى المتن و إلا لجرى اصاله الحل فى الجميع بناء على مفادها عند المتأخرين.

و أما لو دار بين كونه مباحا اصليا أو ملك الغير بالحيازه فقد اتضح جريان أصاله عدم حيازه الغير، و لو دار بين كونه ملكا له أو للغير مع العلم بكونه للغير فى السابق فاستصحاب البقاء لا كلام فيه.

### الشبهه المحصوره

لتنجيز العلم الاجمالى بلحاظ الشرب أما الوضوء فكذلك فى الثانى و أما فى الأول فلعدم احراز شرط الصحه فى ارتكاب بعض الاطراف، و أما الكل بتطهير الاعضاء ثم الوضوء فى الطرف الثانى فسيأتى الكلام حوله، بل الحال كذلك فى ارتكاب الوضوء بكل من الطرفين فى الفرض الثانى.

ألف مثلاً لا يجب الاجتناب عن شيء منه (١).

(مسألة:٢) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرر الوضوء أو الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه، فاذا كانا اثنين يتوضأ بهما، و ان كانت ثلاثه أو أزيد يكفى التوضى باثنين اذا كان المضاف واحداً، و ان كان المضاف اثنين في الثلاثه يجب استعمال الكل، و ان كان اثنين في أربعه تكفى الثلاثه و المعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد، و ان اشتبه في غير المحصور (٢) جاز استعمال كل منها

### الشبهه غير المحصوره

و قد عرّف بوجوه اقربها تكثر الاطراف بنحو يكون بعض الاطراف غير المعين خارجاً عن محل الابتلاء أو القدره، و أما الواحد في الألف فيقع مصداقاً لذلك و ان لم يكن الصدق في كل الامثله، و النقض بحبه الارز بين الألف مسامحه لأن المدار على عدد الاطراف بلحاظ وقوع الارتكاب بها، و في المثال المزبور لا يزيد عن العشره مثلاً بكثير بلحاظ تعداد اللقم المتناوله.

و قد بينا في محله عدم تقييد الحكم بالابتلاء و بالتالى عدم تقييد التنجيز للعلم الاجمالي به و ان كان معيناً فضلاً عن غير المعين، نعم ما ذكره الشيخ المحقق الانصارى من عدم اعتماد العقلاء اذا كثرت الاطراف بحدّ لا يعتنون بالاحتمال الضئيل لا يخلو من وجه.

مدار البحث في المقام ليس كسابقه في تنجيز العلم في غير المحصور بل في احراز الشرط و صيروره الشك في اطراف غير المحصور لضاله احتمالاه منتفياً، فليس يكفى القول بعدم التنجيز فيما سبق بل بالبناء على مثل ما ذكره الشيخ.

و ليس دائره سقوط التنجيز مساويه لدائره صيروره الشك منتفياً في تنزيلهم

كما اذا كان المضاف واحدا فى ألف، و المعيار ان لا يعد العلم الاجمالى علما، و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم، فلا يجرى حكم الشبهه البدويه أيضا، و لكن الاحتياط أولى.

(مسأله: ٣) اذا لم يكن عنده إلا- ماء مشكوك اطلاقه و اضافته، و لم يتقن انه كان فى السابق مطلقا يتيمم للصلاه و نحوها و الاولى (١) الجمع فان الدائره الثانيه تتطلب و سعه أكثر فى الاطراف كما لا- يخفى، و كأنه للفرق عندهم بين نحو إجراء البراء العقليه و بين الاشتغال المستلزم للفراغ اليقيني.

## المشكوك اضافته و اطلاقه

### اشاره

بل الاقوى بمقتضى العلم الاجمالى و ما يمكن أن يستدل به للمتن وجوه:

## الأول: مقتضى الاستصحاب العدمى الازلى للمائيه فى المائع،

### (١)

بتقريب أن الاصل المزبور ناف لجزء موضوع الوضوء، محرز بالتالى لعدم الوجدان و عدم التمكن الذى هو موضوع التيمم.

وفيه: مع تسليم أخذ الوجدان و القدره فى موضوع الوضوء شرعا، و ان موضوعه تركيبى، فإن الاصل المزبور ليس بناف لموضوعه و لا- محرز لموضوع التيمم، اذ الاصل الجارى فى الفرد لا- ينقح حال طبيعه بنحو مطلق، و المفروض أن وجوب الوضوء مرتب على وجدان طبيعى الماء و التيمم على عدم وجدان مطلق الماء لا خصوص عدم مائيه مائع خاص، نعم بضم العدم الخاص مع الاعدام الأخرى يلزم عدم طبيعه الماء و لكن الاصل المزبور مثبت حيثئذ.

ص: ٣٢٩

## الثانى: استصحاب عدم وجدان الماء .

(١)

و فيه: مع انه مخصوص بما اذا كانت الحاله السابقه كذلك، أن الاصل المزبور غير ناف لموضوع الوضوء على القول بالقدره العقلية، و اجراءه لا-حراز موضوع التيمم محل تأمل، بعد ما قيد شرعا اجراءه فى موارد الشك فى وجدان الماء بالفحص و فى اخرى بالسعى لتحصيلها و لو بالشراء.

نعم لا- يرد على التمسك بالاصل المزبور التدافع بينه و بين التمسك باستصحاب اطلاق الماء عند الشك (٢) حيث أن مقتضى الاول تقييده موضوع الوضوء (وجدان الماء) و الثانى تركيبته أى وجدان شىء و ان يكون الشىء ماء، اذ على التقييده لا يحرز موضوع الوضوء باستصحاب اطلاق الماء.

و وجهه: ان التدافع حاصل بناء على اخذ الوجدان فى موضوع الوضوء كى يبحث فى تقييده او تركيبته، و أما بناء على عدم اخذه أصلا و ان القدره عقلية فلا، و استصحاب اطلاق الماء لاحراز صحه الوضوء لا وجوبه، و اصاله عدم وجدان الماء لاجل احراز موضوع التيمم لا لنى موضوع وجوب الوضوء.

## الثالث: أن منجزيه العلم الاجمالى تستلزم الدور

بل لطوليه الاطراف كما هو الحال فى ما لو علم بنجاسه الماء أو التراب، حيث أن التكليف بالتيمم مترتب على سقوط التكليف و التنجيز بالوضوء لنجاسه الماء، و سقوط التنجيز و التكليف بالوضوء متوقف على عدم جريان أصاله الطهاره فى الماء و هو متوقفه على تنجيز العلم الاجمالى فيدور التنجيز، فتجرى أصاله الطهاره فى الماء فى المثال فيتعين

ص: ٣٣٠

١- (١) المستمسك ج ٢٠٩/١.

٢- (٢) بحوث فى شرح العروه ج ٢٢١/٢.



الوضوء، بخلاف المقام فالبراءه عن الوضوء.

و نظير المقام أيضا ما لو كان عنده مال و حصل له علم اجمالى بوجوب الدين أو وجوب الحج، فإن البراءه عن الأول محرزه لموضوع الثانى بل يمكن ان يقال ان موضوع التيمم يتحقق بمجرد الشك فى اطلاق الماء اذ هو غير متمكن من الماء عند عدم العلم به» (١).

و أشكل عليه: بأنه ليس فى المقام ترتب بين الحكمين بل هما مترتبان على نقيضين الوجدان و عدمه فلا يتم الانحلال (٢).

و يدفع الاشكال: بأنه مبنى على أخذ الوجدان فى موضوع الوضوء و إلا- فالطويه فى محلها، حيث أن موضوع التيمم فى طول سقوط حكم الوضوء، بل لو أخذنا فى موضوع الوضوء الوجدان فالطويه بين الموضوعين ثابتة بلحاظ أن عدم الوجدان بمعنى عدم قدره على استعمال الماء.

و يدفع أصل الوجه المزبور: أنه لا- يتم الدور المزبور حيث أن التكليف بالتيمم مترتب على سقوط التكليف بالوضوء فى الواقع، أى على عدم الوجدان لا على سقوط حكم الوضوء عن التنجيز، فالترتب على عدمه لا على عدم تنجيزه، مع أن البراءه عن وجوب الوضوء لا تحرز عدم الوجدان.

و منه يظهر الحال فى تحقق العجز عن الماء بعدم العلم به إذ هو فى الجهل المركب لو سلم، لا- فى ما نحن فيه- فى الجهل البسيط- حيث يستطيع الالتفات و لو احتمالا.

ص: ٣٣١

١-١) دليل العروه ج ٢١٤/١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه ج ٢٢٢/١.

(مسأله: ٤) إذا علم اجمالاً أن هذا الماء اما نجس أو مضاف يجوز شربه، و لكن لا يجوز التوضى به (١) و كذا إذا علم انه مضاف أو

### الرابع: انحلال العلم الاجمالى حكماً

باستصحاب بقاء الحدث لو توضى بالمائع المشكوك، فيقتضى لزوم التيمم، فيكون احد طرفى العلم منجزاً على أيه محال فتجرى البراءه عن الوضوء (١).

و بعبارة اخرى: أن عدم التمكن من رفع الحدث بالمائع هو موضوع التيمم و المفروض أن مقتضى الاستصحاب ذلك.

و فيه: أن موضوع التيمم هو عدم القدره على استعمال الماء، لا عدم القدره على احراز استعمال الماء، و استصحاب الحدث مثبت بلحاظ عنوان عدم القدره على رفع الحدث، اذ ليس المراد من الحدث الاعم من الواقعى و الظاهرى كى يكون ترتب عدم القدره بنحو غير مثبت.

هذا كله فيما لم يعلم الحاله السابقه و كذا فيما لو تواردت حالتان على المائع المشكوك، و أما لو علمت الحاله السابقه فتستصحب من اطلاق أو اضافه.

### الدوران بين الاضافه و النجاسه

لحصول العلم ببطلان الوضوء و الشك بدوا من دون طرف مقابل فى حرمه الشرب.

و قد اشكل على ذلك: بأن علماً اجمالياً آخر حاصل من تكون حرمه الشرب طرفاً يقابل بطلان الوضوء (٢)، حيث أن الماء المزبور يعلم إما بحرمه شربه فيما لو كان نجساً أو بطلان الوضوء به لو اتصل بكراً فيما لو كان مضافاً، و التعليق فى

ص: ٣٣٢

١- (١) التنقيح ج ١/٤٠٧-٤١٣.

٢- (٢) بحوث فى شرح العروه ج ٢/٢٢٦.

مغصوب (١)، و إذا علم انه اما نجس أو مغصوب فلا- يجوز شربه أيضا، كما لا- يجوز التوضؤ به. و القول بانه يجوز التوضؤ به ضعيف جدا (٢).

الطرف الثانى لا ينافى فعليه الاثر حيث ان البطلان منتزع من الأمر الفعلى بالوضوء من جهه عدم مطابقه الامتثال للمأمور به و هو التوضؤ بالمطلق، و ايصاله به من قبيل المقدمه الوجوديه للأمر المزبور.

نعم هذا العلم ليس منجزا من جهه جريان الاشتغال فى الثانى للشك فى امتثال الأمر بالوضوء، و جريان البراءه عن حرمه الشرب.

وفيه: إن هذا من تبدل الموضوع و حصول العلم الاجمالى بين موضوع فعلى و موضوع لم يوجد، اذ الماء المتصل بالكر غير القليل المنفصل، اذ بعد ايصاله نعلم قطعاً بزوال حرمه الشرب، و بعبارة اخرى تنجز هذا العلم المدعى تصويره متوقف على ازاله موضوع العلم الأول ببطلان الوضوء على أيه حال.

و هو عبارة عن العلم بانه إما المائع مضاف مملوك للنفس أو مطلق للغير، و قد تقدم الاشكال فى جريان الاباحه فيه فحينئذ لا يجوز شربه كما لا يجوز التوضى به.

### المشكوك نجاسته أو غصبته

حيث انه يعلم تفصيلا بحرمه الشرب و بطلان الوضوء على كلا- الطرفين، و هذا ظاهر بناء على عدم جريان أصاله الحل عند التردد فى الملك بينه و بين الغير كما تقدم، نعم التطهير من الخبث يصح وضعا لأصاله الطهاره بلا معارض حينئذ لتنجز الاحتياط فى المال.

و أما على القول بجريانها فيه فقد يشكل تنجز العلم الاجمالى المزبور،

و يصحح الوضوء حينئذ لجريان أصاله الطهاره فى الماء و البراءه أو الحل عن الغصبيه، كما ذهب إليه بعض الاعلام كالشيخ محمد طه نجف و الشيخ على آل صاحب الجواهر و الشيخ حسين الحلبي (١) و غيرهم من محشى المتن.

إما للبناء على عدم مانعيه الغصبيه فى الواقع عن صحه العباده مع عدم العلم التفصيلي كما ذهب إليه المشهور عند الجهل و النسيان، أو لعدم كون العلم فيما نحن فيه متعلق بالتكليف الفعلى على كل تقدير، فلا مخالفه قطعيه على تقدير جريان الأصول العمليه فى الطرفين.

حيث انه على التقدير الأول يكون الوضوء فاسدا و هو حكم وضعى منتزع من عدم مطابقه المأتى به للمأمور به و إلا فوجوب الوضوء بالماء الطاهر المحرز طهارته منجز بالعلم التفصيلي بوجوب الوضوء لا بالعلم الاجمالي.

و تقريب العلم الاجمالي بوجوب الوضوء من غير هذا الماء أو بالنهى عن التصرف فيه يؤول أيضا الى العلم بحكم وضعى أو تكليفي تحريمي، اذ وجوب الوضوء بغيره و بقاء الوجوب عين أصل وجوب الوضوء بالماء الطاهر المعلوم تفصيلا (٢)، و كذا تقريبه بالوجوب الشرطي، و يستوى فى ذلك مبنى العليه فى التنجيز الاقتضاء (٣).

و بذلك يظهر عدم تولد علم تفصيلي بالحرمة الوضعيه كما قد يذكر فى المقام (٤) بعد عدم تنجز الحرمة التكليفيه التى هى أحد طرفي العلم، و ان لم

ص: ٣٣٤

١-١ دليل العروه ج ١/٢٢٠.

٢-٢ المستمسك ج ١/٢١١.

٣-٣ دليل العروه ج ١/٢٢٠.

٤-٤ دليل العروه ج ١/٢٢٠.

نخص مانعيه الغضب بالعلم التفصيلي.

و فيه: ان العلم الاجمالي المزبور و ان كان أحد طرفيه متعلقا بمقام الامتثال لوجوب الوضوء المنجز بالعلم التفصيلي، إلا أن حال العلم الاجمالي المتعلق بمقام الامتثال و لو في كل اطرافه، كما لو علم ببطلان إما صلاه الظهر أو العصر، أو بترك ركوع أو سجود في صلاته هو التنجيز.

غايه الأمر يكون متعلق العلم الاجمالي حينئذ هو الوجوب العقلي بلزوم الامتثال أو بلزوم احرازه المترتب على الوجوب التكليفي المعلوم تفصيلا.

فكما أن العلم الاجمالي بالتكليف الشرعي على كل تقدير منجز فكذلك هو منجز العلم الاجمالي بالتكليف العقلي بالامتثال أو باحراز الامتثال على كل تقدير المتولد من تكليف شرعي معلوم بالتفصيل، إذ مقتضى وجوب طاعه التكليف الشرعي المعلوم تفصيلا و لزوم احراز امتثاله عقلا هو تنجيز العلم الاجمالي المزبور.

و تنجيز العلوم الاجماليه القائمه على التكاليف العقليه هو في طول تنجيز العلوم التفصيليه أو الاجماليه القائمه على التكاليف الشرعيه و لا محصل للتفكيك بينها، و إلا فوجوب صلاه الظهر و العصر أو وجوب الصلاه في المثالين معلوم بالتفصيلي لا بالعلم الاجمالي فلم الالتزام بتعارض أصالتي الفراغ أو التجاوز في الطرفين حتى لو بنى على ان سبب سقوط الاصول العمليه مطلقا هو خصوص المخالفه العمليه لا تناقض الاحراز التعبدي مع الاحراز الوجداني.

و لذا لم يعرض بضرر قاطع شيخنا الحلبي على الاكتفاء بالوضوء بالماء

(مسأله ٥): لو أريق أحد الإناءين المشتبهين من حيث النجاسه أو الغصبيه لا يجوز (١) التوضى بالآخر، وإن زال العلم الإجمالى، و لو أريق المزبور بل من باب الاحتياط و ان احتمله بعد اجراء اصالتى الحل و الطهاره لدعوى عدم تنجز الغصبيه، و قد اتضح تنجز العلم الاجمالى، و إن كان كل طرفيه تكليفا عقليا فضلا عما لو كان أحد التقديرين عقليا و الاخر شرعيا.

نعم فى خصوص المقام بعد تعارض الاصول العمليه فى الطرفين تصل النوبه الى أصاله الاشتغال فى الوضوء و البراءه العقليه عن الغصب، و قد تقدم أن اللازم هو الجمع بين الوضوء و التيمم فيما لو انحصر.

هذا كله على جريان اصاله الحل فى الاموال.

### وجه فى تنجز العلم الاجمالى فى التدريجيات

لتنجز العلم الإجمالى بين الفرد القصير و الطويل بنفس الوجه المذكور فى تنجزه فى التدريجيات، و هو تساقط الأصول بالمعارضه فى أطرافه للزوم المخالفه القطعيه لعدم الفرق عقلا بين موارد المخالفه.

بل قد حررنا فى الأصول التنجيز فى التدريجيات حتى فى ما كان الزمان فى الاطراف اللاحقه قيذا للحكم و ما كان موضوعها غير محقق فعلا، حيث أن التعارض المزبور يوجب امتناع شمول العام لفردين من افراده أو أكثر، و لا يختص بالفردين المجتمعين فى الزمان بل يشمل المتفرقين فى الزمن.

و اختلاف الافراد فى الاجتماع فى الزمن و الافتراق فيه لا يرفع التعارض، لامتناع شمول العموم لها معا بعد ايجابه للمخالفه، و عدم جريان الأصل العملى فى الطرف المستقبلى عند جريان الأصل العملى الأول فى الطرف الفعلى لا يعنى عدم وجوده فى ظرفه و عدم معارضته للأصل الموجود فى هذا الطرف، و من

أحد المشتبهين من حيث الاضافه لا يكفى الضوء بالآخر، بل الأحوط الجمع بينه و بين التيمم.

(مسأله ٦):ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم (١)عليه بالنجاسه، ذلك يظهر عدم زوال العلم الإجمالى.

ثم انه فى الاشتباه بالنجاسه يكون الحكم بعد اراقه أحد الطرفين هو التيمم تعيينا أو تخيرا على ما يأتى فى (المسأله ٧)، و أما فى الاشتباه بالغصبيه فتعيينا فى الظاهر العقلى أو واقعا على وجه يأتى فى المأين المشتبهين لتقدم احراز امتثال الحرمة على امتثال وجوب الضوء، أو على الوجوب نفسه برفع موضوعه.

و أما الاشتباه بالإضافه فكما مرّ فى (المسأله ٣)من لزوم الاحتياط للعلم الإجمالى بين الوجوبين الطولين و عدم تماميه الوجوه المذكوره للاكتفاء بالتيمم.

### ملاقى الشبهه المحصوره

### اشاره

أى لا يحكم عليه عقلا بلزوم الاجتناب بقريته الاستدراك فلاحتياط الاستجابى و هو الصحيح فى مسأله الملاقى بعد تعدده مع الملاقى-بالفتح- موضوعا و حكما، و كون الأصل الجارى فيه مسيبيا بعد تعارض الأصل السببى الجارى فى الملاقى-بالفتح-مع الطرف الآخر و تساقطهما فلا- يكون العلم الإجمالى الثانى أو الكبير-بأن المتنجس إما الطرف أو الملاقى بالكسر(أو مع الملاقى)-منجزا،من غير فرق بين حدوث الملاقاه أولا ثم تنجس أحد الطرفين أو العكس أو حدوث العلم بها ثم العلم بالنجاسه أو العكس،أو غير ذلك من الصور و الشقوق.

### وجه فى عدم تنجز العلم الاجمالى فى الملاقى

و يتضح ذلك بأمر:

ص: ٣٣٧

لكن الاحوط الاجتناب.

### **الاول: صحه تنجيز المتنجز نظير قيام الامارات التعدييه المتعدده على مفاد**

واحد،

و نظير البراهين العقلية العديده على وجود الواجب و غيرها من الموارد، بل لا يبعد كون التنجيز و الحجيه عقلا و عقلايا مقولين بالتشكيك بحسب تفاوت درجات العلم و اليقين، لا بمعنى تعدد الحكم العقلي أو العقلاني بل تعدد موضوعه الذى يتحقق به فى المورد الواحد إذ كلاهما على قدم سواء من دون دخل للزمان و سبقه فى الحكم المزبور.

فبذلك لا وقع لتقسيم البحث الى صور بلحاظ السابق زمانا من العلوم الاجماليه.

### **الثانى: الطوليه بين الملاقي و الملاقي - بالفتح - و نحوهما،**

حيث أن حكم الملاقي - بالفتح - مأخوذ فى موضوع حكم الملاقي، و بذلك لا يكون جريان الاصل فى الملاقي فى رتبه جريان الاصل فى الملاقي - بالفتح -، ففى الرتبه السابقه تتعارض الاصول العمليه المفرغه فى الاطراف الاصليه للعلم الاجمالي أى الملاقي - بالفتح - و فى الطرف فتصل النوبه الى الاصل فى الملاقي.

و بالطوليه يتضح أنه لا وقع لتقسيم الفرض الى صور بلحاظ السابق زمانا من وجود المعلوم.

### **و استشكل فى الطوليه:**

### **أولا: بأنها بين الأصل الجارى فى الملاقي - بالفتح -**

و الملاقي لا بين الجارى فى الملاقي بالكسر و الطرف الآخر، بل هما فى عرض واحد فيتعارضان أيضا (1).

ص: ٣٣٨



و فيه: إن فرض التعارض بينهما فرع كون كل منهما متساويا و تامًا في الاقتضاء و وجود الشرط و عدم المانع، و الحال أنهما ليسا كذلك لابتلاء الأصل في الملاقي بوجود الحاكم، و هو موجب لعدم الاقتضاء أو لعدم الشرط أو لوجود المانع، فلا يمكن فرض منافاه الأصل المسببي في الملاقي للأصل الجارى في الطرف و هذا ملاك تقدمه عليه رتبه.

مضافا: الى أن جريان الأصل المسببي فرع مانع الاصل السببي للأصل في الطرف الآخر، و ممنوعيته أى فرع واقع التقابل بينهما الموجب لتساوقهما، و ملاك التقدم كما هو متحقق في وجود الأصل السببي كذلك هو متحقق فيما هو سبب لعدم الأصل السببي، مع أن فرض الأصل المسببي معارض للأصل في الطرف الآخر لازمه رجوع الأصل السببي لسقوط معارضة فيلزم عدم معارضة الأصل المسببي للأصل في الطرف الآخر و هو خلف.

و بكلمه موجزه إن فرض المتغايرين رتبه و المتقدم و المتأخر يقابلان أصلا واحدا في الطرف الآخر في فرض واحد خلف.

### **ثانيا: بأن سقوط الأصل في الطرف الآخر بالمعارضه مع الأصل المسببي لا**

يكون منشأ لرجوع الأصل الحاكم السببي

لأن هذا السقوط متفرع على سقوط الأصل الحاكم (١).

### **ثالثا: بأن الارتكازات العرفيه لا توافق نفى المعارضه بين الأصل المسببي**

و الأصل في الطرف الآخر،

و هى المقياس فى تشخيص المعارضه بين اطلاقات

ص: ٣٣٩

دليل الأصل، و ظهوره المحكم في تعيينه هو النظر العرفي.

#### رابعاً: بأنه لا طويه بين أصلى الطهاره فى الملاقى بالفتح و الكسر

كالطويه بين استصحابيها فيهما اذ الشك فى طهاره الملاقى غير ملغى وجدانا و لا تعبدا مع جريان أصل الطهاره فى الملاقى - بالفتح - (١).

بل لو فرض كون أصله الطهاره محرز فلا - طويه أيضا لكون موضوع الأصل عدم العلم بالنجاسه لا عدم العلم بالطهاره، غايه الأمر مع العلم الوجدانى بالطهاره يلغو الأصل، و أما مع العلم التبعدى فلا ارتفاع للموضوع و لا لغويه.

و يدفعها: إن الإذعان بفرعيته على سقوط الأصل الحاكم اقرار بالطويه، اذ يفرض حينئذ سقوطان للأصل فى الطرف المعارض، اذ مع سقوط الأصل الحاكم يسقط الاصل فى الطرف المعارض أيضا.

و أما الارتكازات العرفيه فى الظهورات فهى محكمه فى معرفه القواعد العامه الأدبيه للاستظهار كالموجود فى علوم اللغه العربيه، و أما آحاد الظهورات و فنون الاستظهار فى افراد الكلام الكنائيه و المجازيه فليس بيد العرف، بل هو تابع لحذاقه السامع و المخاطب و التفاتهما لنكات خفيه فى لحن الكلام لا تحصى.

مع أن المقام ليس فى تعيين مدلول الكلام و ما هو المجعول ابتداء بل فى نسبته مع مدلول كلام آخر أى فى النسبه بين مصاديقهما المنحله، و من أجل هذا قيل إن المتبع فى التطبيق للمجعولات المداقه العقلية ما لم يرجع الى تحديد الظهور الابتدائى، و لذلك لا يصل غالبا الفهم العرفى للعام الى انحاء الحكومه

ص: ٣٤٠

و الورود، و لذا أعملت المداقه العقليه فى مبحث اجتماع الأمر و النهى لتشخيص صغرى التعارض أو التزاحم.

و أما الطويله بين أصلى الطهاره فلأن التعبد بطهاره الملاقى -بالفتح- تعبد بعدم موضوع النجاسه، و لذا لو فرض عدم جريان الأصل فى الملاقى لمانع ما، فانه لا تبقى الحيره فيه مع جريان الأصل فى الملاقى -بالفتح-، و الوجه فى ذلك أن نجاسه الملاقى حيث انها مترتبه على نجاسه الملاقى -بالفتح- فكذلك التعبد بعدم النجاسه للأول مترتب على عدم نجاسه الثانى قضيه عدم المعلول لعدم العله.

و من هنا لم تكن حاجه فى باب الأصول العمليه لاجراء الأصل العدمى فى المحمول بعد اجرائه فى الموضوع، و التعبد بأحد الضدين عين التعبد بنقيض الضد الآخر، و بذلك يكون الأصل فى الثانى واردا على الأصل فى الأول.

### **خامسا: بأن الطويله من أحكام الرتبه و أدله اعتبار الأصول ناظره الى الاعمال**

الخارجيه

لا- الى احكام الرتبه فمع فعليه الشك فى كل منهما لا وجه لاختصاص المعارضه بالسببى، نعم التقدم الرتبى انما يجدى على تقدير جريانه و أما على تقدير عدم الجريان فهما سواء (1).

و فيه: النقض بما ألتزم به من طهاره الماء الذى طرأت عليه الكريه و الملاقاه فى زمان واحد معاً، لالتزام بتقدم الموضوع على حكمه رتبه و طبعاً من دون لزوم تقدمه عليه زماناً، فحينئذ الكريه المانع من الانفعال بالملاقاه و أن زامنت

ص: ٣٤١

الملاقاه إلا انه اكتفى «قدس سرّه» فى تحقق الاعتصام بالكريه بالتقدم الرتبى من دون مراعاة الوجود بحسب الزمان، فروعيت هاهنا أحكام الرتبه، وكذا ما فى بحث الترتب من ترتب الأمر بالمهم على عصيان الاله من دون لزوم تقدم زمانى و روعى فيه حكم الرتبه.

و الحل بأن تقدير عدم جريان السببى يصحح فرض موضوع الأصل المسببى و لا يمكن فرض ذلك التقدير إلا بالمعارضه بين الأصل السببى و الأصل فى الطرف الآخر و التساقت كى يصحّ فرض موضوع المسببى.

فلا يمكن فرض شمول عموم الأصل لكل من الشكين معا على استواء لو لا المعارضه بالأصل فى الطرف الآخر بل شمول العموم للشك المسببى فرضه بضميمه (لو لا الشمول للشك السببى أيضا) فاختلف فرضى الشمول فيهما.

### معنى الرتبه فى الاحكام

و محصل بيان الجعل و الانشاء بصوره القضييه هو اناطه المحمول وجودا و عدما بوجود و عدم الموضوع على وزان اناطه المعلول بالعله و المشروط بالشرط و هو مفاد الرتبه من اناطه الوجودات الخارجيه بعضها ببعض، لا- انها صرف تحليل عقلى لا منشأ خارجى له.

### سادسا: ما أشكله المحقق العراقى «قدس سرّه» أيضا:

بأن لازم القول بالطوليه فى الأصلين و الاقتضاء فى تنجيز العلم الإجمالى هو الالتزام بجريان اصاله الطهاره فى الملاقى أيضا عند تلف الملاقى- بالفتح- و ذلك لتعارض الأصل الجارى فى الملاقى مع الجارى فى الطرف الآخر، و يصحح جريانه فى الملاقى مع انعدامه ترتب الثمره العمليه، حيث أن أثره طهاره الملاقى فحينئذ لا يجب الاجتناب عنه

مع أن القائلين بالاقضاء وافقوا مسلك العليه فى هذه الصورة.

و أجب: بأن التعبد بالوظيفه العمليه لا تتعلل فى المعدوم مع أن ظاهر الادله هو تحقق الموضوع فعلا فى ظرف تحقق المحمول و هو الظهور الأولى فى الأدله ما لم تقم قرينه على الخلاف، مع أن التعبد بالطهاره حادث متأخر عن الملاقاه المتقدمه السابقه، و أن المقام نظير لغويه استصحاب الطهاره السابقه مع جريان اصاله الطهاره بنفس الشك من دون حاجه الى الاحراز (1).

و فيه: أن التعبد فى المعدوم اذا كان له أثر عملى موجود فلا إحاله فيه، و ظاهر الأدله عام شامل (كل شىء) لما قد تحقق فى السابق فلا ينخرم الظهور الأولى، كما هو الحال فى الاستصحاب الجارى فى المعدوم بلحاظ الأثر المترتب عليه الموجود، و الشك فيما نحن فيه فعلى لكن المشكوك سابق و التعبد هو بالطهاره بلحاظ الظرف السابق كما فى الاجازه فى البيع الفضولى على الكشف البرزخى و الانقلاب.

و بالجملة: كما لو لم يفرض العلم الإجمالى و شك فى طهاره المعدوم ليرتب عليه أثر ما تجرى أصاله الطهاره فيه - كمثله الماء المعدوم المغسول به الثوب المتنجس، فان اصاله الطهاره بلحاظه تثمر طهاره الثوب بخلاف ما لو لم تجر فانه يستصحب نجاسه الثوب، فكذلك مع فرض العلم، غايه الأمر تتعارض مع الأصل فى الطرف الأخر فتصل النوبه الى الأصل فى الملاقى من دون معارض و يجتنب عن الطرف الآخر، قضيه الانحلال الحكمى.

و أما التنظير فى اللغويه باستصحاب الطهاره مع أصاله الطهاره فمع امكان منع

ص: ٣٤٣

١- ١) ذكره سيدنا الاستاذ دام ظله.

(مسأله ٧): إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم (١)،

اللغويه في المثال، أن المقام مغاير له لكون أصاله الطهاره في السبب غير متعرضه للطهاره في المسبب و لذلك كان بين الاصلين في المقام ورود خلاف الحكومه الظاهرية في المثال.

و بذلك اتضح أن ما أشكله المحقق العراقي على الطوليه ليس بنقيض، بل الصحيح الالتزام به على الطوليه.

## الانحصار في المشتبهين

### اشاره

لموثقتي سماعه و عمار قال الأول سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو، و ليس يقدر على ماء غيره قال: يهريقهما جميعا و يتيمم [\(١\)](#) إلا - أنه وقع الخلاف في تعيينه أو التخيير مع الوضوء، فلا بد من معرفه مقتضى القاعده أولا ثم ظهور النص.

و الوضوء و الصلاه في الفرض يمكن ايقاعهما بعده صور:

الاولى: باحدهما فقط.

الثانيه: بكليهما إما بالوضوء بهما معا ثم الصلاه.

الثالثه: الوضوء بكل منهما مع الصلاه بعد كل وضوء.

الرابعه: ما تقدم في الثالثه مع غسل اعضاء الوضوء بالماء الثاني ثم الوضوء ثانيه، و الصلاه بعد كل وضوء.

الخامسه: ما تقدم في الرابعه إلا ان الصلاه تكون بعدها.

لا يخفى عدم كفايه الصوره الأولى، اذ هي من الموافقه الاحتماليه، و كذا

ص: ٣٤٤

١ - ١) ب ١٢ أبواب الماء المطلق.

الصورة الثانيه إذ من المحتمل نجاسه الماء الأول و بطلان الوضوء الثاني بنجاسه الاعضاء أو نجاسه الماء الثاني فتنجس الاعضاء عند الصلاه.

نعم على القول بعدم لزوم طهاره اعضاء الوضوء قبل الوضوء و الاكتفاء بالغسله الواحده لرفع الخبث و الحدث تكون هذه الصورة كالصوره الاخيره الآتيه، و كذا الحال فى الصوره الثالثه إلا انه على القول بالاكتفاء بالغسله الواحده لرفعهما تكون هذه الصورة كالصوره الرابعه.

و أما الصوره الرابعه فيحصل بها القطع باتيان الصلاه مع الطهارتين إلا انه يأتى بالصلاه فى المره الأولى مع استصحاب الحدث و فى المره الثانيه مع استصحاب الخبث لكنه لا- ينافى الرجاء الاحتمالى، بناء على المعروف من عدم كون مفاد الطرق و الأصول عزيمه مقابل الاحتياط.

### اشكال صاحب الكفايه

و أما الصوره الاخيره فاستشكل فيها:

صاحب الكفايه من جهه تحقق العلم بنجاسه العضو حين ملاقيه الماء الثانى قبل انفصاله و تحقق الغسل فتستصحب بعد تحقق الغسل، و لا يعارض باستصحاب الطهاره لكونها مجهوله التاريخ.

و اشكل أيضا: بتحقيق العلم الاجمالى بنجاسه بعض الأعضاء حين ملاقيه الماء الثانى و لو تحقق الغسل لبعضها إما اليد لنجاسه الماء الثانى أو الوجه لنجاسه الماء الأول، و هو مقتضى للتنجيز و تعارض أصاله الطهاره فى الطرفين، و ان ورد الاشكال فيما افاده صاحب الكفايه بناء على جريان الاستصحاب فى مجهول

التاريخ و هو الطهاره فى الفرض و معارضته استصحاب النجاسه و وصول النوبه الى أصاله الطهاره.

و عمم: هذا الاشكال الثانى لموارد، اشتباه المائين الكثيرين، حيث ان ملاقاته الاعضاء للماء الثانى لا تتم دفعه كلها بل لبعض الاعضاء ابتداءً فيتشكل العلم الاجمالى المزبور.

و منع: الاشكال الثانى (1) أى تنجيز العلم المزبور لعدم اقتضائه تعارض أصاله الطهاره فى الاطراف إذ قبل تماميه الوضوء الثانى لا يؤدى جريانها الى المخالفه القطعيه لأن الصلاه محكومه بالبطلان لاستصحاب الحدث، و بعد تماميه الوضوء الثانى لا تكون المخالفه إلا احتماليه لخروج الطرف السابق عن دائره العلم الاجمالى.

و هذا المنع: مندفع إذ جريان الأصل يؤدى الى المخالفه القطعيه قبل تماميه الوضوء الثانى، و كون الصلاه محكومه بالبطلان للاستصحاب المزبور منجز آخر للمخالفه و أى مانع من اجتماع منجزين على مخالفه واحده.

و بعد تماميه الوضوء الثانى - أى خروج بعض الاطراف عن الدائره فهو كتلف بعض الاطراف أو خروجها عن محل الابتلاء بعد حصول العلم و تنجيزه - لا يسقط العلم عن تنجيزه فى الطرف الباقي.

هذا من جهه تنجيز العلم.

و أما من جهه استصحاب النجاسه الاجماليه المعلومه فى الاعضاء فتتنجز

ص: ٣٤٤

١- (١) بحوث فى العروه الوثقى ج ٢/٢٦١.



أيضا و هو اشكال ثالث، بعد كون الاثر-أى المانع-لطبيعى النجاسه فى البدن لا لموضع معين منه فيكون من استصحاب الكلى القسم الثانى لا الفرد المردد كما ذكر ذلك الميرزا النائينى «قدّس سرّه»، خلافا لما يذكر (١) من أن المائر بينهما و الاستصحاب الشخصى هو كون موردهما المردد بين ذاتين مختلفتى الهويه و الماهيه و أما الاستصحاب الشخصى فمردد من جهه الزمان أو المكان الموجب للشك فى بقاءه.

### عدم تماميه ما اشكل به صاحب الكفايه

لكن الصحيح عدم تماميه الاشكالات المزبوره:

أما الاول: فلما تقدم فى توضيح الاشكال الثانى.

و أما الثانى: و هو تنجيز العلم الاجمالى (٢) بالنجاسه المعلومه التاريخ فلمقابلته بالعلم الاجمالى بالطهاره المجهوله التاريخ بين أن تكون متأخره عن النجاسه المزبوره أو متقدمه، كما هو الحال فى العلم التفصيلى بالنجاسه الذى ذكره صاحب الكفايه، و لذلك لم يذكر فى الكفايه فى وجه التنجيز حصول العلم التفصيلى بل استصحاب النجاسه المعلومه، و ذلك للعلم بتعاقب الحالتين.

و أما الثالث: و هو الاستصحاب للنجاسه الاجماليه الكليه فلمعارضته بالاستصحاب للطهاره الكليه المجهوله التاريخ لنفس العضو المشار إليه فى الاستصحاب الأول، حيث ان تلك النجاسه مع الطهاره فى تعاقب على ذلك العضو و كل الأعضاء، و حينئذ تصل النوبه الى قاعده الطهاره فى الاعضاء كما تقدم

ص: ٣٤٧

١-١ (١) دليل العروه ٢٤٥/١.

٢-٢ (٢) التنقيح ٤٢٨/٢.

فى الاشكال على ما افاده صاحب الكفايه.

نعم على الصحيح من عدم جريان الاستصحاب فى مجهول التاريخ، يتم تنجيز النجاسه بكل من تقرب العلم التفصيلى و الاجمالى بالاستصحاب الشخصى و الكلى من القسم الثانى.

كما قد يستشكل: فى كون التيمم مقتضى القاعده فى الصوره الاخيريه، من جهه أن لزوم محذور النجاسه الخبثيه يوجب المقابله بين شرطيه الطهاره الخبثيه و شرطيه الوضوء و الطهاره الحديثه و الأولى غير مقدمه على الثانيه لا بالورود و لا بالتزاحم، اذ الفرض أن فى الواقع الماء الطاهر للوضوء موجود بين الماءين المشتبهين و القدره على امتثال كل من الشرطيتين متوفره، غايه الأمر أن العلم بتحصيل تلك الموافقه غير ممكن، فمقتضى القاعده حينئذ هو التنزل الى الموافقه الاحتماليه للواجب لا التبديل الى التيمم (١).

و فيه: إن التزاحم كما قد يكون امثاليا قد يكون إحراريا للامتثال كما لو اشتبه الواجب بالحرام بين طرفين، و هو قسم برأسه مذكور فى الأصول العمليه للتزاحم مغاير المذكور فى بحث الضد، و حيث ان كل حكم كما يقتضى عقلا امتثاله يقتضى أيضا احراز امتثاله و حيث أن تحصيل العلم بامتثال الطهاره الخبثيه موجب للتعجيز عن الوضوء و الطهاره الحديثه، فيكون لزوم الموافقه القطعيه للطهاره الأولى وارد على شرطيه الوضوء فيتحقق موضوع التيمم.

هذا بناء على أخذ القدره فى موضوع الوضوء شرعا و عدم تخصيصها بالقدره

ص: ٣٤٨

على المتعلق بعد استظهار أخذ القدره بقرينه المقابله فى الآيه و ذكر المريض فى سياق اعواز الماء فى السفر و عدم الوجدان.

و أما بناء على كونها عقليه أو كون الشرعيه خصوص القدره على المتعلق فكذلك، حيث يدور الأمر بين الموافقه القطعيه للطهاره الخبثيه و مطلق الموافقه للطهاره الحدثيه ذات البديل فيقدم لا بالورود بل بمقتضى الحكم العقلى فى التراحم فيقدم ما ليس له بديل على ما له البديل ان لم يكن درجات الطوليه فى ذى البديل أهم من ما ليس له البديل، كما ورد بذلك النص عند الدوران بينهما.

هذا فيما لو فرض تعذر الصوره الرابعه لقله كميه الماء و إلا فلا مجال للورود و لا للتراحم فلا يصح اتيان هذه الصوره بل تتعين الرابعه.

هذا كله بحسب مقتضى القاعده فى الصور المختلفه و قد عرفت أن التيمم متعين فى كل الصور ما عدا الصوره الرابعه، سواء كان الماء ان المشتبهان قليلين أو كثيرين أو مختلفين.

و مقتضى ترك الاستفصال فى النص -بعد كون مورده القليل لفرض السائل وقوع القدر و ملاقاته للماء- هو الشمول لمقدار الماء الوافى بغسل الاعضاء ثم التوضؤ منه، أى الشمول للصوره الرابعه ان لم يكن منسبعا الى خصوصها مع أن مقتضى القاعده فيهما تعين الوضوء كما عرفت.

و هى قرينه على كون الأمر بالتيمم تخييرا لا عزيمة نظرا للحرص و المشقه الحاصله غالبا من تنجس الثياب و بقاء نجاسه الاعضاء بعد تكرار الصلاه و من ذلك ظهر أن النص على وفق مقتضى رفع الحرج للزوم الوضوء.

و هل يجب (١) اراققتها أو لا؟ الاحوط ذلك، و ان كان الاقوى العدم.

(مسألة ٨): اذا كان إناء ان أحدهما المعين نجس، و الآخر طاهر، فأريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهاره (٢)، و هذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين و أريق أحدهما، فانه يجب الاجتناب عن الباقي، و الفرق أن الشبهه فى هذه الصوره بالنسبه الى الباقي بدويه بخلاف الصوره الثانيه، فإن الماء الباقي كان طرفا للشبهه من الأول، و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب.

(مسألة ٩): اذا كان هناك إناء لا- يعلم انه لزيد أو لعمر، و المفروض قد اتضح مما تقدم أن التيمم تخييري للخرج لا لعدم الوجدان كى يلزم اراقتهما أولا- مع انه من تحقيق موضوع الوجوب لا- قيد الواجب، نعم الجمود على ظاهر النص أحوط، بل يحتمل أن أصل لزوم الطهاره الحديثه بعد عدم تقيدها بالاراقه كانت الاراقه بالنسبه لها من قيود الاداء و البدل الطولى المحصل لها لا من قيود طبعى الطهاره تحصيلاً لملاكى الطهاره الحديثه و الخبثيه فتدبر.

### **اذا كان إناء ان أحدهما المعين نجس، و الآخر طاهر، فأريق أحدهما**

لتلف بعض الاطراف قبل حصول العلم فلا يعارض الأصل الجارى فى بعض الاطراف، نعم فيما كان للتالف أثر كوجود ملاقى له فإن الأصل يجرى فيه كما تقدم و يعارض الأصل فى الباقي فيتساقطان و لكن تصل النوبه للأصل المسببى فى الملاقى، فيجتنب عن الباقي فقط هذا اذا لم يكن للباقي أصل طولى آخر، و إلا فيعارض الأصل المسببى فى الملاقى.

و أما لو كانا مشتبهين فأريق أحدهما فقد عرفت انه من العلم المررد بين الفرد القصير و الطويل، نعم نكته التنجيز هى المذكوره فى العلم التدريجى.

انه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله، لا يجوز(١) له استعماله، وكذا اذا علم انه لزيد مثلا لكن لا يعلم انه مأذون من قبله أو من قبل عمرو.

(مسألة ١٠): في الماءين المشتبهين اذا توضأ بأحدهما أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر ثم توضأ به أو اغتسل صحّ وضوئه أو غسله على

### التردد في متعلق الاذن

قد تقدم تقريب أصالة الحرمة في الأموال في أوائل الفصل، مضافا الى استصحاب حرمة التصرف المتيقنه في السابق، و أما استصحاب عدم اذن المالك، فهو موقوف على كون الحلية في التصرف موضوعها اذن المالك، أى أن عنوان المالك أخذ حيشه تقيديه لا تعليليه، بينما الظاهر من «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه نفسه» هو الثانى.

لا سيما على القاعده التى حررها الميرزا النائينى «قدّس سرّه» فى الموضوعات المركبه، من كون الوصفين العارضين على جوهر واحد مأخوذين على نحو التركيب لا التقييد لعدم كون احدهما وصف الآخر بطبعه بل كل منهما وصف للجوهر المعروض فاذا اريد اخذهما بنحو التقييد، لا بد من ملاحظه عنوان انتزاعى و نحوه و من مئونه لفظيه داله عليه.

فلا محاله يكون تقييد الاذن بالمالك للاشاره الى الذات الخارجيه و هى مردده بين فردين مقطوع الارتفاع و مقطوع البقاء فيكون من استصحاب الفرد المردد، و منه يظهر صحه استصحاب عدم اذن زيد فى الشق الثانى من المسأله حيث ان الاضافه الى الذات و العدم كان له حاله سابقه، و الاثر مترتب على الفرد.

على الاقوى (١)، لكن الاحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهاره، و مع الانحصار الاحوط ضم التيمم أيضا.

(مسأله ١١): اذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل، و بعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا، و لا يدري أنه هو الذى توضأ به أو غيره ففي صحه وضوئه أو غسله إشكال اذ جريان قاعده الفراغ هنا محل اشكال (٢)،

و هى الصوره الرابعه أو الخامسه، من الصور المتقدمه فى شرح (المسأله: ٧)، إذ بذلك يقطع بحصول الطهاره الحدثيه، سواء كان الطاهر هو الأول فواضح أو الثانى فالمفروض انه غسل اعضائه قبل التوضؤ أو الغسل مره ثانيه، نعم يكون مبتلى بالنجاسه الخبثيه المستصحبه على ما تقدم تفصيله بناء على عدم جريان الاستصحاب فى مجهول التاريخ و هو الطهاره المعلومه بالاجمال، و إلا فيتعارضان و تجرى قاعده الطهاره.

و الظاهر أن الماتن «قدّس سرّه» يبنى على جريان استصحاب مجهول التاريخ، و من هنا قوّى الاكتفاء بهذه الصوره و ان احتاط استحبابا بتركها، و احتياطه بضم التيمم فى صوره الانحصار لعله من جهه البناء على ورود وجوب الطهاره الخبثيه على وجوب الوضوء، فتكون الوظيفه منحصره بالتيمم كما تقدم بيانه، و هذا من جهه احتمال جريان استصحاب النجاسه بلا معارض، أو أن احتياطه للجمود على ظاهر النص.

### تحقيق فى جريان قاعده الفراغ مع الغفله حين العمل

#### اشاره

ظاهر الفرض هو ما اذا توضأ أو اغتسل بأحدهما المعين ثم علم اجمالا بنجاسه أحدهما المردد، و استظهر أيضا ما اذا توضأ أو اغتسل بأحدهما غير

المعين ثم علم اجمالاً- بالنجاسه المردده، و يضاف صورته ثالثه لا- يابها المتن أيضا و هو ما اذا توضحاً أو اغتسل بأحدهما غير المعين ثم علم تفصيلاً بالنجاسه، و تنقيح الحال فى الصوره الأولى: بالبحث فى جريان قاعده الفراغ و التجاوز.

## منع جريان قاعده الفراغ

فقد استشكل فى جريانها بعده امور:

## الأمر الأول

ما فى المتن من ان القاعده المزبوره لا تجرى فى موارد العلم بالغفله

و النسيان،

بل فى موارد احتمالها.

و استدل على ذلك بصيغ مختلفه:

## الأولى: من كون القاعده امضائه لا تأسيسيه،

و هى فى البناء العقلائى بلحاظ أصاله عدم الغفله و النسيان الجارىه فى حق من يشرع فى عمل ملتفت ارتكازاً أو تفصيلاً الى أجزائه و شرائطه، و يستتبع إرادته الابتدائيه الاجماليه إرادات جزئيه متعلقه بأحاد الأجزاء و الشرائط، و حيث أن الغالب فى ظاهر هذا الحال كونه ذاكرة ملتفتاً فينبى على الغالب من عدم صدور الغفله و النسيان المنافى لتلك الإراده و العزم.

## الثانيه: و من التعليل الوارد فى موثق بكير بن أعين

قال: قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (1)، الظاهر منه أن مورد اعتبار القاعده عند عدم العلم بالغفله و عند ظن الالتفات و الا ذكره.

ص: ٣٥٣

و مثله صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه قال اذا شك الرجل بعد ما صلى فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا و كان يقينه حين انصرف انه كان قد أتم لم يعد الصلاة و كان حين انصرف أقرب الى الحق منه بعد ذلك» (١)، و الاقربيه الى الواقع انما تكون مع ظن الاذكريه و الالتفات لا مع العلم بالغفله إذ مع الغفله هو أبعد منه حين يشك فتقيد الاطلاقات على فرض عدم انصرافها عن موارد العلم بالغفله بهاتين الروايتين.

و أما: معارضتهما بروايه الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخاتم اذا اغتسلت قال: حوِّله من مكانه و قال فى الوضوء: تدره فإن نسيت حتى تقوم فى الصلاة فلا آمرک أن تعيد الصلاة» (٢).

فممنوعه: إذ جهه السؤال ليس الشك فى وصول الماء بل ظاهره أن التحويل حيث انه مطلوب فى الغسل و كذا الاداره فى الوضوء بقريته المقابله بين التحويل فى الأول و الاداره فى الثانى و إلا فتكفى الاداره فيهما أو التحويل كذلك فلا يبطل تركهما الغسل و الوضوء اذ لا شرطيه فى البين.

و هذا بخلاف خبر على بن جعفر فى الباب المزبور حيث فرض فيه الشك فى وصول الماء و من ذلك لا تجرى القاعده فى موارد الشك فى الاتيان الناشئ من الجهل بالحكم سابقا حين العمل.

و نظير المقام ما لو صلى الى جهه غير معينه ثم شك انها قبله أم لا.

و من ذلك أيضا لا تجرى القاعده فى موارد الشك السابق على العمل كأن

ص: ٣٥٤

١- ١) ب ٢٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ح ٣.

٢- ٢) ب ٤١ أبواب الوضوء ح ٢، ٣.



شك في الحدث ثم غفل عنه أو نسيه و صلى.

و جعل التعليل حكمه لا عله مدار الحكم، مدفوع بأن الحكمه تورد في مقام التعليل بالغايات، و هذا الوجه يعمّ صورتين الباقيين.

## الامر الثاني

أن القاعده لا تجرى في موارد الشك في العمل المحفوظ صورته

مثل ما لو صلى الى جهه معينه ثم شك أنها قبله أو لا، فإنه لا تجرى القاعده لاحراز أن الجهه قبله، لأن موردها الشك الناشئ من فعل المكلف نقيصه أو زياده لا تطبيق الواقع على ما فعله المكلف، اذ هو خارج عن قدره و إرادته المكلف، و هذا الوجه يخص منع جريان القاعده بالصوره الأولى.

و في كلا الوجهين نظر يتضح بذكر نقاط:

## الأولى: حيث أن الامارات -لفظيه كانت أو فعليه- ليست مولده و مخترعه

موضوعا من الشارع بل هي موجوده في البناءات العقلانيه، غايه الامر بعضها معتبر في البناء العقلاني و بعضها غير معتبر، فما يعتبره الشارع من المعتبر عندهم يكون امضائيا، و ما يعتبره مما لا يكون معتبرا عندهم يكون تأسيسيا، فالامضائيه و التأسيسيه في الامارات انما هي في المحمول، و أما الموضوع فدوما موجود من مناشئ الكشف التكويني لديهم.

فالحال في قاعده الفراغ كذلك، اى أن الروايات الوارده فيها ناظره الى الاماره و البناء الموجود لديهم في مطلق الاعمال المركبه.

و البناء من العامل لفعل مركب كرات عديده يزاوله هو الالتفات تفصيلا في

الابتداء وقبل المره الأولى من اتيان العمل،إلى اجزاء و شرائط العمل كى تبقى صورته فى خزائنه و ارتكاز حافظته ثم بكثره تكرار العمل ترسخ تلك الصوره العلميه فى الارتكاز و يكون الغالب عند ابتداء الشروع فى العمل فى الدفعات اللاحقه هو من دون التفات تفصيلى فى أول العمل،بل توجه اجمالى و إراده كليه بنحو اللف تصدر منها ارادات جزئيه متعلقه بالاجزاء و الشرائط بنحو النشر.

فالغفله عن التفصيل غالبه و لا ينافى ذلك تقوم الارادات الجزئيه بالالتفات لمتعلقاتها لكون الإراده سنخ ادراكى،إذ ان ذلك- مع انه واقع وجدانا-ذلك من شئون و درجات النفس المبين فى محله.

فتبين أن الغالب عند إرادته ايجاد العمل المركب الموجود فى التصور و الارتكاز بصوره علميه كليه،عدم الالتفات تفصيلا الى التطبيق و الايجاد الخارجى و الجرى و الاسترسال بمقتضى العاده الحاصله من التكرار و الالتفات التفصيلى الى الاجزاء و الشرائط فى البدء،و هذا حتى فى ذى التوجه و حاضر القلب.

فعلى هذا يتضح ان البناء العقلائى الممضى بإطلاقات أدله القاعده هو بلحاظ اقتضاء إرادته الصوره الارتكازيه و العاده ايجاد المصداق المطابق لها فى الخارج و هو يتلائم مع الغفله و النسيان التفصيليين بعد احتمال صدور العمل صحيحا.

و تبين أن المنشأ ليس الصدفه و الاتفاق بل العاده الجاريه المترسخه و المرتكزه لدى العامل،و لذا ترى الفرد من البناء العقلائى فى تعليقه للصحه و عدم الخطأ يقول:«انى كذا من السنين امارس و أزاول هذا العمل سواء كان عباديا أو معامليا أو غيرهما،أو انى قد تعلمته و زاولته كذا من السنين الماضيه»فلا

يعلل إلا بذلك لا بوجود الذكر و الالتفات التفصيلي أو الاجمالي في بدء العمل.

كما انه من الملاحظ أن الاسترسال في العمل على وفق الصورة الخزانیه و العاده المتجذره هو أبعد عن الخطأ مما لو التفت بعمق تفصيلا اثناء العمل، كما هو مجرب في قراءه سوره طويله عن الحافظه، و كذا الصلاه و بقيه الاعمال المركبه.

### **الثانيه: و منه يظهر أن التعليل في الروايتين هو بلحاظ الاذكريه الخزانیه في**

الارتكاز،

و القرب الى الواقع حين الانصراف باعتبار يقينه الحاصل من اقتضاء العاده.

فيظهر بذلك وجه الاطلاق في أدله القاعده، مثل معتبره محمد بن مسلم المرويه بعده طرق عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (١)، و بطريق آخر «كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فامضه و لا إعادته عليك فيه» (٢)، حيث أكدّت على عدم الاعتناء في عموم ما مضى من الاعمال و عدم العبره بالصوره اللاحقه المتذكره لها.

### **الثالثه: مصحح الحسين بن أبي العلاء**

صاحب كتاب يعد في الأصول رواه ابن أبي عمير و صفوان و روى عنه فضاله بن أيوب و العباس بن عامر و يحيى بن عمران الحلبي و عدّه كثيره أخرى من الثقات الأجلاء، و كان أوجه اخوته الراوين عن أبي عبد الله (عليه السلام) - فدلالتها على العموم تامه، و ذلك لظهورها في كون التحويل و الاداره هو لا يصل الماء تحت الخاتم الضيق، كما في صحيح علي بن جعفر في

ص: ٣٥٧

---

١- ١) ب ٢٣ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ح ٣. و ب ٢٧ ح ٢.

٢- ٢) ب ٤٢ أبواب الموضوع ح ٦.

الباب (١) نفسه «تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه» الوارد صدره في السوار و الدمليج على ذراع المرأه و ذيله عن الخاتم الضيق.

و المغايره بين الغسل و الوضوء انما هي لاجل زياده وصول الماء في الغسل و لاجل تنقيه اليد من القذاره في مورد الغسل غالبا بخلاف الوضوء.

#### **الرابعه: ثم انه يلزم القائلين بعدم الجريان في موارد العلم بالغفله مع احتمال**

الاتيان

عدم جريان القاعده في موارد العلم الاجمالي بالخلل بين طرفين أو أكثر أحدها ركن أو غير ركن و عدم وصول النوبه الى التعارض لكون تلك الموارد يعلم فيها بالغفله اجمالا فيكون من التمسك بعموم القاعده في اطراف العلم المزبور من التمسك بالعام في الشبهه المصدقيه لا- أن موضوع القاعده في اطراف العلم محفوظ و تصل النوبه الى التعارض للمخالفه العمليه، و انه فيما لا يكون تعارض للطوليه و غيرها تجرى القاعده في بعض الاطراف لكون قيد موضوعها عدم العلم بالغفله.

#### **الخامسه: و يؤيد العموم ما ذكره المحقق الهمداني في مصباحه**

من عموم أصاله الصحه في عمل الغير الجاهل بالحكم حيث أن القاعده فيما نحن فيه عباره عن أصاله الصحه في عمل الشخص نفسه و إن قيل بالتعدد.

و من ذلك يظهر عمومها لموارد الشك الناشئ من الجهل بالحكم المتعارف بين العوام الراجع الى الجهل بقصد الوجه من الوجوب و الاستحباب و نحو ذلك، لا الى أصل تركب العمل منه سيما اذا لم يكن قريبا، مع احتمال اتيانه، و كذا لموارد الشك السابق مع الاحتمال المزبور.

ص: ٣٥٨

و بهذه النقاط اتضح ضعف الاشكال الاول بوجهيه.

و أما الثانى: فظهر ضعفه أيضا لعموم القاعده بعد رجوع الشك الى انطباق الأمور به على المأتى به، و اجراء القاعده للانطباق لا الى احراز ان الجهه المعينه قبله، اذ مؤدى القاعده احراز ثبوت الشرط بما هو شرط لا- وجوده المطلق، كما فى الشك فى اثناء العصر فى انه أتى بالظهر أو فى انه توضحاً.

و القبلة و ان لم تكن تحت قدره المكلف إلا- ان الاستقبال الذى هو الشرط تحت قدرته، و لذا ذكروا فى النقض على الوجه المزبور ما لو صلى الى الاربع جهات ثم علم بنقصان ركن فى احدها المعين أو غير المعين، و كالوضوء من الإناءين المشتبهين بإضافه أحدهما فيما لو علم بالخلل فى أحدهما.

### **الامر الثالث تنجيز العلم الاجمالى بنجاسه أحد الماءين لبطلان الوضوء**

و اضيف الى الامرين المتقدمين اشكالا ثالثا و هو: تنجيز العلم الاجمالى بنجاسه أحد الماءين لبطلان الوضوء و للاجتناب عن ماء الطرف الآخر الموجب لتعارض القاعده مع أصاله الطهاره فى الطرف الآخر، و أن بطلان الوضوء يتنجز بنفس العلم بالنجاسه المزبوره لأن الماء تمام الموضوع لا أنه من قبيل الملاقى للأطراف (1).

و فيه: إنه و ان لم يكن كالملاقى لأطراف العلم، إلا أن قاعده الفراغ فى طول أصاله الطهاره الجاربه فى الماء المستعمل للوضوء و قاعده الفراغ ليس مؤداها ثبوت ذات الشرط بوجوده المطلق كما عرفت فى القبلة فى الجهه المعينه، بل

ص: ٣٥٩

و أما اذا علم بنجاسه أحدهما المعين و طهاره الآخر فتوضأ، و بعد الفراغ شك في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس فالظاهر صحه وضوئه لقاعده الفراغ(١)، نعم لو علم انه كان حين التوضى غافلا عن نجاسه أحدهما مؤداها ثبوت التقيد للمركب، و صحه و فساد الوضوء عنوانان عارضان للوضوء بالماء الطاهر أو النجس كعروض الصحه و الفساد للعقود و الايقاعات.

نعم الصحه و الفساد التأهليه التعليقيه هما بالماء الطاهر أو النجس لا- الصحه و الفساد الفعلين، فعلى هذا القاعده جاريه فى المحمول و أصاله الطهاره جاريه فى الموضوع فيبينهما الطويله نظير أصاله الحل لشرب الماء و أصاله الطهاره فى الماء، فأصاله الطهاره فى الطرفين تتعارض و ان تلف ماء الاناء المستعمل فى الوضوء، لما عرفت فى مسأله الملاقي السابقه أن المصحح لجريانها الاثر المترتب على طهارته و ان تلف ذات الطرف.

فبعد ذلك تصل النوبه الى أصاله الحل فى الطرفين، فان التزم بسقوط عموم أصاله الحل للتعارض الداخلى بين فردين منه و اجماله فتجرى القاعده حينئذ بلا معارض، و ان التزم بعدم الاجمال فأصاله الحل فى الطرف الآخر تتعارض كل من أصاله الحل فى الماء الباقي و القاعده فى الوضوء.

و أما اذا لم يبق ماء فى الاناء المستعمل فأصاله الحل فى الطرف الاخر تعارض القاعده فى الوضوء على كل حال، بخلاف ما لو تلف ماء الطرف الآخر.

هذا كله فى الصوره الأولى، و كذا فى الصوره الثانيه و أما الثالثه فلا مانع من جريان كل من قاعده الطهاره فى الماء الذى توضأ و قاعده التجاوز فى الوضوء إلا أن الأولى فى الموضوع مقدمه على الثانيه.

لما تقدم لكن تقدم دفعه، و حينئذ تكون هذه الصوره كالصوره الثالثه المتقدمه.

يشكل جريانها(١).

(مسألة ١٢): إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصب لا يحكم عليه بالضمان(٢)، إلا بعد تبين ان المستعمل هو المغصوب.

على كلا القولين بعد فرض التفاته قبل العمل و الشك في عروض الغفله.

### التصرف بالمشتبه بالغصبه

قد تقدم في أوائل الفصل في مشكوك الاباحه أن مقتضى القاعده عند اشتباه الاموال التى ذكروها في الابواب الاخرى هو القول بالقرعه أو التوزيع بمقتضى العدل و الانصاف أو الصلح، و مع تنقيح الحال فى الموضوع لا تصل النوبه الى الأصول الحكيمه مشبهه للتكليف و الوضع كانت أو نافيه.

كما مرّ قصور أصاله الحل عن الشمول لمثل هذه الموارد مما كان الشك فى الحل مسيبا عن الشك فى المملكه و أن أصاله الحرمة فى الأموال يمكن تقريبها، فكذا الحال فى المقام فيما كان أحد الإناءين ملكا له سواء كان هو الغاصب للآخر أم لا.

و أما ان كان أحد المشتبهين للغير الآذن له فى الاستعمال بنحو التخيير و وضعهما تحت تصرفه فهو كالفرض الأول فيما كان المستعمل مالكا غاصبا من ثبوت العهده عليه و جريان مقتضى القاعده المتقدمه.

و ان كان الآذن بنحو التعيين فتجرى البراءه عن الضمان إذ الباقي يعلم بعدم جواز التصرف فيه سواء كان للآذن أو للمغصوب، هذا فيما لو أغمضنا النظر عن مقتضى القاعده فى اشتباه الأموال و إلا فوظيفه المأذون على مقتضاها مطلقا.

و لو اغمض النظر عن كل ذلك فالأصول العمليه الجاريه تقتضى انحلال العلم

ص: ٣٦١

الاجمالي فيما كان المستعمل غير مالك لائى منهما لجريان استصحاب حرمه التصرف فى الباقي، و استصحاب عدم الضمان فى التالف بعد تساقط استصحاب عدم الاذن فى كل منهما و إلا فهما يقتضيان الضمان فى التالف و حرمه التصرف فى الباقي، لكن الضمان لمالك مردد.

و منه يعلم الحال فى ما كان المستعمل مالكا على اختلاف الصور المتقدمة فى مشكوك الاباحه فلاحظ، سيما على تقريب أصاله الحرمه فى الأموال فى بعض الصور.

ص: ٣٦٢



فصل سؤر(١)نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس(٢)،و سؤر طاهر العين طاهر،

## فصل:الأسآر

### حقيقه السؤر

قد ورد بلفظه فى الروايات و بلفظ الفضل و بلفظ الموصول المتضمن فى صلته(من)التبعيضية و هما معنى الأول فى اللغه و بقيد الشراب فى الصحاح أو بقيد الماء عن المغرب،و عن الازهرى التعميم«أن سائر الشىء باقيه قليلا- كان أو كثيرا»،و فى مجمع البحرين«قد يقال فى تعريفه ان السؤر ما باشره جسم حيوان و بمعناه روايه و لعله اصطلاح و عليه حملت الأسآر،كسؤر اليهودى و النصرانى و غيرهما»،و هو الموجود فى تعاريف الكثير من الكلمات فى المقام،و لكنه اصطلاح و ان نشأ من بعض الاستعمالات الوارده فى الروايات،لكنه لا يحمل عليه اللفظ من دون قرينه.

بل قد ذكر الفيومى أن السؤر من الفأره و غيرها كالريق من الانسان و لعله لذلك يطلق على ما شرب منه أو أكل منه حيث انه يتضمن بقيه من الحيوان من فمه،و هذه جهه اختصاص فى الموضوع يترتب عليه الحكم غير مباشره سائر الاعضاء،كما هو الحال فى كيفية غسل الاناء من ولوغ الكلب لا مطلق مباشره جسده.

### سؤر نجس العين

كما هو مقتضى القاعده المتقدمه فى القليل من انفعاله بملاقاه النجاسه

ص:٣٦٣

و يدل عليه و عليها صحيح ابى العباس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهره و الشاه و البقره و الابل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع، فلم اترك شيئا إلا - سألته عنه، فقال: لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مرّه ثم بالماء» (١).

و حسنه - كالصحيحه - معاويه بن شريح قال: سألت عذافر أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاه و البقره و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع، يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه و توضأ منه قال: قلت له: الكلب، قال: لا قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا و الله انه نجس، لا و الله انه نجس» (٢).

و منهما استفيد نجاسه القليل الملاقى للنجس اذ صرح بالتعليل بالصغرى و كأن الكبرى مقدره مسلمه فى التخاطب مع الراوى، و ان كان سؤال الراوى عن خصوصيه السؤر بما هو بقيه من الحيوان فى الماء أو بقيه الماء الذى شرب منه.

و مقتضاها حرمه و نجاسه سؤر نجس العين و حليه و طهاره سؤر طاهر العين إلا ما استثنى.

و أما الكافر فالمشرك و الملحّد و الناصبى و نحوه فكذلك كما يأتى فى النجاسات و أما الكتابى و المجبره و المجسمه و غيرهم فعلى الخلاف فيهم، إلا أن النهى (٣) و ارد على كل حال عن سؤر الأول فلا اقل من الكراهه، و ما ورد من التعليل للنهى عن غسله الحمام يستشعر منه ذلك و كذا فى ابن الزنا.

ص: ٣٦٤

١- ١) ب ١ أبواب الاسئار ح ٤، ٥.

٢- ٢) ب ٢ أبواب الماء المطلق.

٣- ٣) ب ٣ أبواب الاسئار.

و ان كان حرام اللحم (١)،

## سُور حرام اللحم

و عن المبسوط و المهذب و السرائر المنع عن الحاضر منه غير الآدمي و الطيور إلا ما لا يمكن التحرز عنه كالهرة و الفأرة، و قد يستدل لهم بموثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و كل ما يؤكل لحمه فليتوضأ منه و ليشربه» (١).

لاشماله على مفهوم الوصف أو الشرط التضمني لمكان الفاء، و هو مع كون المفهوم أعم من الحرمة، غير ثابت كما هو محرز في محله و ان كانت القيود احترازية، مع أن ذكرها في مقام التعداد كما يظهر من ملاحظه الصدر و الذيل، و أما الفاء فهي لمطلق الترتيب و ان لم يكن في جملة شرطيه، و مثله صحيح عبد الله بن سنان (٢).

هذا مع ما تقدم من المعبرتين الداليتين على نفى البأس، و كذا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور أو شرب منه جمل أو دابه أو غير ذلك أ يتوضأ منه؟ أو يغتسل؟ قال: نعم، إلا أن تجد غيره فتنزه عنه» (٣)، و لعل المراد بالكلب مطلق السبع.

و كذا خبر الوضوء عن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه يكره سُور كل شيء لا يؤكل لحمه» (٤)، بناء على إرادته الكراهه الاصطلاحيه و لو بقريته ما تقدم و يدل عليها موثقه سماعه قال «سألته هل يشرب سُور شيء من الدواب و يتوضأ منه؟

ص: ٣٦٥

١-١) ب ٤ أبواب الاستارح ٤.

٢-٢) ب ٥ أبواب الاستارح ١.

٣-٣) ب ٢ أبواب الاستارح ٦.

٤-٤) ب ٥ أبواب الاستارح ٢.

أو كان من المسوخ (١)، أو كان جلالاً (٢)، ما عدا المؤمن (١)، قال: أما الأبل و البقر و الغنم فلا بأس» (١)، بعد إرادته الكراهه بقريته ما تقدم فيعم غير مأكول اللحم لفظاً أو أولويه.

### سُور المسوخ

و منشأ الخلاف هو في نجاستها مع أن في الروايات ما يدل على نفى البأس عن سُور الفأره و الحيه و مطلق الطير المشتمل على المسوخ، و عدم جواز بيعها لو فرض لا دلالة فيه كما في السباع.

### سُور الجلال

و نسب المنع الى الشيخ و السيد و ابن الجنيد و لعله لاجل ذهابهم الى نجاسه عرقها و بتبع ذلك بقيه فضلاتها، و لذلك الزم القائلين بنجاسه عرقها بحرمة سُورها، و مستندهم في ذلك ما ورد بطريق معتبر من الأمر بغسل الثوب عن عرقها.

لكن سيأتى ان الأمر محتمل للحمل على الارشاد الى المانعيه فى الصلاه لا النجاسه، هذا مع اطلاق ما ورد فى الحيوان و عمومه سواء العناوين الخاصه كالجمال و البقر و الغنم و نحوها أو العامه مثل ما فى موثق عمار «كل ما يؤكل لحمه..

و كل شىء من الطير يتوضأ...» أو ادراجه فى ما لا يؤكل لحمه الذى تقدم كراهته.

### سُور المؤمن

كما ورد انه شفاء من سبعين داء (٢).

ص: ٣٦٦

---

١- ١) ب ٥ أبواب الاستارح ٣.

٢- ٢) ب ١٨ أبواب الاشربه المباحه.

بل و الهره (١) على قول و كذا يكره سؤر مكروه (٢) اللحم كالخيل و البغال و الحمير، و كذا سؤر الحائض المتهمه (٣) بل مطلق المتهم.

### سؤر الهره

ففى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الهره انها من أهل البيت و يتوضأ من سؤرها» (١)، و فى صحيح آخر ان الهر سبع و لا بأس بسؤره و انى لأستحيى من الله أن ادع طعاما لان الهر أكل منه، و فى ثالث انما هى من السباع.

لكن تقدم مصحح ابن مسكان المتضمن للأمر بالتنزه مع وجدان ماء غيره، و كذا كراهيه سؤر ما لا يؤكل لحمه و السباع و قد يكون التعليل بالسبع لأصل الجواز و بانها من أهل البيت لكثرة الابتلاء بها الرافع للحزازه و يؤيده ما روى فى أثر سؤره من زياده الحافظه.

### سؤر مكروه اللحم

قد تقدم ما يدل عليه و على تفاوت الكراهه بينه و بين ما لا يؤكل لحمه.

### سؤر الحائض المتهمه

فى مقابل من اطلق الكراهه ففى عدده من الصحاح و المعتبرات (٢) بهذا المضمون «سؤر الحائض تشرب منه و لا توضأ»، و فى بعضها الآخر عن الوضوء منه «اذا كانت مأمونه فلا بأس»، أو «اذا كانت تغسل يديها» و هو يفسر «المأمونه»، و فى ثالث عن التوضؤ من فضل المرأه «اذا كانت تعرف الوضوء، و لا تتوض من سؤر الحائض».

و فى رابع صحيح العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر

ص: ٣٤٧

١- ١) الوسائل: أبواب الاستار باب ٢.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الاستار باب ٨.

الحائض فقال: لا توضأ منه و توضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأمونه ثم تغسل يديها قبل أن تدخلهما الاناء» (1) كما فى الكافى و فى الاستبصار و التهذيب بدون حرف النهى (توضأ منه)، و هى على نسخه الكافى يتحد مضمونها مع النمط الثالث من الروايات، حيث أن مفاده ثبوت درجه من الكراهه و ان كانت الحائض تعرف الوضوء و النظافه و الطهاره، و ان كان مفاد النمط الأول انتفاء البأس إذا كانت متحفظه، المحمول على انتفاء شده الكراهه و من ذلك يعلم صحه قيد المتهمه حيث انه عنوان لغير المتحفظه، ثم إن الحكم فى الروايات و ان ورد فى الوضوء.

لكن التعليل و ثبوت الحزازه فى طهوريه الماء من جهه، و رجحان شرب الطاهر الطهور من جهه اخرى يستفاد التعميم للشرب لا سيما و أن الكراهه على درجات كما هو مفاد ثبوتها فى الروايات لأصل العنوان و للمقيد بغير التحفظ و للمتحفظه على تفاوت فى الدرجه، و منه يتضح التعدى الى مطلق المتهم غير المتحفظ معتضدا بوحده القيد مع سؤر الجنب.

ص: ٣٦٨

---

١-١) ب ٧ أبواب الاستارح ١.

وَ ثِيَابِكَ فَطَهَّرْهُ وَ الرَّجْزَ فَاهْتَجِرْ \*الاول:البول

\*الثاني:الغائط

\*قاعده:في جواز بيع الاعيان النجسه

\*قاعده:أصالة عدم التذكيه

\*الثالث:المني

\*الرابع:الميته

\*قاعده:الميته و عدم المذكي





فصل النجاسات اثنتا عشره:(الأول و الثاني:البول و الغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه(١)إنسانا أو غيره،بريا أو بحريا صغيرا أو كبيرا،

## فصل فى النجاسات

### نجاسه البول و الغائط

قال فى المعتبر«و هو اجماع علماء أهل الاسلام سواء كان ذلك من الانسان أو غيره اذا كان ذا نفس سائله و فى قول الشافعى الا البول من الرسول (صلى الله عليه و آله)فان أم أيمن شربته فلم ينكر»و قريب منه ما فى المنتهى.

و يدل عليه العديد من الروايات الوارده فى انفعال الماء القليل المتقدمه (١)،

ص:٣٧١

---

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ١٣، ١.

و الأمره بغسل الفراش و الطنفسه منه (١)، و كذا الأمره بغسل الثوب.

إلا- أن المهم عموم ما يدل كما قيل في مثل صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليه السلام) قال: سألته عن البول يصيب الثوب؟ فقال: «اغسله مرتين» (٢)، لكن الاعتماد على ظهوره بمفرده في العموم منظور فيه بعد انصرافه الى بول الانسان مما يصيب ثوبه في الغالب وجودا و استعمالا.

و مثل صحيح عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٣).

و هو أيضا قد يتأمل فيه من جهة احتمال الارشاد الى المانع للصلاه نظير موثق سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ان اصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاه فيه حتى يغسله» (٤).

و الاجابه عن ذلك بإطلاق الأمر بالغسل و بظهور ماده الغسل في التطهير من القذاره منقوض بورود ذلك في عرق الجنب من الحرام و عرق الابل الجلامه و ان اسند الغسل في احدهما الى ذات العرق، مع عدم التزام الكثير بذلك فيهما، مع عدم دلالة الاطلاق لصوره الجفاف على ذلك، لوجوده جافا و عدم زوال آثاره العينيه بالجفاف كما هو الحال في لعاب ما لا يؤكل لحمه مع طهارته اذا اصاب الثوب.

إلا ان الصحيح تماميه الدلاله و عدم تسليم النقض من هذه الجهه كما يأتي في

ص: ٣٧٢

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٥.

٢-٢) المصدر: باب ١ حديث ١.

٣-٣) المصدر: باب ٨ حديث ١، ٢.

٤-٤) المصدر السابق حديث ١، ٢.

محلّه إن شاء الله تعالى، بعد تعاضدها بما تقدم الصريح في النجاسه غير المخصوص ببول الانسان.

بل ان في ما تقدم في انفعال القليل غير واحد مما هو تام في الاطلاق فلاحظ مثل مصحح العلاء بن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض يبال فيها؟ قال: لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول» (١)، بعد عدم انصرافه بعد فرض بول الدواب و غيرها في المياه في الروايات، و بذلك يتم اطلاق صحيح ابن مسلم المتقدم بعد فرض وقوع الثوب على بول الطيور و الخشاشيف و الدواب في الروايات.

و الإشكال فيه: بكونه في صدد بيان كيفية الغسل فارغا عن نجاسه البول (٢).

ضعيف: حيث أن الاطلاق في الموضوع لاستفاده عموم كيفية الغسل لكل الابوال دال بالالتزام على النجاسه و إلا لاشكل الحال في التمسك بإطلاق كثير من أدله النجاسات المستفاد نجاستها من اطلاق الأمر بالغسل بكفايه المره في الغسل، و لأشكل لزوم المرتين في غسل مطلق الابوال النجسه.

و أما الغائط فيدل على العموم فيه مضافا الى دعاوى الاجماع على عدم الفصل بينه و بين البول ما يستفاد من منطوق موثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٣)، من وحده حكم الخارج من الحيوان الشامل للبول و الغائط.

و يعضد تلك الوحده ما ورد في الطير أيضا من تشريك الحكم بينهما

ص: ٣٧٣

١- ١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٢.

٢- ٢) دليل العروه الوثقى ج ١/ ٢٨٠.

٣- ٣) الوسائل: أبواب النجاسه باب ٩ حديث ١٢.

بعنوانيهما مع أن الموجود الغالب في الخارج هو المختلط منهما بصورة الذرق لاتحاد المخرج في نوع الطيور.

ولا- ينقض الوحده ما ورد من التفرقه بين أبواب الدواب الثلاث و ارواثها (١)، لحمله على نديه الاجتناب كما يأتي، معتضدا بارتكاز وحده الحكم فيهما عند الاعتبار العقلائي و المتشرعي لأن الطرفين طريق النجاسه كما في روايه العلل (٢) و يظهر ذلك من تشريك السؤال عنهما في بعض الروايات كروايه أبي الاغر، النحاس (٣)، و أبي مريم (٤)، و غيرها.

و أيضا ما ورد في نجاسه العذره (٥)، و هي و ان ذكر غير واحد من ائمه اللغه باختصاصها بفضله الآدمي إلا أن الاستعمال في الأعم و ارد في الروايات كما في روايات بيع العذره (٦)، و كما في المقام كصحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى و في ثوبه عذره من انسان أو سنور أو كلب، أ يعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد» (٧).

و دعوى: استعماله في جامع بين الثلاثه لا في مطلق المدفوع الشامل

ص: ٣٧٤

- 
- ١-١) بحوث في شرح العروه الوثقى ١٠/٣.
  - ١٧-٢) جامع احاديث الشيعة: أبواب نواقض الوضوء باب ١ حديث ١٧.
  - ٢-٣) الوسائل: أبواب النجاسه باب ٩ حديث ٢.
  - ٨-٤) المصدر: باب ٩ حديث ٨.
  - ٥-٥) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩، ٢٦، ٩، ١٥، ١٢، أبواب الماء المطلق باب ٨ حديث ١٣ و باب ٣٧، ٣٢، ٣٧، ٥، ٢.
  - ٢-٦) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٤٠ حديث ٢.
  - ٥-٧) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٤٠ حديث ٥.

بشرط ان يكون له دم سائل حين الذبح (١) نعم فى الطيور المحرمه للطير (١).

تكلف ظاهره، و أيضا قد ورد فى خرق الفأر (٢).

### بول ما لا نفس له و غائطه

كما قيد بذلك الكثير و تردد فى المعتبر فى ما لا- نفس له إلا- انه مال الى الطهاره معللاً بان ميتته و دمه و لعابه ظاهر فصارت فضلاته كعصاره النبات و مثل له بالذباب و الخنافس، و هو تاره ما له لحم، ككثير من السمك المحرم و بعض الدواب البريه كالضب، و اخرى لا لحم له كالمثال المتقدم.

أما ما لا- لحم له فلا- تشمله أدله نجاسه الخرق بعد كونها لبيه، بل العمده قصور أدله البول عن الشمول، حيث أن عموم اغسل ثوبك عن أبوال ما لا يؤكل لحمه مورده ما له لحم لا بنحو السالبه بانتفاء الموضوع و أما اطلاق يصيب ثوبى البول فقد عرفت ابتناء الاطلاق بالاستيناس الحاصل من الاستعمال فى بقيه الروايات، نعم على فرض ثبوت كون الخشاف مما لا نفس له يتم الاطلاق المزبور أيضا لخصوص ما له لحم مما لا نفس له.

و أما ما له اللحم فما دل على طهاره ميتته و دمه (٢) دال على طهارتهما حيث انهما كالأجزاء و التوابع للأول و البول محصول من الثانى مثل موثق غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله و نحوه موثق عمار الساباطى قال: سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما اشبه

ص: ٣٧٥

١- ١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ج ١٣/٣.

٢- ٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٨ حديث ٦.

٣- ٣) الوسائل: أبواب النجاسه باب ٢٣.

ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن و شبهه قال: كل ما ليس له دم فلا بأس» (١)، أى ليس له دم سائل و إلا- فهى ذات دم رشحى.

و لا- يتوهم اختصاص العموم بغير ما له اللحم لخصوص مورد السؤال، و لذلك بنوا على العموم فى ميتة ما ليس له نفس بل فى مصحح ابن مسكان (٢) مثل (عليه السلام) لما ليس له دم بالعقارب مع انها لحميه كالروبيان (الريشه) و من فصيلته البحرية.

و معتبره السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ان عليا (عليه السلام) كان لا- يرى باسا بدم ما لم يذك يذك يكون فى الثوب، فيصلى فيه الرجل، يعنى دم السمك» (٣) مع أن العاده لمن يتلوث ثوبه بدم السمك نتيجة عمله و مهنته هو تلوته أيضا بفضلاته.

فلا يرد الاشكال فى مفادها بأن الحكم لعنوان الميتة، لا سيما مع نفوذ الماء لداخل الميتة فى العاده و لا يعدان حينئذ من البواطن و اما المعارضه من وجه مع عموم نجاسه البول فمفيه لاین النسبه هى الخصوص المطلق و ذلك لكونهما كالأجزاء أو اللوازم للميتة لا الافراد فالدلاله عليه بالخصوص لا بالعموم.

هذا بالنسبه الى عموم نجاسه مطلق البول، أما بالنسبه الى عموم ما لا يؤكل لحمه فظاهر ان لسانه كاستثناء من عموم نجاسه اجزاء الميتة و توابعها، فيقدم عليه.

هذا كله بناء على اطلاق عنوان البول على فضلته و إلا فلا يشمله عموم

ص: ٣٧٦

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٥ حديث ١.

٢- ٢) المصدر: حديث ٣.

٣- ٣) المصدر: باب ٢٣ حديث ٢.

الاقوى عدم النجاسه (١)، لكن الأحوط فيها أيضا الاجتناب.

النجاسه من رأس، كما هو الحال جزما فى بعض الاسماك المحرمه فى المياہ المالحة حيث يخرج الماء الزائد من بدنہا عبر الخياشيم بصوره الماء كما قيل، و كما هو الحال فى بعض الحيوانات البريه كالحيه أو الضب حيث يخرج الماء الزائد عنهما بصوره بلورات جامده.

### ذرق الطيور المحرمه و بولها

#### اشاره

قال فى المعتبر «و فى رجيع الطير للشيخ فى المبسوط قولان احدهما هو طاهر و به قال أبو حنيفه و لعل الشيخ استند الى روايه أبى بصير» الى ان قال «و روايه أبى بصير و ان كانت حسنه لكن العامل بها من الأصحاب قليل و لان الوجه المقتضى لنجاسه خراء ما لا يؤكل لحمه من الحيوان مقتضى لنجاسه خراء ما لا يؤكل لحمه من الطير» و قال ابن إدريس «و قد رويت روايه شاذه لا يعول عليها أن ذرق الطائر طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله و المعمول عند محققى أصحابنا و المحصلين منهم خلاف هذه الروايه لانه هو الذى يقتضيه أخبارهم المجمع عليها».

إلا أن الصدوق فى الفقيه و المقنع ذهب الى العمل بها و هو الظاهر من الكلينى و اسنده فى الحدائق الى الجعفى و ابن أبى عقيل و مال الى العمل بها علامه فى المنتهى و ان نفى العامل بها فى التذکره. فالمشهور على النجاسه لعموم صحيح ابن سنان المعتضد بمنطوق و مفهوم العديد من الروايات النافيه للبأس عن فضلات ما يؤكل لحمه.

و طرحوا موثقہ بل صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كل شىء

يطير فلا بأس ببوله و خثرته» (١)، و في البحار: وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبعي نقلا عن جامع البزنطي عن أبي عبد الله قال: خثر كل شيء يطير و بوله لا بأس به» (٢).

و الظاهر أن الاعراض أو الترجيح هو في الدلالة لا في السند، أو أن الترجيح السندی اجتهادي لا لخلل في الصحيحه و ينبأ عن ذلك تخصيص ابن ادريس الاعراض بالمحققين المحصلين دون المحدثين كالكليني و الصدوق و عله بمقتضى الاخبار المجمع عليها و كذلك المحقق في عبارته المتقدمه، و تعبير الصدوق في مقنعه بروى بعد ذهابه الى نجاسه بول الخشاف (٣) ليس رجوعا عن ما ذكره في الفقيه، بل ان التعبير يروى ديدنه في المقنع فلاحظ.

و أما الشيخ فهو و ان ادعى في الخلاف الاجماع على النجاسه (٤) إلا انه عطف عليه الاستدلال بالاخبار و جعل ضمن معقد الاجماع نجاسه ذرق الدجاج خاصه أيضا مع أن استظهار الاجماع انما هو من اطلاق فتاوى الكثير نجاسه فضلات ما لا يؤكل لحمه من دون استثناء الطير.

و النسبه بين صحيحه أبي بصير و ابن سنان و ان كان العموم من وجه إلا أن تخصيص العموم بالطير المأكول اللحم يلغى مدخله عنوان الطير في الطهاره

ص: ٣٧٨

- 
- ١- (١) الوسائل: أبواب النجاسه باب ١٠ حديث ١.
  - ٢- (٢) المستدرک: أبواب النجاسات باب ٦ حديث ٢.
  - ٣- (٣) كتاب الطهاره ج ١٧/٣ للسيد الخميني «قدس سرّه».
  - ٤- (٤) المصدر السابق ج ١٧/٣.



بخلاف العكس، مع أن روايه أبى بصير بالعموم اللفظى و روايه ابن سنان بالإطلاق، و ان كان معتصدا بقوه بالعديد من مفهوم روايات اخرى كما تقدم، نعم هي مرويه بطريق آخر (١) بلفظ العموم إلا أن فى الطريق ضعف.

و دعوى: أن ما لا يؤكل لحمه ليس موضوعا لنجاسه الفضلات لعدم مناسبه كون الحكم الوضعى بملاك الحكم التكليفى بل للطيب و القذاره، فهو مشير الى العناوين التفصيليه و على هذا فعنوان الطير دخيل فى الطهاره و إن خصص بالمأكول اللحم (٢).

مدفوعه: بأن لازم ذلك هو تعدد موضوع و ملاك الطهاره، فجعله للطيب و القذاره تهافت و ان جعل الملاك واحدا فهو لموضوع و جهه واحده و هي الموجه لحليه الأكل بعينها و إن لم تكن الحليه موضوعا للطهاره، فلا يكون لعنوان الطير فى القسم المأكول دخل فى الحليه.

و خدش شيخنا الانصارى (قدس سرّه) فى طهارته فيها بموثقه عمار عن الصادق (عليه السلام) قال: خرى الخطاف لا بأس به، هو مما يؤكل لحمه و لكن كره أكله لانه استجار بك و آوى الى منزلك، و كل طير يستجير بك فأجره» (٣).

حيث انها تدل على أن علمه الطهاره فى الطير هو حليه أكله، و مع انتفاء الحليه تنتفى، إلا- أن الشيخ اخرجها فى التهذيب بدون (خرى)، مع أنه لا- منافاه فى اجتماع جهتين مستقلتين فى ايجاب الطهاره أحدهما بنحو المقتضى و الاخرى بنحو المانع عن مقتضى الضد، أو أن السائل آنس بإحدهما فاجابه (عليه السلام) بها.

ص: ٣٧٩

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٨.

٢- ٢) بحوث فى شرح العروه ٢١/٣.

٣- ٣) رواه العلامة فى المختلف/الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩ حديث ٢٠.

وقيل: بحكومه مفاد روايه الطهاره على مفاد عموم قاعده النجاسه، اذ هو كالاستثناء (١).

وفيه: تأمل و نظر حيث ان مفاده لا نظر له بل هو بلسان التأسيس و ضرب القاعده ابتداءً، بخلاف ما تقدم من ادله طهاره ميتة ما لا نفس سائله له، حيث أن في ارتكاز السائل نجاسه الميتة فوق الجواب ناظرا الى ذلك، متضمنا نجاسه ما له نفس سائله نافيا عن ما ليس له.

ثم انه لو استحکم التعارض فتصل النوبه الى العموم الفوقانى لنجاسه البول، و قد عرفت تماميته و لا تنقلب النسبه فيه مع مورد التعارض بتخصيص طهاره ما يؤكل لحمه، لأن ذلك الخاص فى رتبه واحده ينسب مع الخاصين المتعارضين الى العام الفوقانى.

و هو الذى اشار إليه الشيخ الانصارى-قدس سرّه-فى طهارته «لا يتوهم ان مثل هذا العام...»، و الظاهر أن ذهاب المشهور للنجاسه لاستحكام التعارض عندهم مع قوه قاعده نجاسه ما لا يؤكل لحمه مع وجود العام الفوقانى على تقدير التساقط.

كما انه قد استدل صاحب المدارك بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) «انه سأل عن الرجل يرى فى ثوبه خرق الطير أو غيره هل يحكّه و هو فى الصلاه قال: لا بأس» (٢).

حيث انها بإطلاقها داله على محل البحث، و اشكل عليه بانها مسوقه الى عدم

ص: ٣٨٠

١-١) بحوث فى شرح العروه الوثقى ١٩/٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب قواطع الصلاه باب ٢٧ حديث ١.

خصوصا الخفاش و خصوصا بوله (١).

منافاه الحكّ من حيث انه فعل كثير للصلاه فلا تعرض لها الى التعميم فى طبيعه الطير و حكم طهارته، و إلا فهو ما لا يؤكل لحمه و لا تصح الصلاه به، مع عدم نصوصيه الروايه على الطهاره لاحتمال كونه يابس لم تسر نجاسته الى الثوب.

و من هنا: استدل على النجاسه بلزوم غسل الاثواب من فضلات ما لا يؤكل لحمه و لو كان طيرا دون صرف الازاله و هو قاض بذلك و الا لاكتفى بمطلق الازاله (١).

و فيه: ان الحكّ هو لإزالته و عدم بقاءه و أما ما مضى من الصلاه فحيث انه لم يلتفت إليه كما يفيدته التعبير ب«يرى»... و هو فى الصلاه»فصحيحه، كما ان الحكّ ظاهر فى التصاق الخراء رطبا بالثوب ثم يبسه.

و أما الأمر بغسل الفضلات مما لا يؤكل فليس إلا العموم فى البول مما لا يؤكل و قد تقدم وجه تخصيصه، و إلا فألبان ما لا يؤكل لحمه يكفى ازالته ان تيسر بدون الغسل، و ان بقى أثرها فتغسل لا للنجاسه بل لتمام الازاله، نعم التشكيك فى الاطلاق فى محله.

## ذرق الخفاش و بوله

### فى نجاسه ذرق الخفاش و بوله روايتان

قال المحقق «و فى نجاسه ذرق الخفاش و بوله روايتان اشهرهما روايه داود» الى ان قال «لكن العمل على الأصل الذى قرناه» و يقصد به عموم نجاسه فضلات ما لا يؤكل لحمه.

و منه يظهر ما عن المختلف من دعوى الاجماع على تخصيص الخفاش من

ص: ٣٨١

(١-١) المصدر السابق.

عموم الطير فى روايه أبى بصير، و الظاهر ان مراده أن مثل الصدوق فى المقنع و الشيخ فى احد اقواله حيث ذهب الى عموم طهاره ذرق الطير استثنوا الخفاش، لا أن هناك اجماعا على عنوان الخفاش.

و أما روايه داود الرقى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه فلا أجده؟ قال: اغسل ثوبك» (١).

اخرجه الشيخ فى التهذيب عن كتاب (محمد بن أحمد بن يحيى) و اخرجه ابن ادريس من كتاب (محمد بن على بن محبوب)، و كلاهما يرويه عن (موسى بن عمر) و هو ابن يزيد الصيقل له كتب رواها عنه سعد و محمد بن على بن محبوب و قد روى عنه عدّه من الاجلاء عن (يحيى بن عمر) لم يوثق قليل الروايه عدّه الشيخ من أصحاب الرضا عن (داود) وثقه الشيخ و الكشى و نقل النجاشى تضعيفه عن جماعه.

و أما الروايه الاخرى فموثقه غياث عن جعفر عن أبيه قال: لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف» (٢).

و فى الجعفریات و نوادر الراوندى عن موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام أن عليا (عليه السلام) سئل عن الصلاه فى الثوب الذى فيه أبوال الخفاش و دماء البراغيث. فقال: لا بأس بذلك» (٣).

و تحرير البحث فيه تاره على مقتضى القاعده و اخرى على مفاد الروايات

ص: ٣٨٢

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ١٠ حديث ٤.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٢ حديث.

٣- ٣) المستدرک: أبواب النجاسات باب ٦ حديث ١.

الخاصه،فعلى كون الخفاش من الطيور غير المأكوله اللحم ذات النفس السائله يدخل فى الخلاف السابق،لكن عدّه من الأعلام (١)اعتبروا الحال فيه بالتجربه و ذكروا انه مما لا نفس سائله له و حينئذ فتكون فضلاته طاهره.

و لعل ذلك هو الظاهر من موثقه غياث حيث جعل فى سياق دم البق و البراغيث و كذا الروايه الثالثه حيث نفت مانعيته للصلاه من حيث النجاسه و من حيث ما لا يؤكل لحمه.

و قيل أيضا أنه مما لا لحم له فلا يندرج فيه و ان لم نقل بطهاره فضلات ما لا نفس له (٢).

### حقيقه الخفاش

إلا أن المذكور علميا قديما و حديثا هو خلاف ذلك ففى حياه الحيوان للدميرى-و قريب منه ما فى كتاب الحيوان للجاحظ-و الخفاش ليس هو من الطير فى شىء فإنه ذو أذنين و أسنان و خصيتين و منقار و يحيض و يطهر،و يضحك كما يضحك الانسان،و يبول كما تبول ذوات الاربع،و يرضع ولده و لا- ريش له»، و قال«فما كان منها-أى الطيور-يأكل اللحم أكله و ما لا يأكل اللحم قتله من أعجب الطير خلقه اذ هو لحم و دم يطير بغير ريش» (٣).

و أما حديثا فهو يعدّ من الثدييات ذات النفس السائله سيّما مع كونه ولودا يحيض،هذا مع أن دعوى صدق عنوان ما لا لحم له لا يثبت طهاره فضلاته مع

ص: ٢٨٣

١- (١) المستمسك ج ١/٢٣٥،التنقيح ج ٢/٤٥٣.

٢- (٢) بحوث فى شرح العروه ج ٣/٢٣.

٣- (٣) حياه الحيوان الكبرى ١/٤٢١.

التشكيك في طهاره ما لا نفس له، إذ يندرج حينئذ تحت عموم نجاسه البول الذي قد عرفت تماميته.

نعم قد سمعت دعوى انه ليس من الطيور و يخالف الطيور في اكثر صفاتها و ان كان يطير نظير الفراش و البراغيث و البق و الذباب، و قد ذكر بعض ذوى الاختصاص انه-فى علم الاحياء-يعدّ من الثدييات من فصيله الفئران و الحشريات، و لا يبعد انه لا يقال له عرفا من الطيور، و لعل في الروايتين الاخيرتين إيماء الى ذلك.

و على هذا فإن كان مما له نفس سائله فهو مندرج فى ما لا يؤكل لحمه، و ان كان مما لا نفس له ففضلاته طاهره، و لعله على أقسام كما حكى، فلا ينافى الاعتبار المحكى سابقا.

و لو فرض الشك فى كونه من الطيور أم لا- فيتمسك بعموم نجاسه بول ما لا- يؤكل لحمه بناء على أصله العدم الازلى فى المخصص، أو لكون الشبهه مفهوميه كما هو الأصح.

و أما لو كان الشك فى كونه مما له نفس أو لا، فحيث أن المخصص لعموم نجاسه ما لا يؤكل عدمى فلا يتفح الحال فيه بالاصل فتصل النوبه الى أصله الطهاره.

أما بحسب الروايات الخاصه فما دل على الطهاره مكافئ، ان لم يكن أقوى سندا لما دل على النجاسه بدرجة الظهور مع ان الجمع الدلالى متيسر بالحمل على الكراهه، لكن انما يتم الاخذ بها اذا بنى على انه من الطيور أو مما لا نفس له و إلا

و لا فرق فى غير المأكول بين أن يكون أصليا كالسباع و نحوها(١)، فالعمل بها مشكل.

### نجاسه بول غير المأكول و غائطه مطلقا

كما فى المعتبر و المنتهى و غيرهما من غير ذكر خلاف مع التمثيل بما فى المتن سواء كانت الحرمة أصلية كالسباع أو طارئة كالموطوء و شارب لبن الخنزيره أو عارضيه تزول كالجلال، بل قيل بالتعميم الى الحرمة الطارئة للحيوان بدخوله فى الحرم المكى، و قيل بالتعميم أيضا للحرمة الطارئة بسبب طرو الموتان، إلا أن فيه منع سيما الثانى.

و القول الآخر الاختصاص بالقسم الأول مما لا يؤكل للانصراف و كونه مشيرا للعناوين الأولى الذاتيه لعدم موضوعيه الحرمة لحكم النجاسه كما هو ظاهر، بل هما فى عرض واحد على الذوات و الانواع.

و القول الثالث هو تعميم ما لا- يؤكل لقسم رابع من الحيوان و هو ما لا- يؤكل فى العاده للنفره و إعافه الناس له و مستنده ما سيأتى فى حكم فضلات ما يؤكل لحمه مع الخدش فيه.

مضافا الى ما ندلل به للقول الأول، و هذا العنوان ما لا يؤكل و مقابله ما يؤكل وقع موضوعا للحكم فى هذا الباب و للمانع فيه لباس المصلى، و لحكم الناتج من اللبن أو البيض فى باب الاطعمه حيث يتبع اللحم فى الحكم، و لا يخفى قوه الأول فى الابواب الثلاثه.

و قد قدمنا أن الالتزام بكونه مشيرا لا يعنى أخذ عناوين الانواع و الذوات دخيله و موضوعا للحكم و إلا لتعدد موضوع الحكم و ملاكه مع أن ظاهر الادله هو

وحده الموضوع و ملاكه، فهو مع الالتزام باشاريته انما يشير الى موضوع وجهه واحده فى جميع الانواع و الذوات.

فيمسك حينئذ بعموم ما لا يؤكل لحمه سيما على موضوعيه العنوان نفسه أو موضوعه العام لا العناوين التفصيليه انواعا فيكون الحكم يدور مدار فعليته لا- مدار تلك العناوين، فيكون ظاهرا فى الحرمة الفعلية للحم بما هو لحم فلا ينقض بالحرمة بالعناوين الاخرى لا خصوص الحرمة الذاتية الطبيعیه الأوليه، بخلاف ما لو كان العموم المزبور معرفا و مشيرا للعناوين و الأنواع.

و يؤيد بل يدل على ذلك المقابله فى عموم ما يؤكل لحمه الظاهر فى الحليه الفعلية بالمعنى المزبور بضميمه ما ورد فى باب لباس المصلی من التعبير ما يحل لحمه و ما لا يحل المراد منه بوضوح الفعلية و إن علل هناك (1) بان أكثرها مسوخ الظاهر فى موضوعيه عناوين الانواع.

حيث أن التعليل و التصريح بالأكثرية تناسب الحكمه غير المطرده بلحاظ غالب موارد التحريم لا كل موارد ففى التعليل المزبور نحو شهاده على الحرمة الفعلية

و فى روايات (2) تحريم الجلاله توصيفها ب«لا يؤكل لحمها»، و جعل (3) حليه البيض تابعه لكونه مما يؤكل لحمه.

و بذلك يظهر عدم المعارضه بين العموم المزبور مع عموم ما دل على طهاره

ص: ٣٨٤

١-١) الوسائل: أبواب لباس المصلی باب ٢ حديث ٧.

٢-٢) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٢٨.

٣-٣) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٢٧.



أو عارضيا، كالجلال، و موطوء الانسان(١)، و الغنم الذى شرب من لبن خنزير(٢)،

أبوال الانعام حيث أن تكزّر تعليل طهاره فضلات العديد من الحيوانات بانها مما يؤكل لحمه يوجب رفع اليد عن ظهور العموم الثانى فى موضوعه عنوان الانعام و الالتفات الى أن الموضوع للطهاره هو حليه الأكل المرتفعه بالتحريم العارض، بل فى بعض الروايات (١)التعقيب بالعنوان العام بعد ذكرها.

لتحريم لحمهما كما هو منصوص (٢)و مفتى به و استحباب الغسل من عرق الأول مع الأمر به معطوفا على النهى عن لحمها غير موجب-مع التسليم به- لحمل النهى على الكراهه نعم الثانى مقيد بالبهيمه.

و التعبير فى النصوص بالرضاع (٣)، و لذا قيد بعض المحشين به، إلا ان فى معتبره السكونى «غذى بلبن خنزيره» مع تفصيلها بين كونه استغنى عن اللبن أو لم يستغن، و أنه يعلف فى الأول للاستبراء و يلقى على ضرع شاه فى الثانى فتكون ظاهره فى موضوعيه التغذى لا الرضاع مع تأييدها بالحال فى الجلال لكنها داله على امكان الاستبراء.

و حيث أن موضوعها مطلق قيدت بالخاص المشتمل على اشتداد العظم، و به يرفع التنافى مع مطلق ما دل على التحريم بالرضاع، و هل هو مخصوص بالغنم كما هو فى لفظ الروايه أو يعم بقيه الانعام كما هو فى العنواين المتقدمين، ظاهر الكلمات الثانى و ظاهر المتن الأول، و التعميم انسب بالمثاليه و باستواء الحال مع

ص: ٣٨٧

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩ حديث ٩.

٢-٢) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه ٣٠.

٣-٣) الوسائل: أبواب الأطمعه المحرمه باب ٢٥.

و أما البول و الغائط من حلال اللحم فظاهر(١)،حتى الحمار و البغل و الخيل(٢)،

الجلل.

## بول مأكول اللحم و غائطه

### إشارة

للكليه الوارده فى عده من الروايات، كصحيحه زراره انهما قالوا: لا تغسل ثوبك من بول شىء يؤكل لحمه» (١)، و موثق ابن بكير عن زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز، اذا علمت انه ذكى» (٢)، حيث ان جواز الصلاه ناف للنجاسه و غيرها من الروايات.

ثم انه قد يقال كما احتمله المجلسى فى البحار ان المراد من الكليه المزبوره ما يعتاد أكله عرفا أو ما خلق لأجل الأكل و هو اضيق دائره (٣)، الا انه سيأتى ضعفه لا سيما بلحاظ موثق ابن بكير.

نعم عن المفيد و الشيخ فى بعض كتبه و الصدوق فى المقنع نجاسه ذرق الدجاج و لعله استنادا الى روايه فارس قال: كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج، تجوز الصلاه فيه؟ فكتب: لا» (٤)، و الروايه فى غايه الضعف مع معارضتها لضعيفه وهب بن وهب النافيه للباس عنه، فيبقى تحت الكليه المتقدمه.

و خالف فى طهارته ابن الجنيد و الشيخ و من المتأخرين المقدس الاردبيلى و صاحبى المعالم و المدارك و الحدائق، و مقتضى خلاف المفيد

ص: ٣٨٨

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات ب ٩ ح ٤.

٢- ٢) المصدر: حديث ٤.

٣- ٣) صاحب الحدائق قدس سره.

٤- ٤) الوسائل: أبواب النجاسات باب ١٠ حديث ٢، ٣.

و الحلبي و ظاهر المحكى عن المقنع في حليه بعضها ذلك أيضا، الا انه لم يحك عنهم الخلاف في المقام.

و أما العامه فحيث ذهبوا الى حرمه لحومها فنجاسه فضلاتها محل اتفاق بينهم، نعم ذهب أبو حنيفه و الشافعي الى حليه الخيل إلا انهما ذهبا الى نجاسه مطلق الابوال، كما أن ذهابهم الى حرمه لحومها للنبوى الناهى عن أكلها إلا انه مفسّر في رواياتنا (1) بكونه نهيا وقتيا لانها كانت حموله للناس.

و الاختلاف في روايات المقام شبيه بالاختلاف في روايات حكم لحمها في باب الاطعمه، و بنفس الدرجه من قوه التنافى في الدلاله إلا انه في المقامين توجد في روايات الرخصه قرائن حاكمه دلالة مشتركة متشابهه.

### روايات النجاسه

أما التي مفادها النجاسه (2) فعده روايات:

الاولى: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا بأس بروث الحمر، و اغسل أبوالها.

الثانيه: صحيح محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) -عن أبوال دواب و البغال و الحمير؟ فقال: اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فإن شككت فانضح (3).

و فيها نحو تغليظ يناسب النجاسه و أما النضح فلا ينافى بعد كونه في مورد

ص: ٣٨٩

١- ١) الكافي ٢٤٠/٦-٢٤٦.

٢- ٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩.

٣- ٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٢.

الشك و بعد وروده فى النجاسات الاخرى.

الثالثه: مصحح أبى مریم «أما أبوالها فأغسل ان أصابك و أما أرواتها فهى أكثر من ذلك».

الرابعه: صحیح عبد الرحمن بن أبى عبد الله «یغسل بول الحمار و الفرس و البغل، فأما الشاه و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله»، و فیها نحو دلالة على المعنى المراد مما يؤكل لحمه أنه المعتاد أكله كما استظهره صاحب الحدائق تبعا لما استظهره المجلسى فى روايه زراره الآتیه.

الخامسه: حسنه عبد الاعلى بن أعین عن أبوالها «اغسل ثوبك قال: قلت:

فأرواتها؟ قال: هو أكثر من ذلك» و هى قابله للوجهین.

السادسه: صحیح على بن جعفر «عن الدابه تبول فیصیب بولها المسجد أو حائطه، أ یصلی فیہ قبل أن یغسل؟ قال: اذا جف فلا بأس»، حیث أن المسجد إن حمل على موضع السجود فىكون دالا على الطهاره و ان حمل على بیوت العباده العامه فالتفرقه بین الجفاف و عدمه فى فوریه الغسل و التطهیر غیر واضح بناء على النجاسه بخلافه على الطهاره.

السابعه: صحیحہ الآخر عن الثوب یقع فى مرط الدابه على بولها و روثها، کیف یصنع؟ قال: ان علق به شىء فلیغسله و ان كان جافا فلا بأس».

السابعه: موثقه سماعه قال: سألته عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس؟ قال: كأبوال الانسان» (١).

ص: ٣٩٠

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٨ حدیث ٧.

التاسعه: ما مرّ في المياہ (١) كموثق سماعه عن أبي بصير قال: سألته عن كر من ماء مررت به و أنا في سفر قد بال فيه حمار، أو بغل، أو انسان؟ قال: لا توضاً منه، ولا تشرب منه، حيث ان البول مستلزم لتغير بعض الكر فينجس ما بقي.

العاشره: حسنه أبي بصير عن الماء النقيع تبول فيها الدواب؟ فقال: «ان تغير الماء فلا تتوضاً منه و ان لم تغيره أبوالها فتوضاً منه، و كذلك الدم اذا سال في الماء و أشباهه».

الحاديه عشره: صحيح ابن مسلم عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب؟ قال: اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء (٢).

### التحقيق في مفاد الروايات

و هذه الروايات ما بين ظاهره في ذلك للأمر بالغسل، أو صريحه في ذلك، كموثق سماعه-الروايه الثامنه-و حسنه أبي بصير-العاشره-أو قويه الظهور كصحيحى ابن مسلم-الثانيه و الحاديه عشره-و موثق سماعه عن أبي بصير-التاسعه-، لكنه تقدم في المياہ أن عنوان الدواب محتمل الشمول لمطلق ما يدبّ من السباع و المركوب و غيرها مما كان يبتلى بها في عصر الروايه في طرق السفر أو اطراف المدن و القرى.

كما ان تعليل نفى النجاسه في الروث في مصحح أبي مریم-الثالثه-بكثرتها و حرجيه التوقى منها يناسب نديه الغسل في البول فهي على ذلك من أدله الطهاره

ص: ٣٩١

١-١) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٣ حديث ٥،٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١.

و مثلها حسنه عبد الاعلى-الخامسه-.

و أما صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله-الرابعه-فرائحه التقيه فيه فائحه بالالتفات الى ما ورد من الروايات الناهيه عن أكل لحومها،فكأن التقابل بينها و بين الشاه و كل ما يؤكل لحمه دال على حرمة أكلها كما هو عند العامه،و يأتى فى روايه زراره تتمه لذلك.

و أما صحيح على بن جعفر-السابعه-فان التقابل بين علوق شىء بالثوب و بين جفافه بالغسل و عدمه إن كان الجاف وصفا لضمير العائد على الثوب، يناسب النديه حيث أن جفاف النجاسه الرطبه لا يسقط الغسل،و ان كان الجاف وصف الضمير العائد على المربط فلا ينسجم مع وحده السياق فى مرجع الضمير فى الشقين المتقابلين،مع انه حينئذ من باب كل يابس ذكى.

و أما الباقي الصريح أو القوى الظهور فحيث أن منشأ تخصيص الرواه السؤال عن الدواب الثلاثه دون غيرها من مأكول اللحم هو ذهاب العامه الى نجاستها استنادا الى حرمة لحمها كما تقدم إلا فى الخيل من أبى حنيفه و الشافعى فاستنادا الى نجاسه مطلق البول من دون تفصيل بين المأكول و غيره كان الجواب بالنجاسه حاملا فى طياته الموافقه لمستند النجاسه و هو تحريم لحمها.

و يشهد لذلك الإيماءات بالنديه التى اشرنا إليها فى الروايات السابقه و ما يأتى من الروايات الداله على الطهاره،مضافا الى الروايات المحرمه للحمها تقيه،كما أن لسان بعض الروايات الداله على النجاسه مثل صحيح محمد بن مسلم الأول هو نظير ما ورد فى المذى و الودى المحمول على التقيه بعد ورود المعارض فيه

ص: ٣٩٢

الدال على الطهاره.

فمن الغريب بعد ذلك الإجابة عن الاستدلال بالروايات السابقه بقيام السيره القطعيه على الطهاره من جميع المسلمين أو من أصحاب الأئمه عليهم السلام، لا بوجود الروايات المعارضه لضعفها (١).

## روايات الطهاره

و أما الروايات الداله على الطهاره (٢):

### الاولى: ما رواه الكليني في الصحيح عن أبي الاغر النخاس

قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): انى اعالج الدواب فرما خرجت بالليل و قد بالت وراثت فيضرب أحدها برجله أو يده فينضح على ثيابه فأصبح فأرى أثره فيه؟ فقال: ليس عليك شيء» و أبى الاغر صاحب كتاب يرويه عنه صفوان بن يحيى و ابن أبى عمير.

### الثانيه: الحسن - كالصحيح - عن بكر عن زراره عن احدهما (عليه السلام)

فى أبواب الدواب تصيب الثوب، فكرهه، فقلت: أ ليس لحومها حلالاً؟ فقال: بلى، و لكن ليس مما جعله الله للأكل». باعتبار إرادته غير الحرمه لكن اشكل باستعمالها فى الحرمه فى الروايات كثيرا (٣)، و جعل فى البحار هذه الروايه شاهد جمع بين قاعده طهاره فضله ما يؤكل و بين ما دل على نجاسه فضله الثلاث، ياراده ما أعد للأكل و ما شاع أكله.

ص: ٣٩٣

١- (١) التنقيح ج ٢/٤٥٩.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩ حديث ٢٠٧.

٣- (٣) الحدائق ٥/.

إلا أن الصحيح ظهورها في الكراهة الاصطلاحية و في تقرير حليه لحمها تخطئه لمستند النجاسة عند العامه، و في نسخه العياشي (١) «فقلت أ ليس لحمها حلالا؟ قال: فقال: أ ليس قد بين الله لكم» و الانعام خلقها لكم فيها دفء و منافع و منها تأكلون» و قال في الخيل «و الخيل و البغال و الحمير لتركبوها و زينها» فجعل للأكل الانعام التي قصّ الله في الكتاب، و جعل الركوب الخيل و البغال و الحمير، و ليس لحومها بحرام و لكن الناس عافوها».

و ذيله قرينه على ذلك حيث ان الادراج في ما لا يؤكل من اعتياد الناس فلذلك تحصل النفرة من فضلاتها و يكره استعماله من دون غسل نظير ما في صحيحه على بن رثاب عن الروث يصيب الثوب و هو رطب «قال (عليه السلام): ان لم تقذره فصلّ فيه» (٢)، كما أن تكرار التقرير بنفي حرمه لحمها إيعاز بخطأ العامه.

الثالثه: الحسن - كالصحيح - أيضا عن اسحاق بن عمار عن معلى بن خنيس و عبد الله بن أبي يعفور قال: كنا في جنازه و قدأما حمار، فبال، فجاءت الريح ببوله حتى صكت و جوهنا و ثيابنا، فدخلنا على أبي عبد الله فأخبرناه، فقال: ليس عليكم بأس» (٣).

إذ الراوى عنه الحكم بن مسكين صاحب الكتب التي يرويهما عنه الحسن بن موسى الخشاب و الذي يروى عنه أيضا ما يربو على العشره من اصحاب الاجماع و الثقات الاجلاء، و ديدن المشهور تبعاً للشائع في بياناتهم عليهم السلام،

ص: ٣٩٤

١-١) البحار ج ١٠٨/٨٠ ط.ح.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٩ حديث ١٦،١٤.

٣-٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق باب ٢.



و كذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم و نحوه(١).

(مسأله ١):ملاقاه الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه(٢)كالنوى الخارج من الانسان أو الدود الخارج منه،اذا لم يكن معه شىء من الاكتفاء بادننى تلويح و تعريض بالعامه لحمل العديد من الروايات الصريحه على موافقتهم تقيه و مداراه.

هذا و لو فرض الاجمال فى الروايات أو التعارض لوصلت النوبه الى عموم طهاره فضله ما يؤكل لحمه و هو ظاهر فى الحلال شرعا،سيما موثق ابن بكير حيث فيه المقابله بين بطلان الصلاه فى الحرام حتى يصلى فى ما يحلّ المذكى، نعم لو بنى على تقديم روايات النجاسه لكانت أخص مطلقا من العموم الفوقانى.

تقدم اشتراط سيلان النفس و الدم،ثم ان بعض السمك المحرم كالحوت و كلب البحر و الفقمه و فرس البحر و غيرها من الحيوانات البحريه الولوده من فصيله الثدييات له نفس سائله.

### ملاقاه الغائط فى الباطن

### ملاقاه الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه

إما لعدم الحكم على تلك الأعيان بالنجاسه فضلا عن تنجيسها للأشياء الملاقيه لها كما هو ظاهر المعبر،أو لعدم التأثير بالملاقاه الباطنه لقصور الأدله.

أما الأول فلأن النجاسه و ان كانت حكما وضعيا متأصلا فى الجعل غير منتزع عن التكليفى،إلا أن الغرض من جعله هو ترتب الآثار التكليفيه أو الوضعيه الأخرى و الفرض عدمه لعدم وجوب ازالته عن الباطن فى الصلاه و عدم انفعال الملاقي لها للقصور المزبور.

و قد تقدم فى(مسأله ١٠)من فصل ماء البئر جواز ارضاع الطفل من الكتايه

الغائط، و ان كان ملاقيا له فى الباطن، نعم لو أدخل من الخارج شيئاً فلاقى الغائط فى الباطن كشيئته الاحتقان، ان علم ملاقاتها له فالأحوط و المجوسيه و المشركه و انه بناء على حرمه تسيب شرب النجس للأطفال فان ذلك خارج تخصصا حيث انه لا حكم للبواطن.

كما قد ورد عدم وجوب غسل باطن الفرج عند الاستنجاء و باطن الانف عند الرعاف، بل و دلالة ما يأتى من الموارد على عدم الانفعال مضافا الى قصور أدله نجاستها عنها فى الباطن إذ مواردنا فى الوجود الخارجى لتلك الاعيان كما يظهر بالتصفح.

نعم عدم النجاسه غير الحكم بالطهاره فالأولى ما عتبر به المحقق فى طهاره رطوبات فرج المرأه «لأن النجاسه لا يظهر حكمها الا بعد خروجها عن المجرى».

ثم إنه هل يعمّ الكلام مطلق الباطن محضاً و غيره كباطن الانف و الفم و الاذن و السره و نحوه، و كذا باطن غير الانسان من الحيوانات حتى مثل الكلب و الخنزير كما لو غرز إبره فى عروقه ثم خرجت نقيه، و كذا باطن الميتة من الانسان و غيره، ظاهر الكلمات فى الاخير كما يأتى العدم حيث أوجبوا غسل البيضة و اصول الشعر و الوبر و نحوها من الميتة، و ان عمم البعض مدلالا باللبن فى ضرع الميتة و بالانفحة على كلا المعنيين فى حقيقتها.

و مقتضى ما تقدم التعميم فى الشقوق الأولى اللهم الا ان يقال قاعده الانفعال بالملاقاه المستفاده من الموارد الخاصه تعمّ بعض تلك الشقوق، فلا بد من إقامه المخصص.

## فروض و صور الملاقاه

و الملاقاه فى الباطن قد تفرض بين داخليين أو نجاسه خارجيه و جزء داخلى

فالأحوط الاجتناب عنه فلو خرج ماء الاحتقان و لم يعلم خلطه بالغائط أو بالعكس أو بين خارجيين.

### أما الأولى: فيدل على عدم الانفعال بالخصوص

ما ورد (١) في طهاره المذى و الودى و الودى، مع أن الاخيرين يخرجان عقيب المنى و البول، فإن المجرى لو كان ينفعل لأوجب انفعال الثلاثه بل في الاخيرين الملاقاه بينهما و بين ما تقدمهما من النجاسه فى المجرى و مثله ما ورد (٢) فى غسل الدم بالبصاق، و مثله ما (٣) ورد فى طهاره رطوبات فرج المرأه.

و أشكل على ما تقدم: أن غايه دلالته على عدم بقاء النجاسه فى البواطن بعد زوال عين النجاسه، لا عدم التنجس بملاقاه النجاسه نظير الحال فى الحيوانات، مع أن الادله المزبوره ناظره الى طهاره ذوات تلك الاشياء لا لنفى نجاستها العرضيه (٤).

وفيه: ما عرفت فى الودى و الودى و الريق من ملاقاتهما لعين النجاسه فى المجرى و الفم مع أن الالتزام بالنجاسه ما دامت العين نظير الملاقاه لظاهر بشره الحيوان محل كلام فى المشبه به للغويه و غير ذلك مع انه فى ظاهر الجسم.

### أما الثانيه: فيدل على العدم بالخصوص ما ورد من طهاره بصاق شارب

الخمير،

(٥)

و فيه نحو دلالة على التعميم للاجزاء الباطنه غير المحضه.

### و أما الثالثه: فقد يستدل عليه بالخصوص

(٦)

بما ورد من طهاره القيء (٧) لاتصاله فى المعده بشيء من النجاسات.

ص: ٣٩٧

١- ١) الوسائل: أبواب نواقض الوضوء باب ١٢.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الماء المضاف باب ٤.

٣- ٣) الوسائل: أبواب نواقض الوضوء باب ٩.

٤- ٤) بحوث فى شرح العروه ٣/٤٠.

٥-٥) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٣٩.

٦-٦) التنقيح ٢/٤٦٩.

٧-٧) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٤٨.

و لا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته.

و فيه: أن ما فى المعده لا يصدق عليه الغائط البته، اذ الغذاء بعد مروره بمراحل الهضم المتعدده حتى يصل الى الامعاء الغليظه، ثمه يصدق عليه الغائط.

نعم موثق عمار عن ابى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الرجل يكون فى صلاته فيخرج منه حب القرع كيف يصنع؟ قال: «ان كان خرج نظيفا من العذره فليس عليه شىء و لم ينقض وضوئه، و ان خرج متلطخا بالعذره فعليه أن يعيد الوضوء، و ان كان فى صلاته قطع الصلاه و أعاد الوضوء و الصلاه» (١)، يصلح لذلك حيث أن خروج مثل الحب يكون فى الغالب رطبا لا جافا إذ يعسر خروجه كذلك، و قد لاقى الغائط فى الباطن، فعدم قطع الصلاه بقرينه المقابله دال على الطهاره.

و كذا صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل هل يصلح أن يستدخل الدواء ثم يصلى و هو معه أن ينقض الوضوء؟ قال: «لا ينقض الوضوء و لا يصلى حتى يطرحه» (٢).

حيث أن جهه السؤال فيها و ان كان عن ناقضيه الاستدخال إلا أن الدواء فى معرض التلوث و الملاقيه بنجاسه باطن المقعده فى الغالب، و يكون رطبا، و مع ذلك لم يتبّه على غسل الفرج مع كونه (عليه السلام) فى معرض تفصيل العلاج العملى للواقعه كما هو الحال فى العديد من روايات نواقض الوضوء.

و قد يستثنى من هذه الصوره ما اذا كانت النجاسه الداخليه غير محضه فى مثل جوف الانف و الفم و الاذن (٣)، حيث انه يصدق ان الاصبع مثلا لاقى الدم و ان كان الدم فى ذلك الموضع فيشمله اطلاق الأمر بالغسل.

ص: ٣٩٨

١-١) الوسائل: أبواب نواقض الوضوء باب ٥.

٢-٢) الوسائل: أبواب نواقض الوضوء باب ١٦.

٣-٣) التنقيح ٢/٤٦٩.

و ربما يؤيد بظاهر صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما(عليه السلام)فى الرجل يمَسّ انفه فى الصلاه فىرى دما كيف يصنع؟ أ ينصرف؟قال:ان كان يابساً فليم به و لا بأس» (١).

وفيه:إن بنى على الاطلاق لصدق الاصابه فى النجاسه الباطنه المحضه كذلك،و الوجه فى اخراج المحضه-و هو عدم نجاستها-لقصور الادله آت فى غير المحضه لا سيما بعد التنصيص على عدم وجوب ازاله دم جوف الانف فى موثق عمار (٢)،و ما تقدم من غسل دم الفم بالبصاق و أما مفهوم الصحيح فهو بلحاظ خروجه عن الانف و تقدر إصبغه به إن كان رطبا.

و من أمثله غير المحضه ملاقيه السن الصناعى للدم فى جوف الفم،وقد عرفت انه لا- يتنجس الريق به كما هو مفاد ما ورد من غسله بالبصاق،فالتفرقه بينه و بين السن المزبور مع كون عين النجس واحده ضعيفه.

إن قلت:اطلاق«أصاب بدنى دم»يصدق فى فرض النجاسه الباطنه غير المحضه و عدم وجوب ازاله دم الانف و غسل دم الفم بالبصاق غايه ما يدل على عدم انفعال الجزء الداخلى بعين النجاسه الداخليه لا عدم نجاسه العين فى الداخل كى لا ينفعل عنها الشىء الخارجى،كما هو الحال فى عدم تنجس الريق بالخمير فى الصوره الثانيه (٣).

قلت:موثق عمار السابق فى مورد الصلاه و يشترط فيها عدم حمل اعيان

ص: ٣٩٩

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢٤ حديث ٢.

٢- ٢) الوسائل: أبواب النجاسات باب ٢٤ حديث ٥.

٣- ٣) التنقيح ج ٢/٤٦٩.

(مسأله ٢): لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم (١)، و أما النجاسه و ان كانت يابسه غير منجسه للبدن و الثوب، كما هو مفاد صحيح ابن مسلم المتقدم منطوقا و غيره، فلو كان دم الجوف نجسا لامر بغسله، مضافا الى أن ازاله دم الفم بالبصاق يلازم ترطب الشفه من الخارج بالبصاق فلو كان نجسا لا أثر في انفعال الشفه.

أما الرابعه: فالاقوى شمول قاعده الانفعال لها و مجرد عدم انفعال البواطن من النجاسه الخارجيه غير موجب لقصوره القاعده المزبوره للملاقى الخارجى بعد الحكم على تلك العين الخارجيه بالنجاسه و هو منشأ الفرق مع الصوره الثالثه.

## قاعده

## اشاره

فى جواز بيع الاعيان النجسه

## بيع الابوال الطاهره

قد يستظهر من عباره المقنعه و النهايه و المراسم الحرمه حيث اطلقوا حرمه بيع العذره و الأبوال كلها إلا بول الإبل، و كذا غيرهم ممن ذكر مثل ذلك، و لعل وجهه فى الأبوال بعد كونه طاهرا، هو عدم المالىه لعدم المنفعه المقصوده الغالبه و لو فى الحالات الطاربه كالدواء، مضافا الى وفرتها المبتدله.

و دعوى: عدم لزوم المالىه فى المبيع كسواء الشخص خط والده، أو عدم اشتراطها فى مطلق العوض فى التجاره عن تراض، مع أن قلبه الحاجه إليها لا يمنع

ص: ٤٠٠

من المالىة نظير الأدوية المحتاجه إليها عند المرض خاصه للتداوى (١).

مدفوعه: بأن قوام البيع و سائر المعاوضات التجاريه هى بالماليه فى ماهياتها المعتره لدى العقلاء، و أن التبادل بلحاظ الرغبه النوعيه فى الطرفين و العوضين، و وجود الرغبه يؤدى الى بذل العوض و المال بإزائه، و منه سميت النقود مالا- بالذات للميل إليها، و الاشياء تعرضها صفه المالىه بذلك الاعتبار.

و أما صحه شراء الانسان لخط و الدهه مع عدم رغبه نوع العقلاء فى خط والدهه، فلا ينافى الضابطه المتقدمه، حيث أن نوع العقلاء يرغبون لخطوط آبائهم، و ليس اللازم رغبه العقلاء لشخص المبيع بل لنوعه، و إلا فالخصوصيات الشخصيه للمبيع تتفاوت فيها الرغبات بينهم.

و أما التمثيل بالدواء فهو مع الفارق حيث انه مورد رغبه عند طرو المرض، و فى الزمن الحاضر و العرف السائد لا يستعمل نوعا عند المرض نعم لو فرض تجدد استعمال و اعتياد إليه مع عدم ابتدال لا تصف بالماليه و صحه البيع، و ربما يكون الحال كذلك فى الاراضى الزراعيه حيث أن الانعام و الدواب تستأجر ليكون بولها و فضلاتها تقويه للارض.

و أما الغائط مما يؤكل فالاعتياد الفاشى الانتفاع به فى الزروع و غيرها و بذل المال بإزائه من غير ورود نهى عنه بالخصوص، فتعمه أدله الصحه مضافا الى السيره المتصله بعصر النص، نعم خالف فى ذلك بعض العامه لذهابهم الى النجاسه.

ص: ٤٠١



بيعهما من غير المأكول فلا يجوز (١).

## بيع الابوال النجسه

أما بول ما لا يؤكل لحمه فالعدم هو المعروف المتداول في الكلمات قديما و حديثا، لكن مستند المنع عند جماعه كثيره عنوان النجاسه، بينما المستند عند بعض متأخرى المتأخرين و كثير من متأخرى العصر هو عدم المالىه لعدم المنفعه المقصوده نظير ما مرّ فى بول ما يؤكل لحمه، و حينئذ من خالف فى المستند الثانى اضافته الى الأول ذهب الى الجواز، لكنك عرفت تماميه الثانى، أما الأول فسيأتى منعه.

و أما الغائط و مدفوع ما لا يؤكل لحمه فعدم الجواز هو المشهور المدعى عليه الاجماع فى التذكره و الخلاف و النهايه و استند المشهور فى ذلك الى نجاسته، باعتبار مانعيتها عن صحه البيع أو باعتبار عدم ماليتها لحرمة جميع الانتفاعات.

## أدله عدم الجواز

و استدلووا على كل من الوجهين:

أولاً: بالاجماع.

و ثانيا: قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١)، و قوله وَ الرُّجْزَ فَاهْجُرُوا (٢)، و يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ (٣)، حيث أن لزوم الاجتناب المطلق و الهجران كذلك يفيد تحريم مطلق و معظم المنافع و هو اسقاط للماليه، أو أن المعاوضه مصداق مهم للانتفاع و هو منهى لازم الاجتناب.

ص: ٤٠٢

١-١ (١) المائده ٩٠.

٢-٢ (٢) المدثر ٥.

٣-٣ (٣) الاعراف ١٥٧.

و ثالثا: عموم روايه تحف العقول «أو شىء من وجوه النجس فهذا كله حرام محرم، لأن ذلك كله منهى عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و امساكه و التقلب فيه، فجميع تقلبه فى ذلك حرام» (١)، بنفس التقريب المتقدم فى الآيات.

و مثله ما فى الفقه الرضوى «و كل امر يكون فيه الفساد، مما قد نهى عنه من جهه أكله و شربه و لبسه و نكاحه و امساكه لوجه الفساد (مما قد نهى عنه) مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير و الربا و جميع الفواحش و لحوم السباع و الخمر و ما اشبه ذلك، فحرام ضار للجسم و فساد للنفس» (٢).

رابعاً: روايه الجعفریات عن على بن أبى طالب (عليه السلام) قال: «بايع الخبيثات و مشتريها فى الاثم سواء» (٣)، و النبوى المروى عند العامه: «ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه» (٤) و قد استدل به فى الخلاف، نعم هى فى عده من مسانيدهم «... اذا حرم على قوم أكل شىء حرم عليهم ثمنه».

خامساً: ورود النهى الخاص عن بيع عده من افراد النجاسات كالعذره أيضاً:

مثل روايه يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ثمن العذره من السحت» (٥)، و كذا صدر موثقه سماعه قال (عليه السلام): «حرام بيعها و ثمنها» (٦)، و فى روايه الدعائم عنه (عليه السلام) «أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن... و عن بيع العذره» و قال «هى ميتة» (٧)، و فى صحيحه على بن أبى مغيره قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) الميتة

ص: ٤٠٣

- ١-١) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٢.
- ٢-٢) المستدرک: أبواب ما يكتسب به باب ٢.
- ٣-٣) المستدرک: أبواب ما يكتسب به باب ١.
- ٤-٤) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه باب ٣٤.
- ٥-٥) المصدر: باب ٤٠.
- ٦-٦) المصدر: باب ٤٠.
- ٧-٧) ب ٥ أبواب ما يكتسب به. المستدرک.

ينتفع منها بشيء؟ فقال: لا» (١)، و موثق سماعه حيث سأله (عليه السلام) عن الانتفاع بجلود السباع فقال «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده أما الميتة فلا» (٢).

### عدم تماميه أدله المنع

و في كل ما تقدم نظر:

### أما الاجماع: فيخشد دعوى قيامه على كل من الوجهين

بعدم ذكر الصدوق في المقنع و الهدايه للنجاسه بقول مطلق مانعا عن صحه البيع، مع أنه ذكر بطلانه في بعض أفراد النجاسات، و كذا ابن براج في مهذبته، كما قد تقدم عباره المقنعه و النهايه و المراسم من «حرمة بيع العذره و الأبول إلا بول الإبل» الشامله لكل العذرات و الأبول مما يؤكل لحمه و ما لا يؤكل، فتكون ظاهره في وحده جهه المنع في القسمين الطاهر و النجس.

مضافا الى تعليل غير واحد من المتقدمين حرمة البيع في افراد النجاسات و حليته في الاشياء الطاهره بحرمة الانتفاع في الأولى و جواز الانتفاع في الثاني، كما وقع في كلام السيد المرتضى في الانتصار من تعليل حرمة بيع الفقاع لحرمة شربه و أن التفكيك بينهما خلاف اجماع الأمة.

و في كلام الفخر في الايضاح و في شرح الارشاد و المقداد في التنقيح حيث قالوا كما في مفتاح الكرامه «انما يحرم بيعها لانها محرمة الانتفاع و كل محرمة الانتفاع لا يصح بيعه، أما الصغرى فاجماعيه»، و في التذكرة الاستدلال على مانعيه النجاسه من صحه البيع بتحريم جميع وجوه الانتفاع في الآيات و أن اعظمها

ص: ٤٠٤

١- ١) ب ٣٤ أبواب الاطعمه المحرمه.

٢- ٢) ب ٣٤ أبواب الاطعمه المحرمه.

البيع».

و فى الغنيه«و اشترطنا ان يكون منتفعا به تحرزا مما لا- منفعه فيه كالحشرات و غيرها، و قيدنا بكونها مباحه تحفظا من المنافع المحرمه، و يدخل فى ذلك كل نجس لا يمكن تطهيره الا ما اخرجه الدليل».

و فى السرائر«بعد نقله كلام الشيخ فى تحريم الفيله و الدببه-فيه كلام، و ذلك ان كل ما جعل الشارع، و سوغ الانتفاع به، فلا بأس ببيعه، و ابتياعه لتلك المنفعه، و الا- يكون قد حلل و أباح و سوغ شيئا غير مقدور عليه، و عظام الفيل، لا- خلاف فى جواز استعمالها، مداهن و امشاطا و غير ذلك».

### فيظهر من مجموع هذه الكلمات:

أن صحه البيع و عدمها تدور مدار وجود المنفعه المباحه و عدمها، لا أن لعنوان النجاسه مانعيه بالخصوص عن صحه البيع، و لذا تراهم قد سوغوا بيع كلب الحائط و الماشيه و الزراعه مع أن النص المعتبر بالجواز ورد فى خصوص كلب الصيد، المخصص لعموم ثمن الكلب من السحت و ان ارسل الشيخ فى مبسوطه قائلا:- و روى أن كلب الماشيه و الحائط كذلك- أى ككلب الصيد-.

و قد ذكر غير واحد أن التقييد فى الاشياء بوصف الصيد من باب التمثيل بكل ما ينتفع به منفعه معتد بها محلله و ان لزم خروج أفراد كثيره من عموم التحريم، و هذا كما ترى لا- يتناسب مع عموم قاعده مانعيه النجاسه المدعاه، و كذا تجوزهم بيع الأمه و العبد الكافرين، و غير ذلك من الفروع التى يجدها المتتبع لكلماتهم المبنيه على تلازم الصحه و الجواز التكليفى للانتفاع المعتد به.

فلا- وجه لإصرار صاحب الجواهر على الاجماع فى المقام (1)، سَيِّما و أن احتمال المدرك قوى جدا، بعد استدلالهم بالآيات و بعض الروايات و بعدم المنفعه المحلله.

و أما الاجماع و دعوى الاتفاق على حرمه مطلق الانتفاعات فى النجاسات، يدفعها تسويغ الشيخ فى المبسوط الانتفاع بسرجين ما لا- يؤكل لحمه و عذره الانسان و خراء الكلاب و الدم فى الزروع و الكروم و اصول الشجر، قائلا: بلا خلاف، و غير ذلك من الموارد.

و أما المقابله فى كلمات جماعه من المتقدمين و المتأخرين فى التقسيم فى ما لا يجوز التكسب به بين الاعيان النجسه و بين ما لا ينتفع به و بين ما يحرم لاجل تحريم ما قصد به، فيصححها أن منافع الاعيان النجسه عندهم محرمة مطلقا بخلاف القسم الثانى فانه من السالبه بانتفاع الموضوع، و بخلاف الثالث فان جميع منافعه غير محرمة إلا أن ما هو منشأ للماليه محرمة، فلا شهاده فى المقابله المزبوره على مانعيه و خصوصيه عنوان النجاسه.

إلا- أنك قد عرفت تصريح غير واحد منهم بجواز الانتفاع ببعض تلك الاعيان فى المنافع المحلله فى نفسها، مع أن تصيدهم لمانعيه العنوان المزبور على التسليم به انما هو من ما ورد بالخصوص فى بعض الافراد، و يأتى عدم تاميه الغاء الخصوصيه و التعميم المزبور.

### حق الاختصاص فى الاعيان النجسه

و من الغريب اعتراف صاحب الجواهر بثبوت حق الاختصاص فى تلك

ص: ٤٠٦

الاعيان (١) بعد انكاره لدخولها فى الملك، و ذلك لتحقق الظلم عرفا بالمزاحمه لمن سبق إليها، و نفى البأس عن دفع العوض لرفع اليد عن الحق المزبور لعدم صدق المعاوضه على تلك الاعيان، و تابعه غير واحد ممن ذهب الى المانع في مطلق العنوان أو فى بعض الافراد كالميتة و نحوها.

وجه الغرابه: أن ماله حق الاختصاص انما تنشأ من المنافع المحلله، و اذا بنى على عدم منشئتها لذلك فكيف يتصف الحق المزبور بالماليه، مع أن مآل فتح باب المعاوضه على الحق المزبور هو دفع نفس القيمه العرفيه لتلك الاعيان، و من الواضح أن حق الاختصاص لا يرتقى الى تلك الدرجه من الماليه و القيمه لانه يعتبر فى المحقرات و ما هو بمنزلتها أى فى ما تضاءلت منافعه، لا فى ما عظمت منافعه و كانت منشأ للماليه بدرجه ماله الاعيان.

فمع فرض إسقاط الشارع لماليه منافعه و لماليه تلك الذوات بلحاظ منافعه كيف تنشأ لحق الاختصاص بتلك الذوات و لرفع اليد عنها ماله متولده بلحاظ تلك المنافع و تضاهى مقدار ماله العين، فهذا نحو إذعان بجواز المعاوضه عليها بلحاظ المنافع المحلله.

### أما الآيات:

فالاجتناب فى الأولى متعلق بعناوين خاصه بلحاظ الفعل المتعارف مزواته بها، و لذلك وصفت رجسيتها بالنشو من عمل الشيطان، و لا ينطبق ذلك على المنافع المحلله المتفق عليها.

و هجران الرجز فى الثانيه بناء على إرادته القدر منه سواء المادى أو المعنوى

ص: ٤٠٧

فهجران الأول بتوقيه البدن و الثياب منه كما يشير إليه عطف الأمر بتطهير الثياب، و هذا لا- ينافي الانتفاع منه مع الوقايه المزبوره، كالارواث مما لا يؤكل الذى تقدم عن المبسوط تسويغ الانتفاع منه فى الزروع، و غير ذلك من انحاء الانتفاعات.

و تحريم الخبائث فى الثالثه فبلحاظ الأكل أو الشرب أو الفعل المناسب لكل فرد منها، لا مطلق الانتفاع كما هو الحال فى أبوال ما يؤكل لحمه الطاهره عند من استخبثها.

## أما الروايات:

### فعموم روايه تحف العقول -

مع ضعف السند و عدم روايه أصحاب الكتب الأربعة لها و ان كان المؤلف من الأجلء الأعلام- لا يلتزم به ان أريد الحرمة التكليفيه أو ما يعمها كما عرفت سابقا من الاتفاق على جواز بعض الانتفاعات منها، مع معارضته بعموم فقره الاخرى من الروايه «و كل شىء يكون لهم فيه الصلاح من جهه من الجهات فهذا كله حلال بيعه و شراؤه و امساكه و استعماله و هبته و عاريتة» حيث أن من أفرادها ما يكون فيه الانتفاع الصالح كالتسميد و صنع الصابون و غير ذلك.

و كذا الحال فى روايه الفقه الرضوى مع أن ظاهرها فى الموارد التى تعلق فيها النهى بعناوين الافعال الخاصه المرتبطه بتلك الذوات كالأكل و غيره، و روايه الجعفریات لا يتجاوز مفادها مفاد الآيه الثالثه.

## و أما النبوى

فمع انه من طريق العامه و ان كثر تمسك الشيخ به فى الخلاف احتجاجا عليهم، فالمنقول عن أكثر مصادرهم الروائيه «...اذا حرم على قوم أكل شىء حرم عليهم ثمنه»، و هو بهذه الصوره مطابق للقواعد العامه.

و أما تصيّد عموم مانعيه النجاسه من النهى الوارد فى عده من أفرادها، فمع معارضه ذلك بما استظهروه فى كلب الصيد و غيره، أن ما ورد فى الخمر و نحوه من التغليظ لا يمكن رفع اليد عن خصوصيته، و أما بقيه أمثله ما ورد فيه النهى الخاص فالمنع عن بيعه فى الجهات المحلله-أو دعوى حرمة كل منافعه-أول الكلام.

و الحاصل انه لا يستظهر من مشهور القدماء عثورهم على مدرك غير واصل أو سيره قائمه تلقوها على عموم مانعيه النجاسه عن صحه البيع أو حرمة جميع الانتفاعات بالنظر الى ما قدمناه من القرائن المخالفه و الى تكثّر وجوه الاستدلال فى المقام.

### و أما: الروايات الخاصه فى العذره:

فمع ضعف روايه ابن شعيب فى نفسها و كذا روايه الدعائم و اشتمال موثقه سماعه فى الذيل «و قال: لا بأس ببيع العذره» (1)- سواء كانت روايه مستقله- كما هو الاقوى للمعهود فى مضمّرات سماعه المستخرجه عن كتابه حيث صدّره بالاسم الظاهر له (عليه السلام) ثم اسند القول فى بقيه كتابه الى الضمير الراجع إليه (عليه السلام)، و قد يصرح فى تضاعيف الكتاب بكنيته و لقبه (عليه السلام)، كما هو عادته المؤلفين.

و يشهد للتعدد فى المقام أيضا العطف بالقول مره اخرى المشعر بذلك، و إلا لعطف المقال مع الإتيان بالاسم الظاهر للعذره بينما الاسناد فى التحريم بصوره الضمير مع بعد كون ذلك فى مجلس واحد.

ص: ٤٠٩

---

١- ١) موثقه بناء على كون مسمع بن أبى مسمع هو ابن عبد الملك البصرى كما استظهر ذلك فى جامع الرواه و هو تام بقريته الراوى و المروى عنه.



نعم يجوز الانتفاع بهما في التسميد و نحوه (١).

و حسنه محمد بن مضارب و هي كالصحيحه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لا بأس ببيع العذره» (١)، لا يبعد حمل السحت فيها على الكراهه حيث أن اطلاقه على الثمن بلحاظ انه يسحت المروءه نظرا لدناءه و خساسة بيعها، أو لان المال يسحت و تذهب بركته كما استعمل في الكراهه في موارد عديده (٢).

### الانتفاع بالبول و الغائط

و قد تقدم عباره الشيخ في المبسوط من عدم الخلاف في جواز الانتفاع بالمدفوع النجس في الزروع، و كذا عباره ابن إدريس من عدم الخلاف في جواز استعمال عظام الفيل حتى عند القائل بنجاسه المسوخ، و كذا عباره المقنعه و النهايه و المراسم حيث الظاهر منها وحده وجه المنع عن بيع الفضلات النجسه و الطاهره و هو عدم المالىه و المنفعه المعتد بها لا حرمة الانتفاع.

ثم ان وجه حرمة الانتفاع على القول بها قد تكون لأجل المحافظه على المحيط و البيئه المتصله بالمكلف طاهره كى لا يحصل تلوث عام يؤدى الى بطلان ما اشترط بالطهاره من الأعمال، و الى تحقق موضوع الحرمة فى ما اشترط تناوله بالطهاره، و ان شرعت قاعده الطهاره عند الشك تسهيلا و دفعا للوسوسه، إذ هو يغاير التسبب لنجاسته و لو بوسائط عديده.

و قد تكون لأجل قطع ماده الفساد التى فى بعض تلك الأعيان كالميته و الدم و لحم الخنزير، أو غير ذلك من وجوه الحكمة.

هذا و قد تقدم ضعف الاستدلال بالآيات على حرمة الانتفاع و كذا الروايات العامه كروايه تحف العقول و روايه فقه الرضوى و الجعفرىات فراجع.

ص: ٤١٠

١- ١) ب ٤ أبواب ما يكتسب به.

٢- ٢) ب ٥ أبواب ما يكتسب به ح ١٤، ١٣، ٢.

(مسأله ۳) اذا لم يعلم كون حيوان معين انه مأكول اللحم أو لا، لا يحكم بنجاسه بوله و روثه (۱)،

## الشك في حليه الحيوان

### اشاره

تاره يكون الشك في الشبهه الحكميه كما لو شك في حليه أكل النعامه أو الغراب، و أخرى في الشبهه الموضوعيه كما لو تردد كون المدفوع من الأنعام أو السباع.

### الشك في الشبهه الحكميه

أما الشك في الصوره الأولى فسيأتي مقتضى القاعده عند الشك في حليه الأكل بحسب العمومات و الاطلاقات و بحسب الأصل العملي، فعلى تقدير الرجوع الى عموم دال على الحليه يكون الشك مرتفعا في طهاره المدفوع.

و كذا على تقدير الرجوع الى الأصل العملي كأصالة الحل بناء على موضوعيه عنوان ما يؤكل لحمه في طهاره المدفوع و تنزيهه الأصل المزبور و إن اشكل ذلك الميرزا النائيني «قدس سرّه» (۱) كما يأتي.

و أما على تقدير عدم تنقيح الحال في مأكوليه لحمه، فقد يتمسك بعموم ما دل على نجاسه البول - و قد تقدم تاميته - بتنقيح الأصل العدمي الأزلي في المخصص أى عدم كونه مما يؤكل لحمه.

و أشكل عليه: بعد جريان الأصل المزبور لاختصاص الاستصحاب بالاحكام الالزاميه و نحوها مما يتعلق بها الجعل المولوى، و أما الاباحه الأصلية فليس من المجعولات الشرعيه كى يجرى الأصل بلحاظها (۲).

ص: ۴۱۱

۱- ۱) فى رسالته المرقومه فى اللباس المشكوك.

۲- ۲) التنقيح ۴۸۴/۲.

و فيه:

أولاً: أن الإباحة الأولية في الأشياء لا بد من امضاءها شرعاً و ليس الجعل مخصوصاً بالتأسيس بل يعم الامضاء كما هو مقتضى قوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ (١)، وقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ (٢)، و أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ (٣)، و أُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ (٤)، وغيرها من أدله الحليه.

و ثانياً: ان هذا يتم بناء على كون الخاص عنوان ما يؤكل لحمه لا العناوين الخاصه التي يشير إليها ما يؤكل لحمه، نعم قد تقدم انه لو كان مشيراً فليس الى العناوين الخاصه بل الى الجهمه الجامعه بينها و إلا لتعدد ملاك الحكم الواحد.

نعم هذا الاستصحاب معارض باستصحاب عدم كونه مما حرّم أكله بالعدم الأزلي، مضافاً الى امكان القول بأن التخصيص فيما نحن فيه ينوع العام الى نوع خارج منه، و هو ما يؤكل و نوع داخل باقى و هو ما لا يؤكل لحمه.

و بعبارة اخرى: أن التخصيص فيما نحن فيه يكسب و ينتج التقييد لموضوع العام بالعنوان الوجودى فيكون منه الشبهه المصداقيه للعام نفسه لا- للخاص فقط، هذا كله بناء على عدم الاشاره بعنوان ما يؤكل و ما لا يؤكل الى العناوين الخاصه - كما تقدم- بل الى الاشاره الى عنوان جامع وحدانى ملزوم لهذا العنوان.

و أما على القول بكونه مشيراً الى العناوين الخاصه فقد قرّب (٥) التمسك

ص: ٤١٢

١-١) المائده ٤.

٢-٢) المائده ٩٦.

٣-٣) المائده ١.

٤-٤) الحج ٣٠.

٥-٥) بحوث فى شرح العروه ٣/٤٦.

و ان كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل (١)،

بالعموم المزبور باصالة عدم العنوان الخاص الخارج كالغنم و نحوه، الا أن الصحيح أيضا المنع لسنوع العام بذلك التخصيص لكون موضوعه أيضا العناوين الخاصة التي يشار بها بما لا يؤكل.

و منه ظهر تعارض جريان الاصول العدميه مع غض النظر عن التمسك بالعموم، فتصل النوبه حينئذ الى أصاله الطهاره، و منه يظهر الحال فى الشبهه الموضوعيه.

ثم انه و ان بنينا على لزوم الفحص فى الشبهه الموضوعيه فى الجملة على اختلاف فى موضوعات الابواب كما حررناه فى بحث المسافه فى صلاه المسافر، إلا أن باب الطهاره مستثنى من ذلك كما ذكرنا، لتظافر الدلالات فى الباب على العدم فلا وجه لما أفاده صاحب الجواهر «قدس سرّه» فى المقام، فضلا عن الخدشه فيما ناظره بالمقام فلاحظ.

### **قاعده: أصاله عدم التذكيه**

عدم التنافى بين الطهاره الظاهريه و الحرمة كذلك اذا كان مستند الحرمة أصاله عدم التذكيه كما فى الشبهه الموضوعيه، و أما إن كان استصحاب الحرمة الثابته قبل التذكيه فالتنافى حاصل لانه ينقح موضوع النجاسه.

و دعوى: ان الحرمة المزبوره ثابتة للحيوان فى حال الحياه لعدم وقوع التذكيه

لا لذاته و نفسه فلا يكون استصحابها محرزا لموضوع النجاسه (١).

مدفوعه: بأن الحرمة المستصحبه ليست الثابته حال الحياه لعدم وقوع التذكيه و إلا لارتفعت بوقوع التذكيه كما لو علم قبوله للتذكيه مع أن القائل باستصحابها يجريه في هذه الصوره، بل المراد بها جامع الحرمة الكليه المردده بين الذاتيه و العارضيه لعدم وقوع التذكيه، فتأمل و تدبر.

هذا و الشك في حليه أو حرمة أكل لحم الحيوان يفرض كشبهه حكميه تاره و أخرى موضوعيه كما تقدم، و كل منهما مع العلم بقبول التذكيه أو مع الشك في ذلك.

### الشك في الشبهه الحكميه

أما على الاول: فلا مجرى لاصاله عدم التذكيه بعد عدم الشك، و انما الشك في الحليه و الحرمة و هو مجرى لاصاله الحل، نعم على القول بتعدد القابليه و انها ذات درجات كما هو مختار الفاضلين «قدهما» - و سيأتي نقل عبارتيهما - فقسم من الحيوانات له قابليه للتأثر بالتذكيه في الطهاره فقط، و قسم آخر له قابليه للتأثر بالتذكيه في الحليه أيضا.

و قسم لا- قابليه له أصلا و قسم له قابليه للتأثر بالتذكيه في الحليه فقط كالسمك لكونه طاهرا على أيه تقدير - فلا محاله يرجع الشك في الحليه الى الشك في درجه من القابليه للتذكيه، فيكون مجرى لاصاله عدم التذكيه الحاكمه على أصاله الحل أيضا بذلك اللحاظ حتى أن العلامه كما يأتي في عبارته - يجعل التذكيه

ص: ٤١٤

و الميته تتصادقان فى مورد واحد، كما فى القسم الأول المتقدم فهو ميته بلحاظ الأكل و مذكى بلحاظ الطهاره و انتفاء القذاره.  
و لعل ذلك هو الوجه فى ذهاب عده من المحققين (قدّس سرّهم) الى حرمة أكل لحم مشكوك الحليه بإجراء أصاله عدم  
تذكيته، لكن سيأتى أن أخذ القابليه فى شرائط التذكيه لا دليل عليه.

و قد يستدل: للحرمة فى الفرض باستصحاب الحرمة الثابته حال الحياه بعد عدم تبدل الموضوع فى النظر العرفى، كما هو الحال فى  
استصحاب نجاسه الكلب بعد موته، و استصحاب أحكام الزوجيه بعد موت أحدهما و أن عدم التذكيه حيثه تعليليه نظير حيثه  
التغير فى نجاسه الماء (١).

و قد يؤيد: بأن المجعول لا يتعدد بتعدد الجعل بل بتعدد الموضوع، فلو توارد جعلان على موضوع واحد فلا يؤدى الى تعدد  
المجعول فى النظر العرفى ما دام الموضوع واحد (٢).

و اشكل: بمنع ثبوت الحرمة حال الحياه كما لو ابتلع السمكه الصغيره الحيه (٣) كما ذهب إليه صاحب الجواهر لعدم دلالة الآيه  
إلا- ما ذكّيتُمْ (٤) على ذلك بعد كون موردها الحيوان الذى زهقت روحه، و كذا ما ورد فى القطع المبانه من الحى لا دلالة له  
على حكم الحيوان الحى».

و الصحيح: أن الحرمة الثابته لعدم التذكيه-على القول بها-تغاير الحرمة

ص: ٤١٥

١-١) المستمسك ٢٤٤/١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه ٥١/٣.

٣-٣) التنقيح ٤٨٦/٢.

٤-٤) المدثر ٣/.

الثابته للذات كما فى ما لا- يؤكل لحمه بل لا تجتمع معها فى موضوع،فان أريد تصوير اليقين بجامع الحرمة حال الحياه بنحو الكلى القسم الثانى المردد بين القصير و الطويل،فالجامع انتزاعى غير مجعول كى يكون المستصحب أثرا شرعيا أو موضوع ذى أثر.

و ان اريد استصحاب الفرد فهو من استصحاب الفرد المردد،و دعوى عدم تعدد المجعول لوحده الموضوع،ممنوعه حيث أنه مضافا الى تعدد الموضوع أن أمد كل من الحرمتين مختلف مضافا الى اختلاف الآثار الاخرى المترتبة عليهما،و هو ضابطه اختلاف المجعول.

و قياس عدم التذكيه بالتغير ليس فى محله،حيث أن فى مثال التغير القيد مشكوك أخذه بنحو التعليل أو التقييد لثبوت الحكم و لا ترديد فى الحكم بين حكيمين،و أما فيما نحن فيه فهو معلوم انه بنحو التقييد الا ان الشك فى كون الحرمة الثابته هل هى التى لهذا الحيوان لانطباق الموضوع الأول أم الحرمة الاخرى الثابته لموضوع آخر منطبق على هذا الحيوان.

أما منع حرمة أكل الحيوان الحى بدون تذكيه فم منظور فيه حيث أن تناوله لا يخلو إما يؤول الى تناول الميتة و لو عند الاستقرار فى الجوف أو الى تناول الخبث،باعتبار أن التذكيه هى بمعنى التنقيه من القذارات الموجوده فى الحيوان من جهة بقاء دمه فى اللحم فى ذى النفس،أو نحو تعفن كما فى ما لا- نفس له كالسمك مع كونه نحو استسباع فى بعض الموارد كل ذلك يقرب دلالة الآيه الحاصره للحليه بالتذكيه.

و التمثيل بابتلاع السمكه حيه،منظور فيه ان كان وقوع الابتلاء فى اليابسه لانه يكون تذكيه له،هذا و قد ذهب الشيخ فى الخلاف فى كتاب الصيد الى حرمة ابتلاعه لحصر إباحته بالموت.

كما يمكن الاستدلال له بقوله تعالى فَمَا إِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ، حيث علق جواز الاكل على سقوطها كناية عن تحقق النحر،و لا ينافيه ما ورد من جواز قطع بعض أجزاء الذبيحه أو الصيد و هى حيه حيث أنه بعد وقوع التذكيه.

نعم قد يقال أن الامر بالاكل ليس لبيان جواز الاكل و اشتراطه بالنحر،بل للوجوب المترتب على وجوب النحر فى الحج..

هذا من جهه الاصل العملى و أما العمومات فهى قاضيه بالحليه فى الشبهه الحكميه كقوله تعالى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ.. (1)، و قوله تعالى يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، و هو عام لكل مستطاب فى العرف الا ما خصص بالدليل.

و القول بأن الطيب فى الآيه ما هو حلال فى الشرع،لا- وجه له حيث يلزم أخذ الحكم فى موضوع الحكم نفسه،مضافا الى أن جواب السؤال بذلك إحاله على المجهول.

و كصحيح زراره عن أبى جعفر(عليه السلام)قال: كل شىء من الحيوان غير الخنزير و النطيحه و المترديه و ما أكل السبع و هو قول الله عز و جل إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ

ص: ٤١٧



فان ادركت شيئاً منها...» (١)، و التقييد للعموم فى الروايه بغير الخنزير و النطيحه و نحوها دال على أن العموم بلحاظ الأنواع و بلحاظ الحالات و العوارض لتلك الانواع و الأصناف.

و كذا حال العمومات فى الشبهه الموضوعيه بتنقيح الأصل للعدم الازلى فى المخصص و ان كان جريانه فى العناوين الذاتيه موردا للتأمل لعدم امكان التفكيك الى موضوع و محمول، بل يؤول التفكيك الى الموجود و العنوان، و ليس العنوان بعنوانيته موضوع الاثر كى ينفى بالأصل بل بوجوده.

### الشك فى الشبهه الموضوعيه

و أما التقدير الثانى: و هو الشك فى قابليه للتذكيه فالمعروف التمسك بأصالة عدم التذكيه، و لتحقيق جريان هذا الأصل لا بد من تنقيح وجه اعتبار قابليه المحل للتذكيه و من ثم ماهيه التذكيه هل هى اسم للمسبب الحاصل من أفعال الذبح و نحوه أو هى اسم للأفعال نفسها ثم هل من عموم أو اطلاق حاكم أو وارد.

### فهنا ثلاث جهات:

#### الجهه الأولى: أما اعتبار قابليه المحل للتذكيه

فقد ذكر المحقق فى المعتبر فى وجه حرمة الصلاه فى اجزاء ما لا- يؤكل لحمه من السباع و المسوخ: «و لأن خروج الروح من الحى سبب الحكم بموته الذى هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد و لا تنهض الذباحت مبيحه ما لم يكن المحل قابلا و الا لكانت ذباحته الأدمى مطهره جلده».

ص: ٤١٨

---

١- (١) الوسائل ب ١١ أبواب الذبائح، يب ٥٨/٩ حديث ١.

قال: «لا يقال هنا الذباحتها منهى عنها فيختلف الحكم لذلك لانا نقول ينتقض بذباحتها الشاه المغصوبه فانها منهى عن ذباحتها، ثم الذباحتها تفيد الحل و الطهاره و كذا بالآله المغصوبه، فبان ان الذباحتها مجردة لا تقتضى زوال حكم الموت ما لم يكن للمذبوح استعداد قبول احكام الذباحتها و عند ذلك لا نسلم ان الاستعداد التام موجود فى السباع».

قال: «لا يقال: فلزم المنع من الانتفاع بها فى غير الصلاه، لأننا نقول: علم جواز استعمالها فى غير الصلاه بما ليس موجودا فى الصلاه فيثبت لها لهذا الاستعداد لكن ليس تاما تصح معه الصلاه فلا يلزم من الجواز هناك لوجود الدلاله الجواز هنا مع عدمها» انتهى، و وافقه العلامة «قدّس سرّه» فى المنتهى.

الا ان الشهيد فى الذكرى اشكل عليه: «هذا تحكم محض لان الذكاه ان صدقت فيه اخرجته عن الميتة و الا لم يجز الانتفاع و لان تمامية الاستعداد عنده بكونه مأكول اللحم فيختلف عند انتفاء أكل لحمه فليستند المنع من الصلاه فيه الى عدم أكل لحمه من غير توسط نقص الذكاه فيه».

و فى كشف اللثام الاجابه عن الاشكال المزبور: «بالالتزام بانها ميتة و ان وقع عليها الذبح غايه الأمر قد دلت أدله خاصه على خروجها حكما عن الميتة فى الانتفاع لا خروجها موضوعا فتبقى بقيه احكام الميتة مترتبة عليها، و يدل على بقائها موضوعا حصر محرمات الأكل فى الآيه - (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ...) - فى الميتة و الدم و لحم الخنزير، و ما لا يؤكل لحمه محرم الأكل فيندرج فى الميتة».

قال: «كما يدل على بقاءها موضوعا خبر علي بن أبي حمزه انه سأل الصادق (عليه السلام) عن لباس الفراء و الصلاة فيها فقال: لا تصل فيها إلا- فيما كان منه ذكيا قال: أو ليس الذكي ما ذكى بالحديد فقال: بلى اذا كان مما يؤكل لحمه» (1)، و الوجه في استدلال المحقق بمقتضى القاعدة لا- بالنص الخاص في السباع هو الرجوع إليها فيما اختلفت فيه النصوص كالخز و السنجاب حيث لا يفيد فيه عنوان ما لا يؤكل لحمه للتردد في أكله».

و الصحيح: ما افاده الشهيد (قدّس سرّه) من كون وقوع الافعال الخاصه موجبا لصدق الذكاه و التذكيه على الحيوان و أن كان لا يؤكل لحمه و هو الموجب لطهارته، حيث أن طرو الموت مقتضى للنجاسه إلا- أن التذكيه مانعه عن ذلك و مبقيه للطهاره الأصلية للحيوان لا انها محدثه لطهاره جديده، و لذلك لا تقع على الحيوان النجس كالكلب و الخنزير.

و أما عدم صحه الصلاه في محرم الأكل و ان كان مذكى فليقيام الأدله على مانعيه ما لا يؤكل عن صحه الصلاه و هذا لا ربط له بالتذكيه، و خبر علي بن أبي حمزه مورده السؤال عن الصلاه فيه فلا يكفي صرف التذكيه بعد كون محرم الأكل مانعا أيضا.

و لذلك اشترط في موثق ابن بكير «فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره... و كل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكى و قد ذكاه الذبح» الذكاه زياده على حليه الأكل، لتعدد الشرطيه في اللباس و لذلك ذكر في ذيله «و ان كان غير ذلك مما

ص: ٤٢٠

قد نهيت عن أكله... فالصلاه فى كل شىء منه فاسد، ذكاه الذبح أو لم يذكه» (١)، للدلاله على اختلال الصحه بمانعيه محرم الأكل بغض النظر عن توفر شرطيه التذكيه المبقية لطهاره الحيوان.

و أما الحصر فى الآيه فقابل للتخصيص، وقد أطلق فى الروايه (٢) (الذكى) على ما لا- يؤكل لحمه كالثعالب و الجرز (الحواصل) الخوارزميه و السمور و الفنك و السنجاب مع انها محرمه الأكل و ان ذهبت جماعه الى جواز الصلاه فيها.

و هو مفاد موثق سماعه قال سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: «اذا رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا» اذا المقابله للميته فيها تقتضى عنوان المذكى».

ان قلت: قد أطلقت على صيد السمك و الجراد الذكاه مع انها مؤثره فى الحليه لا فى الطهاره، إذ ميتته طاهره فهذا اطلاق آخر للتذكيه بلحاظ حليه الاكل، و هذا ما يرومه المحقق الأول من كونها ذات درجات فمع تحقق درجه لا- يلزم تحقق الدرجه الاخرى لاختلاف الاستعداد و القابليه، و يشهد لذلك ما فى المرسل «الحوت ذكى حيه و ميتة» و «الجراد ذكى كله و الحيتان ذكى كله، و أما ما هلك فى البحر فلا تأكله» (٣).

قلت: هذا الاطلاق لا يعنى تصادق العنوانين المتقابلين على مورد واحد بلحاظ الدرجات أو الآثار بل مع التذكيه تنتفى الميته، غايه الأمر التذكيه يترتب عليها الطهاره و الحليه تاره و اخرى الطهاره فقط و ثالثه الحليه فقط، و الميته

ص: ٤٢١

- 
- ١- ١) ب ٢ أبواب لباس المصلى ح ١.
  - ٢- ٢) ب ٧-٤ أبواب لباس المصلى.
  - ٣- ٣) ب ٣١ أبواب الذبائح ح ٥٨.

و الموتان تقتضى النجاسه و الحرمة فيما له نفس سائله، و ثانيه تقتضى النجاسه فقط كما فيما لا يؤكل لحمه، و ثالثه تقتضى الحرمة فقط كما فى السمك و الجراد.

و الممانعه بين العنوين وجودا و أثرا، و اختلاف الآثار سواء المترتبه على التذكيه أو المترتبه على الميتة لا شك انها راجعه الى ملاكات و مصالح و مفسد، لكن ذلك لا يعنى أخذ خاصيه أو حيثه وراء طهاره الحيوان حال حياته فى وقوع التذكيه عليه و التى تختلف آثارها فى الحيوان بحسب الملاكات الموجوده فى انواعه.

و أما الاستعمال للفظتين فتارة الأولى بمعنى الطهاره و الثانيه بمعنى مطلق خروج الحياه كما فى أصل الوضع اللغوى كما فى قوله (عليه السلام) «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» (١)، و هما بهذين المعنيين لا تقابل بينهما.

فتحصل أن القابليه ان كان المراد بها طهاره الحيوان حال حياته فاعتبارها فى التذكيه فى محله فى الاعتبار العرفى و الاعتبار الشرعى حيث انها مانعه عن اقتضاء الموتان نجاسه الحيوان فهى مبقية لطهارته بخلاف ما كان نجسا فى حال حياته كالكلب و الخنزير، و لذلك كان منشأ المنع من وقوعها على المسوخ و الحشرات هو القول بنجاستها، و ان كان المراد غير ذلك فلا دليل عليه و لا فى أصل المعنى و الاعتبار العرفى و لا فى الروايات الوارده.

و يتحصل من ذلك أن مقتضى الاصل الطهاره عند الشك فى قابليه الحيوان بالمعنى الاول.

ص: ٤٢٢

(١-١) ب ٢ أبواب الماء المطلق.

## الجهه الثانيه: و أما ماهيه التذكيه

فالاقرب انها موضوعه للمسبب كما يظهر من موارد استعمالها أى ما يقرب من النقاء كذكاه الأرض يبسها ذكيت النار اشتداد اللهب عند ما ينقى من موانع الاشتعال و ذكا الفؤاد حدته عند تصفيه إدراكه و ذكّ قلبك بالادب و الذكاء اسم للشمس لصفائها.

و كذا الاستعمالات الشرعيه حيث استعملت بمعنى واحد فى موارد اختلف فيها أفعال و أسباب التذكيه كتذكيه السمك، و الجراد و ذكاه الجنين و ذكاه الابل بالنحر و البقر بالذبح و الوحش بالصيد و كل يابس ذكى و السمك ذكى حيه و ميته و عشره أشياء من الميتة ذكيه القرن...و غير ذلك من الاستعمالات التى لا تجتمع الا على الأثر و المسبب و ان كانت تستعمل فيما يلازمه بمناسبه الملازمه فى موارد اخرى، أما الاطلاق على السبب فيمناسبه السببيه و المسببيه و الاسناد الى الفاعل (ذكاه الذابح) فلصدورها بتوسط السبب.

و بذلك ظهر امكان جريان أصاله عدم التذكيه فى نفسه بعد كون الأثر و المسبب معدوما حال الحياه، نعم هو محكوم بأصاله الطهاره فى ذات الحيوان لاحراز القابليه بالمعنى المتقدم لها فيما كان منشأ الشك فى وقوع التذكيه هو الشك فى قابليه الحيوان.

## الجهه الثالثه: فى بيان العموم أو الاطلاق

الدال على عموم قابليه الحيوان للتذكيه:

أولاً: إطلاق الاعتبار و الجعل العرفى الممضى اذ المعنى و الاعتبار العرفى كما تقدم فى اشتراط القابليه يقع على مطلق الحيوان ذى النفس السائله الطاهر

و النظيف فى حال حياته.

و يشير إليه ما فى روايه أبان بن تغلب عن أبى جعفر (عليه السلام) «و أما المنخنقه فإن المجوس كانوا لا يأكلون الذبائح و يأكلون الميتة و كانوا يخنقون البقر و الغنم فاذا انخنقت و ماتت أكلوها» (١)، و ما فى الآيه فى تعداد المحرمات و ما أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ...، و الروايات الناهيه عن ذبائح اليهود و النصارى و غيرهم من الكفار (٢).

و كذا استمرار البناء لديهم فى استعمال الصيد كوسيله للأكل و إعافه الأكل من الميتة و ما مات حتف أنفه، و غير ذلك يدل على كون التذكيه اعتبارا قائما لديهم.

غايه الأمر بعد كونها وسيله للتنقيه لديهم عن قذاره الموتان كان تصرف الشارع فى ذلك بلحاظ تقييد السبب أو توسعته و بلحاظ ترتيب الآثار على التنقيه من جواز الأكل و غيره أو عدم ترتيبه و إن امضى وجودها.

كما قد يحدّد المحل كاعتبار نجاسه الكلب و الخنزير فحيث لا يرد تصرف بالتنظيف فى احدى تلك الجهات كان الامضاء للبناء المزبور على اطلاقه.

هذا مع امكان اجراء أصاله الطهاره عند الشك فى الطهاره الذاتيه كما تقدم اطلاق قاعدتها، حيث أن الشك فى القابليه هو الشك فى ذلك و لا معنى محصّل للقابليه وراء ذلك، كما تقدم فى الجهه الأولى.

ثانيا: صحيحه زواره المتقدمه عن أبى عبد الله (عليه السلام): كل شىء من الحيوان غير الخنزير و النطيجه و المترديه و ما أكل السبع و هو قول الله عزّ و جلّ «إلا ما ذكيتم» فان ادركت شيئا منها...» (٣)، حيث أن مقتضى جواز أكل لحم الحيوان هو

ص: ٤٢٤

١- ١) ب ١٩ أبواب الذبائح ح ٧.

٢- ٢) ب ٢٦ أبواب الذبائح ح ٧.

٣- ٣) أبواب الذبائح ح ١، يب ٥٨/٩.

وقوع التذكيه عليه.

لا- يقال: ان عموم الحليه للاشياء كما هو مفاد الآيات السابقه لا يمكن التمسك به بعد العلم بتخصيصه بأدله لزوم التذكيه فى الحيوان و الشك فى الفرض هو فى وقوع التذكيه عليه فهو من التمسك بالدليل فى الشبهه المصادقيه.

لأن ذلك: انما يرد فى عموم الحليه المترتبه على العنوان العام كالشئىء أو الطيبات أو نحو ذلك و أما الحليه المترتبه على عنوان الحيوان فان مفادها بالالتزام هو صحه وقوع التذكيه عليه و إلا للغى جعل الجواز و الحل للحصه و الصحيح من القبيل الثانى.

لا سيّما و أن التعبير عن الحكم فيها وقع بلسان الأمر بالأكل كناية عن الجواز و الحليه الفعلية الواقعيه للحيوان بعنوانه المأخوذ فيها وقوع التذكيه و الحليه الذاتيه الطبيعیه.

ثالثا: دلالة و موثق ابن بكير المتقدم على وقوع التذكيه على كل ما يحل أكله «فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و...جائز اذا علمت انه ذكى و قد ذكاه الذبح»، نعم هذه الصحيحه لا تشمل ما علم حرمة أكله و شك فى قابليته للتذكيه.

رابعا: ما استدلال الجواهر بصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام): عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود، قال: لا بأس بذلك» (1)، حيث أن اطلاق نفي البأس دال على جواز الاستعمال مطلقا فى الصلاه و غيرها أى دال على عدم المانعيه للصلاه من جهه الطهاره و غيرها، و كذا بقيه

ص: ٤٢٥



الانتفاعات إلا أن ما دل على مانع غير المأكول مقيد لذلك الاطلاق فيؤخذ ببقية مدالبه.

و منه يندفع احتمال-المستمسك-أن جهه السؤال هي عن الجواز و الحرمة التكليفية للانتفاع بها و لو كانت ميتة و أن عمومه مخصص بما دل على لزوم التذكية في الاستعمال فالتمسك هو في الشبهه المصداقيه.

وجه الاندفاع: ان السؤال كما وقع عن ما لا- يؤكل فقد وقع عن ما يؤكل أيضا، إذ لم تقيّد جلود تلك العناوين بالأخذ من الميتة، و أما التخصيص المزبور فلا يوجب المحذور لما تقدم في الصحيحه السابقه، نعم مقدار دلالة هذه الصحيحه هو في ما له جلد يلبس.

خامسا: موثقه سماعه المتقدمه الداله على حصول التذكية في جلود السباع و غيرها (1) بمضمونها.

سادسا: ذيل موثق ابن بكير المتقدم «فان كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاه في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبح أو لم يذكه»، و في نسخه «ذكاه الذابح»، و لا سيما على النسخه الثانيه، و ان احتمل انه على الأولى بمعنى أثر به الذبح أو لم يؤثر (2).

إلا انه ضعيف بمكان حيث انه على الأولى أيضا أوقعت المقابله في الروايه مع ما يؤكل لحمه بجواز الصلاه فيه اذا كان ذكيا قد ذكاه الذبح، و التعبير فيه بمعنى ايقاع التذكية لا بمعنى التعليق على تأثير التذكية معلقا على قابليه المحل من دون

ص: ٤٢٦

١- ١) أبواب لباس المصلى ب ٥ ح ٥، ٤، ٣.

٢- ٢) دليل العروه ج ١/٣٠٢، المستمسك ج ١/٢٤٦.

تعرض لها لقابليه محلل الأكل.

اذ قد عرفت ان الحليه للحيوان بعنوانه ملازمه لصحه وقوع التذكيه عليه مع أن الروايه ليست فى صدد اشتراط قابليه الحيوان للتذكيه فى جواز الصلاه بجلده و وبره بل فى صدد اشتراط وقوع التذكيه عليه مع انه تقدم ان لا- معنى محصل للقابليه وراء طهاره الحيوان حال حياته فلا محاله تكون الروايه فى صدد بيان أن ما يؤكل يشترط فيه التذكيه كى لا يكون ميته و نجسا، و أن ما لا يؤكل بنفسه مانع بغض النظر عن فقد شرط التذكيه.

و بذلك يظهر أن الترديد فى الشق المقابل مما لا- يؤكل لحمه هو بين وقوعها و لا وقوعها، فتكون داله على صحه وقوعها فى مطلق الحيوان أكل لحمه أو لم يؤكل.

سابعاً: روايه على بن حمزه المتقدمه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أو أبا الحسن (عليه السلام) عن لباس الفراء و الصلاه فيها، فقال: لا تصل فيها إلا ما كان منه ذكياً، قال: قلت أو ليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى اذا كان مما يؤكل لحمه» (١).

حيث أن إقراره (عليه السلام) لارتكاز السائل بأن الذكى هو الذى وقعت عليه التذكيه بسببها كالذبح، دال على عموم وقوعها على الحيوان اذ لم يؤخذ قيذا وراء الذبح، من قابليه المحل و أما الذيل المشترط لحليه لحمه فهو باعتبار الصلاه كما هو ظاهر، لا باعتبار التذكيه كما قدمنا فلاحظ.

### تذكيه الحيوان البحرى ذات النفس

ثم انه يقع الشك فى تذكيه الحيوانات البحرىه ذات النفس السائله.

ص: ٤٢٧

١- ١) ب ٢ أبواب لباس المصلى ح ٢.

فقد يقال بان ما له مذبح تشمله عمومات الذبح و الصيد، و ما ليس له مذبح فيشملة عموم «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده»  
(١) بناء على اندراجه فى السباع الواقعة فى السؤال و عموم امضاء التذكية العرفيه التى تقدم الكلام فيها، إذ المتعارف صيدها بآله  
جارحه و عموم بعض الوجوه المتقدمه فى صور الشك فى التذكية.

أو يقال بعموم مثل «السمك اذا خرج حيا من الماء فهو ذكى» (٢)، و نحو ما ورد فى كون ذكاه السمك أخذه حيا و موته فى غير  
الماء.

وجهان: لا- يخلو الأول من قوه بعد كونها مما له نفس و تعارف صيدها بالجرح، و انصراف الاطلاق الثانى الى ما لا نفس له و  
المأكول لاجل حليته لا- طهارته فضلا عما له نفس غير المأكول، و بعد كون ما له نفس منها بر مائيا لا بحريا محضا كى يكون  
المقابل لتذكيته- مات فيما فيه حياته- أى فى الماء.

لكن ما فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) رجل و أنا عنده عن جلود الخنزير فقال: ليس بها  
بأس، فقال الرجل: جعلت فداك انها فى بلادى و انما هى كلاب تخرج من الماء فقال: أبو عبد الله (عليه السلام): اذا خرجت من  
الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل لا، قال: فلا بأس» (٣).

و رواه ابن أبى يعفور قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) اذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له: جعلت فداك ما تقول  
فى الصلاه فى الخنزير؟ فقال: لا بأس

ص: ٤٢٨

١- ١) ب ٤٩ أبواب النجاسات.

٢- ٢) ب ٣٧ أبواب الذبائح ح ٢.

٣- ٣) ب ١٠ أبواب لباس المصلى ح ١٤، ١.

بالصلاه فيه، فقال له الرجل: جعلت فداك انه ميت و هو علاجي و أنا أعرفه فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): أنا أعرف به منك، فقال له الرجل: انه علاجي و ليس أحد أعرف به مني فتبسم أبو عبد الله (عليه السلام) ثم قال له: أ تقول: انه دابه تخرج من الماء، أو تصاد من الماء فتخرج فاذا فقدت الماء مات؟ فقال الرجل: صدقت جعلت فداك هكذا هو، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): فانك تقول: انه دابه تمشى على أربع و ليس هو في حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء؟ فقال له الرجل: أى و الله هكذا أقول، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): فإن الله تعالى أحله و جعل ذكاته موته كما أحل الحيتان و جعل ذكاتها موتها» (١).

و صحيحه سعد بن سعد عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن جلود الخنز فقال: هو ذا نحن نلبس، فقلت: ذاك الوبر جعلت فداك قال: اذا حل و بره حل جلده» (٢).

ظاهر فى كون ميتة البحرى مما له نفس سائله طاهره اذ جعل موضوع نفى البأس فى الأولى الموت خارج الماء، فيعم كل بحرى و ان كان ذا نفس سائله كما ان ما فى الثالثه من احتمال السائل التفكيك انما هو لجهله لكيفيه تذكيره.

لكن حكى فى الحدائق (٣) عن المعبر توقفه فى الروايه الثانيه لضعف محمد بن سليمان فى سندها، و مخالفتها لما اتفقوا عليه من انه لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك و لا من السمك الا ما له فلس.

و حكى عن الذكرى زعم بعض الناس انه كلب الماء و على هذا يشكل ذكاته

ص: ٤٢٩

١-١) ب ٨ أبواب لباس المصلى ح ٤.

٢-٢) ب ١٠ أبواب لباس المصلى ح ١٤، ١.

٣-٣) الحدائق الناظره فى لباس المصلى.

بدون الذبيح لان الظاهر انه ذو نفس سائله، إلا انه اختار بعد ما حكاه عنهما تخصيص و استثناء الخز من قاعده ذكاه ذى النفس السائله بالذبيح و من قاعده حرمه ما ليس له فلس من البحرى.

و اشكل الاستثناء فى الجواهر، إلا انه بنى فى آخر كلامه على أن بعض منه ذكاته بغير الذبيح بنحو ذكاه السمك، و حكى ذلك عن المقاصد العليه.

و على كل حال قد ظهر أن الالتزام بخروج مطلق البحرى مما له نفس عن قاعده التذكيه بالذبيح أو الصيد الجارح لهذه الروايات مشكل بعد استشكال غير واحد فى العمل بها فى الخز فضلا عن التعميم، لا سيما و أن احتمال الخصوصيه وجيه فى ظهور الروايات اذ الاسناد واقع فيها بضمير المفرد الراجع للخز.

بل ان ظاهر بعض الروايات المتقدمه أن التذكيه لحيوان الخز بمجرد الخروج من الماء من دون أخذه كما لعله المتعارف فى الخز و جلوده- اخذها حتى يموت خارج الماء- فهو يغير التذكيه فى السمك، فالخصوصيه على هذا ظاهره جدا.

نعم قال الشيخ فى الخلاف «اذا مات فى الماء القليل ضفدع أو غيره مما لا يؤكل لحمه مما يعيش فى الماء لا ينجس الماء» الى أن قال (دليلنا ان الماء على أصل الطهاره و الحكم بنجاسته يحتاج الى دليل و روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اذا مات فيما فيه (فى الماء ما فيه) حياته لا ينجسه و هو يتناول هذا الموضوع أيضا» (١).

و احتمال المحقق الهمدانى انه يشير الى صحيحه ابن الحجاج المتقدمه (٢)،

ص: ٤٣٠

١- ١) الخلاف كتاب الطهاره مسأله ١٤٦.

٢- ٢) بحث الميته من النجاسات.

و كذا إذا لم يعلم أن له دماً سائلاً أم لا (١) كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه (٢) أو شك في أنه من الحيوان الفلاني حتى أي أن الموت لا ينجس الحيوان حينئذ.

لكن قد عرفت احتمال الاختصاص بالخز و ليس مفادها بصوره العموم كما اشار في الخلاف على تقدير ارادته الصحيحه المزبوره و احتمال كذلك انه يشير الى الحديث النبوي «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» بتقدير ان مفاده حليه الانتفاع لكون ميتته طاهره، الا انه رماه بالضعف لكونه من طريق العامه، و الصحيح أن الحليه فيه بلحاظ الأكل لا مطلق الانتفاع ليشمل ما لا يؤكل و إلا فهو مروى بطريق معتبر (١).

### الشك في كونه ذا نفس

لقاعده الطهاره بعد عدم امكان التمسك بعموم نجاستهما في الشبهه المصداقيه للمخصص بعد عدم جريان الأصل العدمي فيه لكون عنوانه عدمياً مطابقاً للأصل، مع أن ما لا نفس له عبارته عن الحيوانات غير الشديه و هذا ينوع العام كما عرفت فلا يمكن التمسك بالعام و ان جرى الأصل العدمي في المخصص لأن التخصيص التنويعي يكسب العام عنواناً وجودياً مضاداً للخاص لا يحرز بالأصل العدمي المزبور.

### الشك في الحليه و الحرمة

لقاعده الطهاره أيضاً، بل و لا يمكن التمسك بعموم نجاستهما باجراء الأصل في المخصص و هو ما يحل أكله، و ان قدمنا أن الاصل جار في غير

ص: ٤٣١

يكون نجسا أو من الفلاني حتى يكون طاهرا كما إذا رأى شيئا لا يدري انه بعره فأره أو بعره خنفساء ففي جميع هذه الصور يبني على طهارته.

(مسألة ٤): لا يحكم بنجاسه فضله الحيه لعدم العلم بأن دمها سائل (١)، نعم حكى عن بعض الساده أن دمها سائل، وكذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح، للشك المذكور، وان حكى عن الشهيد ان جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل الا التمساح لكنه غير معلوم، و الكليه المذكوره أيضا غير معلومه.

الثالث: المنى (٢) من كل حيوان له دم سائل حراما كان أو حلالا برىا الالزاميات لكونها مجعوله أيضا، وذلك لأن الاصل فى ما نحن فيه جار فى الفرد المردد و هو فضله أحدهما المعلوم حال كل منهما.

و بعباره اخرى أن فضله كل منها غير مشكوكه الحكم و انما الشك فى هذه الفضله بعنوان انها من أحدهما و هى بهذا القيد ليست موضوعا لاحد الحكمين، مع انك عرفت أن التخصيص فيما نحن فيه تنويعى.

### حكم دم الحيه

لكنه قريب فى ذوات الاحجام الكبيره الضخمه التى تفترس الدواب، و قد حكاه بعض أهل الاختصاص. و أما الحيوانات البحريه فقد عرفت أن الغالب فى الاسماك و ان كان ما لا نفس له، إلا أن عده من انواعه ما له نفس كالحوت- بالإطلاق المعاصر- و الدلفين، و غير الاسماك ككلب البحر و فرس البحر و الفقمه و غيرها.

### نجاسه المنى

موضع وفاق قديما و حديثا بل استند الكثير فى التعميم لمأكول اللحم

أو بحريا.

على الاجماع القطعى، وقوله تعالى وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهَّرَ كُفْمَ بِهِ وَيُدْهَبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ (١)، بناء على أن المراد من الرجز هو النجس و هو الأثر و المسبب من الاحتلام.

و كما هو مفاد صحيح ابن مسلم عن المنى يصيب الثوب قال (عليه السلام): ان عرفت مكانه فاغسله، و ان خفى عليك فاغسله كله» (٢).

و فى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ذكر المنى و شدده و جعله أشد من البول ثم قال: ان رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاة فعليك إعادة الصلاة، و ان أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك، و كذلك البول» (٣).

و مثل مضمون الأول موثق سماعه و غيرهه (٤).

و فى صحيح الحلبي فرض الاصابه من الاحتلام. و الاصابه للثوب كما قيل منصرفه فى الاستعمال الشائع الى المنى من الانسان، و قيل بتماميه الاطلاق فى الصحيح الثانى لأن الأشديه بين الجنسين، بعد نجاسه جنس البول إلا ما استثنى، لكن التشديد حيث انه فى عسر الازاله و التنظيف لا فى حكم الغسل عددا كان الصحيح المزبور أيضا منصرفا.

نعم يمكن القول بأن الاصابه للثوب بالمنى و ان كان الغالب فيها مما هو من الانسان، إلا- أن مخالطه الناس فى عصر النص للدواب و الأنعام و غيرها، سيما و أن

ص: ٤٣٣

١-١ (١) الانفال ١١.

٢-٢ (٢) ب ١٦ أبواب النجاسات.

٣-٣ (٣) ب ١٦ أبواب النجاسات.

٤-٤ (٤) ب ١٦ أبواب النجاسات و غيرها من الأبواب بنحو متواتر.



لها اوقاتا تغتلم فيه.

و ما ورد من أن ثمن عسيب الفحل من السحت الدال على شيوع اتخاذه عملا، يدل على عدم الندره فى اصابه الثوب بمنى غير الانسان كما هو الحال فى فرض اصابه الثوب البول من غير الانسان فى الروايات و كما أن الشده و العسر فى الازاله غير مختصه بمنى الانسان.

هذا: و قد يعارض ما تقدم مطلقا أو فى خصوص ما يؤكل لحمه بصحيحه زيد الشحام انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يكون فيه الجنابه فتصينى السماء حتى يبتل على، فقال: لا بأس به» (١).

و بروايه على بن أبى حمزه قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عن رجل أجنب فى ثوبه فيعرق فيه، فقال: ما أرى به بأسا قال: انه يعرق حتى لو شاء أن يعصره عصره، قال: فقطب أبو عبد الله (عليه السلام) فى وجه الرجل فقال: ان أبيت فشىء من ماء فانضحه به» (٢).

و صحيحه زراره قال: سألته عن الرجل يجنب فى ثوبه أ يتجفف فيه من غسله؟ فقال: نعم لا- بأس به إلا- أن تكون النطفه فيه رطبه، فان كانت جافه فلا بأس» (٣).

و أما خصوص ما يؤكل لحمه فبموثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٤)، و هو عام للمنى.

ص: ٤٣٤

١- ١) ب ٢٧ أبواب النجاسات ح ٣.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) المصدر السابق.

٤- ٤) ب ٩ أبواب النجاسات ح ١٢، ٦.

و بموثق ابن بكير عن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز. اذا علمت انه ذكي» (١)، حيث انه شامل بعمومه للمنى و هو في مقام صحه الصلاه فيه اللازم منه نفى مطلق المانعيه سواء من جهه ما لا يؤكل أو من جهه النجاسه بشهاده اشتراط التذكيه في ذيله.

لكن: المعارضه ضعيفه على التقديرين أما الروايات المطلقه فمضافا الى سقوطها عن الحجيه في قبال النصوص المتواتره على النجاسه، أنها ليست في صدد نفى النجاسه عنه بل في صدد ما في بقيه الروايات من عدم تنجس الثوب بمجرد الملاقاه لبدن الجنب، لأن الجنابه في الفرج و تشير الى ذلك بوضوح الروايه الثانيه.

و أما الثالثه ففيها نحو تهافت بين الصدر و الذيل حيث أن التفرقه بين رطوبه النطفه و جفافها لا تتم مع فرض الرطوبه من البدن عند التجفيف بالثوب من الغسل، نعم ربما تحمل على كون ملاقاه النطفه العالقه بالبدن حال الجنابه للثوب تاره رطبه ففيه البأس لتنجس الثوب فلا يتجفف به، و اخرى جافه فلا تنجس الثوب فحينئذ يتجفف به بنحو لا يلاقى موضعها أو بنحو يقدر و يفرض ازالته.

و أما الخاصه بما يؤكل لحمه فلا- ريب ان العموم فيها مخصص بالدم، فلا استبعاد في تخصيصه بالمنى أيضا و الروايه الثانيه كذلك مع ان تعرضها لنفى مطلق المانعيه محل نظر، و اشتراط التذكيه في قبال مانعيه الميتة بعنوانها كما هو

ص: ٤٣٥

و أما المذى و الودى و الودى (١) فظاهر من كل حيوان إلا نجس مبنى جماعه.

هذا كله فى منى ما له نفس و أما ما لا- نفس له فقد عرفت التشكيك فى شمول اطلاق البول فكيف بالمقام مع تأتى وجه التخصيص بما دل على طهاره ميتته.

## المذى و الودى و الودى

بلا خلاف يحكى إلا من ابن جنيد فى الأول إذا كان عن شهوه كما هو مذهب العامه مع أن بعضهم ذهب الى طهاره المنى.

و الطهاره مفساد العديد (١) من الروايات كصحيحه زيد الشحام قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المذى ينقض الوضوء؟ قال: لا، و لا يغسل منه الثوب و لا الجسد، انما هو بمنزله البزاق و المخاط و غيرها.

و بعضها مصرح بالودى أيضا كصحيح زراره مع التعميم لكل شىء يخرج بعد الوضوء «و كل شىء خرج منك بعد الوضوء، فإنه من الجائل أو من البواسير، و ليس بشىء فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقدره».

و فى مقابلها روايه أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المذى يخرج من الرجل قال: أحد لك فيه حدا قال: قلت: نعم جعلت فداك قال: فقال: ان خرج منك على شهوه فتوضأ، و ان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء» (٢)، و غيرها من الروايات مما فصلت فى ناقضيته للوضوء فيدل التزاما على نجاسته لانفهام الملازمه من ناقضيه البول.

ص: ٤٣٦

١- ١) ب ١٢ أبواب نواقض الوضوء. و ب ١٧ أبواب النجاسات.

٢- ٢) ب ١٢ أبواب نواقض الوضوء ح ١٠.

العين (١)، وكذا رطوبات الفرج و الدبر (٢) ما عدا البول و الغائط.

الرابع: الميتة (٣) من كل ما له دم سائل، حلالاً- كان أو حراماً و صحيح الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن المذى يصيب الثوب فيلتزق به، قال: يغسله و لا يتوضأ» (١).

و صحيحه الآخر قال (عليه السلام): ان عرفت مكانه فاغسله، و ان خفى عليك مكانه فاغسل الثوب كله» (٢).

لكنها مطرحه لصدورها تقيه من مذهب العامه فى الناقضيه و النجاسه كما تلوح به الإيماءات الكثيره فى روايات الطهاره، هذا مع عدم ملازمه الناقضيه للنجاسه كما فى بقيه النواقض، مع إمكان حمل الأمر بالوضوء أو الغسل على الندب جمعا و ان شدد فى الروايه الأخيره.

للملازمه العرفيه بين نجاسته و نجاسه إفرازاته، فلا صلح للمقام بالخلاف فى أجزاءه مما لا تحله الحياه كالشعر منه.

كما تقدم العموم الشامل لذلك كصحيح زراره و غيره مضافا الى خصوص صحيح ابراهيم بن أبى محمود الوارد فى بلل فرج المرأه يصيب ثوبها و هى جنب» قال (عليه السلام) اذا اغتسلت صلت فيهما» (٣).

## نجاسه الميتة

## إشاره

و فى المعبر انه اجماع علماء الاسلام و عن التذكره ان ميتة ذى النفس من المائى نجسه عندنا و هو مقتضى اطلاقهم لنجاستها كما ذكره فى الجواهر، نعم

ص: ٤٣٧

١- ١) ب ١٧ أبواب النجاسات.

٢- ٢) ب ١٧ أبواب النجاسات.

٣- ٣) ب ٥٥ أبواب النجاسات.

حكى فى جامع المقاصد عن السيد المرتضى أن ميتة الآدمى نجاسه حكميه لا عينيه و قريب منه ما ذهب إليه الحلّى فى السرائر بالنسبه للملاقى غير المباشر و عمّم القول المزبور الى مطلق الميتة من متأخرى المتأخرين صاحب المفاتيح.

### أدله نجاسه الميتة

و يدل على النجاسه طوائف من الروايات و ان ذكر صاحبى المعالم و المدارك أن العمده هو الاجماع من دون نص يعتد به، مع التأمل فى ذلك بسبب مخالفه الصدوق حيث روى فى الفقيه نفى البأس عن استعمال جلود الميتة كظرف لما يشرب و يؤكل.

الطائفة الأولى: ما ورد من الأمر بالنزح من البئر بوقوع اقسام مختلفه من الميتة فى البئر و لا يחדش فى دلالتها على النجاسه القول باعتصامها ما لم يتغير مائها، كما لا يرد أن النزح غير مطهر فى النظر العرفى.

إذ النزح يوجب تجدد الماء من الماده و قاهرية الماء لأثر النجاسه الحكمى أو الحسى الندبى أو اللزومى فهو نحو تطهير بعد عدم كون النزح فى تلك الموارد من جهه خوف الضرر أو السم كما فى الوزغ أو العقرب، سيّما ما فى بعضها من الحكم بنجاستها اذا تغير بالميتة كصحيح زيد الشحام و غيره (١).

الطائفة الثانية: ما ورد فى اهراق المرق و عدم الانتفاع بالزيت و السمن و العسل اذا كان مائعا اذا وقعت فيه الفأره أو الدابه (٢)، و فى موثق سماعه «تقع فيه

ص: ٤٣٨

١- ١) ب ١٧ أبواب الماء المطلق.

٢- ٢) ب ٤٣ أبواب الأطحمة المحرمة. و ب ٥ أبواب المضاف.

الميته» و هو بالعنوان الكلى المطلق.

الطائفة الثالثة: ما ورد فى المياہ كموثق عمار فى الفأره فى الاناء «أغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١) و ما ورد فى الجيفه فى الماء (٢).

الطائفة الرابعه: ما ورد فى آوانى أهل الكتاب من النهى عن استعمالها اذا كانوا يأكلون فيها الميته و الخنزير و الدم (٣)، و فى صحيح محمد بن المسلم «لا تأكل فى آنتهم اذا كانوا يأكلون فيه الميته و الدم و لحم الخنزير» و هو بالعنوان المطلق.

الطائفة الخامسه: مفهوم ما استثنى من الميته، من الأشياء الآتى ذكرها مع الحكم عليها بانها ذكیه (٤).

الطائفة السادسه: و مفهوم ما دل على طهاره ميته ما لا نفس له (٥).

الطائفة السابعه: ما ورد فى جلود الميته من عدم الانتفاع (٦) منها المحمول على ما يشترط فيه الطهاره.

الطائفة الثامنه: ما ورد من اجتناب الثياب التى تتلوث بها كروايه الصيقل (٧).

و ما ورد: من جواز الانتفاع بها فيما يشترط فيه الطهاره كحسنه الحسين بن زرارہ (٨) و موثق سماعه (٩).

ص: ٤٣٩

١- ١) ب ٤ أبواب الماء المطلق.

٢- ٢) ب ٣ أبواب الماء المطلق.

٣- ٣) ب ٧٢ أبواب النجاسات، ب ٥٤ أبواب الأطمعه المحرمه.

٤- ٤) ب ٣٣ أبواب الأطمعه المحرمه.

٥- ٥) ب ٣٥ أبواب النجاسات.

٦- ٦) ب ٣٤ أبواب الأطمعه المحرمه.

٧- ٧) ب ٣٤ أبواب النجاسات ح ٤.

٨- ٨) الوسائل: أبواب الاطمعه المحرمه باب ٣٤ حديث ٧ و ٨.

٩- ٩) المصدر السابق.

فمحمول: على التقيه بعد التقييد في بعضها بالدباغه المطهره عند العامه، كما هو الحال في مرسله الفقيه السابقه أو على جلد ما لا نفس له كما يستخدم بعضه مع دلاله المعارض على ذلك و انه مذهب العامه كصحيح على بن جعفر (١) و موثق سماعه (٢) الآخر.

مع أن روايه ابن زراره التي أوردها في التهذيب (٣) هي التي اورد ذيلها في الكافي (٤)، و سيأتى في الاجزاء التي لا تحلها الحياه من نجس العين، و انها مضطربه المتن، حيث أن الابن روى أسئله أباه و جوابه عليه السلام بخلاف ما يرويه زراره عنه عليه السلام.

### نجاسه ميتة ما له نفس مطلقا

و الروايات كما هو واضح فيها المطلق الشامل لكل ما لا نفس له حتى البحرى، فما في بعض العبائر كما عن الخلاف من اطلاق طهاره ميتة البحر، محمول على ما لا- نفس له كما هو الغالب، و إلا- ففيه ما له نفس ككلب البحر و الفقمه و الحوت- بالإطلاق المعاصر- و الدلفين و فرس البحر و غيره.

و لا- يعارض بما دل (٥) على ان الحوت ذكى حيه و ميتة، اذ المراد منه ما لا- نفس له، لكن هل تقع عليه الذكاه للطهاره و ان لم يحل أكله؟ قد مر تفصيل الكلام في أصاله عدم التذكيه فراجع.

ص: ٤٤٠

١- (١٠) الوسائل: ابواب الاطعمه المحرمه باب ٣٤ حديث ٥-٦.

٢- (١١) المصدر السابق.

٣- (١٢) التهذيب ٧٨/٩.

٤- (١٣) الكافي ٢٥٨/٦.

٥- (١٤) ب ٣٢ أبواب الذبائح.

أما ميتة الأدمى فقد عرفت تفصيل اختلاف الأقوال فيه، ويدل على النجاسة فيه بخصوصه حسنه-كالصحيح-ابراهيم بن ميمون قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت، قال: إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه، يعني إذا برد الميت» (١)، وما في ذيلها من قوله «يعنى إذا برد الميت» من كلام الراوى لا حجه فى فهمه، لا سيما بعد نصوصه ما يأتى على النجاسة مع الحرارة أيضا.

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال: يغسل ما أصاب الثوب» (٢).

و التوقيعان المرويان فى الاحتجاج مرسلا و فى غيبه (٣) الشيخ مسندا عن أبي العباس بن نوح عن أبي الحسن بن داود (محمد بن أحمد بن داود القمى) شيخ القميين و فقيههم انه ذكر: أن هذا الدرر بعينه كتب به أهل قم الى الشيخ أبي القاسم و فيه مسائل فأجابهم على ظهره بخط أحمد بن ابراهيم النوبختى و انه حصل الدرر عند أبي الحسن بن داود (و من تلك المسائل) فروى لنا عن العالم (عليه السلام) انه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم و حدثت عليه حادثه كيف يعمل من خلفه؟ فقال: يؤخر و يقدم بعضهم و يتم صلاتهم و يغتسل من مسه.

التوقيع: ليس على من نجاه الا غسل يد و إذا لم تحدث حادثه تقطع الصلاه تتم صلاته مع القوم.

و روى عن العالم (عليه السلام) أن من مس ميتا بحرارته غسل يديه، و من مسه و قد برد

ص: ٤٤١

١-١) ب ٣٤ أبواب النجاسات ح ١،٢.

١-٢) ب ٣٤ أبواب النجاسات ح ١،٢.

٣-٣) غيبه الشيخ الطوسى ص ٢٣٠.



و كذا أجزاؤها المبانه منها(١)،

فعلية الغسل و هذا الإمام فى هذه الحاله لا- يكون مسه الا بحرارته و العمل من ذلك على ما هو و لعله ينحيه بشيابه و لا يمسه فكيف يجب عليه الغسل؟.

التوقيع: اذا مسه على هذه الحاله لم يكن عليه الا غسل يده.

و موثق عمار الساباطى قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ذبح طيرا فوق وقع بدمه فى البئر فقال: ينزح منها دلاء هذا اذا كان ذكيا فهو هكذا، و ما سوى ذلك مما يقع فى بئر الماء فيموت فيه فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلوا» (١) المعتضد دلالته بما تقدمت الاشاره إليه من الروايات الداله على نجاسه البئر بالتغير لوقوع الميتة.

هذا مع ضعف وجه بقيه الاقوال من كون نجاسته حكميه تزول بالغسل لا- عينيه، أو أنه يقتصر فى الحكم نجاسه الملاقى على المباشر لعدم الدليل على غير المباشر، اذ زوالها بذلك لا ينافى العينيه بعد قيام الدليل كما هو الحال فى الكافر و اسلامه.

و أما حكم الملاقى فالحال فى المقام هو حال بقيه الاعيان النجسه من عدم ورود الدليل فى غير المباشر فيها بالخصوص، بل استفيد السرايه من ورود الدليل فى بعضها الآخر بعد إلغاء الخصوصيه.

### نجاسه الاجزاء المبانه من الميتة

فالعنوان كحيشه تعليله للحكم، إذ لا يحتمل دخل الهيئه الاجتماعيه فى ذلك سيما و أن الملاقاه المفروضه فى بعض أدله نجاستها هى لبعض الاجزاء لا

ص: ٤٤٢

و ان كانت صغاراً، عدا(١) ما لا تحلّه الحياه منها، كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن للمجموع، و لا يحتمل أخذ الاتصال بالبقية شرط.

و بعبارة اخرى العنوان اسم للمجموع لا- كلى ينطبق على الابعاض انطباقه على الافراد، كما هو الحال فى بعض اعيان النجاسه كالكافر و الكلب و الخنزير، مما كان اسما للمجموع فانه لا يشترط الملاقاه للمجموع.

نعم بين الثلاثه و الميته قد يفرق من جهه أن الابانه فيها غير معدمه للعنوان بخلاف الثلاثه، لكن الحال فى أجزاء الثلاثه المبانه مما لا- تحلّه الحياه حال المقام، و نكته تعليقه العنوان أن الموتان انما يطرو على الكل أو البعض حال اجتماعها فى الحياه الواحده، و هو عبارة عن خروج الروح عنها.

هذا مضافا الى دلالة الاستثناء فى ما لا تحله الحياه من الاجزاء المبانه على ذلك فلا وقع للتشكيك فى ذلك كما عن صاحب المدارك، كما أنه لا فرق فى ذلك بين صغر الاجزاء و كبرها بعد كونها مما تحله الحياه، و مع ما سيأتى أيضا فى الاجزاء المبانه من الحى، كالروايات الوارده فى الاجزاء المقطوعه من الصيد و الاليات المقطوعه من الشاه، و تنزيلها بمنزله الميته.

## طهاره ما لا تحله الحياه

### اشاره

لم يحك خلاف فى ذلك و ان اختلفت التعابير فى التعداد، نعم عن الشيخ استثناء المنتوف و حكى فى الجواهر احتياط البعض فى العظم، و هل طهارتها بمقتضى القاعده أم للنصوص الخاصه فقط.

فإن كان الموتان مقتضى للنجاسه و لوحظ عنوان الميته و صفا فلا يشمل

حكمتها ما لا تحله الحياه، وكذا عنوان الجيفه، وان لوحظ كاسم مشير الى الذات و مجموع اجزاؤها فيشمل الحكم لما لا تحله الحياه كما هو الحال فى عنوان الكلب و الخنزير، ويشمر ذلك فى تحرير مقتضى القاعده أيضا فى جواز الصلاه فيما لا تحله الحياه من الميتة مما يؤكل لحمه، لو لا نصوص المقام المجوزه بناء على مانعيه الميتة فى قبال بقيه الموانع.

بل من لسان الاستثناء فى روايات المقام للصلاه فيه مفرعا على ذكاتها قرينه على أن مانعيه الميتة من جهه النجاسه، ولا يبعد أن العنوان أخذ وصفا كما تشير إليه روايات الاستثناء أيضا، كما قد يقال فى العنوان المأخوذ فى مس الميت.

و الروايات الوارده متعدده.

### الروايه الاولى

مثل صحيحه حريز قال قال أبو عبد الله (عليه السلام) لزواره و محمد بن مسلم: اللين و اللبأ و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء يفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و ان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله، و صلّ فيه» (١).

و حكى المجلسى فى شرحه على التهذيب-ملاذ الاخيار-عن الشيخ حسن رحمه الله انه قال: هذا الحديث ذكره الشيخ فى الخلاف هكذا: روى حماد عن حريز قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لزواره و محمد بن مسلم-الخ، و فى بعض نسخ الكافى مثله، و فى بعضها قال: قال عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن زراره و محمد بن مسلم-الخ، و فى الاستبصار: عن حريز قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لزواره-الخ،

ص: ٤٤٤

و هذا الاختلاف لا يخلو عن غرابه، انتهى.

و اشير الى ذلك فى هامش الكتب المزبوره فى الطبعه الموجوده، و على أيه تقدير فتوافق زراره و ابن مسلم فى متن ليس إلا عن سماع من معصوم (عليه السلام).

### الروايه الثانيه

صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة، ان الصوف ليس فيه روح» (١)، و التعليل عام يشمل الظلف و المنقار و غيرهما مما لم يذكر فى نصوص المقام.

### الروايه الثالثه

و نظير هذا التعليل ما فى روايه الطبرسى فى مكارم الاخلاق عند ما سئل عن الطيالس و الصوف الميتة «قال (عليه السلام) ليس فى الصوف روح، ألا ترى أنه يجز و يباع و هو حى» (٢).

### الروايه الرابعه

و مرسله يونس عنهم (عليه السلام) قالوا: خمس أشياء ذكاه مما فيه منافع الخلق:

الأنفحه، و البيض، و الصوف و الشعر، و الوبر» (٣).

### الروايه الخامسه

و موثقه ابن بكير عن الحسين بن زراره قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) و أبى يسأله عن اللبن من الميتة و البيضه من الميتة و إنفحه الميتة، فقال: كل هذا ذكى

ص: ٤٤٥

١- ١) ب ٦٨ أبواب النجاسات ح ٧-١.

٢- ٢) ب ٦٨ أبواب النجاسات ح ٧-١.

٣- ٣) ٣٣ أبواب الأطحمة المحرمه ح ١٠، ٤، ٢.

قال: فقلت له: فشعر الخنزير يعمل حبلا و يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها، قال: لا بأس به» و زاد فيه على بن عقبة، و على بن الحسن بن رباط قال: و الشعر و الصوف كله ذكّي» (١).

قال الكليني و في روايه صفوان عن الحسين بن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الشعر و الصوف و الوبر و الريش و كل نابت لا يكون ميتا قال: و سألته عن البيضة تخرج من بطن الدجاجة الميتة قال: تأكلها».

و رواه الشيخ عن صفوان بطريق صحيح باضافه العظم، و في صحيح زراره «قلت: و الصوف و الشعر و عظام الفيل و الجلد و البيض يخرج من الدجاجة؟ فقال (عليه السلام): «كل هذا لا بأس به».

هكذا في روايه التهذيب و رواه في الفقيه بإسقاط لفظ الجلد» (٢) و غيرها من الروايات، و من التعليل بليس فيه روح و كل ثابت لا- يكون ميتا لا- اشتراك العناوين المعدوده في ما لا- تحلّه الحياه، و اشعار أخذ عنوان الميتة في النجاسه بخروج ما لا- يحلّه الموتان، يظهر التعميم لكل ما لا تحلّه الحياه.

و لا- يعارض ما تقدم بروايه الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكيا؟ فكتب (عليه السلام): لا ينتفع من الميتة بإهاب، و لا عصب، و كلما كان من السخال الصوف و ان جزّ، و الشعر و الوبر، و الانفحة و القرن، و لا يتعدى الى غيرها ان شاء الله» (٣)، حيث نفى

ص: ٤٤٦

١- ١) ٣٣ أبواب الأطحمة المحرمه ح ٢،٤،١٠.

٢- ٢) ٣٣ أبواب الأطحمة المحرمه ح ٢،٤،١٠.

٣- ٣) ب ٢٣ أبواب الأطحمة المحرمه ح ٧.

التعدى عن غير ذلك، وكذلك مفهوم مرسله يونس المتقدم و ان كان هو للعدد حيث انها فى مقام التعداد.

و صحيحه الحلبي قال: سألته (عليه السلام) عن الثنيه تنفصم و تسقط، أ يصلح أن تجعل مكانها، سن شاه؟ قال: ان شاء فليضع مكانها سنا بعد أن تكون ذكيه» (1)، و غيرها من الروايات المشترطه للذكاه فى السن.

حيث أن الأولى مضافا الى ضعف السند و اضطراب المتن للسقط فيه كما هو ملحوظ و أشار إليه البعض اذ لم يذكر حكم العناوين المذكوره، لا تقوى على معارضه المستفيض المتقدم.

و كذا الحال فى مرسله يونس مع قبوله للتخصيص، مع أن ذيل المرسله مما ينهى عن اوانى أهل الكتاب لتناولهم الميتة، دال بوضوح على أن طهاره الخمسه لعدم الحياه فيها و ان نجاسه الميتة لكونها مما تحله الحياه.

و أما الثالثه فلعل وجه اشتراط التذكيه أن السن التى تجعل هى بعروقها اللحميه مكان السن الساقط - الذى يقال له فى الطب الحديث زرع السن - لا وضع مجرد السن من دون جذر و إلا لم يثبت فى مكان الساقط.

نعم قد يشكل فى خصوص العظم من جهه عدم كونه مصداقا لما لا تحله الحياه لما يستفاد من قوله تعالى: مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، كما يشتد الألم عند انكسارها، و أما ما فى صحيح زراره المتقدم من استثناء عظام الفيل فهو يحتمل إرادته قرنيه اللذين تشتد الرغبه فى اقتنائهما و استعمالهما.

ص: ٤٤٧

و أما مرسله الصدوق قال «قال الصادق (عليه السلام): «عشره أشياء من الميتة ذكیه:

القرن، و الحافر، و العظم، و السن، و الأنفحة، و اللبن، و الشعر و الصوف، و الريش، و البيض» (١)، و الذى اسنده فى الخصال عن على بن أحمد بن عبد الله عن أبيه عن جدّه أحمد بن أبى عبد الله عن أبيه عن محمد بن أبى عمير يرفعه الى أبى عبد الله (عليه السلام)، فهى مرسله فى الفقيه و مرفوعه فى الخصال، مضافا إلى دلالته روايه أبى حمزه الثمالى عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث فى تعليل طهاره الأنفحة «انّ الأنفحة ليست لها عروق و لا فيها دم، و لا لها عظم» (٢).

و الاشكال موهون بأنّ حسّ التألم لارتباطه بالأعصاب و الألياف اللحمية المنتشرة حوله، و الاسناد فى الآيه الى متعلق العظام و هو صاحبها الانسان أو الى العظام، إلا أنّ الحياه بمعنى الانبات لأن حياه كلّ شىء بحسبه بوصوله الى كماله، كما فى حياه الأرض بالزراعه لا خصوص الحياه الحيوانيه.

و أما عظام الفيل فقد تقدم فى بحث بيع الأعيان النجسه عباره السرائر المتضمنه لتداول جعل عظام الفيل مداهنا و أمشطه، و الاولى حسب الظاهر تتخذ من العظام الداخليه لكبر تجويفها لا من الناب المصمت، و التعليل فى الروايه الأخيره غايه مدلوله أن كلّ ذى عرق و عظم تلجه الروح لا أن حياته بسبب حياه العظم.

و أما سند ما دلّ بالخصوص عليه فمضافا الى صحيح زراره، يعاضد

ص: ٤٤٨

١- ١) الوسائل: أبواب الأئمة المحرمه: الحديث ٩.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الأئمة المحرمه: باب ٣٣ الحديث ١.

و البيضة إذا اكتست القشر الأعلى (١) سواء كانت من الحيوان الحلال بالمرفوعه المتقدمه و حسنه الحسين بن زراره المتقدمه بطريق الشيخ، و بذلك يحرز صغرى كبرى ذكاه ما ليس له روح، أو النابت التى ثبتت بالمعتبرات المتقدمه هذا أولا، و أما ثانيا فدلاله الروايات على خصوص عنوان العظم تامه، اذ هى موافقه للاعتبار حيث أن تعلق الروح بسبب سيلان الدم و العظم ماده متكلسه صلبه لا تنتشر فى أجزائه الدم (١)، و إن كان تجويفه محل تكوّن بعض أجزاء الدم، و يعضد ذلك استثناء السن.

### البيضة من الميتة

بلا خلاف محكى فى ذلك إلا تخصيص العلامة بما يخرج مما يؤكل لحمه، و الا كون قيد الاكْتِساء بالقشر الأعلى لحليه الأكل لا- للطهاره كما هو محكى عن صاحبى المدارك و المعالم، و تمايل إليه جماعه من متأخري الاعصار منهم صاحب الجواهر، لكون مقتضى القاعده طهاره البيضة بمجرد الاكْتِساء بالقشر الرقيق لعدم كونها من أجزاء الميتة.

فما ورد من التقييد فى موثقه غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى بيضه خرجت من است دجاجة ميتة، قال: ان كانت اكتست البيضة الجلد الغليظ فلا بأس بها» (٢) إنما هو لحليه الأكل بقريته أن مورد السؤال فى المأكول، مضافا الى اطلاق الموضوع فى الروايات السابقه المتعرضه للطهاره و انها ذكويه، فلا

ص: ٤٤٩

- 
- ١- ١) و مما يؤيد ذلك أيضا ما ثبت فى الابحاث العلميه الحديثه الاخيره من العثور على ماده مناسبه شبيهه (بالبلاستيك) يصنع منها هيئات العظام، و بإمكان الجسم انبات خلايا فى داخله، كما ينبت خلايا فى العظام الاصليه.
- ٢- ٢) الوسائل: أبواب الأطحمه المحرمه: ب ٣٣ الحديث ٦.



أو الحرام.

و سواء أخذ ذلك بجز أو نتف (١) أو غيرهما، نعم يجب غسل المتتوف يقوى مفهوم البأس عن تقييدها.

و أمّا وجه التخصيص بالمأكول فلكونه مورد بعض الروايات و لانصراف البعض الآخر منها كما عتبر فى مرسله يونس (بمنافع الخلق)، مضافا الى أنّه الذى يتلى به و يقع السؤال عنه و الا فغير المأكول حرام على أيه حال، هذا.

و الصحيح أنّ الجزم بكون القشر الرقيق عازلا- و هو فى جوف الحيوان محلّ ترديد، سيّما و أنّ الوسط المحيط به الداخلى لعلّه أشدّ تركيزا فى الحمضيه أو القلويه من داخل البيضه فيسبب ذلك نفوذ رطوبات الميتة الى داخل البيضه، مضافا الى ما يقال من أنّ تكلس كل من القشر الرقيق أو الغليظ انما يحصل بالخروج الى الهواء، و مع هذا الاحتمال لا يرفع اليد عن ظهور و مفهوم موثقه غياث، سيّما و أنّ منشأ الشكّ فى الحليه هو الطهاره و النجاسه لا التذكيه و الموتان بعد عدم كون البيضه من الأجزاء.

و أمّا تخصيصها بالمأكول فلا- تظهر ثمره له بناء على تقييد الطهاره بالاكتساء بالقشر الأعلّى، فإنّ الطهاره حينئذ مقتضى القاعده، نعم لدى القائل بالتقييد بالقييد المزبور للحليه لا للطهاره، فالانصراف فى المطلقات حينئذ وجيه، إلاّ أنّه على هذا القول الطهاره هى مقتضى القاعده.

### عدم اعتبار الجز و النتف

و عن النهايه التخصيص بالجز فى الشعر و نحوه و هو يحتمل لزوم غسل أصولها بالنتف كما احتاط شارح الدروس بغسلها.

ص: ٤٥٠

من رطوبات الميتة، ويلحق بالمذكورات الأنفحة (١)،

وقد يستدل بما في صحيح حريز «و ان أخذته منه بعد أن يموت فاغسله، و صلّ فيه»، و رواه الفتح بن يزيد الجرجاني «و كلما كان من السخال الصوف و إن جزّ و... لا يتعدى الى غيرها إن شاء الله»، هذا مع اقتضاء اتصال أصول الشعر و نحوه بالجلد و البشره الملاقاه مع الرطوبه، هذا ان لم يستصحب معه الاجزاء العالقه بالنتف.

لكن مقتضى الأول لزوم الغسل عن النجاسه العرضيه بسبب الاتصال المزبور، و هو متجه غالباً، و أما روايه الفتح فضعيفه سندا و دلالة حيث أن الظاهر من «و ان جزّ» هي (ان) الوصلية لا الشرطية لسبق الواو، نعم في نسخه الاستبصار اسقطت الواو.

### حكم الأنفحة من الميتة

و هي كما في تاج العروس بكسر الهمزة، و هو الأكثر كما في الصحاح و الفصيح، و قد تشدد الحاء و قد تكسر الفاء و لكن الفتح أخف و المنفحة و البنفحة لا تكون إلا لذي كرش، و هو شيء يستخرج من بطن الجدى الرضيع أصفر فيعصر في صوفه مبتله في اللبن فيغلظ كالجبين، فاذا أكل الجدى فهو كرش، و هذه الجملة الأخيره نقلها الجوهري.

و في شرح الفصيح: هي آله تخرج من بطن الجدى فيها لبن منعقد يسمّى اللباء، و يغير به اللبن الحليب فيصير جبناً، و قال أبو الهيثم: الجفر من أولاد الضأن و المعز ما قد استكرش و فطم بعد خمسين يوماً من الولاده أو شهرين، أى صارت أنفحته كرشاً حين رعى النبت، و انما تكون أنفحه ما دامت ترضع.

و قال صاحب القاموس و تفسير الجوهري الأنفحة بالكرش سهو، و قال في

التاج نقلا عن بعضهم و يتعين أن مراده بالانفحة أولا ما فى الكرش، و عبر بها عنه مجازا لعلاقه المجاوره(الى أن قال) و الظاهر أنه لا فرق.... و الانفحة كلها لا سيما الأرنب إذا علق منها على ابهام المحموم شفى» انتهى، و قريب منه ما فى كلمات باقى اللغويين

و المحكى عن أهل الاختصاص فى مجال التجيين و الالبان متضارب أيضا و لعله كلا الطريقتين متعارفه.

و فى روايه أبى حمزه الثمالى عن أبى جعفر(عليه السلام) فى حديث «ان الأنفحة ليس لها عروق و لا فيها دم و لا لها عظم، انما تخرج من بين فرث و دم، و انما الانفحة بمنزله دجاجه ميتة أخرجت منها بيضه» (١).

و ظاهرها أنها المظروف لا- الظرف الذى هو معدة العجل و الجدى، حيث أن التعليل بعدم الفرق و العظم و الدم لبيان انتفاء الجزئية و باقى الكلام صريح فى ذلك، و مع ذلك نفى الثلاثة عنها انما يناسب جزئيتها للميته، غايه الأمر كونها مما لا تحلّه الحياه إلا أن معدة العجل و نحوها مشتمله على العروق.

هذا و عند الفحص من ذوى الممارسه فى هذا المجال اتضح أن الغالب فى الأزمنه المتقدمه هو تجفيف ماده مع الكيس و الظرف ثم جعله فى خرقه عند الاستعمال و وضعه فى اللبن المراد تخينه و تجيينه كى يبتل به، و بعد ذلك تعصر الخرقه بما فيها فيسبب ذلك تجيين اللبن، و لعل مناسبه تسميته بالانفحة هو تسبب نفحه طعمه و ريحه تجيين اللبن، و يحتفظ بالماده مع الكيس لمرات

ص: ٤٥٢

أخرى، وهكذا.

كما أنهم ذكروا أن الظرف لتلك المادة ليس هو المعدة و الكرش كما تخيل من تعاريف اللغويين، وإنما هو كيس آخر لمفاوى شبيه بألياف المعدة متصل فى العنق معها، نعم فى المعدة ثقب مؤدى إليه، وقد يعدّ من الكرش لذلك، كما أن المادة المزبوره أفضل حالاتها هى فى الأيام الأولى لرضاع الجدى و العجل، و هى فى الأول الى ثمانية أو عشرة أيام، حيث أن رضاعه يكون من اللباء ذى الدسومه العالیه.

نعم تمتد فتره وجود تلك المادة المجبّنه فى ذلك الكيس المتصل بالكرش الى قرابه خمس و عشرين يوماً، ثم يعلف الجدى، و لعل ما ذكر فى تعريف اللغويين فيما تقدم من أنه شىء يستخرج من بطن الجدى الرضيع أصفر يشير الى ذلك الكيس المتصل بالكرش المحسوب من أجزائه و توابعه، اذ هو يكون بلون أصفر لغلظه و دسومه اللباء الذى ارتضعه الجدى مع رقه جلده الكيس قبل الاعتلاف، و قد أشار الى ذلك بعض كتب اللغه الفارسيه (١).

و على أيه حال فالكيس المزبور أيضا مشتمل على عروق رفيه جدا و هو مما تحلّه الحياه كالكرش، من هنا استظهر أن الأنفحه هى المادة لا-الكيس، إذ لسان الروايات هو ذكرها فى عداد ما لا-تحلّه الحياه، أو فى عداد المواد الناتجه من الميتة كاللبن و البيضه.

و لعل تعارف استعمال الكيس معه حتى المأخوذ من الميتة من أجل حفظه

ص: ٤٥٣

(١ - ١) لغت نامه (دهخدا): ماده پيرمايه.

كما حكى لنا بعض ذوى الممارسه- إذ هو أول ما يستخرج، تكون المادة شبيهه بالجلاتين المائع يتوسل الى حفظها بإبقائها فى الكيس نفسه و يجففا معا ثم، إما يبقيا معا عند الاستعمال كما هو الغالب قديما، أو يفصلا حيث تكون جلده الكيس كالورق اليايس الهش و توضع المادة أو هما معا فى خرقة- هو ما تشير إليه بعض الروايات الوارده فى الجبن (1) من أن الاصل هو الحليه عند الشك فى وجود الميته فيه حتى يعلم بذلك.

و ان احتمال أنها للتقيه فى الصغرى و هو كون ذلك ميته لذهاب العامه الى نجاسه الأنفحه و كل ما يخرج من الميته عدا البيضه عدا الحنفيه بل على ذلك يقوى الاحتمال المزبور فيكون ما دلّ على حليه الجبن الموضوع فيه الانفحه هو أن اجزاء اماريه السوق أو أصاله الحل مجارات للخصم القائل بالحرمة- دالا على أنها اسم للمجموع فيدلّ على طهاره الكيس، بعد ظهور أن سؤال الرواه حول حليه الجبن ناشئ من استعمال المجموع من الظرف و المظروف فى التجبين.

و على كل حال فالظاهر من الروايات طهاره المادة ذاتا و عرضا و عدم انفعالها و إلا لما أمكن الانتفاع بها، سواء بنى على نجاسه الكيس لخروجه عن الاسم أو على طهارته لكونه المسمى بذلك.

نعم على الأول لا- بد من فصل المادة عن الكيس عند الاستعمال، لكون غايه مدلول الأدله هو عدم انفعالها بالكيس لا عدم منجسيه الكيس للاشياء الأخرى، الا أنه لا فرق بين القولين فى الشك الواقع فى الأجبان المستورده من بلاد الكفر

ص: ٤٥٤

---

١- ١) الوسائل: أبواب الاطعمه المحرمه: ب ٦٤، ٣٣، الحديث ١؛ وكذلك: أبواب الأطعمه المباحه: الحديث ١.

و كذا اللبن في الضرع (١) و لا ينجس بملاقاه الضرع النجس، لكن الأحوط في اللبن الاجتناب.

حيث انه على القول بطهاره خصوص المظروف لا- يعلم بوقوع الاستعمال مع الكيس فتجرى أصاله الطهاره لا سيما إذا انضم احتمال استعمال الاحماض الخاصه في عمله التجيين دون الانفحه.

و على الأول أيضا يظهر وجه الاختصاص بما يستخرج من محلل الأكل، اذ القدر المتيقن بل الانصراف الى ذلك، بقريته اختصاص الانتفاع الذى هو حكمه الطهاره، كما هو الحال فى اللبن، نعم على الثانى يعمّ غير المحلل مما هو ظاهر العين على تأمل يأتى وجهه فى اللبن.

### استثناء اللبن فى الضرع

كما هو المحكى عن الشيخ بل الثلاثه و جماعه خلافا لسلاار و الحلّى و الفاضلين و جماعه أخرى، لما تقدم من الروايات الصحيحه و المعتبره مع ضعف المعارض كروايه وهب بن وهب عن أبى عبد الله (عليه السلام) «ان عليا (عليه السلام) سئل عن شاه ماتت فحلب منها لبن، فقال على (عليه السلام): ذلك الحرام محضاً» (١).

و روايه الفتح بن يزيد الجرجانى المتقدمه الضعيفه أيضا سندا و متنا، و عدم استبعاد تخصيص قاعده الملاقاه كما هو الحال فى الأنفحه حتى على القول بأنها الظرف و الكيس حيث أن سرايه رطوبات الميته الى داخل الكيس و إلى ماده حاصل أيضا بعد ما عرفت أن عنق الكيس مفتوح على الكرش فى الجدار الداخلى.

نعم قد يستظهر من صحيح حريز المتقدم النجاسه، حيث أن الظاهر منه ذكر

ص: ٤٥٥

خصوصاً إذا كان من غير مأكول اللحم (١)، ولا بد من غسل ظاهر الأنفحة الملاقى للميته (٢)، وهذا في ميتة غير نجس العين (٣) و  
أما فيها فلا يستثنى شيء،

ما ينفصل من الشاه و الدابه و هى حيه فى مقابل الشق الثانى «و ان أخذته منه بعد أن يموت فاغسله و صلّ فيه» الظاهر اختصاصه  
بغير اللبن، فمجموع الكلام دال على نجاسته بالموت، إلا أن ذلك لا يعدو كونه ظهوراً فلا يقوى على معارضه صريح صحيحه  
زراره و غيرها.

قد تقدم وجه الاختصاص بالمحلل فى الانفحة.

بناء على كونها الكيس و الظرف و إلا فالماده مائه مع تثخن ما وقت الاستخراج.

### لا استثناء فى ميتة نجس العين

بلا- خلاف إلا ما عن ناصريات المرتضى من طهاره شعر الكلب و الخنزير أو كلّ ما لا تحلّه الحياه لانه كالمأخوذ من الميته، و  
مال فى المدارك فيما لا تحله الحياه من الكافر، و يدلّ على الأول ظاهر حسنه الحسين بن زراره فى الحديث المتقدم «قال: فقلت  
له: فشعر الخنزير يعمل حبلاً و يستقى به من البئر التى يشرب منها أو يتوضأ منها، قال: لا بأس به» (١).

و قد تقدم فى بحث المياه أن الروايه لا- نظر لها لمسأله انفعال القليل، إذ السؤال هو عن طهاره الشعر عطفاً على الموارد السابقه  
مما لا تحلّه الحياه، بعد الفراغ عن انفعاله، و ذكره فى فرض السؤال استعلاماً باللازم، إلا أن القياس على

ص: ٤٥٦

الميته مع الفارق حيث أن العنوان المزبور مورده ما تحلّه الحياه من الأجزاء و يطراً عليه الموتان، بخلاف اسم الكلب و الخنزير و الكافر فانه لمجموع الأجزاء مطلقاً، بل قد تقدم أن عنوان الميته لو كان مشيراً الى الذات لكان حاله حال العناوين الثلاثه فى العموم.

و أما الروايه ففيها:

أولاً: أن المظنون قويا سهو الراوى فى ذلك لشواهد:

منها: أن صدرها السؤال واقع فى الميته و الذيل كذلك ثم ذكر (عليه السلام) ضابطه «كلّ نابت لا يكون ميتاً» و كأن شعر الخنزير على روايه الحسين بن زراره من مصاديق ذلك مع أن السؤال فى شعر الخنزير ليس من جهه الموتان، و لكون الروايه قد رواها زراره (1) الى على بن رثاب و هى الصحيحه المتقدمه و ليس فيها ذكر شعر الخنزير نعم فى التهذيب و الكافى فى كتاب المياه روي عن ابن رثاب عن زراره ذلك.

و قد تقدم التنبيه فى انفعال الماء القليل أنه ليس مورد السؤال فيها، و ان كان السائل فى روايه الحسين بن زراره عن الشعر هو الابن، إلا أن المجلس واحد و كذلك سوق و عداد الموارد، لا سيما و أن زراره كما يأتى روى ما يخالف ذلك.

ثانياً: هى معارضه بروايات خاصه كموثقه عبد الله بن المغيرة عن برد الاسكاف قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك أنا نعمل بشعر الخنزير، فربما نسى الرجل فصلى و فى يده شىء منه، قال: لا ينبغى له أن يصلى، و فى يده

ص: ٤٥٧

١-١) التهذيب: ٧٦/٩.



(مسألة ١): الأجزاء المبانه من الحي مما تحلّه الحياه كالمبانه من الميتة (١)،

شيء منه، وقال: خذوه، فاغسلوه، فما كان له دسم فلا تعملوا به و ما لم يكن له دسم فاعملوا به، و اغسلوا أيديكم منه» (١).

و فى صحيح هشام بن سالم عن سليمان الاسكاف «لا بأس و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلى» (٢) و رواه صفوان (٣) و حنان بن سدير عنه أيضا، و مصحح زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له أن رجلا من مواليك يعمل الحمايل بشعر الخنزير قال: إذا فرغ فليغسل يده» (٤).

### الاجزاء المبانه من الحي

بلا- خلاف يحكى إلا- ما تقدم فى أجزاء الميتة من تنظر صاحب المدارك، نعم فى كون نجاستها مقتضى القاعده فى الميتة قولان، من جهة صدق الميتة و عدمه لكون خروج الروح من المجموع كالحيثه التعليه لتحقيق العنوان فلا- يكفى الخروج من بعض الأعضاء و لا- طرو الموتان عليها، و الظاهر من بعض الأدله المتقدمه الأول، كما فى صحيح الحلبي «ان الصوف ليس فيه روح» و حسنه ابن زراره «كل نابت لا يكون ميتا» كما قد تقدم أن الظاهر من عنوان الميتة الوصفيه لا الاسميه للذات على حدّ الجوامد.

و دعوى: المسامحه فى اسناد الموت الى بعض الأعضاء عند ما تجيف

ص: ٤٥٨

١- ١) الوسائل: أبواب الأطمعه المحرمه: ب ٦٥.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الأطمعه المحرمه: ب ٦٥.

٣- ٣) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٥٨ الحديث ٢.

٤- ٤) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٥٨ الحديث ١.

و تخيس، لا شاهد لها، و أما ما يأتي في (مسأله ١١) من عدم نجاسه الأعضاء إلا بخروج الروح من تمام البدن فلا ينافي ذلك كما لا يخفى، حيث أن ثمة ليس انقطاعا تاما بخلاف المقام.

هذا مضافا الى خصوص صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يدا أو رجلا فذروه فانه ميت، و كلوا مما أدركتم حيا و ذكرتم اسم الله عليه» (١)، و ظاهر مرجع الضمير هو اليد و الرجل المقطوعتان بقريته الذليل.

و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ما أخذت الحباله فقطعت منه شيئا فهو ميت، و ما ادركت من ساير جسده حيا فذكه ثم كل منه» (٢)، و في صحيح زراره «فهو ميتة» (٣)، و غيرها مما ورد في الصيد (٤) و غيره.

و مصحح الحسن بن علي قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت: أن أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها قال: هي حرام قلت: فنصطح بها فقال: ما تعلم أنه يصيب اليد و الثوب و هو حرام» (٥).

و في صحيح الكاهلي «ان في كتاب علي (عليه السلام) أن ما قطع منها ميت لا ينتفع به» و مصحح أبي بصير «انها ميتة».

و الاستشهاد بما في كتاب علي (عليه السلام) للتنبيه على المصداق لخفائه، و لذلك

ص: ٤٥٩

١-١) الوسائل: أبواب الصيد: ب ٢٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب الصيد: ب ٢٤.

٣-٣) الوسائل: أبواب الصيد: ب ٢٤.

٤-٤) الوسائل: أبواب الصيد باب ٣٥.

٥-٥) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ٣٠.

فرض فى روايه الحسن بن على مفروغيه عدم أكلها و تخصيص الانتفاع بالاصطباح بها،سيّما و أن القطع بآله الصيد كما فى رواياته موضع للشبهه فى كونه نحو اصطيد للحيوان و أجزاءه.

و من المقابله فيها بين عنوان الميته و التذكيه يعلم عموم التنزيل فى الآثار لو سلم عدم كون مصداقيته للعنوان حكما شرعيا مع أن الصحيح هو الثانى،حيث أن الحكومه فى المدلول لا- فى الدال لتكون تفسيريه من شئون الدلاله،إذ العنوان اعتبارى قابل للانشاء بعد كون التذكيه المضاده له اعتباريه أيضا.

و حينئذ يكون ظاهر المفاد المطابقى-و هو إنشاء العنوان على المصداق، و الحكم به-محكم لا يرفع اليد عنه الى إنشاء اللازم و الآثار(كالحرمة)و تمام الكلام فى الفرق بين التنزيل و الحكومه الواقعيه يأتى فى بحث الشك فى الميته، هذا مع أن الروايات غير مختصه بمأكول اللحم اذ شرائط الصيد المستفاده منها تعم غير مأكول اللحم المصطاد لاجل تذكيته و طهارته،مضافا الى صراحه روايه الحسن بن على فى النجاسه،فاحتمال إرادته الحرمة التكليفيه منها (1)،فى منتهى الضعف.

و مرسل أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله(عليه السلام)قال:إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة«الحديث(5).

ثم أنه لو مات العضو و لم يقطع و لم يفصل بنحو كان مستعدا لأن يجيف و يخيس أو تحقق ذلك ففيه وجهان،من كون النجاسه مقتضى القاعده فى

ص: ٤٦٠

إلا الأجزاء الصغار (١)، كالثالول و البثور و كالجلده التى تنفصل من الشفه أو من بدن الأجرى عند الحك و نحو ذلك.

الأجزاء الميتة من الحى، و من قصور الأدله الخاصه و منع عموم الميتة للأجزاء المزبوره و قيام السيره على الطهاره، و سيأتى تتمه الكلام فيه.

### استثناء الاجزاء الصغار

كما استثناء جماعه كثيره لانصراف الأدله العامه و الوجوه المتقدمه، أو لكون مقتضى القاعده الطهاره فى الأجزاء المبانه، و غايه ما خصصت بالأجزاء الكبيره المقطوعه، و لقيام السيره و هو مورد يعم فيه الابتلاء من دون تنصيص مخالف فى المقام.

و العمده مضافا الى الوجه الاخير، هو أن منشأ الانصراف ظهور الأدله العامه السابقه فيما يطرأ عليه الموتان و زوال الروح بنحو يعدّ طار على خلاف مقتضى الطبيعه، و هو لا يشمل الأجزاء التى تنفصل بطبعها للنمو و التجدد كأمثله المتن و غيرها، و لعل الى ذلك تشير صدر صحيحه حريز المتقدمه الوارد فى الأجزاء التى تنفصل بطبعها عن الحى «و كلّ شىء يفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى».

و استدلل بصحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح هل يصلح له أن يقطع الثالول و هو فى صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: ان لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، و ان تخوف ان يسيل الدم فلا يفعله» (١).

حيث يظهر من الذيل كونه (عليه السلام) فى صدد الصحه الفعلية من جميع الجهات،

ص: ٤٦١

(مسأله ٢): فأره المسك المبانه من الحى طاهره (١) على الأقوى، فيظهر طهاره تلك الأجزاء بعد نتفها لمانعيه حمل النجاسات فى الصلاه أو لتنجس اليد مع الرطوبه.

و أشكال: يكون خروج الدم لازما غالبا فلا يقاس التعرض له بالنادر كرطوبه اليد، و أما مانعيه حمل النجاسات فممنوع مطلقا أو فى الاكوان الصلاتيه المتخلله غير الاجزاء (١).

و فيه: منع ندره رطوبه الجروح بل هى أكثر غلبه من سيلان الدم، و أما حمل النجاسه فمانعيته تامه كما يأتى لعدده روايات (٢)، و الموانع ليست على نسق الشروط فى الاختصاص بالاجزاء.

ثم أنه يتضح بالصحيحه المزبوره عدم صحه التقييد الذى ذكره غير واحد من المحشين بالتى لم تبق فيها الحياه، و علامه ذلك انفصالها بسهولة من غير ألم، حيث أن الألم قد يكون لاتصالها بالأجزاء الحيه.

و هل يحكم بنجاستها لو كانت متصله مع الميت و ان كانت بلغت أوان الانفصال فلم تكن فيها حياه و جهان؟ لا يخلو الثانى من قوه بعد استظهار عدم موضوعيه الانفصال الفعلى.

## حكم فأره المسك

### اشاره

اختاره فى التذكره و الذكرى و المدارك و غيرهم، خلافا لما عن كشف اللثام من نجاستها مطلقا إلا- مع ذكاه الظبى، و عن المنتهى نجاستها إذا انفصلت

ص: ٤٦٢

١- (١) التنقيح ج ٥١٨/٢.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٢٦ الحديث ١٢ و ب ٤٠ الحديث ٥ و ب ٢٤ الحديث ٢ و كذلك أبواب لباس المصلى: ب ١ الحديث ٢ بناء على مانعيه الميتة من جهه النجاسه كما هو الأقوى.

و ان كان الأحوط الاجتناب عنها.

بعد الموت خاصة.

و الظاهر أن منشأ الخلاف فى تشخيص الموضوع، مضافا الى الاستظهار من الروايات الخاصه الوارده، و قد اختلفت كلمات ذوى الاختصاص حديثا عن كلماتهم قديما.

### أقسام و أنواع المسك

و تفصيل الحال أن الفأره هى وعاء المسك و يقال لها نافجه المسك، و أما المسك فهو العطر الطيب، و قيل هو دم دابه كالظبى يدعى غزال (المسك) أو هو الظبى بعينه له نابان معقفان الى الانسى، و بذلك عرّفه فى القانون إلا أنه قال فى أوله هو سرّه دابه، و قال أجوده التبتى، و قيل بل الصينى ثم الجرجيرى ثم الهندى البحرى و أجوده من جهه لونه و رائحته الفقاحى الاصفر.

و فى كتاب القربادين: «اسم الدم المنجمد فى سرّه حيوان بجثه الغزال الصغير و قال البعض انه على أربعة أقسام:

### الأول: الدم الذى يطرحه الحيوان عن طريق الحيض و البواسير فوق

الاحجار

فينجمد و هو فى منتهى الطيبه عطرا و رائحه، و هو حار جدا يسبب رعاف ذى المزاج الحار، و هو أصفر و قطعاته صلبه طويله، و هو نادر قليل الوجود.

### الثانى: التبتى و هو السرّه المتكونه من اجتماع الدم حوالى السرّه،

و بسبب غلبه قوته و حرارته يتداخل و يغلظ و يكبر الى مقدار نصف الليمونه و بعد الكبر و النضج و بلوغها الكمال تحدث حكه شديده فى ذلك الموضوع و بسبب الحك

ص: ٤٤٣

بالصخور و الشجر تسقط السره مع الجلده التي فوقها.

### **الثالث:الصينى و هو الدم المتجمع فى السره بعد صيد الحيوان**

الحاصل من الغمز فى أطراف السره ثم يشق عنها و تخرج و تيبس و هو أسود صلب،وقالوا أيضا أن الصيادين يشدّون على السره برباط و عصابه فيجتمع بسبب ذلك دم كثير فيها ثم يذبح الحيوان و تستخرج السره بالقطع.

### **الرابع:الهندي و هو الدم الخارج بذبح الحيوان المخلوط بالكبد و الروث**

اليابس،

و هو أشقر اللون لين و هو أردأ الأقسام.

و هذا الكلام بتمامه لعله لا أصل له بل المسك قسمين إما أصلى خالص أو مغشوش مدلس،و الاصلى الخالص هو القسم الثانى الذى مرّ فى القول المزبور باسم(التبى)لكنه ليس مخصوصا بتلك البلاد،و هذا القسم اما بنفسه ينفصل بالنحو المذكور أو ما يقرب من البلوغ و يتعارف عند الناس قطعه من الحيوان فى ذلك الوقت.

و أما القسم الأول على فرض صحته يحتمل تكوّنه بسبب حكّ الحيوان ذلك الموضع بالحجاره فيخرج الدم من ذلك الموضع فينجمد عليها فيحسب الناس أنه دم حيض أو بواسير،و أما القسمان الاخيران لا سيما الرابع فهو مغشوش،و قيل أن من انواع المغشوش ما يخلط باشيء عديده مع الخالص و علامته ثقله و شده سواده و قله رائحته أو كراحتها«انتهى.

و القول الذى حكاه فى الأقسام و ضعّفه هو الذى حكاه الشيخ الأنصارى (قدّس سرّه)عن تحفه الحكيم.

و يعزز الاشكال فى التقسيم الرباعى للمسك بل فى كونه دما، ما ذكره المصحح (1) و المعلق على كتاب القانون فى الطبعه الحديثه أن المسك فى العلم الحديث ماده تفرزها غدّه تقع اسفل ذنب حيوان موطنه بين التبت و الصين، و ما حكى عن بعض المختصين من «كونه ماده يحملها دم الطيبى مغايره له، تفرز عنه عند وصولها الى الفأره بتوسط آله للافراز بالتدرىج حتى تملأ الفأره من ماده المسكيه، و قد اختبر بالتجزئه التحليليه و كان مباننا للدم».

و يعاضد ذلك أيضا ما تثبتته بعض الأجله عن الابحاث العلميه الحديثه «أن فأره المسك و وعاءه كيس رقيق جاف يتولد تحت جلد الذكر البالغ من ظباء المسك، و موضع الكيس دون سره الطيبى و امام قلفته، و المسك ماده خاصه تفرز و تخزن فى ذلك الكيس، و يحيط بالكيس منسوج خلوى مملوء بالعروق و يلتصق من الخارج بجلد الحيوان، و فأره المسك هى المجموع من الكيس و ما يحيط به».

و لعل ذلك مآل ما قاله الدميرى «المسك دم يجتمع فى سرتها فى وقت معلوم من السنه بمنزله المواد التى تنصب الى الأعضاء... و هى تثمر كل سنه كالشجره...

و إذا حصل ذلك الورم مرضت له الظباء الى أن يتكامل، و يقال أن أهل التبت يضربون لها أوتادا فى البريه تحتك بها ليسقط عندها.

و فى مشكل الوسيط لابن الصلاح أن النافجه فى جوف الطيبه كالإنفحه فى جوف الجدى... و أنها تلقيها من جوفها كما تلقى الدجاجه البيضه... و المشهور

ص: ٤٦٥

(١ - ١) و هو متخصص فى الانثربولوجيا.



انها ليست مودعه في الظبي بل هي خارجه ملتحمه في سرتها، و نوافج التبتى نوع رقاق و الجرجارى ضده فى الرقه و الرائحه...و يجلب فى قوارير متفرقا فى نوافجه»انتهى، و هذا هو المحكى عن كاشف الغطاء و جماعه آخرين.

و المتحصل أن المسك و كيسه المحيط به مباشره مما لا تحله الحياه، بل هو كالبيضه من نتاج الحيوان لا من أجزاءه، و أما نسيج الخلايا المحتوى على العروق و الجلد المحيطان بالكيس فهو و ان كانا مما تحله الحياه إلا أنه تقدم فى استثناء الأجزاء الصغار من نجاسه الأجزاء المبانه من الحى أن عمومات الميتة لا تتناول الأجزاء التى تنفصل بطبعها عن الحيوان للنمو و التجدد فراجع.

نعم ذلك عند بلوغها أو ان يقرب من الانفصال، و أما قطعها قبله فهو ازاله للروح قسريه تتناولها الأدله الخاصه لنجاسه قطع الأجزاء المتقدمه، و قد تقدم أن المدار على أو ان الانفصال و ان كانت متصله بالبدن الميت، هذا كله بحسن مقتضى القاعده.

و أما مقتضى القاعده فى الأقسام المغشوشه بالدم حيث انه حامل للماده المسكيه فهو النجاسه، و لا يصغى لدعوى الاستحاله فى بعضها بعد ما تقدم، و أما القسم الثالث فان كان غمز السره فى الحى أو الصيد المذكى فظاهر بطهاره الدم الباطن فى الحى و المتخلف فى المذكى و اما فى الميت فالغمز يوجب النجاسه و الحاصل أنه عند الشك تجرى قاعده الطهاره.

## روايات طهاره الفأره

و أما الروايات الخاصه:

**فالاولى: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام)**

قال: سألته عن فأره

ص: ٤٦٦

المسك تكون مع من يصلى و هى فى جيبه أو ثيابه؟ فقال: لا- بأس بذلك» (١)، و حملها على الفأره المأخوذه من الحيوان المذكى خلاف الظاهر لكون المتداول فى الفأره بكثره هى التى تنفصل من الحى كما تقدم، مع أن اطلاق الروايه شامل للفأره المأخوذه من الأقسام الثلاثه و تدل على الطهاره و الذكاه لما هو الأقوى من مانع حمل النجس كما تقدمت الاشاره إليه فى المسأله السابقه، مضافا الى عموم مانع أجزاء الميتة الا الظاهر منها.

و الاشكال: على دلالتها على ذلك حتى على القول بالمانعيه، نظرا لعدم كونها دلالة التزاميه للروايه (٢).

مدفوع: بكونها من قبيل دلالة الاقتضاء.

و هل المتعارف فى الفأره هى مجموع الجلده و ما تحويه أو خصوص الكيس الجاف الداخلى المحتوى على المسك؟، الظاهر الثانى فى الكلمات المتقدمه.

### الثانيه: صحيحه عبد الله بن جعفر (الحميرى)

قال: كتبت إليه يعنى أبا محمد (عليه السلام) يجوز للرجل أن يصلى و معه فأره المسك؟ فكتب لا بأس به إذا كان ذكيا» (٣).

و الضمير المجرور و اسم كان يحتمل عوده للمسك أو للفأره أو الحيوان، و معنى الذكاه فى كل منها إما بمعنى الطهاره أو التذكيه بالذبح أى الطهاره الخاصه، و الطهاره الأولى إما الذاتيه أو العرضيه، لكن الذكاه فى المسك لا يراد منها إلا

ص: ٤٦٧

١-١) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٤١ الحديث ١.

٢-٢) بحوث فى شرح العروه: ١١٢/٣.

٣-٣) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٤١ الحديث ٢.

العرضيه كما لا يخفى بعد عدم كونه دما للظبي كما عرفت مفصلاً.

و أما رجوعه الى الحيوان فبعيد بعد عدم ما يشير إليه في السؤال من قريب، و أما رجوعه الى الفأره فيقربه كونها محط ظاهر لفظ السؤال، و ان كان الضمير مذكراً بتأويل الذى معه في فرض السؤال، و الذكى بمعنى المأخوذ من المذكى شرعاً أو الطاهر عن القذاره العرضيه، و أما رجوعه الى المسك فيقربه ارتكاز أن أصله دم الظبي فتكون الصلاه معه من الصلاه مع النجاسه و هو منشأ للسؤال.

كما أن وفور المغشوش منه و هو المخلوط بدم الظبي مع الروث و غيره مثير آخر للسؤال، فعلى كون المرجع هو الفأره تكون الروايه داله على نجاسه الفأره المأخوذه من الميتة.

و قد يشكل: على الدلاله حينئذ بأن المنع من الصلاه قد يكون لعدم التذكيه مع كونها طاهره لعدم ثبوت الملازمه بين المنع و النجاسه (١).

و فيه: إن مفاد صحيحى حريز و الحلبي المتقدمين فى مستثنيات الميتة، و كذا مصحح الحسن بن على المتقدم فى أليات الغنم، هو أن وجه جواز الصلاه فى المستثنيات هو طهارتها و إن كانت من اجزاء الميتة غير المذكاه، و إلا - فمفاد موثق ابن بكير «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى و قد ذكاه الذبح» (٢) هو المنع.

فمن ضم مفاده إليهما مع مفاد صحيح ابن أبى عمير (عليه السلام) فى الميتة قال: لا

ص: ٤٦٨

١-١) بحوث فى شرح العروه: ١١٤/٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٢ الحديث ١.

تصل فى شىء منه ولا فى شسع» (١)، يعلم أن اشتراط التذكية زياده على كونه مما يؤكل، وكذا مانعيه الميتة هو لأجل اشتراط الطهاره أو مانعيه النجاسه، إذ ليس لسان الصحيحين الاستثناء والتخصيص من مانعيه غير المذكى والميته بل لسان التخصص والخروج موضوعا.

والأقرب عوده الى المسك وذلك لكون المتعارف فى استعمال الفأره حسب ما يظهر مما تقدم نقله عن الكتب المختصه هو تيبس وتجفيف الكيس المتصل بالمسك كما فى كيس الانفحه مجردا عن نسيج الخلايا المحيط به والجلده، وعلى ذلك فهو ليس مما تحله الحياه كى يشترط ذكاته، بل الاشتراط عائد الى المسك لكثره وقوع النوع المختلط منه بالدم والأرواث، أو توقيا عن تلوث الكيس بالدم الذى يدخل فيه عن طريق الغمز فى أطراف السره كما تقدم أو بأجزاء أخرى من الحيوان.

و حينئذ فاطلاق الصحيح الأول على حاله.

### الثالثه: صحبه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام)

قال: كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ممسكه إذا هو توضأ أخذها بيده و هى رطبه، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) برائحتة» (٢)، ومدلولها لا يقاوم مفاد الصحيحه الثانيه لو تم فى الاشتراط لا سيما وأن الممسكه يحتمل معان منها الخلق من الثياب التى أمسكت كثيرا ومنها الفأره، فتحصل عدم ما يخالف مقتضى القاعده من الأدله الخاصه.

ص: ٤٦٩

---

١-١) الوسائل: أبواب المصلى: ب ١ الحديث ٢.

٢-٢) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٤٣ الحديث ١.

نعم لا اشكال فى طهاره ما فيها من المسك (١)، و أما المبانه من الميت ففيها اشكال (٢) و كذا فى مسكها

### طهاره مسك الفأره

طهاره ذاتيه مجمع عليها فى الكلمات، و أما العرضيه فعن كاشف اللثام النجاسه مع الرطوبه بناء على مختاره فى نجاسه الفأره من غير المذكى، بل قد يظهر من كلمات بعض أجله العصر الاشكال فى الذاتيه إذا لم يحن أو ان الانفصال باعتبار عدم استحاله الدم مسكاً، و عند الشك فى أقسام المسك قيل بالتمسك بعموم نجاسه الدم بعد كونه منه و استصحاب عدم المخصص أو بالتمسك باستصحاب دمويته لو فرض التغير بالاستحاله إلا أنه منع لوجود الموضوع.

و على كل حال فقد عرفت طهارته الذاتيه و العرضيه مطلقاً مما تقدم بعد عدم كونه من اجزاء الحيوان و عدم كونه دماً بل هو ماده فى الدم تفرزها منه غده فى رأس الكيس (الفأره)، و قد شَبَّهها البعض بماده السكر فى الدم غايه الأمر للحيوان غده تصفى دمها منها.

هذا مضافاً الى ما ورد فى الروايات (١) من استحبابه للصلاه و غيرها الدال فى الجملة على طهاره المأخوذ من الحى الذى هو المتعارف وجوده.

### الفأره المبانه من الميتة

قد تقدم وجهه و دفعه و هو أن الفأره المستعمله هى الكيس الذى يجفف، و هو ليس مما تحله الحياه بل ليس من الأجزاء بل بمنزله قشر و كيس البيضه، و ان المسك ليس دماً و ان كان من افرازات الدم بتوسط الغده، نعم المغشوش المخلوط بالدم نجس بالملاقاه.

ص: ٤٧٠

نعم إذا أخذت من يد المسلم (١) يحكم بطهارتها، ولو لم يعلم أنها

## اماريه يد المسلم

على القول بالتفصيل بين المأخوذ من الميتة وغيرها، تارة يقع التردد في الاخذ من الحيوان الحي أو الميت أو المذكى مع عدم العلم بالموت، و اخرى مع العلم بالموت و ثالثه من الميت أو المذكى.

أما الصورة الأولى فاستصحاب حياته أو أصاله الطهاره فى المشكوك فى طهارته الذاتيه يغنيان عن اليد، نعم مع وجودها تقدم عليهما، إلا أن تكون الفأره مجلوبه من يد كافر سابقه و لم يتعاط المسلم معها بما ينبأ عن طهارتها.

و أما الصورة الثانيه فقد يفصل (١) بين ما علم تاريخ الموت و جهل تاريخ الأخذ و بين الشقوق الأخرى حيث أن استصحاب عدم الموت غير جار فيجرى أصاله عدم الأخذ الى حين الموت فيثبت النجاسه لو لا- قاعده اليد، أو توقع (٢) المعارضه بين الأصلين فى المعلوم و المجهول التاريخ فتجرى أصاله الطهاره.

إلا أن الصحيح أن أصاله عدم الأخذ الى حين الموت أصل مثبت باللازم بالنسبه الى موضوع النجاسه و هى الفأره المأخوذه من الميت، فالأصل النافى لموضوع النجاسه ان جرى كما لو لم يكن الموت معلوم التاريخ فهو، و إلا- فاصاله الطهاره إذا لم تكن قاعده اليد.

و أما الصورة الثالثه فاصاله عدم التذكيه مثبتة للموضوع بناء على أنه الموضوع للنجاسه و نفس عنوان الميتة، نعم قد يستظهر من صحيح عبد الله بن جعفر المتقدم بناء على إرادته التذكيه الشرعيه فيه أن موضوع المنع من الصلاه

ص: ٤٧١

١- (١) المستمسك: ٢٦٩/١.

٢- (٢) التنقيح: ٥٢٤/٢.

(مسألة ٣): ميتة ما لا نفس له طاهره (١)، لجهه النجاسه هو عدم التذكيه بمقتضى مفهوم الشرطيه.

و أورد عليه: بأن الدلاله بالالتزام وقد يشار بها الى موضوع النجاسه الذى فى الادله و هو عنوان الميتة لا سيما أن الصحيح ليس مسوقا لبيان موضوع النجاسه بل صحه الصلاه مضافا الى وقوع المعارضه لو سلم دلالتة مع الأدله الآخذة عنوان الميتة موضوعا للنجاسه (١).

وفيه: أن الدلاله الالتزاميه فى المقام هى بتوسط المفهوم للشرطيه و هو سلب موضوع المنطوق، و بيان صحه الصلاه انما هو لبيان عدم المانع و هو النجاسه، و أما المعارضه فقد يجاب عنها بأن ترتيب أثر الميتة على غير المذكى من باب اللاحاق و التنزيل له منزله الميتة كما يأتى توجيه ذلك مفصلا، و هو على نسق دلالة موثق ابن بكير الآتى فى مانعيه ما لم يذكّر، مع أن الاشكال المزبور بعينه يرد على أخذ عدم المذكى مانعا للصلاه إذ قد وردت أدله متعدده على مانعيه عنوان الميتة.

**ميتة ما لا نفس له**

**اشاره**

بلا خلاف محكى إلا من العامه، و يدل عليه-بعد كون مقتضى الاطلاقات المتقدمه فى أدله العنوان هو النجاسه-موثق عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما أشبه ذلك يموت فى البثر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس» (٢).

ص: ٤٧٢

١-١) بحوث فى شرح العروه: ١٢٠/٣.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٣٥ الحديث ١.

و توهم: دلالتها على البأس فى كل ماله دم و لو من ذى النفس غير السائله، ضعيف حيث أن الذباب و الخنفساء مما له دم غير سائل، فيعلم من التمثيل بهما أن المراد ما ليس له دم سائل من ذى النفس السائله، مضافا الى كون المفهوم هو من اللقب إذ الفاء لمطلق الترتب.

و كذا موثق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) قال: لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائله» (١) و مثله صحيح (٢) أبى بصير فى الدهن، و موثق غياث الآخر «لا بأس بدم البراغيث و البق» (٣)، و معتبره السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ان عليا كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذكَّ يكون فى الثوب فيصلى فيها الرجل، يعنى دم السمك» (٤)، و غيرها من الروايات.

و احتمال: أن نفى البأس فى الصلاه فيه نظير نفى البأس فى الصلاه مع دم ذى النفس السائله بمقدار الدرهم بخلاف الدماء الثلاثه، أى راجع الى نفى المانع بحسب أنواع الدم لا نجاسه، يدفع بمدلول الروايات الأولى.

### ميته الوزغ و العقرب

و عن الوسيله و المهذب استثنائهما و كذا المقنع و النهايه بتبع ذهابهم الى نجاسه الحىّ منهما استنادا الى ما ورد فى الوزغ مثل صحيح معاويه بن عمار قال:

سالت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره الوزغه تقع فى البئر قال: ينزح منها ثلاث دلاء (٥)،

ص: ٤٧٣

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٣٥ الحديث ٢.

٢-٢) الوسائل: أبواب الأتعمه: ب ٤٦ الحديث ١.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ٥.

٤-٤) المصدر: باب ٢٣ الحديث ٢.

٥-٥) الوسائل: أبواب الماء المطلق: ب ١٩.



و مثل روايه ابن عيثم فى السام الابرص يوجد فى البئر «انما عليك أن تنزع منها سبع دلاء» (١)، و مرسل عبد الله بن المغيرة فى وقوع جلد الوزغ فيها «يكفيك دلو من ماء» (٢).

و روايه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفأره و العقرب، و أشباه ذلك يقع فى الماء فيخرج حيا، هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات و قليله و كثيره بمنزله واحده ثم يشرب منه و يتوضأ منه، غير الوزغ فانه لا- يتنفع بما يقع فيه» (٣)، و الى ما ورد فى العقرب كروايه منهال فى العقرب تخرج من البئر ميتة قال (عليه السلام): «استق منه عشرة دلاء» (٤)، و موثق سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) و عن أبى بصير عن أبى جعفر (عليه السلام) فى العقرب يقع فى الماء أو الجره «أرقه» (٥) و توضأ من ماء غيره» (٦)، و غيرها من الروايات.

إلا- انها محموله على الاستحباب أو التنزه عن السم لما ورد من نفى البأس عن الماء الملقى لهما كصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال:

سألته عن العظايه و الحيه و الوزغ يقع فى الماء، فلا- يموت، أ يتوضأ منه للصلاه؟ قال لا بأس به» (٧)، و حسنه الآخر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال:

سألته عن العقرب و الخنفساء و أشباههن تموت فى الجره أو الدن، يتوضأ منه للصلاه؟ قال: لا بأس به» (٨).

ص: ٤٧٤

- ١- (١) الوسائل: أبواب الماء المطلق: ب ١٩.
- ٢- (٢) الوسائل: أبواب الماء المطلق: ب ١٩.
- ٣- (٣) الوسائل: أبواب الماء المطلق: ب ١٩.
- ٤- (٤) المصدر: باب ٢٢ حديث ٧.
- ٥- (٥) الوسائل: أبواب الأستار: ب ٩.
- ٦- (٦) الوسائل: أبواب الأستار: ب ٩.
- ٧- (٧) المصدر: باب ٩ حديث ١.
- ٨- (٨) المصدر: باب ١٠ حديث ٥.

و السمك و كذا الحيه (١) و التمساح، و ان قيل بكونهما ذا نفس لعدم معلوميه ذلك، مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك لا يلزم (٢) الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

(مسألة ٤): إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم (٣) بالطهاره، و كذا إذا علم أنه من الحيوان، لكن شك في أنه مما له دم سائل أم لا.

و مصحح ابن مسكان عن سقوط العقرب و الخنافس و كل شيء ليس له دم فلا بأس» (١)، و كذا صدر روايه الغنوى المتقدمه في العقرب.

قد تقدم الحكايه عن بعض أهل الاختصاص بوجود ماله نفس سائله في أنواع منها كالضخمه جدا، و كذا في بعض أنواع السمك فراجع.

إذ لا يمكن التمسك بإطلاق نجاسه الميته في الشبهه المصداقيه للاطلاق نفسه، حيث أن التخصيص بما لا نفس له موجب لتنوع المطلق و لكون موضوعه متعنونا بعنوان وجودى لبعض أنواعه، و لو بنى على عدم التنوع فاستصحاب العدمى الازلى ناف لعنوان النفس السائله، أى أنه يثبت عنوان الخاص.

للأصل العدمى، و هو مقتضى الأصل الحكمى أيضا، و أما صورته الثانيه فكما سبق.

ص: ٤٧٥

(مسأله ٥): المراد من الميتة (١) أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو

## قاعده: الميتة و عدم المذكى

### الاقوال فى المسأله

كما هو المعروف المشهور فى الكلمات، والقول الآخر هو أنها مطلق ما زهقت روحه بسبب شرعى أم لا أى بمعنى الموتان المقابل للحى، وقد حكاه فى العوائد عن بعض المشايخ فى شرحه على النافع، والقول الثالث أنه خصوص ما مات حتف أنفه فى قبال الحى و المذبوح بسبب شرعى أو غير شرعى.

و قد حكاه شارح نجاه العباد (قدّس سرّه) عن بعض المشايخ المتأخرين، كما حكى السيد البروجردى عن بعض اختياره، و مال إليه موضوعا لا حكما فى المذبوح بسبب غير شرعى هذا و لاصحاب القول الأول ثلاث تفاصيل يأتى ذكرها.

### ثمره الاقوال

و لا يخفى ظهور الثمره بين الأقوال فى الحكم الواقعى و الظاهرى عند الشك.

فعلى الأول الحرمة و النجاسه تشمل الميت حتف أنفه و المذبوح بسبب غير شرعى دون المذكى بالسبب الشرعى، و عند الشك فى وقوع التذكيه لا يمكن التمسك بعموم نجاسه الميتة، كما أن الاصل العدمى ناف لموضوع النجاسه فتجرى قاعده الطهاره.

و أما على الثانى فالحرمة و النجاسه كالاول إلا أن خروج المذكى حكمى لا موضوعى، أى بالتخصيص لا بالتخصيص، و حينئذ يفترق عن الأول عند الشك

ص: ٤٧٦

ذبح على غير الوجه الشرعى،

فى امكان التمسك بعموم نجاسه الميتة باستصحاب عدم المخصص أى أصاله عدم التذكيه، كما أن مقتضى الأصل العملى هو النجاسه حيث أن الموضوع مركب من الميت الذى زهقت روحه و ليس بمذكى أو لم تقع عليه التذكيه.

و أما على الثالث فالحرمة كالاولين، و أما النجاسه فخاصه بما مات حتف أنفه و أما المذبوح بسبب شرعى أو غير شرعى كذلك الصيد بسبب شرعى أو غير شرعى فظاهر واقعا، و أما عند الشك فى الموت حتف الأنف فأصاله عدم الموت حتف الأنف الذى هو عنوان وجودى-سواء قلنا بأن الموت حركه الروح الى الخارج أو انعدام و انفصال الروح عن البدن-نافيه لموضوع النجاسه فتجرى قاعده الطهاره.

هذا فضلا عن الشك فى وقوع التذكيه الشرعيه مع العلم بأصل الذبح أو الصيد فانه طاهر واقعا، ثم انه لا يخفى افتراق الأقوال فى المانعيه للصلاه من جهه عنوان الميتة سواء كان وجه المانعيه فيها هو النجاسه أو هو نفس العنوان و ذات الموتان مطلقا، و سواء عند العلم أو الشك.

هذا محصل الفرق بين الأقوال: ففى المسأله مقامان:

الأول: تحديد الميتة التى هى الموضوع من بين الأقوال الثلاثة.

الثانى: تحديث ماهيه عنوان الميتة بحسب الحكم الظاهرى.

### **أما المقام الاول: تحديد لمعنى الميتة**

أما المقام الاول: فيمكن

### **الاستدلال للقول الثالث**

بتنصيب بعض اللغويين كالفيومى فى المصباح على اختصاص وضعه اللغوى بذلك، و لم يثبت تصرف

من الشرع فى معناه بل توجد شواهد نقلية عديده على ابقاء المعنى اللغوى على حاله فى الاستعمالات الشرعيه:

منها: قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمُوقُودَةُ وَ الْمُتَرَدِّيَةُ وَ النَّطِيحَةُ وَ مَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ (١)، حيث أنه قابل بينها و بين بقيه العناوين المحرمه و بين المذبوح على النصب أيضا فما أهل لغير الله به و المذبوح على النصب يغير الميتة، و كذا قوله تعالى إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ.. وَ مَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ (٢)، و قوله تعالى فى سورة النحل ١١٥/.

و منها: مصحح عبد العظيم الحسنى عن أبى جعفر محمد بن على الرضا(عليه السلام) أنه قال: سألته عما أهل لغير الله به فقال: ما ذبح لصنم أو وثن أو شجر، حرم الله ذلك كما حرم الميتة و الدم و لحم الخنزير، فمن اضطر غير باغ و لا عاد فلا اثم عليه ان يأكل الميتة» (٣) حيث يظهر جليا تباين عنوان المذبوح بسبب غير شرعى و الميتة.

و نظيرها روايه العليل «و ذكر اسمه على الذبائح المحلله و لثلا يسوى بين ما يتقرب به إليه و بين ما جعل عباده الشياطين... ليكون ذكر الله و تسميته على الذبيحه فرقا بين ما أحل الله و بين ما حرم الله» (٤).

ص: ٤٧٨

١-١ (١) المائدة آيه ٣.

٢-٢ (٢) البقره آيه ١٧٣.

٣-٣ (٣) الوسائل: أبواب الأئمة المحرمه: ب ٥٥ الحديث ١.

٤-٤ (٤) الوسائل: أبواب الأئمة المحرمه: ب ٥٥ الحديث ٢.

و منها: روايه الاحتجاج عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى سبب تحريم الميتة قال:

فالميتة لم حرّمها؟ قال: «فرقا بينها وبين ما ذكر اسم الله عليه و الميتة قد جمد فيها الدم و تراجع الى بدنّها فلحمها ثقيل غير مرىء لأنها يؤكل لحمها بدمها» (١)، و هى ناصّه على تغاير المذبوح مطلقا مع الميت حتف أنفه من غير اخراج لدمه.

و منها: روايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشتري اللحم من السوق و عنده من يذبح و يبيع من اخوانه فيتعمد الشراء من النصاب فقال: أى شىء تسألنى أن أقول؟ ما يأكل الا مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير قلت: سبحان الله مثل الدم و الميتة و لحم الخنزير؟ فقال: نعم و أعظم عند الله من ذلك ثم قال:

ان هذا فى قلبه على المؤمنين مرض» (٢)، فإن التمثيل بالميتة دال على المغايره بين عنوانها و عنوان المذكى بغير شرائط التذكيه.

و منها: مصحح أبان عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال فى قول الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ الْآيَةِ قال: الميتة و الدم و لحم الخنزير معروف، و ما أهل به لغير الله، يعنى ما ذبح للأصنام، و أما المنخنقه فان المجوس كانوا لا يأكلون الذبائح و يأكلون الميتة و كانوا يخنقون... و النطيحه كانوا...» (٣)، الى آخر العناوين ما أكل السبع و ما ذبح على النصب و ان تستقسموا بالأزلام....

و منها: ما فى التفسير المنسوب الى العسكرى (عليه السلام) فى قوله عزّ و جلّ إِنَّمَا

ص: ٤٧٩

١-١) الوسائل: الأبواب السابقه: ب ١ الحديث ٥.

٢-٢) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ٢٨ الحديث ٤.

٣-٣) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ١٩ الحديث ٧.

حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ التي ماتت حتف أنفها بلا- ذبأحه من حيث اذن الله فيها...و ما أَهْلٌ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ما ذكر اسم غير الله عليه من الذبأح...» (١).

و كذا ما ورد من أن ذبيحه اليهود ذبيحه لا تؤكل (٢)،و غير ذلك مما هو مضاد لعنوان الميتة،و غيرها من الروايات الشاهده على اختصاص عنوان الميتة فى الاستعمال الشرعى بما مات حتف أنفه.

و الصحيح: أن غايه ما تقدم يشهد على ورود الاستعمال لعنوان الميتة فى المعنى الخاص،و أما كون موضوع الحكم فى أدله النجاسه هو خصوص ذلك المعنى فممنوع،كما هو الحال فى موضوع الحرمة فى الآيه حيث أنه أوسع من المعنى الخاص.

كما يأتى نقل ما ورد فى الأجزاء المبانه من الحى انها ميتة،و ان ما قطعته الحباله من الصيد فهو ميتة حرام،و غير ذلك مما يدل على أقل تقدير على اللاحق الحكمى لكل غير مذكى بالشرائط الشرعيه،و يأتى أيضا ما يدل على عدم الواسطه فى الواقع بين العنوانين كموثقه سماعه و روايه الصيقل و غيرهما، و ان قلنا باختصاص الموضوع.

بل ان الروايه الأخيره(روايه التفسير)شاهده على استعمال الميتة بالمعنى الأول أى مطلق غير المذكى بالشرائط كما يفيد(بلا ذبأحه من حيث اذن الله فيها)،و كذا الحال فى روايه الاحتجاج المتقدمه حيث جعل فيها كل ما لم يذكر

ص: ٤٨٠

١- ١) الوسائل: أبواب الذبأح: ب ١٧ الحديث ١.

٢- ٢) الوسائل: أبواب الذبأح: ب ٢٧.

اسم الله عليه أى لم يستوف الشرائط ميتة.

غايه الأمر أحد أفرادها ما مات حتف أنفه،و أما استعمال الميتة فى قبال بقيه العناوين المحرمه فقد يكون من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على مصداقيته و خطاء حسابهم المغايره،و سيأتى تتمه الكلام فى الآيه،مما يشهد على ذلك فى مفادها..

كما أنه وردت استعمالات فى المعنى الأول كما فى مصصح محمد بن سنان عن الرضا(عليه السلام)فيما كتب إليه من جواب مسائله:و حرمت الميتة لما فيها من فساد الأبدان و الآفه و لما أراد الله عزّ و جلّ أن يجعل تسميته سببا للتعليل و فرقا بين الحلال و الحرام»(١)،و هى صريحه فى أن كل ما فقد الشرائط ميتة.

هذا مع تنصيب العديد من اللغويين على المعنى الأول،و هو ان لم يثبت كونه حقيقه لغويه فلا ريب فى اثباته للحقيقه الشرعيه أو المتشرعيه فى عهد صدور النص،بل من ما تقدم تقريبه فى مسأله الشك فى التذكيه من كون التذكيه حقيقه عرفيه ممضاه،يتضح أن المعنى الأول حقيقه لغويه و ان كان المعنيان الآخران أيضا من معانى اللفظه لغه،كل ذلك مع تنصيب الشارع على ميتيه الموارد العديده من الذبيحه أو الصيد غير المستوفى لشرائط التذكيه بقوله انها ميتة كما يأتى.

### **أما القول الثانى:فقد يقرب بكون ماده العنوان هى التى فى لفظه الموتان**

المصدرية

مقابل الحياه و قد استعملت فى المعنى الثانى،كما فى الروايات الوارده

ص:٤٨١

١-١) مستدرک الوسائل: أبواب الأطمه المحرمه: ب ١ الحديث ٣.



فى السمك الذكى حيه و ميته و فى ماء البحر الحل ميتته و فى ما لا نفس له ميتته طاهره، و غيرها من الموارد.

إلا أنه بعد ثبوت الاستعمال اللغوى السابق على الشرع المقابل لعنوان المذكى -غايه الأمر قد قيد الشارع كيفية التذكية كما هو الحال فى كل الممضيات- و بعد ترتب الحرمة على كل ما لم يذك، يظهر بوضوح أن الاستعمال الوارد فى باب الطهارة و الاطعمه هو بالمعنى الأول لا الآخرين و ان كانا من معانى اللفظه.

و حينئذ يظهر الحال فى كون عنوان الميتة-سواء كان منشأه حركة الروح الى خارج البدن أى ما هو مضاد الحياه أو انفصال الروح عن البدن أى عدم و ملكه مع الحياه- عنوانا وجوديا، و ان كان من قبيل الفوت، فبحسب الحكم الواقعى لا مغايره مع القول الأول.

### **المقام الثانى: تحديد الميتة فى الظاهر**

المقام الثانى: تحديد ماهية عنوان الميتة على القول الأول ليتضح الحال بحسب الحكم الظاهرى عند الشك، و لا يخفى أنه انما يتم الافتراق بين الأقوال الثلاثة السابقه بحسب الحكم الظاهرى أيضا، بناء على أخذ عنوان الميتة موضوعا للنجاسه و الحرمة و المانع للصلاه.

إلا- أنه ادعى تاره أن النجاسه موضوعها بحسب الادله عنوان الميتة و أما الحكمين الآخرين فموضوعهما غير المذكى و عدم التذكية.

و ادعى تاره اخرى أن موضوع الأحكام الثلاثة هو غير المذكى و عدم التذكية حيث انهما مرادفات فى الشرع للميتة.

و ادعى ثالثه أن موضوع الأحكام الثلاثة الميته غايه الأمر قد تم إلحاق غير المذكى اجماعا و نصوصا بالميته سواء كان الإلحاق حكما أو موضوعيا.

و الأول ذهب إليه المحقق النراقى و جماعه و نسب الى الشهيد فى الذكرى إلا أنه بملاحظه الذكرى يظهر ذهابه الى الثالث، و أما الثانى فذهب إليه المحقق الهمدانى و جماعه، و نسب الى شيخنا الانصارى التمايل إليه، و الثالث ذهب إليه المشهور المحصل و هو الأقوى كما سيظهر.

و لا يخفى مقتضى الأصل العملى عند الشك فى الأحكام الثلاثة للشك فى الموضوع على الوجوه الثلاثة، حيث انه على الاول مقتضى الأصل العدمى الطهاره و الحرمة و المانع و على الاخيرين هو النجاسه و الحرمة و المانع.

### وجه القول الاول

أما وجه الاول: فلظاهر لسان أدله النجاسه المتقدمه المأخوذ فيها عنوان الميته و هو عنوان وجودى و ان لازم عدم التذكيه فى الواقع، و أما أخذ غير المذكى فى الحكمين الآخرين فهو مفاد الآيه «إلا ما ذكيتم» حيث جعل موضوع الحرمة فيها أعم من الميته بل مطلق ما لم يذكر.

و مفاد موثق ابن بكير «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح» (١)، فإن مفهومها مانعها ما ليس بمذكى، و كذا روايه على بن أبى حمزه «لا تصل فيها (الفراء) إلا فى ما كان منه ذكيا» (٢)، و كذا حسنه على بن جعفر «لا يلبس و لا يصلى

ص: ٤٨٣

١-١) الوسائل: أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ١.

٢-٢) الوسائل: أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٢.

فيه إلا أن يكون ذكياً» (١).

و كذا صحيحه ابن الحجاج قال: سألته عن اللحاف [الخفاف] من الثعالب أو الجرذ منه أ يصلى فيها أم لا؟ قال: إن كان ذكياً فلا بأس به» (٢)، و اشتماله على المأخوذ من الثعالب غير مضر بعد سلامه الكبرى و الصغرى فى المأخوذ من الجرذ و هى الحواصل الخوارزميه.

و فيه: إن أخذ عنوان الميتة لا ينفى تنزيل عدم المذكى منزله الميتة دلالة أو مدلولاً و جعلاً كما يأتى.

و أما مفاد الآيه الكريمة فليس موضوعها عدم المذكى كما قد يستظهر بل الأقرب فى مفادها هى أخذ عنوان الميتة و ذكر بقيه العناوين من باب التنبيه على الخاص بعد العام، و الوجه فيه و فى الاستثناء بالمذكى هو أن بقيه العناوين قابله للانقسام الى كل من الميتة و المذكى، حيث أن المراد بها هو المشارف للموت من المنخنقه و الموقوده و المترديه و النطيحه و ما أكل السبع، فإن ادركت ذكيت بالذكاه الشرعيه فتكون مذكاه، و إلا- فهى ميتة أو لك أن تقول إن ماتت بتلك الأسباب فهى ميتة و إلا- فان ادركت ذكاته فهو مذكى حلال.

و يشهد لذلك العديد من الروايات مثل صحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال:

«كل كَلَّ شىء من الحيوان غير الخنزير و النطيحه و المترديه و ما أكل السبع، و هو قول الله عزَّ و جلَّ «إلا ما ذكيتم» فان ادركت شيئاً منها و عين تطرف، أو قائمه

ص: ٤٨٤

١- ١) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٤ الحديث ٦.

٢- ٢) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ١١٧.

تركض، أو ذنب يمصع فقد أدركت ذكاته فكله، قال: و ان ذبحت ذبيحه فأجدت الذبح فوقعت فى النار و فى الماء أو من فوق بيتك أو جبل إذا كنت قد أجدت الذبح فكل» (١).

حيث أن الصحيحه و ان كانت فى معرض نفي شرطيه استقلال الذبح فى الموت سواء تقدم عليه سبب آخر أو تأخر، إلا أنها مبينه لمفاد الآيه و أن العناوين المذكوره فيها الحيوان الذى وقعت عليه تلك الأسباب و لكن حياته مستقره، فان لم تقع عليه التذكيه فهو ميتة حرام و إلا ان وقعت عليه فهو مذكى حلال، و كذا غيرها من الروايات (٢) المصرح فيها بنفس المضمون.

و يشهد لذلك أيضا عطف و ما ذبح على النصب و الذى هو حرام أيضا على ما سبق بعد ذكر الاستثناء فى الآيه، إذ ان المفروض فيه وقوع الذبح للنصب أى لا يمكن ادراك ذكاته كى يتأتى التفصيل فيه بالاستثناء كما فى العناوين السابقه.

و بذلك يتم ما ذكره غير واحد من كون مفاد الآيه الحكم على غير المذكى بأنه ميتة من باب الإلحاق الموضوعى و هو الوجه الثالث، لا التصرف فى المعنى الذى هو مدعى الوجه الثانى و هو وجه الحصر فى قوله تعالى قُلْ لا أَجِدُ فى ما أُوحىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا- أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لغيرِ اللَّهِ بِهِ (٣)، لا- أن الآيه الثانيه المكيه منسوخه بالأولى المدنيه أو مخصصه بل من باب التوسعه فى الموضوع و الإلحاق، و الحكومه فى

ص: ٤٨٥

١- (١) التهذيب: ٥٨/٩، الوسائل: أبواب الذبائح: ب ١٩ الحديث ١.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ١٩.

٣- (٣) الانعام: ١٤٥.

نعم قد يقال أنه ليس من باب الحكم بأنه ميتة و الحكومه فى الموضوع، بل من باب التنزيل فى الدلاله فى الجملة بلحاظ الحرمة لا بالجملة بلحاظ كل الآثار و سيأتى دفعه.

و أما المانعيه و أن مفاد الروايات هو أخذ عدم المذكى لا الميتة.

ففيه: إن ما ذكر من الروايات لو أريد الجمود على ظاهره فمفادها شرطيه التذكيه لا مانعيه العدم، غايه الأمر فى المأكول مما تحلّه الحياه و إن لم يضرّ ذلك بأصالة عدم التذكيه، حيث انها تحرز عدم الشرط الموجب لعدم الاكتفاء بالعمل فى مقام الامتثال.

لكن يمنع عن الوقوف على ظاهره أمور:

الأول: كثره ما ورد (1) مما اعتبر مانعيه الميتة للصلاه فى لباس أو معيه المصلى، بألسنه متعدد بنمط المفهوم أو المنطوق.

الثانى: التكلّف فى مفاد شرطيه التذكيه حيث أنها ترجع الى الشرطيه المعلقه المقدره على كون اللباس أو ما مع المصلى حيوانيا بخلاف المانعيه فانها مطلقه.

الثالث: أن ما ورد مما ظاهره الاشتراط ليس مفادا أصليا فى الكلام، حيث أن عمدته موثقه ابن بكير و بالتدبير فيها يظهر أن صدر الروايه هو المدلول الأصلي المجعول و ما بعده تفرّيع على الخلل بما اعتبر فى الصدر الذى جعلت فيه

ص: ٤٨٤

---

١ - ١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٣٣-٣٤-٣٣-٤٩-٥٠-٦٨ و أبواب لباس المصلى: ب ١-٥٦ و أبواب الأَطعمه المحرمه: ب ٣٣ و أبواب الذبائح: ب ٣٠

المانعيه لما لا يؤكل لحمه،فليس مأكوليه لحم الحيوان شرطا كى يكون ما ظاهره الاشتراط فيه و هو التذكيه شرطا أيضا.

رابعاً: أن الميتة حيث أن الأقوى ان جهه مانعيتها هي النجاسه لا- الوجوه الأخرى، كان ما ظاهره اشتراط التذكيه هو لرفع مانعيه النجاسه، حيث أن بعض انواع النجاسه قد اعتبر مانعا حتى فى ما مع المصلى كالميتة و كما دون الدرهم من الدماء الثلاثه، إذ ليس ذلك من اعتبار الطهاره الخبيثه.

## وجه القول الثانى

و أما وجه الثانى: فقد يستدل عليه بعدّه روايات مضافا الى ما تقدم فى تقريب الآيه:

الأولى: موثقه سماعه الوارده فى جلود السباع «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أما الميتة فلا» (١)، حيث أن الذيل المذكور فيه عنوان الميتة تفريع على انتفاء التذكيه بالشرائط فالعنوان فى الذيل هو بيان لمفهوم الشرطيه فى الصدر.

الثانيه: مكاتبه الصيقل قال: كتبت الى الرضا(عليه السلام): انى أعمل اغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابى فأصلى فيها؟ فكتب(عليه السلام) إلى: اتخذ ثوبا لصلاتك، فكتبت الى أبى جعفر الثانى(عليه السلام): انى كتبت الى أبيك(عليه السلام) بكذا و كذا، فصعب عليّ ذلك، فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشيه الذكيه، فكتب(عليه السلام) إلى: كل أعمال البر بالصبر يرحمك الله، فإن كان ما تعمل وحشيا ذكيا فلا بأس» (٢) فإن المفهوم هو ثبوت البأس و هو النجاسه إذا لم يكن ذكيا.

ص: ٤٨٧

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات ب ٤٩ ح ٢.

٢- (٢) المصدر: باب ٤٩ حديث ١.

الثالثة: صحيح عبد الله بن جعفر المتقدم في الصلاة و معه الفأره؟ فكتب (عليه السلام): «لا بأس به إذا كان ذكياً» (١) بناء على تفسير التذكية بالمأخوذ من المذكى شرعا سواء رجح الضمير الى الظبي أو الفأره، حيث أن المنع منها على التفسير المزبور لا يكون إلا للنجاسه كما تقدم.

الرابعه: روايه على بن أبى حمزه «قال (عليه السلام): ما الكيمخت؟ فقال: جلود دواب منه ما يكون ذكيا و منه ما يكون ميتة، فقال: ما علمت أنه ميتة فلا- تصل فيه» (٢) و نظيره صحيح (٣) ابن أبى نصر عن جبه فراء لا- يدرى أذكيه هي أم غير ذكيه، أ يصلى فيها؟ فقال (عليه السلام): نعم ليس عليكم المسأله»، و غيرها من الروايات المقابله بين العنوانين بحيث يظهر منها أن الميتة هو ما ليس بمذكى.

و أشكل على دلالتها:

أولا: بأن الحصر فى كثير منها اضافى بالنسبه الى ما كان السائل يتلى به مما كان دائرا بين ما مات حتف أنفه و ما كان مذكى، و الشاهد على ذلك هو فرض السائل فيها ذلك خارجا من حيوانات الصيد التى يدور أمرها بين ذلك (٤).

ثانيا: ان ما يستظهر منها أخذ عدم التذكية موضوعا للنجاسه انما هو بالمفهوم و الدلاله الالتزاميه، و هو يحتمل الارشاد الى ما هو موضوع النجاسه فى الأدله الاخرى و هو عنوان الميتة، هذا مع أنه لا- بد من رفع اليد عن ظهورها فى موضوعيه عدم التذكية للنجاسه على فرض دلالتها نظرا الى كثره ما دل على أخذ

ص: ٤٨٨

١-١) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٤٣.

٢-٢) المصدر: باب ٥٥ حديث ٢.

٣-٣) المصدر: باب ٥٥ حديث ١.

٤-٤) التنقيح: ٥٣٥/٢.

و هو محل نظر:

أما الاول: فلانه غير مستبعد عن محط فرض السائل ما اختلفت فيه شرائط التذكيه إذ مع فرض كل من الأولين يكون وقوع الثالث محتملا جدا، لا سيما في قوله (عليه السلام) «إذا رميت و سميت» مما هو ظاهر في اعتبار كل شرائط التذكيه، و انه بنقص بعضها فهو من العنوان المضاد، و كذا ما فرض فيها اختلاط المذكي بالميت من جلود الحمر فان الميت قد يكون لاصطياده في بلاد الكفر و اجتلابه منها.

مع أن دعوى استعمال الميته عند السائل في خصوص ما مات حتف أنفه لازمه ذلك أيضا في أدله نجاسه الميته، فيدعى ندره ما اختلفت فيه شرائط التذكيه و ان المراد فيها ما مات حتف أنفه.

و الغريب: ان القائل بأن الحصر في المقام اضافي، قد استدل بصحيحه عبد الله بن جعفر في فأره المسك بمفهومها على نجاسه المأخوذه من غير المذكي الذي هو مفهوم المنطوق فيها، معللا ذلك أن وجه البأس في غير المذكي ليس إلا لنجاسته، هذا مع أنه (قدس سرّه) يجعل الميته موضوع النجاسه فما ذكره في فأره المسك نحو إذعان بالقول الثاني أو الثالث.

و أما الثاني: فلانه لا بد من المناسبه بين عدم التذكيه و عنوان الميته كي يمكن توسط المفهوم في الروايات الذي في المنطوق- في الارشاد الى عنوان الميته، و هذه المناسبه أو الملازمه عند القائل بالمسلك الثاني هي تدليل على المرادفه بين

ص: ٤٨٩



العنوانين، و منه يظهر اندفاع التنافي بين أخذ عدم التذكيه فيها و بين ظهور أكثر أدله النجاسه فى موضوعيه الميته.

هذا مع أن ما ذكر من الارشاد الى عنوان الميته هو بعينه وارد فى دليل الحرمة و المانعيه فالتفكيك فى الاستظهار تحكّم، لا سيما بعد ما تقدم من ضعف استظهار ذلك من الآيه و الروايات.

لكن الصحيح: أن هذا المقدار من مفاد الروايات المستدل بها على الوجه المزبور لا يستفاد منها أكثر من الملازمه بين عنوان عدم التذكيه و عنوان الميته.

و أما التعبد بالحكمه التفسيريه أو نحو جعل للحقيقه الشرعيه فى المعنى فلا، إذ ذلك يحتاج الى مؤونه لفظيه مثل أعنى أو توسط (هو) و نحوها، نعم هذه الملازمه ستوضح فائدتها فى الاستدلال على القول الثالث.

### وجه القول الثالث

أما وجه الثالث فأمر:

### الاول: هو ما ورد من طوائف الروايات

التي مفادها الحكم شرعا و تعبدا على عدم المذكى بأنه ميته من باب الإلحاق الموضوعى و الحكمه و التوسعه فى الموضوع فى الجعل لا فى الدلاله، أو أن مفادها التنزيل و التشبيه بالميته من باب الإلحاق الحكمى المحمولى، و الحكمه فى الدلاله، و ان كان الصحيح هو الأول كما سيتضح و هى النكته العمده فى هذا القول، و هى:

### الطائفه الاولى: ما دل على أن ما بيان من أجزاء الحيوان الحى ميته

لا ينتفع بها (١).

ص: ٤٩٠

كصحيح الكاهلى عن قطع أليات الغنم«ان فى كتاب على(عليه السلام):أن ما قطع منها ميت،لا- ينتفع به»،و فى مصحح أبى بصير«إنها ميتة».

فان الحكم بنجاستها فى طول الحكم تعبدا بانها ميتة المترتب على عدم تذكيه الحيوان،و إلا فالقطع يوجب انهار الدم و عدم تخثره فى الجزء المقطوع الذى هو حكمه القذاره كما فى بعض الروايات و كذا فى صحيح أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله(عليه السلام)قال:إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة«(١).

### الطائفة الثانية:ما دل على أن الأجزاء المقطوعه من الصيد بالحياله هو

ميتة .

(٢)

كصحيح محمد بن قيس عن أبى جعفر(عليه السلام)قال:«قال أمير المؤمنين(عليه السلام)ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يدا أو رجلا فذروه فانه ميت»،و فى صحيح زراره عن أحدهما(عليه السلام)«فهو ميتة أو ما أدركت من سائر جسده حيا فذكه ثم كل منه»و غيرهما و التقريب ما سبق.

و نظيرها صحيح النضر بن سويد عن بعض أصحابه رفعه فى الطيبى و حمار الوحش يعترضان بالسيف فيقدان،قال:«لا بأس بكليهما ما لم يتحرك أحد النصفين،فاذا تحرك أحدهما لم يؤكل الآخر لأنه ميتة»(٣).

و بمضمونها عده معتبرات تحرم الجزء الذى لا يتحرك و هو فى طول الاعتبار

ص:٤٩١

١-١) الوسائل:أبواب غسل المس:ب ٢.

٢-٢) الوسائل:أبواب الصيد:ب ٢٤.

٣-٣) الوسائل:أبواب الصيد:ب ٣٥.

و الحكم بكونه ميتة مع انه ليس من ما مات حتف انفه بل مما اختلت فيه شرائط الصيد و التذكية، فعدمها محكوم شرعا بكونه ميتة، فهو تعبد في الموضوع لا انه مصداق حقيقي بحسب ما للعنوان من معنى لغوي.

### الطائفة الثالثة: ما دل على أن ما ذبحه المحرم من الصيد هو ميتة

و كذا ما ذبح في الحرم.

مثل موثق إسحاق عن جعفر (عليه السلام) ان عليا (عليه السلام) كان يقول: «إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم، و إذا ذبح المحل الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم» (١)، و مثله رواية وهب و غيرها مما دل على حرمة أكله في طول الحكم بأنه ميتة.

و الغريب: أن السيد الخوئي «قدس سرّه» مع اختياره للقول الأول، اشكل على التردد في نجاسة الصيد المذبوح من المحرم - من جهة أن التنزيل في الرواية هل هو مطلق لكل آثار الميتة أو لبعضها خاصة و هي الحرمة - أشكل بأن اطلاق الميتة ليس من باب التنزيل و التشبيه بل من باب الحكم تعبداً بأنه ميتة (٢).

وجه الغرابة: أنه «قدس سرّه» يذعن أن ذلك من جهة اختلال بعض شرائط التذكية و هو كون الذابح محلاً أي من جهة عدم التذكية فيكون عدم المذكي محكوماً بأنه ميتة، و لا خصوصية للمورد و انما هو مثال لاختلال بعض شرائط التذكية.

و مثله صحيح مسمع عن أبي عبد الله في رجل حلّ رمى صيدا في الحل فتحامل الصيد حتى دخل الحرم؟ فقال: لحمه حرام مثل الميتة» (٣).

ص: ٤٩٢

١- (١) الوسائل: أبواب تروك الاحرام: ب ١٠.

٢- (٢) المعتمد: ج ٣/٣٨٨.

٣- (٣) الوسائل: أبواب كفارات الصيد: ب ٢٩.

هذا و أما أن مفادها هو الحكم شرعا بالميته لا التنزيل فيتضح ببيان مقدمه نافع:

و هي التفرقه بين باب التنزيل و باب الحكومه الواقعيه، و بعبارة اخرى الحكومه على صعيد الدلاله و على صعيد المدلول، و ذلك حيث أن الأول تصرف على صعيد اللفظ و شأننا من فنون الكلام، و هو ما يقال عنه في علم البيان التشبيه، و الذى يكون بين طرفين، اما مع ذكر أداه التشبيه و وجه الشبه أو مع عدمهما و فيه يقع الترديد بين أن يكون التنزيل و التشبيه بلحاظ مطلق الآثار أو بعضها و أهمها كما فى الطواف بالبيت صلاه.

و هذا بخلاف الثانى فانه نحو من الجعل و الانشاء و على صعيد المدلول و المعنى، اما بتوسعه طبيعه الموضوع أو تضيقه، أى بالحكم على الطرف الاول انه مصداق الطرف الآخر و الطبيعه و العنوان، فيكون الفرد غير التكويني للطبيعه فردا جعليا للطبيعه أى بالاعتبار و التقنين، و بتوسط هذا الجعل تترتب جميع آثار الطبيعه على ذلك الفرد.

و العكس عند التضيق، أى الاخراج للفرد التكويني للطبيعه عنها جعلاً، كما فى لا ربا بين الوالد و ولده، فتنفى جميع آثار طبيعه الربا عنه، ففى الحكومه الواقعيه- أى التى من سنخ الجعل و الانشاء- لا ترديد فى مقدار الآثار المترتبه عند التوسعه أو المنتفيه عند التضيق.

نعم يقع الاختلاف فى كثير من الموارد أنه من قبيل التنزيل أو الحكومه، مثل

ما في «عمد الصبي خطأ تحمله العاقله»، اذ على الأول القدر المتيقن من التنزيل هو في باب القصاص و الديات فعمده كلا عمد، أو فيما كان للخطأ أثر فينزل العمد منزلته، بخلافه على الثاني فانه من الحكم على عمد الصبي بانه خطأ و هو يتناول كل الابواب فتصبح عبارته مسلوبه القصد في باب الإنشاء في المعاملات مطلقا، و هو ما ذهب إليه المشهور.

و الضابطه في معرفه النحو الأول من الثاني أن في الأول قد يؤتى بأداه التشبيه، كما انه غالبا ما يكون في الطرفين التكوينيين اللذين يظهر منهما أن المناسبه المذكوره بينهما تنزليه لا جعل احدهما مصداق الآخر، و أما الثاني فانه كثيرا ما يكون في الطرفين اللذين أحدهما وجوده اعتباري، متقوم بالإنشاء فيكون الطرف الأول موضوعا و الآخر الاعتباري محمولا مجعولا كقضيه شرعيه.

و يعد وضوح ذلك يظهر أن المقام من قبيل الثاني حيث أن التذكيه بمعنى المسببي أي النقاوه و الطهاره الخاصه لما كانت من الاحكام الوضعيه، و كان لها موضوع و هو السبب للذكاه من فرى الأوداج و التسميه و الاستقبال و غير ذلك، كذلك ما هو ضد له و هو عنوان الميته فهو من الأحكام الاعتباريه الوضعيه له موضوع و هو عدم وقوع سبب التذكيه فغير المذكي بهذا المعنى موضوع لحكم الشارع بالميتة، في قبال التذكيه و موضوعها.

و لا- يدفع ذلك ان الميتة معنى تكويني خارجي لا اعتباري جعلي، اذ ان المعاني التكوينييه يلحظ بموازاتها وجودات اعتباريه لها كما هو الحال في الطهاره و النجاسه و القذاره.

و الميته بمعنى زهوق الروح مطلقا أو بنحو خاص و هو ما مات حتف أنفه و ان كانت تحققها تكويني،الا أنها بالمعنى المقابل للمذكي تحققها اعتباري كما قدمناه في بحث التذكية(في بول و غائط مشكوك اللحم)و انها بالمعنى المزبور كانت متداوله في البناء العقلاني كبناء قانوني لديهم في قبال المذكي لا كارتكاز لغوي بحت فقط.

فكما أن في البناء العقلاني يوجد التقنين في الحكم الا-صولي كحجيه الظواهر و خبر الواحد و البراءه العقليه،و يوجد الحكم الفقهي كثبوت الضمان بالاتلاف و التغير،كذلك لديهم مثل هذا الحكم الوضعي و هو الحكم بالتذكية و الميته،فلم تكن حقيقه شرعيه و لا بتأسيس من الشرع و انما هو امضاء غايه الأمر الامضاء غالبا فيه تقييد من جهه للاعتبارات القائمه عند العقلاء أو توسعه من جهه أخرى.

إن قلت:على القول بان التذكية اسم السبب لا-المسبب و تقابلها الميته بمعنى زهوق الروح الخاص أى من غير سبب شرعي تكون الميته حينئذ ذات وجود تكويني لا أمر اعتباري فليس من موضوع و محمول في البين.

قلت:يرد عليه:

أولا:أن التذكية بمعنى المسبب و هو النقاوه أو الطهاره الخاصه كما دللنا عليه سابقا،فما هو مضاد له في رتبها،و ليس هو الزهوق الخاص بل عنوان الميته الاعتباري.

ثانيا:أن التذكية حكم شرعي وضعي بالاتفاق،فكذا ما هو مضاد له كما هو ظاهر ألسنه الروايات المتقدمه.

ص: ٤٩٥

ثالثاً: أن الميتة إذا كانت بمعنى زهوق الروح الخاص فلا تضاد التذكية بمعنى المسبب حيث أن السبب هو موجب القتل الخاص الشرعى من فرى الأوداج وغيره.

و ان جعلت التذكية بمعنى زهوق الروح بالسبب الخاص الشرعى فهى و إن قابلت الميتة بمعنى زهوق الروح بغير السبب الشرعى، إلا أنه على ذلك لا تكون التذكية مجعوله شرعا مع أن الفرض هو جعلها كما فى قوله «لا ذكاه إلا بحديده» «للبقر الذبح و ما نحر فليس بذكى» و «إذا تحرك الذنب أو الطرف أو الاذن فهو ذكى» «ذكاته (الجنين) ذكاه أمه» «إذا أرسلت الكلب المعلم فاذكر اسم الله عليه فهو ذكاته» «السمك ذكاته اخراجه حيا من الماء».

هذا مضافا الى ما دللنا عليه فى بحث التذكية أنها و الميتة من الاحكام الوضعيه، و من هنا كان كل من ذهب فى معنى الميتة الحرام و النجسه الى المقابل للتذكية فيلزمه الالتزام بانها حكم وضعى موضوعه عدم وقوع سبب التذكية.

### **الثانى: الحكم بأن كل ما اختلف شرائطه فهو ميتة عند الجميع**

ما عدا القائل بالمسلك الثالث فى معنى الميتة الذى تقدم فى المقام الأول بحسب الحكم الواقعى من اختصاص الميتة و النجاسه واقعا بما مات حتف أنفه دون مطلق المذبوح-مع أن أكثر أدله شرائط التذكية فى الذباجه و الصيد هى بلسان النهى عن أكل فاقد الشرط أو الحكم على الفاقد بانه ليس بمذكى.

و مع ذلك فالكل فى مقام الحكم الواقعى استفاد منها الحكم تعبدا على عدم المذكى واقعا بأنه ميتة، و ان كان مذبوحا بغير الشرائط و لم يمت حتف أنفه،

و ليس هذا إلا جعل و حكمه فى الموضوع بانه كل ما لىست بمذكى هو مته.

### الثالث: ما تقدم من روايات القول الثانى

و التى كان المحصل من مفادها هو الملازمه بين عدم التذكىه و عنوان المته، حيث أن هذه الملازمه لىست عقليه ناشئه من تلازم حكم الشارع بعدم التذكىه و بالمته فى عرض واحد على الحيوان و ان موضوع كلا العنوانين هو الحيوان، بل الملازمه شرعيه ناشئه من ترتب عنوان المته على الحيوان غير المذكى، فالطويله محفوظه بين العنوانين بلا ريب.

إن قلت: ان ما تثبته الوجوه الثلاثه المتقدمه هو إرادته المعنى الأول من معانى المته المتقدمه فى صدر الكلام فى مقام الحكم الواقعى، و هو مطلق غير المذكى فى قبال ما مات حتف أنفه أو مطلق ما زهقت روحه، غايه الأمر هو عنوان وجودى متترع من عدم التذكىه، لا أن هناك ترتب محمول و هى المته على الموضوع و هو عدم التذكىه، فىكون عدم المذكى ملازما للمته لا عينها فلا تحرز بالأصل فى الأول بعد كون المته عنوانا بسيطا فى الماهيه المدركه وحدانيا.

قلت: فيه:

أولا: انه مخالفه لظهور الأدله السابقه المرتبه لعنوان المته على عدم السبب و عدم شرائط التذكىه من دون موجب لرفع اليد عن ذلك.

ثانيا: هذا الانتزاع مقتضاه عدم جعل عنوان المته بالذات بل جعل منشأه، و من ثم جعله بالتبع، و هذا مما لا يقره القائلون بالمشبته.

ثالثا: ان التذكىه كما تقدم هى اسم للمسبب و هى النقاوه الخاصه الحاصله من السبب ذى الاجزاء، و المفروض أن المته حسب ما تقدم من الأدله عنوان

ص: ٤٩٧



مضاد للتذكية التي هي المسبب، وقد تقدم انهما عنوانان امضائيان لا تأسيسيان غاية الأمر شأنهما شأن بقية العناوين الامضائية تقيد أو توسع.

و هما فى الاعتبار العرفى السابق على الشرع مترتان على وجود السبب و عدمه، فكما أن التذكية مسببه عن السبب الذى هو عباره عن فرى الأوداج و الاستقبال و التسميه و بقية الشرائط، فكذلك الميتة مسببه عن عدم السبب، قضيه التضاد الذى بينهما فليسا انتزاعيين بل مسبيين عن السبب و عدمه.

فتفسير الميتة بعدم التذكية هو باللازم العقلى باعتبار إرادته المعنى المسببى من التذكية المضاد و هو من تلازم عدم أحد الضدين مع الضد الآخر، و أما إن اريد المعنى السببى فعدمه موضوع الميتة و هما متلازمان بملازمه شرعيه هى ملازمه المحمول لموضوعه، لا بملازمه عقليه بتبع جعل الميتة على ذات الحيوان فى عرض اتصافه بعدم وقوع سبب التذكية كما ذكر فى الاشكال السابق.

و نظير: هذا الاشكال المزبور القول بأن عنوان الميتة مسبب عن الاسباب غير الشرعيه فهو ملازم عقلا لعدم التذكية.

و وجه الدفع: ان اعتبار عنوان الميتة على السبب غير الشرعى- اى على عدم السبب الشرعى، اى على عدم التذكية بمعنى السبب- ليس تسببا تكوينيا بل بجعل الشرع، فعنوان الميتة مسبب شرعا عن ذلك، نعم هو ملازم لعدم التذكية- بمعنى المسبب- بمقتضى التقابل، و منشأ التلازم- التلازم العقلى- هو الجعل الشرعى المزبور، فحيثئذ ينجع اجراء الاصل العدمى فى السبب.

و بذلك صحّ ما اطلق فى كثير من كلمات المتأخرين و من بعدهم أن عدم

(مسأله: ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم و الشحم و الجلد محكوم بالطهاره (١) و ان لم يعلم تذكيتة،

المذكي بحكم الميتة فى النصوص، أى انه محكوم بالميتة فترتب عليه، و ليس بتنزيل كى يبحث أنه بلحاظ مطلق الآثار أو بعضها.

و أما مخالفه صاحب المدارك و الحدائق فليس فى ذلك و انما هو فى حجيه الاستصحاب فى نفسه أو فى مقابل أصاله الطهاره، و كل من الوجهين حرر ضعفه فى محلّه.

و من ذلك يتضح أن باصاله عدم التذكيه لا مجرى لاصاله عدم الميتة لانه مسيبي، هذا مع انه سيأتى تقريب إماريه سوق الكفار على الميتة، لكنه فى خصوص المشكوك المجلوب من عندهم.

**قاعده: سوق المسلمين و أرضهم**

**اشاره**

بلا خلاف فى الجملة، و ذهب الشيخ و الفاضل و الكركى الى التقييد بغير المستحل للميتة بالدبغ، و الشهيد الى التقييد بالاخبار فى المستحل، و فى مقابل ذلك ذهب صاحب المدارك و جماعه الى كون الأصل عند الشك هو جواز الاستعمال حتى يعلم كونه ميتة، لدلاله بعض النصوص أو لعدم جريان استصحاب عدم التذكيه.

و مقتضى القاعده تقدم أنه استصحاب عدم التذكيه، و يترتب عليه أحكام الميتة، و أما الامارات المثبتة للتذكيه فهى اليد للمسلم و سوق المسلمين و أرضهم

ص: ٤٩٩

و هل هى فى عرض واحد أو طوليه يتضح الحال فى ذلك و فى ما تقدم من التفصيلات من الروايات الوارده:

## الطائفه الأولى

ما تدل على أن الأصل التذكيه ما لم يعلم أن ميته.

كموثقه سماعه انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن تقليد السيف فى الصلاه و فيه الفراء [الغراء] و الكيمخت؟ فقال: لا بأس ما لم تعلم انه ميته» (١) و الكيمخت كما فى بعض كتب (٢) اللغه جلد الفرس أو الحمار المدبوغ مقابل الفراء، و هو يناسب المقابله فى الروايه أيضا.

و فى مجمع البحرين فسّر بجلد الميتة المملوح و قيل هو الصاغرى المشهور» انتهى و الثانى هو الذى ذكرناه أولا، و لعل المتعارف فى جلود الدواب أخذها مما ماتت اذ لا يتعارف ذبحها للأكل فيكون المعنى واحد.

و معتبره السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) أن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن سفره وجدت فى الطريق مطروحه كثير لحمها و خبزها و جنبها و بيضها و فيها سكين، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): يقوم ما فيها ثم يؤكل، لأنه يفسد و ليس له بقاء، فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل له يا أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يدرى سفره مسلم أم سفره مجوسى؟ فقال: هم فى سعه حتى يعلموا» (٣) حيث أن فرض السؤال هو تردد

ص: ٥٠٠

- 
- ١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث ١٢.
  - ٢- (٢) فرهنگ فارسى عميد.
  - ٣- (٣) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث ١١.

اللحم بين المذكى و الميتة.

و روايه على بن أبى حمزه أن رجلا سأل أبا عبد الله (عليه السلام) - و انا عنده - عن الرجل يتقلد السيف و يصلّى فيه؟ قال: نعم، فقال الرجل: ان فيه الكيمخت قال:

و ما الكيمخت؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكيا، و منه ما يكون ميتة، فقال: ما علمت انه ميتة فلا تصلّ فيه» (١).

و صحيحه جعفر بن محمد بن يونس أن أباه كتب الى أبى الحسن (عليه السلام) يسأله عن الفرو و الخف، ألبسه و أصلى فيه و لا أعلم انه ذكى؟ فكتب: لا - بأس به» (٢)، و غيرها من الروايات إلا انها أضعف ظهورا منها مع كونها فى موارد وجود الإمارات من السوق أو اليد أو أثر الاستعمال الدال على التذكية و ان عدت فى بعض الكلمات من الروايات المطلقة لكن سيأتى ضعفه.

### الطائفة الثانية

ما تدل على أن الاصل عند الشك عدم التذكية إلا أن تحرز:

مثل موثقه ابن بكير «فان كان مما يؤكل لحمة فالصلاه فى وبره و... و كل شىء منه جائز إذا علمت انه ذكى قد ذكاه الذبح» (٣).

و كذا ما ورد (٤) من لزوم العلم باستناد الموت فى الحيوان الى سبب التذكية من آله صيد أو ذبح، و البناء على حرمة الأكل عند التردد فى استناده الى السبب المحلل

ص: ٥٠١

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب لباس المصلّى: ب ٥٠ الحديث ٤.

٣-٣) الوسائل: أبواب لباس المصلّى: ب ٢٧ الحديث ١.

٤-٤) الوسائل: أبواب الصيد: ب ١٩، ١٨، ١٦، ١٤، ٥؛ أبواب الصيد: ب ٣؛ أبواب الذبائح.

أو الى غيره.

و أشكل: على هذه الطائفة من الروايات أن مفادها البناء على حرمة الأكل في المشكوك و عدم جواز الصلاة و ليس هو البناء على مطلق آثار الميتة حتى النجاسة (١).

و فيه: انه قد تقدم ان وجه عدم جواز الصلاة في غير المذكى هو النجاسة، و ان كان المراد التفرقة بين حرمة الأكل و الأثرين الآخرين فمآله الى أصالة الحرمة في اللحوم فيكون أصلا حكما خاصا باللحوم و هو خلاف المنساق من الروايات من كونها من التعبد بالعدم في الموضوع.

و مصحح محمد بن الحسين الأشعري قال: كتب بعض أصحابنا الى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): ما تقول في الفرو يشتري من السوق؟ فقال: إذا كان مضمونا فلا بأس (٢) بتقريب دلالتها بالمفهوم على ثبوت البأس بانتفاء الاماره و هو اخبار ذى اليد أو الثقة الذى هو معنى الضمان المذكور، إذ هو المناسب للطهاره لا الضمان المعامل، فظاهرها دال على ما ذهب إليه الشهيد من لزوم الاخبار و ان خصصها بالمستحل بمقتضى حجية بعض الامارات.

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: تكره الصلاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكاه (٣).

و الكراهه في استعمال الروايات بمعنى الحرمة ما لم تقم قرينه على الخلاف،

ص: ٥٠٢

١- ١) كتاب الطهاره للسيد الخميني «قدس سره»: ٣/٥٣٠.

٢- ٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث....

٣- ٣) الوسائل: أبواب لباس المصلى: ب ٦١ الحديث ١.

و مورد عموم المستثنى منه هو عند عدم العلم و انتفاء الاماره، و ظاهرها دال أيضا على ما ذهب إليه الشيخ و جماعه من عدم حجيه يد المستحل كسوق العراق فى عصر الصدور.

و روايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى الفراء؟ فقال:

كان على بن الحسين (عليه السلام) رجلا صردا، لا يدفنه فراء الحجاز، لأن دباغها بالقرظ، فكان يبعث الى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو، فيلبسه، فاذا حضرت الصلاه ألقاه و ألقى القميص الذى يليه، فكان يسأل عن ذلك؟ فقال: ان أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغه ذكاته» (١).

و هى داله على ثبوت المانعيه الظاهريه و النجاسه بإلقاءه (عليه السلام) إياه و القميص الذى يليه عند الشك اذ المجلوب من العراق حينئذ غايه الحال فيه هو الشك أو الظن بعدم وقوع الذكاه عليه.

نعم يحتمل ان وجه إلقاء القميص الذى يليه لا للنجاسه بملاقاه الفرو بل لحمل القميص اجزاء صغارا من الفرو إلا أنه تقدم أن وجه مانعيه غير المذكى هو النجاسه.

و هى أيضا داله على عدم حجيه يد المستحل للميته، و ليس فى الروايه ما يدل على وقوع الشراء و صحته المتوقفه على التذكيه كى تكون داله على حجيه يد المستحل على التذكيه مع رجحان الاحتياط و الاجتناب، اذ بعثه (عليه السلام) الى العراق لعله بالبدل فى مقابل رفع اليد و حق الاختصاص، مع أن الصحيح جواز شراء

ص: ٥٠٣

الميته بلحاظ المنافع المحلله كما سيأتي، كذا الانتفاع بها.

مع أن اللازم التفكيك في الاحتياط بين الصلاة و الاستعمال المجرد الذي هو متعلق الحرمة التكليفية على القول لحرمة الانتفاع.

نعم الوجه في تخصيص المشكوك بالمجلوب من العراق مع أن حكم المشكوك مطلقا واحدا، هو التركيز على خطأ فهمهم للحديث النبوي الوارد في الشاه المهزوله لثلاث تسرى سنتهم الباطله في الأذهان، لا سيما في الخاصه، و إلا فبقية الشروط المعتمره في التذكيه فيها ما هو معتبر مطلقا و ان كان الذابح جاهلا بالحكم، و يشير الى ذلك تعدد الروايات الوارده في تخطئتهم في معنى الحديث النبوي.

### الطائفه الثالثه

ما تدل على البناء على التذكيه في المأخوذ من سوق المسلمين أو أرضهم أو

يد المسلم:

مثل صحيح الحلبي قالت: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفاف التي تباع في السوق؟ فقال: اشتر و صلّ فيها حتى تعلم انه ميت بعينه» (١).

و صحيح ابن أبي نصر قال: سألته عن الرجل يأتي السوق فيشترى جبه فرا لا- يدرى أذكيه هي أم غير ذكيه أ يصلى فيها؟ فقال: نعم، ليس عليكم المسأله، ان أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، ان الدين أوسع

ص: ٥٠٤

من ذلك» (١)، ومثله صحيحه الآخر في الخف (٢)، ومثلهما روايه الحسن بن جهم و فيها قول الراوى «انى أضيق من هذا، قال (عليه السلام): أترغب عما كان أبو الحسن (عليه السلام) يفعل» (٣).

و معتبره أبى الجارود قال: سألت أبا جعفر عن الجبن فقلت له: أخبرنى من رأى انه يجعل فيه الميتة؟ فقال: «...إذا علمت انه ميتة فلا تأكله، و ان لم تعلم فاشتر و بع و كل، و الله انى لا اعتراض السوق فاشترى بها اللحم و السمن و الجبن و الله ما اظن كلهم يسمون هذه البربر و هذه السودان» (٤).

و موثق إسحاق بن عمار عن العبد الصالح (عليه السلام) انه قال: لا بأس بالصلاه فى الفرا اليمانى، و فيما صنع فى أرض الاسلام، قلت: فإن كان فيها غير أهل الاسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» (٥).

و الغالب إما بمعنى الكثرة كما هو مناسب فرض السؤال أو بمعنى القهر و الخضوع لحكم المسلمين على احتمال إذ فرض السؤال هو البلاد الخاضعه لحكم الاسلام حيث ان الضمير عائد لذلك.

و دعوى: أن هذه الروايات مطلقه عند الشك و ان ذكر السوق فى السؤال كمورد حيث أن البناء على التذكيه فى الجواب هو لمجرد عدم العلم (٦).

ص: ٥٥

١- ١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث ٣.

٢- ٢) المصدر: باب ٥٠ الحديث ٩.

٣- ٣) المصدر: باب ٥٠.

٤- ٤) الوسائل: أبواب الأئمة المباحه: ب ٦١ الحديث ٥.

٥- ٥) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠.

٦- ٦) الطهاره للسيد الخمينى «قدس سرّه» ج ٣/٥٣٥.



ضعيفه: بعد صلاحية السوق للاماريه، غايه الأمر هي أماره فعليه بمنزله الأصل العملي المحرز، و لذلك يذكر فيها العلم بالخلاف كغايه.

و روايه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لابي عبد الله (عليه السلام): انى أدخل سوق المسلمين... اعنى هذا الخلق الذين يدعون الاسلام- فأشترى منهم الفراء للتجاره فأقول لصاحبها: أليس هي ذكيه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على انها ذكيه، فقال: لا، و لكن لا بأس ان تبيعها و تقول قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنها ذكيه، قلت: و ما أفسد ذلك؟ قال: استحلال أهل العراق للميته و زعموا أن دباغ جلد الميته ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا فى ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه و آله)» (١).

و صحيح الفضلاء انهم سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحوم من الأسواق و لا يدرى ما صنع القصابون فقال: كل إذا كان ذلك فى سوق المسلمين و لا تسأل عنه» (٢).

و الصحيح الى إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجلود الفراء يشترىها الرجل فى سوق من أسواق الجبل، أ يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلما غير عارف؟ قال: عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (٣).

و فى الفقيه سأل (إسماعيل بن عيسى) و الطريق حينئذ أيضا مشتمل على

ص: ٥٠٦

١- (١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٦١ الحديث ١.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ٢٩.

٣- (٣) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠.

(إسماعيل بن عيسى) كما لا يخفى و هو و ان لم يوثق إلا انه روى عنه إبراهيم بن هاشم و محمد بن علي بن محبوب و أحمد بن محمد بن عيسى عن ابنه سعد عنه، و في كتاب الحدود من الكافي في باب النوادر عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد في مسائل إسماعيل بن عيسى عن الأخير (عليه السلام) و فيه نحو اشارته الى معرفته و كونه معتمدا و صاحب مسائل معروفه كما ذكره الوحيد في تعليقه هذا مع عمل مشهور القدماء بها.

و هي داله على حجية السوق للمسلمين بالمفهوم أى فى فرض عدم بيع المشركين، كما انها داله على حجية يد المسلم و اخبار ذى اليد بالمنطوق فى فرض عدم سوق المسلمين أى فرض بيع المشركين.

و تقريب ذلك أن الراوى فرض أن البائع هو المسلم غير العارف لا-المشرك أو المشركون، و تفصيل الجواب هو فى نفس الفرض حيث أن التعبير عن المشركين البائعين بالجمع للدلالة على انتفاء سوق المسلمين و انها سوق مشتركه بينهم و بين المشركين أو أن الغالب فيها المشركين.

فحينئذ لزم السؤال من البائع أو الاكتفاء بالاستعمال منه الكاشف عن التذكيه، و نكته لزوم السؤال أو الاستعمال الكاشف كالصلاه فيه هو إما اماريه سوق المشركين على عدم التذكيه، فلا بد من قيام أماره أقوى على التذكيه فتكون الروايه داله على كل ذلك، و اما أن وضع اليد بمجردا ليس أماره على التذكيه كأماريتها على الملكيه، بل لا بد من التصرف الكاشف عن ذلك.

نعم لو بنى على حرمه بيع الميت لكان البيع بنفسه كاشفا عن التذكيه فيتعين

حينئذ الاحتمال الأول، إلا- أنه الظاهر تفاوت قيمه الجلد المذكى و الميت، فالبيع بقيمه الأول كاشف أيضا فلعله يبنى في مفاد الروايه على اماريه اليد بمجردا إلا أن سوق الكفار اقوى اماريه على عدم التذكيه.

و لا بد حينئذ من أماره اقوى من سوق الكفار كاشفه عن التذكيه و هو اخبار ذى اليد المسلم أو تصرفه المجرد المتوقف على التذكيه، و أما الشق الآخر فى تفصيل الجواب فهو المفهوم و هو كون السوق للمسلمين فليس عليه السؤال حينئذ، و تتمه الكلام فيها تأتي فى تنبيهات البحث.

و صحيحه حفص بن البخرى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل ساق الهدى فعطب فى موضع لا يقدر على من يتصدّق به عليه و لا يعلم انه هدى، قال:

ينحره و يكتب كتابا انه هدى يضعه عليه ليعلم من مرّ به انه صدقه» (١).

و فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إذا أصاب الرجل بدنه ضاله فلينحرها و ليعلم أنها بدنه» (٢)، و غيرها من روايات باب الذبح فى الحج مما يدل على حجيه اخبار ذى اليد أو الأثر الدال على التذكيه منه، حيث قد فرض عطب الهدى فى المكان الذى لا يعلم انه هدى، كما انها تدل على عدم أماره الأرض مجردة عن الأثر.

### محصل مفاد الطوائف الثلاث

قد اختلفت فيه الأنظار فليل بوقوع المعارضه بين اطلاق الأولتين، حيث أن

ص: ٥٠٨

١- (١) الوسائل: أبواب الذبح من كتاب الحج: ب ٣١ الحديث ١.

٢- (٢) المصدر: حديث ٢.

الظاهر من الأولى هو جعل أصاله التذكيه بمجرد الشك و عدم العلم لا لوجود أماره و لا انصراف فيها الى ذلك بعد ما تقدم من الظهور، و على خلاف ذلك مفاد الطائفه الثانيه، فتحمل الثانيه على استحباب الاجتناب و يشهد له صحيح الحلبي المتقدم فى الطائفه الثانيه حيث أن الكراهه فيه فى غير ما صنع فى ارض الحجاز محموله على التنزيه بقريه بقيه الروايات.

و كذا يشهد مصحح محمد بن الحسين الأشعري الدال على ثبوت البأس إذا لم يكن مضمونا و ان كان مأخوذا من السوق و هو محمول على التنزيه أيضا بقريه ما دل على حجيه السوق، و ترتفع الكراهه فى موارد وجود الاماره على التذكيه الذى هو مفاد الطائفه الثالثه (1).

و فيه:

أولا: إن سياق موثق ابن بكير الذى اشتمل على أن الصلاه فاسده «لا يقبل الله تلك الصلاه فيما لا يؤكل لحمها حتى يصلها فيما يؤكل لحمه اذا علمت انه ذكى» آب عن الحمل على الاستحباب.

ثانيا: أن جعل عدّه من الامارات بالخصوص على التذكيه خاصه مع وجود أصاله التذكيه كوظيفه عمليه، لمجرد رفع الكراهيه و الحرازه لا يلتئم مع مفهوم ذلك الجعل الذى هو أن الأصل العملى يقتضى المنع فى غير موارد تلك الامارات.

ثالثا: أن جعل وظيفتين عند الشك كأصلين عمليين متقابلين محمول

ص: ٥٠٩

---

١-١) جماعه منهم الشيخ عبد الكريم الحائرى، و السيد السبزوارى فى مهذبهم و غيرهما.

أحدهما على التنزيه هو طرح لمفاد المحمول، إذ الظاهر من مفاده البناء العملى على طبقه تعيينا.

رابعاً: وهو العمده أن موارد الطائفه الأولى هي موارد الطائفه الثالثه و مجرد كون لسان من البناء على التذكيه لمجرد الشك و عدم العلم بالميتة لا- يقضى بعدم وجود إماره، إذ هو نظير التعبير فى معتبره مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كلّ شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقه، أو المملوك عندك و لعله حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع أو امرأه تحتك و هي أختك أو رضيعتك و الاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البينه» (1).

إذ مفادها على التحقيق- و ان كان تنظير أصاله الحل بالامارات الأخرى كاليد و الاقرار و الشك و غيرها- فى العمل بالحكم الظاهرى حتى ينكشف خلافه، إلا أن سياقها و لحنها، سياق الطائفه الأولى فى المقام فى العمل بالظاهر حتى ينكشف الخلاف و عدم الاعتناء باحتمال الخلاف و عدم الحيره و التردد.

فنكته الترتب على عدم العلم هو كونه مورد الاماره و موضوع الأصل، فصرف أخذه لا يعنى كونه موضوعاً، ألا ترى أنه أخذ فى لسان الطائفه الثالثه عدم العلم أيضاً، مع أنه مورد للامارات فيها لا موضوع لها، لا سيما معتبره أبى الجارود المتقدمه فى السوق لشراء اللحم و السمن و الجبن مع أن الروايات الأخرى الوارده فى الجبن بلسان كل شىء لك حلال حتى تعلم انه حرام فلاحظ ذلك الباب.

ص: ٥١٠

كما أن الصحيح أن ما نحن فيه أماره فعلية لا لفظية، و هي من قبيل الاصل المحرز المأخوذ في موضوعه الشك المغيّا بالعلم لا الاماره اللفظية، فأخذ الشك أعم من الاماره الفعلية التي هي أصل عملي محرز و الاصل الوظيفي غير المحرز، كما هو الحال في قاعده الفراغ و التجاوز و الصحه، و هو الوجه في التشبه في التعبير في كثير من موارد الامارات الأفعاليه تاره بعنوانها و اخرى بلسان الأصل العملي.

و بمقارنه لسانى الأولى و الثالثه يظهر وحده السياق، و بملاحظه أن أسئله الرواه فرضها في الوقائع الخارجيه التي هي في موارد الامارات من السوق و اليد و الارض مع اثر الاستعمال في الغالب الاكثر يتضح بعد استظهار جعل الأصل في مفادها، الذى هو منشأ الانصراف.

ان قلت: كيف يفكك بين الطائفتين فيدعى الانصراف في الأولى لموارد وجود الامارات بخلاف الثانيه فانها تبقى على اطلاقها.

قلت: الفارق ظاهر حيث أن الفرض في بعضها بلسان القضييه الكليه الحقيقيه و الآخر منها في الصيد و الذبح مع التردد و فرض عدم وجود إماره.

و أما معتبره السكونى في السفره المطروحه فمورد السؤال و ان كان عن كل من التذكيه في اللحم و الطهاره في البقيه، إلا أن مورد السؤال في المطروحه في الطريق من أرض المسلمين الغالب فيها أهل الاسلام مع أثر الاستعمال كما في موثق إسحاق المتقدم، بعد كون السؤال أيضا عن واقعه خارجيه.

خامسا: أن النسبه منقلبه على فرض اطلاق الطائفه الأولى كما هو الحال في الثانيه، حيث أن الثالثه أخص مطلقا من الثانيه فتخصصها، فتقلب نسبتها مع

الأولى الى العموم و الخصوص المطلق فتكون دائره الأولى فى موارد الثالثه فقط، و لك أن تقول أن منطوق الثالثه أخص مخالف مع الثانيه، و مفهوم الثالثه أخص مخالف مع الأولى، فيخصص بها منطوقا و مفهوما كل منهما بدون التوسل بانقلاب النسبه فتدبر.

إن قلت: إن تخصيص الأولى بموارد وجود الامارات يلزم منه لغويه الاصل العملى المجعول فيها.

قلت: إن الخاص و التخصيص به قرينه على أن مفادها ليس هو جعل الاصل العملى، بل العمل بالحكم الظاهرى مع عدم العلم و عدم كشف الخلاف.

**و ينبغي التنبيه على أمور:**

**الاول: عموميه اماريه سوق المسلمين**

الاول: فى عموم اماريه السوق و اليد للمستحل للميته بالدباغه أو لذبائح أهل الكتاب أو لفقدان بعض شرائط التذكيه بالصييد و الذبائح كالتحر و الذبح مكان الآخر، و الصييد بغير الكلب المعلم و غير ذلك من الاختلاف فى الشرائط.

و يدل عليه جعل أماريتهما فى عصر صدور النص و الذى كان الغالب فيها العامه بل فى الطائفه الثالثه تنصيص صحيح ابن أبى نصر بعدم السؤال و الحث فى روايه ابن الجهم، و اتيان لفظ العموم فى الصله فى موثق إسحاق عطفًا على الفراء اليماني، و خصوص روايه ابن الحجاج فى المأخوذ من المستحل و عدم البيع على انها ذكيه أى عدم الشهاده بذلك كما لا يخفى.

فما فى الطائفه الثانيه من صحيح الحلبي من الكراهه فى غير ما صنع فى

ص: ٥١٢

أرض اليمن و ثبوت البأس من دون اخبار البائع، و تعهده بالصدق فى التذكية فى مصحح الأشعرى، و إلقائه (عليه السلام) للفراء المجلوب من العراق فى روايه أبى بصير، فكله محمول على أولويه التنزه بعد كونه ظهورا لا- يقاوم النص، كما قد تقدم وجه تخصيص الاجتناب بالمشكوك المجلوب من العراق.

و الاعتماد: فى التعميم على ثبوت الملكيه فى المشكوك باليد و السوق، بالضروره فى السيره القائمه و ثبوتها ملازم و مترتب على التذكية فتكون تلك الامارات حجه فى ذلك (1).

ضعيف: حيث أنه مبنى على عدم ماله و ملكيه الجلود من الميتة و سيأتى منعه، مضافا الى أن الماله على ذلك المبنى متصوره أيضا بالإضافه الى حق الاختصاص، مع أن جريان اليد فى الكشف عن الملكيه عند الشك فى كون ذات الشىء مما يتمول أم لا محل نظر كما لو شك أن ما بيده جلد كلب أو جلد شاه.

هذا: و قد تقدم حاصل مفاد الصحيح الى إسماعيل بن عيسى و انه ليس فى صدد نفى تعميم الحجيه، و كذا روايه أبى بصير و غيرها مما يوهم ذلك، نعم البناء على السوق و اليد من المستحل يكون حينئذ أقرب للأصل العملى منه الى الاماره بعد هذا الاختلاف فى شرائط التذكية، كما فى تعبيره (عليه السلام) فى معتبره أبى الجارود «و الله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر و هذه السودان».

إلا- انه لا- يخلو من كشف ما عن التذكية الواقعيه بعد عدم كون ما يتفق وقوعه فى الغالب من موارد الاختلاف و أن بعض الشرائط علميه عمديه كالأستقبال على

ص: ٥١٣



قول، غايه الأمر الكشف فى المقام كما هو الحال فى الامارات الفعلية،الذى هو بدرجه و بمنزله الأصول المحرزه،و من ذلك  
يحتمل مغايرتهما لأصالة الصحه فى الافعال المعهوده.

## **الثانى:الظاهر أن إماريه السوق و الصنع فى أرض الاسلام و نحوه من**

الاستعمال فى أرضهم كاشفه مباشره عن التذكيه

كاليد،لا انها كاشفه عن اليد أو اسلام ذى اليد و من ثم اليد تكشف عن التذكيه.

و الوجه فى ذلك أن اليد بمعنى الاستيلاء كما تقدم لا تكشف بمجردھا عن التذكيه كما هو الحال فى الكشف عن الملكيه،بل  
لا بد أيضا من الاستعمال المتوقع عليها.

و حينئذ فالتسويق و الصنع و نحوهما هى من مصاديق استعمال اليد و نمط منه،و من هنا ذكر غير واحد أنه لو لا مخالفه المشهور  
لالتزم بأن السوق للمسلمين أماره و ان كان البائع كافر.

و الظاهر إرادته المبيع الذى يسوق بين المسلمين و ان وقع بيد البائع الكافر، أى يكون مصدره التسويق و الصنع من  
المسلمين،فتكون يد الكافر مسبوقة بالاماره على التذكيه و الالتزام به غير مخالف للمشهور كما يأتى.

و يشهد للمباشره فى الكشف ان فرض السؤال فى الطائفة الثالثه ليس عن الشك فى البائع أو فى كون المبيع مأخوذا من ذى يد  
مسلمه،بل عن الشك فى أصل وقوع التذكيه بملاحظه عدم الالتزام من نوع العامه بالشرائط فى التذكيه.

نعم ذيل موثق إسحاق ظاهر فى أن منشأ الشك فى التذكيه هو الشك فى

اسلام الصانع للجلد، لكنها أيضا ليست تجعل حجيه و كاشفيه الصنع فى أرض يغلب فيها المسلمين على اسلام الصانع للجلد، و من ثم يده كاشفه عن التذكيه، إذ لو كان مفادها ذلك لكانت من أدله إماريه الغلبه على اسلام مجهول الحال لترتيب مطلق الآثار كوجوب غسله و طهارته و غير ذلك، مع أنهم لم يتمسكوا بها و لا بروايات المقام.

نعم ذكرها البعض فى بعض موارد الشك فى اسلام مجهول الحال لتأييد اماريه الغلبه فى السيره المتشرعيه.

فتحصل أن مفادها أيضا التذكيه و ان كان منشأ الشك فى وقوع التذكيه بالجهل بالصانع، و كذا يظهر من معتبره السكونى المتقدمه فى السفره ان الشك هو فى اسلام صاحب اللحم و السفره، و مقتضاها التعبد باسلام صاحب اللحم حتى يعلموا انه مجوسى فتكون أماريّه الارض مع وجود الاثر طوليه.

إلا أن الاظهر هو أماريتها على التذكيه مباشره لما تقدم من عدم كونها بصدد الكشف عن اسلام مجهول الحال و من ثم تحرز موضوع حجيه ذى اليد الكاشفه عن التذكيه كما لا يخفى، اذ هى فى صدد حليه الموجود من جهه تذكيتة، غايه الأمر منشأ الشك فى التذكيه يختلف بلحاظ شرائطها من اسلام الذابح أو التسميه أو الاستقبال.

### **الثالث: اماريه سوق الكفار**

الثالث: اماريه سوق الكفار و يد الكافر غير المسبوقتين بمثلهما من المسلمين على عدم التذكيه.

و الوجه فى ذلك ما ذكرنا فى حجيه اليد على الطهاره، من أن الامارات المعتمده لیس فى الغالب مخترعه موضوعه من الشارع، بل الاعتبار الشرعى انما هو فى المحمول و الحجیه امضاء، و قد تقدم هناك أن استعمال حال العين التى تحت يد شخص انما هو من ذلك الشخص.

فكما أن الحال فى السوق و اليد من المسلمين كذلك فمن الكافر كذلك، و قد يتأمل فى كشفهما كما تقدم فى يد المسلم من دون استعمال، و استعمال الكافر لیس مبنى على عدم التذکيه و الميته، کى يكون كاشفا عن عدم التذکيه، نعم لو أخبر بحال ما فى يده يدخل فى البناء العقلانى القائم على كاشفيه اليد.

و قد يستدل أو يؤيد اعتبارهما على عدم التذکيه بما ورد (1) من النهى عن شرب العصير الذى يؤخذ من المستحل للعصير المغلى على النصف أو الثلث ان لم يستظهر أن المنع لاستصحاب بقاء الحرمة، و بما فى الصحيح الى إسماعيل بن عيسى المتقدم فى السؤال إذا كان البائع مشرکا الدال على حجیه أخباره و إلا للغى السؤال، لكنك عرفت أنه لیس من فرض الروايه فراجع.

نعم فى الروايه دلالة على حجیه سوق المشركين كما تقدم بيانه، حيث انها تدل على سقوط يد المسلم فى سوق الكفار (إذ رأيت المشركين يبيعون ذلك) من دون اخبار بالتذکيه أو استعمال مجرد متوقف عليها كالصلاه مع أن بيع البائع المسلم غير العارف كاشف عن التذکيه فى حدّ نفسه، لو لا- اماريه سوق الكفار إذ لو كان عدم التذکيه هو بمقتضى الأصل العملى لما كانت يد المسلم مع البيع ساقطه.

ص: ٥١٦

هذا و هل يؤخذ باخبار ذى اليد الكافر على التذكيه،قد يستدل بروايه إسماعيل كما تقدم،و الخدشه ما قد عرفت من مفاد الروايه،بل من روايات (١)النهى عن الاعتداد باخبار المستحل للعصير المغلى على النصف و الثلث بذهاب الثلثين،يظهر عدم الاعتداد بأمثاله من المقامات و ان كان بين المقام و مورد النهى فرق،الا انه غير مضر ملاكا كما يظهر بالتدبر.

#### الرابع:قد ظهر حال سبق يد و سوق الكافر على مثلهما

من المسلم أو العكس من تضاعيف ما تقدم،و مجمل الكلام أن مع تقدم سوق الكافر أو يده على يد المسلم أو سوقه فلا اعتداد بالآخرين كما هو مفاد روايه إسماعيل بن عيسى و كما هو مقتضى القاعده فى أمثال المقام مما لا تكون الاماره المتأخره زمانا معارضه للمتقدمه زمانا.

حيث أن الشيء لا تطراً عليه حاله تبدل فتكون المتقدمه زمانا حاكمه أو وارده،و كذا الحال فى العكس،و لكنه ليس على اطلاقه كما اختاره الميرزا النائيني فى المقام بل فيما لم تكن المتأخره ناظره الى أصل الوقوع المتقدم بل الى الظرف الحالى و الا يقع التعارض و حينئذ التقديم بالتعبد المستفاد من روايه اسماعيل بن عيسى كما إذا أخبر ذى اليد المسلم أو استعمل فيما هو متوقف على التذكيه بغض النظر عن البيع،فمقتضى روايه إسماعيل الأخذ بهما و تقديمهما و له وجه من جهة اقوائته من اليد المجرده.

نعم ما ورد من عدم الاعتداد باخبار ذى اليد الذى يشرب العصير على النصف و ان كان من أهل المعرفه غير المستحل له (٢)،يدل على التقييد بذى اليد

ص: ٥١٧

١- (١) الوسائل: أبواب الاشرية المحرمه ب ٧.

٢- (٢) المصدر: باب ٧ الحديث ٤.

و كذا ما يوجد فى أرض المسلمين مطروحا(١) إذا كان عليه أثر الاستعمال لكن الأحوط الاجتناب(٢) غير المتهمه، و وجود الفرق بين الموردین غیر مضر كما تقدم، و منه يظهر الحال فى اليد المشترکه بينهما بعد البناء على اماریه يد الكافر.

### الخامس: ما يوجد فى أرض الاسلام

الخامس: فى أماره أرض المسلمين على التذكيه فقد تقرب بما فى ذيل الموثق لاسحاق المتقدم لجعل المدار فيها على الغلبه للمسلمين، و كذا معتبره السكونى المتقدمه فى السفره.

لكنه ضعيف لان التعليل لاماريه الصنع الواقع فى أرضهم و هو نحو استعمال، بخلاف المطروح و نحوه المجرد عن أثر الاستعمال، و كذلك الحال فى معتبره السكونى حيث أن اللحم المطبوخ و السمن المعد للأكل نحو استعمال و صنع للأكل فى أرضهم فيشمله ما صنع فى أرض الاسلام.

بل قد استشكل غير واحد فى كفايه هذا المقدار من الاستعمال الموجود فى مثال السفره و لذلك حمل المعتبره على الشك فى النجاسه العرضيه أو اطراحها، و هذا مضافا الى المفهوم من روايات إعلام الهدى فى قارعه الطريق بكتاب و نحوه الكاشف عن وقوع التذكيه، أنه بدون ذلك و بمجرد كونه مطروحا فى أرض المسلمين ليس إماره على التذكيه.

و وجهه احتمال انصراف موثق إسحاق الى المصنوع الذى يباع فى السوق و يجلب منه و اما روايات الهدى فموردها نصب ذى اليد علامه على التذكيه و هو غير مطلق الاستعمال، و لكنه لا يعدو عن احتمال غير رافع لليد عن الظهور المتقدم.

(مسألة ٧): ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم (١) بالنجاسة إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

(مسألة ٨): جلد الميتة لا يطهر (٢) بالدبغ، ولا يقبل الطهاره شيء من الميتات،

### ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم

تقدم وجه إماريه يده و سوقه على النجاسه، مضافا الى انه مقتضى استصحاب عدم التذكيه بمعنى عدم السبب الذي تقدم انه موضوع للحكم بالميتة شرعا للوجوه الثلاثه المزبوره في (مسألة ٥)، و أما مع سبق يد المسلم أو سوقه فمحكوم بالتذكيه كما اتضح في (مسألة ٦).

### عدم مطهره الدبغ

و هو من خصائص المذهب و ان ذهب إليه قله من العامه، الا ابن الجنيد فقد ذهب الى الطهاره و وافقه الفيض في مفاتيحه.

و مبدأ الخلاف في المسألة هي خطأ العامه في معنى الروايه النبويه الذي تشير إليه عدده روايات (١) - كروايه على بن أبي المغيره - قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) جعلت فداك الميتة ينتفع منها بشيء؟ قال: لا، قلت: بلغنا أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) مرّ بشاه ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاه اذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها؟ قال: تلك شاه لسوده بنت زمعه زوج النبي (صلى الله عليه و آله)، و كانت شاه مهزوله لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما كان على أهلها اذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أي تذكي.

و بنفس المضمون موثق أبي مريم و في صحيح ابن مسلم قال: سألته عن جلد

ص: ٥١٩

١ - ١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٦١.

الميته يلبس في الصلاة إذا دُبغ؟ قال: لا، و إن دُبغ سبعين مره»، و قد تقدم خبر أبي بصير في الفراء المجلوب من العراق و روايه عبد الرحمن بن الحجاج فيه أيضا(في المسأله ٦).

و جعل الأخرتين داليتين بالصراحه على النجاسه دون الباقي (١)، مبني على أن المانع له للصلاه من جهه عدم التذكيه المغايره لمانعيه النجاسه، و قد تقدم ضعفه، مع ان حسنه على ابن المغيره صريحه في النجاسه أيضا لمقابلتها التذكيه مع الميته جوابا على فرض السائل و هو طهاره الجلد بالدباغه.

و كذلك موثقه ابن مريم حيث انها في صدد نفي مقوله العامه بطهارته بالدباغه، فكيف لا تكون صريحه في النجاسه، و الجدير بالالتفات ان المسأله مثاره بسخونه في عصر الصدور بين العامه و الخاصه، فكيف لا يكون في الروايات العديده نظرا الى محل الخلاف.

هذا مع ورود روايات (٢) اخرى أيضا صريحه، كصحيحه على بن جعفر، و في قبال هذه الروايات و التسالم حسنه الحسين بن زراره المتقدمه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في جلد شاه ميته يدبغ فيصيب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه و أتوضأ؟ قال نعم و قال: يدبغ فينتفع به و لا يصلى فيه» (٣)، و بعد ما عرفت أن وجه مانعيه الميته هي النجاسه يظهر التدافع في الروايه الدال على صدورها تقيه.

مضافا الى ما تقدم في مستثنيات الميته مما لا تحله الحياه من اضطراب متن

ص: ٥٢٠

١-١) المستمسك: ٢٧٦/١.

٢-٢) الوسائل: أبواب الأَطعمه المحرمه: ب ٣٤.

٣-٣) المصدر السابق: الحديث ٧.

سوى ميت المسلم (١) فإنه يطهر بالغسل.

الروايه المزبوره بحسب الراوين عن الحسين بن زراره، و نظيرها صحيحه زراره (١) بطريق الشيخ الوارده فى مستثنيات الميتة و فيها استثناء الجلد أيضا، إلا أنها بطريق الصدوق أسقط لفظ الجلد.

و أما مرسله (٢) الصدوق فى الفقيه فالظاهر انها خبر الحسين بن زراره المتقدم، و من ما تقدم ظهر ضعف أن مقتضى (٣) الجمع بين تعارض الروايات هو المنع عن الصلاه مع طهارته بالدبغ، اذ المنع ليس إلا للنجاسه.

### مظهره الغسل للمسلم الميت

و يدل عليه حسنه - كالصحيحه - لابراهيم بن ميمون المتقدمه (٤) فى أدله نجاسه الميتة، و أما صحيح الصفار «إذا أصاب بدنك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» (٥)، بعد كون السؤال عن غسل اليدين و البدن فيحتمل قويا إرادته خصوص الغسل - بالضم - للتقييد فى الجواب باصابه البدن لجسد الميت الظاهر فى حيثه المس، و لو لا ذلك لكان مقتضى التطابق بين الجواب و السؤال هو التعميم بعد كون السؤال عن كل من اليد و البدن لقوله «هل يجب غسل يديه أو بدنه».

و الظاهر من استعمال الغسل فى سؤال الصفار الجليل صاحب الكتب ككتب الحسين بن سعيد و بصائر الدرجات هو تعارف استعمال الغسل - بالفتح - فى

ص: ٥٢١

١- (١) الوسائل: أبواب الاطعمه: ب ٣٣ الحديث ١٠.

٢- (٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٣٤.

٣- (٣) بحوث فى شرح العروه: ٣/١٤٩.

٤- (٤) الوسائل: أبواب غسل الميت: ب ١ الحديث ٣، ٤.

٥- (٥) الوسائل: أبواب غسل المس: باب ٤.



(مسأله ٩): السقط قبل ولوج الروح نجس (١)، و كذا الفرخ فى البيض.

الجامع للغسل و الغسل، حيث انه اسنده لكل من اليد و البدن المعلوم إرادته التطهر من الخبث فى الاول و الحدث فى الثانى، و السؤال ليس عن خصوص الغسل بل عنه و عن الغسل لظهور غسل البدن فيه، نعم يدل على ذلك ما دل (١) على أن الميت بغسله يطهر الدال على الطهاره بالغسل.

## نجاسه الجنين الميت

### اشاره

عن المفيد انه لا يجب الغسل بمسه، و هو يعطى الطهاره و عن المنتهى الميل إليه «لانه لا يسمى ميتا اذ الموت انما يكون من حياه سابقه، و هو انما يتجه بأربعه أشهر، نعم يجب غسل اليد».

و عن بعض متأخرى المتأخرين دعوى الاتفاق على نجاسته، و قد يوجه التفكيك بجزئته للحى و ان لم يصدق عليه ميتا بذاته إلا أنه ضعيف بعد اشتماله على العظم كما ذكره فى الجواهر.

## و استدل على نجاسته:

### أولاً: بما ورد من أن ذكاه الجنين ذكاه أمه

(٢)

حيث يدل على احتياجه للتذكيه و إلا كان ميته.

و اشكل عليه: تاره بأنه فى صدد الدلاله على كيفية تذكيته فى المورد الذى يحتاج الى الذكاه فلا اطلاق له و لا تعرض الى موارد الحاجه، و أخرى بأنه فى

ص: ٥٢٢

١ - (١) الوسائل: أبواب غسل الميت: ب ١ الحديث ٣، ٤ و ب ٣ الحديث ٦ من الأبواب المزبوره، و ب ١ أبواب غسل المس: الحديث ١٢.

٢ - (٢) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ١٨.

الذى و لجهته الروح فلا يشمل ما قبل ذلك (١).

و فيه: ان ما ورد مما قيد بالتماميه مثل «فوجدت فى بطنها ولدا تاما فكل، و ان لم يكن تاما فلا تأكل» و فى بعضها «اذا أشعر و أوبر» ناصّ على الاطلاق و الشمول لما لم تلجه الروح، و لذلك ذهب المشهور الى الحليه فيه، بل تردد بعضهم كالمحقق و غيره فيما و لجهته الروح بعد كون مقتضى القاعده كونه من المنخنقه، نعم هو لا يشمل الذى لم يشعر و ان كان فيه تلويح قوى بنجاسته و ان كان لظهوره فى عدم قابليته للتذكيه للابديه المقابل لها.

### ثانيا: بانه جزء مبان من الحى،

و أشكل عليه صغرويا بمنع جزئيته، و كبرويا بانصراف أدله نجاسته عن مثل السقط.

و فيه: أن المذكور فى الاحياء الحديثه و علم الطبيعى قديما هو تدبير روح الام له الى أن تلجه الروح، و يوافق الاعتبار حيث أنه يتغذى و ينمو بدم الأم، إلا انه قد يقال أن غايه ذلك هو الحياه النباتيه لا الحيوانيه، و الحال فى هذا الوجه يحتاج الى زياده تحقيق فى الموضوع الخارجى، و قد حكى بعض المختصين انها حياه حيوانيه لغير ذى النفس السائله.

### ثالثا: بصدق الميته عليه

حيث أنه موت ما من شأنه ولوج الروح فيه.

و فيه: أن هذا الوجه مبنى على الوجه الثانى، حيث انه فرض عدم ولوج الروح لا من الأم و لا من السقط نفسه، فيكون نموّه نباتيا و الموت حينئذ يقابل الحياه النباتيه المستعدّه للحياه الحيوانيه و الإنسانيه، و ليس فى أدله النجاسه ما يعم ميته النبات، أو ميته الحيوان غير ذى النفس السائله كما هى حياه النطفه الى أن تلجها الروح.

ص: ٥٢٣

(مسأله ١٠): ملاقاته الميتة بلا رطوبه مسريه لا (١) توجب النجاسه و أما الاستدلال بما دل على نجاسه الجيفه شامل له فضعيف غايته، إذ المراد منه ما مات حتف أنفه، و من ذلك يظهر قصور الوجوه السابقه عن الشمول للفرخ قبل ولوج روحه.

## ملاقاه الميت بلا رطوبه

### أشاره

كما هو المشهور و خلافا للعلامه فى مطلق الميتة كما فى بعض أقواله و للشهيدین فى ميتة الآدمی خاصه، استنادا لبعض الاطلاقات الوارده فى الميتة و فى ميتة الآدمی.

### أما فى ميتة الآدمی

فمثل التوقيعین المتقدمین فى أول الباب و أنهما صحیحا السند فى غیبه (١) الشیخ فى الأول منهما بعد السؤال عن إمام قوم صلی بهم بعض صلاتهم فمات «لیس على من نجّاه إلا- غسل الید»، و هو كما یتراءى بدوا مطلق، و فى الثانى السؤال عما روى عن العالم (علیه السلام) أن من مس میتا بحرارته غسل یده، و من مسّه و قد برد فعلیه الغسل، و هذا الميت فى هذا الحال لا یكون الا بحرارته، فالعمل فى ذلك على ما هو؛ و لعله ینحیه بثیابه و لا یمسّه، فكیف یجب علیه الغسل؟

التوقيع: «إذا مسّه على هذه الحال لم یکن علیه إلا غسل یده» و لعل الذیل فى السؤال صریح فى الجفاف و التساؤل عن غسل الید الا انه على هذا التقدير یكون قد فرض المسّ بالثوب، فیکون فى الجواب تنبیه على لزوم المسّ فى وجوب غسل الید. نعم یحتمل الذیل المزبور أن یكون عن الغسل.

ص: ٥٢٤

على الاقوى، و إن كان الأحوط غسل الملاقى، خصوصا في ميتة

## و أما في ميتة غير الآدمى

فمثل صحيح يونس عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته: هل يحلّ أن يمسّ الثعلب و الارنب أو شيئا من السباع حيّا أو ميتا؟ قال: لا يضره، و لكن يغسل يده (١).

و مثل موثق عمار «اغسل الإناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات» (٢)، و أما العديد من الروايات المشتملة على لفظ الإصابه سواء في ميتة غير الآدمى أو الآدمى فليس من الروايات المطلقة، اذ الإصابه كناية عن نوع من التلوث بالعين النجسه.

إلا أنه في قبال مثل تلك الاطلاقات و التلويحات:

أولا: ارتكاز وسطه الرطوبه فى التلوث و التقذر و النجاسه عرفا إجمالا، نعم التلوث و العلق بمثل رذاذ الاعيان النجسه و ان لم يكن رطوبه فى البين، و بمثل تراب ذات تلك الأعيان يراه العرف نحو تقذر و تنجس للملاقى لها و ان كان الطرفان جافين.

ثانيا: ورود العديد من الروايات المفصّله بين الجفاف و الرطوبه عند الملاقاه للاعيان النجسه (٣) مثل الكلب الحى و الكلب الميت-الحمار الميت- و روايته و ان كانت مطلقه الا انها محموله على الجفاف غير المستبعد من مفادها بقريته الروايات المفصله فى الكلب بين الرطوبه و الجفاف و العذره و المنى و البول

ص: ٥٢٥

١-١) الوسائل: أبواب غسل المس: ب ٦ الحديث ٤.

٢-٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٣ الحديث ١.

٣-٣) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٢٦.

المستفاد من ذلك امضاء الارتكاز الكلى المتقدم.

ثالثا: موثق ابن بكير قال قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يبول و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط، قال: كل شيء يابس ذكي» (١) و لا مجال لملاحظه النسبه بينها و بين المطلقات السابقه على فرض تماميتها لكونها ناظره لكيفيه التنجيس فتكون حاكمه.

نعم: قد خدش في الدلاله باحتمال أن المعنى هو طهاره موضع البول بالنقاء بتوسط المسح بالحائط نظير الحال في موضع الغائط فتكون للتقيه (٢)، كما ذكر ذلك صاحب الوسائل.

إلا انه مدفوع: حيث أن المفترض في السؤال هو لزوم الماء و أن المسح لازاله عين النجاسه كى لا تتلوث الثياب و ظاهر الجواب هو ذلك، و ان كان وصف (ذكي) راجعا الى الموضع الظاهر في طهارته بذلك.

الا- أن تلك القرينه في السؤال داله على أن محطّ السؤال و الجواب هو التنجيس، نظير روايه حكم بن حكيم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): انى اعدو الى السوق فاحتاج الى البول و ليس عندى ماء ثم اتمسح و أتشف بيدي ثم أمسحها بالحائط و بالأرض ثم أحك جسدى بعد ذلك؟ قال: لا بأس» (٣).

رابعا: فى خصوص ميتة الأدمى فقد ورد تقبيله (صلى الله عليه و آله) لعثمان بن مظعون بعد

ص: ٥٢٦

١- ١) الوسائل: أبواب احكام الخلوه: ب ٣١ الحديث ٥.

٢- ٢) بحوث فى شرح العروه: ٣/١٥٥.

٣- ٣) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٢٦ الحديث ١٣.

(مسأله ۱۱): يشترط في نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده، فلو مات بعض الجسد و لم تخرج الروح من تمامه لم يتنجس (۱).

(مسأله ۱۲): مجرد خروج الروح يوجب النجاسه، و ان كان قبل البرد (۲) من غير فرق بين الانسان و غيره نعم و جوب غسل المسّ للميت موته (۱)، و تقبيله (عليه السلام) لابنه إسماعيل بعد موته قبل غسله مما ينبئ عن عدم النجاسه، هذا مع أن اطلاق نفى البأس (۲) الوارد في مسّه قبل برده معارض للاطلاق في التوقيع، حتى انه أوجب التزام جماعه بعدم نجاسته قبل برده، كما أن الصحيح في مورد التوقيع حيث أن التنحيه مستلزمه لنحو من القبض و المماسّه الشديده لبدن الميت مما يوجب تلوث اليد به في الغالب.

### يشترط في نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده

استدل بعدم صدق الميتة عليها قبل ذلك، بل قد ذهب بعض الى عدم النجاسه قبل برده كما في المسأله الآتيه، كما يوهمه بعض ظاهر الروايات، و الأول في محله و ان تقدم أن عنوان الميتة أخذ و صفيا إلا أن ذلك فيما لا يرتبط بالكل بحيث ينفصل الربط و إن لم ينفصل التماس كما يأتي.

### تحقق النجاسه بخروج الروح

و هو محل اتفاق في ظاهر الكلمات في ميتة غير آدمي، و أما فيه فمذهب الأ-كثر خلافا لجماعه منهم الشهيد و الكركي و صاحبي المدارك و الحدائق، استنادا الى الملازمه بين غسل المسّ و الغسل من النجاسه، كما هو مفاد ما

ص: ۵۲۷

۱- ۱) الوسائل: أبواب غسل المسّ: ب ۵.

۲- ۲) الوسائل: أبواب غسل المسّ: ب ۱.

ورد (١) في اغتسال الأمير (عليه السلام) من تغسيل النبي (صلى الله عليه وآله) لأجل السنه.

و اطلاق نفى البأس في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: مس الميت عند موته و بعد غسله و قبله ليس بها بأس» (٢)، و في صحيح إسماعيل بن جابر «اما بحرارته فلا- بأس... ذاك إذا برد» (٣)، كما تقدم في أدله نجاسه الميتة حسنه إبراهيم بن ميمون «و ان كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه، يعني إذا برد الميت» (٤) لكنه في محل نظر و منع.

أما الملازمه فلان غايه ما يدل عليه هو دخل النجاسه في موضوع غسل المس لا عدم دخل شيء آخر كالبروده التي دلّ الدليل على دخلها أيضا في موضوع غسل المس، و حيثئذ فانتفاء غسل المس لانتفاء الجزء الثاني من موضوعه لا يدل على انتفاء الجزء الأول و هو النجاسه.

و أما نفى البأس في الصحيحين فهو متوجه الى الغسل الذي هو مركز أسئله الرواه، كما ورد نظير هذين التعبيرين في روايات الاغتسال من المس، مع أن التوقيعين أخصّ منهما، حيث أنّهما و ان كان موردهما عند الموت و حراره البدن إلا انهما مطلقان من جهه الغسل و الاغتسال.

بينما أن التوقيعين مضافا الى كون موردهما عند الموت و الحراره- و ان دلّ على لزوم غسل اليد عند البروده أيضا بالالتزام- فهما في خصوص الغسل، و لو

ص: ٥٢٨

- ١- ١) الوسائل: أبواب غسل المس: ب ١ الحديث ٧.
- ٢- ٢) الوسائل: أبواب غسل المس: ب ٣ الحديث ١.
- ٣- ٣) الوسائل: أبواب غسل المس: ب ١ الحديث ٢.
- ٤- ٤) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٣٤ الحديث ١.

(مسأله ۱۳): المضعه نجسه (۱) و كذا المشيمه، و قطعه اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل.

فرض النسبه هي من وجه لاطلاق التوقيين موردا، فالروايات المفصله للاغتسال قرينه لرفع التعارض لحمل نفى البأس على خصوص الاغتسال.

إن قلت: تقدم في روايه ابراهيم بن ميمون تقريب استعمال الغسل في الجامع بين المطهر من الحدث و الخبث، فلم لا- تحمل الروايات المفصله بين البرد و الحراره لعنوان (الغسل) على الفتح بالمعنى الجامع.

قلت: ان اكثر تلك الروايات محتفه بالقرائن على الضم، حيث فيها اما تعقيب ذلك بالنفى في بقيه الحيوانات الدال على كونه بالضم من الحدث، و اما بعنوان (الاغتسال) بدلا عن عنوان (الغسل) في لسان و روايه واحده، و غيرها من القرائن فلاحظ.

و أما روايه ابن ميمون فقد تقدم أن الذيل «يعنى إذا برد» من الراوى كما هو مقتضى اسناد الفعل إليه (عليه السلام) بضمير الغائب و فهم الراوى ليس بحجه، ثم انه قد ذكر صاحب الجواهر استثناء المعصوم عليه السلام و الشهيد و الذى يغتسل قبل اجراء الحدّ عليه، أما الأول فلما ورد في تغسيله (صلى الله عليه و آله) انه طاهر مطهر و كذا بقيه المعصومين (عليه السلام)، و أما الاخيران فلانه مقتضى سقوط الغسل و التفكيك بينهما تحكّم بعد كون وجه الاستظهار واحد.

### نجاسه المضعه

و يتأتى فيهما الوجه الثانى من وجوه نجاسه السقط قبل ولوج روحه، بل صدق الجزئيه هاهنا أولى اذا تم الصدق هناك، و دعوى تخلقها مستقلا و تكونها في البدن كالبيضه و كالمظروف و الظرف، لا تثبت عدم الجزئيه لأنه نظير تخلق



(مسأله ١٤): إذا قطع عضو من الحيّ و بقى معلقا متصلا به فهو طاهر ما دام الاتصال و ينجس (١) بعد الانفصال نعم لو قطعت يده مثلا، و كانت معلقه بجلده رقيقه فالأحوط الاجتناب.

(مسأله ١٥): الجند (٢) المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال، و إن علم كونه كذلك فلا إشكال فى حرمة لكنه محكوم بالطهاره، لعدم العلم بأن ذلك بعض اعضاء البدن الزائده فى حالات طارئة، نعم قد تقدم التأمل فى شمول أدله نجاسه الاجزاء المبانه للتي تنفصل بطبعها عن البدن، بل لعل الاصح انه كحيوان العلق غير ذى النفس السائله الذى ينمو حتى تلجه الروح.

### العضو المبان

قد تقدم أن دعوى نجاسه الأجزاء المبانه من الحيّ مقتضى القاعده قريبه، حيث أخذ عنوان الميته وصفا مضافا الى إشاره الروايات الخاصه الى ذلك، و على ذلك لا- يكون المدار على البيئونه بل على خروج الروح تماما بكل درجاتها حتى النباتيه و لو كان متصلا، و علامه ذلك أن يخيس كما ذكر ذلك أحد اعلام محشى المتن، و إلا- إذا لم تخرج عنه كما هو الحال فى العضو المشلول فليس بميت، فذلك هو المدار.

### حكم الجند

الجند (١) كما ذكر ذوى الاختصاص خصيه كلب البحر أو المائع المتكون

ص: ٥٣٠

١- ١) فى القانون لابن سينا: هو خصيه حيوان البحر، و يؤخذ زوجا متعلقا من أصل واحد، و له قشر رقيق ينكسر بأدنى مسّ منه ما يكون خصيتين معا ملتزقتين مزدوجتين، فان ذلك لا يكون مغشوشا، و غشّته من الجاوشير (ورق شجره) و الصمغ، يعجن بالدم و قليل جند بيدستر و يجفّف فى مثانه و من تولّى أخذ هذا العضو من الحيوان فيجب إذا شقّ الجلد الذى عليه أن يخرج الرطوبه مع ما يحتبس فيه، بـ

الحيوان مما له نفس.

(مسألة ١٦): إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلا جدا فهو طاهر (١)، وإلا فنجس.

(مسألة ١٧): إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين أو فيها تستخدم لأغراض طبيه و غيرها، و على هذا فمقتضى القاعدة تحريم أكله و نجاسته، حيث أن كلب البحر كما تقدم مما له نفس سائله في العلم الحديث، و لو فرض الشك كما في المغشوش فالأصول المفرغه جاريه فيه، و ان قيل ان المغشوش أيضا فيه نسبه من الماده الأصلية.

الا ان ما تقدم من روايات في بحث التذكيه داله على طهارته بالخصوص كالسمك، فحيثذ يكون محرما فقط.

### **إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم**

لعله باعتبار انفصال مثله في العاده بانفصالهما، فيدخل في عموم كل شيء يفصل من الميتة فهو ذكي، لكنه محل تأمل بعد عموم مقتضى القاعدة المعتضد بالروايات الخاصه، و لعله يشير الى ذلك أيضا ما ورد (١) في السن من لزوم كونها ذكية.

ص: ٥٣١

من غيره يحكم عليه بالطهاره(١)،حتى لو علم انه من الانسان و لم يعلم أنه من كافر أو مسلم.

(مسأله ١٨):الجلد المطروح إن لم يعلم انه من الحيوان الذى له نفس أو من غيره كالسمك مثلا محكوم بالطهاره(٢).

(مسأله ١٩):يحرم بيع الميتة(٣)،لكن الاقوى جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهاره.

### **العظم المشكوك طهارته**

لقاعدتها،و أما الأصل العدمى الازلى فى العناوين الذاتيه فقد تقدم وجه التأمل فيه،و أما الصوره الثانيه فقد تقرب النجاسه بوجوه منها اصله عدم الاسلام إلا انه مثبت بعد كون عنوان موضوع النجاسه و هو الكفر وجوديا سواء كان من قبيل الضد مع الاسلام و الايمان أو عدم الملكه.

و منها العلم بنجاسته عند الموت إما الذاتيه للكفر أو العرضيه للموت فتستصحب،و فيه انه اما يستصحب الجامع الكلى أو الفرد،و الأول غير مجعول شرعا و ان اشترك الفردان فى بعض الآثار،و الثانى من استصحاب الفرد المردد.

### **الجلد المطروح إن لم يعلم انه من الحيوان الذى له نفس**

لقاعدتها،و كذا الأصل الموضوعى العدمى.

### **حكم بيع الميتة و الانتفاع بها**

### **الجهه الأولى فى قاعده حرمه بيع الاعيان النجسه**

### **ادعى عليه الاجماع**

فى العديد من الكلمات مضافا الى

### **الشهره المحصله،**

و تاره يستند الى قاعده حرمه بيع الاعيان النجسه و قد مرّت الخدشه فيها فى بيع العذره،و اخرى الى حرمه جميع الانتفاعات بها و هو يسقط ماليتها،و سيأتى منع ذلك فى الجهه الثانيه.

## و نالته الى الروايات الخاصه الوارده فى المقام:

### الأولى: موثقه السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام)

قال: السحت ثمن الميته، و ثمن الكلب، و ثمن الخمر، و مهر البغى، و الرشوه فى الحكم، و أجر الكاهن» (١) و رواه المشايخ الثلاثه بأسانيد مختلفه.

و نظيرها مرسله الصدوق (٢) و روايه وصايا النبى (صلى الله عليه و آله) لعلى (عليه السلام) (٣)، و روايه الجعفرىات (٤).

### الثانيه: صحيحه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)

قال:

سألته عن الماشيه تكون لرجل فيموت بعضها أ يصلح له بيع جلودها و دباغها و يلبسها؟ قال: لا و ان لبسها فلا يصلى فيها» (٥).

### الثالثه: روايه البرزنى صاحب الرضا (عليه السلام)

قال: سألته عن الرجل تكون له الغنم يقطع من ألياتها و هى أحيأ أ يصلح له أن ينتفع بما قطع؟ قال: نعم يذبيها، و يسرج بها و لا يأكلها و لا يبيعها» (٦)، و رواه الحميرى عن عبد الله بن الحسن عن على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام).

### الرابعه: مفهوم صحيح الحلبى

قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفاف التى

ص: ٥٣٣

١- (١) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٥ الحديث ٥.

٢- (٢) المصدر: باب ٥ الحديث ٨.

٣- (٣) المصدر: باب ٥.

٤- (٤) مستدرک الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٥ الحديث ١.

٥- (٥) الوسائل: أبواب الأطمعه المحرمه: ب ٣٤ الحديث ٦.

٦- (٦) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٦ الحديث ٦.

تباع فى السوق؟ فقال: اشتر و صلّ فىها حتى تعلم انه ميت بعينه» (١).

### الخامسه: روايه تحف العقول

«فكل أمر يكون فى الفساد مما هو منهى عنه من جهه أكله أو شربه أو كسبه أو نكاحه أو ملكه أو امساكه أو هبته أو عاريته أو شىء يكون فى وجه من وجوه الفساد، نظير البيع بالربا، أو البيع للميته أو الدم أو لحم الخنزير أو لحوم السباع من صنوف الوحش و الطير، أو جلودها، أو الخمر أو شىء من وجوه النجس فهذا كله حرام و محرم، لأن ذلك كله منهى عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و امساكه و التقلب فىه، فجميع تقلبه فى ذلك حرام» (٢)، و غيرها من الروايات.

إلا أن دعوى انصرافها الى حرمة البيع بلحاظ الاكل قريبه جدا، بل انه ظهور، حيث ان لسان السحت معطوف بالخمر و الكلب و الخنزير و هو يشير الى منفعة الأكل الوارد تحريمه فى الآيات فى هذه العناوين، و كذا روايه تحف العقول و كذلك روايه البنظى حيث انه (عليه السلام) عطف النهى عن البيع على النهى عن الأكل مما يشير الى أن البيع بلحاظه و أن الانتفاع الوارد فى السؤال هو عن ذلك أيضا لا مطلق الانتفاع.

و يؤيده ما ورد فى بيع الزيت و السمن النجسين للاستصباح مع اعلام المشتري (٣)، أى أن حرمة البيع فىه أيضا مقيدة بلحاظ الأكل، و ان اطلاق البيع منصرف الى المنفعة الظاهره و هى الأكل.

ص: ٥٣٤

١-١) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٥٠ الحديث ١.

٢-٢) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٢.

٣-٣) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٦.

و مما يعضد هذا الظهور ما ورد من تسويغ بيع الميتة المخلوطه بالمذكي على المستحل لها (١)-سواء بنى على انه بيع لها حقيقه إلزاما للمستحل أو لا-اذ ان البيع لها انما هو بلحاظ منفعه الأكل،وقد اشتمل التعبير فيها«باعه ممن يستحل الميتة و أكل ثمنه»و«بيعه ممن يستحل الميتة و يأكل ثمنه فانه لا بأس»الظاهر في كونه استثناء من موارد النهى عن بيعها أى فى نفس فرض جهة البيع المفروضه فى العمومات الناهيه (٢).

و أما صحيح على بن جعفر فالظاهر فيه أيضا هو البيع لها مبني على طهارتها بقريته تقييد البيع فى السؤال بالدباغه لها و هو الذى تسوّغه العامه من بيع جلود الميتة أى بعد دباغتها بزعم طهارتها حينئذ،و كذا مفهوم صحيح الحلبي بقريته عطف جواز الصلاة فيه فى المنطوق،و أما روايه تحف العقول فبعد عدم حرمه جميع انواع الثقلب كما يأتى يتضح أن حرمه البيع بلحاظ المنافع المحرمه،بل هى صريحه فى ذلك.

هذا مع أن المنفعه الظاهره فى الميتة ما عدا جلدها فى تلك الزمان هى الأكل و هو كاف فى صرف الاطلاق الناهى عن بيعها الى لحاظ تلك المنفعه،كما ان ظهور القاعده الأوليه المستفاده فى باب المعاملات من كون النهى عن التعامل على الأعيان انما هو من جهة المنافع المحرمه،و انتفاء المحلله،و مع وجودها فيسوغ بلحاظها و هو مفاد روايتى تحف العقول و الفقه الرضوى المتقدمتين.

مضافا الى روايتى الصيقل فقد روى الشيخ فى الصحيح عن أبى القاسم

ص: ٥٣٥

١-١) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب: ١٧.

٢-٢) لا سيما ان البيع يتنوع و يتعدد على العين الواحده بلحاظ المنافع المحرمه و المحلله.

الصيقل و ولده قال: كتبوا الى الرجل (عليه السلام): جعلنا الله فداك انا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشه و لا تجاره غيرها و نحن مضطرون إليها، و انما علاجنا جلود الميته و البغال و الحمير الأهليه لا يجوز في أعمالنا غيرها، فيحل لنا عملها و شراؤها و بيعها و مسيها بأيدينا و ثيابنا، و نحن نصلى في ثيابنا، و نحن محتاجون الى جوابك في هذه المسأله يا سيّدنا لضرورتنا؟ فكتب اجعل ثوبا للصلاه» (١).

و الاخرى ما رواه الشيخ و الكليني (قدّس سرّه) عن قاسم الصيقل قال: كتبت الى الرضا (عليه السلام): انى اعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميته فتصيب ثيابى فأصلى فيها؟ فكتب (عليه السلام) إلى: اتخذ ثوبا لصلاتك، فكتبت الى أبى جعفر الثانى (عليه السلام): انى كتبت الى أبيك (عليه السلام): بكذا بكذا، فصعب على ذلك، فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشيه الذكيه، فكتب (عليه السلام) إلى: كل أعمال البر بالصبر يرحمك الله، فإن كان ما تعمل وحشيا ذكيا فلا بأس» (٢).

و الروايه الأولى قد يظهر صحتها حيث أن الراوى عنهما محمد بن عيسى و ان ذكر لفظه (عن) ثم ذكر الأب و الولد إلا أن لفظه (قال) مسنده الى الفاعل المفرد دون المثنى و كذا لفظه (كتبوا) حيث انه ضمير الغائب الراجع إليهما، الظاهر فى حكايته لنفس الكتابه فحينئذ لا تضر جهاله الصيقل و ابنه، و ان احتمل انه يرويها عنهما ثم ذكر انهما كتبوا.

أما وجه دلالتهما لا سيّما الأولى هو أن المفروض فى السؤال هو عن شرائهما

ص: ٥٣٦

١- ١) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٣٨ الحديث ٤.

٢- ٢) الوسائل: أبواب النجاسات: ب ٤٩ الحديث ١.

لجلود الميتة لاجل صنعتهم من صقل السيوف و صناعه الغمد لها ثم بيعها، فالشراء لها مستقلة ثم بيعها إما مستقلة باعتبار أن للغمدة مالیه مغايره لمالیه السيف أو بالانضمام كدفتی الباب، لا أن الغمد تابع كالصفه للسيف، ففي الأمر باتخاذ الثوب، نحو تقرير لجواز الشراء و البيع.

و دعوى: احتمال التقيه لكونها مكاتبه بعد كون العامه تذهب الى الجواز.

مدفوعه: بأن الأمر باتخاذ الثوب للصلاه كناية عن النجاسه و هو لا يلتئم مع حال التقيه.

و يؤيد مفاد الروایتين ما يستشعر من موثقه سماعه قال: سألته عن جلد الميتة المملوح و هو الكيمخت، فرخص فيه و قال: ان لم تمسه فهو أفضل» (١) بعد تعارف شرائها. (٢)

و حسنه- كالمعتبره- لأبي مخلص السراج قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) اذ دخل عليه معتب فقال: بالباب رجلان، فقال أدخلهما فدخلا فقال أحدهما: انى رجل سراج أبيع جلود النمر، فقال: مدبوغه هى؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس» (٣) و الظاهر أن مورد هما هو الميت بقرينه الدباغ، و هى و ان احتملت التقيه لاجل ذلك إلا أن الراوى من أهل المعرفه صاحب كتاب يرويه عنه ابن أبى عمير و روى عنه صفوان و ابن مسكان و ابن أبى العلاء و غيرهم، لا- سيما انه كان سراجا أيضا- و لم ينبهه (عليه السلام) الى كون الحكم لكون الرجلين من العامه مثلا و نحوه، كان

ص: ٥٣٧

١- (١) الوسائل: أبواب الأظعمه المحرمه: ب ٣٤ الحديث ٣.

٢- (٢) بل ان تسويغ الشارع الانتفاع بها فى المنافع المحلله كما يأتى لا يلتئم مع المنع عن بيعها لاجل تلك المنافع المتموله.

٣- (٣) الوسائل: أبواب ما يكتسب به باب ٣٨ حديث ١.



ذلك ظاهراً في بيان الواقع.

### أما الجبهه الثانيه: و هي جواز الانتفاع

و هي مقدّمه بالطبع على الجبهه المتقدمه، فقد استدل على الحرمة تاره بما تقدم في بيع العذره من

### قاعده حرمة الانتفاع بالأعيان النجسه،

و قد مرّت الخدشه فيها.

### و اخرى بالروايات الخاصه:

### الأولى: روايه علي بن أبي المغيره

قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال لا، قلت: بلغنا أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) مرّ بشاه ميتة فقال: ما كان على أهل هذه الشاه إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها فقال: تلك شاه كانت لسوده بنت زمعه زوج النبي (صلى الله عليه و آله) و كانت شاه مهزوله لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أى تذكى» (١) و الظاهر أن التعميم فى الصدر (بشئء) بلحاظ الأجزاء بقريته التمثيل بالجلد لا انحاء الانتفاعات.

### الثانيه: موثقه سماعه

قال: سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها؟ فقال: إذا سميت و رميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا» (٢) و موثقه الآخر عن أكل الجبن و تقليد السيف و فيه الكيمخت و الغرا فقال (عليه السلام): لا بأس ما لم يعلم انه ميتة» (٣).

### الثالثه: صحيحه علي بن جعفر

المتقدمه فى بيع الميتة، حيث انه سأل عن

ص: ٥٣٨

٢-٢) الوسائل: أبواب الأًطعمه المحرمه: ب ٣٤ الحديث ٤.

٣-٣) الوسائل: أبواب الأًطعمه المحرمه: ب ٣٤ الحديث ٥.

كل من البيع و اللبس.

#### الرابعة:روايه الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن(عليه السلام)

قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكيا، فكتب (عليه السلام) لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عصب، و كل ما كان من السخال [و] [الصوف] [و] [ان جز و الشعر و الوبر و الانفحة و القرن. و لا يتعدى الى غيرها ان شاء الله] (١).

#### الخامسة: صحیحه الكاهلي - بطريق الصدوق - الوارده في أليات الغنم

«أن ما قطع منها ميت لا ينتفع به» (٢).

#### السادسة:روايه تحف العقول

«و ما يجوز من اللباس:.... و كل شىء يحل لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكى منه و صوفه و شعره و وبره. و ان كان الصوف و الشعر و الريش و الوبر من الميتة و غير الميتة ذكيا فلا بأس بلبس ذلك و الصلاة فيه» (٣) و غيرها من الروايات.

#### و في المقابل هناك روايات اخرى مفادها الجواز:

#### الاولى: صحیحه على بن جعفر

المتقدمه في أدله المنع عن بيعها، حيث أن التعبير «لا و ان لبسها فلا يصلی فيها» و ان احتمل أنه على تقدير العصيان فلا يصلی فيها لمانعيته للصلاه، إلا ان الاقرب في مفادها هو الكراهه إذ المنفى هو الصلاحيه المفروضه في السؤال، ففرض وقوع اللبس منه (عليه السلام) مؤثر على عدم

ص: ٥٣٩

١- (١) الوسائل: أبواب الأظعمه المحرمه: ب ٣٣ الحديث ٧.

٢- (٢) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ٣٠ الحديث ١.

٣- (٣) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٢.

كون المنع لزومياً فالتقدير «لا يصلح و ان لبسها...».

### الثانية:روايه البرنطى

المتقدمه أيضاً،و هي معينه لجهه الانتفاعات المحرمه.

### الثالثه:روايه الصيقل المتقدمان،

حيث فيهما تقرير للجواز على نسق دلالة الروايه الأولى،و مثلهما حسنه أبى مخلد السراج المتقدمه.

### الرابعه:موثقه سماعه المتقدمه

«فرخص فيه و قال:إن لم تمسه فهو أفضل» و هي داله على الكراهه الاصطلاحيه.

### الخامسه:حسنة الحسين بن زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام)

فى جلد شاه ميته يدبغ فيصيب فيه اللبن أو الماء فأشرب و أتوضأ؟قال:نعم و قال يدبغ فينتفع به و لا يصلى فيه» (١)،لكنها إما محموله على التقيه لدلالاتها على طهاره الجلد أو على جلد السمك غير المأكول كما هو فرض بعض الروايات الاخرى (٢) و هو غير محل البحث.

### السادسه:مصححه الحسن بن على الوشاء

قال:سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت:جعلت فداك ان أهل الجبل تنقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها قال:هي حرام،قلت:فنصطحب[فنستصبح]بها؟قال:أ ما تعلم أنه يصيب اليد و الثوب و هو حرام» (٣)،كما قد تقدمت روايات (٤) استعمال شعر الخنزير للخرز المشعره بالجواز مع اولويه المقام،و غيرها من الروايات الاخرى يستشعر منها ذلك او يستفاد،و ظاهر بقوه وجه الجمع بين الطائفتين حيث أن الاولى العديد منها دلالتها

ص: ٥٤٠

١- (١) الوسائل: أبواب الأظعمه و الاشربه: ب ٣٤ الحديث ٧.

٢- (٢) الوسائل: أبواب ما يكتسب به: ب ٣٨.

٣- (٣) الوسائل: أبواب الذبائح: ب ٣٠ الحديث ٢.



على المنع بالمفهوم بثبوت البأس و نحوه او منصرفه الى الانتفاع المحرم كالاكل و اللبس فى الصلاه،بينما الثانيه صريحه فى ان البأس الثابت هو الكراهه و أن المحرم هو الانتفاعات الخاصه كالانتفاع بالمذكى.

أو أن النهى فى المانع ارشاد للابتلاء بالنجاسه،فبعد هذا التنصيص من البعيد الجمع بينهما بحمل الثانيه على الانتفاعات النادره غير المعتاده كالتسميد و الاحراق،و الأول على مطلق الانتفاعات المعتاده حتى اللبس و نحوه.

و بهذا يتم الكلام فى الميته،و الحمد لله رب العالمين و الصلاه على محمد و آله الطاهرين.

تم الفراغ فى جوار الحضرة المقدسه الفاطميه و العتبه المطهره المعصوميه على مشرفتها آلاف التحيه و الثناء فى الحادى و العشرين من شعبان الخير سنه الخامسة عشره بعد الاربعمائه و الألف من الهجره النبويه و الحمد لله رب العالمين

ص: ٥٤١









كتاب الطهارة معنى الطهارة ٩

الباب الاول:فى المياه حقيقه الماء المطلق ١٣

حقيقه الماء المضاف ١٣

أقسام الماء المطلق ١٥

طهاره و مطهره المطلق ١٥

تأسيس العموم الفوقانى ١٥

أولاً:قوله وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وقوله وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ٩ لِيُطَهَّرَكُمْ ١٦

معنى الطهور ١٦

مناقشات فى مفاد الآيتين ١٨

الاشكال الاول ١٨

الاشكال الثانى ١٩

الاشكال الثالث ١٩

الاشكال الرابع ٢٠

ثانياً:قوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا... وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ٢١

ص:٥٤٥





ثالثا:طوائف الروايات ٢٢

أحكام الماء المضاف ٢٤

المقام الاول:عدم مطهريته للحدث ٢٤

أدله مطهريته للحدث و مناقشتها ٢٤

المقام الثانى:عدم مطهريته للخبث ٣٠

كليه سرايه النجاسه ٣١

تقييد الغسل بالماء ٣٢

أدله مطهريه المضاف للخبث و مناقشتها ٣٥

انفعال المضاف بالملاقات ٣٦

رساله فى اعتصام الكر من المضاف الاقوال فى المسأله ٤٤

دليل القول الاول القائل بالانفعال ٤٤

أولا:التمسك بإطلاق الروايات ٤٤

ثانيا:التمسك بالاجماع ٥٣

دليل القول الثانى ٥٤

دليل القول الثالث القائل باعتصام الكر منه ٥٥

أولا:صحيحه سعيد الاعرج ٥٥

ثانيا:صحيحه على بن جعفر ٥٨

اشكالات مفترضه على الصحيحه و جوابها ٥٨

الفرق بين القولين الاول و الثانى ٦٤

قاعده السرايه ٦٧

المطلق المصعد ٦٩

المضاف المصعد ٦٩

المتنفس المصعد ٧٠

ص: ٥٤٨

- الشك في الاطلاق و الاضافه ٧١
- الشك في الشبهه الموضوعيه ٧١
- الشك في الشبهه الحكميه ٧٣
- طرق تطهير المضاف المتنجس ٧٩
- أولاً: بالاستهلاك في الكر ٧٩
- ثانياً: بالانقلاب ٨١
- اختلاط الكر بالمضاف المتنجس ٨٤
- انحصار الماء في المضاف ٨٦
- الماء المتغير بالنجاسه ٨٦
- اشتراط التغير بالملاقات ٩٢
- التغير باوصاف النجس ٩٤
- الاعتبار بالتغير الحسى ١٠٠
- التغير بغير الاوصاف الثلاثه ١٠٣
- التغير بالنجس بغير اوصافه ١٠٤
- العبره بزوال الوصف مطلقا ١٠٥
- تغير بعض الماء ١٠٦
- دليل اشتراط الامتراج ١٠٦
- دليل عدم اشتراط الامتراج ١٠٧
- تغير الماء بوقوع جزء من الميته ١١٢
- الشك في التغير و عدمه ١١٣

المتغير بالطاهر و النجس ١١٥

زوال تغير الماء بذاته ١١٦

فصل: الماء الجارى حقيقه الماء الجارى ١٢١

اعتصام الماء الجارى مطلقا ١٢٢

ص: ٥٤٩



أدله اعتصام الجارى القليل ١٢٣

نجاسه الجارى المتغير ١٢٨

عدم اعتبار الدفع و الفوران ١٢٨

الجارى من غير ماده ١٢٩

الشك فى ماده ١٢٩

تحقيق فى استصحاب العدم الازلى ١٢٩

اشكال المحقق النائنى «قدّس سرّه» ١٣٠

اشكال المحقق العراقى «قدّس سرّه» ١٣١

اشكال المحقق الاصفهانى «قدّس سرّه» ١٣١

اشكال آخر للمحقق النائنى ١٣٤

ترميم اشكال المحقق النائنى ١٣٤

اعتبار الاتصال بالماده ١٣٥

اعتبار دوام النبع ١٣٦

الراكد المتصل بالجارى ١٣٧

تغير بعض الجارى ١٣٨

فصل: الماء الراكد قاعده: انفعال الماء القليل بالنجس ١٤٠

روايات انفعال الماء القليل بالنجس ١٤١

روايات عدم انفعاله ١٤٤

أجوبه استحكام التعارض ١٥٠

أدله انفعال القليل بالمتنجس ١٥٣

أدله عدم انفعاله بالمتنجس ١٥٣

انفعال القليل بالدم اليسير ١٦٢

الاعتبار بوحده الكم ١٦٣

لا فرق بين الوارد و المورود ١٦٥

ص: ٥٥٠

رساله فى الكر وزن الكر ١٦٦

حجم الكر ١٧٠

الاصل فى الكر الوزن ١٧٧

مفاد روايات الحجم ١٧٨

التوفيق بين روايات الحجم و الوزن ١٧٩

شواهد على المختار ١٨٣

تحديد الكر بالوزن ١٨٢

تحقيق فى الفرق بين الكريه و الاتصال بالماده ١٨٨

تحقيق فى أصله عدم مجهولى التاريخ ١٩٢

وجه فى عدم جريان الاصل فى المجهولين و فى المعلوم ١٩٩

القليل المسبوق بالكريه ٢٠١

الشك فى تقدم الملاقاه ٢٠٢

حدوث الكريه و الملاقاه معا ٢٠٣

العلم الاجمالى بالكريه ٢٠٤

القليل النجس المتمم كرا ٢٠٦

فصل:ماء المطر اعتصام ماء المطر ٢١٠

العبره بصدق المطر ٢١٢

حكم الماء المجتمع من المطر ٢١٣

كيفية التطهير بالمطر ٢١٤

تطهير الماء المتنجس بالمطر ٢١٦

تطهير الارض بالمطر ٢١٦

ص: ٥٥١

فصل:ماء الحمام ماء الحمام كالجارى ٢٢١

فصل:ماء البئر ماء البئر كالجارى ٢٢٥

روايات اعتصام البئر ٢٢٧

الروايات الداله على عدم الاعتصام ٢٣٠

الجمع بين الطائفتين ٢٣٢

استحباب الترح ٢٣٧

فروع مختلفه فى ماء البئر ٢٣٧

طرق ثبوت النجاسه ٢٤٠

حجيه اليئنه ٢٤٠

حجيه خبر الواحد فى الموضوعات ٢٤٧

حجيه اخبار ذى اليد ٢٥١

عدم ثبوت النجاسه بالظن ٢٥٦

تعارض البيئتين ٢٥٧

الترجيح بين البيئات ٢٦٢

طرق ثبوت الكريه ٢٦٤

حرمه شرب النجس ٢٦٥

حكم سقى الاطفال النجس ٢٦٧

حرمه التسبيب لفعل الحرام ٢٦٧

جواز التسبيب لفعل الحرام ٢٧٢

فصل:الماء المستعمل الماء المستعمل فى الوضوء ٢٧٤

طهاره الماء المستعمل فى الحدث الاكبر ٢٧٤

مطهره الماء المستعمل فى الحدث الاكبر ٢٧٧

الماء المستعمل فى الاستنجاء ٢٢٨

الماء المستعمل فى رفع الخبث ٢٩٣

القطرات المنتضحه فى الاناء ٣٠٤

شرائط طهاره ماء الاستنجاء ٣٠٧

الشك فى ماء الاستنجاء ٣١٠

فروع فى الماء المستعمل ٣١٠

طهاره اليد بالتبع ٣١٣

عدم اعتبار التعدد فى الملاقى ٣١٥

فصل:الماء المشكوك طهاره الماء المشكوك نجاسته ٣١٨

قاعده:الاصل فى الاموال الاحتياط او الحرمة الظاهرية ٣٢٢

أدله عدم جريان الحل او البراءه ٣٢٣

الشبهه المحصوره ٣٢٧

الشبهه غير المحصوره ٣٢٨

الماء المشكوك اضافته و اطلاقه ٣٢٩

الدوران بين الاضافه و النجاسه ٣٣٢

الدوران بين النجاسه و الغصبيه ٣٣٣

وجه فى تنجيز العلم الاجمالى فى التدريجيات ٣٣٤

ملاقي الشبهه المحصوره ٣٣٧

وجه فى عدم تنجز العلم الاجمالى فى الملاقي ٣٣٧

ص: ٥٥٣

معنى الرتبة فى الاحكام ٣٤٢

الانحصار فى المشتبهين ٣٤٤

التردد فى متعلق الاذن ٣٥١

تحقيق فى جريان قاعده الفراغ مع الغفله حين العمل ٣٥٢

التصرف بالمشتبه بالغصبيه ٣٦١

فصل:الأسآر حقيقه السؤر ٣٦٣

سؤر نجس العين ٣٦٣

سؤر حرام اللحم ٣٦٥

سؤر المسوخ و الجلال ٣٦٦

سؤر المؤمن ٣٣٦

سؤر الهره ٣٦٧

سؤر مكروه اللحم ٣٦٧

سؤر الحائض المتهمه و مطلق المتهم ٣٦٧

الباب الثانى:فى النجاسات الاول و الثانى:البول و الغائط ٣٧١

بول ما لا نفس له و غائطه ٣٧٥

ذرق الطيور المحرمه و بولها ٣٧٧

ذرق الخفاش و بوله ٣٨١

حقيقه الخفاش ٣٨٣

نجاسه بول غير المأكول و غائطه مطلقا ٣٨٥

بول مأكول اللحم و غائطه ٣٨٨





ملاقاه الغائط في الباطن ٣٩٥

قاعده: في جواز بيع الاعيان النجسه ٤٠٠

بيع الابوال النجسه ٤٠٢

حق الاختصاص في الاعيان النجسه ٤٠٦

الانتفاع بالبول و الغائط ٤١٠

الشك في حليه الحيوان ٤١١

الشك في الشبهه الحكميه ٤١١

قاعده: أصاله عدم التذكيه ٤١٣

الشك في الشبهه الحكميه ٤١٤

الشك في الشبهه الموضوعيه ٤١٨

تذكيه الحيوان البحري ٤٢٧

الشك في كونه ذا نفس ٤٣١

الشك في الحليه و الحرمة ٤٣١

حكم دم الحيه ٤٣٢

الثالث: المنى ٤٣٦

المذى و الودى و الودى ٤٣٦

الرابع: الميتة ٤٣٧

أدله نجاسه الميتة ٤٣٨

نجاسه ميتة ماله نفس مطلقا ٤٤٠

نجاسه الاجزاء المبانة من الميتة ٤٤٢

طهاره ما لا تحله الحياه ٤٤٣

حكم البيضه من الميته ٤٤٩

عدم اعتبار الجز و النتف من الميته ٤٥٠

حكم الانفحه ٤٥١

حكم اللبن فى ضرع الميته ٤٥٥

لا استثناء فى ميته نجس العين مطلقا ٤٥٦

ص: ٥٥٥

الاجزاء المبانه من الحى ٤٥٨

استثناء الاجزاء الصغار ٤٦٠

حكم فأره المسك ٤٦٢

اقسام و انواع المسك ٤٦٣

روايات طهاره الفأره ٤٦٦

طهاره مسك الفأره ٤٧٠

الفأره المبانه من الحى ٤٧٠

اماريه يد المسلم ٤٧١

ميته ما لا نفس له ٤٧٢

قاعده:الميته و عدم المذكى ٤٧٦

الاقوال فى المسأله ٤٧٦

ثمره الاقوال ٤٧٦

تحديد لمعنى الميته ٤٧٧

تحديد الميته فى الظاهر ٤٨٢

وجه القول الاول ٤٨٣

وجه القول الثانى ٤٨٧

وجه القول الثالث ٤٩٠

الفرق بين الحكومه و التنزيل ٤٩٣

قاعده:سوق المسلمين و أرضهم ٤٩٩

طوائف الروايات ٥٠٠

محصل مفاد الطوائف الثلاث ٥٠٨

عموميه اماريه سوق المسلمين ٥١٢

اماريه سوق الكفار ٥١٥

ما يوجد مطروحا في ارض الاسلام ٥١٨

عدم مطهريه الدبغ ٥١٩

مطهريه الغسل للمسلم الميت ٥٢١

ص: ٥٥٦

نجاسه الجنين الميت ٥٢٢

ملاقاه الميت بلا رطوبه ٥٢٤

تتحقق النجاسه بخروج الروح ٥٢٧

نجاسه المضغه ٥٢٩

العضو المبان ٥٣٠

حكم الجند ٥٣٠

العظم المشكوك طهارته ٥٣٢

حكم بيع الميتة و الانتفاع بها ٥٣٢

محتويات الكتاب ٥٤٥

ص: ٥٥٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

